١ـ الكلام المتين في تحرير البراهين في الحكمة

للشيخ محمد عبد الحي اللكنوي

٢ـ الشمس البازغة بشرح حجة الله البالغة في الحكمة

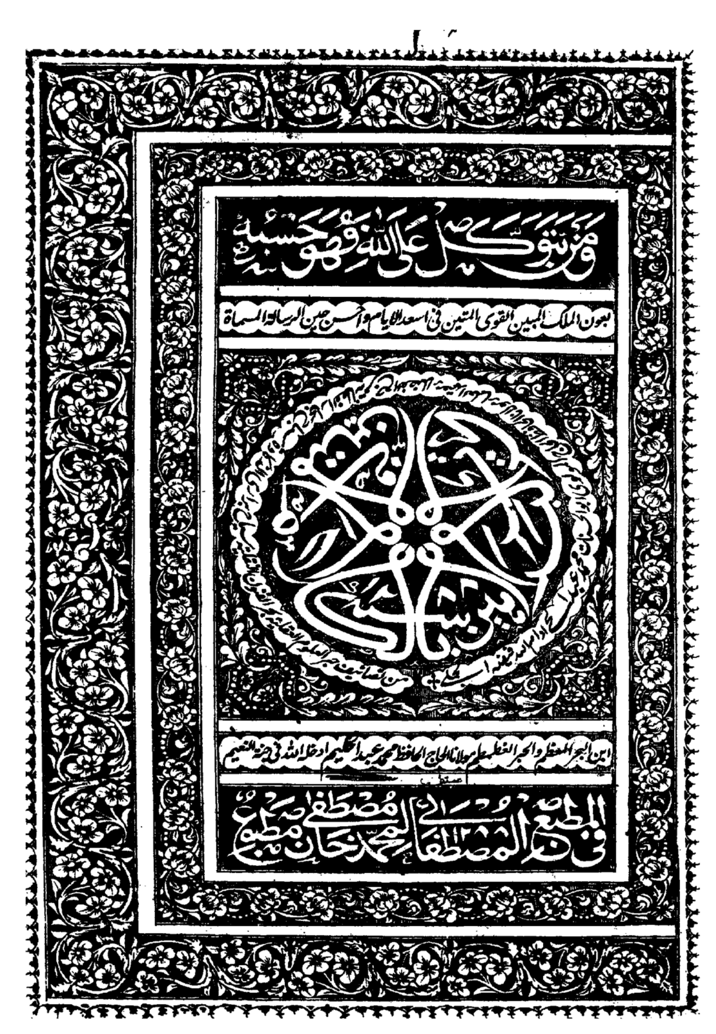
للشيخ محمود الجونفوري

بتحشية الشيخ محمد عبد الحليم وابنه الشيخ

٣

ع۲/

الکلام کتاب المتین فی تحریر ابحاث الشمس البازغة
در حکمت


ومن يتوكل على الله فهو حسبه
بعون الملك المبين القوي المتين في اسعد الايام واحسن حين الرسالة المسماة
ابن البحر المعظم والحبر المعظم مولانا الحاج الحافظ محمد عبد الحليم ادخله الله في جنة النعيم
في المطبع المصطفائي لمحمد مصطفى خان مطبوع

فہرست الکلام المتین فی تحریر البراہین

بسم الله الرحمن الرحيم

لك الحمد يا من هو البرهان على كل شيء ولا برهان عليه ولك الشكر يا من منه يبتدئ كل شيء ويرجع إليه أشهد أنك لا إله إلا أنت الذي معلوماتك غير متناهية ومقدوراتك غير واقفة ليس لها حد تقف لديه وأصلي وأسلم على حبيبك محمد المصطفى أحمد المجتبى الذي بعثته إلينا بالعلم كلا أنعامك وما عليه وعلى آله وصحبه الذين برهنوا على المقدمات وقوموها بأنواع التقويمات وكلهم يرجع إليه **وبعد** فيقول الغارق في بحر الخطيئات المكنى بأبي الحسنات محمد المدعو **بعبد الحي** اللكنوي الأنصاري الأيوبي تجاوز الله عن ذنبه الجلي والخفي وحفظه عن موجبات الغي ابن أشهر في المشارق والمغارب ذي الفضل والمواهب مولانا الحاج **محمد عبد الحليم** جعله الله من ورثة جنة النعيم هذه تحفة شريفة إلى الطالبين وهدية لطيفة إلى الماهرين مسماة **بالكلام المتين في تحرير البراهين** وملقبة **بإتمام البراهين** مشتملة على براهين إبطال اللاتناهي والقول بقول واهي التي أوردوها في كتبهم متفرقة وأدرجوها في زبرهم متشتتة جمعتها في هذه الرسالة جمعا لطيفا وكشفت القناع عن وجوهها كشفا حثيثا وأوردت فيها ما لها وما عليها وأدرجت فيها ما ينفعها وما يضرها وأوردت فيها ما استفدته من كتب الفضلاء الحديثة والقديمة ضاما إليه ما تحدثت به قريحتي الجريحة مرتبا على مقاصد هي للمهمات مراصد مفصلا على فصول هي للمآرب حصول وسيقول الناظر فيها بلا فيه هذه كنز لا بل سحر لا بل بحر زاخر وقد قيل كم ترك الأول للآخر ولقد كنت في هذه الأيام مشتغلا بتأليف المعارف بما في حواشي شرح المواقف عديم الفرصة للدخول في هذه المواقف غير أنه أمر على هذا الجمع بعض أصحابي وخلص أحبابي إصرارا بليغا ولم يترك لي عذرا أعتذر به ولو عذرا خفيفا فأوقفت عنان القلم عن تأليف المعارف ووجهت ركاب النظر إلى هذه المواقف والله المسؤول أن يسلك بي طريق السداد وينجيني من مكائد أهل الجدال والعناد ولما اختتمته بتوفيق الله تعالى أتحفته خدمة بحضرة من تخلق بأخلاق الكمال وتحلى بحلي الإقبال فضائله لا تعد وشمائله لا تنتهي إلى حد ذو المناقب العلية والمناصب البهية آصف السلطنة الآصفية وزير الرياسة النظامية **النواب مختار الملك تراب عليخان سالارجنگ بهادر** لا زالت منته فائقة على أرباب الفضل والكمال ونعمه سائلة إلى أصحاب العلو والجلال **وها أنا** أشرع في المقصود والله ولي المنة والجود **اعلم** أن الشيء كما كان أو متكمما مقدارا كان أو جسما ماديا كان أو مجردا إن كان له حد ينتهي إليه وانتهاء يقف لديه يسمى متناهيا وإن لم يكن له حد يسمى غير متناه ثم اللاتناهي ينقسم إلى قسمين أحدهما اللاتناهي الفعلي وهو أن يتصف الشيء بالفعل بعدم النهاية ولا يوجد له حد في نفس الأمر وثانيهما اللاتناهي اللايقفي وهو

ان يكون الشئ وان كان له حد بالفعل لكن لا يقف عنده بحيث لا يتجاوز عنه بل كلما تجاوز العقل عنه زاد وبهذا القسم يقال للاعداد
ومعلومات الله تعالى ومقدوراته انها غير متناهية فانها ليس لها حد لا تتجاوز عنه مع ان الموجود بالفعل منها ليس الا القدر المتناهي
وقد نصوا على ان اللاتناهي بهذا المعنى ليس بباطل بل هو من الموجودات النفس الامرية وانما الباطل المستحيل اللاتناهي بالمعنى الاول
فلا يمكن ان يوجد شئ لا يكون له حد بالفعل **واستدلوا** عليه ببراهين بعضها تختص بالكميات وبعضها تختص بالمتكممات وبعضها
تختص بالمجردات وبعضها تختص بسلسلة العلل والمعلولات وبعضها تختص بالمعقولات وبعضها تعم الكل **المقصد الاول** في
برهان التطبيق وهو يعم الكل سمي به لكونه محتاجا الى التطبيق وفيه فصول **الفصل الاول** في تقريره المشهور وما يرد عليه و
ما يجاب عنه **اعلم** انهم قرروه بانه لو وجدت الامور الغير المتناهية في حاق الواقع فلنفرض سلسلة مبتدأة من مبدء معين
كا مثلا وهو في المرتبة الاولى ثم بعده ب ثم بعده ج ثم بعده د وهكذا الى غير النهاية ثم نفرض السلسلة الاخرى في السلسلة الاولى
مبدؤها ب الذي هو ثان للاولى وبعده ج وبعده د وهكذا الى غير النهاية ثم نطبق كل واحد من آحاد السلسلة التي هي جزء
للاولى بكل واحد واحد من آحاد الاولى من المبدء الى ما لا يتناهى فاما ان تذهب السلسلتان الى غير النهاية او تنتهي الثانية
فان كان الاول يلزم التساوي بين الكل والجزء وهو باطل وان كان الثاني يلزم تناهي السلسلة الثانية فيلزم تناهي الاولى
ايضا لان الزائد على المتناهي بالقدر المتناهي متناه بالضرورة وذلك ما اردناه **ويرد عليه** بوجوه **منها** انه يجوز ان يكون
فرض السلسلة الاولى او الثانية او التطبيق بينهما من المحالات وح يمكن للمختار ان يختار الشق الاول من الشقين الحاصلين
بعد التطبيق ويقول لزوم التساوي بين الكل والجزء انما كان بسبب فرض المحال والمحال يستلزم المحال وان يختار الشق الثاني
ويقول ثبوت التناهي انما كان على تقدير فرض المحال ولم يلزم منه ثبوته في عالم الواقع والمطلوب هذا لا ذاك فلا يتم التقريب
وجوابه ان كون فرض السلسلتين مع التطبيق ممكنا امر بديهي لا مجال لتجويز استحالته كيف لا ولما وجدت الامور الغير المتناهية
في عالم الواقع مجتمعة مترتبة وجدت السلسلتان بلا ريب ولو لم يفرضه فارض ولم يعتبره معتبر وفرضه وكذا التطبيق انما هو لاظهار
المطلوب وان اردت زيادة التوضيح فاستمع ان عروض العدد للموجودات من الاوليات فان كلما وجد شئ في عالم الواقع عرض
له عدد ما قطعا وكذا النسبة بين المعدودات من حيث عروض الاعداد لها من الزيادة او المساواة او النقصان ايضا من الاوليات
وفرض السلسلة والتطبيق بينهما لا يزيد على اعتبار هذا العروض والتوجه اليه فلا يكون محالا لان اعتبار الممكن وفرضه لا يكون محالا
ومنها انه ماذا اريد من التطبيق بين السلسلتين ان اريد به التطبيق الخارجي والوهمي بايقاع المحاذات بين متجانسين من الكميات
بالذات او بالعرض بحيث اذا اخذ من احدهما البعض معين تحليلي او تاليفي واقع في امتداد الاتصال كان بحذائه بعض معين
يماثله من الآخر كما اختاره العلامة الجونفوري في الشمس البازغة ورد عليه انه لا يتصور الا في الزمان الغير المتناهي والخلف انما
يظهر بلزوم انقطاع الجملتين اذا تاتي التطبيق بينهما في آن او زمان متناه واذ ليس فليس على انه لا يتصور الا بتحريك السلسلة الغير
المتناهية بكلها وتحريك الغير المتناهي باطل **قال** رئيس الصناعة في الشفاء لا يجوز ان يكون جرم لا نهاية متحركا وذلك الحركة
لا يعقل الا على وجهين حركة يكون فيها استبدال مكان وحركة لا يكون فيها استبدال مكان فاما الحركة التي فيها استبدال
مكان فذلك مما يستحيل على الجرم الغير المتناهي اما على غير المتناهي في جميع الجهات فلانه لا يخلو عنه مكان حتى يستبدله وان كان
غير متناه في جهة دون جهة فربما امكن ان يتصور له فراغ لكنه اذا انتقل اليه لم يخل ما ان يخلي من الجهة المقابلة لها او لا يخلي فان لم
يخل فما انتقل وان انتقل فالجهة الغير المتناهية متناهية انتهى كلامه وان اريد بان يلاحظ العقل كل واحد واحد من آحاد احدى الجملتين

بازاء واحد واحد من آحاد الاخرى كما يميل اليه بعض عبارات المحقق الدوانی رحمه الله فی شرح العقايد العضدية ورد عليه ان الذهن لا يقدر على
التطبيق تفصيلا والتطبيق الاجمالی لا يكفی لفقدان التعدد **واجاب عنه** العلامة رحمه الله الجونفوری بعد ما اختار الشق الاول بان لا نعلم
فی ان العقل يحكم حكما كليا بامكان التطبيق فی زمان متناه بين كل متجانسين متشخصين من المقادير والاعداد المادية المتسقة المجتمعة فی الوجود
فی الخارج من حيث هما كذلك وان كانا غير متناهيين تطبيق المبدء بحيث ينطبق الاستداد على الاستداد فان امتنع ذلك لامر خارج
لم يقدح ويكفی فی هذا الحكم ملاحظة العقل اجمالا الجزئيات مفهوم غير المتناهی من المقادير والاعداد المذكورة باعتبار فرض صدقه عليها
وان لم يجز ارتسامها فی العقل لكونها مادية ولا فی القوی الجسمانية المتناهية المقادير لكونها غير متناهية انتهى **وفيه نظر اما اولا فلان**
التطبيق فی الخارج بالمعنى الذی اختاره لا يخلو اما ان يكون بنمو الناقص فی جانب المبدء واما ان يكون بذبول الزايد فی جانب المبدء واما
ان يكون بتخلخل الناقص فی جانب المبدء واما ان يكون بتكاثف الزايد واما ان يكون بجذب الناقص من طرف عدم التناهی
حتى يخلی مكانه واما ان يكون بدفع الزايد الى طرف عدم النهاية بسبب خلو مكانه والكل باطل فانه على الصور الاربع الاول لا يكون
ضير فی مساواة الجملتين على الاخيرين يلزم التناهی لان غير المتناهی لا يخلی مكانه فاذن حكم العقل بايقاع التطبيق الكذائی فی الخارج
لا يفيد شيئا **فان قلت** آخذا من كلام الفاضل الفراباغی فی حواشی شرح العقايد الجلالی انا نفرض المحاذاة فی الخارج
بين الجملتين بالجذب والدفع **قلت** هذا فرض محال لانه لا يمكن الجذب والدفع فی غير المتناهی **لا يقال** استحالته انما هی بسبب
خارج وهو عدم التناهی والمتجانسان المرتبتان الموجودان فی الخارج بما هما كذلك لا يقتضيان عن التطبيق الجذبی والدفعی
لانا نقول الكلام انما هو فی تطبيق الغير المتناهيين من حيث هما كذلك لا تطبيق مطلق المتجانسين **واما ثانيا فلان**
ما ذكره بقوله فان امتنع ذلك لامر خارج لم يقدح غير صحيح فان الكلام ههنا انما هو فی تطبيق الغير المتناهی من حيث
انه غير متناه لا فی تطبيق المتجانسين مطلقا فجعل اللاتناهی خارجا وقطع النظر عنه قادح فی المقصود **واما ثالثا**
فلان قوله ويكفی الخ غير كاف لان الملاحظة الاجمالية لو كفت لجری البرهان فی الاشياء الغير المرتبة ايضا وهو خلاف
مقصودهم فانهم اشترطوا الجريانه شروطا منها الترتب وقالوا لا يجری فی غير المرتبة كما سيجیء تحقيقه **قال المحقق** رحمه الله الدوانی فی
رسالته المسماة بانموذج العلوم التطبيق ان توقف على ملاحظة كل جزء بازاء جزء آخر مفصلا فذلك غير مقدور فی صورة الترتب
ايضا وان كفی الملاحظة الاجمالية فهی جارية فی غير المرتبة ايضا واقول ان الاجمالية كافية فی المرتبة بناء على ان فرض الانطباق بين
المبدئين يستلزم الفراضه فی جميع الاعداد بخلاف الغير المرتبة تحكم اذ يمكن للعقل فرض الانطباق بين الآحاد ابتداء من غير استعانة
بانطباق المبدء على المبدء فلما ذا لم يكفی الملاحظة الاجمالية التابعة لانطباق المبدء على المبدء ولا تكفی الملاحظة الاجمالية ابتداء
من غير استعانة انتهى **وقال** الفاضل الشيرازی فی حواشيه على القديمة الحق ان يقال على تقدير عدم الترتب لا يتحقق التطبيق
لان المراد بالتطبيق ان يجعل العقل كل معين من احدى السلسلتين بازاء كل معين من الاخرى حتى تنتقل الزيادة الى الطرف
الغير المتناهی وتعيين الاجزاء وامتياز بعضها عن بعض انما يتحقق فی صورة ترتبها فالتطبيق بهذا المعنى موقوف على امتياز
الاجزاء بعضها عن بعض وجعل العقل كل معين من احدهما بازاء معين ونحن نسلم ان الجعل المذكور لا يتوقف على الملاحظة التفصيلية
بل تكفی فيه الملاحظة الاجمالية ومن هذه الجهة لا فرق بين صورة الترتب وعدم الترتب لكن يتحقق الفرق بينهما من جهة اخرى
وهی ان فی صورة الترتب يتحقق الامتياز بين الاجزاء فلا حاجة الى عمل العقل بخلاف صورة عدم الترتب فانه لما لم يكن
الامتياز بين الاجزاء فی نفس الامر فلا بد ان يكون الامتياز بالعقل ولا شك ان الامتياز بين الغير المتناهية بحسب العقل

انما يتصور بملاحظة العقل اياها بالتفصيل ومن شرط الملاحظة التفصيلية في التطبيق في صورة عدم الترتب اشترط لاجل تحقق الامتياز المشروط في تحقق التطبيق لا لاجل ان الحمل المذكور يتوقف على الملاحظة التفصيلية حتى يتوجه انه لا يتوقف ولو توقف فلا فرق بهذا ينبغي تحقيق هذا المقام انتهى ملخصا **اقول** معنى التطبيق الذي ذكره ليس الا من مخترعات قريحته ولم يستعمل التطبيق في هذا المعنى اصلا لا اصطلاحا ولا لغة **وايضا** انكار الامتياز في نفس الامر في الغير المرتبة مما لا ينبغي فان كل ما يوجد في نفس الامر ولو مع غيره يكون ممتازا عن كل ما عداه بالضرورة نعم قد يظهر هذا الامتياز عند العقل وقد لا يظهر ففي صورة عدم الترتيب ان لم يظهر الامتياز عند العقل لكن لا شك في ان كل واحد من الاشياء الغير المرتبة ممتاز عن غيره في نفس الامر مع قطع النظر عن فرض الفارض وعلى هذا فيمكن للعقل الملاحظة الاجمالية بين آحاد الجملتين وتطبيق كل من آحاد احدهما بآحاد الاخرى كل معين بمعين بالمعنى المذكور فالفرق تحكم **وقال** السيد الهروي في حواشي شرح المواقف آحاد السلسلتين على تقدير الترتيب متعين عند العقل اجمالا فاذا اطبقناهما تطبيقا عقليا اجماليا انتقل الزيادة من جانب المتناهي ولا يبقى في البين للاتساق والانتظام فبالضرورة يكون في جانب اللاتناهي انتهى **ورده** سراج المحققين والدي واستاذي نور الله مرقده في حل المعاقد في شرح العقائد بقوله العمري ان التطبيق لو كان في الخارج ينفع فيه الترتيب الخارجي ولما كان التطبيق في الذهن بمجرد حكمه بان آحاد احدى السلسلتين بازاء آحاد الاخرى فلا ينفع الترتيب الخارجي فان هذا الحكم الاجمالي يتصور في الآحاد الغير المرتبة ايضا انتهى **والحق** في هذا المقام على ما في حل المعاقد وغيره ان يقال لو فرضت الجملتان غير متناهيتين مرتبتين في الخارج ففي كل واحد منهما اول وثان وثالث وهكذا الى عديم النهاية فالاول من الجملة الاولى بازاء الاول من الجملة الثانية وهكذا فالانطباق بين آحاد الجملتين متحقق في الواقع ليس موقوفا على جعلنا وحكمنا سواء علمنا او لم نعلم والمراد من التطبيق هو ملاحظة هذا الانطباق النفس الامري لا غير ولا شك في كون آحاد احدى الجملتين المفروضتين زائدة على الاخرى فالمساواة باطلة فاذا اطبقنا الآحاد اي لاحظنا الانطباق النفس الامري تعقلت الزيادة والنقصان الى جانب اللاتناهي بالضرورة لانتظام الاوساط ونظيره ما اذا فرضنا جملة من عشرة وجملة اخرى من احدى عشرة وفرض ان اول الجملة الصغرى مقابل لثاني الكبرى فالزيادة في بادي الراي في جانب المبدء وليس كذلك في الحقيقة فان في المبدء يكون الاول محاذيا للاول وان لم تكن بينهما محاذاة مكانية فاذا اطبقنا الآحاد ولاحظنا انطباقها النفس الامري فليست الزيادة في المبدء ولا في الاوساط بل تظهر بعد العشرة وهذا بخلاف ما اذا كانت الآحاد غير مترتبة فانه يمكن فيه حصول الزيادة في الاوساط لعدم انتظامها وسيجي لهذا زيادة توضيح انشاء الله تعالى **ومنها** ان التطبيق فرع وجود الاجزاء مفصلا فظاهر ان وجودها مفصلا لا يكون في الذهن لامتناع الامور الغير المتناهية مفصلا في الذهن ولا في الخارج لان في كل زمان اعتبر التطبيق لم يوجد من السلسلة الا بعض متناه **والجواب** عنه من وجوه احدها ان التطبيق على ما حققنا معناه سهل لانه ليس المراد منه التطبيق الخارجي او العقلي الاجمالي او التفصيلي بل معناه ملاحظة الانطباق النفس الامري وهو متحقق وان لم يوجد في زمان الا بعض متناه **وثانيها** ما ذكره الفاضل الشيرازي في حواشي شرح حكمة العين بقوله يمكن ان يقال التطبيق يمكن ان يكون باعتبار وجود كل جزء في زمانه والتطبيق في كل زمان لا يقتضي وجود المنطبقين بتمامهما في زمان التطبيق بل يكفي في ذلك وقوع كل واحد في زمان غاية الامر ان التطبيق يكون على سبيل التعاقب في جميع المدة الغير المتناهية وان كان اعتباره في زمان متناه انتهى **وثالثها** ما اقول انهم قد صرحوا بان الله تعالى يعلم جميع الاشياء الغير المتناهية من حيث هي كذلك في كل وقت بالطوائر في علمه بذاته وايضا صرحوا بان تخصص بعض الزمانيات ببعض الازمنة وكون بعضها ماضية وبعضها مستقبلة وبعضها حاضرة انما هو بالنسبة الينا واما بالنسبة الى الله تعالى فكلها موجودة معا في عالم الدهر حاضرة عنده تعالى فيمكن جريان التطبيق في الامور الغير المتناهية على تقدير وجودها بالنسبة

اليه تعالى وبالنسبة الى علمه وان لم يكن بالنسبة الينا وبالنسبة الى علمنا وهذا القدر كاف في هذا المقام **ومنها** ما اورده محقق
الصناعة في القبس السادس من كتاب القبسات بقوله اما السبيل التطبيقي فلا ثقة بجدواه ولا تعويل على برهانيته بل ان فيه تدليسا
مغالطيا فاللامتناهيات في جهة واحدة ربما تطرقت اليها المفاوتة من الجهة الاخرى التي هي جنبة التناهي لا من
جنبة اللاتناهي كما في سلسلة المآت الغير نهاية وسلسلة الالوف لا الى نهاية وليس تصحح تحريك اللامتناهي من جهة اللانهاية واخراجه
بكليته عن درجته وحيزه ومرتبته وعن الدرجات التي لآحاده بالاسر فاذن اذا اطبق طرف احدى السلسلتين الغير المتناهيتين
المختلفتين بالزيادة والنقصان في جهة التناهي على طرف السلسلة الاخرى تطبيقا وهميا او فرضيا انتقلت الزيادة من حيز
الطرف ودرجته الى حيز الوسط ومرتبته ولا يزال تنتقل الى الاوساط ما دام الفرض او الوهم ممتما للتطبيق ولا يكاد ينتهي الى حد
بعينه ودرجة بعينها ابدا ولا تبلغ اقصى الحدود وآخر الدرجات عوض فاذا ما انصرم عمل التطبيق انقطع التفاوت بالمفاضلة على
ذلك الحد وعلى تلك الدرجة واستقر القدر الزائد في مستقر تلك المرتبة وبالجملة لا مصير للمفاوتة الى جنبة اللانهاية ابدا بل انها ابدا في
جنبة التناهي اما في حد الطرف واما في شيء من حدود الاوساط انتهى **وفيه** ما اورده كل من نظر فيه ان هذا انما يتم في صورة ملاحظة
العقل الامور الغير المتناهية تفصيلا وتطبيق كل من آحاد احدى الجملتين بكل واحد من آحاد الاخرى يقينا فان العقل غير قادر على
ذلك فلا محالة يقف على حد واما اذا كان ملاحظة الامور الغير المتناهية اجمالا لا يلزم الانتهاء الى حد اصلا لان العقل له ان يلاحظ
الغير المتناهية كلها على سبيل الاجمال والملاحظة الاجمالية كافية في ما نحن فيه كما يظهر بالتامل **وايضا** قد حققنا ان التطبيق معناه
اظهار الانطباق النفس الامري والتطابق الواقعي فاين اعمال الوهم او العقل حتى يقال بانصرام التطبيق يوقف الاعمال **واقول**
الحق عندي ايضا ان هذا البرهان فيه مغالطة لكن لا لما ذكره صاحب القبسات فانه بارد غاية البرودة بل لان التطبيق بالمعنى المحقق
لا يثبت التناهي فان غاية ما يلزم منه ان بازاء كل اول من الجملة الكبرى اول من الصغرى ولكل ثان ثان وهكذا لكن لا يلزم منه التناهي
فان الجملتين موجودتان وفي كل منهما اول وثان وثالث الى غير ذلك ولكل منهما موضع ليس للاخرى فكل منهما في موضعه متصف بكون
مثله من الاخرى ولا يلزم التناهي الا اذا اترك الثاني مكانه وانطبق على الاول وهكذا واذ ليس فليس نعم لو طبق احدى السلسلتين على
الاخرى في الخارج بالجر للزم التناهي في جانب اللاتناهي بالضرورة وبالجملة اجراء هذا البرهان في صورة التطبيق الخارجي صحيح واما مطلقا
فكلا فاحفظ هذا فانه فيه وان كان افساد الكثير من كلماتهم لاجرائهم هذا البرهان في كل موضع لكن فيه اصلاحا ايضا اذ يندفع به النقض بالاعداد
وغيره **ومنها** ان بطلان كون الكل مساويا للجزء غير ظاهر بل قد يكون الجزء اعظم من الكل كذنب الطاوس فانه اعظم من الطاوس
فما ظنك بالتساوي **وجوابه** ان هذا قول من لا يعرف الفرق بين البديهيات والنظريات ويتشكك في الاوليات ولا يعلم ان
الطاوس اسم المجموع ذنبه وما عداه لا لما عداه فقط والذي له ادنى تامل يعرف قطعا ان الكل اعظم من الجزء ولا يمكن ان يكون جزءا
مساويا للكل فما ظنك بالاعظمية وهذا من البديهيات الاولية **فان قلت** المدرك بالحس ليس الا ذات الكل والجزء
واما وصف الاعظمية فغير مدرك بالحس سلمنا انه مدرك بالحس ايضا لكن المدرك هو ان هذا الكل اعظم من الجزء واما ان كل كل اعظم من الجزء
فغير مدرك بالحس قطعا واذا كان كذلك لم يكن الحكم بان الكل اعظم من الجزء من الاوليات **قلت** ليس الشرط في الاوليات ان تدرك
بالحس بل هي عبارة عن قضايا يكون تصور طرفيها كافيا في الجزم بالحكم وههنا كذلك **وقد نبه** عليه بوجوه **احدها** ما ذكره
الامام الرازي في المحصل من انه لو لم يكن الكل زائدا على الجزء لكان وجود الجزء وعدمه بمثابة واحدة فح يجتمع في ذلك الجزء الآخر كونه
موجودا ومعدوما **وخدشه المحقق** الطوسي في نقد المحصل بان هذا البيان مبني على كون الكل هو الجزء مع زيادة ولا نعني بكون الكل

اعظم من الجزء الا ہذا فہو لو کان حجۃ علی ثبوت ہذا الحکم لکان مصادرۃ علی المطلوب **وثانیہا** انہ لو لم یکن الکل اعظم من الجزء لم یکن
للجزء الآخر اثر البتۃ فلا یکون الجزء جزء ہذا خلف **وثالثہا** ان الجزء بعرضہ من الاعداد الواحد والکل الجزء منہ الکثرۃ کالاثنین مثلا
ولاشک ان ما فوق الواحد اعظم منہ فالکل اعظم من الجزء **ورابعہا** ان الکل عبارۃ عن الجزء والشیء الآخر ففی الکل مرتبۃ لاتکون
بحذائہا مرتبۃ فی الجزء وہذا ہو معنی الاعظمیۃ **ومنہا** ما ذکرہ القاضی الکوفاموی فی منہیات شرحہ للسلم لقولہ الحق ان الامور الغیر
المتناہیۃ لاتتصف بالزیادۃ والنقصان بالقیاس الی نظائرہا لانہما من عوارض الکم من حیث التناہی وبعد تناہی الحدود ونعم یمکن
الحکم علیہا بالتساوی مطلقا من حیث عدم انقطاع التطابق بین آحادہا وبداہۃ قولہم الکل اعظم من الجزء فی المتناہی مسلم لافی غیر المتناہی
فلا یتم اکثر البراہین کالتطبیق والتضایف والتضعیف وغیرہا انتہی **وردہ** احسن المحققین فی شرح السلم بان قولنا الکل اعظم من
الجزء بدیہی مطلقا سواء کان فی المتناہی او غیر المتناہی **واقول** ہذا القدر من الرد غیر مفید فان القاضی مانع فجوابہ لایکون الا باثبات
المقدمۃ الممنوعۃ واذ لیس فلیس **والاولی** ان یقال الکل اذا تصور بصفۃ اللاتناہی وکذا الجزء ینقبض العقل عن تجویز الاعظمیۃ
والاصغریۃ بلا ریب لکن لا لکونہما کلا وجزء بل لکونہما غیر متناہیین والکل والجزء الواقعان فی القضیۃ المعروفۃ لیسا مقیدین بتصورہما
بصفۃ اللاتناہی ولا بصفۃ التناہی بل ہما متصوران من حیث نفس مفہومہما ولاشک ان من تصور مفہوم الکل والجزء علم قطعا ان
الکل اعظم من الجزء وبعد ما ثبت بمجرد تصورہما الاعظمیۃ لایکون بد من صدقہ فی جمیع افرادہ کما ہو شان الکلیات ومن افرادہ
الغیر المتناہی ایضا فیحکم فیہ بالاعظمیۃ ایضا **ومنہا** انہ قد تقرر فی مدارکہم ان الاستلزام بین المحالین انما یکون اذا کان بینہما علاقۃ
وقالوا لا فرق بین المحال والممکن فی الاستلزام لعلاقۃ طبعیۃ او عقلیۃ وعدمہ لعدمہا فاذا صح عند العقل ان یکون بین محالین
علاقۃ اللزوم بعد فرض وجودہما جاز ان یحکم بکونہما متلازمین والا فلا وفرعوا علیہ ان المقدم المحال یجب ان لایکون منافیا للتالی
حتی لو کان منافیا لم یکن بینہما ملازمۃ فان المنافاۃ تصحح الانفکاک والملازمۃ تمنعہ فلو کان المقدم المحال مع کونہ منافیا للتالی مستلزما
لہ فی نفس الامر لزم صحۃ الانفکاک ومنعہ وہو اجتماع للمتنافیین اذا عرفت ہذا فنقول تقریر برہان التطبیق المذکور لیس حاصلہ الا انہ
لو کانت الامور الغیر المتناہیۃ موجودۃ لزم اما التساوی بین الکل والجزء واما التناہی فان کان الثانی فبہا والاول محال والمستلزم
المحال محال فعدم التناہی محال فالتناہی ثابت ومن المعلوم ان فیہ استلزام عدم التناہی للتناہی وبینہما منافاۃ واضحۃ فکیف
الاستلزام وہذا الایراد لایختص بہذا الموضع بل یجری فی القیاسات الخلفیۃ وامثالہا مما یثبت فیہ الشیء علی تقدیر فرض عدمہ کقولہم
عدم الزمان یستلزم وجودہ واجتماع النقیضین یوجب لارتفاعہما ونحو ذلک **وجوابہ** من وجہین **احدہما** ما اختارہ محقق الصناعۃ
فی الافق المبین حیث قال الذ ابطل ان یستلزم مفہوم ممکن او محال ما ینافیہ فما شان الاقیسۃ الخلفیۃ التی یثبت بہا الشیء علی تقدیر
فرض عدمہ ویلزم فیہا الشیء من فرض نقیضہ الیس یقال عدم الزمان قبل وجودہ قبلیۃ زمانیۃ وبعد زمانہ بعدیۃ زمانیۃ مستلزم لوجودہ
ولاتناہی الابعاد یوجب التناہی فیقال لک ان عنیت ان بین ہناک ان المستحیل المفروض الوقوع لو کان حاصلا فی نفس الامر کان
عدمہ متحققا فیہا ولو کان المتحقق فی نفس الامر ہو نقیض الشیء کان الشیء متحققا فی نفس الامر فذلک من الاکاذیب الفاسدۃ الباطلۃ
وان عنیت ان بین بالبیانات انہ لو فرض شیء من تلک الامور کان ہناک ما یسوق الی ان ہذا الفرض غیر مطابق للواقع
من حیث انہ فرض للنقیضین وفرض لعدم الشیء ووجودہ معا فذلک ما یرد من الراسخون فی تلک المواضع ولیس فیہ استیجاب استلزام
الشیء ما ینافیہ بل انما استیجاب امتناع الشیء لکونہ مساوق اجتماع النقیضین وبالجملۃ الفرض الذی فی البیانات الخلفیۃ ہو تقدیر الشیء
علی انہ فرض محال لا انہ فرض محقق فیقال انا لو فرضنا ہذا الشیء وتصورناہ بعلمنا تحقق عدمہ لا انہ لو تحقق ہذا الشیء فی الواقع لکان عدمہ

متحققا في الواقع وهذا اصل معتبر في تعرف الحقائق واسع النفع في المواضع العلمية والمواقع البرهانية فاذن تخييل المفروض بحسب نحوه
المتمثل في لحاظ العقل يحكم عليه باستلزامه لاجتماع المتنافيين بحسب نحوه المتمثل في لحاظ العقل وهما باعتبارهما متمثلان في لحاظ العقل
ليسا من المستحيلات بل من الممكنات انتهى كلامه ملخصا من عباراته المطنبة **وتبعه** القاضي الكوفاموي في شرح سلم العلوم كما هو دابه
في جميع تصانيفه **ورده** العلامة السنديلي في شرح السلم بقوله لا نسلم ما ذا اراد ان اراد انه في القياسات الخلفية ليس يحكم بلزوم
الشيء لنقيضه بلا وسايط بل يحكم بواسطة البيانات فلا يضر فان لازم اللازم لازم البتة فيثبت الاستلزام مع المنافاة غاية الامر
انه قد يكون خفيا بسبب كونه بوسايط محتاجا الى البيانات كما في استلزام عدم الزمان لوجوده واستلزام عدم التناهي للتلازم
بواسطة لا نسلم وان اراد انه لا يحكم فيها باللزوم بين الشيء ونقيضه بحسب تحققهما في الواقع بل يحكم بان فرض احدهما في الذهن وتمثله في لحاظ
العقل يستلزم فرض العقل وتمثله ثم يحكم بان ما فرضه وتمثله يستلزم لفرض نقيضه من الحقائق الباطلة في نفس الامر كما يفهم من آخر
كلامه فمحاله كما ترى فان ما لم يوجب تحققه في نفس الامر تحقق نقيضه معه فيها وان فرض ايجاب تمثله في الذهن تمثل النقيض معه لا يكون
من الحقائق الباطلة في نفس الامر انتهى **ودُفع** هذا الرد بوجهين **الاول** ما ذكره الفاضل الرامفوري في حواشي شرح السلم بقوله
يجوز ان يقال ان السيد الباقر اراد الشق الثاني ولا يتوجه عليه ما اورده بقوله فان ما لم يوجب الخ لانه اذا اعترف بايجاب تمثله
في الذهن تمثل النقيض فلا يصح نفي الاستلزام مطلقا الذي هو مناط عدم كونه من الحقائق الباطلة **على** انا نقول اذا تحقق الاستلزام
في الوجود الذهني وظاهر انه ليس لخصوصية الوجود الذهني دخل في الاستلزام فليس الا لماهية الملزوم واللازم غير منفك عنها في اي
وجود كانت فيثبت الاستلزام المطلوب انتهى **اقول** لا يجوز ان يقال ما قال فان مناط كونه من الحقائق الباطلة ليس الا الاستلزام
الخارجي اذ لم يعترف به السيد الباقر لزم عليه بالضرورة عدم كونه من الحقائق الباطلة والاعتراف بايجاب تمثله في الذهن تمثل
نقيضه لا يوجب ذلك **على** انا نقول اذا لم يكن لخصوصية الوجود الذهني دخل ثبت اللزوم في نفس الامر وهذا خلاف ما ادعاه السيد الباقر
فلا يجوز ان يكون هذا توجيها لكلامه **الثاني** ما ذكره الفاضل اللكنوي في حواشيه بقوله اراد السيد الباقر شقا ثالثا وهو انه يحكم في القياسات
الخلفية بان الخصم ان زعم ان امرا مستحيلا كعدم الزمان ولا تناهي الابعاد مثلا تحقق في الواقع يتحقق لنا مقدمات صادقة تدل على ان المتحقق
في الواقع ليس الا النقيض لا ما زعمه الخصم المقصود فهم وهذا معنى معقول كاف لدفع ما زعمه القائل ان في القياسات الخلفية يحكم باستلزام الشيء
لنقيضه انتهى **اقول** هذا معنى غير معقول فان المقدمات الدالة على ان المتحقق في الواقع ليس الا النقيض لا ما زعمه الخصم ان دلت على تحققه
على تقدير تحقق ما زعمه الخصم على ما يظهر من تقرير البراهين فذلك هو الاستلزام ويجري فيه الشقان اللذان اوردهما المورد وان دلت
على غير ذلك فالكلام فيه خارج عما نحن فيه كما لا يخفى على من له ادنى مسكة **وثانيهما** وهو الحق والحق احق بالاتباع ان التلازم لا يحتاج
الا الى علاقة ذاتية بين ذاتي الملزوم واللازم وهي علاقة استحالة الانفكاك بالنظر الى ذات الملزوم ولا استبعاد في ان يكون
الشيء المحال كعدم التناهي بالنظر الى نفس ذاته مستلزما لنقيضه او ضده غاية الامر انه قد يكون الاستلزام بواسطة استلزامه لامر يستحيل
تحققه على تقدير هذا المحال لنقيضه او ضده كما في ما نحن فيه فان وجود المقدار الغير المتناهي ملزوم لامكان التطبيق وهو ملزوم للتناهي او
مساواة الكل للجزء وحينئذ يكون الاستلزام نظريا يكتسب بالاستدلال وبالجملة مبنى الاستلزام ليس الا ان يوجد بين امرين علاقة ذاتية
تحيل انفكاك احدهما عن الآخر سواء كانا محالين او ممكنين وهذا وان كان مخالفا لما عليه اكثر المتاخرين من ان المحال لا يستلزم نقيضه
لكنه هو التحقيق ويستقيم عليه جميع البراهين ولا يحتاج الى ما ذكروه من التكلفات المشتملة على التعسفات **الفصل الثاني** في ذكر ما
اشترطوا لاجراء هذا البرهان مع ما قدح عليها القادحون [illegible] بالبرهان **اعلم** ان الفلاسفة ذكروا لاجراء هذا البرهان

شروطا ثلثة وفرعوا عليها فروعا متعددة **الاول** وجود الامور الغير المتناهية بالفعل فى الذهن او فى الخارج **والثانى** وجودها مجتمعة فى زمان واحد او فى آن واحد **والثالث** كونها مترتبة اى ترتيب وضعيا كان او طبعيا او غير ذلك **اما الشرط الاول** فقد اجمع على الاشتراط به الفلاسفة والمتكلمون وقالوا باسرهم لابد لجريان هذا البرهان من ان يضبط الامور الغير المتناهية وجود فلا يجرى فى المعدومات التى لا يضبطها وجود بالفعل ووجهوه بان الامور التى لا يضبطها وجود ليس فيها جملتان فى نفس الامر تطبقان ليلزم التناهى فى نفس الامر بخلاف ما له وجود فى نفس الامر فانه بعد اجراء التطبيق فيه يلزم اما الانقطاع فى نفس الامر فيكون ما لا يتناهى فى الواقع متناهيا او عدمه فى نفس الامر فيلزم تساوى الزائدة والناقصة وكل منهما محال فعدم التناهى فى نفس الامر محال والسر فيه ان الغرض من اجراء هذا البرهان واشاله انما هو اثبات التناهى فى نفس الامر بابطال اللاتناهى فيه وهو انما يحصل بهذا الطريق اذا كانت الجملتان موجودتان فى نفس الامر ليلزم التناهى فى نفس الامر والمعدومات الصرفة ليس فيها جملة فلا تطبيق فلا ثبوت للتناهى فى نفس الامر لا يقال المعدومات حاضرة عنده تعالى فى عالم الدهر فيجرى البرهان فيها باعتبار حضورها الدهرى لانا نقول الحاضرة فى الدهر انما هى المعدومات التى ينضبطها وجود او يضبطها واما المعدومات الصرفة فلا وجود لها فى نفس الامر اصلا فلا تكون موجودة فى عالم الدهر المعبر عن الواقع فلا يجرى هذا البرهان فيها كما لا يخفى على من تامل **واما الثانى** فقد ذكرها الفلاسفة خاصة وفرعوا عليه عدم جريانه فى الاشياء المتعاقبة الوجود كالاعداد والحركات الفلكية والاجزاء الزمانية والحوادث اليومية ووجهوه بانه اذا كانت الآحاد موجودة معا يا لفعل التطبيق بلا شبهة واما اذا لم تكن موجودة معا بل متعاقبة فلا يتم لان وقوع آحاد احدى الجملتين ليس فى الوجود الخارجى اذ ليست مجتمعة بحسب الخارج فى زمان اصلا وليس فى الوجود الذهنى ايضا لاستحالة وجودها مفصلة فى الذهن دفعة ومن المعلوم انه لا يتصور وقوع بعضها بازاء بعضها الا اذا كانت موجودة تفصيلا معا اما فى الخارج او فى الذهن واذ ليس فليس **وقال** الامام الرازى فى نهاية العقول انى كنت مترددا اربعين سنة فى ان برهان التطبيق هل هو جار فى صورة التعاقب حتى ظهر لى بعد ستينها انه جار فيها **وقال** الفاضل الشيرازى فى حواشى القديمة وانا اقول كنت مترددا فى ذلك مدة قليلة حتى ظهر لى انه ليس بجار فيها انتهى **وقال** الفاضل الخوانسارى فى تعليقاته واقول القتضية النظر الصائب والوجدان السليم ان هذا البرهان على تقدير تمامه جار فى صورة التعاقب وعدم الترتيب ايضا انتهى **وانا اقول** كنت مترددا فى ذلك مدة قليلة حتى ظهر لى انه لا شك فى جريان البرهان فى صورة التعاقب وعدم جريانه فى صورة عدم الترتب **اما** عدم جريانه فى غير المرتبة فلما استطلع عن قريب عليه من ان فى صورة عدم الترتب لا تتعين الزيادة فى الانتهاء وفرض الترتب لا يجدى **واما** جريانه فى صورة التعاقب فلما اورد عليهم من ان حاصل البرهان المذكور ليس الا ان يفرض جملتان ويطبق آحاد احدهما على آحاد الاخرى تطبيقا عقليا فينظر الخلف وهو كما يجرى فى الامور المجتمعة كذلك يجرى فى الامور المتعاقبة ايضا فان التطبيق لا يتوقف على ان يوجد جميع الآحاد فى زمان متناه فى الخارج او الذهن كما مر تحقيقه بل على ان يوجد جميع الآحاد مطلقا ولو فى زمان غير متناه فيلزم عليهم بطلان قولهم بعدم تناهى الحركات الفلكية ونحوها **واجابوا** عنه تارة بان الجملة الغير المتناهية فى صورة التعاقب غير موجودة لعدم اجتماع آحادها فالبرهان لا يجرى فيها وتارة بان التطبيق انما يدل على بطلان السلسلة الغير المتناهية والسلسلة الغير المتناهية فى صورة التعاقب غير موجودة لعدم اجتماع الآحاد فالدليل لو سلم جريانه فيها فالمدعى ايضا غير متخلف عنه **وفيه** بحث اما فى الاول فلان التطبيق العقلى لا يتوقف على اجتماع الآحاد لاسيما اذا اريد من التطبيق اظهار الانطباق النفس الامرى واما فى الثانى فلان الدليل انما يدل على نفى وجودها مطلقا لا على نفى وجودها مجتمعة فقط فان وجودها على التعاقب يستلزم ان يكون فرد من الاعداد المجتمعة فى نفس الامر مساويا لجزئه وهو محال بالبداهة فان طبيعة العدد وسواء كانت

اى مولانا فخر الدين الرازى

آحادها مجتمعة او متعاقبة تابى عن قبول المساواة لجزئه **فان قلت** مثل هذا العدد لما كان مستحيلا لم يوجد
فى الخارج فان وجود الآحاد على التعاقب لا يستلزم وجود العدد الموجود فى الخارج والاشتباه انما وقع من حيث
ان الوهم يذهب الى ان تلك الامور المتعاقبة يجتمع فى محل واحد على قياس الامور التى تمر علينا واحدا بعد واحد
ويجتمع فى مكان واحد وليس كذلك **قلت** الموجود فى كل قطعة من الزمان او الآن من تلك الامور المتعاقبة وان
كان متناهيا لكن جميع الآحاد قد وجد فى جميع الازمنة فهذا العدد موجود فى نفس الامر **على** ان
للموجود عندهم نحو آخر يعبرون عنه بالوجود الدهرى فالامور المتعاقبة وان كانت غير مجتمعة الوجود فى الزمان لكنها مجتمعة
الوجود بحسب عالم الدهر بالضرورة فيجرى البرهان فيها بحسب هذا الوجود **وايضا** الكل حاضر عند المبادى العالية بانطوائها
فى علمها بذواتها او بحصول صورها فيها على اختلاف الرايين فيجرى البرهان فيها بهذا الاعتبار كذا ذكره المحقق الدوانى فى انموذج
العلوم **ودفع** العلامة الجونفورى العلاوة وما بعده بقوله فى الشمس البازغة لو كفى الاجتماع الدهرى او فى الحضور عند البارى
لنهض البرهان على تناهيها فى جانب الابد ايضا وهذا كما يخالف اصول الفلسفة يضاد قوانين الملة انتهى **وفيه نظر** ظاهر فان
المتكلمين لا يقولون بالوجود الدهرى فلا الزام عليهم بهذا الطريق **فظهر** ان قيد الاجتماع لغو فى اجراء هذا البرهان وامثاله **ولهذا**
ترك المتكلمون وقالوا ان هذا البرهان يجرى فى كل ما ضبطه وجود بصفة اللاتناهى سواء كانت الآحاد مجتمعة او متعاقبة **وقد اورد** عليهم
ايضا بوجوه **احدها** النقض بالاعداد فان البرهان جار فيها بان نفرض جملتين احدهما جزء الاخرى كما اذا فرضنا جملة من واحد
الى ما لا يتناهى وجملة اخرى من اثنين الى ما لا يتناهى ونطبق آحاد احدهما بآحاد الاخرى فان ذهبتا الى غير النهاية يلزم مساواة
الكل للجزء والا فالصغرى متناهية والكبرى ليست بزائدة عليها الا بقدر متناه فتكون متناهية ايضا فيلزم تناهى الاعداد وهو
خلاف ما اجمعوا عليه من كونها غير واقفة عند حد **واجاب** عنه عضد المحققين فى المواقف واقتفى آثاره العلامة الجرجانى فى شرحه
بان جميع ما يستدل بالتطبيق على بطلانه انما هو ما ضبطه وجود ولا يكون امرا وهميا حتى يكون انقطاعه بانقطاع الاعتبار بخلاف مراتب
الاعداد فانها وهمية محضة فلا يكون ذهابها فى التطبيق الا باعتبار الوهم وهو عاجز عن ملاحظة تلك الامور فينقطع بانقطاع الوهم
فلا يلزم محذور **اقول** فيه بحث فانه ان اراد بكون الاعداد وهمية محضة انها اختراعية لا وجود لها فى نفس الامر لا بذواتها ولا بمناشيها
فهو ممنوع بل باطل كما صرحوا به وان اراد به انها غير موجودة فى نفس الامر بذواتها بل بمناشى انتزاعها فهو لا يمنع جريان التطبيق فيها
كيف فان التطبيق لا يتوقف على ملاحظة الاشياء الغير المتناهية تفصيلا حتى يقال انه ينقطع ههنا بانقطاع الوهم بل هو عبارة
عن اظهار الانطباق النفس الامرى وحكم العقل به حكما كليا وهو يمكن فى زمان متناه سواء كانت الامور مجتمعة او متعاقبة ولا وجه لتخصيصها
بالموجودات الخارجية **وقال** الفاضل الخوانسارى فى حواشى القديمة تبعا لما ذكره الامام الرازى فى شرح عيون الحكمة فى دفع النقض
منهم المتكلمون انما احالوا وجود الامور الغير المتناهية بالفعل سواء كانت مجتمعة او متعاقبة وسواء كان بينها ترتب اولا لكن افراد الم[illegible]
فى وقت من الاوقات ويكون كل ما يوجد متناهيا فلم يقولوا باستحالته كما هو منقول عنهم انتهى **ويرد عليه** ان غرض الناقض
ليس الا ان الدليل يجرى فى مراتب الاعداد والمدلول متخلف وما ذكره لا يغنى لدفعه وعدم وجود جميع الاعداد فى وقت متناه
مسلم واما عدم وجودها مطلقا فغير مسلم فان مراتب الاعداد موجودة فى امتداد استقبالى غير متناه ضرورة
كما لا يخفى **اقول** هذا ليس بوارد فان جريان التطبيق لا يكون الا فى ما وجد فى نفس الامر بصفة
اللاتناهى كما هو مسلم عند الكل ومراتب الاعداد الغير المتناهية ليست كذلك فان الموجود فى نفس الامر

منها فی ای زمان فرض لیس الا القدر المتناهی وما سواه معدوم عن نفس الامر فی ذلک الزمان وما ذکره المؤرخین
انها موجودة بصفة اللاتناهی فی زمان غیر متناه فغیر وارد علی المتکلمین فانه مبنی اما علی وجودها فی الدهر واما علی
ان الاعدام الزمانیة لیست باعدام حقیقة انما هی غیبوبات زمانیة کما حققه المحققون من الفلاسفة وکلا الامرین غیر متحقق عند
المتکلمین فهم لیسوا بقائلین بالوجود الدهری ولا بالغیبوبة الزمانیة بل هم یقولون کل ما وجد فی الزمان الحاضر فهو موجود وما مضی
وما یجیٔ معدوم فی نفس الامر ولا یلتفتون الی الدقائق الفلسفیة فالایراد علیهم بالبناء علیها لا یلیق **نعم** یرد علیهم انهم قائلون
باحاطة علم الواجب تعالی بکل واحد واحد من آحاد العالم حذرا عن نقص الجهل فیلزم جریان البرهان فی الاعداد بالنسبة الی علمه
تعالی فانه اما ان لا یعلم بجمیع مراتب الاعداد او یعلم فان کان لا یعلم یلزم جهله ببعض الاشیاء الآتیة تعالی عن ذلک وان کان
یعلم یلزم وجود الاعداد الغیر المتناهیة فی ذاته تعالی بالفعل فیجری البرهان فیلزم تناهیها فالنقض بها باق الی الآن کما کان
فان قلت انا نختار الشق الاول ونقول لا یلزم الجهل فان الجهل عبارة عن عدم العلم عما من شانه ان یکون معلوما والامور
الغیر المتناهیة بصفة اللاتناهی تابی بذاتها عن ان تعلم لان کل ما یعلم لا بد ان یکون محدودا وهذا کما قالوا فی القدرة انها لا تتعلق
بالممتنعات ولا یلزم العجز لانه عبارة عن عدم القدرة عما من شانه ان یکون مقدورا والممتنعات تابی بذاتها عن ان تکون مقدورة
قلت ان ارید بکون المعلوم محدودا ان المعلوم لا بد ان یکون داخلا فی عدد متناه فهو ممنوع فانه اول النزاع وان ارید ان
المعلوم لا بد ان یکون له نهایة وحد فمسلم لکنه لا یقدح فی علم الغیر المتناهیة فان کل معلوم منها وکل علم من علومها امر محدود له نهایة الا انه
لا ینحصر فی عدد لا یتجاوز عنه وکیف لا یکون لله تعالی علم بالاعداد الغیر المتناهیة فانه اما ان یعلم بجمیع الجزئیات المستقبلة والماضیة
تفصیلا او لا یعلم فان کان لا یعلم یلزم الجهل ببعض الاشیاء عنه وهو منزه عنه بالاتفاق وان کان یعلم فیعلم الاعداد العارضة لها
ایضا وهی غیر متناهیة من جانب المبدء والمنتهی کلیهما عند الفلاسفة ومن جانب المنتهی فقط عند المتکلمین فیلزم علم الاعداد
الغیر المتناهیة تفصیلا وذلک ما اردناه **فان قلت** انا نختار الشق الثانی ونقول علم الله تعالی بالغیر المتناهیة انما هی
بالاجمال فلا یلزم وجود الامور الغیر المتناهیة تفصیلا الذی هو مناط جریان البراهین **قلت** هذا لا یخلو عن شائبة نسبة
الجهل الیه تعالی فان علم الجزئی من حیث هو جزئی انما هو ما کان تفصیلا هذا الا کما یقوله الحکماء من انه تعالی لا یعلم الجزئیات
من حیث هی کذلک وانما علمه بها علی الوجه الکلی تعالی الله عما ینسبونه الیه **وثانیها** النقض بعلوم الله تعالی فانها غیر متناهیة
والبرهان یجری فیها فیلزم ان تکون متناهیة **والجواب** عنه ان هذا لا یرد علی المتکلمین فان العلم عندهم صفة بسیطة ذات
تعلقات ازلیة الی المعلومات فلا تکثر فی ذاته تعالی حتی یجری البرهان **نعم** هذا وارد علی من قال بان علمه تعالی بحصول صور الاشیاء
فیها کما هو مذهب رئیس الصناعة وتابعیه وهو قول باطل بوجوه کثیرة قد بسطت نبذا منها فی مصباح الدجی فی لواء الهدی
وثالثها النقض بمعلومات الله تعالی فانها غیر متناهیة سواء کان العلم المتعلق بها واحدا او متعددا فیجری البرهان فیها
ویثبت تناهیها **والجواب** عنه علی ما ذکره المحقق الدوانی فی شرح العقائد العضدیة وغیره ان الممکنات المتصفة بالوجود
الخارجی علی تقدیر حدوث العالم کما هو المذهب عند المتکلمین متناهیة لان الحوادث لها مبدء والحوادث الاستقبالیة
لا تبلغ مبلغ اللاتناهی فانها لیست غیر متناهیة وان کانت غیر واقفة عند حد فالتطبیق ان کان بحسب وجودها فی
علم الله تعالی فهی هناک متحدة غیر متکثرة وان کان بحسب وجودها فی الخارج فهی متناهیة **واقول** فیه وکذا فی الذی قبله نظر
لا لما قیل ان علمه تعالی لیس بزمانی کعلمنا فانا نعلم زیدا بانه سیوجد او وجد الآن او وجد فی ما مضی بل الکل عنده تعالی سواسیة

البحی ۱۲ مولوی سید مرتضی سلمہ

فنختار الشق الثاني وعدم الوقوف غير متصور انتهى لان هذا مبني على ان الزمان مع الكائنات المتخصصة به موجودة في الدهر والواقع
والمتكلمون لا يقولون به فالايراد عليهم بهذا المبناء غير صحيح بلى لانا سلمنا ان المعلومات متناهية في الوجود الخارجي وانه لا تكثر في
علم الواجب تعالى لكن لا ريب في انه تعالى تعلقات ازلية بجميع الحوادث وهي غير متناهية كالحوادث وموجودة من الازل الى الابد
في كل وقت فيجري البرهان فيها وتبطل لاتناهيها فيبطل لاتناهي المعلومات **لا يقال** هذه التعلقات امور وهمية لا وجود لها في
الخارج فيفوت مناط جريان البرهان **لانا نقول** قد تقرر في مقره ان الانتزاعيات بعد العلم بها تصير انضمامية من العلوم
ان الله تعالى لا بد ان يعلم هذه التعلقات الغير المتناهية حفظا للقاعدة احاطة علمية فتكون في حكم الموجودات فافهم **ولعل العليا**
والتي اقول الذي ينجي الحكماء والمتكلمين كلهم عن ورطة ما يرد عليهم هو ما حققنا سابقا من ان جريان هذا البرهان مخصوص بالاشياء
القابلة للتطبيق الجري والتطبيق العقلي غير كاف وان شئت زيادة التوضيح فاستمع ان المراد بالتطبيق في هذا البرهان اما
ان يكون عقليا او خارجيا وعلى الاول اما ان يكون المراد بالعقلي الاجمالي او التفصيلي لا سبيل الى ان يكون المراد به التطبيق العقلي
التفصيلي لكون تصور الامور الغير المتناهية في زمان متناه على سبيل التفصيل محالا واما تصورها في ازمنة غير متناهية فغير مفيد لانه
لا يظهر الخلف في زمان من الازمنة ولا سبيل ايضا الى ان يكون المراد به العقلي الاجمالي سواء كان المراد به حكم العقل كليا بان كل واحد
من آحاد احدى الجملتين بازاء كل واحد واحد من آحاد الاخرى او كان المراد به اظهار الانطباق النفس الامري وذلك لانه
لما وجدت الجملتان في الواقع اتصفت احديهما بالكلية واخريهما بالجزئية ومبدء الصغرى بازاء ثان من الكبرى فالعقل وان كان
يحكم بان كلا من آحاد الصغرى بازاء كل من الكبرى وهو في الواقع كذلك لكن لا يلزم منه الانطباق في نفس الامر حتى يثبت التناهي
الا ترى انا اذا اخذنا جملة من الواحد الى ما لا يتناهى واخرى من العشرة الى ما لا يتناهى فالعقل يحكم بان بازاء كل من الاولى واحد
من الثانية الى ما لا يتناهى والواقع ايضا كذلك لكن لا يلزم منه انطباقهما في نفس الامر وتناهيهما فالكبرى متصفة في نفس الامر بانها
اعظم من الصغرى وحكم العقل بما ذكر لا ينافيه فتعين ان يكون المراد به التطبيق الجري بالجذب او الدفع فان اذا اجرت الثانية الى الاولى
في الخارج او دفعت الاولى الى الثانية انطبقتا فيظهر الخلف **قطعا** ويثبت التناهي في نفس الامر فهذا البرهان لا يجري الا في
الامور الغير المتناهية التي تكون موجودة في الخارج وتطبيق بينهما في الخارج فافهم فان هذا وان كان مخالفا لما سود المتاخرون
اوراقهم الا ان العارف بالحق الخارج من حضيض التقليد البحت يعلم انه الحق **واما الشرط الثالث** فقد ذكره الحكماء خاصة ايضا
وفرعوا عليه عدم جريانه في النفوس الناطقة فانها غير متناهية عندهم لكن لما لم يكن لها ترتب لم يجر البرهان فيه ووجهوه بانه لما كانت
الآحاد غير مترتبة لا يمكن للعقل ملاحظة تلك الآحاد مفصلة وليس لها نظام متسق حتى يلزم من وقوع المبدء بازاء المبدء وقوع الثاني
بازاء الثاني وهكذا فيحتاج في التطبيق فيهما الى ان يلاحظ كل واحد واحد بازاء كل واحد واحد والعقل لا يقدر على استحضار ما لا نهاية له
مفصلا لا دفعة ولا في زمان متناه فلا يتصور التطبيق بين السلسلتين باسرهما بل ينقطع بانقطاع الملاحظة واستوضحوا ذلك بتوهم
التطبيق بين جبلين ممدودين على الاستوار وبين اعداد الحصى فانه يكفي في التطبيق في الاولين تطبيق طرفيهما اذ يلزم من ذلك وقوع
كل جزء بازاء كل جزء ولا يكفي في اعداد الحصى ذلك بل لا بد فيهما من تعقل كل واحد واحد على حدة **والايراد عليه** من جانب المتكلمين
التاركين لهذا الشرط من وجوه **منها** انه لا يخلو اما ان يتوقف التطبيق على ملاحظة الآحاد مفصلا او يكفي ملاحظتها مجملا على الاول
لا يكون التطبيق في المترتبة ايضا وعلى الثاني يجري في غير المترتبة ايضا فانا نعلم انه لا يخلو اما ان يكون في الجملة الزائدة ما لا يكون بازائه شيء
من الناقصة اولا على الاول يلزم الانقطاع وعلى الثاني يلزم التساوي **واجاب** عنه المحقق الدواني في رسالة اثبات الواجب

بقوله وجه التفصي عنه على ما سنح بالخاطر انه يمكن في غير المترتبة ان نختار الشق الثاني ونمنع لزوم التساوي لان الزيادة ربما تظرفت
في الاوساط واما في المترتبة اذا طبق الطرف على الطرف فلا زيادة في جانب التناهي للانطباق ولا في الاوساط للاتساق فلم يكن
في الجانب الآخر لزم التساوي قطعاً انتهى **وقال** هو ايضاً في حواشي شرح التجريد لا يخفى ان التطبيق لا يتوقف على ملاحظة الآحاد
مفصلاً بل يكفي ملاحظتها على الاجمال بان يفرض كل جزء بازاء جزء آخر ولو توقف على ملاحظة الآحاد بالتفصيل لم يتم التطبيق الى تقدير
الترتيب ايضاً لا يقال على تقدير الترتب والوجود يكون الآحاد واقعة بعضها بازاء بعض في الخارج مع قطع النظر عن تطبيق العقل انما
لانا نقول ما معنى وقوع بعضها بازاء بعض في الخارج ان كان المراد ان لبعضها نسبة الى البعض بحسب الترتب في الخارج فبذلك لا تحقق
الفرق اذ الكلام في ان بدون ذلك الترتب تحقق التطبيق العقلي وان كان المراد ان بعضها ينطبق على بعضها في الخارج فليس
كذلك كيف لا والانطباق امر يفرضه العقل بين كل منها والحق ان يقال على تقدير عدم الترتب لا يلزم انقطاع السلسلتين لجواز
ان تكون زيادة الزائد في الاوساط انتهى **ولتعقبه** الصدر الشيرازي[١] في حواشي شرح التجريد الجديدة بقوله فيه بحث اذ لو كان التطبيق
بفرض كل جزء بازاء جزء آخر كما حسبه الموقع كل منهما بازاء آخر في نفس الامر والتطبيق التفصيلي ممتنع فيكون اجمالياً واذا كان
اجمالياً لم يتم افراز بعضها عن بعض فلم يتعين بحسب فرضه ان اي جزء من هذه السلسلة منطبق على اي جزء من الاخرى فمن اين علم
ان الزيادة في الآخر لا في الاوساط سلمنا انه يجوز في التطبيق الاجمالي تعين المنطبقين في كل جزء بحسب الفرض لكن غاية ما لزم
منه ان يكون السلسلة متناهية بحسب الفرض الغير المطابق لما في نفس الامر من ذلك الجانب والدعوى انها متناهية في نفس الامر
من ذلك الجانب وذلك غير لازم وعندي ان انطباق اجزاء السلسلتين واقع في نفس الامر فان المعنى بالمنطبقين ههنا ان يكون
كل منهما معروضاً لمرتبة من مراتب العدد فيكون الجزء الاول من احدى السلسلتين منطبقاً على الجزء الاول من الاخرى والثاني
بالثاني والثالث بالثالث وهكذا ومعنى التطبيق هو النسبة الى الانطباق انتهى ملخصاً **اقول** فيه بحث **اما اولاً** فلانه ليس
مراد من قال بالتطبيق العقلي تطبيق الآحاد بالآحاد من غير تعيين المنطبقين وكونه اجمالياً لا ينافي التعيين فان للعقل ان يلاحظ
اجمالاً ان كل معروض لمرتبة العدد من احدهما بازاء مثله من الاخرى **واما ثانياً** فلان فرض التعيين ليس من الفرض المحال
ولا غير مطابق للواقع فان كل واحد واحد من الآحاد متصف في نفس الامر بمرتبة من مراتب الاعداد والتطبيق عبارة عن حكم العقل
بكون كل من آحاد احدهما بازاء مثله من الاخرى فلا يصح ان يقال يجوز ان يكون لزوم التناهي بحسب هذا الفرض لا في نفس الامر
واما ثالثاً فلان ما ذكره من معنى التطبيق اي اظهار الانطباق النفس الامري لا يثبت التناهي في نفس الامر بالفعل كما حققنا
سابقاً **ومنها** ان الآحاد وان لم تكن مترتبة بحسب نفس الامر لكن للعقل ان يفرض الترتب بينها فتوجد السلسلتان المترتبتان
ويجري البرهان **ودفعه** الصدر الشيرازي[٢] في حواشي شرح التجريد الجديدة بانه انما يلزم التناهي لو كانت الآحاد ممكنة الترتب في نفس الامر
او مترتبة فيها ومن الجائز ان يكون ترتبها محالاً لاستلزامه المحال وهو التناهي على تقدير عدم التناهي **وخدشه** المحقق الدواني في
انموذج العلوم بان فرض الترتب لا يستلزم فرض زيادة ولا نقصان في آحاد احدى السلسلتين بل في ذلك الفرض يظهر لنا انها
فليس منشأ المحال هو الترتب وهذا كما يفرض في الرياضيات امور غير واقعية ليظهر حال الامور الواقعية بل صرح الرئيس في كثير
من المسائل الطبيعية المبنية على مثل ذلك بانه من قبيل الفروض المستعملة في الرياضيات **اقول** فيه بحث لان الامور الغير
المترتبة ليس فيها ترتب في نفس الامر ولا لعروضها اول وثان وثالث وهكذا فلا يكون فرض الترتب فيها سيظهر الحال الا بل يكون
ابداع امر غير مطابق لما في نفس الامر فغاية ما يلزم ثبوت التناهي على هذا التقدير الغير المطابق لنفس الامر ولا يثبت منه التناهي

[١] اي مولانا صدر الدين الشيرازي رح ۱۲ منه سلمه

[٢] اي مولانا جلال الدين الدواني رح ۱۲ منه سلمه

النفس الامری فیہا کما لایخفی **ومنہا** ان الامور الغیر المتناہیۃ مطلقا تستلزم الترتب لان المجموع یتوقف علی المجموع بلا واحد وہذا
المجموع یتوقف علیہ اذا اسقط عنہ واحد آخر وہکذا فاذا توہم تطبیق المجموعات المترتبۃ یظہر التناہی فی المجموعات والمجموع الذی
تنتہی الیہ سلسلۃ المجموعات یکون لا محالۃ مجموعا لا یکون بعدہ مجموع آخر وذلک ہو الاثنان فالمجموعات الموجودۃ ہناک تنتہی
بعدۃ متناہیۃ الی الاثنین فیکون المجموع الاول متناہیا کذا ذکرہ المحقق الدوانی فی شرح العقائد العضدیۃ وتحریرہ **وفیہ**
بحث من وجوہ **احدہا** ان ہذا موقوف علی کون الاعداد مرکبۃ من الاعداد التی تحتہا کما یدل علیہ قول المحقق بعید کلامہ
السابق فان قلت انما یلزم ما ذکرتم لو کان العدد مرکبا من الاعداد التی تحتہ وہو ممنوع کما اشتہر عن ارسطاطالیس
من ان العدد مرکب من الوحدات لا من الاعداد قلت ہذا الکلام انما یمشی اذا کان لکل عدد صورۃ نوعیۃ مغایرۃ لوحدانیۃ
واما اذا کان محض الوحدات فلا یتصور ذلک انتہی ملخصا فان ہذا الکلام منہ دال صریحا علی انہ اراد بالتوقف المذکور فی کلامہ
السابق توقف الکل علی الجزء مع ان العدد لا یترکب من الاعداد سواء کان عبارۃ عن الوحدات مع الہیئۃ او الوحدات
المحضۃ کما حققہ السید الہروی فی تصانیفہ وزیادۃ توضیحہ فی حواشی الجدیدۃ علی لواء الہدی المسماۃ بمصباح الدجی نعم لو قال
بان المجموع الاول مستلزم للمجموع الثانی وذلک المجموع للمجموع الثالث وہکذا لکان صحیحا لانہ اذا تحقق مجموع آحاد العشرۃ مثلا
یتحقق کل واحد واحد من آحاد مجموع الخمسۃ واذا تحقق کل واحد واحد منہا تحقق مجموعہا بالضرورۃ **وثانیہا** ان العدد الاقل
والاکثر لا یجتمعان وکذا معروضہما فلا تجتمع المجموعات حتی یجری البرہان الا تری ان تسع آحاد اذا انضم الیہا واحد لم یبق تسعۃ بل
صار عشرۃ وکذا معروض التسعۃ **ودفعہ** الفاضل الالہ آبادی فی حواشی شرح العقائد الجلالی بانہ بعد الانضمام واحد صار المجموع
عشرۃ او معروضا للعشرۃ ولیس ان التسعۃ صارت عشرۃ بل التسعۃ تسعۃ باقیۃ ولیس ان معروض التسعۃ صار معروضا للعشرۃ بل معروض
التسعۃ معروض لہا کما کان **وثالثہا** انہ لا وجود للمجموع فی ہذہ الصورۃ لا فی مجموع الزمان ولا فی جزء منہ اما عدم وجودہ فی مجموع
الزمان فلان المجموع انما یتحقق بعد وجود جزئہ الاخیر وقد انتفی بعض ذلک المجموع لان المفروض التعاقب بین اجزائہ وانتفاء الجزء
مستلزم لانتفاء الکل فثبت عدم وجود المجموع فی مجموع الزمان واما عدم وجودہ فی جزء من الزمان فظاہر کذا اوردہ الفاضل
الجلالی **وخدشہ** استاذ اساتذۃ الہندؒ بان کلام الشارح المحقق ان کان الزامیا علی الخصم فعدم ورودہ ما اوردہ المورد ظاہر
فان الزمان والحرکۃ موجودان متصلان عند الفلاسفۃ وان کان تحقیقیا فکذلک لان ابعاض المجموع المتلاحقۃ موجودۃ فی ابعاض
الزمان وہذا ہو المراد بوجود المجموع فی مجموع الزمان وہذا الوجود غیر منکر ولیس المراد ان المجموع مستمر فی مجموع الزمان او ان الکل موجود
فی قدر من الزمان **ورابعہا** وہو اقواہا ما ذکرہ احسن المحققین فی حواشیہ المتعلقۃ بحواشی الرسالۃ القطبیۃ بقولہ فیہ نظر دقیق وہو
ان المجموعات فی صورۃ وجود الامور الغیر المتناہیۃ الغیر المرتبۃ یجوز ان تکون اعتباریۃ فلا یلزم من تحقق آحادہا تحقق المجموع بل ہو موقوف علی
اعتبار المعتبر وقد لا یخرج الاعتبار من القوۃ الی الفعل فعلی تقدیر وجود امور غیر متناہیۃ غیر مرتبۃ اعتبرنا وجود المجموع فلا یلزم لنا اعتبار مجموع
آخر فضلا من مجموعات غیر متناہیۃ فان العقل لا یقدر علی اعتبار الغیر المتناہی علی التفصیل انتہی **اقول** ہذا لا یضر اصل المقصود
فان للمحقق ان یقول یجری البرہان فی ہذہ المجموعات بحسب اعتبار المبادی الفیاضۃ وہی قادرۃ علی اعتبار الغیر المتناہی تفصیلا
کما تقرر فی موضعہ **وخامسہا** ان اللازم من التطبیق بین المجموعات انما ہو تناہی المجموعات لانہا بمنزلۃ الآحاد المترتبۃ
ولا یلزم منہ تناہی آحاد المجموع الاول کیف وکل من تلک المجموعات مشتمل علی آحاد غیر متناہیۃ فلا یتم التقریب **ودفعہ** المحقق
بنفسہ فی رسالۃ اثبات الواجب بانہ علی تقدیر فرض تناہی المجموعات تنتہی بعد اسقاط الآحاد المتناہیۃ التی عدۃ المجموعات

المتناهية الى مجموع لايكون مجموع اقل منه وذلك هو الاثنان فهو لايزيد على ذلك المجموع المتناهي الابقدر متناه وهو عدة المجموعات **ومنها** انا لو سلمنا اشتراط البرهان بهذا الشرط لكن لانسلم عدم جريانه في النفوس الناطقة الغير المتناهية لوجود الترتب بينها فانه لاشك في ان نفس الاب جزء للعلة المعدة وليست علة معدة والالم يجز اجتماعها مع نفس الابن ومن المعلوم ان جزء المعد يتقدم على المعلول فيكون بينها ترتب فنفرض جملة مركبة من نفوس آباء زيد مثلا ونطبق بينها **ودفعه** الصدر الشيرازي في حواشي شرح التجريد الجديد بانه لايلزم من كون النفوس الناطقة غير متناهية ان تكون نفوس آباء زيد مثلا غير متناهية لاحتمال انتفاء افراد الانسان بالكلية في الطوفانات الكبار ثم حصول فرد منه لابالتولد من فرد آخر كما في آدم على نبينا وعليه الصلوة والسلام **وقد يدفع** ايضا بان النفوس وان كانت مترتبة بالاعتبار المذكور لكن ترتبها باعتبار الابدان وهي بهذا الاعتبار غير مجتمعة **ورده** المحقق الدواني في انموذج العلوم بقوله لايعجبني هذا الجواب لان النفوس مجتمعة ولها ترتب باعتبار ما فيجري فيه التطبيق فان توسط البدن لينظر الترتب بين النفوس غير قادح في ترتب الامور الغير المتناهية المجتمعة اذ حاصل المقال ان النفس كل ابن متوقف على نفس ابيه وهكذا فيلزم لنفوس غير متناهية مترتبة مجتمعة في الوجود وهو مستحيل بالاتفاق والبرهان فاذا اثبت ترتب النفوس بواسطة الابدان فنطرح الابدان من البين ونتمسك بترتب النفوس المتواردة الى غير النهاية انتهى **ثم قال** والوجه في الجواب عن قبلهم انهم لايقولون بترتب النفوس المتوالدة الى غير النهاية فان الرئيس في الشفا قد صرح بانقراض الافراد الانسانية بل الحيوانات المتنفسة في القرانات العظيمة المقتضية للطوفانات العامة ثم يحدث الانسان بالتوالد ويكون ذلك الانسان هو بانجاصية يقدر بها على استنباط الصنايع التي يحتاج اليها بنو النوع وذكر شمس الدين الشهرزوري في كتابه المسمى بشجرة الشجرة الالهية كيفية تولد هذا الانسان مفصلا وذكر ان هذا الآدم الذي ننسب اليه ليس حدوثه بالتوالد بل التوالد وان التولدي سابق عليه بادوار اقول فعلى هذا لايتوجه الايراد على الفلاسفة اصلا فان سلسلة التوالد عندهم متناهية غاية الامر انهم يثبتون سلاسل غير متناهية كل واحد منها سلسلة متناهية فيكون النوع عندهم قديما مع انتهاء سلسلة التوالد انتهى **وقد يقرر** الايراد بان النفوس الناطقة فيها ترتب باعتبار حدوثها فيتم البرهان فيها **واجيب** عنه بوجهين **الاول** انه يجوز ان تحدث جملة منها في زمان وجملة اخرى اقل او اكثر في زمان آخر فلا يكون الترتب بينها **ورده** المحقق الدواني في رسالة اثبات الواجب بانه على تقدير قدمها بالنوع وتعاقب افرادها ازلا وابدا كما هو مذهبهم توجد لامحالة سلسلة منها غير متناهية مترتبة في الحدوث فيجري فيه البرهان ولايضر مقارنة جملة اخرى لآحاد تلك السلسلة **والثاني** انها اذا اخذت مترتبة بحسب ازمنة حدوثها لم تكن مجتمعة بهذا الاعتبار فلا تكون مجتمعة الآحاد من تلك الحيثية **ورد** بان آحاد السلسلة مجتمعة ولها ترتب باعتبار ما فيجري فيه التطبيق اذ يكفي في التطبيق كونها ذا اوصاف تقتضي انطباق كل منها في سلسلة على نظيره وهو حاصل ههنا

الفصل الثالث في ذكر التقريرات الاخر للبرهان المذكور **قد يقرر** بان كل سلسلة غير متناهية مشتملة على سلاسل غير متناهية لان في كل سلسلة الوفا غير متناهية وفي تلك الالوف آحاد غير متناهية وهكذا فهل كان بازاء كل واحد من سلسلة الكل سلسلة غير متناهية ام لا فعلى الاول يلزم ان لاتشتمل سلسلة الكل على سلاسل غير متناهية وعلى الثاني يلزم تناهي تلك السلاسل وهو يستلزم تناهي سلسلة الكل كذا ذكره السيد الهروي في حواشي شرح المواقف وقال هو قريب المأخذ من دليل التطبيق **تقرير آخر** كلما وجدت الامور الغير المتناهية بالفعل مترتبة كانت او غير مترتبة لابد ان يعتبر منها اعداد فنفرض الجملتين من الاعداد وهي مترتبة بالضرورة ونطبق بينهما الى ان يحصل المطلوب **آخر** ناخذ الجملة الواحدة من المعدودات والجملة الاخرى الصغرى من الاعداد

او بالعكس ونطبق بينهما لينظر المطلوب **آخر** ناخذ مجموعات مولفة من آحاد متناهية من كل واحدة من سلسلة المعدودات وسلسلة
الاعداد بان يكون مبدء مجموعات احدهما ناقصا بواحد من مبدء الاخرى ونطبق بينهما ليحصل المقصود **آخر** نرسم بضم بعض تلك الآحاد
الغير المتناهية الى بعضها لو لم تكن من قبيل المقادير خطا او سطحا ثم نرسم خطا او سطحا آخر بترك واحد ونطبق بينهما ليحصل المراد **آخر** نركب
من تلك الاشياء جسما فيكون غير المتناهي في المنتهى ثم نركب جسما آخر بترك واحد فيكون هذا الجسم اصغر من ذلك الجسم ونطبق
بينهما فيحصل المراد **آخر** نفرض جملتين احدهما صغرى والاخرى كبرى ونفرض مقدارين آخرين مساويين لهما في المقدارية ثم نطبق
بين هذين المقدارين وننظر الخلف فينظر المقصود بانضمام ان تناهي شئ يستلزم تناهي ما يساويه **آخر** لو كانت الغير المتناهية موجودة
لكانت في امكنة متعددة غير متناهية لامتناع وجود الشيئين في مكان واحد فنفرض الجملتين من تلك الامكنة فيظهر تناهيهما ويلزم
منه تناهي المتمكنات وهذه التقارير السبعة من نتائج قريحتي القريحة **الفصل الرابع** في مواضع اجروا فيها هذا البرهان وهي
كثيرة **منها** النفوس المجردة فان المتكلمين اجروه فيه واثبتوا به تناهيها كما مر تفصيله **واختار** العلامة الجونفوري عدم جريانه فيها
وتخصيصه بالامور المادية حيث قال واما النظر في الامور الغير الطبعية وانها هل تكون غير متناهية في العدد او القوة فليس الكلام فيها
لايقا بهذا الموضع ولا شئ من البراهين يتناول تلك على ما صرح به الشيخ في الشفا انتهى **ثم قال** بعد ما حمل التطبيق على العدد في
العلوم التعليمية وكانك قد دريت بما وعيت من معنى التطبيق ان هذا البرهان انما يجري في الماديات والتمسك به في ابطال
تسلسل العلل لاثبات المبدء الاول من تشويشات المتاخرين وتهويشاتهم وان غلب عليك التقليد وآثرت تقليد الاموات
على الاحياء فتذكر ما اسلفنا نقله عن الشيخ فقلده دون هؤلاء فانه مع تعرضه ههنا لبرهان التطبيق وتعويله عليه لما نص على عدم تناول هذه
البراهين للامور الغير الطبعية كان ذلك حكما منه على هذا البرهان بعدم تناوله لتلك الامور فلاح سقوط ما حول من ابطال عدم تناهي
النفوس المفارقة بهذا البرهان والزام الفلاسفة انتهى **ولا يخفى** عليك ما فيه فان عبارة الشيخ المذكورة وان دلت على ما ذكره
لكن عباراته الاخر في كتبه دالة على الشمول كقوله في الشفا مبين تقرير برهان التطبيق من المستحيل ان يكون مقدار او عدد في معدودات
لها ترتب في الطبع او في الوضع حاصلا موجودا بالفعل غير ذي نهاية وذلك لان كل مقدار الخ وقوله في النجاة لا يتاتى ان يكون كم متصل
موجود بالذات او وضع غير متناه ولا ايضا عدد مرتب الذات موجود معا غير متناه ثم قال بعد سطر منه ولنبرهن ان يوجد مقدار
ذو وضع غير متناه لانه اما ان يكون الخ ثم قال بعد الفراغ عن تحرير البرهان وبهذا ياتي البرهان على ان العدد المرتب الموجود بالفعل
متناه الخ **فالحق** ان التطبيق على تقدير تمامه يدل على بطلان الامور الغير المتناهية مطلقا مجردة كانت او مادية **ومنها** الحوادث
الماضية اجرى المتكلمون البرهان فيه لاثبات الحضرة المتعالية **قال** المحقق الطوسي في نقد المحصل بقي علينا ان نذكر ما هو الصحيح
فيما قالوا في مسئلة الحدوث فنقول الدليل الذي اعتمد عليه جمهور المتكلمين في هذه المسئلة يحتاج الى اقامة حجة على دعوى واحدة من الدعاوى
الاربعة المذكورة وهو امتناع وجود حوادث لا اول لها في جانب الماضي فنورد ما قيل فيه وما عليه ثم اذكر ما عندي فاقول
الاوائل قالوا في وجوب تناهي الحوادث الماضية انه لما كان كل منها حادثا كان الكل حادثا واعترض عليه بان حكم الكل بما يخالف الحكم
على الآحاد ثم قالوا الزيادة والنقصان يتطرقان الى الحوادث الماضية فتكون متناهية وعورض بمعلومات الله ومقدوراته فان الاول
اكثر من الثانية مع كونهما غير متناهيين ثم قال المحصلون منهم الحوادث الماضية اذا اخذت تارة مبتدية من الآن مثلا ذاهبة في الماضي تارة
مبتدية من مثل هذا الوقت من السنة الماضية ذاهبة في الماضي والطبقت احدهما على الاخرى في التوهم بان يجعل المبدء آن منطبقين
استحال تساويهما واستحال كون المبتدية من السنة الماضية زائدة على المبتدية من الآن لان ما ينقص من المتساويين لا يكون ايضا او يجب

ان تكون المبتدية من السنة الماضية في جانب الماضي انقص من المبتدية من الآن في ذلك الجانب
ولا يمكن ذلك الا بانتهاء قبل انتهاء المبتدية من الآن ويكون الانقص متناهيا والزائد عليه بقدر متناه
فيكون الكل متناهيا واعترض عليه الخصم بان هذا التطبيق لا يقع الا في الوهم وذلك بشرط ارتسام
المتطابقين فيه وغير المتناهي لا يرتسم في الوهم ومن الظاهر انهما لا يحصلان في الوجود معا فضلا عن
التطبيق بينهما فاذن هذا الدليل موقوف على حصول ما لم يحصل في الوجود ولا في الوهم وايضا الزيادة انما فرضنا في الطرف المتناهي
لا في الطرف الذي وقع النزاع فيه فهو غير موثر فيه فهذا حاصل كلامهم في هذا المقام وانا اقول كل حادث موصوف بكونه سابقا على ما بعده
وبكونه لاحقا عما قبله والاعتباران مختلفان فاذا اعتبرنا الحوادث الماضية المبتدية من الآن تارة من حيث ان كل احد منها سابق
وتارة من حيث هو بعينه لاحق كانت السوابق واللواحق المتباينتان بالاعتبار متطابقين في الوجود ولا يحتاج في تطابقهما الى توهم تطبيق
ومع ذلك يجب كون السوابق اكثر من اللواحق في الجانب الذي وقع النزاع فيه فاذن قد تم هذا الدليل مع سقوط ما اعترض عليه ويتم
ذلك الدليل على حدوث العالم بطريق الجمهور فهذا ما عندي فيه انتهى كلامه **ومنها** الصور العلمية للاشياء الحاصلة في ذات الواجب كما هو
مذهب رئيس الصناعة[1] واتباعه **والحق** في بحث علمه تعالى على طريق المتكلمين انه تعالى يعلم الكل بصفة ذات بسيطة لها تعلق بالكل وعلى
طريق الفلاسفة انه علم بما سواه عين ذاته كما حققناه في مصباح الدجى في لوامع الهدى فليستفد منه الهدى ويدفع الدجى **ومنها** اجزاء الاجسام
الغير المتناهية بالفعل كما ذهب اليه النظام على ما هو مبسوط في الحكمة الطبعية **ومنها** الابعاد الغير المتناهية سواء كان عدم التناهي في جهة
واحدة او في جهتين او جهات كما هو مشروح في محله **ومنها** حركات الافلاك القديمة كما هو مذهب الفلاسفة اجرى فيه المتكلمون
البرهان ا ثبتوا تناهيها كما هو مفصل في المواقف وغيره **المقصد الثاني** في ذكر برهان سنح للسيد الهروي[2] في حواشي شرح المواقف
وسماه بالعروة الوثقى **وتقريره** ان كل سلسلة غير متناهية فيها الوف غير متناهية يمكن اخراج الآحاد الغير المتناهية عنها متصلة
بان يكون اول الآحاد اول السلسلة وثانيها ثاني السلسلة وهكذا ضرورة ان نسبتها الى السلسلة كنسبة الجزء الى الكل واخراج الجزء
من الكل باي نحو كان ممكن فلما ان يكون ابتداء السلسلة بعد الاخراج ما كان قبله اولا والاول ظاهر البطلان والثاني يلزم منه ان يكون
ابتداء السلسلة انتهاء الآحاد فتكون الآحاد التي فرضت غير متناهية متناهية فيكون السلسلة متناهية وذلك ما اردناه **اقول** فيه
مغالطة ظاهرة فان ابتداء السلسلة بعد الاخراج انما يتعين اذا كان المخرج متناهيا واذ ليس فليس كما لا يخفى **المقصد الثالث**
في برهان التنصيف وهو من مخترعات قريحة الفاضل البهاري كما اخبر عنه في حواشي سلم العلوم **وتقريره** ما ذكره في رسالة مفردة مبتدئا
بقوله برهان سنح لي في بطلان لا تناهي الابعاد وسميته برهان التنصيف تمهيدا ولا مقدمة وهي ان كل ممتد متناهيا كان او غير متناه
ليس له لا منتصف واحد والا لزم ان يكون اعظم من الكل وبيان ذلك انه على تقدير تعدد المنتصف يكن في خطاب لنقطتا ح منتصفان
بهذه الصورة آ ——— ب فخطا آح وحب متساويان وكذلك خطا ا ء ء ب بالفرض فكلما كان خط
ء ب مساويا لخط ا ء وخط ا ء اعظم من خط اح فان الكل اعظم من الجزء لزم ان يكون خط ء ب اعظم من خط اح فان احد المتساويين
اذا كان اعظم من شيء كان الآخر ايضا كذلك ولما كان خطا اح حب متساويين لزم ان يكون ء ب اعظم من ح ب فان ما يكون
اعظم من احد المتساويين يكون اعظم من الآخر بل نقول ح ب اعظم من ء ب فاح ايضا اعظم منه بناء على المساواة فخط ء ب اعظم
من الاعظم فلزم كون الجزء اعظم من الكل بمرتبتين وذلك ما اردناه وبعد تمهيد ذلك نقول لو كان خط آب خطا غير متناه يلزم
ان تكون نقطة ح منتصفه لتساوي طرفيها ويظهر ذلك بتطبيق احد الطرفين على الآخر وبمثل ذلك يعلم ان في ذلك الخط ايضا نقطة ء

ف ومنها — ف ومنها — ف المقصد الثاني في برهان العروة الوثقى — ف المقصد الثالث في برهان التنصيف

[1] اي الشيخ ابو علي بن سينا ج ١٢ منه سلمه
[2] اي ميرزاهد الهروي ج ١٢ منه سلمه

ايضا منتصفه فيتعدد فيه المنتصف بل يلزم على تقدير عدم التناهي وجود منتصفات غير متناهية وقد تبين بطلانه بالمقدمة الممهدة وهذا على تقدير ان يكون خط آب غير متناه في جهتين واما اذا كان غير متناه في جهة ب دون آ فنفرض مثله ونضمه معه وتلزم الاستحالة المذكورة وهذا المحال لم يلزم من فرض المثل فانه من الفروض الهندسية بل من عدم التناهي فهو باطل وفي ابطال هذا الشق وجه آخر ايضا لا يخلو عن اطناب فلنذكر في موضع آخر ان شاء الله الذي انعامه لا يتناهى انتهى كلامه **وقال** الفاضل العجب نغوري في معراج العلوم شرح سلم العلوم لا يخفى وثاقة هذا البرهان الا انه يرد عليه المنع الذي يرد على برهان التضاعف اذ استحالة كون الكل اعظم من الجزء في الغير المتناهي لممنوع لا بد له من دليل ودعوى البداهة لا تكفي لجواز كونها وهمية انتهى **اقول** لا يخفى عدم وثاقة هذا البرهان لكن لا لورود المنع المذكور فانه مكابرة وضحة لا تسمع كما حققنا من قبل بل لانه ماذا اراد من قوله كل ممتد ليس له الا منتصف واحد ان اراد ان كل ممتد له منتصف واحد في نفس الامر فمسلم لكنه غير مضر فان للامتداد الغير المتناهي ايضا ليس الا منتصف واحد في نفس الامر الا انه لا تعيين لان تعين المنتصف فرع تعين المبدء والمنتهى واذ ليس في غير المتناهي فليس وان اراد ان كل ممتد له منتصف واحد في الحس ممتاز عن الغير فهو ممنوع لا بد له من دليل نعم هو صحيح في المتناهي وقياس غير المتناهي عليه مع الفارق فلا يلزم في غير المتناهي منتصفان فضلا عن المنتصفات الغير المتناهية فافهم **المقصد الرابع** في برهان التضعيف وقد يسمى بالتضاعف **وتوضيحه** يقتضي تقديم مقدمات **الاولى** ان ضعف الشيء يكون ازيد منه عددا كان او مقدارا فان الضعف عبارة عن شيء ومثل معه فلو لم يكن زايدا عليه لم يكن ضعفا له **الثانية** ان زيادة الزايد لا يكون الا بعد انصرام آحاد المزيد عليه اذا كانت مرتبة لان المبدء لا يقبل الزيادة والا لم يكن مبدءا وكذا الاوساط لانتظامها وتواليها **الثالثة** ان كل عدد قابل للتضعيف فان كل مرتبة منه انتزاعي وكل ما يصح انتزاعه يقبل التضعيف لا محالة والا لبطلت اللاتقفية هذا خلف **الرابعة** ان كل ما هو خارج من القوة الى الفعل معروض للعدد بالضرورة متناهيا كان او غير متناه **اذا تمهدت** هذه المقدمات وكل منها من البديهيات فنقول لو وجدت الامور الغير المتناهية بالفعل لكانت معروضة لعدد بالمقدمة الاخيرة فيقبل ذلك العدد التضعيف بحكم المقدمة الثالثة ويكون ضعفه ازيد منه بحكم الاولى ولا تكون زيادته الا بعد انصرام المزيد عليه بحكم الثانية فيلزم تناهي ما فرض عدم تناهيه وذلك ما اردناه **ولعلك** تتفطن من ههنا ان هذا البرهان يجري في كل ما وجد بصفة اللاتناهي بالفعل سواء كان على التعاقب او على الاجتماع وسواء كان على سبيل الترتب او بدونه بشرط ان يدخل في الوجود فلا يجري في الامور المستقبلة على راي المتكلمين القائلين بابدية العالم لعدم خروجها من القوة الى الفعل نعم يجري فيها على طريق الحكماء للمعية الدهرية ويجري في الحركات الفلكية والنفوس المجردة والمبادي العلية وغير ذلك فان العدد ضروري ان كلما يخرج من القوة الى الفعل على سبيل التمايز لا بد ان يكون معروضا للعدد وسواء كان التميز فيها بحسب الخارج او الذهن او الالتفات فقط كما في الممتنعات **وقال** بعضهم هذا البرهان انما يجري في ما هو معروض العدد وهو المادية فان المجردات لا تتصف بالكثرة اذ معروضها بالحقيقة هي الطبيعة المشتركة بين الهويات العددية وانما هي طبيعة مادية كما تقرر في موضعه **وتعقبه** القاضي الكوفاموي في حواشي شرحه للسلم بان معروض العدد قد يكون مجموع امور لا تعقل بينها ذاتي مشترك كما يقال الاجناس العالية عشرة والعقول المجردة عشرة فلا وجه لتخصيص المادية بعروض العدد **واورد** على هذا البرهان بوجوه **احدها** النقض بالاجزاء التحليلية للمقدار فانها غير متناهية عندهم والبرهان جار فيها **والجواب** عنه ان من شرط جريان هذا البرهان خروج الغير المتناهية بصفة اللاتناهي في الواقع كما ذكرنا والاجزاء التحليلية قبل انتزاعها ليست معروضة للعدد لكونها متحدة الوجود وبعد الالتفات اليها لا تكون الا متناهية في اي زمان وجدت **وثانيها** المنع على المقدمة

المقصد الرابع في برهان التضعيف

الثالثة كما قال الفاضل البهاري فی حواشی السلم لم لا یجوز ان یکون التضاعف خاصة المتناهی دون غیره انتهی **ورده** حسن المحققین فی شرحه بان هذا المنع لا یسمع بعد ما اثبتنا المقدمة بالدلیل **وثالثها** ما نقل عن القاضی الکوفاموی بقوله الحق ان الامور الغیر المتناهیة لا تتصف بالزیادة والنقصان بالقیاس الی نظایرها لانهما من عوارض الکم من حیث التناهی بعد تعین المحدود نعم یمکن الحکم علیها بالتساوی مطلقا من حیث عدم انقطاع التطابق بین آحادها انتهی **وفیه** وهن ظاهر فان بعد تسلیم تضعیف العدد الغیر المتناهی لا مجال لانکار الزیادة لکون الضعف ازید من الاصل بالضرورة **ورابعها** وهو اقواها ما اورده حسن المحققین فی شرح السلم وتبعه من تبعه بقوله الحق فی الجواب ان الامور الغیر المتناهیة وان کانت خارجة من القوة لکن لا نسلم کونها معروضة للعدد ای لا یصح منها انتزاع عدد غیر متناه مشتمل علی الوحدات الغیر المتناهیة الانتزاعیة المفصلة والاستدلال علی کونها معروضة للعدد لم یوجد ودعوی الضرورة غیر مقبولة بل الحق ان اللاتقفیات سواء کان عددا او معدودا لا تبلغ الی حد اللاتناهی والاصارت تقفیته لامتناع الزیادة علیها بعد خروجها فی عالم الفعل الی اللاتناهی فتفکر فانه دقیق انتهی **وقد یقرر** البرهان بدون انضمام المقدمة الثالثة بانه اذا ارتقت الاعداد فی الوجود الی غیر النهایة ففیه جملة اثنینیات غیر متناهیة مثل جملة الوحدات ماخوذة منها ویجب ان تکون آحاد احدی الجملتین ضعف من الاخری فجملة الوحدات ضعف الاخری وعدد التضعیف ازید من الاصل وزیادة الزاید بعد انصرام آحاد المزید علیه فیلزم الزیادة فی جانب عدم التناهی وهی باطلة لان الزیادة والنقصان من عوارض الکم من حیث التناهی فیلزم تناهی العدد وتناهیه یستلزم تناهی المعدود **ویرد علیه** ان زیادة جملة الوحدات مندرجة فی الاثنینیات اذ هذه الوحدات المتضاعفة اجزاء لها فسلسلة الاثنینیات مشتملة علی سلسلة الوحدات الزایدة من المبدء الی اللاتناهی **واجاب** عنه المقرر فی حواشیه بان العدد والوحدة مما تکرر نوعه فآحاد کل واحد من الجملتین معروضة للوحدة فکما ان کل وحدة وحدة واحدة کذلک کل اثنین اثنین واحد ولا ریب فی ان عدد آحاد الوحدات ضعف عدد آحاد الاثنینیات واعتبار الزیادة بعد انصرام آحاد المزید علیه اذ المبدء لا یقبلها والاوساط منتظمة متوالیة انتهی **اقول** الاوساط وان کانت متوالیة منتظمة لکنها اخذت بحیث تشمل آحاد جملة الوحدات فعدد آحاد جملة الوحدات لا تزید علی عدد آحاد جملة الاثنینیات بعد انصرامه بل هو داخل فیه وان قطع النظر عن کیفیة آحاد السلسلتین ونظر الی مجرد العدد العارض لهما یکون اخذ الجملتین بالصفة المذکورة لغوا کما لا یخفی **المقصد الخامس** فی البرهان العرشی المشهور بتسمیته ببرهان الحیثیات لاعتبارهم الحیثیات فی تقریره **وتقریره** علی ما فی حکمة الاشراق انه لو ترتبت الامور الغیر المتناهیة لکان ما بین مبدءها وبین کل واحد من الآحاد التی قبله اما قدرا غیر متناه او متناهیا والاول یستلزم کون غیر المتناهی محصورا بین حاصرین وهو محال والثانی یستلزم تناهی الکل لان الکل لا یزید علی ما بین الطرفین الا بقدر الطرفین وذلک ما اردناه **واورد علیه بوجهین الاول** ما اورده فخر الافاضل فی حواشیه علی شرح الهدایة الجدید بقوله لا یخفی قباحة الترديد بل الوجه الاکتفاء بالشق الاول انتهی **اقول** تعیین الطریق لیس من دأب المحصلین ومثل هذا التشقیق ذایع شایع عندهم فی کثیر من المواضع فلا قباحة **والثانی** انه لا یلزم من تناهی البعد بین المبدء وکل نقطة فرضت تناهی الکل اذ حکم الکل المجموعی قد یخالف حکم کل واحد فهذا الحکم من قبیل ان یقال ما بین آ و ب اقل من ذراع وما بین ب و ح اقل منه فیلزم ان یکون ما بین آ و ح اقل من ذراع وهو فاسد **ودفعه** قطب المحققین فی شرح حکمة الاشراق بان هذا لیس هو الحکم علی الکل المجموعی بما حکم به علی کل واحد فیکذب بل هو الحکم علی انه اذا کان ما بین کل واحد واحد دون الذراع فالکل ح دون الذراع وهو حق فهو من

فقبيل ان يقال ما بين آ و ب اقل من ذراع وكذا ما بين آ و ج فانه يلزم منه انه اذا اخرج مع الواقع بينه وبين آ لم يزد على الاقل
من ذراع وهو حكم صحيح **وخدشه** المحقق الدوانی فی رسالة اثبات الواجب بان الحكم فی هذه الصورة بخلاف الحكم فی الصورة المبحوث
عنها اذ لا يلزم من تناهی كل جزء من الاجزاء الواقعة بين القطعتين تناهی الكل لكونه غير واقع بين الطرفين اصلا **وقال** بعضهم هذا
البرهان حدسی وصاحب القوة القدسية يعلم ان هناك واحدة من العلل هی مع الطرف يحيطان بما عداهما وان لم تتعين تلك الواحدة
عندنا ولم تمكن الاشارة على التعيين **وفيه** وهو ظاهر فان وجوب توسط الكل بين المبدء وبين واحد ليس من اجلى البديهيات
حتى يثبت به المطلوب بل يكاد يكون عينه **المقصد السادس** فی برهان اورده العلامة الشيرازی فی الاسفار وغيره **واری**
تسميته ببرهان الزوج والفرد **وتقريره** ان السلسلة المفروضة من العلل والمعلولات مثلا لو وجدت غير متناهية لا يخلو اما ان
تكون منقسمة بمتساويين فيكون زوجا او لا تكون كذلك فتكون فردا وكل زوج فهو اقل من فرد بعده بواحد وكل فرد فهو اقل بواحد
من زوج بعده وكل عدد يكون اقل من عدد يكون متناهيا لكونه محصورا بين الحاصرين وذلک ما اردناه **وفيه** انا لا نسلم ان كل ما
لا ينقسم بمتساويين فهو فرد وانما يلزم لو كان متناهيا فان الزوجية والفردية من خواص العدد المتناهی كذا فی الاسفار **وايضا**
لا نسلم عروض العدد للاشياء الغير المتناهية من حيث هی هی حتى يقال انه زوج او فرد كما مر تحقيقه **المقصد السابع** فی برهان
جعله فی الاسفار من تقريرات السابق **واری** جعله علحدة وتسميته ببرهان الزيادة **وتقريره** ان كل عدد فهو قابل للزيادة
فيكون اقل من عدد فالعدد العارض للغير المتناهية ايضا يقبل الزيادة فيكون متناهيا **وفيه** انا لا نسلم الكلية بل هو فی المتناهی
وقياس غير المتناهی عليه مع الفارق **ولو سلمنا** فلا نسلم عروض العدد للغير المتناهی كما مر **المقصد الثامن** فی برهان ارى
تسميته ببرهان النسبة **وتقريره** انه لو وجدت جملة غير متناهية سواء كانت من العلل والمعلولات او غيرها فهی لا محالة تشتمل على
الوف فعدة الالوف الموجودة فيها اما ان تكون مساوية لعدة آحادها او اكثر وكل منهما محال لان عدة الآحاد يجب ان تكون الف
مرة مثل عدة الالوف فلا بد ان تكون اقل ويشتمل الآحاد على جملتين احديهما بقدر عدة الالوف والاخرى بقدر الزائد عليها فالاولى اعنی
الجملة التی بقدر عدة الالوف اما ان يكون من جانب المتناهی او من جانب الغير المتناهی وعلى التقديرين يلزم تناهی السلسلة ههنا خلف
وان كانت السلسلة غير متناهية من الجانبين نفرض مقطعا فيحصل جانب متناه فيتاتی الترديد اما لزوم التناهی على التقدير الاول فلان
عدة الالوف متناهية لكونها محصورة بين حاصرين هما طرف السلسلة والمقطع الذی هو مبدء الثانية واذا تناهت عدة الالوف
تناهت السلسلة واما على التقدير الثانی فلان الجملة التی هی بقدر الزائد يكون متناهية بالضرورة فيلزم تناهی السلسلة **وفيه** على
ما فی الاسفار وغيره منع المنفصلة القائلة بان هذا مساو لذلک او اكثر او اقل بان التساوی والتفاوت من خواص المتناهی وان اريد
بالتساوی مجرد ان يقع بازاء كل جزء جزء فلا نسلم استحالته فی ما بين العددين **المقصد التاسع** فی برهان استخرجه كما قال المحققين
ولم يسمه باسم **واری** تسميته ببرهان اختلاف النصفين **وتقريره** على ما ذكره هو فی العروة الوثقى انا نمهد اولا ان كل جملة خرجت
من القوة الى الفعل فی الآن او فی الزمان المتناهی والغير المتناهی الماضی او فی نفس الواقع فالمجموع الحاصل من آحاد تلک الجملة
امر معين متشخص سواء كان وجود آحادها معا او لا معا وثانيا ان كونه متعينا يوجب ان يكون معروضا لعدد معين بحسب آحاده فان التعين
بحسب نفسه واجزائه يستحيل ان يكون معروضا لعدد مبهم كلی وثالثا ان كل عدد معين فی الواقع لا بد ان يكون فی الواقع زوجا او فردا
ولا ثالث لهما وان لم نعلمه بعينه وبعد تمهيد ذلک نقول اذا وجدت جملة من الغير المتناهی من مبدء معين الى الجانب الآخر باحد انحاء
الوجوه التی مرت يجب ان تكون متعينة بالمقدمة الاولى فيجب ان تكون معروضة لعدد معين بالثانية ولا بد ان يكون ذلک العدد زوجا

او فرداً بالثالثة فان كان فرداً فبانتقاص واحد يصير زوجاً واذا كان زوجاً صح انقسامه بمتساويين ومورد القسمة يجب ان يكون واحداً
من حدود السلسلة فمن هذا الحد الاوسط الى المبدء متناه ومنه الى الجانب الآخر غير متناه مع انهما متساويان هذا خلف وانما
حكمنا بتناهي الاول لانه محصور بين الحاصرين ومحصورية غير المتناهي باطل كما هو المشهور ولانه انما فرض هذه الجملة غير متناه في الجانب الآخر
دون الاوساط فهي انما يكون متناهية ولا يكون نهوض البرهان الا في ما يكون كذلك فلا ضير **اقول** للمانع ان يمنع المقدمة
الثانية ويقول لا يلزم من التعين مطلقا عروض العدد بل هو من خواص المتعين المتناهي فان من لوازم العدد قبول الزيادة وهو منتف
ههنا لانتفاء اللازم لا سيما اذا كان لازم الماهية يستلزم انتفاء الملزوم كيف لا والعقل يجزم في قولنا كلما كان الشيء معروضاً للعدد
كان قابلاً للزيادة فبالضرورة يجزم في عكس نقيضه اي قولنا كلما لم يكن الشيء قابلاً للزيادة لم يكن معروضاً للعدد ومع الجزم بهذا العكس كيف
يجوز عروض العدد للغير المتناهي وهو غير قابل للزيادة وان شئت ترتيبه على نمط القياس فقل الشيء الغير المتناهي من حيث هو هو غير قابل للزيادة
وما لا يكون قابلاً للزيادة لا يكون معروضاً للزيادة اما الصغرى فلانه لو قبل الزيادة لكان متناهياً لان كل ما يقبل الزيادة فهو متناه
واما الكبرى فلما مر فيحصل النتيجة الغير المتناهي لا يكون معروضاً للعدد وبعدما ثبت هذا لا يصدق كل ما هو متعين معروض للعدد **وايضاً**
للمانع ان يمنع المقدمة الثالثة ويقول لا نسلم ان كل عدد متناهياً كان او غير متناه يكون اما زوجاً او فرداً بل هو من خواص المتناهي كيف لا
والعقل يجزم في قولنا كل ما يكون زوجاً يكون منقسماً بمتساويين فيجزم في عكس نقيضه وهو قولنا كل ما لا يكون منقسماً بمتساويين لا يكون
زوجاً ونضم معه صغرى صادقة وهي قولنا الغير المتناهي ليس بمنقسم بمتساويين فينتج الغير المتناهي ليس بزوج واذا ثبت انه ليس بزوج
ثبت انه ليس بفرد ايضاً لان التقابل بينهما تقابل العدم والملكة فالفرد عبارة عن ما يكون من شانه ان ينقسم بمتساويين لا يكون منقسماً
بهما وان شئت رتبت القياس هكذا غير المتناهي لا يمكن ان يكون منقسماً بمتساويين وكل ما لا يمكن انقسامه بمتساويين لا يمكن كونه زوجاً
فينتج غير المتناهي لا يمكن ان يكون زوجاً وكل ما لا يمكن ان يكون زوجاً لا يمكن ان يكون فرداً فغير المتناهي لا يمكن ان يكون فرداً ومع الجزم
بهذه المقدمات كيف يصح العقل قوله كل عدد اما زوج او فرد **المقصد العاشر** في برهان استخرجه فخر الافاضل سلمه وسماه ببرهان التحريك
وتقريره على ما اورده هو في حواشي شرح هداية الحكمة للميبذي انه لو كان البعد غير متناه لامكن اخراج خط من مبدء معين كنقطة آ لا الى النهاية
ولنسميه خط آح ونخرج من نقطة آ عموداً قصيراً وهو خط آب ونخرج من ب خطاً غير متناه مساوياً لخط
آح وهو خط ب د ولو لم يكن مساوياً يلزم انقطاعه او انقطاع آح مع انه فرض غير متناه فنقول اذا فرض حركة
خط ب د بالتمام الى خلاف جهة عدم التناهي بمقدار شبر مثلاً حتى يكون قطعة منه مقدار الشبر تحت العمود وتعين نقطة
ه على موضع ملاقاة الخط مع راس العمود فينتقص خط ه د عن خط آح الغير المتناهي بالمقدار المذكور بلا شبهة
فيلزم تناهيه فيلزم تناهي خط آح ايضاً وههنا يبطل عدم التناهي في جهة **اقول** فيه على نحو ما مر ان المساواة
من خصائص التناهي وغير التناهي لا يتصف بالمساواة بمثله الا بمعنى عدم الانقطاع وهو لا يفيد المدعى
كما لا يخفى **المقصد الحادي عشر** في ما استخرجه ذلك الفخر ايضاً وسماه ببرهان المساواة **وتقريره** انه لو كان البعد غير متناه لزم
مساواة الكل للجزء وجزء الجزء وجزء جزء الجزء وهكذا واستحالته بينة وجه الملازمة انه لو وجد بعد غير متناه لامكن فيه تعيين اجزاء غير متناهية
كل منها غير متناه بان نفصل من الكل مقدار شبر مثلاً والباقي يكون غير متناه لا محالة ثم نفصل من الباقي مقدار شبر آخر وهكذا الى غير
النهاية فنقول كل من تلك الاجزاء الغير المتناهية مساو للآخر وللكل والا لزم التناهي عند فرض التطبيق **اقول** فيه ايضاً على نحو
ما مر ان المساواة في الاشياء الغير المتناهية وان كان بعض منها جزء من البعض ليس الا بمعنى عدم الانقطاع في جهة وجهة لا بمعنى عدم الزيادة

المقصد العاشر في برهان التحريك

المقصد الحادي عشر في برهان المساواة

والنقصان **المقصد الثاني عشر** في ما استخرجه ذلك الفخر ايضا وسماه برهان الاعظمية **وتقريره** انه لوكان بعد غير متناه لكان الشئ اعظم من نفسه بمراتب لاتقف عند حد وهو محال بيان الملازمة ان الكل اعظم من جزئه وعلى تقدير وقوع بعد غير متناه يكون جزء الجزء وجزء جزء جزء الجزء وهكذا مساويا للكل كما مر والاعظم من احد المتساويين اعظم من الآخر فالكل اعظم من نفسه بمراتب **اقول** فيه ايضا ما في الاولين فلاتغفل **المقصد الثالث عشر** في برهان سنح لبعض الاعلام في شرحه لهداية الحكمة حيث قال وقد ظهر لي برهان سميته بالبرهان الحدسي وهو انه لو امكن وجود بعد غير متناه للزم انحصار الغير المتناهي بين الحدين و ذلك لان لذلك البعد الغير المتناهي اجزاء غير متناهية بحسب العدد بحيث يكون كل منها غير متناه واذا تحقق ذلك البعد الغير المتناهي ممتدا من مبدء معين فما دام لم يتحقق بجزئه اي جزء كان مبتديا من المبدء الذي هو مبدء الكل لم يتحقق البعد الذي هو الكل فلزم تحقق جزء غير متناه بين ذلك البعد وبين الحد الآخر لامحالة ولااخفاء في هذا البرهان عند تحقق الحدس انتهى **واقول** بل فيه خفاء عند صاحب الحدس الصحيح فان توقف تحقق الكل على تحقق جزئه بمبدءه ومنتهاه من خواص المتناهي واما في غير المتناهي فممنوع على ان اجزاء البعد وان كان غير متناه ليست الا تحليلية فلاتوقف **المقصد الرابع عشر** في برهان ذكره ذلك الشارح ايضا وارى تسميته ببرهان الاشتمال **وتقريره** ما ذكره بقوله قد ظهر لي برهان آخر لطيف هو انه لو امكن وجود خط غير متناه لامكن ان توجد فيه نقط غير متناهية العدد فلنفرض خط آب غير متناه ولنخرج من نقطة آ وهي طرفه عمودا عليه غير متصل به وهو خط آر ثم نخرج من خط ءخط رح موازيا لآب ونصل بين خطين بخط آح فنقول على تقدير كون آب غير متناه لزم امكان تحقق خطوط غير متناهية بين د وبين النقط المفروضة في آب لكل خط متقطع في آح فيلزم امكان اشتمال خط آح على نقاط غير متناهية بالفعل مع كونه محصورا بين حاصرين انتهى **وخدشه** فخر الافاضل بان هذا الدليل منقوض بالخط المتناهي اذ لنا ان نقول لو امكن تحقق خط مقدار الف ذراع مثلا لامكن ان يوجد فيه نقط غير متناهية ونسوق البرهان **اقول** هذه الخدشة مخدوشة بان في الخط المتناهي لايفرض العقل في اي زمان كان الا نقطا متناهية وان كان فرضه لايقف عند حد بخلاف غير المتناهي فكم من فرق بينهما **المقصد الخامس عشر** في برهان المسامتة **وتقريره** على ما في شرح عيون الحكمة للامام الرازي وغيره انه لوكان وجود بعد غير متناه معقولا لكان وجود خط غير متناه معقولا فلنفرض كرة خرج من مركزها ولنسميه ه خط متناه هو خط آب موازيا للخط الغير المتناهي المفروض خارج الدائرة ولنسميه حر فاذا تحركت الكرة بحيث يصير ذلك الخط الموازي مسامتا له فنقول انه ما كان مسامتا ثم صار مسامتا له اي بحيث يقاطعه ولو بعد الاخراج فهذه المسامتة حادثة وكل حادث لابد له من اول لايكون قبله فلابد ان يكون لهذه المسامتة اول آن لاتكون المسامتة فيها مسبوقة بمسامتة اخرى وهو غير ممكن ههنا بل ما يفرض اولا لايكون اولا لان ذلك الخط غير متناه بالفرض ففوق كل نقطة فرضت فيها نقطة الا ما لايتناهى فكل نقطة فرضنا فيه وحكمنا بانها اول نقطة المسامتة فان فوقها نقطة اخرى وكانت المسامتة الحاصلة مع تلك النقطة قبل هذه المسامتة

اي الامام فخر الدين الرازي ۱۲ منه سلمه

فاذن فرض ان ذلك الخط غير متناه يوجب ان تحصل فيه نقطة هي اول نقط المسامتة وان لا تحصل وهذا جمع بين النقيضين وهو محال فكون ذلك الخط غير متناه يوجب المحال فيكون محالا **وان شئت** زيادة التوضيح فمهد مقدمتين احديهما انه اذا كان الخط المتناهي الخارج عن مركز الكرة موازيا لذلك الخط الغير المتناهي فاذا استدارت الكرة انتقل ذلك الخط من الموازاة الى المسامتة ثم لا تزال تستدير وتنتقل المسامتة الى نقطة اخرى الى ان يصير ذلك الخط قائما على الخط الغير المتناهي واخريهما ان اقليدس ذكر في صدر المقالة الاولى من كتابه ان لنا ان نصل بين كل النقطتين بخط مستقيم واذا كان كذلك فلا نقطة في الخط الغير المتناهي الا ويمكننا ان نصل منها وبين مركز الكرة بخط مستقيم اذا عرفت هذا فنقول ذلك الخط المتناهي اذا زال عن الموازاة الى المسامتة فاذا سامت نقطة انطبق على الخط الواصل بين تلك النقطة وبين مركز الكرة يكون انطباقه على الخط الواصل بين النقطة الفوقانية وبين المركز قبل انطباقه على الخط الواصل بين النقطة التحتانية وبين المركز كما يتضح من هذا الشكل وكل مسامتة لا بد ان تكون على زاوية حادثة عند المركز بين خط ثابت موازو بين المتحرك والزاوية المذكورة قابلة للقسمة الى غير النهاية ففي جزء منها تكون المسامتة مع نقطة اخرى سابقة على الاول لا محالة **وقد يعتبر** كون الخط الموازي نصف قطر كرة كما في الشمس البازغة لكن البرهان لا يتوقف عليه بل هو لمزيد التوضيح فان الخط الموازي سواء كان نصف قطر الكرة او اقل او اكثر اذا تحرك لا بد ان يصير الى المسامتة **وقد يقرر** بفرض خط مواز خارج عن نقطة للغير المتناهي ثم تحركه الى جهة المسامتة من دون فرض كرة وتحريكها كما في المحصل والطوالع والمقصود حاصل على كل تقدير **واورد** على هذا البرهان بوجوه **احدها** ما اورده المحقق الطوسي في نقد المحصل من ان الامور الواقعة في زمان انما يكون اوايلها آن هو مبدء ذلك الزمان كالحركة فان مبدءها هو الآن الذي لم يشرع المتحرك في الحركة بعد فكل آن بعد ذلك الآن فان الحركة قد عبر منها جزء حتى وصل وذلك الجزء يقبل القسمة الى ما لا نهاية له وكذلك مسامتة الخط للخط بعد الموازاة فانها تقع في زمان بخلاف مسامتة الخط الواقعة في آن هو مبدء المسامتة يكون آن الموازاة وكل آن بعد ذلك الآن يكون الخط مسامتا بعد ان عبر من المسامتة شيء منقسم الى ما لا نهاية له وبان من ذلك ان المحال ليس بلازم **وتوضيحه** على ما ذكره العلامة الجرجاني في حواشي المحاكمات وغيره من انه ان اريد بقوله لا بد للمسامتة الحادثة من اول انه لا بد لها من زمان هو اول زمان وجوده فمسلم لكن لا يلزم من ذلك ان يكون هناك نقطة هي اول لا يمكن ان يفرض المسامتة معها اذ الزمان قابل للقسمة لا الى النهاية كالحركة ففي بعض هذا الزمان تنقضي هذه الحركة وان اريد انه لا بد من آن هو اول آنات وجودها فهو ممنوع كيف والمسامتة في هذا الزمان آنية فهي حاصلة في جميع الاجزاء المفروضة في زمان الحركة **وثانيها** ما اورده الامام الرازي في شرح عيون الحكمة بالنقض من ان هذا الدليل بعينه يدل على ان لا نهاية للابعاد وبيانه ان اعظم الخطوط المستقيمة هو محور العالم فليفرض الكرة التي ذكرتموها وهي غير كرة العالم خرج من مركزها خط موازي لذلك المحور فاذا دارت الكرة حتى صار طرف هذا الخط المتناهي مسامتا لطرف هذا المحور فقد حدثت زاوية بسبب ميل هذا الخط عن تلك الموازاة الى هذه المسامتة ولا شك ان تلك الزاوية قابلة للقسمة فالخط الخارج يمكن عند زاوية اضيق منها ويكون طرفه لا محالة مسامتا لنقطة فوق طرف محور العالم وذلك ما اردناه **وقال** عضد المحققين في المواقف هنا البحث مما لا ورود له كيف فان المسامتة مع نقطة لا وجود لها لا العقل والوهم البحت لا عبرة به انتهى **وشيده** العلامة الجرجاني في شرحه بقوله التحقيق ان اللازم مما ذكره نقطة موهومة غير متناهية في خط موهوم غير متناه والكلام في تناهي الابعاد الموجودة في الخارج

دون الموهومة الصرفة انتهى **اقول** هذا الدفع مع تحقيقه خارج عن دائرة التحقيق فان غرض الناقض ليس الا الالزام بان الحكيم يوجد في الصورة المذكورة وهو يقتضي ان يوجد فوق محدد العالم شيء مع انكم لا تقولون به وهذا الالزام لا يدفع بما ذكره كما لا يخفى **وثالثها** انا لا نسلم انه لو وجد بعد غير متناه لامكن وجود خط غير متناه مع وجود خط آخر متناه مواز للاول ولا مسامتة ثانيا اذ يجوز ان يكون لبعض هذه الامور محالا في نفسه ويكون كل منها ممكنا في نفسه واجتماعها محالا كاجتماع قيام زيد مع عدمه **وجوابه** انا نعلم ببداهة العقل ان كل واحد من هذه الفروض ومجموعها ممكن على كل تقدير كيف ومن الفروض ما يحكم العقل بداهة بجوازها كالفروض الهندسية وهي ايضا منها ومنعه ليس الا مكابرة **ورابعها** انا لا نسلم ان المسامتة بعض الزاوية او الحركة قبل المسامتة الحاصلة بكلها وانما يلزم اذا كان لبعضها موجودا بالفعل حتى يمكن ان توجد به مسامتة لكنها ينقسمان بالقوة لا بالفعل ولو صح ما ذكرتموه لامتنع حركة قطر الدائرة على قوس منها بل تمتنع الحركة مطلقا فالشبهة انما وقعت من وضع ما بالقوة مكان ما بالفعل **ودفعه** بعضهم بان ما ذكرناه احكام وهمية الا انها صحيحة اذ الوهم يحكم بها كسائر الهندسيات فليس المدعى الا انه لا بد للمسامتة الحادثة من اول نقطة في الوهم لكن الخط الغير المتناهي لا تتعين فيه نقطة للاولية **وفيه بحث** لانه لا يلزم من حدوث المسامتة الا ان يكون لها زمان هو اول زمنة حدوثها وهو لا يستلزم ان يوجد هناك نقطة هي اول نقط المسامتة وذلك لانه لا بد لحدوث المسامتة من حركة واقعة في ما فاذا وجدت كانت المسامتة حاصلة في كل آن يفرض في ذلك الزمان وتلك الآنات المفروضة فيه لا تقف عند حد فكذا المسامتات الواقعة فيها فلا يتعين نقطة اولى يقف الوهم عندها **فان قلت** المسامتة آنية فلا بد لها من نقطة غير مسبوقة باخرى **قلت** مسامتة الخط للنقطة آنية واما المسامتة المذكورة اعني مسامتة الخط للخط فلا يتصور حدوثها الا بوجود حركة في زمان فليس هناك مسامتة الا وهي مسبوقة في الوهم باخرى الى غير النهاية **وقد يدفع** هذا البحث بان غرضنا انه اذا وقع ذلك المفروض في الخارج فلا بد ان تتعين فيه نقطة هي اولى نقط المسامتة اذ لا بد هناك من مسامتة غير مسبوقة باخرى والا لزم وجود مسامتات غير متناهية العدد بالفعل في زمان متناه وهو محال كذا في شرح المواقف **وخامسها** انا لا نسلم وجود اول نقطة المسامتة بعين ما ذكرتم بان نقول اذا تحرك نصف قطر الكرة كما ذكرتم وجب ان لا يوجد في الخط الذي لا يتناهى نقطة هي اول نقط المسامتة لان المسامتة انما تكون بزاوية وحركة منقسمتين فلا يوجد هناك ما هو اول لان كل نقطة تفرض فوقها نقطة اخرى **وجوابه** من وجهين **الاول** انا بينا لزوم ذلك بان المسامتة لها اول لكونها حادثة وهو يكون بنقطة ضرورة ودليل امتناع اللازم لا يدل على عدم ملازمته والا جاز مثله في كل قياس استثنائي يستثنى فيه نقيض التالي **والثاني** انا نستدل هكذا لو كانت الابعاد غير متناهية وتحرك الخط من الموازاة الى المسامتة فاما ان يوجد اول نقط المسامتة او لا يوجد وكلاهما محال بدليلكم ودليلنا ورح لا مساغ للايراد كما لا يخفى كذا في المحاكمات **وههنا** تقرير آخر للبرهان المذكور ذكره في الشمس البازغة بقوله وقد لاح لي بهداية ربي الحجة في تقويم البرهان اقام الحجة وهي انه اذا تحرك الخط الموازي للخط الغير المتناهي مع ثبات طرف منه تزول الموازاة وتحدث المسامتة قطعا لكن حدوثها بعد الموازاة مع الغير المتناهي محال اذ لو حدثت لكانت في آن يفرض مع نقطة من الخط الغير المتناهي ولا تتصور المسامتة مع تلك النقطة الا بالمرور على تمام ما قبلها اعني بانقضاء المسامتة مع ما قبلها من الخط المتناهي في جهة عدم التناهي بالتدريج ولا يتاتى ذلك في زمان متناه فلك ان تقول انه يلزم ان يكون زمان المسامتة غير متناه في جانب المضي فلا تكون حادثة او انه يلزم ان يكون بين حالتي الموازاة والمسامتة مع اية نقطة تفرض من الغير المتناهي زمان غير متناه او انه يلزم ان لا تخرج المسامتة من القوة الى الفعل انتهى **وقال** محشي المحققين في حواشي الشمس البازغة هذا البرهان وان ذكره بعض المحققين سابقا لكن لم يتعرض الرجوع

للمستعت اليه وتوارد على قلبه لكن فيه خدشة عظيمة اشار اليها بعض الماهرين كالفاضل الخوانساری وغيره من
المحققين ومنهم استاذنا العلامة ومرشدنا الفهامة كمال الملة والدين وهي ان الزمان المتناهي كالساعة
يجوز ان يكون معيار المسامتة مع الخط الغير المتناهي وذلك بان يكون الذراع الاول من الخط الغير
المتناهي الذي مبدءه مبدء الخط ومنتهى لحركة المسامتة يحصل مسامتة الخط المتناهي معه في نصف ساعة مثلا والذراع
الذي يصله فوقه في ربع ساعة والذي فوقه في ثمن ساعة وهكذا يقطع الاجزاء المساوية الغير المتناهية في الساعة مثلا في اجزائها المتناقصة الغير
المتناهية والحركة وان كانت في مسافتها الحقيقية مساوية لكنها يجوز ان تكون مختلفة بالنسبة الى المسامتة بل هو الظاهر لمن له ادنى حدس
في الامور المتناهية ايضا وله بيان هندسي ايضا مخافة التطويل لا يرخص ذكره وافاد جدنا ومرشدنا رئيس العلماء المحققين وقدوة العرفاء الواصلين
نظام الملة والدين قدس سره في ازاحتها بان مسامتة الخط المتناهي بغيره حركة قطع له ولا يمكن قطع غير المتناهي بالحركة في الزمان
المتناهي وان كانت مختلفة بالسرعة والبطوء فباحثت معه بحثا طويلا نظرا الى كونه الظاهر والخفي وعرضت بالفرق بين الحركة على الخط الغير
المتناهي وبين الحركة مع المسامتة معه فان المسافة الحقيقية لا يمكن قطعها بالحركة المتناهية وان كانت مختلفة واما المسامتة فلا يظهر وجه
الاستحالة في الحركة المتفاوتة بالنظر الى ما يسامتها فبعد المباحثة لم يستقر الآراء على تمامية الحجة واستقر رائي على عدم تماميتها انتهى كلامه
المقصد السادس عشر في برهان الموازاة وهو عكس لما قبله استخرجه العلامة الرازي حيث قال في المحاكمات بعد ذكر برهان المسامتة
ونحن نقول بازاء هذا البرهان لو فرضنا قطر الكرة مسامتا لخط غير متناه ثم تحرك القطر الى الموازاة وجب ان يكون في الخط الغير المتناهي
نقطة هي آخر نقط المسامتة وهو باطل بيان الملازمة ان المسامتة كانت وما بقيت فلا بد ان يكون لها نهاية واما بطلان اللازم فلان
كل نقطة فرضت في الخط الغير المتناهي انها آخر نقطة المسامتة فالمسامتة مع النقطة التي فوقها بعد المسامتة معها لان النقطة
المفروضة يكون على سمت من سموت المسامتة وكل سمت مسامتة فبينه وبين سمت الموازاة زاوية وحركة للقطر قطعا والمسامتة ببعض
تلك الزاوية او ببعض تلك الحركة تكون بعد المسامتة بما فرضناه آخر نقطة المسامتة لا يكون آخر نقطة المسامتة وهو محال واذ كان في تلك
البرهان برهان المسامتة فلنسلم هذا برهان الموازاة انتهى **وفيه** مثل ما في اصله نقضا وابراما فلا تغفل **المقصد السابع عشر** في
برهان اورده صاحب التلويحات وهو في الحقيقة تقرير من تقريرات برهان المسامتة وعلى تقدير جعله علحدة كما هو المتداول بينهم احق بان يسمى
ببرهان المسامتة بعد المقاطعة **وتقريره** على ما في التلويحات وغيره انه ان صحت اللانهاية في الاجسام كان لنا فرض دايرة خرج عن مركزها
خط غير متناه وهو خط آب مقاطعا لخط آخر غير متناه وهو خط جـ د
والخارج عن المركز يلازم المركز فاذا تحركت الدايرة تحرك
الخارج عنها الى المسامتة واذا عادت عاد الى مسامتة الخط ثم الى
مقاطعة فاذا سامت قبل المقاطعة الخارج عن الدايرة ما سيقاطعه
لابد من اول نقطة للمسامتة وكذلك بعد المقاطعة لابد من آخر
نقطة وغير المتناهي له قبل كل نقطة نقطة اخرى وكذلك بعد كل
نقطة فلا يتصور تمام حركة دورية فبطلت اللانهاية **قال** ابن

كمونة في شرح التلويحات اختار فرض العود لا فرض تتميم الدورة مع ان الغرض يحصل على التقديرين بل لان تمام الدورة يقتضي المسامتة
من جانب جـ اولا ثم المقاطعة بعد ذلك ثانيا لان الغرض العود وتم البرهان على تقديري كون خط جـ لا يتناهي من جهتين وكونه يتناهي

المقصد السادس عشر في برهان الموازاة

المقصد السابع عشر في برهان المسامتة بعد المقاطعة

من جهة واحدة واما بغرض تتميم الدورة فلا يتم الا اذا كان خط ج د غير متناه من الجانبين انتهى **وقال** في شرح قوله فاذا تحركت الدايرة الخ معناه انا لما فرضنا خط آب ملازما لمركز الدائرة فاذا تحركت نصف الدورة فلا بد وان يصير خط آب مقاطعا مصاحبا بهذه الصورة انتهى **وقال ايضا** بان يقال لو جاز لاتناهي المستديرة لتخلص وهو محال فكذا اللاتناهي وفي العدم اشارة الى التسمية بهذا

يمكن اختصار هذا البرهان بان يقال لو جاز لاتناهي الابعاد مع تمام هذه الحركة لتخلص خط آب عن خط ج د انتهى **وفيه** ان البرهان برهان التخلص وهو في الحقيقة تقريره

المقصد الثامن عشر في برهان التخلص

من تقارير برهان الموازاة **وذكر** صاحب المواقف اولا برهان المسامتة بالتقرير المذكور المشهور ثم قال الثاني وهو عكس الاول وهو لزيادة تحقيق وتقريره ان نفرض خطين غير متناهيين متقاطعين ثم ينفرجان كانهما مايلان الى الموازاة فلا بد في الموازاة من ان يتخلص احدهما عن الآخر ولا يتصور ذلك الا بنقطة هي نهايتهما ويلزم الخلف **وقال** شارحه قد ذكره صاحب التلويحات واشتهر ببرهان التخلص وانما يتضح اذا فرض كرة خرج من مركزها خط غير متناه مقاطع لآخر غير متناه ايضا فاذا تحركت الكرة فقبل تمام الدورة لا بد ان يصير الخط الخارج من مركزها موازيا للآخر فيلزم تناهيهما وبرهان الموازاة ماخوذ منه فظهر ان براهين المسامتة والموازاة والتخلص راجعة الى اصل واحد انتهى **اقول** في كلام كل من الماتن والشارح خطاء من جهة اما في كلام الماتن فهو انه جعل هذا البرهان عكسا لبرهان المسامتة مع انه اعتبر فيه المقاطعة ولم يعتبر ذلك في برهان المسامتة واما في كلام الشارح فهو انه احال ذكر هذا البرهان على التلويحات مع انه لا وجود له فيه والمذكور فيه ليس الا الذي سميناه ببرهان المسامتة بعد المقاطعة **المقصد التاسع عشر** في برهان التلاقي وهو عكس التخلص وذلك بان يفرض خطان متوازيان غير متناهيين فاذا تحرك احدهما الى الآخر وتلاقيا فلا بد ان يتحقق نقطة هي اول نقط الملاقاة لما مر فيلزم تناهي الخطين كذا في الحواشي الفخرية **المقصد العشرون** في برهان المقاطعة بعد المسامتة وهو عكس لما ذكر في التلويحات وتقريره ظاهر مما سبق وهذا وان لم يكن مغيرا عندهم لكن لما افردوا برهان التلاقي وجب عليهم افراده **المقصد الحادي والعشرون** في برهان المسامتتين **وتقريره** انه لو امكن تحقق الابعاد الغير المتناهية لامكن ان يفرض خط سواء كان متناهيا او لا موازيا للخطين الغير المتناهيين ثم اذا فرض ان ينتقل ذلك الخط من التوازي الى المسامتة لزم ان تتحرك نقطة المسامتة مع الخطين الذين احدهما اقرب من المتحرك مسافتين غير متناهيتين في زمان واحد مع كون حركة احدهما التي هي اقرب من طرف الخط المتحرك المنتقل من التوازي الى المسامتة بطيئا لكون مسافته اقل وهذا محال هذا اذا كان ذلك الخط متناهيا وعلى تقدير عدم تناهيه يلزم قطع نقطتي التقاطع المسافتين الغير المتناهيتين مع كونهما مختلفتين او متساويتين مع كون احدهما اقرب والاقرب البطاء **وفيه** ما لا يخفى بعد الاحاطة بما ذكرنا قبل **المقصد الثاني والعشرون** في برهان التخلصين وهو عكس برهان المسامتتين **قال** فخر الافاضل في حواشي شرح الهداية الاثيرية ان جعل برهان التلاقي برهانا آخر سوى برهان التخلص وكذا التخلصين سوى المسامتتين لا يخلو من شيء والظاهر ان التفاوت بينهما انما هو بالتقرير فقط انتهى **المقصد الثالث والعشرون** في برهان نقله في الحواشي الفخرية عن بعض الشروح **واري** تسميته ببرهان

كثرة الانصاف وتقريره انه لو امكن تحقق خط غير متناه في الجهتين لكان كل نقطة فرضت فيه منتصفا له اذ لو فرض
تطبيق كل قسم منه مع الآخر تطابق والا لزم التناهي فيلزم تنصفه بالنقط الغير المتناهية ويلزم عظمية الجزء من الكل
بل تحقق مقادير غير متناهية كل منها اعظم من الكل **اقول** فيما مر في برهان التنصف فتذكر **المقصد الرابع والعشرون**
في برهان **ارى** تسميته ببرهان تحرك الكرتين **وتقريره** انه لو امتدت الابعاد في الجهات الى غير النهاية فرضنا كرتين
احدهما فوق الاخرى مثلا ووصلنا بين مركزيهما بخط مستقيم ونخرجه في الجهتين لا الى نهاية فالذاهبة منه الى جهة الفوق
من مركز الفوقانية جزء للذاهبة منه اليها من مركز التحتانية وبالعكس في الذاهبة الى التحت فاذا دارت الكرتان حول
نفسهما النصف الدورة يصير التحتاني من الخط فوقانيا وبالعكس فيلزم كون الكل جزء وبالعكس وهو محال ضرورة **قال** فخر الافاضل
لا يخفى على المنصف ان هذا بالحقيقة يرجع الى المذكور ولعل فرض الكرتين لئلا يعترض ان الحركة على الخط الغير المتناهي
محال ولم يندفع بالفرض المذكور اذ لمانع ان يمنع حركة الغير المتناهي بحركة الكرة على الوجه المذكور انتهى **اقول**
رجوعه الى المذكور غير ظاهر فان المقصود بالذات في المذكور ليس الا كثرة الانصاف وان لزمت منه محالات آخر
والمقصود بالذات ههنا كون الكل جزء والجزء كلا وما ذكره من المنع مكابرة اذ حركة الكرة تستلزم حركة قطرها بالضرورة
كما ثبت في الاصول الهندسية **المقصد الخامس والعشرون** في برهان ذكره صاحب الحواشي الفخرية
نقلا عن بعض الشروح **وارى** تسميته ببرهان خلو الحيز **وتقريره** انه لو امكن تحقق بعد غير متناه مبتدء من مبدء معين
لا مكن توهم حركته الى جانب المبدء على الاستقامة فيلزم خلو الحيز في الجانب الآخر بمقدار مسافة حركته فيلزم تناهيه **وفيه**
ما مر في برهان التطبيق من منع مثل هذه الحركة للغير المتناهي فتذكر **المقصد السادس والعشرون** ما ذكره ايضا نقلا
عنه **وارى** تسميته ببرهان طرح الوسط **وتقريره** انه لو امكن تحقق خط غير متناه في الجهتين فاذا اطرح جزء من الوسط وتوهم
اتصال الباقيين لزم تناهيهما بمثل ما مر من خلو الحيز ويلزم منه تناهي الخط بتمامه **وفيه** ايضا مثل ما في سابقه فلا تغفل
المقصد السابع والعشرون في برهان **ارى** تسميته ببرهان ازدياد مسافة الابطاء **وتقريره** انه لو امكن
عدم تناهي البعد امكن ان يوجد خطان متوازيان فاذا فرض خط متناه مواز لهما فاذا اميل الخط المتناهي من الموازاة
الى المسامتة لزم ان يكون مسافة المسامتات في الغير المتناهي الاقرب اطول من مسافة المسامتات في الابعد مع كون
الانتقال في المسامتات في الخط الاقرب ابطأ هذا خلف **وفيه** انه جار في المتناهي ايضا فما هو جوابكم فهو جوابنا
المقصد الثامن والعشرون في ما اورده في الحواشي الفخرية نقلا عن بعض الشروح انه لو امكن عدم تناهي
البعد لامكن ان يوجد خطوط متوازية غير متناهية فاذا توهم حركة احدها الذي ليس في الوسط بحيث ينتقل من الموازاة
الى التقاطع وجب ان يتقدم التقاطع مع الخط الاقرب على تقاطع الابعد مع استحالة ذلك التقدم نظرا الى ان الخط المتحرك
كان موازيا لهما والمجرد المتحرك انتقل من الموازاة الى التقاطع فيجب ان يقاطع مع كلا منهما معا **واري**
تسمية هذا البرهان ببرهان المعية **وخدشه** فخر الافاضل بمنع جواز الحركة على غير المتناهي فالقول
بانه يجوز ان يكون الخط المتحرك قطر كرة لا يدفع المنع **وفيه** ما ذكرته سابقا من ان منع عدم تحرك الخط
مع تحرك دائرة مكابرة **المقصد التاسع والعشرون** في برهان جعله صاحب الحواشي الفخرية من الاستدلال
على السابق **واري** جعله علي حدة وتسميته ببرهان الطفرة **وتقريره** انه لو امتدت الابعاد الى غير النهاية فرضنا خطا

غير متناه مستقيما وعن جنبيه كرتين بعد مركز احدهما عن ذلك الخط نصف بعد مركز الاخرى عنه ويكون الخط الواصل بين المركزين مقاطعا لذلك الخط على زوايا قوايم ويخرج ذلك الخط الواصل الى الجهتين الا الى نهاية ثم يفرض ان تتحرك الكرتان حول مركزيهما متشابهتين قدرا مع اختلاف الجهة وتحركهما تتحرك الخطان الخارجان من المركزين ولیصیر تقاطع الخارج من مركز القريبة مع الخط الاول تحت نقطة تقاطع الخارج من مركز البعيدة ثم يزيد البعد بين هاتين النقطتين بتزايد الحركتين حتى اذا قطعت الكرتان ربع دوريهما يصير كل من الخطين موازيا للخط الاول بعد قطعه تمامه فيلزم قطع الخارجين من المركزين في زمان واحد مع ان الخارج من مركز القريبة كان دائما تحت الخارج عن مركز البعيدة وما قطعه من الخط الاول اقل مما قطعه الخارج من مركز البعيدة فيلزم الطفرة **وخدشه** فخر الافاضل بان موازاة الخطين انما يتصور بعد قطعهما المسافة الغير المتناهية في زمان وجواز ذلك ممنوع انتهى **اقول** غرض المستدل ليس الا ان موازاة الخطين عند تحرك كل من الكرتين ربع الدور امر محسوس لا يمكن ان ينكره الاسوفسطائي وذلك موقوف على قطع المسافة الغير المتناهية فيه المطلوب **المقصد الثلثون** في برهان ذكره شارح الهياكل **واحرى** ان يسمى ببرهان تلاقي المتوازيين **وتقريره** انا اذا فرضنا خطا غير متناه ثم فرضنا دايرة واخرجنا احد اقطارها الى غير النهاية مقاطعا للخط المذكور على قوائم ثم حركنا الدائرة ربع الدور فلابد ان تتحرك القطر المقاطع الى ان يوازي فاما ان ينفصل بتلك الحركة عن الخط الغير المتناهي اولا ينفصل فعلى الاول يلزم تلاقي المتوازيين وتوازي المتقاطعين وعلى الثاني يلزم التناهي لانه لا يقطع المسافة الغير المتناهية في زمان متناه **وخدشه** بعضهم بانا نختار الشق الثاني ونقول يجوز ان يقطع المتحرك الغير المتناهي مسافة غير متناهية في زمان متناه والمحال انما هو قطع المتناهي كذلك **وقد مر** ماله وما عليه فتذكر **المقصد الحادي والثلثون** في برهان اورده السيد السمرقندي في حواشي شرح الهياكل **واري** تسميته ببرهان حصر بالانحصر **وتقريره** انه لو امكن وجود اللاتناهي لامكن ان يخرج من مبدء واحد كنقطة آ خطا غير متناه وهو خط آ د الغير المتناهي من جهة د ولنفصل من طرف المبدء من الخط المذكور آ ب ونرسم عليه مثلثا متساوي الاضلاع كما برهن عليه اقليدس وهو مثلث آ ب ج ونصل بين نقطة ج وكل نقطة من النقاط المفروضة في خط آ ب بخطوط يكون كل منها وترا لزاوية ج ب د المنفرجة فيكون ج د اعظم من ب د وكذا ج ك اعظم من ب ك وكذا ج ه اعظم من ب ه لكون الاول موترة للزاوية المنفرجة والثاني للحادة كما تشهد به المقدمات الهندسية فلو كان ب د غير متناه كان الانفراج بين ج د والخط الغير المتناهي غير متناه لكونه اطول من الغير المتناهي مع كونه محصورا بين حاصرين **وفيه** ما يجيء في البرهان السلمي منعا فانتظره مفتشا **وقال** فخر الافاضل سلمه يكفي اخراج عمود على نقطة آ وهو عمود



آجـ فنقول يمكن وصل خطوط بين رأس العمود وكل نقطة من النقاط الغير المتناهية ويكون كل منها وترا للقائمة و نسوق البرهان وهو اخصر انتهى **المقصد الثاني والثلثون** في برهان استخرجته وسميته ببرهان الوصل وهو قريب من برهان الاتصال **وتقريره** انه لو امكن لاتناهي الابعاد لامكن ان يوجد بعد غير متناه كخط آب مثلا في جهتيه او في احدهما ولنفرض بعدا آخر متناهيا كيف ما اتفق ونصل بين النقاط الغير المتناهية المفروضة في خط آب وبين ذلك البعد بخطوط فيلزم وجود الحدود الغير المتناهية بالفعل في المتناهي هذا خلف **المقصد الثالث والثلثون** في ما استخرجته ايضا وسميته ببرهان حركة القطرين هو انا فرضنا كرتين قطر احدهما المسمى آب غير متناه في جهتيه وقطر آخر المسمى بـ جـ متناه الى المحيط غير متجاوز عنه وفرضنا ان حركتهما متساوية جهة وقدرا سرعة وبطوء وزمانا وحركناهما فيلزم ان يقطع بـ د مسافة متناهية في زمان متناه كالساعة مثلا وفي ذلك الزمان يقطع آب بمثل تلك الحركة مسافة غير متناهية هذا خلف **المقصد الرابع والثلثون** في ما استخرجته ايضا وسميته ببرهان التنصيف وهو انه لو كان بعد ما او عدد ما غير متناه بالفعل لقبل التنصيف لامحالة لان كل كم فهو يقبل القسمة لذاته كما تقرر لكن لا يقبل التنصيف كما مر فلا يكون غير متناه **المقصد الخامس والثلثون** في ما استخرجته ايضا وسميته ببرهان الانقسام وهو انه لو كان كم ما غير متناه لقبل الانقسام الى الكسور والالم يبق كما لكنه لا يقبل الانقسام اليه فلا يكون غير متناه **المقصد السادس والثلثون** في ما استخرجته ايضا وسميته ببرهان عروض العدد وهو انه لو وجدت الامور الغير المتناهية فلا يخلو اما ان يعرضها من حيث هي هي عدد اولم يعرض لا سبيل الى الثاني لما تقرر عندهم من ان كل ما وجد في الخارج ينتزع عنه العدد ولا سبيل الى الاول فانه لو عرض له عدد لم يبق لا تيقضيا فلا سبيل الى وجود الغير المتناهي **فان قلت** لعل عروض العدد يكون من خواص المتناهي **قلت** هب انه كذلك لكن الجمهور اطبقوا على عروض العدد لكل ما وجد كما لا يخفى على من طالع كلماتهم **المقصد السابع والثلثون** في البرهان المسمى بنسج العنكبوت وهو الذي يسمونه بالسلمي وفيه فصلان **الاول** في تقريره المشهور المنقول عن قدماء الحكماء وهو انه لو كان امتداد ما غير متناه لامكن وجود غير المتناهي محصورا بين الحاصرين وصحة نقيض التالي تستلزم بطلان المقدم وجه اللزوم انه لو صح البعد الغير المتناهي لامكن وجود ساقي مثلث خرجا من مبدء ذاهبين الى غير النهاية ومعلوم ان الساقين كلما كانا اعظم كان الانفراج اكثر فيزداد الانفراج بزيادة الساقين والساقان اذا كانا غير متناهيين ذاهبين على نسق الانفراج كان البعد بين الساقين غير متناه فينحصر غير المتناهي بين البعدين حاصرين وهما الساقان هذا محال **واعترض** عليه رئيس الصناعة في الشفا بانا لا نسلم انه يلزم وجود بعد غير متناه بين الخطين غاية ما في الباب ان يكون التزائد الى غير النهاية لكن ليس يلزم منه ان يكون هناك بعد زائد الى غير النهاية بل كل بعد فرض فهو لا يزيد على بعد تحته متناه الا بقدر

متناه والزائد على المتناهي بقدر متناه متناه وهذا كالعدد يقبل الزيادة الى غير النهاية مع ان كل مرتبة من مراتبه فى النظام الغير المتناهي
عدد متناه لا يزيد على مرتبة اخرى تحتها الا بواحد انتهى كلامه **ثم قال** وان اشتهى احد بيان انه لا بد من بعد غير متناه فليفرض
على الخطين الذاهبين الى غير النهاية نقطتين متقابلتين وتصل بينهما بخط يكون وتر الزاوية التقاطع فلما كان ذهاب الخطين فى
زيادة البعد الى غير النهاية يكون الزيادات على ذلك البعد موجودة بغير نهاية ولنفرض تلك الزيادات متساوية فلما
كان كل زيادة توجد فى بعد فهى موجودة فى ما فوقه فيلزم ان يكون بعد يوجد فيه زيادات غير متناهية بالفعل متساوية
فيكون ذلك البعد زائدا على البعد الاصل بما لا نهاية له فيكون غير متناه فيلزم الخلف انتهى **وخدشه**
العلامة الرازى فى المحاكمات بقوله اقول المنع المذكور غير ساقط فان اللازم ليس الا وجود الزيادات
الغير المتناهية متساوية لا وجود بعد يشتمل على تلك الزيادات الغير المتناهية بل كل بعد فرض فهو لا يزيد
على بعد آخر الا بقدر واحد متناه **وايضا** فاما ان يثبت بعد مشتمل على الزيادات الغير المتناهية او لا يثبت فان ثبت كان
ذلك البعد غير متناه سواء كانت تلك الزيادات متساوية او متناقصة لانها زيادات مقدارية كلما يزداد يزيد المقدار فلما ازداد
الى غير النهاية يكون مقدار البعد غير متناه بالضرورة وان لم يثبت لم يبين الخلف سواء تساوت الزيادات او تناقصت فلا فائدة
فى فرض تساوى الزيادات انتهى **ثم قال** ويمكن ان يحقق كلام الشيخ بحيث لا ترد عليه شبهة فيقال اذا فرضنا نقطتين
متقابلتين على الخطين الغير المتناهيين ووصلنا بينهما بخط يكون وتر الزاوية التقاطع ثم فرضنا بعدا آخر يزيد عليه بقدر ثم ابعادا
آخر متزايدة بذلك القدر فكلما امتد الخطان يزيد البعد لكن امتداد الخطان الى غير النهاية فيكون البعد يزداد الى غير النهاية لان نسبة
زيادة البعد الى زيادة البعد على البعد الاصل نسبة عدد الزيادات الى عدد الزيادات ضرورة ان عدد الزيادات كلما يزيد يزيد البعد
بتلك النسبة حيث فرضت الزيادات متساوية لكن عدد الزيادات غير متناه بالفعل فلا بد من بعد مشتمل على الزيادات الغير المتناهية
على البعد الاصل وايضا كلما يزيد عدد الابعاد يزيد البعد ولما كان تزايد الابعاد بقدر واحد يكون زيادة البعد على نسبة عدد الابعاد
فيكون نسبة زيادة البعد الى زيادة البعد كنسبة عدد الابعاد الى عدد الابعاد ولكنها نسبة غير المتناهى الى المتناهى هذا اذا كانت الزيادات
متساوية اما اذا كانت متناقصة لم يلزم الخلف لان النسبتين لا تكون محفوظة انتهى كلامه **ويرد عليه** من وجوه **احدها ما اقول**
ان سقوط المنع المذكور على التقرير المذكور ظاهر فانه اخذ فيه مقدمة وهى ان كل زيادة توجد فى بعد فهى موجودة فى ما فوقه ومن المعلوم ان
مجموع الزيادات الغير المتناهية ايضا من افراد موضوع هذه القضية فيلزم وجوده فى بعد متناه وذلك ما اراده **نعم** للمناقش ان يناقش
فى هذه المقدمة لكنه امر آخر غير ورود المنع السابق فالقول بانه غير ساقط ساقط **وثانيهما ما اقول** ايضا ان الزيادات المقدارية
اذا كانت متناقصة لا يكون مجموعها مقدارا غير متناه وانما يكون كذلك اذا كانت الزيادات متساوية او متناقصة كما صرح به
الامام الرازى فى شرح الاشارات **وقال المحقق** الدوانى فى بحث انقسام الجسم من حواشى شرح التجريد القديمة المقادير الغير المتناهية
اذا كانت متساوية او متزايدة كان مجموعها غير متناه ايضا اما اذا كانت متناقصة فلا الا يرى ان انصاف الذراع المتداخلة
الغير المتناهية بمعنى نصفه ونصف نصفه وهكذا لو فرضت موجودة لم يحصل منها الا الذراع انتهى **ورده** الصدر المعاصر له فى
حواشيه الجديدة بقوله هذا ظاهر الفساد ضرورة ان المقادير الغير المتناهية بالعدد سواء كانت متناقصة او متزايدة مقدار مجموعها
غير متناه وبين ثم صرح العلامة الجرجانى فى حواشيه على هذا الكتاب بان الجسم وان كان قابلا للقسمة الى غير النهاية لكن يمتنع ان
يخرج الاقسام الغير المتناهية الى الفعل والا لزم ان يكون مقداره غير متناه وسيصرح الشارح بذلك ايضا وكيف يتصور ان يكون

المقادیر الغیر المتناهیة مقدار جمیعها غیر متناه والمتناقصة لایکون مقدارها غیر متناه والتنویر الذی ذکره فی بیان ذلک سهو نشا من اشتراک اللفظ فان غیر المتناهی یطلق علی معنیین احدهما ما لاینتهی الی حد یقف عنده وان امتنع خروج جمیع ذلک الی الفعل کما حقق فی موضعه والثانی مایکون بحیث ای جملة اخذت وجدت فاضلا علیها والکلام ههنا فی الغیر المتناهی بالمعنی الثانی واجزاء الذراع غیر متناهیة بهذا المعنی بل هی غیر متناهیة بالمعنی الاول وبین المعنیین بون بعید انتهی کلامه **وتبعه** فی هذا الرد سمیه فی شرح هدایة الحکمة **وفیه** وهن ظاهر علی ما افاده المحقق فی حدیدیته وتبعه بحر العلوم رح فی حواشی شرح هدایة الحکمة فان الضرورة قاضیة بان الاجزاء التحلیلیة شانها انها لو وجدت بالفعل ثم جمعت حصل ذلک الحجم حتی لو قال احد ان الذراع بعد الکسر صار ازید او انقص مما کان اولا ینسب الی السفه کیف لا والاجزاء المتساویة وان کانت بالقوة یزید بها الحجم کما اذا کانت بالفعل فکذا الاجزاء المتناقصة لایزید بها الحجم بالقوة کانت او بالفعل وبالجملة فالاجزاء التحلیلیة والترکیبیة سواسیة فی افادة الحجم وان شئت زیادة التوضیح فاستمع انا اذا جزینا المقدار الی اقسام غیر متناهیة متساویة کل منها ذراع مثلا فاذا جمعناها یزید المقدار علی ما کان لان جمعها لایکون الا بضم بعضها الی البعض فاذا انضم الذراع الی ذراع حصل ذراعان واذا انضم معه ثالث حصلت ثلثة اذرع وهکذا فیحصل بضمها مقدار غیر متناه وکذا اذا کانت متزایدة بالطریق الاولی واما اذا کانت متناقصة بان نصفنا المقدار ثم نصفنا النصف ثم نصفنا نصف النصف الی غیر النهایة فجمعها لیس بان یجمع نصف نصف النصف الی نصف النصف ویجمع نصف النصف الی النصف حتی یزید المقدار بل طریق جمعها ان یجمع نصف نصف نصف النصف مثلا الی مثلیه ثم یجمع نصف النصف مع عدیله ثم یجمع النصف مع قرینه فلایحصل منه الا مقدار واحد **فظهر** ان قول المحاکم لانها زیادات مقداریة کلما تزداد یزداد المقدار الخ غیر صحیح **وثالثها** ان ما ذکره من توجیه کلام الشیخ غیر مفید فان غایة ما لزم من ذلک زیادة البعد بغیر نهایة لا وجود البعد الزاید بغیر نهایة بین الخطین وذلک هو المستحیل والعجب انه بعد ما اورد مثل هذا الایراد علی الشیخ کیف غفل عن انه یتوجه علی ما حققه مع انه فی غایة الظهور کذا ذکره فخر الافاضل **ورابعها** ان النظام من المعتزلة ذهب الی ان الاجزاء الغیر المتناهیة موجودة بالفعل فی کل جسم فاستدلوا علی ابطاله ببرهان التناسب وهو انا نا خذ اجزاء متناهیة من جسم مجموعها یکون جسما مع کونه مرکبا من اجزاء متناهیة ثم نقول ازدیاد الحجم وانتقاصه لیس الا بازدیاد الاجزاء وانتقاصها فیجب ان یکون نسبة حجم الجسم المذکور الی احجام الاجسام کنسبة اجزائه الی اجزائها ولما کان نسبة حجمه الی احجامها نسبة المتناهی الی المتناهی وجب ان یکون نسبة الاجزاء ایضا کذلک فاورد علیه بان کون نسبة ازدیاد الحجم مثل نسبة عدد الاجزاء ممنوع لان النسبة الاولی من النسب المقداریة فیجوز ان تکون له نسبة صمیة والثانیة من العددیة فیما لایتماثلان اذا عرفت هذا فنقول مثل هذا الایراد الوارد علی برهان التناسب یرد ههنا ایضا بان یقال لانسلم کون نسبة زیادة البعد الی زیادة البعد مثل نسبة عدد الزیادات الی عدد الزیادات اذ الاول من النسب المقداریة والثانی من النسب العددیة یجوز ان یکون لعدد الی عدد نسبة لاتوجد بین المقادیر کما برهن علیه فی الهندسة **ودفعه** فخر الافاضل بان هذا لایتوجه علی المحاکم لان کل عدد فی الصورة المذکورة له مقدار وقد فرض الزیادات متساویة کما ذکره فتکون النسبة المقداریة ههنا کالنسبة العددیة بالضرورة **وخامسها** ما اورده العلامة الشیرازی فی شرح هدایة الحکمة بقوله بقی فی کلامه نظر وهو ان قیاس الکل المجموعی علی الکل الافرادی غیر صحیح فلایلزم من کون نسبة کل زیادة بعد الی زیادة بعد آخر کنسبة عدد الزیادات الموجودة فیه الی عدد الزیادات الموجودة فی ذلک الآخر تحقق بعد یکون نسبة زیادته الی زیادة بعد آخر کنسبة عدد الزیادات الغیر المتناهیة الی عدد زیادات متناهیة لیلزم الخلف المذکور اذ یجوز ان لایکون بازاء مجموع اعداد الزیادات بعد وان کان بازاء کل عدد زیادة بعد انتهی **ودفعه**

احسن المحققین فی حواشیه بقوله لم یبق فی کلامه نظر لو صور کلامه حسب ما صوّرناه سابقا من ان الزیادات الغیر المتناهیة بالفعل فی خطوط عرضیة غیر متناهیة کذلک لا تتصور الا لو توعها فی خط غیر متناه بالفعل فان الخطوط الغیر المتناهیة لا یتصور خروجها من مرتبة متناهیة من الخطین ای مرتبة کانت من التناهی فلابد من خروج بعضها من مرتبة غیر متناهیة فیها فیکون بعض الخطوط غیر متناه بالفعل و لابد من تحقق زیادات غیر متناهیة فیها انتهی **اقول** بل النظر فی کلامه باق والتصویر المذکور غیر صحیح فان وجود الزیادات الغیر المتناهیة بالفعل لا یتوقف علی ان یوجد خط واحد عرضی غیر متناه بالفعل کما حسبه فی التصویر بل کل خط من الخطوط العرضیة متناه لکن لما وجدت الخطوط کلها بحیث لم یبق واحد منها حکم بوجود الزیادات الغیر المتناهیة بالفعل کما لا یخفی **وسادسها** ما **اقول** انا سلمنا ان نسبة زیادة البعد الی زیادة البعد کنسبة عدد الزیادات الی عدد الزیادات لکنه لا یلزم منه وجود ما رأیت فان الزیادات الغیر المتناهیة من حیث هی غیر متناهیة لا یعتبر منها عدد من الاعداد کما مر تحقیقه فلا یلزم تحافظ النسبة هناک

الفصل الثانی فی تقریرات البرهان السلمی علی الوجه الآخر **اعلم** انه لما کان یرد علی التقریر المشهور المنلع المذکور ورود اً بینا اولوا عنه وقرروه بوجه آخر فمنهم من لخصه تلخیصا شافیا ومنهم من طوله تطویلا کافیا **فقرره** رئیس الصناعة بتمهید مقدمات حیث قال فی الاشارات یجب ان یکون محققا عندک انه لا یمتد بعد فی ملاء او خلاء ان جاز وجوده الی غیر النهایة والا فمن الجائز ان یفرض امتدادان غیر متناهیین عن مبدء واحد ولا یزال البعد بینهما تتزاید ومن الجائز ان یفرض فی ما بینهما ابعاد تتزاید بقدر واحد من الزیادات و من الجائز ان یفرض هذه الابعاد الی غیر النهایة فیکون هناک امکان زیادات علی اول تفاوت یفرض بغیر نهایة ولان کل زیادة یوجد فانها مع المزید علیه قد یوجد فی بعد واحد وایة زیادات امکنت فیمکن ان یکون هناک بعد یشتمل علی جمیع ذلک الممکن والا فیکون امکان وقوع الابعاد الی حد لیس للزاید علیه امکان فیکون انما یمکن وجود ما یشتمل علی محدود من جملة غیر المحدود **قال** الامام الرازی فی شرح هذه المسألة ای مسألة تناهی الابعاد مبنیة علی اربع مقدمات الاولی ان الابعاد الغیر المتناهیة لو لم تکن ممتنعة یصح ان یخرج من نقطة واحدة امتدادان غیر متناهیین لا یزال البعد بینهما تتزاید کساقی مثلث یمتدان الی غیر النهایة الثانیة انه یجوز ان یؤخذ بینهما ابعاد تتزاید بقدر واحد من الزیادات مثلا یکون البعد الاول ذراعا والثانی زایدا علیه بنصف ذراع والثالث زائدا علیه ایضا بنصف ذراع وهلم جرا و ینبغی ان یکون الزیادات بقدر واحد لیصیر البعد المتزاید بینهما المشتمل علی تلک الزیادات غیر متناه فی الطول الا تری انا اذا انصفنا خطا وجعلنا احد نصفیه اصلا وزدنا علیه نصف النصف الآخر ثم نصف النصف الباقی وهلم جرا الی غیر النهایة وهذا غیر ممتنع بحسب الفرض بسبب احتمال کل مقدار للانقسامات الغیر المتناهیة کانت الزیادات التی یمکن ضمها الی الاصل غیر متناهیة والاصل تتزاید لا الی نهایة مع انه لا ینتهی الی مساواة الخط الاول النصف فعلم ان هذه الزیادات اذا کانت تتناقص لا یلزم کونها غیر متناهیة ان یصیر المزید علیه غیر متناه واما اذا کانت بقدر واحد او کانت متزایدة فالمطلوب حاصل ولما کان المثل موجودا فی الزاید اختار الشیخ المثل الذی لا ینافی حصول الزاید الثالثة انه یجوز ان یفرض بین الامتدادین هذه الابعاد المتزایدة بقدر واحد الی غیر النهایة فیکون هناک امکان زیادات علی اول تفاوت یفرض بغیر نهایة الرابعة ان کل زیادة یوجد فانها مع المزید علیه قد توجد فی بعد واحد وکل بعد اخذته وجدت جمیع الزیادات التی دونه موجودة فیه ولنرجع الی المتن فنقول انما قید الخلاء فی صدر الفصل بقوله ان جاز وجوده لان الخلاء عنده ممتنع الوجود لا یصح الوصف بکونه متناهیا بل یصح ان یقال لو ثبت وجوده لکان متناهیا وقوله والا فمن الجائز الخ بیان للمقدمة الاولی وقوله ومن الجائز ان یفرض فی ما بینهما الخ اشارة الی المقدمة الثانیة وقوله ومن الجائز ان یفرض الخ اشارة الی المقدمة الثالثة وقوله ولان کل زیادة الخ اشارة الی المقدمة الرابعة وقوله

واٰیة زیادات امکنت الخ شروع فی الحجة ومعناه کل واحد من الزیادات ممکن وجودها فانما یمکن ان یشتمل علیها بعد وتتبین هذه الآیة لقضیة بقوله والا فیکون امکان الخ انتہی کلامه **وفیه** کلام من وجوه **احدها** ما اورده العلامة الرازی فی المحاکمات بقوله فیه نظر لان الخط وان کان قابلا للقسمة لا الی نهایة لکن خروج جمیع هذه الاقسام الی الفعل محال ولو فرض خروج جمیع هذه الاقسام الی الفعل کان البعد المشتمل علی تلک الزیادات الغیر المتناهیة غیر متناه فی الطول ضرورة ان المقدار یزداد بحسب ازدیاد الاجزاء فاذا کانت الاجزاء غیر متناهیة یکون البعد غیر متناه فیکون ما لا یتناهی محصورا بین الحاصرین انتہی **اقول** فیه خطاء ظاهر لما مر من ان جمیع الزیادات المتناقصة لا یحیل المقدار غیر متناه **وثانیها ما اقول** ان الزیادات المتناقصة وان لم تفد اللاتناهی کما مر تحقیقه لکنها ههنا تفیده بالضرورة وذلک لانا اذا نصفنا الخط وجعلنا البعد الاصل بقدر نصفه ثم جعلنا البعد الثانی زایدا علیه بقدر نصف النصف الآخر فلا محالة یشمل هذا البعد علی البعد الاصل ایضا کما هو المفروض فیکون البعد الثانی ثلثة ارباع ثم اذا جعلنا البعد الثالث زایدا علیه بقدر نصف نصف النصف وهو مشتمل علی ما تحته ایضا فیکون بقدر ثلثة ارباع وثمن وهلم جرا فکل بعد مشتمل علی ما تحته مع شئ زاید ولو کانت الزیادة علی سبیل التناقص فاذا ذهبت الزیادات المتناقصة الی غیر النهایة لزم بالمقدمات الممهدة ما لزم علی تقدیر التساوی **والسر فیه** ان الاجزاء المتناقصة المقداریة اذا جمعها لا یکون جمعها الا بتداخل بعضها فی بعض فلا یحصل منه الا المقدار المتناهی کما مر وههنا زیادات علی سبیل التناقص وکل بعد زاید علی ما تحته فلیس هو مجرد الزیادة المتناقصة بل مع ما تحته فالجمع ههنا یفید اللاتناهی فافهم فانه دقیق وبالتامل حقیق **وثالثها** اورده المحقق الطوسی فی شرحه بقوله یحتمل ان یکون قوله واٰیة زیادات امکنت متعلقا بمقدمة رابعة ای واٰیة زیادات امکنت اذا اخذت معها فانها ایضا تکون موجودة مع المزید علیه وقوله فیمکن ان یکون هناک بعد الخ قضیة معللة بقوله ولان کل زیادة الخ فیکون هذا الفاء جوابا لذلک اللام ویکون تقدیر الکلام ولان کل واحد من الزیادات وکل مجموع منها موجود فی بعد فاذن یمکن ان یوجد بعد یشتمل علی جمیع الزیادات الممکنة الغیر المتناهیة وعلی الوجه الذی فسره الشارح لا یکون للام التعلیل فی قوله ولان محل ولا لایراد لفظ ان وجه انتہی کلامه **ثم قال** الامام وترکیب البرهان ان یقال اما ان یکون هناک بعد واحد یشتمل علی زیادات غیر متناهیة او لا یکون والثانی باطل لانه لا یخلو اما ان یوجد بین الامتدادین بعد لا یوجد فوقه آخر او لا یوجد والاول یوجب انقطاعهما مع فرض اللاتناهی والثانی یقتضی ان لا یکون هناک زیادات الا وهی حاصلة فی بعد آخر فاذن صدق علی کل زیادة انها حاصلة فی بعد ومتی صدق علی کل واحدة انها حاصلة فی بعد صدق علی المجموع انه حصل فی بعد فاذن وجب ان یفرض بین الامتدادین بعد مشتمل علی الزیادات الغیر المتناهیة مع کونه محصورا بین الحاصرین هذا خلف فثبت ان القول بلاتناهی الابعاد یؤدی الی اقسام کلها باطلة وجمیع هذه المقدمات بینة الا مقدمة واحدة وهی قولنا لما کان کل واحد من تلک الزیادات حاصلة فی بعد وجب ان یکون الکل حاصلا فی بعد فان للمطالب ان یطالب علیه بالدلیل وهذه المقدمة ان امکن اثباتها بالبرهان استتم البرهان والا سقط انتہی وحدث المحقق الطوسی بان الشیخ لم یجعل کون الکل حاصلا فی بعد معللا بکون کل واحد حاصلا فی بعد فقط بل جعله معللا بکون کل واحد وکل مجموع یمکن ان یوجد ایضا حاصلا فی بعد والفاضل الشارح لما جعل قوله واٰیة زیادات امکنت غیر متعلقة بالمقدمة الرابعة حصل له من تفسیره المذکور مقدمة غیر جلیة واما علی الوجه الذی فسرناه فلیس کذلک لانه اذا ثبت حصول کل مجموع فی بعد کان مجموع الزیادات الغیر المتناهیة مجموعا موجودا وجب حصوله ایضا فی بعد انتہی **وفیه** ما اورده العلامة الرازی فی المحاکمات من انه ان اراد بالمجموع المتناهی فمسلم ان کل مجموع متناه فی بعد لکن لا یلزم منه ان مجموع الزیادات الغیر المتناهیة فی بعد وان اراد به مطلق

المجموع سواء كان متناهيا او غير متناه فلا نسلم ان كل مجموع فى بعد والفرض لا يقتضيه وكيف يسلم الكلية من منع الشخصية ولو
ثبت هذه المقدمة لكفت فى اثبات المطلوب **ثم قال** الامام فان قيل الحجة مبنية على فرض بعد هو آخر الابعاد وذلك لا يمكن
الا مع فرض تناهى الامتدادين اذ لو كانا غير متناهيين لكان لا بعد الا وفوقه بعد آخر فاذا دليلكم مبنى على مقدمة لا يمكن اثباتها
الا بعد اثبات المطلوب فنقول لا شك انا اذا فرضنا الابعاد غير متناهية لم يمكن ان يشار الى بعد واحد يكون مشتملا على تلك الزيادات
الغير المتناهية ولكن لا يضرنا لانا نقول القول بكونهما غير متناهيين يودى الى القول بكونهما متناهيين فيكون خلفا وذلك لانا
نقول اما ان يكون بعد يشتمل على جميع الزيادات او لا يكون فان كان وجب ان لا يكون بعد آخر فوقه لانه لو كان بعد فوقه لكان
مشتملا على زيادة البعد الذى هو فوقه فلم يكن مشتملا على جميع الزيادات وان لم يكن هناك بعد يشتمل على الجميع كان فى تلك
الزيادات بعد غير مشتمل عليه الذى هو غير مشتمل عليه وجب ان يكون آخر الابعاد فثبت ان الشك المذكور مويد لهذه الحجة انتهى كلامه
تقرير آخر قال العلامة الرازى فى المحاكمات الحق فى هذا المقام ان يوجه الكلام من الابتداء هكذا لو لم يكن الابعاد متناهية
جاز ان يوجد امتدادان غير متناهيين خارجان من نقطة واحدة لا يزال البعد بينهما يتزايد وجاز ان يكون تزايد الابعاد
المتزايدة بقدر واحد وجاز ان تكون الابعاد المتزايدة بقدر واحد الى غير النهاية فح تكون الزيادات المتساوية ذاهبة الى
غير النهاية ولان كل زيادة فى بعد فلا بد ان يوجد بعد يشتمل على الزيادات الغير المتناهية فانه لو لم يوجد بعد يشتمل على تلك
الزيادات لزم وجود بعد لا يمكن الزيادة عليه وفيه ذلك لانه لو لم يكن زيادات الابعاد الغير المتناهية زيادة غير متناهية فكل زيادة
بعد فرضت يكون نسبتها الى زيادة بعد آخر نسبة المتناهى الى المتناهى لكن نسبة كل زيادة بعد الى زيادة بعد آخر نسبة عدد
الزيادات الى عدد الزيادات فيكون نسبة العدد الى العدد نسبة المتناهى الى المتناهى فيكون عدد الزيادات متناهيا
وايضا لما كان زيادة البعد على نسبة عدد الزيادات فاذا كان عدد الزيادات غير متناه كان زيادة البعد غير متناهية بالضرورة
وينعكس بعكس النقيض الى انه لو لم يكن فى زيادات الابعاد زيادات غير متناهية لم يكن عدد الزيادات غير متناه فمن الزيادات
زيادة لا يكون فى بعد آخر وهو اعظم الابعاد وح ينقطع الامتدادان والا كان هناك بعد اعظم مما فرض اعظم الابعاد فتعين وجود
بعد يشتمل على جميع الزيادات الغير المتناهية فيكون ما لا يتناهى محصورا بين حاصرين انه محال انتهى **وفيه** خدشات من وجوه **الاول**
انه ان اراد بكون عدد الزيادات متناهيا انه لا يكون فى مرتبة من المراتب غير متناه فمسلم ولا محذور اذ كل مرتبة متناهية
الا انه لا يقف عند حد وان اراد كون عددها متناهيا بمعنى انه لا يكون بعده عدد آخر فممنوع كيف ومجموع الزيادات غير متناه
وكل زيادة فى بعد متناه كذا اورده فخر الافاضل **والثانى** ما اورده ايضا على قوله وايضا الخ من ان عدد الزيادات غير متناه
بمعنى انه لا يقف عند حد لا انه غير متناه بالفعل وح يكون زيادة البعد بنسبة عدد الزيادات ايضا غير متناه بالمعنى المذكور ولا يلزم
من ذلك وجود بعد هو اعظم الابعاد **والثالث** ما فى بعض تعليقات المحاكمات ان وجود بعد يشتمل على الزيادات الغير المتناهية
باجمعها غير موجه اذ لو كان فى تلك الابعاد بعد كذلك لكان كل بعد دونه حتى البعد الاول وما دونه كذلك وذلك لان البعد الذى
تحت البعد الغير المتناهى ناقص عنه بقدر متناه والناقص عن الغير المتناهى بالقدر المتناهى غير متناه وكذا ما دونه الى ان ينتهى
ورده فخر الافاضل بان هذا غير مضر لان وجود بعد غير متناه محصور بين الحاصرين لازم مما ذكرنا مع لزوم كون البعد الاول
وما دونه غير متناه ايضا وهذا ما نشا الا من فرض اللاتناهى فهو مويد لمطلوبنا وهذا اقول من جانب المحاكم **اقول** بل هو
مضر بالضرورة فان وجود بعد غير متناه فى سلسلة الابعاد الذى عليه مدار تقرير المحاكم بل جميع تقارير هذا البرهان يتوقف على

يكون ما دونه من الابعاد متناهية وهو ظاهر واذ لزم من وجوده بطلانه بطل وجوده فان الموقوف عليه اذا بطل بطل الموقوف عليه

ثم اقول العقل يجزم في قولنا كلما كان البعد غير متناه لم يكن محصورا بين الحاصرين فيجزم في عكس نقيضه وهو كلما كان محصورا بين الحاصرين لم يكن غير متناه ومن المعلوم ان الابعاد بين الخطين الممتدين لا الى نهاية كلها محصورة بين حاصرين فلا يكون غير متناه فاعكس الدليل واقلب المدعى **تقرير آخر** قال ملا زاده في شرح هداية الحكمة لا تتضح هذه المقدمة حق الاتضاح بحيث يندفع عنه المنع الا بتمهيد مقدمات الاولى ان الخطين الممتدين من مبدء واحد الى غير النهاية يمكن ان نفرض فيها ابعاد غير متناهية بحسب العدد متزائدة بقدر واحد مثلا لو امتد من مبدء واحد مثل نقطة آ خطان مستقيمان غير متناهيين لامكن ان نفرض على الخطين نقطتين متساويتي البعد عنه كنقطة ب ج بحيث لو وصلنا بينهما بخط ب ج لكان مساويا لكل من خطي آب آج حتى يكون آب ج مثلثا متساوي الاضلاع ولنفرض ان كلا من الاضلاع ذراع وان نفرض عليهما نقطتين اخريين متساويتي البعد من نقطتي ب ج كنقطتي د ه بحيث يكون بعدهما عن ب ج كبعدي ب ج عن آ يكون كل من ضلعي آد آه ذراعين حتى لو وصلنا بينهما بخط د ه كان كل من ضلع مثلث آ د ه متساوي الاضلاع ذراعين وان نفرض عليهما نقطتين اخريين على الوجه المذكور كنقطتي ز ح ونصل بينهما بخط ز ح حتى يكون كل من اضلاع مثلث آ ز ح ثلثة اذرع ثم نفرض عليهما ط ي ثم ك ل ثم م ن ثم س ع ونصل بينهما بخطوط ط ي ك ل م ن س ع على الوجه المذكور وهكذا الى غير النهاية ولنسم خط ب ج البعد الاصل الذي بعده اعني د ه البعد الاول و ز ح البعد الثاني و ط ي البعد الثالث وعلى هذا الترتيب الثانية ان كلا من تلك الابعاد مشتمل على البعد الذي قبله وعلى زيادة مثلا البعد الاول اعني د ه مشتمل على البعد الاصل اعني ب ج وزيادة ذراع وقس عليه فههنا زيادات غير متناهية بعدد الابعاد الغير المتناهية التي فوق البعد الاصل الثالثة ان كل جملة من تلك الزيادات الغير المتناهية فانها موجودة في بعد فوق الابعاد المشتملة على تلك الزيادات والا لم يوجد فوق تلك الابعاد بعد فيلزم ان يوجد في تلك الابعاد بعد هو آخر الابعاد ويلزم من هذا تناهي الخطين على تقدير عدم تناهيهما وانه محال مثلا الزيادتان الموجودتان في البعد الاول والثاني موجودة في البعد الثالث لان البعد الثالث مشتمل على البعد الثاني المشتمل على البعد الاول فيشتمل عليهما وعلى زيادتهما بالضرورة وكذا الزيادات الثلث المشتمل عليها الابعاد الثلثة موجودة في البعد الرابع وهكذا الى غير النهاية فاذا تمهدت المقدمات الثلث فنقول ان امتد الخطان الخارجان من مبدء واحد الى غير النهاية لزم ان يوجد بينهما ابعاد غير متناهية متزايدة بقدر واحد بحكم المقدمة الاولى فيوجد بينهما زيادات غير متناهية بحكم المقدمة الثانية وبحكم المقدمة الثالثة يوجد تلك الزيادات الغير المتناهية في بعد واحد والبعد المشتمل على الزيادات الغير المتناهية غير متناه وذلك ما اردناه **وفيه ايضا نظر من وجهين الاول** في قوله في المقدمة الثالثة والا لم يوجد فوق تلك الابعاد بعد الخ فان عدم وجود بعد فوق تلك الابعاد لا يلزم منه تناهي الابعاد لجواز ان يكون ذلك لعدم التناهي بمعنى اللاتقفي فلا فوق هناك لا لانتهائها بحسب العدد ولا بد لنفي ذلك من دليل **والثاني** انه ماذا اراد بقوله كل جملة في المقدمة الثالثة ان اراد به ان كل جملة متناهية من تلك الزيادات موجودة في بعد فمسلم لكن لا يلزم منه وجود بعد مشتمل على الجملة الغير المتناهية وان اراد كل جملة متناهية كانت او غير متناهية فممنوع بل هو عين النزاع ولو ثبت هذا لكفى بمؤنة تمهيد المقدمات **فان قلت**

البعد الاصل
البعد الاول
البعد الثاني
البعد الثالث
البعد الرابع
البعد الخامس
البعد السادس

ا ب ج د ه ز ح ط ي ك ل م ن س ع

يلزم تناهي الخطين على تقدير عدم تناهيهما ١٢ منه سلمه

معنا ان الثالث مشتمل على كل من الاول والثاني وعلى قدر زيد على كل منهما فاندفع الايراد عليه الفاضل مصلح الدين اللاري من ان فيه سهوا لان البعد الثالث لا يجوز ان يشتمل على البعدين الملتقيين ... مشتمل على البعد ... منه سلمه

اذا ثبت ان كل واحد من تلك الزيادات في بعد ثبت ان مجموعها ايضا في بعد **قلت** كلا فان حكم الكل الافرادي لا يلزم
ان يجري على الكل المجموعي الا ترى انه يجوز ان يقال هذا الرغيف يشبع كل انسان ولا يصح ان يقال هذا الرغيف
يشبع جميع افراد الانسان **وقال** الفاضل[1] الجيلاني في حواشي شرح الهداية للميبذي لدفع هذا الايراد اعلم ان ضابطة
معرفة كون حكم الكل مخالفا لحكم الكل الافرادي في بعض المواضع ومتحدا في بعض المواضع هي انه لو حكم على الفرد على جميع
تقادير وجوده اي سواء كان معه فرد آخر اولا فح لا تفاوت في الحكم بين الكل الافرادي والكل المجموعي مثلا اذا قلنا هذا
الفرد من الممكن محتاج الى العلة ففي هذه الصورة لا تختلف الحكم سواء اعتبر معه فرد آخر من الممكن اولا فحكم الكل الافرادي
والمجموعي واحد ولو حكم على الفرد على بعض تقادير وجوده دون البعض تختلف حكم الكل المجموعي والافرادي كقولنا كل انسان
يشبعه هذا الرغيف ويسعه هذا الدار فان حكم الكل المجموعي يخالف الكل الافرادي اذا عرفت هذا فنقول المقدمة الثالثة
وهي ان كل جملة من الزيادات سواء كانت معها جملة اخرى من الزيادات اولا يكون في بعد التتبة والا يلزم التناهي لا دخل
في هذا الحكم لخصوصية جملة دون جملة لان الحكم بكون جملة معينة مثلا في بعد يكون على جميع تقادير وجودها سواء كانت معها جملة اخرى
ام لا ولما كان الحكم على جميع تقادير وجود تلك الجملة فلا تفاوت بين حكم الكل الافرادي والكل المجموعي فلا بد ان يكون الكل
المجموعي ايضا في بعد انتهى ملخصا **اقول** هذا مع كونه مذكورا في قبسات الباقر سخيف جدا لان الحكم على جميع تقادير شيئ امر
والحكم على المجموع امر آخر فلا يلزم من الحكم على جميع تقادير الشيئ الحكم على المجموع كما لا يخفى على من له ادنى مسكة **تقرير آخر**
اورده المحقق الصناعة[2] في كتاب الايماضات وجعله اوفى وهو ان يفرض ساقا مثلث ذهبا لا الى نهاية وليفرض في
الانفراج بينهما ابعاد غير متناهية فوق البعد الاصل زايدة عليه متزايدة فيكون هناك زيادات على البعد الاصل غير متناهية
متساوية والابعاد غير متناهية متفاضلة بقدر واحد فاذن كل زيادة وكل مجموع فهو واقع في بعد ما من تلك الابعاد اذ لو لم يكن
كذلك لزم ان يوجد بعد يشتمل على جملة ما دونه من الزيادات ولا يشتمل عليه وعلى المزيد عليه بعد آخر فوقه فلا جرم يكون هو آخر
الابعاد الانفراجية هذا خلف فاذن كل زيادة وكل مجموع زيادات اي مجموع كان فهو في بعد فوقها فمجموع الزيادات الغير المتناهية
في بعد واحد فوقها فقد صار غير المتناهي بالفعل محصورا بين الحاصرين **وانت تعلم** ان الخدشات الواردة على تقرير الحاكم[3] وتقرير
ملا زاده واردة على هذا التقرير ايضا فلا تغفل **تقرير آخر** قال الشيخ المقتول[4] في التلويحات ان صح البعد الغير المتناهي لا مكن
ساقان خرجا من مبدء واحد ذاهبان الى غير النهاية ومعلوم ان الساقين كلما كانا اكبر كان امكان الانفراج اكثر فيزداد امكان
الانفراج بزيادة الساقين ومعلوم ان الساقين اذا كانا غير متناهيين ذاهبين على نسق الانفراج كان البعد بين الساقين غير متناه
لعدم نهاية الانفراج فينحصر البعد الغير المتناهي بين حاصرين وهما الساقان وهو محال **قال** ابن كمونة[5] في شرحه بعد ما قرره على
الوجه التفصيلي المشهور عندهم وعندي ان الوجه الذي ذكره صاحب الكتاب مع كونه اجماليا اوضح واظهر من هذا التفصيلي
انتهى **اقول** لا يخفى انه مجرد ادعاء فان الوضاحة انما هو في التفصيلي والاجمال مخل في المرام وان كان المراد انه لا يرد عليه
الايرادات الواردة على التفصيلي فهو غير صحيح فان الايرادات الواردة على التقارير التفصيلية كلها واردة عليه فاي ظهور
فيه **بل** كل من تقارير هذا البرهان لا يخلو عن عدم ثبوت المرام والقوم عن آخرهم وان اطالوا الاذيال لا ثباته لكنه لم يثبت
ولن يصلح العطار ما افسده الدهر ولهذا سميته[6] ببرهان نسج العنكبوت بل هو اوهن من نسج العنكبوت **تقرير آخر** افاده استاذ
اساتذة الهند في حاشيته على شرح الهداية الصدري وهو ان الخطين اذا امتدا فلا شبهة في انبساط العرض في كل موضع فرض

[1] اي الفاضل حسن الجيلاني ... منه سلمه
[2] اي السيد باقر داماد ۱۲ منه سلمه
[3] اي ... الدين ... الدواني ۱۲ منه سلمه
[4] اي عز الدولة سعد بن منصور ۱۲ منه سلمه
[5] ...
[6] اي ملا نظام الدين ۱۲ منه سلمه

ولا شبهة ايضا في ان الانبساط بحسب ازدياد الامتدادين واذ هما امتدا الى عديم النهاية فانبساط السطح كذلك مع انه سطح محصور بين حاصرين فيلزم الخلف **وانت تعلم** ان ما يرد على التقارير السابقة وارد عليه ايضا فان انبساط العرض بحسب امتداد الخطين مسلم لكن وجود عرض غير متناه بالفعل غير مسلم كما مر **تقرير آخر** قال العلامة الجرجاني في حواشي شرح حكمة العين بعد ما ذكر التقرير التفصيلي والذي يختلج في خاطري الفاتر وذهني الكليل انه لا حاجة الى هذا التكلف والتطويل بل يكفي ان يقال عدد الزيادات المجتمعة في بعد واحد مساو لعدد الزيادات والابعاد المشتملة عليها فاذا كانا غير متناهيين كان عدد الزيادات المجتمعة في بعد واحد كذلك بالضرورة فلا حاجة الى التساوي ايضا لا يقال ليست الزيادات مجتمعة في بعد واحد في مرتبة من المراتب فلا نسلم ما ذكرتم لانا نقول امثال الزيادات مجتمعة في بعد واحد في كل مرتبة قطعا وحكم الامثال في المقدار حكمها البتة انتهى كلامه **اقول** هذا التقرير ايضا كاخواته فاتر وعن افادة اصل المرام قاصر فانه لا يلزم من مساواة عدد الزيادات لعدد الابعاد وجود بعد معين مشتمل على جميع تلك الزيادة بل غاية ما يلزم منه ان كل مرتبة من مراتب الزيادات بازائها مرتبة من مراتب الابعاد كما لا يخفى على ان الزيادات الغير المتناهية من حيث هي غير متناهية لا يعرض لها عدد كما مر غير مرة فمساواة النسبة لا تجدي هناك شيئا **تقرير آخر** قال الفاضل اللاري في حواشي شرح الهداية للميبذي يمكن ان يجري الدليل على وجه لا يكون عليه غبار فاقول لو امكنت الابعاد الغير المتناهية لجاز خروج خطين على هيئة ساقي المثلث كما مر ويمكن ان يفرض بينهما ابعاد متزائدة بالفعل لا كالعدد كما ظن الشيخ فان العدد غير متناه بمعنى انه لا يقف في مرتبة واللاتناهي ههنا بالفعل ولا شك ان كل بعد من تلك الابعاد الغير المتناهية زائد على البعد الذي تحته فنفرض ذهاب ذلك الخط من مبدء فرضناه الى غير النهاية من مسافة بين الخطين ونفرض انه في كل مرتبة متصل به زيادة حتى ينطبق مع بعد كان في تلك المرتبة فلو ذهب الى غير النهاية لانضم اليه زيادات غير متناهية لكل منها مقدار فانضم اليها مقادير غير متناهية فيصير ذلك الخط مشتملا على مقادير غير متناهية بالفعل المشتمل على ابعاد غير متناهية بالفعل غير متناه بالفعل مع كونه محصورا بين الحاصرين انتهى **وانت تعلم** انه ايضا لا يخلو عن غبار فان انضمام المقادير والزيادات الغير المتناهية لا يستلزم وجود لبعد مشخص مشتمل عليها وما عليه مدار التقارير واذ ليس فليس **تقرير آخر** ذكره بعض الاعلام وهو ان نفرض من مقطع كل خط عرضي مع احد الضلعين خطا موازيا للضلع الآخر فتحدث متوازيات غير متناهية تفرز سطوحا غير متناهية العدد في العرض واذا انضم الى مقدار سطحي معين سطوح متناهية العرض غير متناهية العدد في العرض وجب عدم تناهي عرض الجملة لكن العرض محصور بين الحاصرين **ثم قال** ولا يخفى ان هذا الوجه انما يتم لو جعلت زاوية الخطين المارين الى غير النهاية حادة حتى يكون كل عمود يقوم على الموازيات منقطعا بالضلع الآخر فيلزم انحصار ما لا يتناهى بين الحاصرين واما اذا كانت قائمة فتكون الاعمدة العرضية المذكورة موازية للضلع الآخر فلا يلزم الانحصار ولا يتم الدليل وفي المنفرجة اظهر انتهى وفيه نظر من وجهين

اي مولانا السيد الشريف علي ره منه سلمه

مرزا جان ره ... التوارد منه سلمه

الاول ماذكره الفاضل اللبكنوي وغيره من محشي شرح الهداية الصدري من ان الاستحالة في تقرير البرهان انما هو انحصار البعد العرضي الواقع في مرتبة عدم التناهي بين ساقي مثلث وهو لازم قطعا سواء كان الزاوية حادة او قائمة او منفرجة فلا يصح حصرها في الحادة نعم تقاطع العمود بالضلع الآخر انما يتحقق في صورة الحادة ولا غرض به يتعلق في لزوم الاستحالة كما لا يخفى على من له تخيل صحيح **والثاني** ما اورده العلامة الشيرازي في شرح هداية الحكمة بانا لا نسلم وجود سطح غير متناه في العرض وان فرضنا الزاوية حادة وانما يلزم ذلك لو وجد بين الضلعين وتريد على جميع تلك السطوح وهو غير ممكن اذ كل وتر يفرض فقد انتهى في احدى جهتيه الى مبدء خط من الخطوط الموازية ولا محالة يكون فوق ذلك الخط الوتري خطوط غير متناهية من تلك الموازيات لا يلاقي شيئا منها ولا من السطوح الواقعة بينها كما لا يخفى **وقال** اعلم المحققين في حواشيه اقول هذا التقرير للسلمي ايضا موضح للمرام وان كان حاصل التقرير هو الذي ذكرناه سابقا وفي هذا غاية الايضاح والافضاء الى المطلوب اعني وجود السطح الغير المتناهي بالفعل بين حاصرين فان السطح الغير المتناهي بالفعل اذا كان موجودا فيمكن وجود الخطين الخارجين المحيطين بالزاوية بالفعل وكذا الخطوط العرضية الغير المتناهية يمكن كذلك ويمكن الخطوط المتوازية الغير المتناهية المفرزة للسطوح المساوية الغير المتناهية في العدد وكذلك والامكان مصحح للفعلية فاذا انضم الى مقدار سطحي بعينه سطوح مساوية له متساوية العرض غير متناهية العدد وجب عدم تناهي الجملة بالفعل وح يسقط ما قال الشارح انتهى **اقول** لا يسقط ما قاله الشارح ابدا ولو اصلحه مصلح فان وجود عدم تناهي الجملة بسبب انضمام السطوح الغير المتناهية غير مستنكر عند احد لكنه غير المطلوب اذ المطلوب هو وجود سطح بعينه غير متناه بين حاصرين وهو غير ثابت كما لا يخفى على من دقق النظر وتامل باسعان الفكر **تقرير آخر** ذكره اعلم المحققين وافتخر عليه وهو الذي اشار اليه في الكلام السابق فقال ان الخطين المحيطين بالزاوية على النهج المذكور اذا كانا غير متناهيين بالفعل يمكن ان تفرض خطوط عرضية غير متناهية على تينك الخطين بابعاد متساوية وح لا بد ان يكون بعض من تلك الخطوط غير متناه بالفعل فان اي مرتبة من الخطين اي مرتبة كانت من التناهي لا يمكن منها خروج خطوط غير متناهية بابعاد متساوية فلا بد من خروج بعض الخطوط العرضية من مرتبة عدم تناهي ولا شك ان الخط الخارج في مرتبة عدم التناهي غير متناه بالفعل ضرورة ان الوتر مثل الضلع والضلع غير متناه بالفعل فالوتر كذلك ولعمري ان هذا البرهان والبرهان الترسي عندي صافيان عن كدورات المنوع انتهى ملخصا **اقول** هذا ايضا مجرد دعوى فان كل مرتبة من مراتب الخطوط متناهية ومع ذلك فالجملة غير متناهية ولا يجب في ذلك خروج خط غير متناه بالفعل وكون الضلع غير متناه بالفعل لا يوجب كون الوتر كذلك كما مر تحقيقه ولعمري ان هذا البرهان والبرهان الترسي الذي سياتي ذكره والبرهان التطبيقي الذي مر تحريره كلها غير صافية عن المنوع واجوبتها لا تشفي ولا تغني عن جوع **تقرير آخر** قد تفرض زاوية الانفراج ثلثي قائمة ليكون لزوم المحال اظهر وذلك لانه اذا امتد الخطان كساقي مثلث والزاوية بينهما بقدر ثلثي قائمة لزم ان يكون الزاويتان اللتان يحيط بهما الوتر كل منهما ثلثي قائمة اذ الساقان متساويان فالزاويتان الحادثتان على القاعدة متساويتان كما تقرر ذلك في الشكل الخامس من اولى الاصول وقد ثبت في

ای مولانا صدر الدین الشیرازی

الاصول ايضا ان الزوايا الثلث للمثلث مساوية لقائمتين فلا بد ان يكون كل من الزاويتين اللتين عند الوتر ثلثي قائمة اذ الازدياد عنهما يوجب الازدياد عن القائمتين وح يتساوى الزوايا الثلث ويلزم منه تساوي الاضلاع لما ثبت في الاصول ايضا ففرض زاوية الانفراج ثلثي قائمة يوجب ان يكون الانفراج بينهما مماثلا لكل واحد من الساقين فعلى تقدير ازدياد الساقين الى غير النهاية بالفعل يزداد الوضوح في لزوم كونه غير متناه بالفعل بينهما **وفيه** انه على هذا ايضا لا يندفع بالمنع السابق كيف وكون الانفراج مساويا للساقين ليس معناه الا انه كلما يفرض حد من الامتداد يكون بين الممتدين قدر مساو لهما حتى يحدث مثلث متساوي الاضلاع ومجرد هذا لا يلزم منه انه اذا كان الامتداد غير متناه يوجد بينهما انفراج غير متناه كذا ذكره العلامة السنديلي سلمه في حواشي الشمس البازغة **وقال** العلامة الجونفوري في الشمس البازغة العقل يحكم قطعا باللزوم قطعا بين لا تناهي الامتداد بالفعل وبين لا تناهي الانفراج المتزايد معه كذلك اذ خروج الامتداد الى اللاتناهي بالفعل بدون خروج الانفراج المتزايد معه عن التناهي غير متصور ومما يصلح تنبيها على ذلك انه لا يرتاب في ان خروج خطين محيطين بزاوية لا الى نهاية انما يمكن اذا كان هناك سطح غير متناه في الجهتين فلولا استلزام اللاتناهي في الانفراج لم يحتج الى لا تناهي السطح في الجهتين انتهى **وفيه** ما فيه **اما اولا** فلانه ان اراد بلا تناهي الانفراج لا تناهي جملة الانفراجات فالملازمة مسلمة لكنه لا يستلزم كون انفراج معين غير متناه وكم من فرق بينهما وان اراد لا تناهي كل انفراج من مراتب الانفراج فلزومه للاتناهي الابعاد غير مسلم بل هو عين النزاع ودعوى الضرورة غير مسموعة في ما يحتاج الى الدليل لا سيما في هذا المبحث الوسيع الطويل **واما ثانيا** فبانه اذا كان السطح غير متناه بالفعل في جهة مثلا وفي جهة اخرى متناهيا لكن لا بتناه معين بل بان يكون في جانب المبدء مثلا ذراع ثم يزداد في هذه الجهة كلما ازدادت في الجهة الاخرى يمكن خروج الخطين المذكورين على النحو المذكور فما جعله صالحا للتنبيه على المطلوب ليس بصالح له كما لا يخفى على من له ادنى مسكة **ومنهم** من زعم تزايد الانفراج بقدر تزايد الخطين حتى لو امتد الخطان الى غير النهاية يزيد الانفراج الى غير النهاية فقد انحصر غير المتناهي بين حاصرين انحصارا ظاهرا **ثم** سأل نفسه ان المحال انما يلزم من فرض لا تناهي الابعاد مع فرض الساقين على ذلك الوجه ولا يلزم منه استحالة اللاتناهي لمن الجائز استحالة الساقين على ذلك الوجه **واجاب** بانه اذا كانت الابعاد غير متناهية في جميع الجهات فامكان الساقين المذكورين ظاهر فانا اذا قسمنا جسما مستديرا كالترس ستة اقسام متساوية ويخرج الخطوط الى غير النهاية لينقسم سعة العالم بستة اقسام وكل خطين منهما هما الساقان على الوجه المذكور لان زاويتهما ثلثا قائمة فاذا فرضنا بعدا بينهما في اي موضع كان حدث زاويتان متساويتان من مثلث متساوي الساقين فيكون كل من الزاويتين ثلثي قائمة فيكون مثلثا متساوي الاضلاع فقد ظهر ان كل انفراج بين الخطين انما هو بقدر امتدادهما فاما ان يكون متناهيا فمجموع الستة متناه او يكون غير متناه فيلزم انحصار ما لا يتناهى بين حاصرين **وقال** العلامة الرازي في المحاكمات اقول لا حاجة الى فرض الجسم المستدير بل كل نقطة تفرض يمكن ان يخرج منها ستة خطوط بحيث يكون زواياها متساوية فلو كان جميع الابعاد غير متناهية لامتدت الخطوط الى غير النهاية وانقسم سعة العالم الى ستة اقسام ويلزم الخلف انتهى **وقال** فخر الافاضل انا اقول على هذا الجواب يؤول البرهان السلمي الى الترسي مع ان كلا منهما برهان على حدة كما هو المسطور في شرح المواقف والتجريد فالوجه في الجواب ان يقال ان البرهان السلمي انما يجري في غير المتناهي في الجهات او الجهتين انتهى **واقول** توقف هذا البرهان على عدم تناهي البعد فما فوق جهة واحدة وان كان مشهورا في ما بينهم

سله اي المولوي عبد السلام ...

سله اي مولانا قطب الدين الرازي ...

حتى قال صاحب المواقف اعلم ان هذا الوجه يدل على بطلان عدم تناهي الابعاد من جميع الجهات ولو جوز وجود اسطوانة غير متناهية لم يتم ذلك انتهى ومثله في الشمس البازغة وغيره ولكنه غير مرضي عندي فان اصل التقرير ليس الا انه لو امتد الخطان الى غير النهاية ومن المعلوم ان الانفراج يزداد بزيادة الامتداد ولما كان الامتداد غير متناه لزم ان يوجد انفراج غير متناه مع كونه محصورا بين الحاصرين فلزوم المحال انما مداره على امتداد الخطين الى لا نهاية وامتدادهما كذلك يكفي له عدم التناهي في جهة **فان قلت** لما كانت جهة الطول فقط غير متناهية وجهة العرض متناهية كيف يلزم عدم تناهي الانفراج لان الانفراج لا يكون الا في جهة العرض **قلت** مدار لزوم عدم تناهي الانفراج ليس الا امتداد الساقين فاذا حصل حصل بل يكون لزوم المحال على هذا التقدير اظهر كما لا يخفى فافهم هذا **ولقد** اطنبنا الكلام في هذا البرهان وفي برهان التطبيق اطنابا شافيا لعلك لا تجده في غير هذه الرسالة مما صنف سابقا فالحمد لله على النعماء حمدا وافيا

المقصد الثامن والثلثون

في برهان سماه صاحب المواقف سلميا **واري** تسميته ببرهان الاربعة المتناسبة وهو قريب من البرهان السلمي المذكور **وتقريره** انا نفرض ساقي مثلث خرجا من نقطة واحدة كيف ما اتفق سواء كان الانفراج بقدر الامتداد او ازيد بان يكون الانفراج ذراعين اذا كان الامتداد ذراعا او انقص كما اذا انعكس فللانفراج الى الساقين نسبة مخصوصة بالغة ما بلغ فان الخطين مستقيمان فلا يتباعدان الا على نسق واحد فاذا امتدا عشرة اذرع مثلا وكان الانفراج ح ذراعا فاذا امتد عشرين ذراعا كان الانفراج ذراعين قطعا واذا امتدا ثلثين كان ثلثة اذرع وعليه فقس فلو ذهب الساقان الى غير النهاية لكان ثم بعد متناه هو الامتداد الاول نسبته الى غير المتناهي الذي هو الامتداد الذاهب الى غير النهاية نسبة المتناهي هو الانفراج الاول الى المتناهي وهو الانفراج بينهما حال ذهابهما الى غير النهاية لما عرفت من ان نسبة الامتداد الى الامتداد كنسبة الانفراج الى الانفراج هذا خلف لان نسبة المتناهي الى المتناهي يستحيل مثلها فيما بين المتناهي وغير المتناهي لا يقال جاز ان يكون الانفراج الحاصل حال الذهاب غير متناه ايضا لانا نقول فيلزم انحصار ما لا يتناهى بين الحاصرين كذا في شرح المواقف **اقول** فيه مغالطة ظاهرة فان نسبة الامتداد الاول الى الامتداد الذاهب الى غير النهاية ليس كنسبة الانفراج الى الانفراج المعين في نظام الذهاب الى غير النهاية حتى يلزم مثل ما الزم بل هو كنسبة الانفراج الاول الى الانفراج حال ذهابهما الى غير النهاية وهو من هذه الجهة غير متناه فيكون نسبة غير المتناهي الى غير المتناهي كنسبة غير المتناهي الى غير المتناهي فتامل فانه دقيق وبالتامل حقيق

المقصد التاسع والثلثون

في البرهان الترسي **وتقريره** على ما هو مشهور عندهم انه يمكن ان ينقسم الجسم المستدير كالترس مثلا بستة اقسام وكل زاوية منها ثلثا قائمة وتساوي الزوايا مع تساوي السطوح فقد انحصرت سعة العالم في ستة اقسام فنقول هذه الخطوط متناهية او غير متناهية فان كان الثاني يلزم

وتخرج الخطوط الى عدم النهاية الساقات يدل على تساوي هذه الانفراجات الواقعة في انحصار ما لا يتناهى بين الحاصرين

وان كان الاول يلزم تناهي سعة العالم لان انضمام المتناهي الى المتناهي ولو مرات لا يفيد الا التناهي ولما كانت سعة العالم منحصرة في هذه السطوح الستة المنحصرة بين الخطوط الستة وكان كل منها متناهيا كانت سعة العالم متناهية هذا خلف والدليل على ان كلا من الزوايا ثلثا قائمة ما ثبت في الثالث عشر من اولى الاصول ان خطا اذا وقع على خط فالزاويتان الحادثتان عن الجنبين قائمتان او معادلتان لهما وعلم منه ان الزوايا الاربع الحادثة عن اربعة جوانب قوائم او مساوية لها فظاهر ان الاربع اذ قسمت على الست فكل سهم منها ثلثا قائمة واما ان الزوايا اذا تساوت تساوت

السطوح فلانه قد ثبت في الخامس من اولى الاصول ان الزاويتين اللتين على قاعدة المثلث المتساوي الساقين متساويتان
ولما كان الزاوية الحادثة عند المقطع ثلثا قائمة يكون كل من الزاويتان الحادثتين عند الوتر ايضا ثلثا قائمة لما ثبت في
الشكل الثاني والعشرين من اولى الاصول ان الزوايا الثلث للمثلث مساوية لقائمتين لا تزيد ولا تنقص ولما ثبت
تساوي الزوايا الثلث ثبت تساوي المثلثات لما ثبت في السادس والعشرين منها انه اذا ساوى زاويتان وضلع
من مثلث زاويتين وضلعا من مثلث آخر ساوى المثلث للمثلث فثبت تساوي المثلثات الستة بعضها لبعض ثم
ليس عبارة الا عن السطح الحاصل بالخطوط الثلثة فثبت تساوي السطوح الستة وذلك ما اردناه **وقد** يثبت تساوي
زاويتي الوتر لزاوية المقطع بانه لو لم يكن كل منها ثلثا قائمة لكان كل منهما زائدا عنه او ناقصا عنه او احدهما ناقصا عنه
والثاني زائدا عنه والكل باطل اما الاول والثاني فلانه يلزم على هذا ان يكون الزوايا الثلث للمثلث اكثر من قائمتين
او اقل وهو خلاف ما تقرر في الثاني والعشرين واما الثالث فلانه قد ثبت في الشكل التاسع عشر من اولى الاصول ان
الزاوية العظمى من المثلث يوتر الضلع الاطول فيلزم ان لا يبقى التساوي بين الساقين يكون احدهما اعظم والآخر اصغر هذا
خلف **ويمكن** اثبات المطلوب بوجه اخصر وهو انه ثبت في الرابع من اولى الاصول انه اذا ساوى ضلعان وزاوية
من مثلث ضلعين وزاوية من مثلث آخر ساوى المثلث للمثلث ولما كان كل واحد من الساقين من كل من المثلثات
متساوية بالفرض والزوايا ايضا متساوية لكون كل منها ثلثي قائمة لزم تساوي المثلثات باسرها وذلك ما اردناه **ويمكن**
اثبات المطلوب بناء على الاصول مع قطع النظر عن الاشكال بان يقال يمكن مرور الخط العديم النهاية من الجانبين وكذا
خط آخر مقاطع له وكذا خط ثالث مقاطع لهما ومساواة الزوايا يعرف بتطبيق بعضها على بعض **وقد** يقرر من غير احتياج
الى الستة وتحصيل الزوايا الست وابانة تساويها وغير ذلك من التطويلات التي في التقرير المشهور بان يقال لو تحقق البعد
الغير المتناهي لامكن لنا اخراج متقاطعين على نقطة في ذلك البعد لا الى نهاية بالفعل في الجانبين فتحصل اربع زوايا قوائم
بالبداهة فنقول ما بين كل خطين من السطح اما ان يكون متناهيا او غير متناه على الثاني يلزم حصر ما لا يتناهى بين الحاصرين
وعلى الاول يثبت المطلوب **ولا يخفى عليك** ما في كل من تقاريره على ما اوضحه بحر العلوم رح وغيره من ان السطح اذا
كان غير متناه في الجهات فاحد الخطوط المفروضة الغير المتناهي طوله وعرضه والخط المقاطع له على قائمة الغير المتناهي طوله وعرضه
الى سمت تلك الخطوط المتقاطعة على المركز فان كان المقصود في الاستدلال ان السطوح المحصورة بين كل ساقين متناه مجموعها
متناه فهذا القدر مسلم ولكن لا يلزم منه تناهي السطح لا في الطول ولا في العرض لانه لم يلزم منه التناهي في الجوانب غاية ما لزم ان
كل دائرة تفرض قاطعة لتلك الخطوط محاطاتها متناهية ولا يلزم منه تناهي السطح البتة ولو كفى هذا القدر في اثبات التناهي
في جهة من الجهات لما احتيج الى تحمل المسافة الطويلة من اثبات تساوي المثلثات والزوايا وغير ذلك وان كان المقصود
ان الخطوط كلما امتدت حدثت في كل مرتبة مثلث متساوي الاضلاع ويكون الوتر مساويا للضلع فاذا امتدت الى غير النهاية
يكون هناك وتر في كل مثلث مثل الضلع والوتر متناه فالاضلاع متناهية للتساوي فالسطوح ايضا متساوية فهذا اقرب
من البرهان السلمي بل كانه هو فيتوجه عليه المنع المتوجه عليه بل مع شيء زائد عليه وهو انه اذا صارت الخطوط غير متناهية
لا يمكن فرض الوتر هناك حتى يحدث مثلث كما لا يخفى **المقصد الاربعون** ما سنح للفاضل الشيرازي في حواشي شرح حكمة العين
واري التسمية ببرهان تحرك الخط وهو انه لو وجد خط غير متناه في جانب ولم يكن جوهريا فلا محالة يتحقق السطح غير متناه في جا

وج نقول نفرض خطا آخر موازيا له في ذلك السطح وكان البعد بينهما ذراعا مثلا ثم نفرض ان تحرك الخط المفروض ثانيا الى جانب المفروض اولا مع فرض تقارب موضعي الخطين فح يلزم ملاقاة الخطين لان المتوازيين لا بد ان يتلاقيا عند المسامتة اذا اخرجا الى غير النهاية واذا تلاقيا فلا يمكن تلاقيهما بنهاية الخطين لان المفروض ان لا نهاية لهما فتعين ان يتلاقيا بوسطهما فيلزم ان تحرك الخط الثاني في الزمان المتناهي القصير مسافة غير متناهية وذلك لان من مبدء الخطين الى موضع الملاقاة لكان مقدارا متناهيا واذ فصل من غير المتناهي القدر المتناهي يبقي الغير المتناهي **اقول** هذا قريب من برهان المسامتة فله ماله وعليه ما عليه فتذكر **المقصد الحادي والاربعون** في البرهان المنسوب الى الفارابي المعروف بالاسد الاخصر وهو انه اذا كان كل واحد من آحاد السلسلة الذاهبة بالفعل مرتبة لا الى نهاية الا وهو كالواحد في انه ليس يوجد الا ويوجد آخر وراءه ومن قبل كانت الآحاد اللامتناهية باسرها يصدق عليها انها لا تدخل في الوجود ما لم يكن شئ من ورائها موجودا من قبل فاذن بداهة العقل قاضية بانه من اين يوجد في تلك السلسلة شئ حتى يوجد شئ ما بعده كذا في الاسفار **اقول** سخافته ظاهرة فان كل واحد من آحاد السلسلة وان صدق عليه انه لا يوجد الا ويوجد وراءه آخر لفرض الترتب لكن لا يلزم منه ان يكون حكم كل الآحاد كذلك حتى يقال انه لا وراء له فلا يوجد السلسلة فان من الاحكام ما يجري على الكل الافرادي ولا يجري على الكل المجموعي **المقصد الثاني والاربعون** في ما ذكره رئيس الصناعة في الشفاء **واري** تسميته ببرهان الوساطة المحضة وهو انه لو وجدت الامور الغير المتناهية المرتبة لزم ان يكون هناك اوساط بلا طرف فان كل واحد من الآحاد على هذا التقدير وسط بين سابقة ولاحقة لا الى نهاية فيلزم الوسط بدون الطرف وهو محال لان الوسط مضايف للطرف والمتضايفان متكافيان في الوجود **وفيه** بحث على ما اورده المحقق الدواني في انموذج العلوم **اما اولا** فلانه منقوض بالحركة الفلكية السرمدية اذ الموجود من الحركة عندهم ليس الا التوسط لكنها حقيقة ليس لها طرف الا بالاضافة فمثل ذلك يتحقق في صورة التسلسل اذ كل واحد له اطراف اضافية **واما ثانيا** وهو الحل انه ان اريد بالطرف ما لا يكون وسطا بالاضافة الى شئ اصلا فلا نسلم ان الوسط مضايف للطرف بهذا المعنى وان اريد بالطرف اعم من ذلك فذلك متحقق ههنا **واما ثالثا** فلان عدم الانتهاء الى الطرف الذي ليس وسطا لازم للتسلسل بين الامور المرتبة بل يكاد يكون عينه فلا يتمشي الاستدلال به اذ هو ليس اجلي منه **واما رابعا** فالنقض بالنفوس المجردة فان الترتيب بينها ثابت وان لم يشعروا به كما حققنا من قبل فيلزم وجود الوسط بدون الطرف **المقصد الثالث والاربعون** في برهان الوسط والطرف وهو ما قال رئيس الصناعة في الفصل الاول من المقالة الثامنة من الفن الثالث عشر من الجملة الرابعة من الشفاء انا اذا فرضنا معلولا وفرضنا له علة ولعلته علة فليس يمكن ان يكون لكل علة علة بغير نهاية لان المعلول وعلته وعلة علته اذا اعتبرت جملتها في القياس الذي لبعضها الى البعض كانت علة العلة علة اولى مطلقة للامرين وكان للامرين نسبة المعلولية اليها وان اختلفا في ان احدهما معلول بتوسط والآخر معلول بغير متوسط ولم يكن كذلك لا الاخير ولا المتوسط لان المتوسط الذي هو العلة المماسة للمعلول علة لشئ واحد فقط والمعلول ليس علة لشئ ولكل واحد من الثلثة خاصة فكانت خاصة الطرف المعلول انه ليس علة لشئ وخاصة الطرف الآخر انه علة للكل غيره وكانت خاصية المتوسط انه علة لطرف ومعلول لطرف وسواء كان الوسط واحدا او فوق واحد وسواء ترتب ترتبا متناهيا او ترتبا غير متناه فانه

ان ترتب فی کثرة متناهیة کانت جملة عدد ما بین الطرفین کواسطة واحدة مشترکة فی خاصیة الواسطة بالقیاس الی الطرفین فیکون لکل واحد من الطرفین خاصیة وکذلک ان ترتب فی کثرة غیر متناهیة فلم یحصل الطرف کان جمیع غیر المتناهی فی خاصیة الوسطیة لانک ای جملة اخذت کانت علة لوجود المعلول الاخیر وکانت معلولة اذ کل واحدة منها معلول والجملة متعلقة الوجود بها ومتعلق الوجود بالمعلول معلول وکلما زوت فی الحصر والاخذ کان الحکم الی غیر النهایة باقیا فلیس یجوز ان یکون جملة علل موجودة ولیس فیها علة غیر معلولة وعلة اولی فان جمیع غیر المتناهی واسطة بلا طرف وهذا محال انتهی کلامه **قال** العلامة الشیرازی فی الاسفار هذا اسد البراهین فی هذا الباب انتهی **اقول** کیف یکون اسد وهو مخدوش بالایرادات الواردة علی ما قبله **المقصد الرابع والاربعون فی برهان التضایف وتقریره** انه لو ذهبت سلسلة العلل والمعلولات الی غیر علة محضة لایکون معلولا لشیء لزم عدم تکافؤ المتضایفین واللازم باطل فالملزوم مثله وجه الملازمة ان المعلول الاخیر یشتمل علی معلولیة محضة وکل ما فوقه علی علیة ومعلولیة فلو لم ینته الی ما هو علة محضة غیر معلول عما فوقه لزم فی الوجود معلولیة بلا علیة **وقد یقرر** بانه لو کان المتضایفان متکافئین لزم انتهاء السلسلة الی علة محضة لکن المقدم حق لان معنی التکافؤ بین الامرین انهما بحیث متی وجد احدهما فی الخارج او فی الذهن وجد الآخر واذا انتفی انتفی فکذا التالی حق **ولوجه آخر** لو تسلسلت العلل والمعلولات الی غیر النهایة لزم زیادة عدد المعلول علی عدد العلة لان کل علة فی السلسلة فهی معلولة علی ما هو المفروض ولیس کل ما هو معلول فیها علة کالمعلول الاخیر وزیادة عدد المعلول علی عدد العلة باطل ضرورة تضایف العلیة والمعلولیة **ولوجه آخر** ناخذ جملة من العلیات التی فی هذه السلسلة واخری من المعلولیات ثم نطبق بینهما فان زاد آحاد احدهما علی الاخری بطل تکافؤ العلیة والمعلولیة لان معنی التکافؤ ان یکون بازاء کل معلولیة علیة وبازاء کل علیة معلولیة وان لم یزد لزم فی الجانب الآخر علیة بلا معلولیة ضرورة ان فی جانب التناهی معلولیة بلا علیة وهو المعلول الآخر فیلزم التناهی علی تقدیر اللاتناهی هذا خلف **ولوجه آخر** تلک السلسلة ما عدا المعلول الاخیر علل غیر متناهیة باعتبار ومعلولات غیر متناهیة باعتبار وسلسلة المعلولیة من المعلول الاخیر وسلسلة العلیة من ما فوقه فاذا فرضنا تطبیق السلسلتین بحیث ینطبق کل معلول علی علة وجب ان یزید سلسلة المعلولیة علی سلسلة العلیة بواحد من جانب التصاعد ضرورة ان کل علة لها معلول فلما لم تکن تلک الزیادة فی جانب المبدء والاوساط منتظمة فبالضرورة تکون فی جانب عدم النهایة فیلزم ان یوجد هناک معلول بدون علة وهو محال **ولا یخفی علی الفطن** ما فی هذا البرهان فان ما یقتضیه طباع التضایف هو ان یکون بازاء کل واحد منهما واحد من الآخر فی التعقل والتحقق بحسب نفس الامر وذلک متحقق فی صورة التخلف فان ما یحاذی معلولیة المعلول الاخیر هو علیة علته وما یحاذی معلولیة هذه العلة هو علیة علیتها وهکذا الی غیر النهایة فلا یلزم تحقق المعلولیة بلا علیة تضایفها کما یتوهم فی بادی اللحاظ من اخذ علیة المرتبة الفوقانیة المضایفة لمعلولیة المعلول الاخیر مضایفا مع معلولیة تلک المرتبة **فان قلت** نحن نعلم اجمالا ان المعلول الاخیر معلول محض وما فوقه الی ما لا یتناهی علة ومعلول معا فتلزم زیادة المعلولیة **قلت** انما تلزم الزیادة باعتبار اخذ علیة ما فوق المعلول الاخیر مع معلولیته التی هی غیر مضایفة لها بل هی اجنبیة بالقیاس الیها والمضایف لعلیة کل علة انما هو معلولیة ما تحته وبهذا الاعتبار لا تلزم الزیادة اصلا ولزومها مع الاجنبی لا ینافی ما یقتضیه التضایف **فان قلت** لاشک ان التضایف یقتضی ان یتساوی المتضایفات فی العدد وههنا یلزم زیادة المعلولیة فی العدد بالضرورة فان فی المعلول الاخیر معلولیة محضة لیست بازائها علیة محضة **قلت** التساوی فی العدد انما یجب فی المتضایفات لا مع الاجنبی وههنا انما تلزم الزیادة اذا اعتبرت علیة کل علة مع معلولیته فبقیت المعلولیة المحضة زائدة واما اذا اعتبرت علیة کل مع معلولیة ما تحته التی هی مضایفة لها



لا تلزم الزيادة فان معلولية الاخير بازائها علية علة ومعلولية هذه العلة بازائها علية علتها وهكذا الى ما لا يتناهى فلا زيادة ههنا ولا النقصان كذا حققه القاضي الكوفاموى في شرح السلم وهو تحقيق حسن **وقال المحقق الدواني** في رسالة اثبات الواجب اقول هذا البرهان جريانه ظاهر على تقدير التسلسل في احد الجانبين فقط واما على تقدير التسلسل في الجانبين فقد يتوهم عدم جريانه لان العلية والمعلولية ح غير متناهيين فلا يظهر عدم تكافؤهما ودفع هذا التوهم انا اذا اخذنا سلسلة غير متناهية من معلول معين وتصاعدنا في علله الغير المتناهية فلا بد ان يكون عدد العليات والمعلوليات الواقعة في هذه متكافئة ضرورة ان العلة تضايف المعلولات الواقعة فيها وهو ظاهر انتهى كلامه **اقول** فيه بحث ظاهر فانه لا يخلو اما ان يعتبر المضايف مع معلولية كل معلول عليته او يعتبر علية عليته كما هو الحق فان كان الثاني فالتكافؤ موجود كما مر تحقيقه ولا يحتاج الى وجود علة محضة في جانب عدم التناهي وان كان الاول فمع كونه غير صحيح غير مضر ايضا فان المعلول الاخير في صورة التسلسل من الجانبين علة ايضا فلمعلوليته مضايفها اي عليتها ايضا موجود في نفس الامر وانما الزيت زيادة المعلولية بسبب عدم اللحاظ الى ما تحت المعلول الاخير **وقد يورد على البرهان بوجوه آخر ايضا منها** ما نقله الفاضل الشيرازي في حواشي شرح المواقف من ان العلية والمعلولية امران انتزاعيان لا تقرر لهما في الخارج اصلا واما في الذهن فلا يتصور لا تناهيهما فيه تفصيلا لعدم قدرته على ذلك والتصور الاجمالي لا امتياز فيه ولا تعدد فلا يتصور لا تناهي العليات والمعلوليات حتى يجري البرهان فيهما وان اجري في موصوفاتها اي ذوات العلل والمعلولات فان لم يعتبر حيثية العلية والمعلولية لا يجري البرهان لعدم التضايف وان اعتبرت تلك الحيثية يعود الكلام بان تينك الذاتين بهذين الاعتبارين امران اعتباريان ليسا في الخارج ولا في الذهن تفصيلا والوجود الاجمالي لا يكفي **والجواب** عنه من وجهين **الاول** انا نختار الشق الاول من جريان البرهان في نفس العلية والمعلولية ونقول هما وان كانا اعتباريين لكن لا يلزم من ذلك ان لا يكون لهما تقرر في الخارج اصلا كيف والانتزاعيات لها تقرر خارجي بحسب المنشا وان لم يكن لها تقرر خارجي مستقل كما صرح به المحقق الدواني في مواضع من حواشي شرح التجريد وغيره ومن انكره كمعاصره ومن تبعه من ناظري نوار الهدى في زماننا لم ينكره الا عن قلة تدبر وسوء تفكر كما حققنا ذلك في نور الهدى لحملة نوار الهدى فطالعه ان شئت **والثاني** انا نختار الشق الثالث وهو جريان البرهان في الذوات مع لحاظ الحيثيات ونقول لا يلزم من اعتبار الحيثيات معها كونها اعتبارية حتى يعود الكلام فانا انما نعتبر الحيثيات في اللحاظ دون الملحوظ والموجب للاعتبارية هو هذا لا ذاك كما لا يخفى **ومنها** ان هذا البرهان كما يجري في جانب الماضي يجري في جانب الاستقبال ايضا مع ان عدم تناهي السلسلة في الاستقبال جائز عند المتكلمين ايضا **والجواب عنه** ان من شروط جريان هذا البرهان بل جميع البراهين وجود الغير المتناهي بصفة اللاتناهي بالفعل في نفس الامر فلا يجري واحد منها في الغير المتناهي اللاتقفي وعدم التناهي عند المتكلمين في جانب الاستقبال انما هو بالمعنى الثاني فلا يجري عندهم فيه **ومنها ما اقول** ان قاعدة تساوي المتضايفات وجودا وعددا منتقضة بالابوة والبنوة على راي اهل الشريع فان في ابي البشر وهو آدم على نبينا وعليه صلوة رب العالم ابوة محضة من غير بنوة وفي ما عداه من اولاده في بعضها بنوة مع ابوة وفي بعضها بنوة من غير ابوة الا عيسى على نبينا وعليه الصلوة والسلام فان فيه ابوة لما ورد انه ينزل من السماء فينكح ويولد له وليست فيه بنوة فاذا اعتبرت الابوات والبنوات في بني آدم زادت الابوة بوحدة ليست بازائها بنوة فتامل لعل الله يحدث بعد ذلك امرا **المقصد الخامس والاربعون** في برهان ذكره

لاثبات الواجب وتناہی سلسلۃ الممکنات **واری** التسمیۃ ببرہان العلیۃ **وهو** انہ لو تسلسلت العلل معلولاتہا من غیر
ان ینتہی الی علۃ محضۃ فہناک جملۃ ہی نفس مجموعات الممکنات الموجودۃ المعلول کل واحد منہا بواحد منہا وتلک الجملۃ موجود
ممکن اما انہ موجود فلانحصار اجزائہا فی الموجودات ومعلوم ان المرکب لایعدم الا بعدم شیٔ من اجزائہ واما الامکان فلافتقارہا
الی جزئہا الممکن وما یحتاج الی الممکن لا بد ان یکون ممکنا واذا ثبت ان الجملۃ امر ممکن موجود فنقول موجدہا بالاستقلال اما
نفسہا وہو ظاہر الاستحالۃ واما جزئہا وہو ایضا محال لاستلزامہ کون ذلک الجزء علۃ لنفسہ ولغیرہ اذ لا معنی لایجاد الجملۃ
الا ایجاد جمیع اجزائہ واما امر خارج عنہا ولا محالۃ یکون ذلک الخارج موجد البعض الاجزاء فینقطع الیہ سلسلۃ المعلولات لان الموجود
الخارج عن سلسلۃ الممکنات واجب بالذات ثم لا یکون ذلک البعض معلولا لشیٔ من اجزاء الجملۃ لامتناع اجتماع العلتین المستقلتین علی
المعلول الواحد فیلزم الخلف من وجہین لان المفروض ان السلسلۃ غیر منقطعۃ وقد انقطعت وقد فرض ان کل جزء منہا
معلول لجزء آخر ولزم ہہنا خلافہ **وقد** اورد علیہ بوجوہ **منہا** ان المجموع والجمیع والجملۃ انما یکون فی المتناہی لا فی غیر المتناہی
وجوابہ انہ نزاع لفظی فان مرادنا بالمجموع ہہنا ہو تلک الامور بحیث لا یخرج عنہا شیٔ وہذا اعتبار معقول فی المتناہی
وغیر المتناہیۃ کلیہما سواء سمی ذلک مجموعا او لم یسم **ومنہا** ان الآحاد الممکنۃ الذاہبۃ الی غیر النہایۃ اذا کانت متعاقبۃ
لم یکن لہا مجموع موجود فی شیٔ من الازمنۃ **وجوابہ** ان کلامنا فی العلل المؤثرۃ والعلۃ المؤثرۃ یجب اجتماعہا مع معلولہ
کما تقرر فی مقرہ **ومنہا** ان الآحاد علی تقدیر اجتماعہا فی الوجود یعتبر تارۃ مع ہیئۃ اجتماعیۃ یصیر بہا شیئا واحدا واخری
بدون تلک الہیئۃ فان کان المراد بجمیع السلسلۃ المعنی الاول لم یکن موجودا ولا ممکنا لان الہیئۃ الوحدانیۃ المعتبرۃ معہا
امر اعتباری یمتنع وجودہا فی الخارج واستحالۃ وجود الجزء مستلزمۃ لاستحالۃ وجود الکل وان کان المراد ہو الثانی فنقول علۃ
الجمیع نفسہ علی معنی انہ یکفی فی وجودہ لنفسہ من غیر حاجۃ الی امر خارج عنہ فان الثانی علۃ للاول والثالث علۃ للثانی وہکذا
فلکل واحد من آحاد السلسلۃ علۃ فیہا ولما لم یکن المجموع المأخوذ علی ہذا الوجہ غیر الآحاد لم یحتج الی علۃ خارجۃ ولا امتناع
فی تعلیل الشیٔ بنفسہ علی ہذا الوجہ **وجوابہ** ان المراد ہو المعنی الثانی فیکون المجموع ح عین الآحاد ولا شک ان ہذہ الآحاد
ممکنات موجودۃ ممکنۃ کما ان کل واحد منہا موجود ممکن وکما ان الموجود الممکن محتاج الی علۃ موجدۃ کافیۃ کذلک الممکنات المتعددۃ
الموجودۃ محتاجۃ الی علۃ موجدۃ کافیۃ وحیث کان لکل واحد من آحاد السلسلۃ علۃ موجدۃ داخلۃ فی السلسلۃ کانت الموجدۃ
لجمیع الآحاد جمیع تلک العلل فح نقول جمیع تلک العلل الموجدۃ الذی ہو علۃ موجدۃ للمجموع اما ان یکون عین تلک السلسلۃ
او داخلۃ فیہا او خارجۃ عنہا والاول محال لان العلۃ الموجدۃ لشیٔ یجب ان یتقدم بالوجود علی المعلول ومن المستحیل تقدم
المجموع علی نفسہ والثانی بدیہی البطلان فتعین الثالث **اقول** ہذا عجیب فانہ لما اعتبرت الآحاد بنفسہا من غیر
اعتبار الہیئۃ الوحدانیۃ مطلقا لم یکن معلولیتہا مغایرۃ لمعلولیۃ کل واحد واحد فکیف یستفسر عن علتہ انہ عینہ او داخل او خارج
وہذا ہو غرض المورد وہو الی الآن باق وہذا التفصیل لم یعط الاقوۃ لہ **واعجب** منہ قول المحقق الدوانی المراد ہو المتعدد
بلا ملاحظۃ الہیئۃ کما فی الاعداد حیث قیل انہا الوحدات من غیر ان یلاحظ فیہا الہیئۃ وقد تبین ان الکل بہذا المعنی موجود بوجود
جمیع اجزائہ انتہی وذلک لانہ اذا کان المراد ہو المتعدد المحض بلا ملاحظۃ الحیثیۃ فاین الکل واین الجزء حتی یقال انہ موجود بوجود
جمیع اجزائہ ویستفسر عن علتہ لان الکل والجزء متغایران ولو اعتبارا وہہنا لا تغایر اصلا وتنظیرہ بالعدد لا صحۃ لہ فان من
یقول بان العدد عبارۃ عن محض الوحدات لا یرید بہ عدم اعتبار الحیثیۃ مطلقا بل عدم اعتبارہا دخولا کما صرح بہ المحققون

ف منہا

ف ومنہا

ف ومنہا

۵ ہذا الجواب ما قالہ [illegible] مذکور فی شرح المواقف ١٢ منہ سلمہ

۵٢ ای مولانا جلال الدین رح ١٢ منہ سلمہ

وقد حققنا ذلك في المعارف في حواشي شرح المواقف وهذا ليس اول قارورة كسرت منه ههنا بل قد صرح به في شرح العقائد
العضدية وحواشي شرح التجريد وغيرها من تصانيفه ايضا **والحق** في الجواب عن الايراد ان يقال انا نختار الشق الاول
لكنا لا نعتبر الهيئة الوحدانية في المعنون حتى يكون المجموع اعتباريا بل في العنوان فقط ولا شك في وجود المجموع وامكانه
بهذا المعنى **ومنها** ان العلة الموجدة للشيء لا يجب ان يكون موجدة لكل من اجزائه حتى يلزم من كون الجزء علة كونه علة
لنفسه الا ترى ان الجملة التي هي عبارة عن الواجب والممكنات موجودة وعلتها ليست الاجزاء منها وهو الواجب **وجوابه**
على ما في شرح المواقف ان المراد بالعلة الفاعل المستقل بالايجاد على معنى ان لا يكون له شريك في التاثير في تلك السلسلة
واخذنا الجملة نفس جميع الممكنات بحيث يكون كل جزء منها معلولا للكل فلا بد ان تكون علتها خارجة عنها لا جزء منها وهذا
بخلاف المجموع المركب من الواجب والممكنات فانه جاز ان يستقل بايجاده بعض منه الذي هو موجود بذاته مستغن عن غيره
وبالجملة فعلة المجموع الذي لا يكون جزء منه موجودا بذاته مستغنيا عن المؤثر لا يكون جزءا منه وهذا هو المفيد لمطلوبنا **ومنها**
ما ذكر في الاسفار ان وجود كل شيء عين وحدته ووحدة كل شيء عين وجوده ووجود المجموع ليس مغايرا لوجود آحاده الا في
اعتبار العقل كما تقرر ذلك في مقره ثم نقول لا نسلم ان افتقار الجملة الى علة غير الآحاد وانما يلزم لو كان لها وجود مغاير لوجودات
الآحاد وقولهم انها ممكن مجرد عبارة بل هي ممكنات تحقق كل منها بعلته وهذا كالعشرة لا يفتقر الى علة غير علل الآحاد **وما يقال**
من ان وجودات الآحاد غير وجود كل منها غير صحيح اذ كون الجميع غير كل واحد منها لا يستدعي ان يكون له وجود مغاير في نفس الامر
والقول بان المتعدد قد يوجد مجملا وهو بهذا الاعتبار واحد وقد يؤخذ مفصلا وهو بهذا الاعتبار متعدد ووجود كل منهما غير
لوجود الآخر لا يجدي شيئا لان الاجمال والتفصيل من اعمال العقل فمجموع السماء والارض سواء اخذهما العقل مجملا او مفصلا لا
يعطي الحكم التغاير في الخارج لان اختلاف الملاحظة لا يوجب اختلاف الملحوظ والحاصل ان تغاير المجموع لكل واحد واحد
انما هو بحسب لحاظ العقل وهو وان كان من مظان الواقع لكنه لا يوجب ان يكون للمجموع وجود مغاير في نفسه لوجودات
الآحاد فلا يجب ان يكون للكل علة مغايرة سوى علل الاجزاء فافهم فانه دقيق وبالتامل حقيق **ومنها** انه يجوز ان يكون
الشيء علة لنفسه وتقدم العلة على المعلول انما هو في غير العلة التامة اذ لو وجب تقدم العلة التامة لزم في المركبات تقدمها على
نفسها بمرتبتين لان مجموع الاجزاء المادية والصورية جزء من العلة التامة فيكون متقدما عليها وهي متقدمة على المعلول الذي
هو عبارة عن عين مجموعهما **والجواب** عنه على ما في شروح حكمة العين وغيرها ان مرادنا بالعلة الفاعل لا مطلقا بل المستقل
بالتاثير بمعنى انه لا يستند المعلول الا اليه بتوسط او بغير توسط والفاعل المستقل بهذا المعنى في المجموع الذي عبارة عن
جميع الاجزاء يجب ان يكون فاعلا في كل واحد والا لم يكن فاعلا مستقلا في المجموع ضرورة استناد بعض الاجزاء الى غيره
واورد عليه اولا بانه لو لزم ان يكون فاعل المجموع بالاستقلال فاعلا لكل اجزائه للزم في مركب اجزائه مترتبة زمانا
كالسرير مثلا اما تخلف المعلول عن علته او تقدمه عليها اذ لا يخلو من ان فاعل المجموع كان موجودا عند وجود الجزء الاول
من اجزائه او لم يكن فعلى الاول يلزم تخلف الجزء الثاني عن علته المستقلة وعلى الثاني يلزم تقدم الجزء الاول على علته المستقلة
وثانيا انا لو فرضنا ثلثة اشياء كل منها معلول لعلة اخرى مستقلة يكون مجموع العلل الثلثة علة مستقلة لمجموع المعلولات
الثلثة مع انه ليس علة لشيء منها ضرورة استناد كل منها الى واحدة منها فقط **واجيب** عنهما بان التخلف عن العلة المستقلة
بهذا المعنى غير ممتنع اذ لم يعتبر فيه استجماع جميع ما لا بد منه كما اعتبر ذلك في العلة التامة والممتنع انما هو التخلف عن العلة التامة

والقدر الضروري ههنا ان لايكون فاعل الجزء خارجا عن فاعل الكل سواء كان بعينه فاعلا له او لم يكن وهذا القدر يكفينا
في غرضنا وهو ابطال كون الجزء علة مستقلة للمجموع كما لا يخفى **والحق** في الجواب عن اصل الايراد انا نختار ان المراد هو
العلة التامة ولا يجوز ان تكون نفس الممكن فانه لو كان كذلك لكفى في وجوده فلم يحتج الى غيره فينسد باب اثبات الواجب
من جهة الامكان هذا **وقد** بقي بعد في المقام تفصيل فانه مقام وسيع طولوا الذيل فيه غاية التطويل من اراد الاطلاع
عليه فليرجع الى حواشي شرح حكمة العين والرسالة الجلالية وغيرها **المقصد السادس والاربعون** في برهان
ارى تسميته ببرهان انقطاع السلسلة **وتقريره** على ما في المواقف وغيره انا قد اثبتنا وجود الواجب تعالى بطريق
لا تحتاج الى ابطال التسلسل وبعد ذلك نقول لو ذهبت السلسلة في العلل الى غير النهاية لكان وجود الواجب وعدمه
سواء لكنه ليس كذلك فلا بد ان تنقطع السلسلة اليه **المقصد السابع والاربعون** في برهان الترتب **و**
تقريره على ما في القبسات وغيره ان كل سلسلة من علل ومعلولات مترتبة يجب ان يكون بحيث اذا فرض انتفاء
واحد من آحادها استوجب ذلك انتفاء ما بعد ذلك فاذن كل سلسلة موجودة بالفعل قد استوعبتها المعلولية على القرب
يجب ان يكون فيها علة هي اولى العلل لولاها انتفت جملة المراتب التي هي معلولاتها والا لم تكن المعلولية قد استوعبت آحاد
السلسلة بالاسر والحاصل ان استغراق المعلولية على سبيل الترتب جملة آحاد السلسلة بالتمام مع وضع ان لا يكون هناك
علة واحدة للجميع لولاها انتفت السلسلة باسرها كلام بالمتناقضين **المقصد الثامن والاربعون** في برهان ذكره
العلامة الشهرستاني في كتابه مصارع الحكماء لابطال عدم تناهي افراد الانواع المولدات على سبيل التعاقب خلقة **وارى** تسميته
ببرهان البذر والشجر **وتقريره** على سبيل التلخيص ان يقال اذا فرضت اشجارا ودجاجات غير متناهية في الماضي
بان يكون قبل كل شجر شجر وقبل كل دجاجة دجاجة فلا بد ان يكون قبل كل شجر بذر هو اصله وقبل كل دجاجة بيضة مولدة لها فقبل
كل شجر بذر هو يكون قبل كل بذر شجر لانه فرض عدم تناهي المولدات من الطرفين وكذا في كل دجاجة وبيضة بل في ساير المولدات
فنقول اذا اخذت جملة من الاشجار الموجودة في الدهر وفي الزمان الماضي الخارجة من القوة الى الفعل من اليوم الى الازل لا بد ان
يكون معروضة لعدد معين في نفس الامر ولو كان ذلك العدد غير متناه في الكمية بالفعل كيف والاشياء الخارجة من القوة
الى الفعل لا بد ان يكون معينا له تعين شخصي مشتمل على آحاد شخصية بحيث لا تزيد ولا تنقص بخلاف ما بالقوة من الاشياء اللامتناهية
فانها لا مجموع لها العدم خروجها من القوة الى الفعل وذلك ظاهر ويجب ان يكون بازاء كل شجر بذر سابق عليه فالشجر اليومي
بازائه بذر والشجر السابق عليه بازائه ايضا بذر وهكذا والبذر الذي كان بازاء الشجر اليومي لا بد له من الشجر السابق لما مر
فكل بذر موقوف على الشجر وبالعكس واذا كان قبل كل بذر شجر وبالعكس فالتوقف من الطرفين لازم وذلك باطل لافضائه
الى الدور **وقال** المحقق الطوسي في مصارع المصارع رادا عليه يا علامة العلماء ليس يدور الا في اللفظ لان الشيء
اذا توقف على ما يحتاج في وجوده الى ذلك الشيء لا يكون دورا بل هما متسلسلان فلا شبهة الدور بالتسلسل عند المصارع
وذلك بان نقول لما كان جملة الاشجار الموجودة من الشجر اليومي الى الازل في الماضي او في الدهر بحيث لا يشذ عنه واحد
موصوفة بعدد معين ولو كان في ذلك غير متناه ولا معا كما مر ويكون كل واحد منها مولدا بالفتح فيكون بازاء آحاد هذه الجملة آحاد
جملة البذر المولدة لها وهو بحكم التضايف بين التولد والتوليد ويكون هذه سابقة على تلك لما فرضت مولدة بالكسر
وكما فرضت في جملة الاشجار شجر هو مولد بالفتح صرف يكون في جملة البذور بذر وهو مولد بالكسر صرف ليحصل التكافؤ بينهما الا

لكان كل شجر مولِّداً ومولَّداً فمن حيث التوليد يكون مساوياً لجملة الاشجار المولدة ومن حيث التولد لا يكون مساوياً لها
سوى الشجر اليومي لانه مولد بالفتح صرف لجملة واحدة من البذور وتكون تارة مساوية لجملة الاشجار بما فيها وتارة لبعضها ثم
ذلك البذر المعين الذي هو مولد بالكسر صرف يكون سابقاً على الاشجار تمامها وان كان بلا تناه ولما فرض مولداً ويكون
ايضا حلقة لما بعده من جملة الاشجار الغير المتناهية والبذور الغير المتناهية فقد توقف جملة الاشجار تمامها بحيث لا يشذ عنها شئ
على ذلك البذر المفروض فان قلت اذا ثبت بذر معين فوق الكل بالبيان المذكور وهو بعينه مقدمات برهان التضايف
ثبت التناهي فلا حاجة الى البيان الزائد قلت هب لكن تعيين الطريق ليس من داب المناظرة ثم جملة البذور الغير المتناهية
من البذر الذي يولد منه الشجر اليومي كل واحد منها مولد بالفتح فيجب ان يكون بازائها آحاد الاشجار الغير المتناهية بحسب آحاد البذر ويكون
الاشجار مولدة لها فيجب ان يكون في الاشجار ايضا واحد معين هو مولد بالكسر صرف فيحصل التكافؤ المطلوب فيكون جملة البذور بحيث لا يشذ
عنه شئ موقوفا على ذلك البذر المفروض ودخل فيه هذا الشجر المولد بالكسر وقد كان جميع الاشجار موقوفا على ذلك البذر ودخل فيه الشجر المفروض فيلزم احتياج البذر
المفروض الى الشجر المفروض وبالعكس ولعل هذا هو مراد الشهرستاني انتهى كلامه ملخصا **المقصد التاسع والاربعون** في برهان
ذكره بعض المحققين **وارى** تسميته برهان التوقف من الطرفين **وهو** انه لو لم يكن في الوجود واجب بل ممكنات غير
متناهية لتوقف كل موجود على ايجاد ما وتوقف كل ايجاد ما على وجود ما فايجاده موقوف على وجوده وبالعكس وهو يوجب الدور
قال كمال المحققين في العروة الوثقى هذا الكلام يحمل على ما يناسب تقرير الطوسي في مصارع المصارع والانظار انه انما يلزم
التسلسل فقط دون الدور لتبادل الحاجة بتبادل افراد النوعين انتهى **المقصد الخمسون** في برهان ابطلوا به التسلسل
في النظريات لاثبات بداية لبعض من كل من التصورات والتصديقات **وتقريره** انه لو لم يكن شئ من التصورات والتصديقات
بديهيا بل كان حصول كل مما فوقه لا الى نهاية لزم ان يكون الادراك اليومي كادراك العقل مثلا محتاجا الى ارتسام مبادئ غير
المتناهية في النفس قبل اليوم واللازم باطل لكون زمان وجود النفس متناهيا بناء على حدوث النفوس كما هو المحقق عند المتاخرين
فالملزوم مثله **وقد** يعمم الدليل بحيث يجري على تقدير قدم النفس ايضا فيقال لكن زمان ادراك النفس للاشياء الغائبة عنها
متناه اما على تقدير حدوثها فظاهر واما على تقدير قدمها فلعروض مرتبة العقل الهيولاني وهي في هذه المرتبة خالية عن جميع
الادراكات الحصولية **وارى** تسميته برهان الحدوث **ويرد عليه** منعا مجردا انه لم لا يجوز ان تكون هذه المرتبة من مختصات
حدوث النفس ولا توجد على تقدير قدمها **سلمنا** ذلك لكنا نقول لم لا يجوز ان تكون النفس قبل عروض هذه المرتبة مدركة
بالادراكات الحصولية وتكون هي مبادئ لما يحصل لها بعدها **وقد** يرد على وجوده مرتبة العقل الهيولاني على كل تقدير بما يلزمه
المحال كما فصلته في حل المغلق في بحث المجهول المطلق فلا نعيده ههنا خوفا عن الاطالة **المقصد الحادي والخمسون**
في ما ذكره السيد الهروي في حواشي شرح التهذيب الجلالي لابطال التسلسل في النظريات من انه لو كان حصول التصورات
والتصديقات بطريق التسلسل لزم تحقق ما بالعرض بدون ما بالذات واللازم باطل بداهة فالملزوم مثله وجه الملازمة
ان في التعريفات ليس الا تصورا واحدا متعلقا بالمعرف بالكسر بالذات وبالمعرف بالفتح بالعرض فاذا كان حصول
كل مما فوقه كان كل منها بالعرض **وارى** تسميته ببرهان الحصول العرضي **واورد عليه** ان هذا الدليل انما يستقيم على
مذهبه من ان في التعريفات حصولا واحدا متعلقا بالمعرف بالكسر بالذات وبالمعرف بالفتح بالعرض وهو مذهب سخيف
لم يقم الى الآن دليل قوي عليه والجمهور على ان فيها حصولان تحصيل المعرف بالكسر اولا ثم بتوسطه تحصيل المعرف بالفتح فحصول

كل منهما على هذا المذهب بالذات من غير واسطة في العروض ولا ضير لازم عليه **فان قلت** المعرف عين المعرف ومساوي له لاسيما اذا كان جميع اجزائه حدا تاما له فان كان هناك حصولان يلزم ان يكون لشئ واحد حصولان **قلت** العينية الذاتية لا تنافي المغائرة الاعتبارية فبينهما تغائر بالاجمال والتفصيل فلا ضير لو كان له حصولان فافهم

المقصد الثاني والخمسون في برهان ذكروه لابطال لاتناهي اجزاء الاجسام على ما هو مذهب النظام ويسموه برهان التناسب **وتقريره** انه لو كان الجسم مركبا من اجزاء غير متناهية بالفعل ناخذ منها جملة متناهية ونركب منه جسما ثم نقول من المعلوم ان نسبة حجم هذا الجسم الى احجام ساير الاجسام كنسبة اجزائه الى اجزائها اذ ازدياد الحجم وتنقاصه انما هو بحسب ازدياد الاجزاء وانتقاصها فنسبة الحجم الى الحجم كنسبة الاجزاء الى الاجزاء ولما كانت الاحجام والابعاد متناهية فلو لم تكن اجزاء الاجسام متناهية لزم ان تكون نسبة المتناهي الى المتناهي كنسبة المتناهي الى غير المتناهي وهو ممتنع **واورد عليه** بوجوه **منها** انه لا حاجة في الاستدلال الى ان يحصل جسم من اجزاء متناهية بل يكفي ان يقال ان كان لكثرة متناهية حجم فوق حجم الواحد كان الحجم يزداد بازدياد الاجزاء فيكون الذي اجزاؤه متناهية نسبة حجمه الى حجم الجسم الغير المتناهي الاجزاء كنسبة المتناهي الى غير المتناهي وليس كذلك **واجاب عنه** المحقق الطوسي في شرح الاشارات بان النسبة هي اية احد المقدارين من الآخر واذا تاملنا اي هذا المقدار من ذلك المقدار ثلثه او ربعه او غير ذلك فانما يصح اذا كان من نوع واحد وكان المنسوب واضعافه يصير مثلا للمنسوب اليه فالنقطة لا يمكن ان تنسب الى الخط ولا الخط الى السطح ولا السطح الى الجسم فليس كل حجم يناسب جسما ما لم يكن جسما فلذلك حصل الجسم اولا ثم نسبه **وخدشه** العلامة الرازي في المحاكمات بان الجسم لو كان متالفا من الاجزاء وكان الحجم يزداد بحسب ازدياد الاجزاء فكل عدد يفرض من تلك الاجزاء بل كل احد منها يكون له نسبة الى الكل بالثلث والربع او غير ذلك بالضرورة فلا احتياج الى تحصيل الجسم قطعا ولعل الفائدة اتمام الحجة به **ومنها** انه يجوز ان يكون النسبة بين الجسمين من النسب الصمية التي توجد في المقادير دون الاعداد فلا يوجد مثلها في الآحاد لان نسبتها عددية قطعا **وجوابه** ان كلامنا بعد التزام تركب الجسم من الاجزاء التي لا تتجزى وهي لازمة للنظام من حيث لا يشعر ويوجد لهما عاد مشترك هو الجزء الواحد فيكون النسبة بينهما ايضا عددية **ولنذكر** ههنا حكاية لطيفة على ما في شرح الاشارات وغيره وهي انه قد تناظر اصحاب الجزء واصحاب النظام يوما فالزم اصحاب الجزء لاصحاب النظام بانه يجب من كون الاجزاء غير متناهية ان لا يقطع جسم مسافة محدودة الا في زمان غير متناه لانه لابد عند الحركة من خروج كل جزء عن حيزه ودخوله في حيز آخر فاذا كانت الاجزاء غير متناهية كان زمان القطع غير متناه فارتكبوا القول بالطفرة والزموهم ايضا بان كون الجسم مشتملا على ما لا يتناهى من الاجزاء يستلزم ان يكون حجمه غير متناه فالتزموا تداخل الاجزاء ثم ان اصحاب النظام الزم اصحاب تناهي الاجزاء بتجزية الجزء القريب من قطب الرحى عند حركة البعيد جزء واحدا لكون القريب ابطاء من البعيد فالتزموا ان البطئ يسكن في بعض ازمنة حركة السريع ولا يكون ذلك الا بتفكك اجزاء الرحى عند حركتها فاستمر التشنيع بين الطائفتين بالطفرة والتفكيك **وذكر** في الشفا هذه الحكاية بوجه آخر وهو انه لما حاول الفريقان المناظرة قال الفريق الاول اي اصحاب الجزء لو كانت الاجسام مركبة من اجزاء غير متناهية لما بلغت حركة الى الغاية والتالي باطل بيان الملازمة ان الاجزاء لو كانت غير متناهية لكانت للجسم اقسام وانصاف في اقسام الى غير النهاية والحركة انما تبلغ

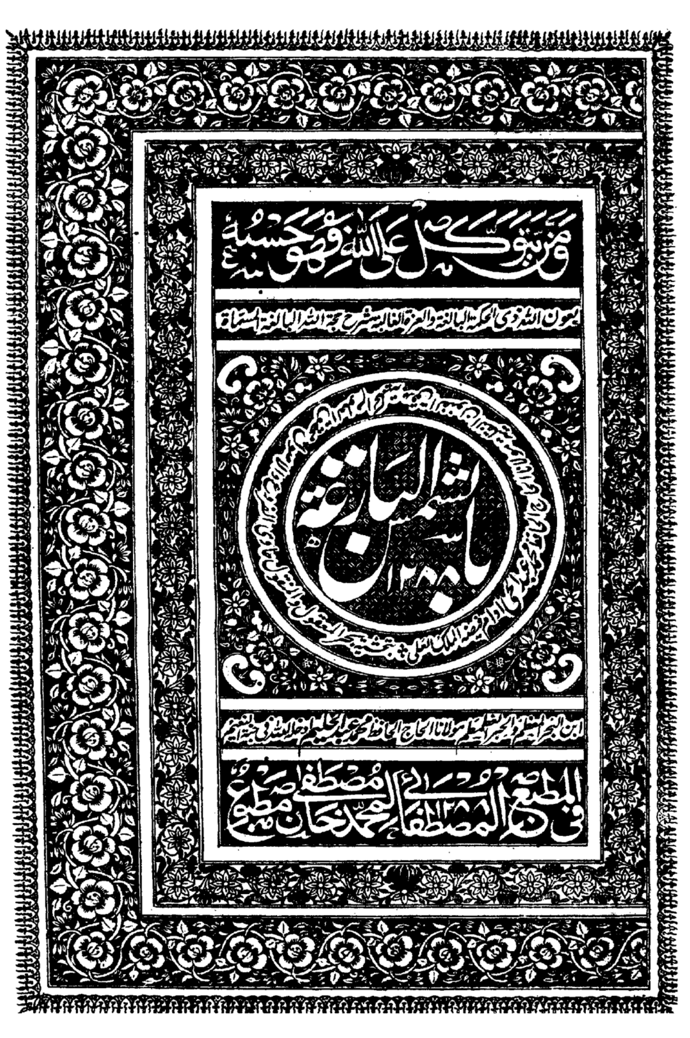
المقصد الثاني والخمسون في برهان التناسب

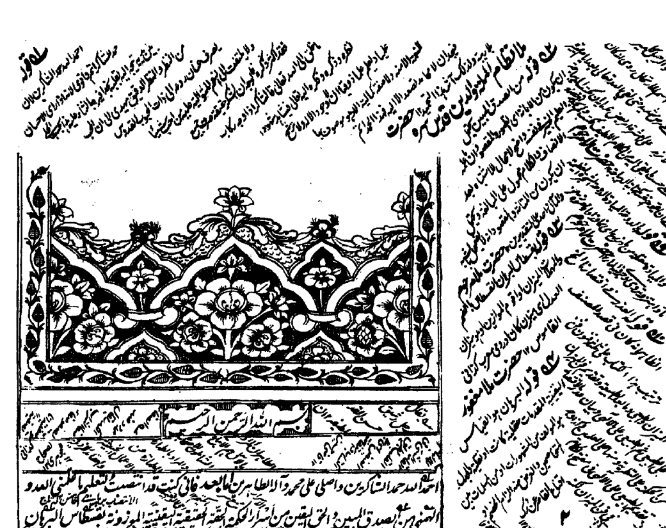
تبلغ غاية المسافة اذا بلغت الى نصفها وانما بلغت اليها اذا بلغت الى النصف نصفها لكن الانصاف غير متناهية والانصاف
الغير المتناهية لا تقطع الا بحركات غير متناهية فلما اوردوها وضحة بنية المقدمات اخذوا يضربون لذلك مثلين
فمن حاك حكى انى رايت شخصين تحيركان احدهما سريع الحركة جدا والآخر بطئ الحركة فى الغاية ولم يلحق السريع البطئ
اصلا ومن قايل انى لاحظت من بعض مطارح النظر ذرة تسير عليها نملة ولا تفرغ من قطعها لانها مركبة مما لا يتناهى
والمثل الاول للقدماء والثانى للمتاخرين وعلى هذا طال تشنيع هؤلاء وشناعة اولئك فالتجاؤا الى القول بالطفرة
وهى ان يتحرك جسم من حد من المسافة ويحصل فى حد آخر من المسافة من غير محاذاة الوسط ومحاذاته فما اوردوا اولا ولون لذلك
مثلا وهو ان الدايرة العظيمة من الرحى والصغيرة القريبة من المركز اذا تحركتا فلو كانت حركتاهما متساويتين كانت
المسافتان مسافة واحدة وهو محال ايضا ان يسكن الصغير فى الوسط ضرورة ان الرحى متصل يلتزم بعضه ببعض فتعين ان
الصغيرة تتحرك وتقل طفراتها والعظيم يتحرك وتكثر طفراتها اما عددا او مقدارا حتى يحصل فى بعد اكثر من بعد الصغيرة فلما انتهوا
الى هذا المقام تصدى الآخرون للالتزام وكانوا يشنعون القول بالطفرة فاضطروا الى تمكين الصغيرة من السكون حتى
حكموا بان الرحى تتفكك اجزاؤها عند الحركة فوقع احدهما فى شناعة الطفرة والآخر فى شناعة التفكيك **خاتمة** احتج
من قال باللاتناهى فى الاجسام والابعاد بوجوه **منها** ان الاجسام لو كانت متناهية لكان الخارج عنها باسرها ان تميز
فيه جانب عن جانب او لا يتميز فان كان الاول لم يكن عدما محضا لان النفى المحض لا خصوصية فيه ولا تحقق فكيف يحصل
الامتياز بل لا بد ان يكون امرا وجوديا ولا شك فى انه يكون مشارا اليه فيكون مقدارا او جسما فالخارج عن كل الاجسام
جسم هذا خلف وان كان الثانى فهو خلاف ما يحكم به العقل بداهة لانه جازم بان الطرف الذى
يلى القطب الشمالى مثلا غير الذى يلى القطب الجنوبى وانكاره مكابرة **والجواب** عنه ان المتكلمين سلموا امتيازا غير حقيقى بين
خارج العالم وزعموا انها امور تقديرية غير موجودة **وفيه** ضعف لان المقدر هو الذى لا وجود له الا فى الذهن والذى لا
وجود له الا فى الذهن ان لم يكن ذلك مطابقا للخارج كان فى ذلك ضيا كاذبا وان كان مطابقا لزم منه وجود الاحياز فى
نفس الامر ويعود الالزام **واما الحكماء** فانهم صرحوا بان خارج العالم لا يتميز فيه جانب عن جانب وان الحاكم بهذا التميز
هو الوهم لا العقل وحكم الوهم غير مقبول كذا فى المحصل **ومنها** ان ما وراء العالم متقدر فان ما يوازى ربع العالم اقل مما
يوازى نصفه مثلا وكل متقدر فهو موجود **وجوابه** على ما فى المواقف ان هذا التقدر وهم باطل غير مطابق لنفس الامر
ومنها انا لو فرضنا واقفا على طرف العالم فان امكنه مد يده فى ما وراءه فثم فضاء موجود لاستحالة مد اليد فى العدم الصرف
فيكون متقدرا ايضا لان ما يسع اصبع اقل مما يسعه اليد وان لم يمكنه مد اليد فثم جسم مانع لليد وعلى التقديرين ثم بعد اما
مجرد او مادى **وجوابه** على ما فى حكمة العين وغيره انا نختار الشق الثانى ونقول ليس امتناع مد اليد هناك لعدم وجود
جسم مانع بل لعدم فضاء وهو شرطه **اقول** فيه ضعف ظاهر فان منع الفضاء هناك يكاد ان يكون مكابرة والادلة
التى اقاموا عليه فى كتبهم كلها لا تخلو عن شئ **ومنها** ان الجسم ماهية كلية فيمكن لها افراد غير متناهية عقلا فاذا وجدت
تلك الافراد كانت الابعاد غير متناهية **واجاب** عنه فى حكمة العين وغيره بانا لا نسلم ان ماهية الجسم كلية تقتضى
امكان وجود الاجسام الغير المتناهية **على** انا نقول المدعى عدم وجود اجسام غير متناهية فالامكان وجودها بغير نهاية
لا ينافى ما ادعيناه **وخدش** العلامة قطب المحققين فى حواشى حكمة العين بان الحكيم مدعى لامتناعها والامكان ينافيه

انتہی وفیہ ما فیہ فان الحکیم انما یدعی امتناعہ بالغیر فالامکان الذاتی لاینافیہ **وقال** الفاضل الشیرازی فی حواشیہ اقول لنا ان نستند للمنع المذکور فی المتن بثلثۃ اسانید اخری احدہا انہ وان کان کلیا لایمنع نفس تصورہ من فرض شرکتہ بین کثیرین لکن یجوز ان یمنع ذاتہ من وقوعہ فی الخارج اصلا کالکلیات الفرضیۃ وثانیہما یجوز ان یمنع نفسہ من وقوعہ فی افراد کثیرۃ مطلقا وثالثہا انہ یجوز ان یمنع ذاتہ من وقوعہ فی ضمن افراد غیر متناہیۃ مطلقا لکن الاول مندفع بالتخصیص الذی ذکرہ السید فی حواشیہ حیث قال ای ممکنۃ والا لم یتم المقصود ویبقی الآخران ولم یتوجہ فی المتن والشرح الیہما لعدم مطابقتہا الواقع فیصیر کلا ما جدلیا انتہی **ہذا ولما** انجر الکلام الی ہذا المقام ختمتہ بختم الاختتام حامد اللغرییز العلام ومصلیا علی سید الانام وآلہ الکرام وکان ذلک یوم الخمیس السابع والعشرین من الربیع الآخر من شہور سنۃ ثمان وثمانین بعد الالف والمائتین من ہجرۃ سید الثقلین علیہ وعلی آلہ صلوۃ رب المشرقین حین اقامتی بالوطن حفظہ اللہ عن شرور الزمن والمرجو من الناظرین فی ہذہ الرسالۃ والمستفیدین من ہذہ العجالۃ ان یدعوالی بالخیر فی الدنیا والعقبی والنجاۃ عن کل ضیر فی الآخرۃ والاولی عسی اللہ ان یرحمنی بدعائہم انہ مستجاب انہ خیر من اعان وخیر من اجاب

خُتِمَ الطبع ... انا

نحمدک یا من قصرت عن انظہا رصفاتہ لسان الحامدین ہو عجزت عن ادراک سمات آیاتہ عقول العارفین ہو بعث فی الامیین رسولہ خاتم النبیین ہو وسید المرسلین صلی اللہ علیہ وعلی اہل بیتہ واصحابہ شدوا قواعد الاحکام واسسوا اصول الدین **ولعد** فہذا ہو الکلام المتین ہو بل ہو دستور الحق وقسطاس الیقین ہو فی تنقیح البراہین ہو الذی لم یظفر بشلہا احد من الفضلاء السابقین لانہا کانت متشتتۃ فی زبر المتقدمین ولم یطلع علیہا احاد من العالمین ہو فالتقطہا خیر اللقطۃ بالمہرۃ السالفین ہو راس المحققین ہو فخر المدققین ہو اعلم العلماء الماہرین ہو افضل الفضلاء المتبحرین ہو جامع بحر المعقول والمنقول ہو حاوی الفروع والاصول ہو مولای الحبر العلام ہو واستاذی السمیدع القمقام ہو المتوقد الیلمعی الحاج الحافظ مولانا محمد عبد الحی ادام اللہ ظلہ العالی ہو ما نورت الایام ظلمت اللیالی ہو ابن العالم الجلیل والفاضل النبیل المولوی محمد عبد الحلیم احلہ اللہ فی جنات النعیم ولما کانت الرسالۃ الشریفۃ فی غایۃ اللطافۃ ونہایۃ الرشاقۃ فاعتنی لطبعہا وحید الزمان محمد عبد الواحد خان ابن المغفور محمد مصطفی خان اسکنہ اللہ فی دار الجنان فی سنۃ ثمان وثمانین بعد الالف والمائتین من ہجرۃ سید الثقلین صلی اللہ علیہ وعلی آلہ ما دام دور القمرین نمقہ احوج المربوبین الی ربہ العلی ذی العلی السید محمد مرتضی غفر اللہ لہ یوم الجزاء


ومن يتوكل على الله فهو حسبه
بعون الله ذي الحكمة البالغة والعزة الغالبة شرح حجة الله البالغة المسماة
الشمس البازغة
١٢٨٦
مولانا الحاج الحافظ محمد عبد الحليم ادخله الله في جنة النعيم
في المطبع المصطفائي لمحمد مصطفى خان مطبوع ١٢٨٦



احمد الله حمد الشاكرين واصلي على محمد وآله الطاهرين اما بعد فاني كنت قد انتصبت لتعليم ما علمني العدو التمنى من الصدق المبين والحق اليقين من اسرار الحكمة الحقة الحقيقية اليقينية الموزونة بقسطاس البرهان الواجب الاتباع المنحرفة عن اخاليط الجدل وما لا يفيد الا الاقناع المصفاة عن الجدل المنقاة عن الخطل التي لا تشوبها سفسطة ولا يمازجها مغلطة وشرعت في كتاب انيق وشرح على نظم رشيق سميا المتن بالحكمة البالغة والشرح بالشمس البازغة لكني كنت ادب في التاليف دبيبا وان للهرم فيّ تقريب حاجي اتقالا وتقريبا مبيبا اذ سوّدت كثيرا من مباحث ما قبل الطبيعة وبقي اكثر والمبيت من مطالب ما بعد الطبيعة الافق الا انذرتهم المرض الوبيل وضرب على طبل الرحيل وكان ما سودته مما قبل الطبيعة على قريب من النظم الذي كنت قررته وكان ما تيسر لي من تاليف ما بعد الطبيعة مباحث مسرودة على نظم قريب مما قويت عليه الكتاب وقدرت عليه نظم الابواب الا ان جملة منها كانت متعاقبة متسقة الانتظام وهي المباحث المتعلقة بمبادي الاجسام جعلتها رسالة مفردة موسومة بالدوحة الميادة في حديقة الصورة والمادة **قلت** بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله رب العالمين والصلوة والسلام على رسوله محمد وآله وصحبه اجمعين الجملة الثانية في العلم الطبيعي وفيها ستة فنون **قوله** التجدد في اقتصارنا من الحكمة في كتابنا هذا على النظرية ومنها على العلمين الادنى والاعلى تطلب من منع الكتاب وكذا الوجه في

في تقديم الادنى على الاعلى ثم ان اول ما يحق ان يتكلم فيه من العلم الادنى الموسوم بالطبيعي هو الامور العامة
للطبيعيات وهذا كتاب سماع الطبيعي ثم يحق ان يتكلم في الاجسام والصور والحركات الاول في عالم الطبيعة
وفي احوال الاجسام التي لا تفسد والتي تفسد وهذا كتاب السماء والعالم ثم في احوال الكون والفساد و
عناصرهما وهذا كتاب الكون والفساد ثم في افعال الكيفيات الاولى العنصرية وانفعالاتها الصادرة بمعاونة
من تاثيرات الاجرام السماوية وفي الامزجة المتولدة منها وهذا كتاب الفعل والانفعال ثم يتكلم في احوال
طبقات الكائنات فيبتدء من التي لا نفس لها من الآثار العلوية والمعدنيات فانها الى العناصر اقرب
وهذا كتاب الآثار العلوية والمعادن ثم ينظر في حال النفس وقواها فان النظر في النفس اعم من النظر
في النبات والحيوان وهذا كتاب النفس ثم في النباتات ثم في الحيوانات وهذان كتابا النبات
والحيوان فهذه كتب ثمانية واذا كان الاهم من احوال النبات والحيوان ما هي من تلقاء النفس
وهي قد استوفيت في كتاب النفس واوردت فيه ما كان منها يعم النبات والحيوان وما يختص
به الحيوان بل وما يختص به الانسان وكان الموجود في كتابي النبات والحيوان من احوالهما البدنية
مع كثرته يكاد يشبه الكلام في الصناعات النازلة الجزئية وكان في الغالب بناؤه على الاستقراء
الذي ليس به كمال وثوق ولم يكن تلك الاحوال مصونة عن تطرق الاختلاف بحسب الامكنة
والتغير بحسب الازمنة اليها رأينا حذفهما احدر بهذا المختصر فاقتصرنا فيه على الستة الاعلى من اجزاء
الطبيعي وعقدنا لكل منها فنا **قلت** الفن الاول في سماع الطبيعي وفيه مقالتان المقالة الاولى
وهي باب واحد فيه اربعة فصول الفصل الاول في الطريق الموصل الى العلم بالطبيعيات
وتعديد المبادي والاسباب لها اعلم ان العلم الطبيعي علم جزئي موضوعه الجسم من جهة ما هو
واقع في التغير ويبحث فيه عن اللواحق الذاتية له او لنوع منه او للاحق ذاتي له او لنوع
من هذا صورا كانت او اعراضا او مشتقة منهما والجسم هو الجوهر الذي يمكن ان يفرض فيه
امتداد ثم آخر مقاطع له على قوائم وثالث مقاطع لهما كذلك وكونه بهذه الصفة هو صورته التي
بها صار جسما وليست جسميته منوطة بالامتدادات الموجودة او المفروضة بالفعل فربما تغيرت
تلك والجسمية باقية وكل من الجسم بالجهة المذكورة وما يلحقه من تلك الجهة يسمى طبيعيا النسبة الى
الطبيعة وستعرفها اذ بعضها موضوعات لها وبعضها آثار تصدر منها واذ سيتضح في العلم

الاعلى ان الامور الطبيعية لها مباد واسباب قد تبين في العلم الكلي ان ما له مبدأ وسبب انما يتحقق من جهة العلم بمبدأه وسببه فلا بد في معرفة الامور الطبيعية ان يعرف مباديها واسبابها وانا انيتها فيسلم ههنا ويبين في العلم الاعلى واما ماهيتها فتوضح ههنا واذا كانت مباد واسباب مشتركة يعرف بها الامور العامة من الطبيعيات ومختصة يعرف بها الخاصة منها فينبغي ان يبتدأ في التعليم بالمشتركة فان العامة كالجنسيات اعرف عند العقل من الخاصة كالنوعيات وان كان الامر في الطبيعة بالعكس فان الغاية التي ينحوها الطبيعة هي النوعيات دون الجنسيات والاتم النظام بوجودها والشخصيات ايضا ليست مقصودة الا في الطبائع الجزئية الخاصة والا انتقض النظام بفسادها واما العقل فلا يدركها بنفسه بل اذا اشتركت قوة نفسانية فالشخصيات اعرف اذ منها ينتزع الكليات ومع ذلك فالحس والتخيل يبتديان مع تصور شخص هو اكثر مناسبة للمعنى العام حتى يبلغا تصور الشخص الصرف فان ادراك شبح زيد من حيث هو هذا الجسم اسبق منه من حيث هو هذا الحيوان او هذا الانسان او زيد فلنذكر مبادي الموضوع الاعم فالجسم من غير لحاظ معنى زائد عليه له مباد اربعة اثنان منها داخلان فيه الهيولى والصورة وهما احق باسم المبادي وآخران خارجان الفاعل والغاية وهما احرى باسم الاسباب وله من جهة ما هو متغير او مستكمل او كائن زيادة مبدأ يتبع الاولين وهو العدم اقول قد عرفت في كتاب البرهان ان من العلوم ما هو كلي ومنها علوم جزئية فالعلم الذي نحن بصدده اعني الطبيعي علم جزئي موضوعه الجسم المحسوس من جهة ما هو واقع في التغير او انه يقبل الحركة والسكون او انه ذو طبيعة وستعرف الطبيعة ويبحث فيه عن اللواحق والعوارض الذاتية للجسم من تلك الجهة ولنوع منه او للاحق ذاتي له او لنوع منه فالاول نحو قولنا كل جسم فله حيز طبيعي والثاني نحو ان الهواء حار رطب والثالث نحو ان الحركة تكون في مقولات اربع والرابع نحو ان الحركة الطبيعية كلما ازدادت قربا الى الحيز الطبيعي ازدادت سرعة ثم اللواحق الذاتية قد تكون صورا كقولنا كل جسم طبيعي فيه مبدأ ميل فمبدأ الميل صورة والصورة وان كانت جزءا مقوما للجسم فهي الصورة لكن الصورة المنوعة تكون من لواحق الجسم الطبيعي المطلق وصور المركبات تكون لاحقة لموادها التي هي في انفسها اجسام وقد تكون اعراضا كما في قولنا كل جسم فله شكل طبيعي وقد تكون مشتقة اما من الصور كما في قولنا الجسم المحدد للجهات يجب ان يكون فلكيا او من الاعراض كقولنا كل فلك متحرك بالاستدارة والجسم هو الجوهر الذي يمكن ان يفرض

فيه امتدادات ثلثة خطية مستقيمة متقاطعة على زوايا قائمة فما يفرض فيه اولا يسمى بالطول وما يفرض فيه ثانيا مقاطعا له على قوائم يسمى بالعرض وما يفرض ثالثا مقاطعا لهما كذلك يسمى بالعمق فهذا معنى قولهم الجسم هو الجوهر الطويل العريض العميق ولا نعني بالفرض ههنا ما يعم فرض المحالات حتى ينتقض الرسم بالمفارقات بل التقدير والتعيين لبعض ما يعتقد الوهم والتخييل على تقديره وتعيينه في شيء مع بقاء حقيقة ذلك الشيء وأورد لفظ الامكان تنبيها على ان الجسمية ليست منوطة بالامتدادات الثلثة الموجودة بالفعل والمفروضة كذلك حتى لو لم يكن هناك امتداد خطي موجود او مفروض لكن يمكن فرض الامتدادات الثلثة يكفي ذلك في الجسمية وايضا لو كانت الامتدادات موجودة او مفروضة بالفعل فتغيرت في الوجود او الفرض لم تتغير الجسمية وانما لم نقل يمكن ان يكون فيه الامتدادات لعدم امكانها بالفعل بحسب نفس الامر في بعض الاجسام كالمحدد للجهات لكن للوهم والتخييل مجال فرضها فيه وكل من الجسم من حيث وقوعه في التغير وما يلحقه من هذه الجهة من الصور والاعراض يسمى طبيعيا نسبة الى الطبيعة وستعرفها وانما نسبت اليها لان هذه الامور بعضها موضوعات للطبيعة كالاجسام وبعضها آثار تصدر منها كاللواحق واكتفى بكون الاجسام موضوعات للطبيعة مع ان الطبيعة اما نفس الصورة المقومة او كانها جزء منها بعرف مما ذكرته في كون الصور من لواحق الاجسام وان اختلج في صدرك ان الطبيعة اما نفس الصورة او كانها جزء منها كما مر آنفا وسيأتي توضيحه فلا يكون الصور موضوعات لها ولا آثارا فاعلم ان الصورة الانسانية التي في زيد ليست اثر الطبيعة الشخصية التي لزيد كالجزء من صورته بل هي اثر للطبيعة التي في الام مثلا وقس على هذا واعلم انه سيتضح في العلم الاعلى ان الامور الطبيعية لها مباد واسباب وقد تبين في كتاب البرهان ان العلم بكل ما له مبدء وسبب انما يتحقق ويكون علما يقينيا من جهة العلم بمبدءه وسببه فلا بد في معرفة الامور الطبيعية من حيث حدودها التي هي مباد تصورية لهذا العلم ومن حيث احكامها التي هي مسائل له من معرفة مباديها واسبابها واما انية هذه المبادي والاسباب فلم ههنا وتبين في العلم الاعلى فيكون من المبادي التصديقية لهذا العلم وكذلك ما يجب ان يعلم من احوالها الجوهرية عنها في العلم الاعلى حتى يعلم احوال الامور الطبيعية واما ماهيتها فتحقق وتوضح ههنا ويكون من المبادي التصورية ثم اذا كانت هناك مباد واسباب مشتركة بين الطبيعيات يعرف بها الامور العامة منها ومباد وسباب مختصة يعرف بها الامور الخاصة منها فينبغي ان يبتدء في التعليم بالمبادي والاسباب المشتركة التي يعرف بها الامور العامة فان العامة كالجنسيات اعرف من الخاصة كالنوعيات وذلك اوجب في الجنسيات والنوعيات

اذ اعرف النوعيات بحدودها المشتملة على الجنسيات فان المعرفة بجزء الحد اقدم من معرفة المحدود واما
سائر الامور العامة والخاصة فلها اسوة بهما فان الاعم يوجد وبمبادي انتزاعه من الجزئيات من جهات
متكثرة يكون اعرف غالبا من الاخص وبالجملة فكل ما يكون وسيلة الى معرفة الاعم من مباديه واسبابه
ينبغي ان يتقدم على ما يكون وسيلة الى معرفة الاخص من مباديه واسبابه وما ذكرنا من اعرفية الاعم من الاخص انما
هو عند العقل وذلك هو المنظور ههنا واما عند الطبيعة فالامر بالعكس فان الغاية التي تقصدها الطبيعة بالذات انما هي
النوعيات دون الجنسيات فان النظام انما يتم بالانواع فتقصدها الطبيعة الكلية واما الاجناس فانما تقصدها الطبيعة
بالتبع ولو كانت مقصودة بالذات لتم النظام بها ووقفت الطبيعة عندها والمقصود بالذات اعرف مما يقصد
بالتبع وما ذكرنا من اعرفية الاخص عند الطبيعة من الاعم انما هو بين الانواع والاجناس فلا يرد ان الامر
بين الشخصيات وبين الكليات النوعية او الجنسية ليس كذلك فان الشخصيات ليست مقصودة بالذات
في الطبيعة الا في الطبيعة الجزئية الخاصة ولو كانت الشخصيات مقصودة بالذات في الطبيعة الكلية
لانتقض النظام الكلي بفسادها واما النسبة بين الامور العامة كالجنسيات والنوعيات وبين الاشخاص
في الاعرفية عند العقل فالعقل اذا اعتبر عرفانه بمجرد العقل اذ العقل لا يدرك الشخصيات بمجرد ذاته بل باشتراك قوة نفسانية
واما اذا اعتبر عرفانه بالاشتراك فالاشخاص اعرف اذ منها تنتزع الكليات لكنه مع ذلك يكون ما هو
اشبه بالمعنى العامي اعرف فان الادراك بالحس والتخييل وان كان انما يبتدئ من الشخص لكن من شخص هو
اشد مناسبة للمعنى العامي ثم يتدرج حتى يبلغ الشخص الصرف فانا اذا احسسنا شبح زيد فادركناه من حيث
هو هذا الجسم يكون اسبق من ادراكه من حيث هو هذا الحيوان وهذا اسبق من ادراكه من حيث هو هذا الانسان
وهذا اسبق من ادراكه من حيث هو زيد وكل من هذا الجسم وهذا الحيوان وهذا الانسان وزيد وان كان
معنى شخصيا لكن زيد هو الشخص الصرف واما ما قبله فشخص منتشر فان الشخص المنتشر يطلق على معنيين بنحو من
الاشتراك اللفظي احدهما فرد غير معين من كلي كحيوان ما او انسان ما او رجل ما اعني مفهوم الفردية مضافا الى مفهوم
جنس طبعي او نوع او صنف كذلك فمعنى انسان ما انسان واحد بالعدد كائنا من كان فيمكن في نفس الامر
ان يكون زيدا او عمرا او غيرهما والثاني فرد معين غير معلوم التعيين فهو في نفس الامر اما زيد او عمرو او غيرهما ولا يصلح
ان يكون ايا ما كان من هؤلاء لكن يصلح عند الذهن ان يكون ايا منهم صلوحا ناشيا من الشك والتجويز
العقلي فلنذكر مبادي الموضوع الاعم لهذا العلم اعني الجسم من حيث وقوعه في التغير فنقول ان الجسم

ان الجسم من حيث هو جسم من غير لحاظ معنى زائد عليه له مبادی اربعة اثنان منها داخلان فی قوامه وهما الهيولى و
الصورة واثنان خارجان وهما الفاعل والغاية ويخص الداخلان باسم المبدئية والخارجان باسم السببية ولما
كانت هذه الاربعة مبادی الجسم من غير لحاظ معنى زائد عليه يكون مبادی له من حيث هو واقع فی التغير بالطريق
الاولى وكذا من جهة ما هو واقع فی التغير او من حيث هو متشكل او كائن بای واحد من هذه الثلثة قيد به
مبدأ زائد هو العدم وهذا ينخرط مع الاولين بتعالهما فی الدخول و الاختصاص باسم المبدئية فهو مبدأ بالعرض
كما ستتضح قلت الفصل الثانی فی الكلام فی كل من هذه اما الهيولى فنعنی بها ما من شانه ان يحل فيه امر
اما صورة جوهرية جسمية او نوعية واما هيئة عرضية وتسميتها بالهيولى من جهة انها بالقوة قابلة لذلك الامر وتسمى
من جهة انها بالفعل حاملة له موضوعا ومن جهة اشتراك الصور فيها مادة وطينة ومن جهة ابتداء التركيب
منها او انتهاء التحليل اليها عنصرا او اسطقسا وربما يخص الهيولى بما يقبل صورة جوهرية ومنها الهيولى الاولى
القابلة للصورة الجسمية والنوعية للبسائط واما قبولها الصور المركبات فبالواسطة و ستتضح ان هذه الهيولى
لا تقوم بدون الجسمية ولا النوعية وانها لا تتكون ولا تفسد لكن هناك هيوليات آخر تتكون وتفسد كالخشب
للسرير ويخص الموضوع بما يحمل هيئة عرضية والمادة ربما تعمم حتى تطلق ايضا على ما يقبل امرا لا يحل فيه كالبدن
للنفس الناطقة ولها نسبة الى المركب منها ومن الامر المقبول وهی بالعلية البتة فانها جزء من قوامه يكون بها
بالقوة وبالمقبول بالفعل و نسبة الى المقبول و تتصور على انحاء اما ان لا يتقوم واحد منهما بالآخر والا يلزم الهذا
وجود فان كان له مثال فكان النفس والمادة الاولى ان قومتا الانسان واما ان يكون المادة متقومة
بالمقبول وهو ليس وجوده متعلقا بالمادة لكن يلزمه اذا وجد ان يقوم مادته بمفارقة او مخالطة وهذا المقبول
يسمى صورة بالتخصيص واما ان يكون المقبول متقوما بالمادة وهی متقومة فی ذاتها غير مضافة اليه وهذا
المقبول يسمى عرضا بالتخصيص والمادة قد يكفی بوحدتها ان يكون جزءا ماديا لما هو ذو مادة وقد لا
بل لا بد ان يكون معها غيرها او مع فاما ان يحصل ذو المادة من الاجتماع فقط كالعسكر من اشخاص الناس
او من الاجتماع والتركيب فقط كالبيت من اللبنات والخشبات او مع الاستحالة كالكائنات من العناصر
اقول اما الهيولى فالذی نعنی بها ما من شانه ان يحل فيه امر اما صورة جوهرية سواء كانت جسمية او نوعية واما هيئة عرضية وتسميتها بالهيولى
من جهة انها بالقوة قابلة لذلك الامر وللهيولى اسماء اخر من جهات اخر فتسمى من جهة انها بالفعل حاملة له موضوعا فانه وضع لان يحمل عليه
شیء ومن جهة اشتراك الصور فيها مادة وطينة اما كونها مادة فظاهر لان المادة هی الزيادة المتصلة بالشیء فتكون مشتركا فيها للكل لا يمكن

ان يزاد عليه ايضا شيئا كما في الاشتقاق المبدء للنقش الذي يشترك فيه صور الحروف باسرها واما الطينة فلانها
مشترك فيها الصور الظروف التي تتخذ منها ولصورة الانسان مثلا على ما ورد في الكتاب المنزل انا خلقنا
الانسان من سلالة من طين ومن جهة ابتداء تركيب المركب منها عنصرا فانه الاصل في الاصل ومن جهة انتهاء
تحليله اليها اسطقسا اذ الاسطقس ابسط اجزاء المركب وربما يخصص الهيولى بما يقبل صورة جوهرية ومن الهيولى
بهذا المعنى الاخص الهيولى الاولى القابلة للصور الجسمية والنوعية التي للبسائط واما قبولها الصور المركبات
فبالواسطة فانها بعد ان تتصور بصور البسائط تستعد لقبول صور المركبات وهذه الهيولى اعني الاولى هي
المادة القريب للجسم من حيث هو جسم ولكل من الاجسام البسيطة بخصوصها ايضا واما للمركبات فمادة بعيدة
ومن الاصول الموضوعة المبرهن عليها في الفلسفة الاولى ان الهيولى الاولى لا تتقوم بدون الجسمية ولا بدون
نوعية من النوعيات المحصلة لنوع نوع وانها لا تتكون ولا تفسد ولكن هناك هيولىات غير الاولى وهي تتكون
وتفسد وهي اجسام في انفسها كالخشب للسرير وكما يخص الهيولى بالقابل للصورة الجوهرية يخص الموضوع بما يحل
هيئة عرضية فاذا قيس الى مقبولي احدهما يمكن ان يكون شيء هيولى وموضوعا معا لكن يجوز ان يكون قابل
واحد هيولى وموضوعا معا بالقياس الى مقبولين كالعناصر بالقياس الى نوعيات المركبات والى هيئات
عرضية تحلها هي والمادة ربما تعمم حتى تطلق على ما يقبل امرا يكون متعلقا به وان لم يكن حالا فيه كالبدن للنفس الناطقة
ومن ههنا قيل في الفلسفة الاولى كل حادث مسبوق بمادة ومدة والنفس الانسانية حادثة على راي المشائين والمادة التي هي
مسبوقة بها انما هي البدن وللمادة نسبة الى المقبول واخرى الى المركب منها ومن المقبول وهذه النسبة بالعلية
البتة فان المادة جزء من قوام المركب يكون بها بالقوة وبالمقبول بالفعل فهما علتان داخلتان في قوامه
والاولى تتصور على انحاء فانه اما ان لا يتقدم شيء من المادة والمقبول على الآخر ولا يفتقر اليه في التقوم
ولا يظهر لهذا وجود في الواقع فان كان له مثال في الوجود فكانه النفس والمادة الاولى ان قومتا الانسان
فان الانسان يكون بالمادة الاولى بالقوة وبالنفس بالفعل الا ان المادة الاولى متقومة بالنفس بل بالصور
العنصرية الحالة فيها وكذا النفس الانسانية متقومة بالمادة الاولى بل هي مفارقة لها بالقوام وان كان
البدن شرطا في حدوثها لكن المادة الاولى مادة بعيدة للانسان واما القريبة فهي البدن المشتمل على الاعضاء
والقوى والمتقومة بالنفس واما ان يكون المادة محتاجة في التقوم الى المقبول والمقبول ليس في وجوده متعلقا
بالمادة لكنه يلزمه اذا وجد ان يتقوم مادته بمقارنته كما في النفس والبدن المقومين للانسان وبما لطبيعة في

كما في الصور الجوهرية الحالة وهذا المقبول المقوّم للمادة يسمى صورة بالتخصيص وان كانت الصورة ربما تطلق على
كل مقبول واما ان يكون المقبول محتاجا في التقوم الى المادة والمادة متقومة في ذاتها غير محتاجة اليه فهذا المقبول
يسمى عرضا بالتخصيص وان كان العرض ربما يطلق على كل مقبول والمادة قد تكفي بوحدتها ان تكون جزءا لما
لما هي مادة له وهو ذو مادة بالقياس اليها كالمواد البسائط وقد لا تكفي بل لابد ان يكون معها غيرها وذلك اما
ان يحصل في المادة من اجتماع المواد فقط كالعسكر من اشخاص الناس او من الاجتماع والتركيب فقط كالبيت
من اللبنات والخشبات او من الاجتماع والتركيب مع الاستحالة كالكائنات من العناصر وكالترياق من اخلاط
فانها وان خلطت لا تكون ترياقا بالفعل ما لم يأت عليها مدة يفعل بعضها في بعض وتستقر على كيفية واحدة كانها
في جميعها **قلت** واما الصورة فنعني بها هيئة تحصل في مادة سواء كانت جوهرية او عرضية وتعم فتتناول النفس
الناطقة وربما تخص بالجوهرية ومنها الجسمية التي للجسم من حيث هو وتخص من الجوهرية بالنوعيات وربما تخص
بالشكل وبهيئة الاجتماع وبصورة النظام المستحفظ كالشريعة وربما تقال للنوع وبالحقيقة كل شيء جوهرا كان
او عرضا نوعا او جنسا وللمعقولات المفارقة وللصورة نسبة الى المادة واخرى الى المركب تعرف مما ذكرنا في
المادة ولنضع ههنا ان من الصور ما تتكون ثم تفسد ومنها ما ليس كذلك **اقول** اما الصورة فنعني بها هيئة تحل في المادة
فيحصل منهما مركب سواء كانت جوهرية كصور العناصر او عرضية كصورة السرير والصورة قد تعم فيراد بها ما يحصل للقابل
ويتعلق به وان لم يحل فيه فتتناول النفس الناطقة بالقياس الى البدن والى المركب منهما وربما يخص اسم الصورة
بالجوهرية فلا يسمى الاعراض صورا ومن الصور الجوهرية الصورة الجسمية التي للجسم من حيث هو جسم وهي الامتداد
الممكن من فرض الابعاد المتقاطعة على قوائم وربما يخص تخصيصا زائدا على ذلك فيراد به النوعيات من
الجوهرية وربما يخص ببعض العرضيات فانه قد يخص بالشكل وكانه المعنى الاصلي وقد يخص بهيئة الاجتماع وقد يخص
بصورة النظام المستحفظ كالشريعة وربما يقال الصورة للنوع وان كان مركبا من المادة والصورة
وكانه ذلك من اطلاق اسم العمدة من الاجزاء على الكل وتقال لحقيقة كل شيء جوهرا كان او عرضا نوعا
او جنسا وكانه لما كانت الصورة هي الجزء العمدة من حقيقة ما يتركب من المادة والصورة تجوز اولا
بالصورة لتلك الحقيقة منها ثم توسع ثانيا بارادة الحقيقة مطلقا منها وتقال ايضا للمعقولات المفارقة للمادة
لانها كانها صور مجردة عن المواد وللصورة نسبة الى المادة واخرى الى المركب منهما ويعرف النسبتان
مما ذكرنا في المادة فالنسبة الى المركب تكون بالعلية القريبة البتة فانها جزء له يكون به بالفعل كما ان المادة جزء له

يكون بها القوة قوة ربما تكون بالعلية البعيدة ايضا فان الصورة الجوهرية تكون علة مقومة للمادة وهي علة مقومة
للمركب بالنسبة الى المادة تتصور على الانحاء الثلاثة المذكورة في المادة ولكن مما نضع ههنا ونبرهن عليه في الفلسفة
الاولى ان من الصور ما يتكون ويفسد كصور العناصر ومنها ما ليس كذلك كصور الافلاك **قلت** واما العدم
فلا نعني به العدم المطلق بل عدم شيء عن قابل له موجود وكونه مما لا بد منه للمتغير او المستكمل بين اذ التغير ان يزول
عن الشيء ما كان له ويحصل له ما لم يكن له كالثوب يسود بعد بياضه والاستكمال ان يحصل له ما لم يكن من غير زوال
امر وجودي عنه كالساكن يتحرك فتبين انه لا بد فيهما من سبق عدم لما يكون عن قابل له واما الكائن اي
الحادث فسبق العدم عليه بين لكن سبق القابل له يوضع ههنا ويبين في الفلسفة الاولى وانما يكون العدم مبدء
ان سمي كل ما يحتاج اليه الشيء من غير انعكاس مبدء له والا فالعدم لا يجامع ما هو عدم له والهيولى تفارق الصورة
والعدم بانها تجامع كلا منهما وهما لا يجتمعان في الصورة تفارق العدم بان لها وجودا زائدا على ما للهيولى بخلافه فانه
يعقل حال مقايسة وجود الهيولى الى هذه الصورة اذا لم تكن موجودة وكانت القوة على قبولها موجودة واذ وجود العدم
بالعرض فكونه وفساده بالعرض فكونه فساد الصورة وفساده كونها **اقول** لما كان العدم مع كونه لا بد منه في ان يكون
الجسم متغيرا او نحو ذلك كما سيظهر مقارنا لنافي الوجود الذي له والكائن بالعرض كالهيولى الجسم لا مفارقا كالفاعل
والغاية وان لم يكن مجامعا لنافي الوجود للجسم من حيث انه متغير او نحوه بل متقدما عليه كما سياتي وكان بعض كانه ماخوذ
في ماهية الجسم المتغير مثلا انخرط في سلك المبادي للجسم المتغير ونحوه دون الاسباب فبالحري ان يذكر مع الهيولى
والصورة فنقول انا لا نعني به العدم المطلق بل عدم شيء كالصورة عن قابل له موجود كالهيولى ولا بد منه للجسم
من حيث هو مستكمل او متغير او كائن اما المستكمل والمتغير فسبق العدم عن قابل موجود عليهما بين وذلك لان
التغير ان يزول عن الشيء ما كان له ويحصل له ما لم يكن له كالثوب يسود بعد بياضه والاستكمال ان يحصل له
ما لم يكن من غير زوال امر وجودي وان كان لا بد من زوال عدم اعني عدم ما حصل له كالساكن يتحرك فالحركة
لا تخلف امرا وجوديا هو ضد لها او كالضد كما يخلف السواد البياض والصورة المائية الهوائية بل انما
تخلف العدم المقابل لها فتبين انه لا بد في كل من التغير والاستكمال من سبق العدم لما يحصل عن قابل له موجود
قبل حصوله ولا اشكال في ان الجسم متغير او مستكمل بالهيئات العرضية وكذا بصور المركبات فان المواد التي يحصل فيها
صور المركبات كالعناصر اجسام باقية معها واما صور البسائط فلا يتاتى الاستكمال بها ولا التغير للاجسام البسيطة
المتقومة بها لكونها انما تحصل بحصول صورها واما الهيولى فتلك الصور انما تحصل فيها بعد زوال صور

بصورة كالاضداد لها عنها فيكون الهيولى متغيرة بها لا مستكملة لكن الآن يقع للجسم البسيط انه مستكمل او متغير بالصورة حيث تم وكمل وجوده بها او تغير في نفسه بها ويكفي فيما نتعرض للاستكمال والتغير من سبق وجود المستكمل او المتغير على ما استكمل او تغير به سبق وجود هذا الجسم بالقوة من حيث سبق مادته واما الكائن اى الحادث فسبق العدم عليه بين لكن سبق القابل لما يكون حتى يكون الكائن مسبوقا بالعدم الذي كالمنافي له اى العدم عن قابل موجود ليس بين بل يوضع ههنا ويبين في الفلسفة الاولى ثم انه انما يسمى العدم مبدأ ان اصطلح على تسمية كل ما يحتاج اليه الشيء من غير ان يحتاج هو الى هذا الشيء مبدأ لهذا الشيء واما ان خص المبدأ بما يكون كالسبب كونه مع ما هو مبدأ له في الوجود فلا يكون العدم ح مبدأ لما هو عدم له كالصورة والهيئة ضرورة استحالة مجامعته اياه فلا يكون مبدأ للجسم المستكمل او المتغير او الكائن اذ كل من الاستكمال والتغير والكون انما هو بالتلبس بتلك الصورة او الهيئة فلا يجامعه العدم ثم الهيولى تفارق كلا من الصورة والعدم بانها تجامع كلا منهما ولا شيء منهما يجامع الآخر والصورة تفارق العدم بان لها وجودا زائدا على الوجود الذي للهيولى بخلاف العدم فانه ليس له وجود زائد على ما للهيولى في الاعيان بل اذا قيس وجود الهيولى الى هذه الصورة اذا لم تكن موجودة وكانت القوة على قبولها موجودة تعقل عدم الصورة عن موجود قابل لها فهذا العدم ووجوده بالذات انما هو في الذهن لكن لا بمجرد تعمل من الذهن بل هو موجود في الاعيان بالعرض من حيث وجود قابل للصورة بدون الصورة فلا يمكن ان يكون له كون وفساد بالذات بل انما يكون ويفسد بالعرض فكونه فساد الصورة وفساده كونها فان القابل لوجود الصورة هو القابل لوجود العدم وبه يكون العدم موجودا بالقوة وانما يكون بالفعل اذا كان القابل موجودا بدون الصورة فاذا كانت الصورة فسد العدم واذا فسدت كان **قلت** الاشتراك في هذه الثلثة ليس على ان الاجسام كلها تشترك في هيولى واحدة بالعدد او صورة او عدم كذلك اذ من الاجسام ما هي قابلة للكون والفساد اى ما هيولاه بحيث تتخذ صورة وتخلي اخرى ومنها ما ليس كذلك فلا يكون للقسمين هيولى واحدة بعينها كما سيلوح ان الاجسام القابلة للكون والفساد لها هيولى واحدة ثم ما عدم الاشتراك في الصورة الواحدة بالعدد فظ وكذا في العدم المضاف اليها بل معنى الاشتراك فيها ان الاجسام كلها لها هيولى البتة وهي واحدة بالعموم وان تعددت بالعدد وكذا الصورة والعدم **اقول** ما ذكرنا من هذه المبادي المشتركة للاجسام والاشتراك على نحوين فانه قد يكون في واحد بالعدد كالاب للابناء وقد يكون في واحد بالعموم وذلك بان لا يكون هناك امر شخصي يشترك فيه المتشاركان بل لهذا امر شخصي ولذلك امر آخر لكن ينتزع من الامرين امر كلي يشملهما فذلك الامر الكلي يشترك فيه المتشاركان الكلي

منها فرد منه فاشتراك الاجسام في الهيولى ليس من النحو الاول ثم الاجسام على نحوين منها ما هي قابلة للكون
والفساد اي ما هيولاها بحيث تتخذ صورة وتخلي اخرى ومنها ما ليس كذلك بل تستديم هيولاها صورة واحدة فلا يكون
للقسمين هيولى واحدة بالعدد والا لكانت هيولى بعينها مستديمة لصورة وغير مستديمة لها نعم سيلوح ان الاجسام
القابلة للكون والفساد لها هيولى واحدة بالعدد وكذلك اشتراك الاجسام في الصورة وفي العدم ليس من النحو
الاول فان عدم اشتراكها في صورة واحدة بالعدد ظاهر وكذا في العدم الذي كلامنا فيه اعني المضاف اليها
فانه اذا تعددت الصور تعددت الاعدام المضافة اليها بل الاشتراك في هذه الثلثة من النحو الثاني فان
الاجسام كلها تشترك في ان لابد لها من الهيولى وهي معنى واحد وان تعدد في الوجود وكذلك تشترك في ان
لابد لها من الصورة والاجسام المتشكلة او المتغيرة او الكائنة لابد لها مع ذلك من العدم والكل من الصورة والعدم معنى
واحد وان تعددت افراده قلت اما الفاعل في الامور الطبيعية فيراد به مبدأ الحركة في غيره من حيث هو غيره
ولو بالاعتبار ويراد بالحركة مطلق الخروج من قوة الى فعل ومبدأ الحركة في غيره ما يهيئ ويصلح المادة او يتمم ويعطي
الصورة ولعل معطي الصورة المقومة للانواع الطبيعية وهو الفاعل للاجسام بالحقيقة لا يكون من الطبيعيات
وليس على الطبيعي بعد ان نضع ان ههنا مهيئا ومعطيا ان تحقق ذلك وان كان للطبيعيات فاعل واحد بالعدد لا يكون
من الطبيعيات البتة بل عسى ان لا يكون علية لها علية خاصة فلا يبحث الطبيعي عنه جملة نعم ان كان منها ما هو فاعل لكل منها
سوى نفسه كان يبحث عنه ولما الواحد بالعموم المحمول على كل من الفواعل الجزئية لها فيجاز ان يبحث عنه انه كيف يجب ان يكون في
قوته وكيف يكون نسبته الى معلوله والفاعل المشترك للطبيعيات هو الطبيعة وحدت بانها مبدأ اول لحركة ما هو فيه وسكونه
بالذات لا بالعرض اي الفاعل القريب للحركة ان كان هناك حركة في مقولة ما ذاتية لا قسرية ولا عرضية او للسكون كذلك
ولنوضح ذلك بانه قد يقع من الاجسام افعال وحركات فيظن بعضها صادرة عن اسباب خارجة عنها كصعود الحجر وبعضها
عنها انفسها اما لا انها طريقة واحدة او متفنن الطرائق اما لا بالارادة كاستحالة البذور والنطف نباتات وحيوانات
او بارادة كتحرك الحيوانات الى جهات والراي يجوز هذين القسمين فيما يلزم طريقة واحدة ايضا ثم ما يدرينا ان الامر
فيما لا نجد له اسبابا خارجة كما ظنناه من صدوره عن المتحركات انفسها فلعل هناك محركا من خارج غير محسوس او محسوس
الذات غير محسوس التاثير ولكن يوضع ههنا ويبرهن عليه في العلم الاعلى ان مبادي هذه الحركات انما هي قوى في تلك
الاجسام اما قوة تحرك على نهج واحد من غير ارادة وتسمى طبيعة او عن ارادة وتسمى نفسا فلكية والا على نهج واحد من غير ارادة وتسمى نفسا
نباتية او عن ارادة وتسمى نفسا حيوانية وقد تعمم الطبيعة فتطلق تارة على كل قوة يصدر عنها فعلها بلا ارادة فيشمل النفس

فيشمل النفس النباتية واخرى على كل قوة يصدر عنها فعلها من غير روية وان كان بارادة فيكون العنكبوت لما يشبك
بالطبائع لكن التي نخص عنها ههنا والاجسام الطبعية طبعية بها هي الطبيعة بالمعنى الاول هي ربما تكون هي المقوم بعينها
كما في البسائط وربما تكون كانها جزء منها كما في المركبات ثم الطبيعة تقال على وجه جزئي وهي الخاصة بشخص شخص وعلى
وجه كلي اما بحسب نوع نوع كما نعقله من مبدأ مفيض للتدبير الواجب في استحفاظ نوع او على الاطلاق كما نعقله من مبدأ مفيض
للتدبير الواجب في استحفاظ الكل على نظامه لا وجود لها متعينة في ذوات قائمة في الاعيان بل انما هو في التصور **اقول**
واما الفاعل في الامور الطبيعية فغير او به مبدأ الحركة في آخر غيره من حيث هو غيره ولو كانت المغايرة بالاعتبار كما اذا
عالج الشخص نفسه فانه انما يعالج ويحرك الى الصحة من حيث هو طبيب وانما يتعالج ويتحرك من حيث هو عليل والعليل
من جهة ما هو عليل غير الطبيب من جهة ما هو طبيب ويراد بالحركة الواقعة ههنا مطلق الخروج من قوة الى فعل
سواء كان الى صورة جوهرية او هيئة عرضية بتدريج او بدفعة ومبدأ الحركة اما مهيئ يصلح المادة لقبول الصورة
فانها وان كانت في ذاتها مستعدة لقبول الصورة اعني ما يصير بالفعل صورة جوهرية كانت او هيئة عرضية
والا لم يمكن خروجها اليها لكن ربما لا تكون كاملة الاستعداد فيكمل الفاعل استعدادها او يجعلها اقرب الى القبول
مما كان وان لم يكمل الاستعداد او بعد واما متمم يعطي الصورة لكن سيلوح في الفلسفة الاولى ان معطي الصورة
المقومة للانواع الطبيعية وهو الفاعل بالحقيقة للاجسام لا يكون من الطبيعيات وليس على الطبيعي بعد ان
يضع ان ههنا مهيئا ومعطيا ان يحقق ذلك لخروجه عن صناعته ثم الفاعل المشترك للطبيعيات لا يعني به
الفاعل الواحد بالعدد فانه ان كان للطبيعيات فاعل واحد بالعدد لا يكون من الطبيعيات البتة والا لكان
فاعلا لنفسه فلا يبحث الطبيعي عنه من حيث انه من الطبيعيات بل سيلوح لك في الفلسفة الاولى ان عليته ايضا للطبيعيات
ليس علية خاصة فكما انه علة لها علة لمبادئها ايضا فلا يمكن ان يشتغل الطبيعي به من جهة انه يعرف به الطبيعيات
من حيث هي طبيعيات فتعرف المعلولات عن عللها الخاصة بها ولا من جهة ان كونها ذوات ذلك الفاعل
من اعراضها الخاصة بها نعم ان كان من الطبيعيات ما هو فاعل لكل منها سوى نفسه كان للطبيعي ان يبحث عنه
من حيث انه من الطبيعيات البتة ومن حيث انه عسى ان يكون علته لما سواه منها علية خاصة واما الفاعل
الواحد بالعموم اعني الفاعل الكلي المقول على كل واحد من الفواعل الجزئية فان عليته للطبيعيات علية خا[صة]
فينظر فيه انه كيف يجب ان يكون في قوته وكيف نسبته الى معلوله والفاعل المشترك للطبيعيات بهذا النحو
من الاشتراك هو الطبيعة وليس اثباتها على الطبيعي كما نشير اليه بل انما عليه ان يسلم وجودها

وسيعرف ماهيتها وحدّها في المعلم الاول بانها مبدأ اول لحركة ما يكون فيه وسكونه بالذات لا بالعرض فالمراد
بالمبدأ الفاعل ولما قيل انها مبدأ للحركة والسكون وعني بانه اية حركة كانت واي سكون كان كما ستعرف
ومن الحركات والسكونات ما يتقابل فلو اريد بالمبدأ المبدأ التام لم تتخلف عنه الحركات والسكونات ولزم اجتماع
المتقابلات فالمراد انه مبدأ غير تام لهما وتكون مبدأ للحركة في مقولة بشرط الحالة الغير الملائمة فيها وللسكون
فيها بشرط الحالة الملائمة فيها والمراد بالاول القريب الذي لا واسطة بينه وبين التحريك مثلا واحترز به
عن النفس فانها تكون مبدأ لبعض حركات ما هي فيه ولكن بواسطة والمراد بالحركة مطلق الحركة في
اية مقولة كانت اما في الكم فكتخلخل الهواء بطبيعته بعد ما تكاثف بعارض واما في الكيف فكتبرد الماء بعدما
تسخن واما في الاين فكهبوط الحجر واما في الجوهر لو كانت فيه حركة فكالتحجر وكذا المراد بالسكون السكون في اية
مقولة كان فان قلت ان اريد ان الطبيعة ما يكون مبدأ اول لكل حركة تكون في ما هو فيه وسكون كذلك
اي بما لا يكون في الجسم الطبيعي حركة في مقولة ولا سكون فيها الا ويكون هو مبدأه الاول فلا يكون في الحيوانات
طبيعة اذ ليس فيها شيء يكون مبدأ اول لكل حركة وسكون فيها فان المبدأ الاول لحركاتها الارادية غير
ما هو المبدأ الاول لحركاتها التي ليست بالارادة وان اريد انها ما يكون مبدأ اول لحركة ما فيه وسكونه في الجملة
انتقض الحد بالنفس الحيوانية فانها مبدأ اول للحركات الارادية واما ما ظن من ان النفس انما تحرك بتوسط الطبيعة
فلم يرض به الشيخ قائلا ان الطبيعة لا تستحيل محركة للاعضاء خلاف ما توجبه انها طاعة للنفس ولو استحالت الطبيعة
كذلك لما حدث الاعياء عند تكليف النفس اياها بخلاف مقتضاها ولما تجاذب مقتضى النفس ومقتضى الطبيعة
واما ان النفس انما تحرك باحداث الميل في الطبيعة ايضا كذلك فان اعتبر الميل محركا لم يكن شيء من النفس والطبيعة
مبدأ اول وان لم يعد محركا بل امرا به يحرك المحرك كما هو الحق فكون التحريك باحداث الميل كما لا يضر في
كون الطبيعة مبدأ اول كذلك لا يقدح في كون النفس كذلك فهما سيان قلت لعل المراد ان الطبيعة
ما يكون مبدئيته لكل ما يكون هو مبدأ له من حركة ما فيه وسكونه اولية والنفس الحيوانية وان كانت مبدئيته
للحركات الارادية اولية فليست مبدئيته لحركات النمو والكون اولية بل بما تستخدم الطبائع والكيفيات
انما الاشتباه في النفس الفلكية فان الشيخ صرح بكون الطبيعة المحدودة بهذا الحد هي التي تفعل افاعيلها على
نهج واحد لا بارادة فهي مقابلة للنفوس الفلكية والارضية كما سنشير اليه واطلق النفس حيث اسند
اخراجها عن الحد الى قيد الاولية فالظاهر منه خروج النفس الفلكية ايضا بقيد الاولية حكى انه ليس في الحد قيد آخر

قيد آخر يخرج بها لكنها تحرك الجرم السماوي بارادة جزئية تابعة لتصور جزئي انما يتاتى بقوة جسمانية هي بمنزلة قوة
الخيال فينا فان لم يعتبر تلك القوة محركة بل آلة كانت النفس هي المبدأ الاول فكيف تخرج بقيد الاولية
وان عدت تلك القوة محركة قريبة كما يقع في عباراتهم انتقض حد الطبيعة بها ولا يمكن ان يقال انها هي طبيعة
الفلكية اذ هي اذا عدت فاعلة كانت فاعلة بارادة بخلاف الطبيعة وان ادعى ان تحريك النفس الفلكية
او تلك القوة انما هو باستخدام الطبيعة الفلكية التي لا شعور لها فهي المبدأ الاول طولب البرهان على ذلك وقوله
ما هو فيه احتراز عن المبادي الصناعية والقسرية والمحرك بالحقيقة في الحركات القسرية وان كانت طبيعة
المقسور فتسميته القاسر اياها والقاسر انما هو من المعدات لكن لما كانت الاوهام تذهب الى كون القاسر هو المحرك
احترز عنه بذلك قوله بالذات يحتمل التعلق بالمحرك اعني المبدأ اي يكون تحريكه ومبدئيته بالذات لا عن تسخير
قاسر وبالمتحرك اي يكون مبدأ لحركة ما يتحرك بالذات لا عن خارج وبالجملة احترز به عن طبيعة المقسور
بالقياس الى الحركة القسرية فانها لا تسمى طبيعة بالقياس اليها وقوله لا بالعرض ايضا يحتمل الوجهين اي لا يكون
تحريكها بالعرض ولا يكون مبدأ لحركة ما يتحرك بالعرض وبالجملة فاحترز به عن طبيعة المتحرك بالعرض فانها لا
طبيعة بالنسبة الى حركته العرضية سواء كانت الحركة عرضية من كل وجه كحركة جالس السفينة فان طبيعة
الجالس مبدأ بالعرض لحركته بحركة السفينة اي التفاوت نسبته الى الامور الساكنة كالاشجار النابتة على الشط
بالمحاذاة مثلا وذلك لان طبيعته توجب الثقل الموجب للاعتماد على السفينة والاستقرار عليها الموجب لحركته
بحركة السفينة لكن طبيعة الجالس لا تسمى طبيعة بالقياس الى هذه الحركة اذ انما اقتضتها بعارض حركة السفينة
او كانت عرضية من وجه دون وجه كحركة صنم من نحاس الى سفل لثقله فهذه الحركة من حيث انها حركة صنم عرضية لطبيعة
مبدأ لها بالعرض ولا تسمى طبيعة بالنسبة اليها وهي بعينها من حيث انها حركة جسم او نحاس غير عرضية وان شئت
ان يتضح امر الطبيعة عندك مزيد وضوح ويتميز فرط امتياز فاستمع انه لا شك في انه قد يقع من الاجسام لاسيما
التي قبلنا افعال وحركات بحيث يصح ان تنسب تلك الافعال والحركات اليها فيقع مثلا صعود الحجر او هبوطه
ونما النبات وتحرك الحيوان فيظن ان بعض تلك الافعال والحركات صادرة عن اسباب خارجة عن الاجسام
التي تلك الافعال والحركات قائمة بها كصعود الحجر اذا رماه احد الى فوق وبعضها عنها انفسها وهذا اما ان
يكون لازما طريقة واحدة او يكون متفنن الطرائق مختلفها وهذا اما ان يكون لا بارادة كاستحالة البذور
نباتات والنطف حيوانات فان ذلك يشتمل على حركات مختلفة كمية وكيفية من غير ارادة او يكون بارادة

لتحرك الحيوانات بالحركات الارادية الى جهات مختلفة وهو اما اللازم طريقة واحدة فانا نجد منه في الاجسام التي ثقلها
ما يصعد لا بارادة كهبوط الحجر لكن الرأي لا يمنع من تجويز القسمين فيه ايضاً فليس ينقبض عن ان يكون مما هو لازم
طريقة واحدة ما يصدر عن ارادة وان لم يكن وقف بعد على البرهان المورد في موضعه على ان يكون الامر كذلك
وان الحركات الفلكية المتشابهة انما تصدر بارادة ثم ما ذكرناه من وجود قسمي القسم الاول ايضاً انما هو قبل
العثور على البرهان القائم عليه مما يتبادر الى الرأي على سبيل الظن والتخمين دون الجزم واليقين فانه ما يدرينا ان
الامر فيما لا نجد له اسباباً خارجة كما رأيناه من صدوره عن المحركات انفسها فلعل هناك محركاً خارجياً غير محسوس
الذات او محسوس الذات غير محسوس التأثير فان المحرك قد يكون محسوس الذات لكن لا يوقف على تأثيره في
بادي الرأي فانك اذا رأيت الحديد يتحرك الى المغناطيس ولم تك قبل ذلك واقفاً على طبيعة المغناطيس فلعلك
لا تتفطن لكون المغناطيس مع المحرك ولكن مما يسلم ههنا تسليم الاصول الموضوعة ويبرهن عليه في العلم
الاعلى ان مبادي هذه الحركات التي لا نجد لها اسباباً من خارج انما هي قوى في تلك الاجسام اي متعلقة
بها اعم من ان تكون حالة فيها او لا فتلك القوى تكون على ما اشعرناك اربعة انحاء اما قوة تحرك على نهج واحد من
ارادة وتسمى طبيعة او عن ارادة وتسمى نفساً فلكية او لا على نهج واحد من غير ارادة وتسمى نفساً نباتية او عن ارادة
وتسمى نفساً حيوانية فوضح بذلك امتياز الطبيعة عن المبادي الخارجة وعن النفوس الارضية والسماوية هذا
وقد تعمم الطبيعة عن هذا المعنى فتطلق تارة على كل قوة يصدر عنها فعلها بلا ارادة وان لم يكن لا على طريقة واحدة
فتشمل النفس النباتية وتارة على كل قوة يصدر عنها فعلها من غير روية وان كان بارادة فتشمل نفوس
الحيوانات ايضاً بالقياس الى افعالها الارادية الصادرة عنها من غير روية فيكون العنكبوت انما تنسج بالطباع
لكن الطبيعة التي تخص عنها ههنا والاجسام الطبيعية سميت طبعية بالنسبة اليها انما هي الطبيعة بالمعنى الاول
الاخص ثم الطبيعة ربما تكون هي الصورة بعينها كما في البسائط العنصرية فان طبيعة الماء هي صورته التي اقامت
هيولاه نوعاً وهي غير محسوسة وتصدر عنها آثار محسوسة وانما تصدر عن الطبيعة الواحدة الآثار الكثيرة في جسم
بجهات كثيرة فانه برودة مثلاً بالقياس الى المتأثر عنها ورطوبة بالقياس الى المؤثر فيه المتشكل به والميل بالفعل
بل التحريك ان لم يمنع مانع بالقياس الى الحيز الغريب والتسكين بالقياس الى الحيز المناسب وقد تكون كالجزء
من الصورة كما في المركبات فان الاجسام المركبة ليست انما تحصل حقيقتها بالقوة المحركة لها بالذات الى جهة ان
كان لا بد لها منها بل كان صورها تجتمع من عدة معان تتحد كالانسانية المتضمنة للقوى الطبيعية وقوى النفس النباتية

النفس النباتية والحيوانية والتعلق وكيفيتهما الاجتماع يتبين في الفلسفة الاولى ثم الطبيعة يقع على معنيين

جزئي وهي الخاصة بشخص شخص من افراد الانواع الطبيعية المتكفلة بنظم مصالح الشخص على سبيل التسخير من المبدأ

المتعالي عن الطبيعيات وكلي وذلك اما بحسب نوع نوع مثل ما نعقله من مبدأ مفيض للتدبير الواجب في انحفاظ النوع

من حيث هو نوع او على الاطلاق كما نعقله من مبدأ مفيض للتدبير الواجب في انحفاظ الكل على نظامه ولا وجود

للطبيعة الكلية بحسب نوع او على الاطلاق في الاعيان بان يكون لها ذوات قائمة فيها بل انما وجودها في

التصور وذلك لانه كما ان العناية العالية دبرت حال شخص شخص بابداع طبيعة فيه مقتضية لما يلائمه ويصلح له كذ

دبرت نظام كل نوع بل نظام الكل لكن لا بخلق طبيعة واحدة في جسم مقتضية لمصلحة النوع او الكل

ولا بخلق طبايع سارية في اشخاص نوع او في الاجسام كلها يكون كل منها مقتضية لنظام النوع

او الكل بالذات بل بان ابدع المواد القابلة واودع فيها الطبايع الفاعلة بحيث يؤدي اجتماعها وترتيبها

على نمط خلقها الى حفظ نظام النوع او الكل وان لم يكن ذلك مقتضى واحد منها بالذات فالطبيعة الارضية

انما تطلب السفل لا لكونه ملائما لنظام الكل بل لانه ملائم للارض والنارية انما تروم نحو المحيط لانه ملائم للنار

لكن باقتضا تلك ذلك واقتضا تلك هذا انتظم صلاح الكل ويمكن نشو النباتات وتعيش الحيوانات الغالب

عليها طبيعة الارض فالامر المعقول للمبادي العالية من صورة النظام الاكمل لكونه مفيضة لفيضان

النظام في الانواع او الاعيان على تلك الصورة كانه يسمى طبيعة على ضرب من التخييل وقد يسمى الطبيعة

مدبرة للكل من حيث هو نوع او كل على نحو من التخييل وقد يسمى طبيعة الجرم الاول من الاجرام الاثيرية التي هي

الاصل في انحفاظ النظام طبيعة كلية فاما ما نقل عن بعض الاوائل من ان كلا من الطبيعة الكلية التي

بحسب نوع والتي على الاطلاق قوة موجودة فالاولى سارية في اشخاص النوع والثانية في الكل ونقل

عن آخرين من ان كلا منهما واحد في ذاته وفيضانه عن الواحد الحق وتقسيمها بانقسام الكل ويختلف في

القوابل كالشعاع المنحدر من الشمس على الاجسام المختلفة الاستعدادات لقبول النور فان لم يكن رمزا

او لا فهو مما لا يصغى اليه **قلت** من الالفاظ الماخوذة من الطبيعة الطبعي وقد عرفته وما لا الطبيعة وهو الجسم

المتحرك او الساكن بطباعه وما بالطبيعة وهو ما وجوده او قوامه بالفعل عنها كالاشخاص و الانواع الطبيعية وما

بالطبع وهو كل ما يلزمها وما يجري مجرى الطبيعي وهو ما توجبه الطبيعة بذاتها والخارج عن المجرى الطبيعي اعني ما هو

بسبب غريب وهو ما لكن لا لذاتها بل لعارض في المادة القابلة لفعلها كالراس المسفط وليسلم ههنا ان

لا يكون عن المبدأ الاول فعل في الاجسام الطبيعية خارج عن مجرى طبائعها الا على سبيل التأدي والتوليد وربما
يكون الخارج عن مجرى الطبيعة الجزئية غير خارج عن مجرى الطبيعة الكلية كالموت الخارج عن مجرى طبيعة
زيد مثلا فان للطبيعة الكلية فيه مقاصد كتخليص النفس للسعادة التي لها خلق البدن واما تخلفها في البعض
فلسوء الاختيار وكاخلاء المكان ليكون لاشخاص اخر ليسوا باحقاء بدوام العدم من هؤلاء بالخلود وفوز اهل
هناك الفاظ مستعملة فيما بينهم ماخوذة من الطبيعة منها الطبيعي وقد عرفته ومنها ما بالطبيعة وهو الجسم المتحرك
بطباعه او الساكن كذلك ومنها ما بالطبيعة وهو ما وجوده بالفعل او قيامه بالفعل من الطبيعة اما بالوجود الاول
كالاشخاص الطبيعية او بالوجود الثاني كالانواع الطبيعية ومنها ما بالطبع وهو كل ما يلزم الطبيعة ومنها ما يجري
مجرى الطبيعي وهو ما يوجبه الطبيعة بذاتها من غير اعتبار عارض غريب يقابله الخارج عن المجرى الطبيعي وهو
ما يكون بسبب غريب او يكون بسبب الطبيعة لكن لا لذاتها بل بعارض في المادة القابلة لفعلها كالراس
المسفط والاصبع الزائدة فهما وان كانا بالطبيعة اذ الطبيعة اقتضتهما لكن ليسا على المجرى الطبيعي اذ لم تقتضهما
لذاتها بل بعارض كون المادة في كيفيتها او كميتها بحيث تستعد لذلك ومما ينبغي ان يسلم ههنا ويبين في الفلسفة
الاولى انه لا يكون من المبدأ الاول تعالى بحده ولا الملائكة الذين يفعلون ما يؤمرون فعل قسري في الاجسام
خارج عن مجرى طبائعها الا على سبيل التأدي والتوليد من الافعال الطبيعية واعلم انه قد يختلف الحال
بالنسبة الى الطبيعة الجزئية والكلية فيكون الشيء خارجا عن المجرى الطبيعي بالقياس الى الطبيعة الجزئية دون
الكلية كالموت فانه خارج عن المجرى الطبيعي بالنسبة الى الطبيعة الشخصية اذ ليس لها فيه غاية بل هو مفسد لها
لكنه غير خارج عن الطبيعة الكلية اذ لها فيه مقاصد منها تخليص النفس للسعادة التي انما خلق البدن ليكون آلة
الى نيلها فان صرف اللحاظ عن الجزء الخسيس من الانسان ولم ينظر الا الى النفس كان ذلك غاية للطبيعة الكلية
بحسب النوع البتة من هذا الوجه لانها الكمال بالنسبة الى الفطرة النوعية واما تخلفها في البعض حيث يكون الموت
في حقه تورطا في درك الشقاوة فذلك لسوء الاختيار لا للطبيعة النوع ومنها اخلاء المكان فانه لولا الموت وكانت
الاحياء مخلدين كان المكان مشغولا بهم وبمصالحهم ولم يفضل الا ما يسع اقل قليل بالنسبة الى ما يمكن ان يوجد من
اشخاص النوع الذين ليسوا باحقاء بدوام العدم من هؤلاء الاحياء بدوام الوجود فاوجبت الحكمة المقتضية
للجود المراعية للعدالة ان تقضي هؤلاء بحيهم ويخلفهم امثالهم **قلت** واما الغاية في الطبيعيات فما لاجله الحركة
والغاية الحقيقية للجسم ما لاجله طلبت الصورة في المادة وقس عليه حال الغاية في الاشتراك على الفاعل وهما كانهما مبدآن غير

غير قريبين وانما القريب المادة والصورة والفاعل علة للغاية في الوجود في الاعيان والغاية من حيث شيئيتها
وتصورها علة لفاعلية الفاعل وقد يتفق ان يتحد الفاعل والغاية والصورة بالمهية فالصورة الانسانية من الابوين هي مبدأ
لتكون الصورة الانسانية في النطفة وهذه هي التي تحرك النطفة اليها وهي التي حصلت في المادة فتقومتها انسانا
فاذا قيست الى المادة او المركب كانت صورة واذا قيست الى الحركة كانت فاعلة من حيث ان الحركة
منها تبتدي وغاية من حيث انها اليها تنتهي **اقول** واما الغاية في الطبعيات فما لاجله الحركة اعني
بها كل خروج من قوة الى فعل والغاية الحقيقية للجسم ما لاجله طبعت الصورة في المادة والاشتراك
في الغاية ليس على ان غاية واحدة بالعدد يشترك فيها الطبعيات باسرها فان كانت غاية كذلك
كانت خارجة عن الطبعيات ولعل عليتها في الطبعيات لا تكون علية مختصة بل الاشتراك فيها على ان لكل
من الطبعيات غاية والغاية واحدة بالعموم تشمل الغايات الجزئية على قياس ما عرفت في الفاعل ثم الفاعل
والغاية كانهما مبدأن غير قريبين وانما القريب المادة والصورة حتى لو فرض غنا بهما عن الفاعل والغاية
استغني المركب بهما ثم الفاعل علة للغاية في الوجود في الاعيان بتوسط المعلول ذي الغاية والغاية علة لفاعلية
الفاعل لكن لا من حيث وجودها في الاعيان حتى يدور الامر بل من حيث شيئيتها والشيئية معنى غير الوجود
ومن حيث وجودها في ذهن الفاعل ثم قد يتفق ان يكون الفاعل والغاية والصورة متحدة بالمهية فالصورة الانسانية
هي المبدأ الفاعلي لتحرك النطفة الى الانسانية وكونها فيها وهذه الصورة الكائنة في النطفة هي التي تحركت
النطفة اليها وهي التي حصلت في المادة فقومتها انسانا فاذا قيست الى المادة او الى المركب كانت صورة واذا
قيست الى الحركات كانت فاعلة من حيث ان الحركة منها تنشعب وتبتدي وغاية من حيث انها اليها تنتهي
وتنقطع **قلت** وكل من المبادي الاربعة للجسم يكون اما بالذات او بالعرض وايضا اما بالقوة او بالفعل وايضا
اما قريبا او بعيدا وايضا اما مركبا او بسيطا وايضا اما خاصا او عاما وايضا اما جزئيا او كليا **اقول** كل من
هذه المبادي الاربعة التي للجسم من حيث هو جسم يكون اما بالذات او بالعرض وايضا اما بالفعل او بالقوة وايضا
اما قريبا او بعيدا وايضا اما بسيطا او مركبا وايضا اما خاصا او عاما وايضا اما جزئيا او كليا فهذه ستة تقاسيم
كل الى اثنين متقابلين متداخل اقسام التقسيمين فالمادة بالذات ما لاجل نفسها يقبل الشي كالمادة الاولى
للصورة الجسمية والنوعية وكالعناصر للصور المعدنية مثلا والتي بالعرض فهو ان توخذ المادة مع صورة
تضاد الصورة التي اخذت المادة مادة لها او للحاصل بها فتزول بحلولها كالنطفة للانسان فليست مادة

حقيقته الفساد ما عند كونه اوضع صورة لاتضاد الاخرى وليست داخلة في كون المادة مادة كالطبيب المعالج
فانه انما يعالج من حيث هو عليل لا من حيث انه طبيب فالصورة بالذات ما يكون جزءا محصلا لما هي صورة له واخذت
من حيث هو كذلك نحو الصورة الذهبية للذهب والتي بالعرض فما يقارنها اما نافعة كصفاء الزيبق والكبريت اولا
لكثير من الاعراض اللازمة او المفارقة للذهب والفاعل بالذات ما يكون مبدأ للفعل واخذ من حيث هو كذلك
كالنار للتسخين والذي بالعرض فمنه ما يزيل ضدا فيقوى الضد الآخر فينسب الفعل الى ذلك الآخر كقولنا السقمونيا
يبرد فانه يسهل الصفراء فيقوى البلغم ويبرد ومنه ما يكون مبدأ للفعل باعتبار واخذ باعتبار آخر كقولك الطبيب
يبني فانه انما يبني من حيث هو بناء لا من حيث هو طبيب ومنه ما يكون متوجها بالذات الى غاية ويعرض لها غاية اخرى
مثل الحجر الذي يشج فانه بذاته يهبط فاتفق ان كان في ممره هامة فاتى عليها بثقله فشجها وقد يعد منه ما لا يكون مبدأ
اصلا ابدا لانه كثيرا ما يتفق عند حضوره حصول خير او شر فيظن ان حضوره هو السبب في ذلك فيتفاءل به ويتطير
منه والغاية بالذات هي التي تنحو الحركة لاجل نفسها كالحصول في الحيز الطبيعي للنقلة الطبيعية والصحة للمعالجة
والغاية بالعرض منها ما يقصد لا لذاته بل للغاية بالذات كشرب الدواء للمعالجة وانما الغاية بالذات هي الصحة وهي
مثل الشرب بالنافع ومثل الصحة بالخير ومنها ما يلزم الغاية كالتغوط للاكل فان الغاية هو كف الجوع والتغوط لازم
له وقد يعرض منها كالجمال للرياضة فان غايتها هي الصحة والجمال قد يعرض للصحة ومنها ما يعارض الغاية الذاتية
والغاية الذاتية قد توجد معها وقد لا توجد كالشجة لهبوط الحجر وقتل الانسان لحركة السهم المرمي الى الصيد والمادة بالفعل
كالهيولى الاولى للصور الاول وبدن الانسان لصورته والمادة بالقوة كالنطفة للصورة الانسانية والصورة بالفعل
ظاهرة والصورة بالقوة كقوة الكتابة مع عدمها بالفعل للكاتب والفاعل بالفعل كالنار بالقياس الى احراق محرقه
بالفعل وبالقوة كالنار بالقياس الى احراق ما تقوى على احراقه ولا تحرقه بالفعل وتختلف القوة بالقرب والبعد كقوة الصبي على
الكتابة وقوة من له ملكة الكتابة عليها والغاية بالفعل وبالقوة كالصورة بالفعل وبالقوة وقوة العلة بازاء قوة المعلول
وفعليتها بازاء فعليته والمادة القريبة كالاعضاء للبدن والبعيدة كالاخلاط والاركان له والصورة القريبة كالتثليث
للمثلث والبعيدة كذي الزوايا له والفاعل القريب كالقوة المحركة التي في الاوتار والعضلات لتحريك الاعضاء والبعيد
كالنفس والغاية القريبة كالصحة لشرب الدواء والبعيدة كالسعادة له والمادة البسيطة كالهيولى الاولى للصور
العنصرية والمركبة كالاعضاء للبدن والصورة البسيطة كصورة الماء والمركبة كصورة الانسان فكانها تجتمع من
عدة صور وقوى والفاعل البسيط كالجاذبة للجذب والمركب كالجاذبة والماسكة للجوع والغاية البسيطة كالشبع

كالشيء للأكل والمركبة كالمعجون وقتيل القتل للسلب الحرير والمادة الخاصة ما يختص بالصورة ولا يصلح لما لا يجامعها
من الصور كبدن الإنسان لصورته والعامة كالخشب للسرير والكرسي والصورة الخاصة كفصل الشيء أو الكلي باعتبار
انه صورة لا فصل فبينهما فرق والعامة كجنس الخاصة كالشيء والفاعل الخاص كالذي والا الذي شربه بصحته بخلاف العام
كالهواء المغير لأشياء كثيرة والغاية الخاصة كلقاء زيد لحركة صديقه إليه والعامة كإسهال الصفراء بشرب السقمونيا فانه غاية
له ولشرب البنفسج والسادسة الجزئية ما يكون مساوية لما بإزائها من ذي المادة في العموم والخصوص كالمادة
الشخصية للمادي الشخصي والنوعية للنوعي كهذا الخشب لهذا الكرسي والخشب للكرسي والكلية ما يكون أعم كالخشب لهذا
الكرسي والجسم للكرسي وفي الصورة الجزئية والكلية لا يخالف الخاصة والعامة والفاعل الجزئي كهذا الطبيب لهذا العلاج فهو
جزئي وإن كان عاما لأنه كما يكون فاعلا لهذا العلاج يكون فاعلا لغيره والكلي كالطبيب لهذا العلاج والغاية الجزئية
كقبض زيد على فلان غريمه المقصود من سفره والكلية كانتصافه من الظالم مطلقا **قلت الفصل الثالث**
في البخت والاتفاق وما يتصل بهما فقد جرت العادة بذكر ذلك ههنا ان من الأقدمين من أنكر ان يكون للبخت
معنى قائلا ان من العادة ان نجد للأشياء أسبابا موجبة فنعدل عنها ونرتاد عللا مجهولة من البخت والاتفاق
فمن حفر بيرا فعثر على كنز او زلق فيه جزم الأغبياء بان البخت للسعيد والشقي لحقه ولم يحيه بخت البتة بل كل من حفر إلى قدرين
ينال ومن يميل على زلق في شفير زلق عنه ومنهم من اثبته وعظم أمره فقالت فرقة انه سبب الهي يجل عن ان يناله العقل
حتى ان منهم من اتخذ باسمه صنما يعبد وزعمت طائفة انه صدر الشيء لا بسبب فذيمقراطيس واشياعه يرون
تكون العالم كذلك دون الأمور الجزئية وانباذقلس واشياعه لا يعدمون على جعل العالم كذلك ولا يعلون
الفاعل البتة ولكن يرون الأمور الجزئية الطبيعية كائنة لا لغاية بل لضرورة المادة أليس ان الشمس إذا بخرت
السحاب إلى الجو البارد وبرد فصار ماء ثقيلا انزل مطرا بالضرورة فكيف ترخص الفطانة ان نظن ان ذلك للمنافع
المترتبة عليه وقس على ذلك وكيف تفعل الطبيعة لأجل شيء وليست لها روية ولو كان كذلك لم تقع
التشويهات والزوائد والموت وأما النظام المشاهد في تكون الأمور الطبيعية وسلوكها إلى ما توجبه الضرورة فلا يجب
ان يعتبر إذ بإزائه نظام الفساد ولو كان النشو لغاية كان الذبول لغاية هو الموت وهو لا يصلح ان تروم
الطبيعة وهو لا يلم يعلموا ان المادة وان كانت لم تقبل إلا تلك الصورة لكن لم يحصل هذه الصورة لهذه المادة
لان المادة لم تقبل الا إياها بل حصلت هذه المادة لهذه الصورة لاختصاصها بقبول هذه الصورة وليس إذا عدمت
الطبيعة الروية يلزم ان لا يكون الفعل الصادر عنها متوجها إلى غاية فان الروية لاختيار الفعل من بين الأفعال

يجوز اختيار كل منها الغاية ولو سلمت النفس عن النوازع المختلفة لكان يصدر عنها الفعل على نهج واحد
من غير روية والصناعة اذا صارت ملكة لم تحتج فيها الى روية ولا ريب في انها الغاية والقوة النفسانية اذا
حركت عضوا فانما تحرك العضل والوتر فيتبعه تحريك ذلك العضو والنفس لا تشعر بتحريكها العضلة مع ان ذلك
الفعل اختياري واما التشويهات ونحوها فمنها ما هو قصور وعدم فعل ولا نعني ان الطبيعة تستطيع ان تحرك
كل مادة الى الغاية ولا ان لا عدام افعالها غايات ومنها ما هي زيادات وهي لغايات فان المادة اذا فضلت
حركة الطبيعة فضلها الى الصورة التي تستعد لها ولا تعطلها ونظام الذبول متاد الى غاية فان له سببا مركبا من
الحرارة والطبيعة البدنية فالحرارة غايتها تحليل الرطوبة والطبيعة غايتها حفظ البدن ما امكن بابدال لكن
كل ما ان من البدل يقع الاستعداد به اقل من سابقه فيكون ذلك سببا بالعرض لنظام الذبول وانما تضمن افعل
كل طبيعة يكون لغاية لها لا افعل غيرها ثم نحو الذبول والموت وان لم يكن نافعا بالقياس الى زيد فهي غاية وحسنة
في النظام ومن تدبر في منافع اعضاء الحيوان واجزاء النباتات لم يبق في ان الامور الطبيعية تنساق في الكون
الى غاية وخير ومع ذلك لا ننكر ان فيها امورا ضرورية يحتاج اليها للغاية او تلزم الغاية والتحقيق ان الامور
التي لا تكون متوقعة بالقياس الى شيء اذ هي غير دائمة ولا اكثرية بالقياس اليه يقال لها انها كائنة
بالاتفاق بالقياس اليه فان لم يكن لتادية اليها لم يكن سببا اتفاقيا وكان هناك سبب غيره وان كان يعتبر
انه سبب اتفاقي لها وصدورها منه انما هو بانضمام ضميمة اليه يصير بتلك الضميمة موجبا لها اذ سيلوح في الفلسفة
الاولى ان الشيء ما لم يجب لم يوجد فاذا اقيست الى المجموع لم يقل انها بالاتفاق وانما ذلك اذا قيس اليه بدون
تلك الضميمة فالعثور على الكنز اذا انتسب الى حفر الارض لبناء البيت مثلا كان بالاتفاق وكان الحفر سببا اتفاقيا له
وان نسب الى حفر عالم في موضع قد دفن فيه كنز لم يكن بالاتفاق وكان السبب موجبا له وكان البخت
اخص فانه انما يقال لما يودي الى شيء يعتد به ومبدأه ارادة من مختار من الناطقين وسعادة البخت
ان يودي الى غاية محمودة وشقاوته ان يودي الى غاية مذمومة وما لا يكون سببا البتة لكن قد تكرر
عند حضوره حصول اسباب مسعدة او مشقية فيستشعر من حضوره عود ما اعتيد يقال له الميمون او
المشوم واما ما مبدأه طبيعة فيقال له الكائن من تلقاء نفسه **اقول** لما ذكرت المبادي العامة للطبيعيات
وحصرت في اربعة او خمسة وهناك من يزعم انه لا يجب ان يكون للطبيعيات تلك المبادي بل يجوز ان
تكون بمجرد البخت والاتفاق اي بلا علة فاعلية ولا غائية او بلا غائية او يزعم ان من المبادي البخت والاتفاق

والاتفاق اليسير فالحري ان نذكر البخت والاتفاق وما يتصل بهما ونحقق الامر في ذلك على ما قد جرت العادة به وان
كان الموضع الاصلي له هو الفلسفة الاولى فنقول ان من الاقدمين من انكر ان يكون للبخت والاتفاق معنى
محقق فان ما يفهم منه هو ان يكون هناك علة مجهولة تنسب اليها الاشياء ويعبر عنها بالبخت والاتفاق كان يقال
لمن حفر بيرا فعثر على كنز او زلق فيه انه لحقه بخت سعيد حتى عثر على الكنز او شقي حتى زلق في البير والقول بهذا مما اتى به
ممن له تمسكه بان هناك اسبابا موجبة يتفطن بها من له فطانة ولا يعدل عنها متماديا الى علة مجهولة الا ذو غباوة
فان من يحفر البير في موضع فيه كنز دفين توصله حفرته في ذلك الموضع الى الكنز ومن يميل على زلق في شفير تلقيه ميله
ذلك في البير وهو لا محالة امر ان للاشياء اسبابا موجودة البتة يتفطن لها من يتيسر له ولكن لا يلزم من ذلك
ان لا يكون للبخت والاتفاق معنى محقق اصلا ومنهم من اثبت البخت والاتفاق وعظم امره فقالت فرقة انه سبب
الهي يجل عن ان تناله العقول حتى ان منهم من اتخذه باسمه صنما يعبد وهؤلاء لعلهم لم يتفطنوا في الاكثر الاسباب الحقيقية
المختفية واخطاوا في نسبة كل ما لم يدركوا سببه الى سبب واحد غير المسبب الذي ربط بحكمته كل شيء بسببه وزعمت
طائفة ان البخت هو صدور شيء لا بسبب وهؤلاء قد افترقوا ففرقة منهم كديمقراطيس وتلميذه فلوخوس و
اشياعهما يرون تكون العالم كذلك من غير سبب موجد ولا غاية مقصودة لكن يرون الامور الجزئية مثل الحيوانات
والنباتات كائنة باسباب مقتضية لها وهم قد خالفوا البديهة في تجويز الترجيح بلا مرجح وسينكشف في الفلسفة الاولى
ما غمر الامر عليهم وفرقة اخرى كانبادقلس واتباعه لا يقدمون على القول بتكون العالم كذلك ولا ينكرون الفاعل
ولكن يرون الامور الجزئية التي في عالم الطبيعة كائنة عن الاسطقسات لا لغاية بل لضرورة المادة وذلك ان
الشمس مثلا اذا بخرت فوصل البخار الى الجو البارد وبرد وصار ماء ثقيلا فنزل مطرا بالضرورة فيقع المتفطن لهذا
السبب الضروري لا المترخص الفطانة ان يظن ان ذلك انما هو لما اتفق من احياء الارض بالنباتات واعداد
اقوات الحيوانات وكما انه يصلح بذلك فقد يفسد البيادر وقس على ذلك سائر الامور الطبيعية التي يتوهم انها
لغايات كاعضاء الحيوان يتوهم انها على ما هي عليها من المقادير والاشكال لاغراض ومصالح وليست
كذلك بل لاتفاق ملاقاة مواد قابلة لصور مخصوصة مع الفواعل مثلا ان المادة التي خلقت منها الثنايا انما
تقبل الحدة فاستحدت والمادة التي خلقت منها الاضراس بخلاف ذلك فيتوهم ان ذلك انما هو لمصلحة القطع
وهذا لمنفعة الطحن قالوا وكيف يفعل الطبيعة لاجل شيء وليست لها روية حتى تقصد غاية وتختار مصلحة ولو
كانت انما تفعل للمصالح المرعية لم تقع التشويهات والزوائد في الخلقة ولم يقع الموت وانما اغتر به القائلون

بالغايات من النظام المشاهد الذي يتفق في تكوّن الامور الطبيعية وسلوكها الى ما يوجبه الضرورة المادية
فلا ينبغي ان يغتر به اذ بإزائه نظام الفساد فلو كان النشو مثلاً لغاية هو بلوغ المقدار اللائق بالنوع كان الذبول
لغاية هو الموت لكنه لا يصلح لان تروميه الطبيعة لمضادته اياها فكما لا يكون نظام الفساد دليلا على مراعاة الغايات
فنظام الكون ايضا كذلك وهو كالارشاد عندهم على ان المادة ليست تقبل الا الصورة التي تلبست بها لكن
ذلك لا يوجب ان يكون الصورة لضرورة المادة ولا تكون مقصودة لذاتها او لغاية مترتبة عليها فمادة الثنايا
وان لم تقبل الا صورة الحدة لكن لم تتصور بتلك الصورة لانها لم تقبل الا اياها بل هناك صنعة حكيم قد قضت ان تكون
في الثنايا حدة فاعدت هناك بمادة صالحة للحدة مختصة بها وكذلك الحال في الاضراس كما انه لما قصد في البيوت
الى جدران مقلة والى سقف مظلة اتى للاولى باحجار ثقيلة ترسب وترسو وللثانية بخشب خفيفة تعلو وتطفو
لا انه انما حصلت هذه الصورة بضرورة ثقل الحجر وخفة الخشب قيل يتأمل في ان بقعة واحدة اذا اسقطت
فيها حبة برة انبتت سنبلة برة او حبة شعيرة انبتت سنبلة شعيرة فمن المعلوم ان المادة من الاجزاء
الارضية والمائية ليست تتحرك بذاتها عن اماكنها فتنعقد في جوهر البرة او الشعيرة وتربيهما ثم اما ان يكون في
تلك البقعة اجزاء مختلفة منها ما يصلح لتكون البرة واخرى لتكون الشعيرة فتجذب القوة الكامنة في البرة مثلا ما يصلح
لها من الاجزاء باذن ربها دائما او اكثريا فتكسوها هناك صورة ما فيكون تلك القوة محركة للمادة بذاتها الى تلك الصورة
الجوهرية وسائر ما لها من الهيئات كالكيفية والشكل والاين ولا يكون ذلك لضرورة المادة وان كان لا بد من
قابليتها واما ان يكون ما يصلح لتكون البرة صالحة لتكون الشعيرة فيكون سقوط ضرورة المادة اظهر فلاح
ان تحريك الطبيعة للمواد انما هو على قصد طبيعي مستمر على الدوام او الاكثر ومن الظاهر ان قصدها اذا لم يكن
معارضة ولا معوقة انما هو الى خيرات وكمالات هي الغايات الطبيعية واما قولهم ان الطبيعة اذ ليست لها
روية لا يكون فعلها متوجها الى غاية فالجواب عنه منع الملازمة فان الفاعل اذا كان ذا قوى مختلفة ويكون
هناك افعال مختلفة ذات غايات متفاوتة يجوز اختيار الفاعل كلا منها لمناسبة باعتبار قوة قد يفتقر الى الروية
لاختيار فعل من بينها وترجيحه على سائرها لا لتكون لفعل ما غاية واما اذا تعين الفعل المناسب يكون القصد
متوجها اليه بلا تردد ولم يحتج الى روية ولو سلمت النفس الانسانية عن التنازع المختلفة والمعارضات المتفقة
من جهة القوى المتخالفة لكان يصدر عنها الفعل على نهج واحد من غير روية مع كون فعلها ذا غاية
ومما يتضح به وجود الغاية لافعال صادرة من غير روية التامل في حال الصناعة فانها متجهة الى غاية

غاية من غير روية كالملكة التي اذا صارت ملكة لم تحتج فيها الى روية على المتمرن فيها يتبلد اذا تروى فان من يضرب
العود لو روّى في اختيار نغمة نغمة وزمان الوقوف على عدد النقرات تبلّد فيها وقد تقرر الشبهة بانه لو كانت
للافعال الطبيعية غايات يجب ان يكون غاياتها موجودة من حيث هي علة من غير ان يتوقف وجودها
من هذه الحيثية عليها لاستحالة كون المعدوم علة للموجود واستحالة توقف وجود العلة من حيث هي علة على
وجود المعلول ووجود الغايات في الخارج متوقفة على وجود المعلولات وليس للطبيعة شعور حتى يكون الغايات
موجودة في اذهانها ويجاب بان للطبيعة شعورا ضعيفا واما الاراء في ذلك موافقا لاصولهم ولا اجترئ على التزامه
لاسيما في الطبائع البسيطة العنصرية واجيب بان الطبائع خلقها ربها الحكيم متوجهة في افعالها الى غايات مقصودة
للملائكة العلوية المتصرفة في هذا النظام من العقول النورية والنفوس الاثيرية وسنذكر ما به تحقيق المعنى وذلك
في الفلسفة الاولى ان شاء الله تعالى واما قولهم لو كانت الطبيعة تفعل المصالح المطلوبة لها من الخيرات والكمالات
لم يقع التشويهات والزوائد في الخلقة ولا الموت فالجواب ان التشويهات ونحوها انما هو لقصور
عن بلوغ الغاية الطبيعية كالقصور عن تمديد المادة الى المقدار اللائق لنقصانها او غلظها او ضعف
القوة او تحيرها واضطرابها فيكون اصبع قصيرة مثلا او هو عدم فعل كعدم توليد الطبيعة اللحية في
الكوسجين والنطفة في المخنثين ونحن لا نضمن ان الطبيعة تستطيع ان تحرك كل مادة الى الغاية المقصودة
بل يجوز ان تقصر عن ابلاغها اياها والآخر لا اصل لها فان لها غايات بل انما ندعي الغايات لافعالها ومنها ما هي
زيادات وهي للغايات وان لم تكن غايات ذاتية بل لعارض في المادة فان المادة اذا فضلت حركت الطبيعة
فضلتها الى الصورة التي تستعد لها ولا تعطلها واما قولهم ان بازاء نظام الكون نظام الفساد فلو كان
النشو لغاية لكان الذبول لغاية فالجواب ان نظام الذبول ايضا لغاية وان لم تكن غاية بحسب الطبيعة
الموكلة بالبدن وانما كان يجب ان تكون غاية لها لو كان السبب فيه هو تلك الطبيعة لكن له اسباب مركبة
من الحرارة وتلك الطبيعة ولكل منها غاية فالحرارة غايتها تحليل الرطوبة وتلك الطبيعة غايتها حفظ البدن
ما امكن بامداد بعد امداد لكن كل تال من المدد ينقص الاستعداد به لقل ما وقع عن سابقه كما يذكر في العلوم
الجزئية فيكون ذلك سببا بالعرض لنظام الذبول ونحن لا ندعي ان كل حال للامور الطبيعية غاية للطبيعة
التي هي مبدأها بل انما ندعي ان فعل كل طبيعة يكون لغاية لها فلا ضير ان يكون فعل غيرها لا لغاية لها والذبول من
حيث انه نظام ينتهي الى غاية وان لم يكن فعل الطبيعة البدنية لكنه فعل الطبيعة الكلية ونحو الموت فان لم

يكون نافعا بالقياس الى بدن زيد فلا يكون غاية مقصودة لها لكنه واجب في نظام الكل فيكون غاية
للطبيعة الكلية كما عرفت ومن تدبر في منافع اعضاء الحيوان واجزاء النبات على ما اشير الى نبذ منها
في الكتب الجزئية علمت انه لا ريب في ان الامور الطبيعية مشتاقة في الكون الى غاية وخير ولم يحسب كما
حسب الذين قيل لهم أفحسبتم انما خلقناكم عبثا ومع ذلك فلا ننكر ان في الامور الطبيعية اشياء توجبها
ضرورة المادة ولا تحتاج اليها للغاية كالسوداء الطبيعي فانها عكر الدم وثفله ولا بد من حدوثها عند الهضم
الكبدي من جهة مادة الغذاء المشتملة على الاجزاء الكثيفة ومع ذلك فيحتاج اليها لان تدخل في غذاء الاعضاء
الصلبة كالعظام ولتغذي الطحال وغير ذلك وتلزم الغاية ولا تكون مقصودة بوجه كشعر الابط والعانة
وذلك كتخطيط القدم على الارض عند الخروج الى اخذ الغريم في الارادية هذا كله كان كلاما في اقتصاص آراء المخطئين في
امر البخت والاتفاق وازاحة شبههم واما تحقيق الحق في ذلك فهو ان الامور الطبيعية وان كانت بحيث لا يكون
شيء منها بلا سبب ولا يكون ايضا بسبب مغاير للاسباب المذكورة وهو البخت والاتفاق لكن ما لا يكون
متوقعة منها بالقياس الى شيء لكونها غير دائمة ولا اكثرية بالقياس اليه وان كانت دائمة او اكثرية
بالقياس الى سببه الذاتي يقال لها بالقياس الى ذلك الشيء انها كائنة بالاتفاق وذلك الشيء المقيس اليه
لا يكون سببا مؤديا دائما او في الاكثر لتلك الامور والا لم تكن غير متوقعة منه مع ان لم يكن مؤديا اليها اصلا
لم يكن سببا اتفاقيا فلا يقال ان اكل فلان سبب اتفاقي لخسوف القمر ويكون لا محالة للكائنة بالاتفاق
سبب غير المقيس اليه لا تكون هي بالقياس اليه كائنة بالاتفاق وان كان مؤديا لكن على القلة او التساوي
يقال انه سبب اتفاقي لها اذ ليس موجبا لها فلا بد في صدورها منه من ضميمة تنضم اليه حتى يصير بتلك الضميمة
موجبا لها اذ سيلوح في الفلسفة الاولى ان الشيء ما لم يجب لم يوجد فاذا قيست تلك الامور الى مجموع
ذلك السبب والضميمة لم نقل انها بالاتفاق لانها ليست غير متوقعة بالنسبة اليه وانما ذلك اذا قيس اليه
بدون تلك الضميمة فكل ما يقال انه صادر بالاتفاق يكون له البتة سبب حقيقي لو انتسب اليه لم يكن اتفاقيا
فالعثور على الكنز اذا انتسب الى حفر الارض لبناء البيت مثلا كان بالاتفاق لانه ليس بالقياس اليه متوقعا
لا دائما ولا اكثريا والحفر سبب اتفاقي له لكونه مؤديا اليه في الجملة وان نسب الى حفر حافر في موضع قد دفن
فيه كنز لم يكن بالاتفاق لكونه متوقعا بل واجبا بالقياس اليه ولم يكن الحفر المذكور سببا اتفاقيا بل موجبا
ومن احاط علما بمجاري الاسباب كلها بحيث لا يشذ عنه شيء لم يكن عنده امر اتفاقي

٢٦

اتفاقي من جهة لحاظها الى الكل بل كان واجبا عن سببه ثم البخت كانه اخص من الاتفاق فانه انما يقع
حقيقة لما يؤدي الى شيء يعتد به ومبدأه ارادة من مختار من الناطقين وسعادة البخت ان يؤدي الى غاية
محمودة وشقاوته ان يؤدي الى غاية مذمومة فان استعمل البخت او السعيد او الشقي في غير الناطقين كان مجازا
وما لا يكون سببا اصلا ولو بالعرض لكن قد يتكرر عند حضوره حصول اسباب سعيدة او شقية فيستشعر من
حضوره عود ما اعتيد من السعادة او الشقاوة يقال له الميمون او المشوم واما ما مبدأه طبيعة لا ارادة فيقال له
الكائن من تلقاء نفسه قلت الفصل الرابع في دخول العلل في الجواب عن طلب اللم وتعيين اشد العلل اهتماما
في هذا العلم الجواب الحقيقي عن السؤال بلم انما هو بذكر العلل كلها الا ان يتضمن السؤال بعضها فبالبقية لكن
قد يكتفى بالبعض فاذا تضمن السؤال الفاعل فقد يجاب بالغاية فانها علة لفاعلية الفاعل لا بالصورة
اذ السؤال كانه يطلب سبب صدورها عن الفاعل فلا يغني ذكرها اللهم الا اذا كان خيرا بالذات وذكرها
مع الاستعداد يكفي في الامور الطبيعية دون الارادية ويصعب فيهما تادية العلة بتمامها فان الارادة
انما تنبعث بعد توافي امور قلما تيسر احصاؤها واذا تضمن الغاية يجاب بالفاعل او بالمادة مضافة الى
الفاعل لا بالصورة واذا تضمن الصورة فبالغاية او الفاعل دون المادة الا مع ذكر الاستعداد وملاقاة
الفاعل والاستعداد الاصلح راجع للهيولى فلا يسئل عنه بل من الاستعداد القريب انما يكون بصورة
فيجاب بالغاية او الفاعل للصورة فانه الفاعل لها او بالمادة كما اذا كان السؤال عن استعداد مركب من مادة تامة
او بالصورة المقربة واحرى العلل بان يهتم به الطبيعي هو جزء الجسم المادة والصورة لكن اكثر ما يفيد المادة العلم من حيث
القوة والصورة العلم من حيث الفعل وما فسد اي من اجل امر المادة فان الصورة الطبيعية لا تتصور الا في مادة
ولا توجد الا في مادة مخصوصة واذا كان بعض العلوم التعليمية المناسبة للطبيعي كالهيئة لا تتعرض فيها عن
المادة صفحا فما ظنك بالطبيعي نفسه واشد فسادا من ذلك ما اي من فرض الصورة فاقدة للموقوف على خصائص
الامور الطبيعية ونوعياتها اقول لما كان وجود الامور الطبيعية مستوليا بعلل فاذا سئل عنها بلم فالجواب
الحقيقي ان تذكر العلل الحقيقية كلها فاذا ذكرت مخصوصة بذكر الغاية الحقيقية وقف السؤال اللهم الا ان يكون
بعضها متضمنة في السؤال فانما يؤتى في الجواب بالبقية باسرها لكن قد يكتفى بالبعض كما قد يقام العلة الغير
الحقيقية مقام العلة الحقيقية فاذا تضمن السؤال الفاعل كان يقال لم قاتل فلان فلانا يجاب بما له علية
لفاعلية الفاعل كالغاية نحو ان يقال لان يتشفى فقد عرفت انها علة لفاعلية الفاعل وكالمشير في الامور

الارادية كان يقر لانه اشار عليه فلان فغاية الفاعل على الحاجة الى الغاية وكما باعث المتقدم كان يقر
لانه غصب حقه فان ذلك هو المحقق للحاجة الى الانتقام فكل ذلك له نحو من العلية لصورة الاحتياج الذي
ينبعث منه الفعل الاخير ولا يجاب بالصورة اذ السؤال كانه يطلب سببا وجوديا عن الفاعل تصريحا كما اذا
كان السؤال عن الصورة او دلالة كما اذا كان عن المركب بالجملة فلا يغني ذكرها اللهم الا اذا كان خيرا
مطلوبا بالذات او مظنون الخيرية لانها مطلوبا لغيره او مظنون المنفعة ثم يجوزان يكتفي بذكرها الا من حيث
انها صورة موجودة لان السؤال كان عن سبب وجوده بل من حيث انها ماهية مطلوبة وهي من هذه الجهة
متقدمة الى الغاية وذكر الارادة حيث ما تعرض في السؤال للفاعل غير كاف فاذا قيل لم نجر فلان هذا الخشب اتبع
ان يقر لانه كان عنده خشب اما ذكر جامع الاستعداد فيكتفي في الامور الطبعية وذلك لانه يكفي في تكونها ملاقاة
المادة المستعدة للفاعل فاذا تعرض للفاعل في السؤال كفى في الجواب استعداد الارادة واما في الامور الارادية
فلا يكفي ذلك بل لابد من ارادة الفاعل ويصعب فيها تأدية العلية بتمامها فان الارادة انما تنبعث بعد توافي
امور قلما يتيسر احصاؤها بجليتها واذا تضمن السؤال الغاية كما اذا قيل لم صح فلان يجاب بالفاعل نحو ان يقر
لانه شرب الدواء او بالمادة المضافة الى الفاعل نحو لان مزاج بدنه قوي الطبيعة لا بالصورة واذا تضمن السؤال
الصورة يجاب بالغاية او الفاعل كما اذا قيل لم يتكون البخار فيقال ليكون عنه مطرا او لتلطيف الحرارة وقلبها
شيئا من الاجزاء المائية هواء صاعدا الى فوق بالطبع فصعد البخار لما خالطه من اجزاء هوائية تلطفت بالحرارة
ولا يكفي ذكر المادة الا مع ذكر الاستعداد والملاقاة للفاعل كان يقر لان الرطوبات السفلية تلطفت
بالحرارة الحاصلة من اشعة الاجرام النيرة واعلم انه لما كان اصل الاستعداد اعني امكان قبول
الصورة ذاتيا للهيولى لا يكون شيء لها معللا بعلة فلا يسئل عنه لم بل انما يسئل عن الاستعداد بمعنى
التهيؤ تاما كان او ناقصا الذي في الحالة وانما يكون التهيؤ لصورة الاحتجر الهيولى قريبا الى الصورة التي
اعتبرت الهيولى مستعدة لها فيجاب عنها بالغاية كما اذا سئل لم كان بدن الانسان قابلا للموت فيقال لتخلص
النفس عند الاستكمال عن البدن او بالفاعل او الصورة التي بها حصل الاستعداد وفاتة الفاعل للاستعداد
بتوسط تلك الصورة كان يسال لم كانت المرأة قابلة للشيخ فيقال لان الصاقل صقلها او بالمادة كما اذا
كان السؤال عن استعداد شيء مركب من مادة قابلة اما مع صورتها بتمامها او مع المواد الاخر ويكون
الاستعداد ناشئا من تلك المادة وحدها او مع المواد الاخر كان يسال لم كان هذا الاقدح

هذا القدح قابلاً للصدع فيه لانه من الزجاج او تيسال لم كان بدن الحيوان قابلاً للموت فيه لانه مركب من الاضداد
او بالصورة التي بواسطتها تحصل الاستعداد كان يسال لم صارت هذه الحديدة قابلة للشحذ فيه لانها امر مصقول
ثم لما كانت المادة والصورة هما المبدآن الداخلان في تجوهر الجسم وقد عرفت ان ما سواهما من المبادي كانه مبدأ
بعيد فهما احرى بان يهتم بهما الطبيعي الباحث عن الاجسام الفاحص عن لواحقها الذاتية لكن اكثر ما تفيد المادة
العلم بالشيء من حيث القوة في قوامه ووجوده في نفسه وفي لواحقه الذاتية واكثر ما تفيد الصورة العلم به من حيث
الفعل كذلك فيكون الاهتمام بها في الغاية القصوى والفائدة الحاصلة من قبلها اشرف واعلى وقوم من الطبيعيين
قد اهملوا امر المادة قائلين ان المقصود بالذات انما هو الصورة واما المادة فانما قصدت ليظهر فيها الصورة باثارها
فمن احاط علماً بالصورة استغنى عن الالتفات الى المادة وكان الفحص عنها شغلاً بما لا يعني وهذا رأي فاسد
فان الصورة الطبيعية لا تتصور الا في محل ثم انها ليست تصلح ان تعرض اي مادة كانت بل منها ما يحكم في بادي
الرأي باختصاصها بموادها كالصورة الانسانية يستحيل ان توجد في مادة خشبية ومنها ما يوجب النظر اختصاصها
بموادها كالسواد والبياض وليست كالصورة التعليمية فانها لا يحوج تصورها الى ان تتصور في محل واما النظر فهو وان
حكم بانه لا بد لها من موضوع فليس يوجب اختصاصها بمادة مخصوصة فالنظر في الصورة الطبيعية يحوج الى الحاظ المادة
واذا كانت مهيات النوعيات مفتقرة في ان تحصل الى مواد مخصوصة فما لم يتحقق ذلك من حال المادة لم يستكمل العلم بها وكيف
يتحقق ذلك مع اهمال المادة واذا كان بعض الصناعات التعليمية التي ليست مثل الهندسة والحساب تعليمية
بحتة بل لها مناسبة مع الطبيعي كالهيئة لا يعرض فيها عن المادة صفحاً فما ظنك بالطبيعي نفسه وانما كانت الهيئة
مناسبة للطبيعي من حيث ان موضوعها اي الاجسام الاولى العلوية والسفلية داخل تحت موضوع الطبيعي لكن الطبيعي ينظر فيه
من جهة استحالته على طبيعته والهيئة تنظر فيه من جهة تكممه وعوارضه وقد يعرض ان يشتركا في بعض المسائل
ككروية جرم العالم والارض لكن الطبيعي يعطي برهان اللم لان مقدماته ماخوذة مما توجبه الطبيعة فيقول ان فعل الطبيعة الواحدة
في المادة المتشابهة يستحيل ان يكون مختلفاً بان يكون هناك زاوية وخط مستقيم ونحو ذلك والهيئة
برهان الان اذ مقدماته هندسية مناظرية او هندسية ماخوذة من المحاذات وبانا نرى [illegible]
عظم المادة وعن فضول الصورة راجعين الا اذا حصلنا المادة فاتت عنا بعد الاعراض ولواحق غير منضبطة
وقد قاس بعضهم الصناعة الطبيعية في ذلك على بعض الصنائع العملية قائلاً ان مستنبط الحديد
انما يقصد تحصيل الحديد لا تحصيل ما يظهر عليه من الصور قال الشيخ وليس يكون المادة التي قصر عليها هؤلاء النظر

المتجسمة المنطبعة دون الاولی وكانهم عن الاولی غافلون وهذا الرای اشد فسادا من الاول فانا لو جهلنا
الصورة لم نقف علی خصائص الامور الطبيعية ونوعياتها التی هی صورها وايضا ان ارادوا بالمادة الاولی الجسم
المصورة فقد قصروا من العلم بمعرفتها الا وجود له بالفعل بل هو فی ذاته امر بالقوة ثم ان السبيل الی اثباتها انما هو لحاظ
الصور والاعراض فاذا اعرض عن ذلک فمن ای السبيل يثبته وان ارادوا المصورة فلم يخرجوا اعمارهم من الخروج
عنه من لحاظ الصورة وقياسهم ذلک فاسد فان الحديد ليس موضوع الصناعة مستنبط بل هو غاية لصناعة
وموضوعها الاجسام المعدنية التی يشتغل بحفرها وتذويبها وتصفيتها فصورة صناعية وصاحب الصناعة التی موضوعها
الحديد کالنقش فانما يبتدی صناعته بعد تحصيل الحديد بالتصرف فيه حتی يعطيه صورة هذا التقرير افاده الشيخ فی
تفضيحهم ولک ان تفضحهم بسبيل آخر وهو ان الطبيعی يلاحظ الصورة من جهتين جهة کونها مبدأ للجسم وجهة کونها
من اللواحق الذاتية له فان رفضوا الصورة من الجهة الاولی لم يبق فی ايديهم من موضوع الصناعة الا الهيولی الاولی و
هذا اعلی نفسهم السبيل الی نيل ما يعرض الهيولی الابصر فتها بل بتوسط صورتها وان رفضوها من الجهة الثانية لم يکن لهم
ان يبحثوا عن لواحق الجسم بلا الهيولی لکونها صورا فلم يکن شیء منهما موضوعا لصناعتهم بل غاية ما لهم ان يثبتوا وجود
الهيولی الاولی لو امکن لهم ذلک فان رام وا رفضها من الجهتين کان الامر افحش ولا يخفی عليک الجواب عن قيامهم
علی هذا السبيل قلت **المقالة الثانية** فی اللواحق العامة للاجسام وفيه ابواب **الباب الاول**
فی تناهی الاجسام ولاتناهيها فی الانقسام والاعظام وفيه فصلان **الفصل الاول** فی عدم
تناهی الاجسام وما يحذو حذوها فی الانقسام وتبيين فيه اتصال الجسم المفرد وبطلان الاجزاء التی لا تتجزی
الجسم المفرد اعنی غير المتالف من الاجسام متصل فی الواقع کما عند الحس والا لتالف فی الجسم من اجزاء بالفعل فان کانت
متجزية فی الجهات ولو وهما کانت اجساما فلم يکن المولف منها مفردا وان کانت غير متجزية بنحو من انحاء القسمة
ولو فی جهة فان لم يتلاق فی تلک الجهة لم يحصل تاليف ولا حجم فيها فلا يحصل جسم وان تلاقت فلا بد
فيه من التداخل فلا يحصل حجم او لا بالاسر فتجزی فی جهة فرضت غير متجزية فيها واقوی شبهات القائلين بالجزء
الذی لا يتجزی هو ان الموجود من الزمان هو الحاضر وهو لا ينقسم فکذا الحرکة الواقعة فيه فکذا المسافة
المنطبقة عليها وينحل ذلک ثم کما امتنع التالف فی الجسم من اجزاء غير متجزية ولو فرضا امتنع التحليل
فيه اليها لما ذکر فلا تقف القسمة الی حد لا يمکن بعده ذهب تجزية الخردلة والجبل الی انصاف وانصاف انصاف
لا الی نهاية وان کان کل ما يخرج الی الفعل متناهيا ويکون اقسام الخردلة اصغر من اقسام الجبل ولا نظن انه يلزم

يلزم ان لا يلحق السريع البطي بل الواقف اذ لا يقطع ما بينهما من المسافة الا بقطع نصفها ولا نصفها الا بقطع
نصفه وهلم جرا الى ما لا يتناهى فلا يتاتى في زمان متناه ونقضه ان ليس ههناك نصف ولا ربع بالفعل بل اذا فرضت
القسمة وهي كما لا تقف في المسافة المتناهية كذلك في الزمان المتناهي ومن ظن ان كل ما يمكن الانقسام اليه مما
لا يتناهى فهو حاصل بالفعل لزمه من حيث لا يدري القول باجزاء لا تتجزى لكن غير متناهية ويرد عليه مع ما مر انها
ان تداخلت لم يحصل حجم وان تماست امكن من تاليف متناهية منها حصول حجم في الجهات فلا يكون كل
جسم من غير متناهية ثم ان الحجم يزداد بازدياد الاجزاء فان كانت الاجزاء غير متناهية فالحجم كذلك فلا يكون الجسم
المؤلف منها متناهيا وكانك علمت مما علمت ان المقادير والحركة المنطبقة على المسافة والزمان المنطبق
على الحركة تضاهي الاجسام في هذه الاحكام وان ليس للمسافة وما تنطبق عليها اجزاء اولا اقول اعلم ان
اتصال الجسم المفرد مبني على عدم تالف الحجم من الاجزاء بحيث ان لا يكون بينها فرق في الوجود ثم اذا
كان النظر في الجسم المفرد لم يتصور هناك التالف في الحجم الا من اجزاء لا تتجزى اما في الجهات او في بعضها
اذ ما يتجزى في الجهات يكون جسما لا محالة فلا يكون المؤلف منه مفردا فاذا بطل تالف الجسم من اجزاء لا تتجزى
ثبت اتصاله وبطل الاجزاء التي لا تتجزى اذ الجزء حقيقة ما كان منه التالف نعم ربما يطلق الجزء على ما يمكن اليه التحليل
وح انما تبطل اذا بطل تحليل الجسم اليها الجزء وذلك كانه لازم مما سبق فاذا بطل التاليف منها والتحليل اليها
بطلت الاجزاء التي لا تتجزى من حيث انها اجزاء مطلقا تاليفية كانت او تحليلية وهذا ما اردنا ابطاله ههنا
واما بطلان جوهر متحيز بالذات لا يمكن قسمته بنحو ما اصلا سواء كان عدم امكان تجزيته في الجهات كلها او بعضها
فسياتيك في العلم الاعلى ثم لما كان امكان القسمة الوهمية في الجهات للجسم من الضروريات وثبت امتناع تحليله الى
اجزاء لا تتجزى ثبت عدم تناهيه في الانقسام بمعنى عدم وقوف القسمة الى حد لا يمكن بعده وهذا هو الذي
ترجمنا الفصل به اصالة وهو بالحقيقة لازم من اتصال الجسم فان المتصل وان لم يكن وجوب كون الاقسام الممكنة
فيه قابلة للقسمة مقوما له لكنه لازم له حتى رسم المتصل بالمنقسم الى اشياء تقبل القسمة اي ما يجب ان يكون انقسامه
الى امور منقسمة فلا ينقسم الى غير منقسم ثم ان اتصال الجسم مع عدم وقوف قسمته على حد يلزمه كون تلك
الاقسام الممكنة الغير المتناهية غير حاصلة فيه بالفعل لكن من الناس من ظن خلاف ذلك فلزمه القول بتالف
الجسم من اجزاء لا تتجزى غير متناهية فابطل ذلك ببيان مستانف مع بطلانه بما مر هذا اجمال ما تذكره في
هذا الفصل ثم ان الاتصال جوهري للجسم فان قلت انه صعب كيف يطلب اثباته بالبرهان وهو مما فضلا عن الطبيعيات

١٣١

من عوارض الجسم من حيث الحركة والسكون ونحو ذلك بعد تصوره والتصديق بانيته فالجواب انه ربما يتصور الجسم
الموضوع من غير اعتبار اتصال في مفهومه كما ان كثيرا من مثبتي الجزء يسمونه بالطويل العريض العميق ويحصلونه
من اجزاء اربعة او ستة او ثمانية ومنهم من يرسمه بالجوهر المنقسم ويحصله من جزئين وحينئذ جاز ان يطلب اتصاله
بعد تصوره والتصديق بانيته ثم النظر حينئذ في ان الجسم متصل بذاته والاتصال جوهري له انما هو في الفلسفة الاولى
ولا يكون من الطبيعي البتة فان شيئا من العلوم الجزئية لا ينظر في تجوهر حقيقة فضلا عن تجوهر موضوعه واما النظر
في انه متصل فقط من غير ان ينظر في كونه متصلا بذاته وان الاتصال جوهري له فذلك ليس من الفلسفة الاولى
فان الاتصال وان امكن ان يعد عارضا للجسم من جهة ما هو متصور لا من حيث الاتصال والتالف من الهيولى
والصورة لكن لا يكون عارضا له من جهة الحركة والسكون ومن حيث انه ذو طبيعة او مشتمل على مادة الا انه ربما يستدل
عليه من جهة الحركة وما يتعلق بها فيتعلق بهذه الجهة بالطبيعي واما تالف الجسم من اجزاء لا تتجزى او عدم تالفه
منها فالظاهر انه نظر في تجوهر الجسم وتحقيق حقيقته سواء ادى النظر الى التالف او اللاتالف وان لم يكن
التالف من اجزاء وان لم يكن داخلا في حقيقة الجسم عند منكريها لكن يلاحظ التحقيق جوهريته ولو تبعا
فلا ينظر فيه بعد ذلك من حيث انه عارض وعدم التالف منها وان لم يجب ان يلاحظ عند تصور
الجسم بالحقيقة عند نفاة الجزء لكنهم ينظرون فيه في مقابلة المثبتين حتى يتقرر الامر في تجوهره ومن ههنا قال المعلم
الثاني على ما نقل عنه ان النظر في كون الجسم مركبا من الجزء الذي لا يتجزى او غير مركب وكذا في كونه مركبا من الهيولى
والصورة هو النظر في نحو وجوده فيكون كلاهما من الالهي وما يقال من ان عدم التالف من عوارض
الجسم الطبيعي فيكون النظر فيه من الطبيعي فاورد عليه ان اخذ عدم التالف بمعنى السلب فلا يختص بالجسم
فلا يكون من عوارضه الذاتية وان اخذ بمعنى عدم الملكة لم يكن من عوارضه اصلا لاستحالة تركبه منها بناء
ويمكن ان يتصور الجسم لا من حيث الاتصال والتالف من الاجزاء وينظر في انه هل يمكن ان يكون عدم التالف من الاجزاء من
لواحقه من هذه الجهة اولا وبعد فلا يكون من الطبيعي الا من جهة الاستدلال عليه من سبيل الحركة وما يحذو حذوها
والذي يكاد كلام الشيخ يشعر به وقد اقتفينا اثره هو ان الذي يرام ههنا عدم تناهي الاجسام في الانقسام وانما
الاتصال وعدم التالف من الاجزاء ونحو ذلك فمن لوازمه الملتصق به وبعد استقرار الكلام في المهم الذي
كلامكم في ذلك يستانف فيما بعد الطبيعة ثم اللاتناهي في الانقسام اي قبول القسمة لا الى نهاية ان اعتبر
من جهة الفك او اختلاف الاعراض وجعل اللاتناهي في القسمة الوهمية توطئة كما قيل فلا شك في كونه

في كونه من احوال الجسم من جهة الحركة واشتماله على المادة اما اذا اعتبر من جهة الوهم واكتفي عليه ههنا
كما فعلنا فانما يتعلق بالطبعي من جهة الاستعداد الى عليها بالحركة والسكون بل يتبع ذلك كالتماس والتداخل
وكذلك اللاتناهي في الصغر كما تقدم في كلام الشيخ فيكون النظر فيه ايضا وكما انه ينظر في الفصل الثاني في التناهي
في العظم ولنرجع الى التفصيل ما في المتن فنقول من البين انه لا شك في ان من الاجسام ما هو مؤلف من اجسام فيها
انفصال حقيقي كالحيوان المركب من الاعضاء المركبة اولا والمفردة ثانيا ومن الاركان ثالثا فلا يتاتى دعوى
اتصال الجسم هو ما من احد ثم لا خفاء في امكان ان يتركب جسم تركيبا غير طبيعي من جسمين متماثلين بسيطين مع عدم
بالجسم البسيط ان لا يكون مركبا من اجسام مختلفة القوى مع ذلك كان يتركب من جزئين من الارض متماسين
من غير ان يتصلا فيكون المركب بسيطا غير متصل فلا يمكن ان يدعى اتصال الجسم البسيط ايضا على العموم بل اما
ان يدعى اتصال الاجسام البسيطة الفلكية والعنصرية في الجملة وحينئذ يتاتى القول بتركب كل من الاجسام
الفلكية والعنصرية من اجسام صلبة صغار غير صالحة للقسمة الانفكاكية وان كانت قابلة للوهمية كما يراه شيعة
ذيمقراطيس واما ان يدعى اتصال الجسم المفرد اعني ما لا يكون مؤلفا من الاجسام كما فعلنا نحن فلا يتاتى ذلك رأي
اولئك ولذلك لم نتعرض لابطاله ههنا وبعد ذلك نقول ان الجسم المفرد متصل في الواقع كما هو متصل
عند الحس لان الحس يغلط فيحكم بالاتصال لعدم دركه المفاصل وذلك لانه لو لم يكن متصلا كان ذا مفاصل
ومؤلفا في الحجم من اجزاء بالفعل وانما قلنا في الحجم لان الاتصال لا ينافي التألف من اجزاء بالفعل الا في الحجم كالهيولى والصورة
فاما ان يكون تلك الاجزاء متجزية في الجهات ولو وهما فتكون اجساما وهو باطل لان المؤلف منها لا يكون
مفردا او كلا متناهية واما ان لا يكون متجزية بنحو من انحاء القسمة لا قطعا ولا كسرا ولا وهما ولا فرضا سواء كانت
كذلك في جهة فتكون سطوحا او في جهتين فقط فتكون خطوطا وينسب ذلك الى بعض الاوائل او في
الجهات كلها فتكون جواهر فردة كما يراه جمهور المتكلمين والهند وشرذمة من الاوائل اليونانيين وهذا
اعني كون الاجزاء غير متجزية ولو في جهة ايضا باطل لانها اما ان لا تتلاقى في جهة لا تتجزى فيها وحينئذ
لا يحصل منها تألف ولا تجزي في تلك الجهة فلا يحصل منها حجم او تتلاقى في تلك الجهة فاما ان تتلاقى بالاسر
فيتداخل بعضها في بعض ويتحد في الحيز ولا يحصل منها حجم اولا بالاسر بل يكون شيء من جزء مشغولا بالملاقات
وشيء منه فارغا فتتجزى في جهة فرضت غير متجزية فيها هف لا يقال تلاقي الاجزاء بالاطراف فلا يلزم من
ملاقات الجزئين لا بالاسر تجزيهما لان للجزئين طرفين لانا نقول ان كانت الاشارة الى طرف عين الاشارة

الى الآخر لم يمكن ان يكون احدهما مشغولاً بالملاقات والآخر فارغاً عنها والامكان محل الطرفين المتمايزين في
الاشارة منقسما ولو بالقوة وقابلا لان يفرض فيه شئ دون شئ وقد اكثر القوم في ايراد الحجج القاطعة على ذلك وفي
ماذكرناه كفاية وللقائلين بتالف الجسم من اجزاء لا تتجزى شبهات جلها واهية واقوى شبههم ما ينسب الى زينون وهو
غير زينون الاكبر وطالما اعتصم بها المتشككون ومنهم الامام الرازي وهو انه لو لم يكن الحاضر من الزمان موجودا انتفى
الزمان راسا وتقرير الملازمة بوجهين الاول انه منحصر في الثلاثة لكن الماضي والمستقبل معدومان قطعا فلو انعدم الحاضر
ايضا انتفى الزمان بالكلية الثاني انه ينحصر فيهما وانتفاء الحاضر يوجب انتفاء الآخرين لان الماضي ما كان حاضرا وقد انقضى والمستقبل
ما يتوقع ان يحضر ولم يحصل بعد فانتفاء الحاضر يوجب انتفاء الزمان مطلقا لكنه موجود بالضرورة فالحاضر موجود وهو غير منقسم
اذ لو انقسم فاما ان يكون جميع اجزائه حاضرا فيلزم اجتماع اجزاء الزمان او لا فلا يكون الحاضر بتمامه حاضرا هف واذا كان الموجود
من الزمان وهو الحاضر غير منقسم كان الموجود من الحركة وهي الواقعة في الزمان الحاضر ايضا غير منقسم وكذا المسافة التي
هي اي الحركة الموجودة عليها ويكون هناك آنات متتالية تتركب منها الزمان واجزاء غير منقسمة متتالية من الحركة
بازائها واجزاء كذلك من المسافة فاجزاء المسافة ان كانت جواهر فردة يتالف منها الجسم الذي يتحرك عليه
فهو المطلوب وان كانت نقاطا متتالية يجب ان يكون محالها جواهر فردة ويظهر من ذلك الجواب بالنقض
عن الاستدلال المذكور آنفا النفي تالف الجسم من اجزاء لا تتجزى فان اقل ما يلزم من هذا تتالي النقاط وما ذكرتم
من وجوب قسمة الحيز بين عند تماسهما الى اثنا الا ما جاز فيه فما هو جوابكم فهو جوابنا هذا وسيجي حل الشبهة في اول فصول
باب الحركة ويعاد في باب الزمان ومحصله انه ان اريد بالحاضر الآن الحاضر فلا نسلم انه قسم من الزمان فانه غير منقسم اصلا
والزمان كما سيلوح متصل والمتصل كما عرفت لا ينقسم الى ما لا ينقسم اصلا بل الآن طرف الزمان وفصل مشترك
بين اجزائه ان كان هناك انقطاع او قسمة واذ ليس للزمان انقطاع ولا انقسام الا بحسب الفرض والتوهم فليس هناك آن
بالفعل البتة نعم اذا فرض انقساما الى قسمين كالماضي والمستقبل يفرض بينهما آن يكون مبدأ لاحدهما ومنتهى لآخر كالآن الحاضر بين
الماضي والمستقبل ثم لا يمكن ان يفرض آن آخر تلوه اذ انما يفرض بفرض الانقسام او الانقطاع عند غير الحد الاول
فيكون لا محالة بينهما زمان تم الماضي والمستقبل من الزمان مع الحركة القطعية المستمرة وان لم يكونا موجودين بالفعل
اذ لا اجزاء بالفعل في المتصل لكن لهما نحو الوجود الذي للاجزاء المقدارية التحليلية للمتصل الموجود بالفعل ولا يلزم من
عدمهما في الآن الحاضر بل الآن مطلقا عدمهما مطلقا بل الماضي والمستقبل من الزمان موجودان بذلك النحو
غير ان يكون لوجودهما ظرف لا الزمان ولا الآن والحركة الماضية موجودة في الماضي من الزمان والمستقبلة منهما

منها في المستقبل منه واما قول القائل ان الماضي ما كان حاضراً مرة والمستقبل معدوم متوقع حضوره فيما

عند ارادة الآن مجازاً بالحاضر وان اريد بالحاضر الزمان القليل الذي يكتنف الآن الحاضر من الجانبين فلا يشعر

بانقسامه فلا يعلم عدم انقسامه لا يضر في عدم كونه حاضراً بتمامه بالحقيقة ولما امتنع تألف الجسم في الحجم من اجزاء

لا تتجزى في الجهات كلها او بعضها ينتهي من انحاء القسمة امتنع التحليل في الحجم الى تلك الاجزاء لما ذكر في

امتناع التألف منها لان الاجزاء التحليلية الحجمية يجب بالضرورة ان تكون بحيث لو فرضت موجودة

بالفعل يحصل منها الحجم فيجب ان تكون بحيث تتلاقى ولا تتداخل فح يلزم الانقسام واذا ثبت ذلك بطل

ان يكون في الجسم اجزاء لا تتجزى لا بالفعل ولا بالقوة وحينئذ ظهر ان الجسم قابل للانقسام الى ما لا نهاية

له بمعنى انه لا تقف القسمة على حد لا يمكن بعده لا كما ظن محمد بن زكريا الرازي ومحمد بن عبد الكريم الشهرستاني

انه وان كان متصلاً في نفسه لكنه غير قابل لانقسامات غير متناهية وههنا شبهتان ربما يتمسك

بهما القائلون بتألف الاجسام من اجزاء لا تتجزى والقائلون بتحللها اليها لعدم قبولها الانقسامات

غير متناهية وان كانت متصلة في انفسها وبهما انما تدلان على القدر المشترك بين المذهبين اعني وجوب تناهي

القسمة الى اجزاء لا تتجزى من غير دلالة على كون تلك الاجزاء كيفية موجودة بالفعل او تحليلية موجودة

بالقوة الاولى ان الاجسام لو كانت قابلة لانقسامات غير متناهية لذهبت تجزية الخردلة والجبل في الحجم الا

نهاية فيلزم تساويهما والجواب انا لا نقول بوجود الاقسام الغير المتناهية فيهما بالفعل ولا بامكان خروج

الانقسام اليها من القوة الى الفعل حتى يلزم عدم تناهي كل منهما في الحجم كما ستقف عليه فيلزم عدم تفاوتهما

بالعظم والصغر من هذا الجبل لخردلة بان انطبق بل نقول ان انقسامهما لا يقف الى حد ولا يلزم من ذلك تساويهما

اذ اقسام الخردلة من الانصاف وانصاف الانصاف تكون اصغر في كل مرتبة مما يحاذيها في المرتبة من اقسام

الجبل فيكون الجبل اعظم بكثير من الخردلة فانه وان لم يكن اكثر اجزاء منها لكن اجزاءه اعظم احجاماً من اجزائها وربما

وقفت القسمة الفكية او الكسرية في الخردلة قبل وقوفها في الجبل لا بالنظر الى طباع الحجم بل لعدم مساعدة الآلات

مثلاً وربما تقرر الشبهة بانه لو ذهبت قسمة الخردلة لا الى نهاية لزم تغشية اديم الارض بكل من اقسام الخردلة

اذ يمكن قسمتها الى صفائح غير متناهية تعم وجه الارض بل تفضل عليها والجواب ان لزوم امكان

ذلك بالنظر الى قوة القاسم ومساعدة الآلات وتميز الحس بين مواقع القسمة ممنوع وبالنظر الى طباع الحجم مسلم

وبطلان اللازم غير ضروري ولا مبرهن عليه كما قال الشيخ وتسليم لزوم وجود الحجم ومع ذلك فليسلم ان خردلة تنقسم

مولانا محمد يوسف رحمه الله

الى اجزائها التي لا تتجزى في صغرها بحيث يكون عدد الموجود منها في الخردلة تغشى الارض كلها لو بسطت عليها
واحدة فواحدة فما كان بديهيا ان هذا حق او باطل فمسا ان يكون في الخردلة من الاجزاء التي لا تتجزى
ما يبلغ كثرته ان يغشى بها صفحة الارض ومن عرف تقدير الجزء الذي لا يتجزى حتى يعرف بذلك الجسم الذي
هو اول جسم مركب منها يشتمل على العدد المحتاج اليه في تغشية الارض بل لا يكون في ايديهم اذا سلم ان اجزاء
الخردلة تغشى الارض غير التعجب ولا جزم القول بان هذا ممتنع فانه غير موثوق به فالذي لا يكون بين
الاستحالة مع فرض تناهي الانقسام فكيف يبين باستحالته استحالة لا تناهي الانقسام الثاني انه لو كان الجسم
منقسما لا الى نهاية وجب ان لا يلحق سريع بطيئا بل ولا قطع في مكانه اذ لا يقطع ما بينهما من مسافة الا بقطع
نصفها ولا نصفها الا بقطع نصفه وكذلك النصف وهلم جرا الى ما لا يتناهى من انصاف في انصاف فلا يتاتى قطع ما بينهما
من المسافة في زمان متناه والجواب انا لا نقول ان في الجسم اجزاء بالفعل ما لم تتجزأ فليس هناك نصف ولا ربع
بالفعل بل انما يكون اذا فرض القسمة ولا يمكن خروج التقسيمات الغير المتناهية والاقسام التي بحسبها من القوة
الى الفعل حتى يلزم ان يكون المسافة المشتملة عليها غير متناهية فلا يمكن ان تقطع في زمان متناه وما لا تناهي
القسمة بمعنى لا وقوفها على حد لا يمكن بعده فلا يلزم منه عدم امكان قطع المسافة في زمان متناه لانها كما
لا تقف في المسافة المتناهية كذلك في الزمان المتناهي فان المسافة والحركة والزمان متطابقة وكل منها
متناه غير مشتمل بالفعل على الاجزاء ولا تقف قسمته على حد لا يمكن بعده اذا فرض قسمة في واحد منها فبازاء
اقسامه يفرض في الباقيين واعلم ان بعض الناس كانكسافراطيس وفيثاغورس من الاوائل والنظام من معتزلة
المتكلمين لما وقفوا على ادلة نفاة الجزء ولم يقدروا على التشكيك فيها اذعنوا بها فامنوا بان الجسم قابل
للقسمة لا الى نهاية لكنهم لم يفرقوا بين القوة والفعل فتوهموا ان القسمة انما ترد على اجزاء موجودة بالفعل
فالجسم عندهم مؤلف من اجزاء غير متناهية بالفعل فتلك الاجزاء اما مفردة او مؤلفة من المفردات مفروزة
وجود المفرد بالفعل في المؤلف وعلى التقديرين ففي الجسم مفردات غير متناهية ولما كانت القسمة انما ترد
على اجزاء موجودة بالفعل ولا جزء موجود بالفعل في المفرد فلا يكون المفرد قابلا للقسمة فالاجزاء
المفردة الغير المتناهية في الجسم غير قابلة للقسمة فهم هربوا من القول باجزاء لا تتجزى ولزمهم
القول بها غير متناهية وهذا اشنع من الهرب عن المطر والوقوف تحت الميزاب ويفهم من الشفاء
انه جرى بين اصحاب الجزء ما عنى القائلين بتركب الجسم من اجزاء لا تتجزى وهي متناهية

متناهية عندهم وبين هيولا ضرب تشكل في الاقدمين وكذلك في المحدثين اما في الاقدمين فاصحاب الجزء
اوردوا على هؤلاء ان احتوشا سبع العدد يجب ان لا يلحق سلحفاة بطيئة الحركة فالتجأ افيغورس من هؤلاء الى
الطفرة وهي ان الجسم قد يقطع مسافة حتى يحصل في حد منها مقصود عن حد من غير ان يلاقي ولم يحاذ ما في الوسط
واما في المحدثين فانه لما حقق اصحاب الجزء على هؤلاء بانه يجب ان لا تفرغ ذرة من قطع نعل يسير عليها الجماش
بافيغورس من هؤلاء ما عطل النظام الى القول بالطفرة واورد لذلك مثالا من مع ان الدائرة القريبة من طوق الرحى
والدائرة الاخرى القريبة من المركز وذكر انه لو كان الجزء عند الطوق يتحرك مع حركة الجزء الذي عند الوسط
بالسوية لقطعا معا مسافة واحدة ومحال ان يسكن الجزء في الوسط لانه متصل ما لم يتم بعضه بعضا فتبين ان
الذي في الوسط يتحرك ويقل طفره مع ان الذي عند الطوق يتحرك ويطفر اكثر حتى يحصل في بعد اكثر من بعد الذي
في الوسط ولما استشنع اصحاب الجزء الطفرة ولزمهم هذا الكلام ولم يجوزوا ان يكون حركة متصلة اسرع من
حركة بلا توسط سكون اضطروا الى ان يجعلوا الذي يلي الوسط يسكن سكونات اكثر من سكونات الذي على الطوق
واضطروا الى تمكين المتوسط من السكون في الى ان يحكموا بان الرحى يتفكك عند حركته بعض اجزائها من بعض
فلا يلزم احدها ان يتحرك مع الاخر بل يسكن احدهما ويتحرك الاخر فلم يزل احدهما في شناعة الطفرة والاخر في شناعة
التفكيك ويبطل مذهب هؤلاء مع ما مر ابطال تالف الجسم من اجزاء لا تتجزى ان تلك الاجزاء ان تداخلت كلا او بعضا
لم يحصل حجم من الجزء المتداخلة سوى كان وجودها لعدمها واصحاب هذا الراي انما وقعوا في القول بالجزء لاعتراضهم
بذهاب القسمة المقدارية في الجسم الى غير نهاية مع توهمهم انها انما تكون الى اجزاء بالفعل ولا شك في ان الاجزاء
المتداخلة لا يكون اليها قسمة مقدارية فهي ساقطة عن الاعتبار فالتداخل هادم للمرام وان فرع اليه النظام
وان لم تتداخل بل تماست امكن من تاليف متناهية منها حصول حجم في الجهات واقل ما يمكن منه ذلك
ثمانية على هيئة المكعب وذلك بان يوضع جزآن فيحصل الطول وجزآن على جنب ذلك فيحصل العرض اربعة فوقها
فيحصل العمق او ستة على هيئة الاطلاق بان يوضع على تلك الاربعة على التماس بان يوضع جزآن في جنب احدها
ثالث وفوقه آخر فلا يكون كل جسم من اجزاء غير متناهية وبهذا القدر بطل كلية اصل الحكم بالكلية فاذا اردنا ابطاله
بالكلية اضعفناه الى ان الجسم الذي حصلناه من اجزاء متناهية العدد متناهي الحجم قطعا والاجسام التي
اجزاؤها عندهم غير متناهية العدد هي ايضا متناهية في الحجم بالحس وبرهان تناهي الابعاد ولا خفاء في ان الحجم اذا
كان انما يحصل من الاجزاء ويزداد بازدياده وينقص بانتقاصها وكان الجزء الواحد منها ذا الكل ولو

بمرات غير متناهية العدد وضرورة عد الواحد كل ما يتالف عن الآحاد يجب ان يكون نسبة حجم جسم حصلناه
الى حجم جسم من الاجسام الغير المتناهية الاجزاء بنسبة عدد الاجزاء الى عدد الاجزاء لكن نسبة العدد الى العدد
نسبة متناه الى غير متناه فيكون نسبة الحجم الى الحجم كذلك لكنها نسبة متناه الى متناه لتناهي الحجمين بعين والاخصر ان يقع
من الراس اذا كان الحجم يزداد بازدياد الاجزاء فاذا بلغ ازدياد الاجزاء الى اللاتناهي بلغ ازدياد الحجم
الى اللاتناهي فيكون كل مؤلف من الاجزاء الغير المتناهية غير متناه الحجم لكن الاجسام كلها متناهية في الحجم
فلا شي منها بمؤلف من الاجزاء الغير المتناهية فبطل رايهم بالكلية وقد سددنا من قبل طريق هربهم
الى التناهي فحينئذ عسى ان تعلم مما قد علمت في الاجسام من اتصالها وامتناع تالفها من اجزاء لا تتجزى
متناهية او غير متناهية وتحليلها اليها وقبولها القسمة لا الى نهاية من غير وجود الاجزاء فيها بالفعل ان مقادير
الجسم اعني الجسم التعليمي الذي هو كمية الجسم ومقدار صورته الاتصالية الممتدة في الجهات والسطح الذي هو طرف
الجسم التعليمي من جهة انقطاع امتداده في جهة فيكون ممتدا في جهتين والخط الذي هو طرف السطح من جهة
انقطاع امتداده في جهة فيكون ممتدا في جهة وكذلك الحركة المنطبقة على المسافة وكذا الزمان المنطبق على
الحركة تشابه الاجسام فيما ذكر من الاحكام وتبين من ذلك ان ليس شي من المسافة والحركة والزمان جزء اولى
اللهم الا بحسب الفرض والافكل ما يفرض او لا يمكن فرض قسمته الى الجزئين متقدم ومتاخر ويكون جزؤه
المتقدم اولى منه بالاولية وهكذا الى النهاية وسياتيك ما يعرض من الشبهة في اتصال الحركة والزمان وحلها

قلت الفصل الثاني في احالة اللاتناهي في العظم والتمادي في الاجسام والكميات المادية المجتمعة
المتسقة النظام يجب ان يكون كل جسم ومقدار وعدد مادي مجتمع الآحاد متسق النظام متناهيا
بالفعل والا فليفرض آب بعدا او عددا ماديا مجتمع الآحاد مترتبها غير متناه بالفعل في جهة ويفرز منه
آج جزء احد ودا فاذا فرض تطبيق ج ب او ما يساويه على آب بحيث ينطبق ج على آ فان لم
يتفاوتا في الجهة الاخرى لتساوي الجزء والكل وان انقطع ج ب دون آب يكون متناهيا ولا يزيد عليه
آب الا بآج المتناهي فيكون متناهيا ايضا ولا يجري البرهان في عدد غير مجتمع او غير متسق اذ تطبيق جزء
على آخر ثم تطبيق الباقي على الباقي والتجشم تطبيق جزء جزء تفصيلا فلا قدرة عليه للوهم والعقل الجملي الا حيث
الانقطاع بل بمجرد التفاوت وايضا ليفرض خط آب غير متناه في جهة ب وخط ج د موازيا له متناهيا في الجهتين و
حرك من طرف الذي الى جهة ب الى آب مع ثبات الطرف الآخر يحدث المسافة لكن لا يتاتي هذا مع غير المتناهي

غير المتناهي لا لما قالوا من انه لا بد لحدوثهما من اول نقطة تكون معها وكل ما يفرض في غير المتناهي
اول نقطة للمسامتة فهي مسبوقة باخرى كانت المسامتة معها قبل فانه انما يلزم ان يكون لها اول نقطة لو كان
لها اول آن الحدوث وليس كذلك ليس للزاوية بل لما اقول من انها لو حدثت لكانت في اي آن يفرض مع نقطة ولا تتصف الا
بالمرور على تمام ما قبلها اعني بانقضاء المسامتة مع ما قبلها من الخط الغير المتناهي في جهة عدم التناهي وهو لا يتاتي
ذلك في زمان متناه وهذا يختص بابطال لا تناهي الابعاد مطلقا وايضا ليفرض خطان خارجان من نقطة كساقي مثلث لا يزال
الانفراج بينهما يزداد بزيادة الامتداد فلو بلغ الامتداد الى اللانهاية بالفعل كان الانفراج كذلك مع انحصاره
بين الحاصرين وخروج الامتداد عن التناهي بالفعل دون الانفراج المتزايد معه غير متصور ولو فرضت زاوية الانفراج
كالثلثي قائمة او ازيد حتى يكون الانفراج بقدر الامتداد او ازيد كان الامر اظهر وهذا يختص بابطال لا تناهي الابعاد فيما فوق جهة
اقول الغرض ههنا عن امكان اللاتناهي واستحالته ووجوب التناهي انما هو في الاجسام وما يتبعها واما النظر في
الامور الغير الطبيعية وانها هل تكون غير متناهية في العدد او القوة فليس الكلام فيها الا في هذا الموضع ولا شيء
من هذه البراهين يتناول تلك على ما صرح بذلك الشيخ في الشفاء ثم ما ننظر فيه من اللاتناهي ليس بمعنى السلب المطلق
بان لا يكون الشيء ذا كم اي لا يوجد له ما يعد به او يكان به او وضع كالنقطة او لا كالمفارق ولا بمعنى بان لا يكون
للشيء نهاية بالفعل ولكن من شانه ان يعرض له نهاية بالعرض ويكون ذا عدد او واحد وضعي نفد البتة كالدائرة بل
بمعنى ان الشيء مع كونه في نوع بحيث يكون له نهاية لكونه من الكميات او المتكممات لا يكون له في شخصه نهاية
بالفعل ولا بالقوة وذلك بان يكون بحيث اذا عد بواحد طبعي او وضعي لم ينفد البتة فنقول يستحيل اللاتناهي بهذا
المعنى ويجب التناهي ولو بالقوة في الكميات والمتكممات المتصلة القارة وكذا في المنفصلة المادية المجتمعة
والمتسقة اي المترتبة ترتيبا طبعيا او وضعيا بخلاف المتصرمات من الزمان والحركة وبخلاف الاعداد
الغير المادية والاعداد المتعاقبة وغير المتسقة والبراهين المستنبطة في ذلك كثيرة جدا واقتصرنا منها على
ثلثة لكونها كالامهات الاول برهان التطبيق وهو انه لو لم يكن كل جسم ومقدار وعدد مادي مجتمع الاحاد مترتبها
متناهيا فليكن آب بعدا كان او عددا ماديا مجتمعا متسق النظام غير متناه بالفعل في جهة ب وناخذ منه
آج جزءا محدودا فاذا فرض تطبيق ج ب الجزء على آب بحيث ينطبق ج على آ فان لم يتفاوتا في الجهة
الاخرى يتساوى الكل والجزء هذا خلف والا انقطع ج ب دون آب فيكون ج ب متناهيا وآب لا يزيد عليه الا
بآج المتناهي فيكون آب ايضا متناهيا هذا خلف وكذا لو فرض تطبيق ما يساوي ج ب على آب يظهر الخلف

ويجب ان يعلم ان ليس المراد بالتطبيق الا ما يتبادر منه ويعهد في العلوم التعليمية استعماله فيه من ايقاع
المحاذات في الخارج او في الوهم بين متجانسين من الكميات بالذات او بالعرض بحيث اذا اخذ من احدهما
بعض معين تحليلي او تاليفي واقع في امتداد الاتصال او الاتساق كان بحذائه بعض معين مما يأتي من الآخر
ثم انما يظهر التخلف ههنا بلزوم انقطاع الجملتين الناقصة والزائدة اذ تأتي التطبيق بينهما في آن او زمان
متناه ولا خفاء في ان العقل يحكم حكما كليا بامكان التطبيق في الخارج في زمان متناه بين كل متجانسين متخصصين
من المقادير والاعداد المادية المتسقة المجتمعة الوجود في الخارج من حيث هما كذلك وان كانا غير متناهيين
بتطبيق المبدأ على المبدأ بحيث ينطبق الامتداد على الامتداد فان امتنع ذلك لامر خارج لم يقدح ويكفي
في هذا الحكم ملاحظة العقل اجمالا جزئيات المفهوم الغير المتناهي من المقادير والاعداد المذكورة باعتبار عروض
صدقه عليها وان لم يجز ارتسامها في العقل لكونها جزئيات مادية ولا في القوى الجسمانية المتناهية المقادير
لكونها غير متناهية وهذا كما ان العقل يحكم بان كل جسم متشخص فله حيز معين ووضع مباين به في الاشارة سائر
الاجسام ومن البين ان الجسم المتشخص لا يرتسم صورته في العقل ولا يكون للمفهوم الكلي المرتسم في العقل
من الجسم وضع ولو وجد في الذهن غير المتناهي من المقادير والاعداد مجتمعة متسقة جرى التطبيق الوهمي فيه
فالبرهان ينهض على استحالة وجود ما يكون فرد المفهوم غير المتناهي من المقادير والاعداد المذكورة في الخارج
والذهن معا وان امكن تصور مفهوم الغير المتناهي اذ لو استحال تصوره استحال الحكم باستحالته ولا ينتقض البرهان
على استحالة اللاتناهي في الاعداد المتعاقبة في الخارج اذ لا يحكم العقل فيها بامكان التطبيق الخارجي في زمان
متناه لكونه فرع الوجود في ذلك الزمان وكذا في المجتمعة الغير المرتبة اذ لا يتصور فيها تطبيق المبدأ على المبدأ
والامتداد على الامتداد ليظهر الانقطاع في الجانب الآخر لان الامتداد في الآحاد فرع الاتساق وبعبارة
اخرى لا شك في زيادة احدى الجملتين على الاخرى فتطبيق المبدأ على المبدأ ينتقل الزيادة فيما له تسابق
الى الجهة الاخرى واما الاتساق لنفسك مجرد الحكم بالتفاوت والتفاضل لا يوجب الانقطاع اذ لا يتميز الوهم
هناك عن الطرف الملحظ الا اذا تجشم تطبيق جزء على جزء مفصلا فيقع التطبيق مترتبا ولا يتأتى في زمان متناه ولما
توهم استحالة وجود غير المتناهية مطلقا في الخارج بناء ان التطبيق الوهمي فيها فاسد لان التطبيق الوهمي انما
يكون بين الصور المرتسمة في الذهن وجاز ان لا يرتسم منها في زمان متناه الا قدر متناه والكائنات في الخارج
غير متناهية وكذا توهم استحالته في الخارج بناء على حكم العقل بامكان التطبيق فيها بملاحظتها اجمالا وذلك

وذلك لانه ان عنى بالتطبيق التطبيق الخارجي او الوهمي فلا نم حكم العقل بامكان ايقاع ذلك في زمان متناه بين
الاعداد المتعاقبة او غير المتسقة وان اريد حكم العقل بان في الجملة الزائدة بازاء كل من الناقصة وزيادة فذلك حكم
بالتفاضل ولو ظهر منه الانقطاع كفى مؤنة اقامة البرهان كيف وليس في العقل امتداد والانقطاع انما يكون بعد
الامتداد وقد تفطن لما ان عدم اشتراط الاجتماع في الوجود مع الاتصال او الاتساق لا يمنع من جريان البرهان في
امتداد الزمان والحركة وسلسلة الحوادث المتعاقبة لتاتي التطبيق فيها باعتبار اجتماعها من حيث الوجود في وعاء
الدهر والحضور عند الباري فيقضي بتناهيها في جانب المضي وانت تعلم ان ما يفرض من التطبيق بين المتصلات
الغير القارة في نسخ حقيقتها او الاعداد المتعاقبة في نحو وجودها الزماني ان كان بحسب الخارج فمن المحالات
التي لا يصح ان يبتنى عليه توهم الانقطاع في الواقع وان كان باعتبار الذهن فانما يتاتى فيما ارتسم من تلك
الامور في الذهن فيدل على تناهي ما ارتسم منها في الذهن دون ما وجد منها في الخارج ثم انه لو كفى الاجتماع في
الدهر او في الحضور عند الباري تعالى لنهض البرهان على تناهيها في جانب الابد وهذا كما يخالف اصول
الفلسفة يضاد قوانين الملة وقد حاول التفصي عن ذلك بعض خيرة اللاحقين بالمهرة السابقين بان لا تناهي
الزمان في جانب الازل يوجب كون غير المتناهي من الزمان والحركة والحوادث المتعاقبة موجودا بالفعل فيحيله
البرهان واما اللاتناهي في جانب الابد فانما هو بمعنى عدم الوقوف على حد لا يتسع بعده لا يلزم منه ان يكون
الخارج من القوة الى الفعل الحاضر عند الباري عز اسمه غير متناه بل ليس لغير المتناهي امكان الفعلية في
الخارج فالخارج الى الفعل الحاضر عند الباري تعالى يكون متناهيا ابدا لكن لا الى نهاية معينة فاذن عنوان
التناهي بالفعل على سبيل عدم الوقوف على حد بعينه انما يعقل مع التدريج والتدريج في الوجود في وعاء الدهر والحضور عند
الحق فانما يجري في الزمان تدريجا يكون وجوده بماضيه ومستقبله في وعاء الدهر دفعة واحدة دهرية وكذا الحضور عند
الباري وثانيا بان الوجودات الامور التدريجية اعتبارين احدهما كونها واقعة في وعاء
الدهر حاضرة عند المبدأ الاول والثاني كونها واقعة في افق التقضي والتجدد وليس فيها بالاعتبار
الاول تعاقب وترتب انما ذلك بالاعتبار الثاني فالمستقبل من الزمان والزمانيات ان اخذ
بالاعتبار الاول اختير انه غير متناه فلم ينهض البرهان على استحالته لانه وان وجد فيه الاجتماع لا يوجد فيه الترتب وان اخذ بالاعتبار
الثاني اختير انه متناه ولا الى نهاية اخيرة لا يتعداها فحكم التناهي انما يجري فيما حواه الوجود بالفعل في افق التغير
والتقضي بحيث لو كان لا معابل على التدريج فالماضي والمستقبل متساويان في امتناع اللانهاية بحسب الكمية

هذا محصل كلامه في الافق المبين اقول لا شك في عدم جريان البرهان في التدريجيات بالاعتبار الثاني
لعدم الاجتماع بذلك الاعتبار ويستوي في ذلك الماضي والمستقبل ولا يعتبر فيه الفرق بينهما بكون غير التناهي
في جانب المضي على تقدير ازلية الزمان خارجا من القوة الى الفعل بخلاف المستقبل فهذا الماضي هو نفسه متناه في
البرهان في الماضي على اجتماعه في الدهر والحضور عند المبدع واذا اعترف ههنا بعدم نهوض البرهان بهذا
الاعتبار في المستقبل لفقدان الترتيب لا خفاء في استواء الماضي والمستقبل في ذلك فلم يبق اذن في اليد
اعتبار ينتهض به البرهان على احالة اللاتناهي في الماضي دون المستقبل ويحمل الكلام وجها لست احصله هنا
وكانك قد دريت بما وعيت من معنى التطبيق ان هذا البرهان انما يجري في الماديات والتمسك به في ابطال
تسلسل العلل لاثبات المبدأ الاول من تشويشات المتاخرين وتمويهاتهم وان غلب عليك التقليد
وآثرت تقليد الاموات على الاحياء فتذكر ما اسلفنا نقله عن الشيخ فقلده دون هؤلاء فانه مع تعرضه
ههنا البرهان التطبيق وتعويله عليه لما نص على عدم تناول هذه البراهين للامور الغير الطبيعية كان ذلك
حكما منه على هذا البرهان بعدم تناوله لتلك الامور فلاح سقوط ما عول من ابطال عدم تناهي النفوس المفارقة
بهذا البرهان الزام الفلاسفة لتحقق ما اشترطوا في جريان البرهان من الاجتماع والاتساق فيها اما الاجتماع
فلبقائها بعد خراب البدن واما الاتساق فباعتبار ترتيب ازمنة حدوثها الثاني برهان المسامتة وتقريره
على طبق كلام القوم انه لو امكن وجود بعد غير متناه فليفرض خط آب غير متناه في جهة ب وخط ج د موازيا
له متناهيا في الجهتين وليكن نصف قطر من كرة مركزها ج فاذا فرض تحرك الكرة على نفسها تحرك ج د
من طرف د الذي بازاء جهة ب الى آب مع ثبات طرف ج اعني مركز الدائرة فصار ج د مسامتا
لآب الغير المتناهي اي بحيث يقاطعه على نقطة ولو بعد الاخراج بعد ما كان موازيا له فيكون المسامتة
حادثة وتكون لا محالة في آن حدوثها على نقطة لا يكون المسامتة عليها مسبوقة بالمسامتة على نقطة اخرى
لكن لا يتصور ذلك في الخط الغير المتناهي اذ كل نقطة فيه تفرض المسامتة معها اولا تكون لا محالة بزاوية حادثة
عند المركز والزاوية قابلة للقسمة الى غير النهاية ويكون المسامتة بهذه الزاوية مسبوقة بالمسامتة ببعض تلك الزاوية
على نقطة قبل تلك النقطة فلا يمكن حدوث المسامتة مع الخط الغير المتناهي هف وتحقيقه انه انما يتم لو وجب ان يكون
للمسامتة الحادثة اول آن توجد فيه حتى يكون المسامتة فيه على نقطة غير مسبوقة بالمسامتة على نقطة اخرى
وليس كذلك اذ المسامتة انما تكون بالحركة فكما لا يكون للحركة اول آن توجد فيه ضرورة ان الآن لا يصلح ان يقع طرفا

طرفا لها كذلك المسافة المتعلقة بها وان شئت مزيد تفصيل فاعلم ان الحادث في حدوثه على ثلثة انحاء الاول
ان يكون حدوثه دفعة سواء لم يمكن بقاؤه بالنظر الى نفس ماهيته كالآنات او امكن لكن لم يبق كموافاة الحدود المفروضة
في المسافة فانها لا تبقى زمانا عند استمرار الحركة والا لانقطعت الحركة وكمماسة الخط المفروض حركته ههنا النقطة
نقطة من الخط الآخر فانها لا تبقى ما دامت الحركة هو كل من الآن والموافاة والمماسة المذكورة وان لم يكن من الموجودات
بالفعل بدون اعتبار معتبر لكن ذلك لا يضرنا او بقي زمانا بعد ما حدث في آن كالصورة المكانية وكالوصول
الى منتهى المسافة وكمماسة الخط النقطة ينقطع الحركة عند مماستها والثاني ان يكون حدوثه على سبيل التدريج سواء
كان على وجه التصرم والتقضي كالزمان وما يكون وجوده فيه على سبيل الانطباق عليه كالحركة بمعنى القطع
وما يكون وجوده بها على سبيل الانطباق عليها كالاصوات فلا يكون لهذه الامور موجودة في آن اصلا الا
آن هو طرفه او طرف زمان وجوده ولا في آن يفرض فيه او في زمان وجوده فلا يتصور لحدوثه آن هو موجود فيه
نعم هناك آن هو آن بداية زمان فرضناه الحادث او فرضنا فيه حدوث الحادث كالحركة والصوت او لا على
وجه التصرم والتقضي بل يكون حدوثه في قدر معين من الزمان يسير اليسير او يجتمع الجزء اللاحق مع السابق
فجاز ان يبقى بعد تمام الحدوث كقدر معين من الزاوية حصل من افتراق خطين منطبق احدهما على الآخر
بتحرك احدهما من طرف مع ثبات طرفه الآخر ولا يجوز ان يكون له اول آن ابتدء فيه الحدوث نعم له اول
آن تم فيه الوجود والثالث ان يكون حدوثه لا على سبيل الدفعة ولا على سبيل التدريج بل يكون له الوجود في
زمان مقطوع من جهة البداية من غير انطباق عليه فلا يكون موجودا في طرفه ويكون موجودا فيه بتمامه وفي كل
آن او جزء يفرض فيه وذلك كالحركة بمعنى التوسط وما يكون وجوده بها الا بقدر معين من الحركة بمعنى القطع
وذلك كمطلق الزاوية الحادثة من حركة احد الخطين المنطبقين من طرف مع ثبات الطرف الآخر لا قدر معين
من هذه الزاوية وكمماسة الخط المفروض حركته ههنا للخط الآخر لا النقطة منه وهذه المماسة هي التي كلامنا فيها
ولا يكون لهذا ايضا اول آن الحدوث اذ وجوده في زمان الحركة وفي كل آن يفرض فيه ولم يكن موجودا في آن
هو مبدأ هذا الزمان فكان ذلك الآن آخر آنات عدمه السابق ولا يمكن فرض آن يكون تاليا لذلك الآن
حتى يكون هذا الآن اول آن حدوثه بل كل آن يفرض بعد ذلك الآن بينه وبين ذلك زمان يكون
هذا الحادث موجودا فيه فيمكن ان يفرض قبل كل آن يوضع لابتداء الحدوث آن هو اولى من هذا
بان يكون اول هذا تفصيل ما ههنا في هذا المقام ولنتمم الكلام فنقول كما تختلف

الحوادث في اول الوجود ويختلف الزمانية متناهي آخره لكن الامور التي لايكون لوجودها امتداد اصلا كالآن والآنيات
فلايكون جزء منها او من ظرفها سابقا وآخر سوى آخر فلا اول لها ولا آخر ان اريد بالاول والآخر المتقدم والمتأخر
وكذا ان تقول اولها وآخرها ان اريد بالاول السابق عليه وبالآخر اللاحق له واما الامور التي يمتد وجودها سواء كان
حدوثها دفعيا او تدريجيا على سبيل التصرم او لا على سبيله ولا بها ولذلك فقد عرفت ان الزمان منها او ما ينطبق عليه كالحركة القطعية
لايكون موجودا في آن فضلا عن ان يكون لوجوده اول آن او آخر آن واما عداه فكل ما كان زواله دفعيا فلا يكون
له آخر آن الوجود كالصوت فانها تفسد في آن وهي موجودة فيما قبله من الزمان ولا يتصور آن سابق على آن
الفساد ولا يفصل بينهما زمان حتى لايكون ذلك آخر آنات الوجود وكذلك الحركة التوسطية اللازمة للحركة
القطعية وان لم تكن منطبقة عليها او مسامتة الخط للخط الزائلة بالموازاة ولا فله آخر آن الوجود كالموازاة الزائلة
بالحركة الى المسامتة هذا تمام الكلام في اول آن الوجود وآخره واما العدم فما يكون وجوده دفعيا كالآن و
الآنيات والصوت لايكون له آخر آن العدم السابق وما ليس وجوده دفعيا سواء كان تدريجيا كالزمان
والحركة القطعية او لا دفعيا ولا تدريجيا كالحركة التوسطية وما يحصل بها كمسامتة الخط للخط وبالجملة ما ليس
اول آن الوجود فله آخر آن العدم السابق واما ما يكون وجوده بالتمام دفعيا لكن حدوثه على سبيل
التدريج من غير تصرم كقدر معين من الزاوية الحاصلة بالحركة فللسابق من عدمه ايضا آخر آن للسابق من
عدم وجوده بالتمام هذا هو الكلام في آخر آن العدم السابق واما العدم اللاحق فظاهر ان انعدام الآن والآنيات
لايكون له اول آن وكذا كل انعدام يحصل بنفس الحركة كانعدام الموازاة بالحركة الى المسامتة ولا يكون لا محالة
لوجودها آخر آن والزمان وما ينطبق عليه كل ما يكون انعدامه بانقطاع الحركة القطعية كالحركة التوسطية وكالصور
الفاسدة عند بلوغ حركة الاستحالة الى الغاية او يكون انعدامه موافاة كمسامتة الخط للخط الزائلة بالموازاة
انقطعت الحركة عندها او استمرت بعده يكون لعدمه اللاحق اول آن وانما آثرنا التفصيل وان افضى
الى التطويل لما فيه من عصمة الاقدام من ان تزل وللافهام من ان تضل فلنكن منك على ذكر وقد لاح لي
بهداية ربي الحجة في تقويم البرهان واقامة الحجة وهي انه اذا تحرك الخط الموازي للخط الغير المتناهي مع ثبات
طرف منه من الموازاة وتحدث المسامتة قطعا لكن حدوثها بعد الموازاة مع الخط الغير المتناهي محال اذ لو حدثت
لكانت في اي آن يفرض مع نقطة من الخط الغير المتناهي ولا يتصور المسامتة مع تلك النقطة الا بعد
على تمام تحملها اعني انقضاء المسامتة مع ما قبلها من الخط الغير المتناهي في جهة عدم التناهي بالتدريج كما لايخفى

والايتاتى ذلك فى زمان متناه فح لك ان تقول انه يلزم ان يكون زمان المسامتة غير متناه فى جانب المضى فلا يكون حادثة او انه يلزم ان يكون بين حالتى الموازاة والمسامتة مع اية نقطة تفرض من الخط الغير المتناهى زمان غير متناه او انه يلزم ان لا يخرج المسامتة من القوة الى الفعل لانها لا تكون الا على نقطة ما ولا يكون على نقطة الا بعد زمان غير متناه بعد الموازاة يكون فيه الخط مسامتا للخط الغير المتناهى لكن لا على هذه النقطة سوى البرهان يختص بابطال اللاتناهى فى الابعاد مطلقا ولا ينهض على ابطاله فى الاعداد والثالث البرهان السلمى وتقريره على ما كان فى سالف الزمان هو انه لو امكن وجود بعد غير متناه فى الجهتين فليفرض خطان غير متناهيين خارجان من نقطة كساقى مثلث ولا يزال البعد بينهما يزداد بزيادة الامتداد فلو امتدا الى غير النهاية كان البعد بينهما كذلك مع انحصاره بين حاصرين واعترض عليه الشيخ فى الشفاء بانا لا نسلم انه يلزم وجود بعد بين الخطين غير متناه غاية ما فى الباب ان يكون التزائد الى غير النهاية لكن لا يلزم منه ان يكون هناك بعد زائد الى غير النهاية بل كل بعد فرض فهو لا يزيد على بعد تحته متناه الا بقدر متناه والزائد على المتناهى بقدر متناه لابد وان يكون متناهيا وهذا كالعدد يقبل الزيادة الى غير النهاية مع ان كل مرتبة من مراتبه فى النظام الغير المتناهى عدد متناه لا يزيد على مرتبة اخرى تحتها الا بواحد والجواب ان العقل يحكم قطعا بالتلازم بين لاتناهى الامتداد بالفعل وبين لاتناهى الانفراج المتزائد معه كذلك اذ خروج الاستداد الى اللاتناهى بالفعل بدون خروج الانفراج المتزائد معه عن التناهى غير متصور ومما يصلح فيها على ذلك اسلوب تابعى ان خروج خطين محيطين بزاوية الى لانهاية انما يمكن اذا كان هناك سطح غير متناه فى الجهتين فلولا استلزم اللاتناهى فى الامتداد اللاتناهى فى الانفراج لم يحتج الى لاتناهى السطح فى الجهتين مع كون كل من الابعاد المعينة المفروضة بين الخطين وتر الزاوية متناهيا انما هو لكون الساقين ايضا كذلك فان ضر ذلك فى امكان الا انه لم يقدح فى المقصود وبالجملة فاللانهاية ههنا فرضت حاصلة بالفعل فى الخطين فيجب ان يكون الانفراج بينهما ايضا كذلك بخلاف الاعداد فان اللانهاية هناك ليست بالفعل بل هى لا تقفية بمعنى ان كل مرتبة تفرض منها يمكن ان يزداد عليها ولا ينقطع انتظامه عندها وقد يفرض تناهية الانفراج كالشئ القائم حتى يكون الانفراج بقدر الامتداد او ازيد من ثلثيها حتى يكون الانفراج ازيد من الامتداد وحينئذ يكون الاسراع وهذا البرهان كما مرت الاشارة اليه يختص بابطال اللاتناهى فيما فوق جهة **قلت الباب الثانى**

فى المكان وفيه فصلان **الفصل الاول** فى انية المكان وتحقيق ماهيته يكاد ان يكون من الفطريات

ان ههنا ما يسكن الجسم فيه ويتنقل عنه واليه ويسمى المكان والنقلة شاهدة به لولاه لم يكن فوق ولا تحت
ولم تختلف الحركات الطبيعية بالصعود والهبوط وقد بلغت قوة امره الى ان التخيل العامي يمنع وجود شيء
لا في مكان ويوجب بعدا قائما بنفسه حتى يوجد فيه الاجسام ثم المكان يطلقه العامة تارة على ما يستقر
عليه الجسم وتارة على ما يكون فيه وان لم يستقر عليه فيجعلون السمك في مكان فاذا توسعوا اطلقوه على
ما يسع الشيء ولو مع غيره واذا تضيقوا خصوه بما يختص به وهذا ما يبحث عنه وسيتيسر لك مما علمت من لوازمه
الانتقال الى انه حاو يختص بالجسم من غير دخول فيه وقيام به فهو اما بعد غير مادي مساو له في اقطاره او السطح الباطن
من الجسم الحاوي له المماس للظاهر منه واما الجسم الحاوي فمن ترعرع يسيرا من العامة يجد شخنة لغوا في الاحاطة
فلا يجعله مكانا حقيقة بهذا المعنى بل سطحه والاول باطل والا لكان اما فراغا موهوما ليس بشيء في الخارج
وقد لاح بطلانه واما بعدا مجردا موجودا وهو باطل ايضا اذ يكون متناهيا لبرهان التناهي فيكون متشكلا لكنه
بذاته ولوازمه لا يترجح له حد دون حد فلا يكون الشكل له من ذاته او لوازمه فيجوز تبدل شكله المستلزم لحركة بالقوة
المحوجة الى المادة فلا يكون مجردا وايضا المانع من التداخل في الاجسام طبيعة البعد لا المادة فلو وجد
مجردا منع من ان يداخله ابعاد الجسم فلا يكون مكانا له فالحق هو الثاني واما قول اصحاب البعد ان وجوده
ولو برفع الجسم فطري ولذا سموه مفطورا وانه لو كان المكان هو السطح لم يكن لبعض الاجسام مكان ولكان
الطير الواقف في الهواء مع هبوب الرياح متحركا فالجواب منع الاول بل الوهم لاختلاف الاجسام يتنبه
لتعاقبها وانقطاع بعضها ببعض بخلاف الابعاد فيظنها التي تملها باقية بعينها ولا يقدر الفه بما على فرض
زوالها وايضا انما يدرك العامي من الهواء البعد دون الجسم فيجد البعد مع فقد الجسم بلا عكس والتزام الثاني والكان
الوهم لعدم الفه الاجسام في المكان يوجب المكان للكل ومنع الثالث فان المتحرك بالحقيقة ما يكون مبدأ
الاستبدال فيه ولا كذلك الطير فهو ساكن ان اريد به ما لا يتبدل نسبته من امور ساكنة والذي لو خلي وحاله
وترك عليه مكانه حفظه وليس بساكن ايضا ان اريد به ما يكون في مكان واحد زمانا **اقول** ههنا مقامان المقام
الاول في انية المكان اعلم ان الشيء قد يتصور بعارض فيبحث عن وجوده قبل تحقيق ماهيته فالمكان يتصور بما يمكن
فيه الجسم وينتقل عنه واليه ويتكلم في وجوده وان لم يعلم بعد ان ما هذا شانه ما هو فنقول يكاد ان يكون وجوده
فطريا وان خالف فيه كثير فنفاه بعضهم واثبته آخرون في التوهم دون الخارج فكان توهم الاجسام عند
اولئك من قبيل توهم الباري تعالى وعندهم لا على نحو من توهم المناطق والمراكز للافلاك وتهيد

ويشهد على وجوده أولاً النقلة فإنها موجودة بالضرورة وهي مفارقة شيء الشيء وكل ما سوى المكان ربما يبقى
معها في مفارقة المكان وثانياً أن الشيء إنما يصير فوق وتحت بالمكان فلولاه لم يكن هناك تحت ولا فوق و
التالي باطل بالضرورة وثالثاً أنه لولا أن هناك أمكنة موجودة متمايزة لم تختلف الأجسام في حركاتها الطبيعية
بأن يتحرك البعض صاعداً بالطبع إلى فوق والبعض هابطاً إلى تحت فيكون مطلوب هذا مهروب ذلك لكنها مختلفة
قطعاً فإن قلت نوقش بأن النقلة مفارقة بوضع وترتيب للجسم مع غيره من الأجسام وصيرورة الشيء فوق أو تحت
أيضاً بذلك والمطلوب والمهروب بالحركة الطبيعية أيضاً ذلك قلت أقول ذلك الوضع والترتيب إن كان بحيث يكون
الأجسام متراكمة بحيث يكون جسم محاطاً بالكلية بالجسم أو أجسام يكون لا محالة سطح أو سطوح من حاويه محيط بالجسم حاطة
تامة ويسكن الجسم فيه وينتقل عنه فقد ثبت المكان وإلا فيكون الأجسام متناهية ويكون بينها فضاء مقداري
يمكن أن يتحرك إليه الجسم ويسكن فيه ويختلف بالضيق والسعة لا مجرد اختراع الوهم فلا يكون لا شيئاً محضاً بل إما
موجوداً بالفعل أو بالقوة في محل قابل فيكون هو المكان إذ لا يوجب هذا أن يكون سطحاً البتة ولا نعني بوجوده
أن يكون بالفعل في الخارج فإن السطح الذي يتحقق أنه المكان لا يوجب وجوده بالفعل حين يقصده المتحرك
على أن ذلك الفضاء يجب أن لا يكون مادياً وإلا لكان جسماً وثبت تراكم الأجسام وعاد إلى الأول إذا
لم يكن له مادة قابلة فلو لم يكن موجوداً بالفعل كان لا شيئاً محضاً وقد لاح بطلانه هذا وقد بلغت قوة أمر المكان
في ظهور آنيته إلى أن التخيل العامي يمنع وجود شيء مطلقاً إلا في مكان ويوجب بعداً قائماً بنفسه حتى يكون
مكاناً يوجد فيه الأجسام أما كونه بعداً فللتخيل انطباقه على أبعاد المتمكن وأما قيامه بنفسه فلسبقه بالوجود على
الأجسام وامتناع قيامه بغير الأجسام المقام الثاني في تحقيق ماهيته اعلم أولاً أن العامة يطلقون المكان
تارةً على ما يستقر عليه الجسم كالأرض وتارةً على ما يكون فيه وإن لم يستقر عليه فيجعلون السهم حين تحركه ينفذ
في مكان مع عدم ما يستقر عليه ثم إنهم قد يتوسعون فيطلقونه على ما يسع الشيء ولو مع غيره كالبيت
والدار ثم كرة العالم وقد يتضيقون إذ لاحظوا تمايز الأجسام في الأمكنة فلا يكون مكان الجسمين كما لا يكون
جسم في مكانين فيخصونه بما يسع الجسم ولا يسع معه غيره هذا ما نفحص عن حقيقته وعليك تيسر لك بما
علمت عن لوازمه الانتقال إلى لوازم آخر تكون شركاً لاقتناص حقيقته الأول أنه حاوٍ وذلك من كونه
بحيث يسع الجسم الثاني أنه يختص به وذلك من كونه بحيث لا يسع معه غيره الثالث أنه غير داخل في ذلك
الجسم ولا قائم فيه وذلك من كونه بحيث ينتقل عنه الجسم وإليه إذا عرفت ذلك فههنا احتمالات يتأتى

فيهما اذ لكل قبل التوغل في النظر وذلك لانه لما كان حاويا للجسم وغير الوضعي كالمفارق او الوضعي الغير
المنقسم كالنقطة او المنقسم في جهة كالخط لا يمكن احتوائه على الجسم بالكلية تعين ان يكون وضعيا منقسما
اما في الجهات كما يقوله اصحاب البعد او في جهتين كما يقوله اصحاب السطح فعلى الاول يجب ان يكون بعدا
غير مادي والا فان قام بمادة الجسم المتمكن قيام صورته او مقداره لزم دخوله في ذلك الجسم او قيامه فان قام بمادة
اخرى لم يكن حاويا للجسم اذ يلزم من حصول الجسم فيه تداخل الاجسام فلا يكون مكانا تاما يجب مساواته للمتمكن في
اقطاره اذ لو نقص لم يحوه ولو زاد لم يختص وعلى الثاني لم يجز ان يكون قائما بنفسه لانه لا يعرف في موضعه ولا ان
يكون قائما بذلك الجسم لما مر فيجب ان يكون قائما بغيره فذلك الغير ان لم يكن حاويا لم يحو السطح ايضا فهو اذن
سطح الحاوي ولا يمكن ان يكون هو السطح الظاهر منه او الباطن من الحاوي الغير المماس لغير الحاوي للحاوي فانه
حاو ايضا والا لم يختص فيجب ان يكون هو السطح الباطن من الحاوي المماس للسطح الظاهر من المحوي فقد تفتح
بهذا ان ما يعزى الى قوم من الاوائل من انه هيولى لانها تقبل التعاقب وصورة لكونها اول حاو ومحدد او انه
بسيط ملاق لبسيط تام محيطا كان او محاطا حتى يكون للجرم الاقصى مكان يتحرك فيه هو بسيط محوية زعما منهم
انه لا بد وان يكون لكل جسم مكان لان حركة الافلاك اينية زمانية فلا بد لها من مكان كلها باطل لا يستحق ان يلتفت اليه
وانما الحق دائر بين الاحتمالين لا يتعدى يحتمل ان يكون المكان هو نفس الجسم الحاوي لا سطحه انا نقول كل من تدرع
وتدرج قليلا من العامية وان لم يراهق بلوغ الخاصة يعلم ان ثخن الحاوي الحقي في الاحاطة فلا يجوز ان يكون
المكان حقيقة بهذا المعنى جرم الحاوي بل سطحه كما انه لا يجعل ثخن الجسم الاسفل مكانا بالمعنى الاول اعني ما يستقر
عليه الجسم بل سطحه فلنبسط في الاحتمالين فنقول ان الاول اعني كونه بعدا غير مادي مساويا للجسم في اقطاره
باطل والا فاما ان يكون فراغا موهوما ليس بشيء في الخارج على ما يراه المتكلمون وقد تبين بطلانه واما ان يكون
بعدا مجردا موجودا كانه برزخ بين عالمي المفارق والمادي كما يراه جمهور الاشراقيين وهو المشهور من
افلاطون وان كان قد يعزى اليه من انه هيولى او انه صورة وربما يؤول ذلك بانه سمى البعد المجرد تارة
هيولى لقبوله التعاقب كالهيولى وتارة صورة لتحديده واحتوائه الجسم مثلها وهو ايضا باطل بوجهين الاول
منهما يبطل وجود البعد المجرد مطلقا وذلك انه يجب ان يكون متناهيا لبرهان التناهي فيكون متشكلا
لكنه بذاته ولوازمه لا يترجح له حد دون حد فان طبيعة البعد بلوازمها موجودة في كل جزء فلو اقتضى حدا او شكلا
معينا كان للجزء ما للكل وليس كل جزء فاذا لم يكن الحد والشكل من ذاته ولوازمه جاز بالنظر اليه تبدل شكله المستلزم لحركته

الجهة القوة المحوجة الى المادة على ما سنقف عليه وبالجملة ليس البعد الا صورة جسمية او مقدارا لها لو امكن تجرد
المقدار مجردا عنها وقد قامت البراهين على لزوم الهيولى لهما وعلى ما قرر البرهان جهة الايجاد وايضا احتمال مخالفة
البعد المجرد للابعاد الجسمانية بالمهية مشيا واذ ثاني شقي ما يبطل كون المكان بعدا مجردا لو ذلك لان لا احتمال ممتنعة من
التداخل الضرورية واقتناعها عنه ليس للمادة ولا لسائر الصور والاعراض التي انما تقبل الوضع بالعرض بل
البعد والامتداد الاشتري ان الخط والسطح اذا امتدادان في بعض الجهات دون بعض والمضيف اليهما بعد يشتبهما
في جهة الامتداد فلو ادخل المضاف في تلك الجهة في المضاف اليه بخلاف جهة اللاامتداد والجسم فهو ممتد في
الجهات فيزيد بالزيادة في اي جهة كانت فلا يدخل فيه ما يناسبه في جهة اصلا وكذا يجب ان يكون حال ذلك البعد
الابعاد الجسمانية ولا يجدي تجريده من المادة ومجرد اطلاق الجسم عليه شيئا فلو وجد بعد مجرد منع من ان اخلفه اجسام
فلا يكون مكانا لها واعلم ان الوهم اذا قد رسخ فيه تخيل البعد المجرد ونفوذ الاجسام فيه لاجل ذا ليسمع البرهان لقضية مستحا
تخيله فيكاد يوسوس في سبيل كيده ان البعد يجوز ان يخالف البعد المقداري الجسمي بالمهية فلا يلزم من امتناع
تداخل الابعاد الجسمية بعضها في بعض امتناع دخول الابعاد الجسمية في البعد المجرد فينبغي ان نصغي اليه
ويعلم ان طبيعة البعد المقداري المتد في الجهات نوعية محصلة انما تختلف بالخارجيات دون الفصول حتى انه لو
ان اختلفا بالمهية لكنهما اشتركا البتة في نحو المسحوية والمساحة ثبتا ولهما على التساوي ولا التخالف باجتماعهما في مهية
ولذا يمسح احدهما بالآخر ونعرف قدر البعد الذي بين اطراف الاناء بمساحة الماء الذي يسعه بالعكس فيجري بينهما
نسبة المساواة والمفاوتة كما بين جسمين وجسم وسطح او سطحين وخط فاذا زيد احدهما في المساحة على الآخر زادت
المساحة واذا انتقص نقصت كما ان مساحة بعدين جزء من مساحة بعدين ثم مساحة جسم جزء من مساحة جسمين كذا مساحة
بعد او مساحة جسم جزء من مساحة مجموع بعد وجسم فلو تداخلا لكان الكل مساويا للجزء في المساحة فاستقم ان الاجزاء
المفروضة في البعد المجرد ممتنعة عن التداخل فيما بينها فلان تمتنع من ان تداخلها الابعاد الجسمانية اولى
فلعل هذا يقمع الناظر وان لم يفحم المناظر واذ ابطل الاحتمال الاول بشقيه تعين الثاني وهو ان يكون
المكان هو السطح الباطن من الحاوي المماس للظاهر من المحوي كما هو راي المعلم الاول والمشائين ثم اعلم ان في
البعد مقالات منها ما يكاد يرفع التعلق او بتعلقه لم ينبه على فساده فلنوضح ولا دخل فيه فكان اصحاب البعد
الموجود منهم خاصة ان وجوده ولو فرض الجسم وكذا حلول الاجسام فيه مفطور عليه البديهة فان الناس كلهم
يحكمون بان ما بين اطراف الاناء بعدا يتعاقب عليه الماء والهواء بعينه معا فلا يكون هو القائم بها

بل هو المكان لها وحينئذ لا يحتاج في اثباته الى برهان وما اورد لابطاله سفسطة يعارض حكم الفطرة فلا
يتكلف الجواب عنه وكانهم سمّوا هيهنا سموه مفطورًا اى مفطورًا عليه البديهة اولا وانه مفطور عليه لا سيما وهم
ولا مادى اى وانه اول ما فطر من ذوات الاوضاع حتى ان الشيخ حكى عن اوميروس الشاعر لما اراد ان يحدث في
شعره عن ترتيب الخلقة لم ير ان يقدم على وجود المكان شيئا فقال ان اول ما خلق الله المكان ثم الارض
الواسعة وقالوا ايضا لو كان المكان هو السطح المذكور فلو حوى كل جسم جسم لذهب تراكم الاجسام الا الى نهاية وهو
باطل فيجب ان ينتهي الى جسم لا يحويه جسم فيلزم ان لا يكون له مكان وقالوا ايضا انه لو كان المكان هو السطح المذكور لكان
الحركة هي المفارقة من سطح كذلك الى آخر فالطير الواقف في الهواء مع هبوب الرياح يكون متحركا لتبدل السطوح
من الحاوي وهو الهواء عليه وكذا الحجر الواقف في الماء الجاري وقالوا ايضا لو كان المكان هو السطح لكان الساكن
المحفوف ظاهره وباطنه بكرة بأسرها ساكنا وان يلج مشارق الارض ومغاربها والجواب عن الاول اعني ادعاء
اصحاب البعد الموجود من فطرة البديهة عليه منع ذلك بل انما هو عن اغلاط الوهم لان الاجسام مختلفة
والابعاد متماثلة واذا تعاقبت الاجسام على مكان تعاقبت ايضا ابعادها عليه لكن الوهم يتنبه لتعاقب الاجسام
لتخالفها ويلتبس عليه الامر في الابعاد لتشابهها فيظن ابعادا بعينها باقية وكذلك يتنبه لانقطاع جسم بجسم آخر
يخالفه فيجد مكان الاول بدون الثاني ومكان الثاني بدون الاول ولا يتنبه لانقطاع بعد بآخر لتشابه الابعاد فيجد
البعد متصلا ذاهبا في باب المكان فيتوهم ان المكان هو البعد وههنا سبب آخر وهو انه لما يدرك العامي من الهواء البعد
دون الجسم فيجد البعد فقد الجسم بلا عكس كما سيأتي وعن الثاني وهو لزوم ان لا يكون مكان لبعض الاجسام التزم
ذلك فان بطلانه غير ضروري ولا مبرهن عليه لعل الوهم انما الف من الاجسام ماله مكان فحكم ان كل جسم له مكان حكم
ان كل موجود له مكان كما لا يكون ثمة ههنا جهة لا يكون ثم لك جهة ايضا وعن الثالث وهو حديث الطير منع لزوم تحركه لمنع
ان الحركة حقيقة هي مطلق تبدل الامكنة على المتمكن بل المتحرك بالحقيقة ما يكون بمبدأ الاستبدال فيه ولذلك الطير المذكور فليكن
متحركا وسيأتيك بهذا زيادة تحقيق ان شاء الله تعالى ثم انه هل يكون ساكنا فان اريد بالساكن ما لا يتحرك من
شانه الحركة او ما لا يتبدل نسبته من امور ساكنة او الذي لو خلي وطبعه وحاله وترك عليه مكانه حفظه كان ساكنا
وان اريد ما يكون في مكان واحد زمانا فليس بساكن كما انه ليس بمتحرك ايضا والتقابل بين الحركة والسكون ليس
يمنع ارتفاعهما على انه ان سلم لعل ان الحركة هي مجرد تبدل المكان فليكن الطير المذكور متحركا بهذا المعنى وانما يستشنع
اهل العرف ذلك لفهمهم من المتحرك غير هذا لا لعدم تبدل الامكنة عليه والعبرة للمعاني دون الالفاظ

الالفاظ ولو حسبوا عدم تبدل الامكنة عليه فاي حجة في حسبانهم وعن الرابع وهو لزوم سكون المسافر انه ان
اريد بالسكون ما يقابل الحركة الاينية الحقيقية فلنمنع ولا نسلم بطلانه والضرورة انما يقتضي كونه متحركا في الجملة
وان اريد به ما يقابل الحركة مطلقا فلا نسلم لزومه فانه متحرك في الوضع بالنسبة الى الامور الخارجية وفي المكان
العرفي اعني ما يكون فيه الجسم مما لا يكون مختصا به كالصندوق للدرة **قلت الفصل الثاني في ابطال الخلاء**
واذ قد تحقق ان المكان هو السطح المذكور فلا يجوز خلوه عن متمكن والا فخلوه اما ان يكون لاشيئا محضا وهو
باطل لقبوله المساواة والمفاصلة او بعدا مجردا وقد ابطلناه ومما يبكت به اصحاب الخلاء انه لو كان لم يمكن فيه
حركة على خلاف ما يقولون به اذ لو فرض فيه حركة قاطعة مسافة محدودة بميل معين فتكون لا محالة في
زمان ثم فرض حركة بمثل ذلك الميل في مثل تلك المسافة في ملاء ويكون البتة زمانها ازيد من زمان الاولى
وفرض ايضا حركة كذلك في ملاء ارق منه يكون نسبة معاوقته للمتحرك الى معاوقة الملاء الاول كنسبة زمان الحركة في
الخلاء الى زمان الحركة في الملاء الاول ولا شك ان الزمان يتفاوت حسب تفاوت المعاوقة لزم ان يكون زمان الحركة في
الملاء الارق كزمانها في الخلاء فيكون الحركة مع المعاوقة مثلها لا معها ولا يحتاج في هذا الى
ان نجعل المعاوقة على النسبة المذكورة استحقاق وجود اذ يكفينا انه يلزم على تقدير وجود الحركة في الخلاء
مساواة حركة لا في معاوقة لحركة في معاوقة على نسبة ما لو كانت موجودة واول ما ورطا اصحاب الخلاء في
القول ان ما بين طرفي ليس بجسم في ظن العامي فما فيه هو الهواء ليس بجسم عندهم وانما هناك ابعاد خالية واذ نبهوا
بان اللمس يحكم بوجود الهواء بمقاومته اللامس فمنهم من رجع ومنهم من اصر زاعما ان الهواء وان لم يكن خلاء
صرفا فانه ملاء مخالط للخلاء وشبهات اضطرته الى اثباته منها انه لولاه لم نر حجم النامي متزايدا بالاغذية ولم يتحرك
العالم بتحرك جسم اذ انما يتحرك الى ملاء يجب انتقال المالي اليه عنه الا الى مكان هذا والا دار بل الى ملاء
آخر حكمه كذلك وايضا يجب ان يملأ ما خلا منه غيره ومنها حجة وانه اذا رفعنا باطن اصبعنا دفعة عن جسم
املس مماسة بحيث لا يتخللهما ثالث فانما ينتقل ما يملأ ما بينهما من الاطراف فحين كونه على الطرف يجب خلو
الوسط واجيب عن الاوليان بان الجسم مادة تقابل المقادير المختلفة فيجوز ان يتخلخل او يتكاثف اي يقبل مقدارا
ازيد او انقص فيتخلخل النامي بالاغذية ويتكاثف قدام المتحرك ويتخلخل خلفه وعن الثالثة بان ارتفاع
الاصبع انما هو بالحركة ولا بد لها من زمان فيتحرك فيه جسم من الطرف الى الوسط **اقول** اصحاب
البعد الموهوم قاطبة مع بعض اصحاب البعد الموجود منهم ابو البركات من متفلسفة بغداد جوزوا

الخلاء اعني مكانا ليس فيه متمكن و البعض الآخرين هؤلاء مع اصحاب السطح كافة احالوه و اذ قد حققنا ان
المكان هو السطح المذكور نقول في احالة الخلاء انه لو جاز خلو ذلك السطح عن متمكن فحشوه اما ان يكون لا شيئا محضا
و هو باطل لقبوله المساواة و المفاضلة او بعدا مجردا و قد ابطلناه و لو شئت قلت من الراس من غير بناء على
ان المكان هو السطح ان الخلاء ان جاز فلا يكون لا شيئا محضا لانه يقبل المساواة و المفاضلة فان الخلو عنه
ذلك لا يكون لنا كلام معهم لانا انما نمنع وجود المكان خاليا عن المتمكن فالامكنة متفاوتة في المقدار فلا يكون لا شيئا
محضا بل بعدا مجردا و قد ابطلناه و هو السطح فينتقل الكلام الى حشوه و الحجة التي توجب تبكيت اصحاب الخلاء
و يشترك في التمسك بها اصحاب البعد و السطح انه لو كان خلاء فلنفرض فيه حركة قاطعة لمسافة محدودة بميل معين
و تكون لا محالة في زمان و لنفرض حركة بمثل ذلك الميل في مثل تلك المسافة في ملاء فيكون لا محالة زمانها اكثر من
زمان الاولى ثم حركة اخرى بمثل ذلك الميل في مثل تلك المسافة في ملاء ارق من الاول يكون نسبة مقاومته
الى مقاومة الملاء الاول كنسبة زمان الحركة في الخلاء الى زمان الحركة في الملاء الاول لا شك ان الزمان يتفاوت بحسب
المقاومة قلة و كثرة فيلزم ان يكون زمان الحركة في الملاء الارق كزمانها في الخلاء فيكون الحركة مع المعاوقة مثل الحركة لا مع
المعاوقة لا يقال المحال انما لزم من فرض الحركة في الخلاء لا من مجرد فرض الخلاء فجاز ان يكون المحال هو الحركة فيه لا نفسه
لانا نقول اولا ان الحجة كما اشرنا اليه تبكيتية مبنية على اعتراف الخصم بجواز الحركة في الخلاء و ثانيا انا كما اومأنا اليه انما
نبطل خلو المكان مع بقاء امارات المكان فيه فلو التزم احد انه على تقدير الخلو ينسلخ عن امارات المكان فلا كلام معه
و تحقيقه ان الحركة في الخلاء ان لم تمكن في نفس الامر لكنها ممكنة بالضرورة على تقدير وجوده بل لو وجد المكان الخالي
لكانت الحركة فيه سهل فليتامل فيه اعترض على الحجة بان المحال لم يلزم من مجرد فرض الحركتين في الخلاء بل مع فرض
مقاومة على نسبة مخصوصة فيجوز ان يكون المحال هو تلك المقاومة و اجتماعها مع الحركة في الخلاء و اجيب بانا لا نحتاج
الى ان نجعل المقاومة على النسبة المذكورة احتمال وجود لانا نقول ان نسبة هذه الحركة في الخلاء يكون مساويا لزمان
حركة في مقاومة ما لو كانت موجودة و هذه المقدمة صادقة و ايضا ضد ما و كل حركة في الخلاء فهي حركة في
عدم مقاومة و هذه المقدمة ايضا صادقة و كل حركة في عدم مقاومة فليست مساوية لحركة في مقاومة على
نسبتها لو كانت موجودة فيلزم من هذه المقدمات ان لا حركة في الخلاء هي مساوية الزمان لزمان كونها في مقاومة
لو كانت و يلزم منها من الاولى ان لا شيء من المحركات في الخلاء حركة في الخلاء هف كذا ذكره الشيخ اقول لم يمكن تحرير
هذا الجواب بنمط آخر هو انا لو جعلنا المحال اللازم صدق حمليتها ان الحركة مع معاوقة مثلها لا معها [illegible]

٥٢

ماذكرتم فان ذلك لا يلزم من فرض تحقق الخلاء والحركة فيها فقط بل مع فرض مقاومة مخصوصة ايضا فجاز
ان يكون استحالة اللازم لاستحالة المقاومة المخصوصة لا لاستحالة الخلاء والحركة فيه لكنا نحمل الملازمة
صدق شرطية هي انه لو امكنت معاوقة مخصوصة كانت الحركة في معاوق كحركة لا معها فلا يرد ذلك لان
هذه الشرطية كاذبة بالضرورة ولازمة لتقدير وجود الخلاء والحركة فيه على ما بينا فيلزم بطلان ملزومها ولا
يتوقف لزومها على امكان معاوقة مخصوصة كيف لا يستلزم صدقها تحقق ذلك الامكان اذ صدق الشرطية
لا يستلزم صدق المقدم لا يقال لا نسلم كذب الشرطية لان تاليها وان كان محالا لكن اذا كان المقدم محالا جاز
ان يستلزم المحال فيصدق الشرطية لانا نقول انما ذكرت وان كان المشتغلون بالجدال يتوسلون به الى التشكيك
حيثما كان على ما عرفت لكن يجب ان يعلم انا لا نستدل باستحالة التالي على كذب الشرطية بل نعلم كذبها بالضرورة
كما نعلم كذب قول القائل لو كان الجسم عرضا لكان واجبا بالذات وليس كل محال يستلزم كل محال واعترض
ابو البركات على الحجة بانه يجوز ان يكون قدر معين من الزمان بازاء نفس الحركة فيكون ذلك محفوظا في
الحركات ويزيد قدر آخر بالمعاوقة ويتفاوت القدر الزائد بتفاوتها فالحركة في الخلاء مثلا يكون على القدر
الذي بازاء نفس الحركة والحركة في الملاء الغليظ على ذلك القدر مع زيادة وفي الملاء الرقيق على ذلك
القدر مع زيادة اقل من الزيادة الاولى بقدر نقصان مقاومة هذا الملاء من مقاومة الملاء الاول
وهذا الاعتراض في غاية السقوط لانه ان كان استحقاق القدر المعين من الزمان لنفس الحركة فليفرض حركة
في ذلك الزمان وهي تكون لا محالة في مسافة ومنطبقة على الزمان مع المسافة وكل منهما يقبل القسمة لا الى نهاية
وبانقسامهما انقسمت نقسم الباقي منهما ونقسم الحركة ايضا فيكون في جزء من الزمان وجزء من المسافة جزء
من الحركة وجزء منها حركة ايضا فقد وقعت حركة في اقل من ذلك الزمان فلم يكن استحقاقه لنفس الحركة هذا
وقد يناقش بان قطع مسافة معينة في خلاء كان او ملاء يكون لا محالة بميل معين فيمكن ان يتحدد زمان الحركة
بذلك الميل والمسافة ويكون ذلك محفوظا في كل حركة بذلك الميل في ذلك القدر من المسافة ويزداد
الزمان باعتبار مقاومة قوام الملاء المحيل ويتفاوت هذا الزائد بتفاوتها والجواب ان الحركة في اية
مسافة كانت انما تستدعي مطلق الزمان لا قدرا معينا من الزمان بازاء نفس الحركة في مسافة
يمكن ان يقع حركة في تلك المسافة في اقل منها بازدياد القوة والطبيعة انما تقتضي الحصول في المكان
الطبيعي لا تقتضي التراخي ولكن لما كانت مفارقة للمكان لا تتمكن من الوصول اليه دون الحركة فقضت الحركة

في المسافة التي بينهما واما تحدد بزمان تلك الحركة فلا فان في اي حد فرض منه يكون الحركة في اقل منه اسرع
وبالطبيعة اليق وليس للسرعة حد تنتهي اليه فالميول الطبيعية لا يمكن ان يتحدد بها حد من السرعة واذا
اختلفت قوة وضعفا وانما يظهر التفاوت بينهما عند المعاوقة فيختلف انكسارها بالمعاوقة فحينئذ يتحدد حد من
السرعة ويتفاوت بتفاوت المعاوقة فاذا فرضت حركة في مسافة معينة بحد من السرعة متعين باعتبار قوة
الطبيعة ومقاومة المعاوق فلا محالة يتحدد لها زمان ينطبق على المسافة محدود باعتبار المسافة والقوة والمقاومة
فاذا انضعفت المسافة مثلا مع اتحاد القوة والمقاومة تضعفت السرعة وتضاعف الزمان واذا انصفت المقاومة و
تضاعف السرعة ونصف الزمان وبالجملة اذا اختلف شيء واحد من الثلثة فقط اختلف الزمان بحسبه كان
الكل انما يتحدد بها الا ان قدرا منه يكون بازاء الباقيين فيكون محفوظا وقدرا آخر بازاء المختلف فيختلف بحسبه
فقد لاح انه لابد في تحديد الزمان في الحركات الطبيعية من معاوق وكذا في القسرية اذا كان القاسر طبيعية
تنبيه ههنا اشكالان عويصان اولهما انهم يستعملون هذه الحجة في مقامين تارة في اثبات المعاوق الخارجي
وابطال الخلاء بفرض حركة في خلاء وحركتين في ملائين يكون نسبة معاوقة الارق منهما الى معاوقة
الآخر كنسبة زمان الحركة في الخلاء الى زمان الحركة في الملاء الآخر فيكون زمان الحركة فيه كزمان الحركة في الخلاء
فيكون الحركة مع معاوقة مثلها بلا معاوقة كما عرفت وتارة في اثبات المعاوق الداخلي في الحركة القسرية وهو
ميل طبيعي وذلك بفرض تحريك قاسر واحد لجسم خال من معاوقة ميل طبيعي في مسافة محدودة ولثان
مع معاوقة ميل طبيعي ولثالث يكون نسبة ميله الى ميل الثاني كنسبة زمان حركة الخالي الى زمان حركة
الثاني فيكون زمان حركته كزمان حركة الخالي ويكون الحركة مع معاوقة كلا معها ويرد عليه في المقامين
ان الحجة انما تنتهض على اثبات مطلق المعاوق لا على خصوص شيء من قسميه ولا على كون المعاوق الخارج
ملاء فنقول في المقام الاول ان فرضت الحركة في الخلاء بلا معاوق يمنع جواز ذلك اذ لابد في تحديد زمان
الحركة من معاوق وان فرضت مع معاوق داخلي او خارجي غير قوام الملاء فالحركة في الملاء ان فرضت
بدون ذلك المعاوق فلا استحالة في مساواة زمان الحركة في الملاء الارق لزمان الحركة في الخلاء اذ
كل منهما مع معاوق لكن المعاوق في احدهما خارجي اعني قوام الملاء وفي الآخر غيره داخلي او خارجي
وان فرضت معه فلا نسلم لزوم مساواة زمان الحركة في الملاء الارق لزمان الحركة في الخلاء لان الزمان
قد تعين قدر منه بازاء تعين المسافة والقوة المحركة والمعاوق المشترك ويكون هذا القدر محفوظا في الحركات

في الحركات ويزيد في الملاء بسبب مقاومة قوام الملاء قدراً آخر ويختلف هذا القدر زيادة ونقصاناً باختلاف قوام
الملاء فيكون في الملاء الارق اقل منه في الملاء الغليظ وحينئذ لا يكون زمان الحركة في الملاء الارق مساوياً
لزمان الحركة في الخلاء لان نسبة زمان الحركة في الملاء الارق الى زمان الحركة في الملاء الغليظ كنسبة مجموع المعاوق
في الحركة في الملاء الارق الى مجموع المعاوق في الحركة في الملاء الغليظ لا كنسبة فضل المعاوق في الحركة في الملاء
الارق على المعاوق في الحركة في الخلاء الى فضل المعاوق في الحركة في الملاء الغليظ على المعاوق في الحركة
في الخلاء حتى يكون زمان الحركة في الملاء الارق كزمان الحركة في الخلاء ولو كان نسبة زماني حركتين كنسبة فضل
المعاوقين فيهما على المعاوق في الخلاء لم يتحقق تعدد المعاوقات في حد واحد كما لو فرض اشتراك ثلث حركات في معاوقات
مخصوصة واكتفى في احدهما على تلك المعاوقات وفرض في اخرى معاوق زائد على حد من القوة وفي الثالثة معاوق
ضعيف يكون نسبته الى المعاوق الاول كنسبة زمان الحركة الاولى الى زمان الحركة الثانية والتعدد لان نسبة الزمان الى الزمان
كنسبة فضل المعاوق الى فضل المعاوق فلزم التخلف وفي المقام الثاني بان الحركة بلا مقاومة الميل الطبيعي ان فرضت
بلا معاوق اصلاً يمنع جوازها وان فرضت مع معاوق خارجي كقوام الملاء مثلاً فالحركة مع معاوقة الميل ان فرضت
بلا معاوق خارجي فلا استحالة في مساواة زمان الحركة مع معاوقة الميل الطبيعي الاضعف لزمان الحركة بلا
معاوقة الميل اذ كل منهما مع معاوق لكن المعاوق في احدهما داخلي وفي الاخرى خارجي وان فرضت معه فلا نم
لزوم مساواة زمان الحركة مع مقاومة الميل الاضعف لزمان الحركة بلا مقاومة ميل كما لا يخفى على من عرفت واعلم ان
الحجة اذا استعملت في ابطال الخلاء في الامكنة المتحددة كما بين السماء والارض كادت ان تتم بشهادة البديهة بانه
لو فرض هناك خلاء وارسل فيه حجر منفصل من الارض تحرك لا محالة الى اسفل وليس هناك معاوق داخلي
لان الطبيعة في البسيط لا يتصور فيها المعاوق الداخلي والا كانت هناك قوى متخالفة او اقتضت قوة
واحدة امرين متضادين والخارجي ايضاً لان المعاوق الخارجي انما هو قوام الملاء وقد فرض عدمه فلا خير في الفقرة فانه
بعد م توقف حركة ذلك الحجر من الارض على معاوق غير الملاء فيلزم ان يكون حركته بلا معاوق اصلاً
فليتأمل فيه فالحجة اذا استعملت في ابطال الخلاء مطلقاً فلا يتم لجواز ان لا يكون فيه حركة طبيعية لتشابه اجزائه
بل ارادية او قسرية راجعة اليهما وحينئذ يجوز ان يتحدد الارادة حال الحركة من السرعة والبطوء على ما يجوز
لكن الشيخ قال ان النفس ايضاً انما تحرك باحداث ميل مختلف بالشدة والضعف حتى ان ذو الحس
مع التسكين يلقاه فحكمه الحس في المتحرك طبعاً اذا قوم قسمت الحركة وذلك الميل يختلف

بالقوة والشدة ويلزمه ما يلزم الميل الطبيعي التي هي لا تتم الحركة البتة اذا استعملت في اثبات الميل الطبيعي
لان معاوقة الملاء الموجودة لاستحالة الخلاء فيهما اغنى عن المعاوق الداخلي في تحديد قدر من الزمان
ولا يلزم مساواة زمان الحركة مع معاوقة الميل لزمان الحركة بلا معاوقة الميل فاي فرق بين الحركة الطبيعية
في الملاء والحركة القسرية المفروضة بلا معاوق طبيعي في الملاء ايضا فان كلا منهما حركة من مقتض مع وجود
معاوق خارجي وعدم معاوق طبيعي فما بال الاولى جازت دون الثانية هذا ما لاح الى الآن ولعل الله يحدث بعد
ذلك امرا وثانيهما ان المعاوق الخارجي او الداخلي الذي يتفاوت بحسبه انما يكسر من قوة الميل ولضعف القوة
الطبيعية للمتحرك او القاسر كضعف قوة الماء عن قوة الارض مثلا ايضا ينكسر قوة الميل فان زعموا ان طبيعة
المتحرك والقاسر مع قدر من القوة لا يكفي في تحديد الميل لانها وان كانت في غاية الضعف انما تقتضي
الحصول في المكان على اقصر ما يمكن فليكن مع المعاوق الذي تتبوئه ايضا كذلك لان الميل المتحصل لكن
المعاوق ميل طبيعي او قسري حدث فيه ضعف بسبب ذلك المعاوق فهلا قالوا ان ذلك الميل انما يقتضي
الحصول في الحيز في اقصر ما يمكن فلا يتعين الزمان فعليهم بيان الفرق بين الصورتين وهذا المقام لغموضه يحتاج الى تامل
دقيق عسى الله ان ياتي بالفتح او امر من عنده كذا قيل اقول لعل الفرق هو ان الطبيعة قوية كانت او ضعيفة تقتضي
الحصول في المكان فلا تقتضي تراخيه فليس هناك امر آخر يقتضي التراخي فيها الا في صورة المعاوق فالطبيعة تقتضي
الحصول والمعاوق يمنعها فاذا لم يقو على منعها بالكلية اوجب التراخي بقدر قوته وهذا ظاهر جدا في المعاوق
الخارجي لا سيما الملاء فانه ليس ينكسر للميل بنفسه بل الميل بحاله والمعاوق بنفسه يعوقه عن مقتضاه من سرعة الحركة
واما المعاوق الداخلي في الميل القسري مثلا فيكسر قوة الميل فيتحدد به ميل ضعيف فجاز ان يذهب الى عدم تحدد
الزمان به فاعلم انه كما ذكره الشيخ اول ما تخيل الخلاء لاصحاب الهواء وذلك ان الظن العامي هو ان ما ليس بجسم ملاقي
جسم طبيعي بموجود ثم تلمس في الاجسام الموجودة هو ان تكون مبصرة وما ليس بمبصر ليس بجسم فلا يتخيلون الهواء
جسما فالاناء الذي فيه الهواء ليس فيه عندهم متمكن بل ابعاد خالية فاول من راء منهم تشبيه انه احاطهم ان للهواء في
المنفوخة تقاوم اللمس فظهر لهم باللمس ان الهواء جسم فمن الذين اراهم ذلك من رجع عن تخيل الخلاء مطلقا كان
يظنه خلاء صار ملاء ومنهم من اصر على تخيله زاعما ان الهواء وان لم يكن خلاء صرفا فهو ملاء يخالطه الخلاء وشبهات
اضطرتهم الى اثباته منها انه لو لم يكن حجم الجسم يزداد تارة وينقص اخرى من غير مداخلة جسم آخر فيه والتالي
باطل فان الماء المنجمد يزداد حجمه بالاذابة والمذاب ينقص حجمه بالانجماد اما اذا كان هناك خلاء

هناك خلاء صح ذلك بتباعد الاجزاء حتى يكون بينها خلاء تارة وتقاربها بحيث تملا ذلك الخلاء اخرى

ومنها انه لولا الخلاء لتحرك العالم بتحرك جسم لان المتحرك اذا تحرك في مكان يملاه جسم آخر فلا يمكن ان ينتقل اليه

والمالى له فيه لامتناع تداخل الاجسام بل ينتقل المالى له عنه ولا يكون انتقاله الى مكان هذا والا دار لتوقف

انتقال هذا من مكانه الى مكان ذلك على انتقال ذلك من مكانه الى مكان هذا وبالعكس فليتامل فيه

بل انما يكون انتقاله الى ملاء آخر فالمالى له ايضا لا يجب ان ينتقل الى ملاء آخر الى ان تموج العالم كله من قدام

المتحرك وايضا يجب ان يملاء المكان الذي خلاه المتحرك غيره ولا يكون المالى له ما كان مالياً لما انتقل اليه لما

عرفت بل غيره وكذا الكلام في مكان ذلك الغير وهلم جرا الى ان تموج العالم كله من خلف المتحرك مثلا ومنها

انا اذا فرضنا سطحين انطبق احدهما على الآخر ثم رفعنا احدهما عن الآخر دفعة كما اذا لمسنا بباطن جميعنا

صفحة ملساء ثم رفعناه دفعة فمنها يلزم الخلاء بينهما ضرورة ان ما يملاء الفضاء الذي حصل بينهما كالهواء انما

ينتقل الى الوسط من الاطراف بالتدريج فحين كونه على الطرف يكون الوسط خاليا واعلم ان الامام الرازي

اثبت استواء السطح بان عدم استوائه اما لاختلاف اجزائه في الارتفاع والانخفاض او لمسامات فيه والاول

انما يكون بسبب سطوح صغار يتصل بعضها ببعض لا على الاستقامة بل على الزاوية ولا بد من الانتهاء الى سطوح

صغار مستوية والا ذهب الزوايا الى غير النهاية وحصول المسامات فان جاز لكن لا بد ان يحصل بين كل نقطتين

سطح متصل والا لزم كون السطح مركبا من نقط متفرقة انتهى ونحن لا نتحاول الامام في استواء السطح على ان

لا نتوقف الا على وجود سطحين منطبقين يمكن ان نفرقا وان لم يستويا ولو جاز فلنا ملم يكد سعيه يرجع الى

طائل لجواز ان لا يكون اختلاف الاجزاء في الارتفاع والانخفاض بسبب سطوح صغار يتصل بعضها

ببعض على الزاوية بل يمكن ان لا يكون هناك الا سطح واحد منحن فيه تقبيبات وتقعيرات من غير زاوية بحيث

لا يماس السطح المستوى المستدير الا على نقطة او نقاط وتخيل انهما ان الاوليان تمهيدان لجسم بمادة تقبل

للمقادير المختلفة على ما يتضح في العلم الاعلى فجاز ان يتخلخل اي يقبل مقدارا ازيد بلا انضمام جسم ولا وقوع فرجة

خالية بين اجزائه او يتكاثف اي يقبل مقدارا انقص من غير انتقاص جزء منه والاجتماع اجزائه بلا فرجة

كما سيأتي وحينئذ فالجواب عن الاولى ان لا تتخلخل بالاذابة وتتكاثف بالانجماد وعن الثانية انه يتكاثف

الجسم الذي قدام المتحرك فيتنحى عن بعض مكانه للمتحرك وتتخلخل الجسم الذي خلفه فيملأ مكان المتحرك من غير

ان يتنحى عن شيء من مكانه وعن الثالثة بان ارتفاع السطح انما يكون بالحركة ولا بد لها من زمان منقسم

في ذلك الزمان جسم من الطرف الى الوسط وتحقيقه ان اللامماسة الحاصلة بعد المماسة وان كانت حاصلة
في زمان الحركة وكذا في كل آن يفرض في ذلك الزمان غير الآن الذي هو طرفه من جانب البداية وليس حصولها
على سبيل التدريج والانطباق على الحركة حتى لا يكون طرف حصولها آناً اصلا لكنها انما تحصل بالحركة وليس
لحدوثها اول آن بل كل آن يفرض في زمان الحركة كان قبله قدر من زمان الحركة فكانت فيه اللامماسة فيجوز
ان يتحرك فيه الجسم المائل من الطرف الى الوسط فعليك بالتامل الصادق **قلت الباب**
الثالث في الحركة ما يشعر به بمعونة الحس بحيث ينخرط عند العامة في المحسوسات وان كان غنيا عن آداب
النظر في اقتناصه ببيان الالفاظ المستعملة ربما تطلق بنحو من الاشتراك على معان مختلفة فاذا اريد البحث عنه عمد في
تعيين المراد الى قول ضابط يتفصل المفهوم المجمل وان لم يك في نفسه اوضح بل مساويا لذلك المجمل واحتسب مما
يشبه الدور تمييز اللازم وتمهيد ما عسى ان يبنى عليه الاحكام وتمرينا للمتعلم بصناعة التعريف وذلك مثل تفسيرنا
الحركة فان الموجودات يستحيل ان يكون منها شيء بالقوة من كل جهة والا كان كونه بالقوة ايضا بالقوة بل منها
ما هو بالفعل من كل وجه وما هو بالفعل من جهة وبالقوة من اخرى فهذا قد يكون خروجه الى الفعل دفعة
وقد يكون تدريجا وهذا ما يعني بالحركة وان كانت قد تطلق على كل خروج وعلى خروج الى اين فقط ولولا
ان الدفعة والآن والتدريج وقولنا يسيرا يسيرا انما يدرك عند ادراك الزمان والزمان عند درك الحركة لكان
علينا ان نقول انها خروج من قوة الى فعل لا دفعة او لا في آن او تدريجا او يسيرا يسيرا لكن كل ذلك ينطوي
على نحو دور فسلك مسلكا آخر وذلك ان كل ما هو بالقوة من وجه وله ان يتدرج اليه فكما ان حصوله له
كمال له كذلك تدرجه اليه وهذا اول بالنسبة الى ذلك وكماليته للشيء انما هو من حيثية كونه بالقوة في ذلك
وفي هذا ايضا فانه انما يكون متحركا بالفعل ما دام هو بالقوة فيما يتحرك اليه غير واصل اليه بعد وهو ايضا بالقوة
ظاهرا في حصتين الحركة نفسها غير فارغ بعد ان تحصيلها بخلاف سائر الكمالات فالحركة هي كمال اول لما هو بالقوة
من جهة ما هو بالقوة لا من اي جهة كانت فانه يكون لما بالقوة كمال آخر جوهري او عرضي لا يتعلق بكونه بالقوة ثم ان
اسم الحركة ينتظم معنيين احدهما الحركة بمعنى القطع وهي الامر المتصل المعقول لتصادف المتحرك به بين المبدأ والمنتهى
بالعروضة وبالوصول الى المنتهى وهي وان كانت موجودة في الاعيان لكن لا على قرار الذات واجتماع
الاجزاء بل على التقضي والتصرم على حسب نظيرها اعني الزمان فلا يكون هي ولا شيء من الاجزاء المفروضة
فيها المماثلة في الحقيقة لها بحسب وجودها العيني موجودة في آن فانما لها الوجود القائم الحاصل في آن يسع

فی الاذہان فقط وثانیہما الحرکۃ بمعنی التوسط وہی کون الشیء بین المبدأ والمنتہی بحیث یکون فی کل آن یفرض بعد المفارقۃ عن المبدأ وقبل الوصول الی المنتہی فی حد من المسافۃ لم یکن فیہ قبل ولا یکون بعد وہذا معنی واحد غیر منقسم دائم للمتحرک مادام متحرکا ولیس وجودہ فی الزمان علی سبیل الانطباق علیہ بل کل آن فرض فی ذلک الزمان یکون موجودا بعینہ فیہ وقد یشکک فی وجودہا بان المتحرک مالم یصل الی المنتہی فبعض اجزاء الحرکۃ الباقیۃ لم یوجد بعد ولم یوجد الشیء قبل وجود اجزائہ واذا وصل انتہت الحرکۃ وبان الجسم موجود فی آن انتقالہ من السکون الی الحرکۃ ولا یتصف بواحد منہا فیلزم الواسطۃ وفی اتصالہا بانہا منقسمۃ الی ماضیۃ ومستقبلۃ ولا توجدان معا بل احدہما فقط ولا یتصل موجود بمعدوم وبان الحاضرۃ ہی الموجودۃ وہی غیر متجزیۃ وتلحقہا حاضرۃ اخری کذلک فترکب الحرکۃ من امور غیر متجزیۃ وفی وحدتہا بانہ کیف یتاحد حقیقۃ من امور یستحیل اجتماعہا فی الوجود وبان وحدتہا منوطۃ بوحدۃ الزمان والمتحرک ما دام متحرکا اشطر من حرکتہ مضی وشطر باق فلا یتاحد زمانا ہما ویزاح الاول بانہا موجودۃ لا فی آن الانتہاء ولا فی شیء من الآنات المفروضۃ فی آن وجودہا بل فی کل ذلک الزمان والوجود مطلقا اعم من الوجود فی الآن وبذلک ینحل الثانی فان الجسم من حیث وجودہ فی آن لا یصلح للاتصاف بالحرکۃ والسکون والواسطۃ انما یلزم لو انتفیا عما یصلح للاتصاف بہما والثالث بانہا موجودۃ بوحدتہا فی زمان واحد فان انقسمت کانقسامہ وجہا الی ماضیۃ ومستقبلۃ لم یکن واحدۃ منہا معدومۃ مطلقا بل فی الآن وانما یمتنع الاتصال بین الموجود والمعدوم الصرف والرابع بانہ لا حاضرۃ بمعنی الواقعۃ فی آن حاضر وکل من الماضیۃ والمستقبلۃ موجود فی الماضی والمستقبل وان عدمتا فی الآن او لیس ہناک امور بالفعل یلتئم منہا حرکۃ واحدۃ بل الوہم یحللہا الی اجزاء ممتنعۃ الاجتماع وانما یستحیل ذلک فیما ہو قار الذات موجود فی آن او فی زمان بلا انطباق علیہ والسادس بان ذا الانقسام الی المضی والاستقبال بالنسبۃ الی آن مفروض لا یصادم وحدۃ الزمان والحرکۃ وبالجملۃ انما ینتہض الادلۃ علی نفی الوجود فی آن للحرکۃ الواحدۃ المتصلۃ ونحن لا نثبت لہا وجودا کذلک وانما ذلک للحرکۃ التوسطیۃ **قول** الحرکۃ وما ضاہاہا مما یدرک سوقہ بالحس بحیث خفی وعن العامۃ فی المحسوسات وان لم یکن محسوسا بالذات وہی وان کانت لجلائہا غنیۃ عن اعمال الفکر فی اکتسابہا لکن ربما یکون بالالفاظ المستعملۃ بازائہا تطلق باشتراک الاسم او تجوز علی معان مختلفۃ بحیث ربما تشتبہ فی المراد بہا الی غایۃ الغموض فلذا السید بحث عنہا فی تعلیم الفلسفۃ تصحیح التعیین المراد بہا الی غیر ذلک مما یطول ذکرہ فیکون غرضہ تفصیل المفہوم الجلی الذی لذلک الاسم لیرتفع الاشتباہ ویتمیز المراد بہ

وان لم يكن هذا القول في نفسه اعرف من المعرف به بل ربما يكون اخفى منه لولا ذلك العارض وربما يكون
فيه تمهيد لما يبتني عليه الاحكام اذ ربما يكون للشيء احكام مبنية على جهات تضمنته في مفهومه لا يتبين شيء منها
له الا اذا فصل الى تلك الجهات وهذا القول وان لم يكن حدا ورسما حقيقيا لكن يراعى فيهما يراعى في
التعريفات الحقيقية كالطرد والعكس كما مر وكالاحتراز عما يشبه الدور من اخذ نفس المحدود فيه صريحا او
ضمنيا للمتعلم بصناعة التعريف على انه عسى ان لا يقع التمييز اذا اخل بشرط وذلك مثل تفسير الحركة فان
الاشياء الموجودة لا يمكن ان يكون شيء منها بالقوة من كل وجه وهذا وان كان حقه ان يسلم ههنا ويبين
في الفلسفة الاولى لكن لقلة المؤنة في بيانه نقول لو كان شيء بالقوة من كل وجه لكان وجوده
في نفسه بالقوة فلا يكون شيئا موجودا بالفعل هف ولكان كونه بالقوة ايضا بالقوة وهو مع انه خلاف
المفروض يستلزم كون القوة حاصلة له وغير حاصلة بل الموجودات منحصرة في قسمين منها ما يكون بالفعل
من كل وجه كالباري تعالى ومعلولاته المفارقة ولنتصور ذلك ههنا الى ان يصدق حيث نبرهن
ومنها ما يكون بالفعل من وجه ولا اقل من كونه موجودا ومتصفا بالقوة ويكون بالقوة من وجه آخر ثم
شان كل ذي قوة ان يخرج منها الى الفعل المقابل لها ولو امتنع الخروج اليه بالفعل فلا قوة عليه فقد يكون
خروجه اليه دفعة وقد يكون بتدريج وهذا الاخير هو الذي يراد بالحركة عند الفلاسفة والتحقيق الآني في مقولات
نعدها بعد وان كانت قد تطلق على كل خروج ولو دفعة كما يأتي في كل مقولة وقد تطلق على الخروج الى
فلا يتأتى بالآني الا في الاين وكان ههنا من علينا ان نقول في تفسير الحركة انها خروج من قوة الى فعل لا دفعة اولا
في آن وتدريجا او يسيرا يسيرا او لا ان التدريج وقولنا يسيرا يسيرا يؤخذ في حدها الزمان والدفعة يؤخذ فيها الآن
والآن يؤخذ في حد الزمان والزمان لا يدرك الا بادراك الحركة فكل ذلك ينطوي على نحو من الدور فلذا سلك
المعلم الاول في تعريف الحركة مسلكا آخر وذلك ان كل ما هو بالقوة من وجه فله ان يتحرك ويتدرج الى
ذلك الوجه حتى يكون له بالفعل فكما ان حصوله له بالفعل كمال له اذ هو به يخرج من نحو من القوة ويتحلى بنحو من
الفعلية كذلك تحركه وتدرجه اليه نحو فعلية له لانها قوة فيما يكون التحرك بالقوة ثم يصير بالفعل فهي ايضا كمال
المتحرك الى كمالها الذي يتحرك اليه بالتحرك يوصل الشيء الى كماله وهذا الكمال اعني التحرك والانتقال
الى ذلك الكمال الذي يتحرك اليه وكماليته هذا الشيء انما هو من جهة يكون هو بالقوة من جهتين
احدهما من جهة كونه بالقوة في ذلك الكمال الذي يتحرك اليه اذ لو لم يكن له قوة عليه لم يكن متحركا له

متنقلاً اليه او حاصلاً بالفعل لم يتحرك اليه ثانيهما كونه بالقوة في هذا الكمال الذي هو التحرك فان المتحرك اذا
صار متحركاً بالفعل فهو وان كان بمعنى التوسط الذي نشرحه حاصلاً له بتمامه بالفعل لكن نظراً بحسب ظاهر
الامر انه يكون بعد بالقوة متحركاً وذلك من جهة الحركة المتصلة التي بها الوصول فانه ما لم يصل الى المنتهى
لم يحصل له الحركة المتصلة بتمامها واذا وصل انقطعت فهو ما دام متحركاً غير فارغ بعد عن تحصيل الحركة
وهذا بخلاف سائر الكمالات فالحركة كمال اول لما هو بالقوة من جهة ما هو بالقوة فليست الكمالات التي لا يتقدم
عنها كمالات اخر حتى يكون هي على الا النسبة اليها لا سيما اذا كانت تتفرع عن كمالات اول حركة ولا الكمالات
التي هي لما هو بالفعل من كل وجه ولا التي هي لما هو بالقوة من وجه لكن لا من جهة ما هو بالقوة اذ ربما يكون ما هو بالقوة
كمال جوهري كالانسانية او عرضي كالاسودية لا يتعلق كونها بالقوة بل يكون غير مناف بالقوة دائماً مع وجوده و
للكمال اذا حصل واذا تحققت مفهوم اسم الحركة فاعلم انه يطلق على معنيين احدهما الحركة بمعنى القطع وهي الامر
الممتد امتداد المسافة المعلوم بالضرورة اتصاف المتحرك بها ما بين المبدأ او المنتهى وبها الوصول الى المنتهى
ووجودها في الاعيان فطري لكنه لا على قرار الذات واجتماع الاجزاء حتى يكون وجوده في آن ما بل على
التقضي والتصرم فلا يكون موجودة الا في زمان فكل من الحركة القطعية والزمان امر ممتد متصل في ذاته
منطبق على الآخر بحيث اذا فرض في احدهما تجزي الآخر بحسبه فيكون كل جزء من الحركة واقعاً في جزء بازائه من
الزمان وكل آن يفرض في الزمان فاذ هو ليس ظرفاً للزمان بحسب وجود الزمان في الاعيان ولا لجزء منه ظرفاً
للحركة بحسب وجودها في الاعيان ولا لجزء منها بل هو حد مشترك بين جزئين مفروضين من الزمان يكون احدهما قبله
وماضياً بالنسبة اليه والآخر بعده ومستقبلاً كذلك وينقسم الحركة ايضاً الى ماضية ومستقبلة باعتبار انقسام ظرفها او
يكون عروض هذه القبلية والبعدية لاجزاء الزمان اولاً وبالذات ولما فيها من الحركة ثانياً وبالعرض ولا يكون الزمان
ولا الحركة ولا شيء من اجزائهما موجوداً في آن اصلاً وهذا هو معنى كون الزمان والحركة غير قارين في الاعيان وانما لهما الوجود
القار في الاذهان فقط والمعلم الاول والشيخ الرئيس لا ينفيان الوجود القائم في الاعيان عن الحركة القطعية و
يثبتانه لها في الاذهان فقط انما ينفيان بنفي الوجود الحاصل في الآن عنها في الاعيان كما اشير اليه كلامهما والثاني
من المعنيين للحركة الذي بالحري ان يكون الاسم واقعاً عليه هو التوسط وهو كون الشيء بين المبدأ والمنتهى
بحيث يكون في كل آن يفرض بعد المفارقة عن المبدأ وقبل الوصول الى المنتهى في حد من المسافة
لم يكن فيه قبل ولا يكون فيه بعد لانا نعلم قطعاً ان للمتحرك في زمان التحرك في كل آن يفرض في ذلك الزمان

حالة للكون ليس في زمان السكون ولا في الآنات المفروضة فيه وتلك الحالة ليست هي الحركة القطعية لانها
لا توجد في آن ولا شيء منها في آن بل هي ما ذكرناه وهذه حالة واحدة بسيطة مستمرة ما دام الشيء متحركا ليس
فيها تغير اصلا نعم تتغير حدودها بالفرض لكن ليس كون المتحرك متحركا لانه في حد معين من الوسط والا لم يكن متحركا عند خروجه
منه بل لانه متوسط على الصفة المذكورة وتلك الحالة ثابتة في جميع حدود ذلك الوسط ولا نظن ان ههنا حدودا
متشخصة موجودة بالفعل واكوانا فيها كذلك في آنات كذلك وان الكون بين المبدأ والمنتهى امر عام
لكل من تلك الاكوان فلا يكون موجودا بالفعل الا متخصصا باحدها فانه لو كان كذلك لزم اما تتالي الآنات
وتركب المسافة من اجزاء لا تتجزى واما انبتات الحركة فيما بين الآنات بل ليس هناك الا كون واحد في زمان
واحد متعلق بمتحرك واحد في مسافة واحدة فهو امر شخصي غير منقسم مستمر الوجود لكن على سبيل السيلان بحيث
ان فرض في المسافة اجزاء اختلف نسبة ذلك الكون الواحد الى تلك الاجزاء وليس في ذلك اختلاف يوجب
تكثر المعنى في نفسه البتة ولا ايضا يوجب اجزاء فيه كما يوجب الحركة القطعية اذ ليست نسبة هذا المعنى الى المسافة نسبة
انطباقية ولا وجوده في الزمان ايضا كذلك بل كما هو بعينه موجود في مسافة ما وزمان يقطع فيه المتحرك تلك المسافة كذلك
هو بعينه موجود في كل جزء يفرض في تلك المسافة وذلك الزمان بل وفي كل حد يفرض في المسافة وكل آن يفرض
في الزمان فاذا كان لم يكن بد في وجود هذه الحالة من مسافة وزمان ممتدين على الاتصال لكن ليس كل ما لا يوجد الا في
شيء بلا يوجد الا فيه ثم ههنا شكوك صعبة قد عرضت لبعض اليونانيين كزينون الشيخ هو زينون الاكبر وكان برمانيدس
ومن تبعهم من اصحاب فلاطون حتى توهموا ان لا وجود للحركة المتصلة الواحدة ووجهوا الشبهة نحو نفي وجود الحركة
تارة ونحو نفي اتصالها اخرى ونحو نفي وحدتها ثالثة والمرجع واحد اما التشكيك في وجود الحركة فمن وجهين
الاول ان المتحرك ما لم يصل الى المنتهى فبعض اجزاء الحركة لم يوجد بعد والشيء لا يوجد قبل تمام وجود اجزائه
فلا وجود للحركة قبل الوصول واذا وصل المتحرك الى المنتهى انبتت تلك الحركة وانقطعت فلا وجود لها آن الوصول
وبعده ايضا فانتفى وجودها مطلقا والثاني ان الجسم موجود قطعا في آن انتقاله من السكون الى
الحركة وهو في ذلك الآن غير متصف بواحد منهما فيلزم الواسطة بينهما وهي منتفية عند القائلين
بوجودها واما التشكيك في اتصالها فمن وجهين ايضا الاول انها منقسمة عندكم الى ماضية ومستقبلة ولا يوجدان
معا فان كانت واحدة منهما موجودة يكون الاخرى معدومة ولا يمكن اتصال بين الموجود والمعدوم
والثاني ان الموجودة منها هي الحاضرة ضرورة ان الماضية زالت والمستقبلة لم توجد بعد والحاضرة

والحاضرة غير متجزية والا لم يكن اجزاؤها مجتمعة بالضرورة بل يكون بعضها ماضية وبعضها مستقبلة فلا تكون
تمامها حاضرة وهذا خلف واذا كانت هذه الحاضرة هي الموجودة بالفعل يكون متفاوتة في الوجود ثم اذا زالت هذه
يلحقها حاضرة اخرى غير منقسمة وهكذا فيتركب الحركة من امور غير متجزية متتالية في الوجود واما التشكيك في
وحدتها فمن وجهين ايضا الاول ان الحركة يمتنع اجتماع اجزائها في الوجود ومن المستحيل ان يتألف حقيقة واحدة
من امور ممتنعة الاجتماع الثاني ان وحدتها مشروطة بوحدة الزمان كما سياتي فلو كانت واحدة كانت
في زمان واحد ولا شيء من الحركة كذلك اذ كل حركة فانما يتوهم لها وجود ما دام المتحرك بين المبدأ والمنتهى
وهي حينئذ منقسمة الى ماضية زمانها ماض ومستقبلة زمانها مستقبل فلا تكون في زمان واحد فهذه ستة
شكوك وتوجيه دفع الاول بان ما ذكرتم انما ينفي وجود الحركة في آن الوصول وكذا في كل آن يفرض في زمان كون
المتحرك بين المبدأ والمنتهى ولا يلزم منه انتفاء وجودها في ذلك الزمان على سبيل الانطباق عليه بحيث يكون
مجموعها موجودا في مجموعه واذا انقسما في الوهم يكون كل جزء من الحركة في جزء من الزمان ولا يكون تلك
الحركة ولا شيء من اجزائها التي كل منها حركة ايضا في آن اصلا الا في آن هو طرف في ذلك الزمان ولا في آن
يفرض فيه حدا مشتركا بين جزئين منه فان الوجود مطلقا اعم من الوجود في الآن فربما يكون الشيء موجودا
في الآن دون الزمان وربما يكون بالعكس وربما يكون موجودا فيهما وقد عرفت ذلك فيما مر وربما يكون موجودا
مع علوه عن الزمان والآن كما سينكشف لك بعد وبهذا يندفع الشكوك الباقية ايضا اما الثاني فلانه لما
عرفت ان الآن لا يكون ظرفا للحركة فالجسم من حيث وجوده في آن لا يصلح للاتصاف بالحركة فلا يصلح
للاتصاف بالسكون ايضا اذ السكون هو عدم الحركة عما من شانه الحركة ولا يلزم من ذلك التوسط بينهما اذ انما يلزم لو
انتفيا عما يصلح للاتصاف بهما واما الثالث فلان الحركة موجودة بوحدتها في زمان واحد وليس في الحركة ولا في
الزمان اجزاء بالفعل ولا آن فيه ايضا فاذا فرض آن في الزمان وانقسم الزمان به في الوهم الى ماض ومستقبل
كانت الحركة ايضا ماضية ومستقبلة ولم يكن واحدة منها معدومة مطلقا بل في الآن ومع الاخرى
يمتنع الاتصال بين الموجود والمعدوم الصرف لا بين موجودين في زمانين متصلين لا يكون شيء منهما
موجودا في آن ولا في زمان الآخر واستوضح ذلك بحال الجسم بالقياس الى المكان فانه متصل واحد
موجود في مكان واحد فاذا جزئ في الوهم الى جزئين كانا غير مجتمعين في المكان ويكون كل منهما معدوما
في مكان يوجد فيه الآخر وكذا في الحد المشترك بين المكانين ولا يلزم من اتصالهما اتصال الموجود

بالمعدوم مطلقا واما الرابع فلما عرفت من انه لا حركة في آن فلا يكون هناك حركة حاضرة اي موجودة
في آن حاضر بل هي اما ماضية بالنسبة الى ذلك الآن او مستقبلة وكل من الماضية والمستقبلة
وان كانتا معدومتين في الآن فهما موجودتان في الزمان الماضي والمستقبل لا يقال اذا قيل بالوجود
في الماضي فلان الآن لم يكن وجوده مقارنا بوصف المضي فيكون موجودا ومعدوما معا اذ لا معنى للمضي
الا الانقضاء وان وجوده كان مقارنا بوصف الحضور ثم زال وجوده بزوال الحضور فيجب ان يكون
موجودا في آن فما لا يكون موجودا في آن لا يكون موجودا في الزمان الماضي وتفصيله ان وجوده لو كان
مقارنا بوصف المضي فهو متصف في الآن بالماضي فيلزم ان يكون موجودا في الآن وان كان
مقارنا بوصف الحضور يلزم ان يكون له وجود في آن من الآنات وقس على ذلك حال المستقبل وثانيا
اخرى الشيء اذا استلزم احد الوصفين ولم يجامع وجوده شيئا منهما لم يوجد اصلا والحركة تستلزم
المضي او الاستقبال اذ هي لا تتصف بالحضور اصلا ولا يجامع وجودها شيئا منهما لانها ماضية من الآن
وليست بموجودة الآن ومستقبلة الآن وليست بموجودة الآن فلا وجود لها في الخارج اصلا لانا نقول
الزمان مع الحركة متصلان في انفسهما فليس فيهما ماض ولا مستقبل الا اذا فرض آن في الزمان فيكون ما قبله من الزمان ماضيا
وكذا الحركة الواقعة فيه وما بعده مستقبلا وكذا الحركة الواقعة فيه فكل من الماضي والمستقبل انما اتصافه بالمضي
او الاستقبال بالاضافة الى ذلك الآن لا مطلقا والحكم بالمضي والاستقبال بالاضافة اليه ثابت له في نفسه دائما
لا في ذلك الآن فقط والانقضاء انما هو باعتبار التقدم على ذلك الآن فانما في الوجود ففيه فالمضي من الزمان
موجود في نفسه لا في ذلك الآن ولا في شيء من الازمنة والحكم عليه بالمضي والانقضاء بالنسبة الى ذلك الآن صادق
في ذلك الآن وفي جميع الازمنة والماضية من الحركة موجودة في الزمان الماضي والحكم بمضيتها بالنسبة
الى ذلك الآن صادق فيه وفي جميع الازمنة وقس عليه الاستقبال واما الخامس فلان الحركة ليست بمركبة من
اجزاء موجودة بالفعل اصلا لكنها لاتصالها يمكن للوهم ان يحللها الى اجزاء وهي غير قارة الذات لا توجد
في آن البتة بل وجودها في الزمان على سبيل الانطباق عليه فيكون اجزاؤها التحليلية ممتنعة الاجتماع بل بعضها
متقدمة على بعض آخر ولا استحالة فيه بل المستحيل في ذلك فيما يكون قار الذات موجودا في آن او في زمان
من غير انطباق عليه واما السادس فلان الزمان ليس منقسما بالفعل الى ماض ومستقبل حتى
يتصادما ثم ان حد الزمان وحدة ما يشترط في وحدته وحدة الزمان اعني الحركة بل كل من الزمان والحركة منطبقة

المنطبقة عليه متصل واحد فی نفسه یجوز للوهم ان یحللها الی قسمین او اکثر واعلم انه لما کان مرجع هذه الشکوک
وامثالها الی نفی الوجود فی الآن عن الحرکة المتصلة الواحدة جاء المعلم الاول حل ذلک بان الوجود القائم
فی الاعیان للحرکة التوسطیة دون القطعیة واقتفی فی هذا الحکم اثره الشیخ الرئیس واحزابه فانما ارادوا بذلک
انا انما نقول بالوجود القائم الحاصل فی الآن للحرکة التوسطیة ولا ینتهض الشکوک فیها اذ هی موجودة
بعینها فی زمان کون المتحرک بین المبدأ والمنتهی فی کل آن یفرض فی ذلک الزمان ولیست بمتصلة ولا
منفصلة بل هی غیر متجزیة واما الحرکة القطعیة فلا نثبت لها فی الاعیان وجودا قائما حاصلا فی الآن و
شکوکهم انما تبطل الوجود المستکمل فی الآن ثم زعم المتفلسفة من المتاخرین انهم راموا نفی وجود الحرکة القطعیة
عن الاعیان مطلقا وان لا وجود لها الا فی الاذهان وتوهموا ان ذلک هو سبیل التفصی عن الشبهات وهو
محجة الفلسفة ومذهب الفلاسفة بل زعم کثیر منهم ان الموجود من الزمان ایضا هو الآن السیال الذی هو
بازاء الحرکة التوسطیة ویرتسم منه فی الاذهان زمان ممتد کما یرتسم من الحرکة التوسطیة حرکة قطعیة
والموجود فی الاعیان انما هو راسمها ولعمری ان تلک کلمة فریة علی الفلاسفة بلا مریة کما تفطن بذلک قبل بعض
خیر اللاحقین بالمهرة السابقین فی الدلیل علی ذلک اولا انه خلاف ما مهدوه من الاصول فی کثیر من الفصول فهم یقسمون
الکم الموجود فی الاعیان الی القار وغیر القار ویصرحون بوجود الزمان الممتد فی الاعیان ویستدلون علیه کما
ستقف علیه فی موضعه ثم انهم اطبقوا علی ان الزمان هو مقدار للحرکة المنطبقة علیه قائم بها وهذه الحرکة
هی القطعیة فیجب ان یکون هی ایضا موجودة فی الاعیان واطبقوا علی انهما غیر قارین وما ذلک الا بحسب
الوجود العینی اما الوجود الذهنی فهما قاران فیه لقاره وان کان حدوث ارتسامهما فی الذهن تدریجا
وثانیا ان التشکیک انما ینهض فی اتصال الموجود تدریجا مطلقا سواء کان فی الاعیان او فی الاذهان
وانهم قائلون بارتسام الحرکة والزمان فی الاذهان تدریجا فلا یجدی نفی الوجود العینی شیئا ویجب
الرجوع فی تفکیک عقدة التشکیک الی ان الوجود مطلقا اعم من الوجود فی الآن وحینئذ یندفع الشبهة
عن وجود الحرکة والزمان فی الاعیان **قلت** واذ لا بد لها من قابل هو المتحرک وفاعل هو المحرک
ولا یتحد ان لامتناع ذلک مطلقا کما تبین فی الفلسفة الاولی وخصوصا ههنا لان الجسم الطبعی من حیث
هو قابل لها ولیس بفاعل البتة لاستواء المهروب عنه والمطلوب الیه کذا لا بد من مبدأ ومنتهی بالفعل
او بالقوة تکون منه والیه ویجب ان لا یجتمعان من حیث هما کذلک وان جاز ان یتحدا بالذات وکذا ان

مسافة او ما يجري مجراها تقطع هي فيها وزمان يقدرها في متعلقة بهذه الستة وهي ان لم يعلم فيها صريح
التواطؤ والبراءة عن شائبة التشكيك فهي اخرى بان يكون مقولة ان تنفصل عبارة عنها الا عن النسبة اليها
اذ يبعد ان يعد النسبة اليها مقولة دونها مع انها لا يندرج في مقولة وانما ظن من ان الحركة في كل مقولة هي من
تلك المقولة فمن كل من الكم والكيف والاين والوضع ما هو سيال هو الحركة في تلك المقولة بل من الجوهر
سيال هو الحركة في الجوهر فمن خلف القول فان التسود اشتداد الموضوع في السواد لا السواد يشتد اذ لو اشتد
السواد الاول عند الاشتداد فقد فسد ولم يشتد وان بقي فلم يكن سيالا كما زعموا على ان كلا من المراتب
كيفية بسيطة مخالفة بتمام ذاتها الخاصة فيكون اختلافها بالفصول على ما تبين في مظانه فلا يبقى نوع
فضلا عن الفرد والحصة من الجنس لا يبقى مع تبدل الفصول بل ولا يبقى هي ولا الحصة من النوع مع تبدل
التشخصات ومراتب التزايد في الكم وان كانت مشتملة على القدر الاول مع زيادة لكنها متمايزة في الوهم دون
الوجود فيكون بعد تمام الزيادة فرد منه غير ما كان قبل الاخذ فيها وينفرض في كل آن بينهما غير ما ينفرض
في آن آخر وبالجملة فلا يكون للمتحرك حيثما يتحرك امر محصل بالفعل مما يتحرك فيه بل له حالة بين صرافة القوة
ومحوضة الفعل وينفرض له في كل آن يفرض فرد متوسط بين ما يتحرك منه وما يتحرك اليه مغاير
لما يفرض في آن آخر اما بالنوع او الصنف او الشخص فهذا معنى الحركة في مقولة فلاح بذلك انها لا تتأتى
في الجوهر اذ لا بد لها من موضوع باق متحصل بالفعل في ذاته غير متحصل له بالفعل حيثما هو متحرك فرد مما فيه
الحركة والهيولى لا تتحصل الا بصورة موجودة بالفعل فان استمرت بعينها لم يكن حركة والا تبدلت ذات
الموضوع ولم يكن للحركة موضوع باق محصل بخلاف الاستحالة مثلا اذ الموضوع لا يحتاج في قوامه الى
الاعراض فيجاذان لا يكون له حين الحركة امر محصل بالفعل من الكيفيات المتوسطة ولا كذلك الهيولى
بالنسبة الى الصورة فاذن خروجها من صورة الى اخرى لا يكون الا دفعة الا ان الحال في نحو تقلب المني في
الاطوار حتى يكون حيوانا ربما يوهم ان في الجوهر حركة لكن للمني تكونات فصل ما بين كل اثنين منها استحالات
في الكيف والكم فانه يستحيل يسيرا يسيرا وهو مني الى ان تخلع عنه الصورة المنوية ويصير علقة ثم كذلك الى ان يصير
مضغة ويصير عظاما وعصبا ونحو ذلك ثم الى ان تقبل صورة الحيوان فهناك حركات وتكونات كثيرة
واما المقولات التدريجية كمتى وان يفعل وان ينفعل فلا حركة فيها ايضا وانا اطلعك على حقيقة الامر في ذلك
ان التدريجي لا يمكن ان يفرض له فرد منه في آن بل بان كان له متى فمتاه الزمان فلا يكون الموضوع

٦٦

الموضوع الرجيث يفرض له في كل آن يفرض فرد منها لا يوجد قبل ولا بعد فلا حركة فيها اما الحركة التوسطية فهي وان لم ينطبق على الزمان لكنها باقية بشخصها في زمان التحرك فلا يكون للمتحرك في كل آن فرد منها لم يكن قبل ولا بعد و اما ما يتوهم من ان الشيء ربما يكون لا يفعل ولا ينفعل ثم يتدرج منه الى ان يفعل او ينفعل و ايضا قد يتدرج من فعل او من انفعال الى ضده وكذا من ضعيف او بطيء من احدهما الى سريع شديد و بالعكس ففي المقولتين حركة فسخيف اذ التدريج في الاول انما هو في اكتساب الهيئة التي بها يصح ان يصدر الفعل او الانفعال واما الثاني فمن الضدين زمان سكون عند منتهى الاول واما الثالث فالتدريج فيه انما هو في السرعة والبطوء وهما كيفيتان واما الاضافة فهي لا تتحقق بذاتها بل تلحق مقولات أخر فان تاتت الحركة فيها الحقت بالذات تاتت فيها بالعرض والا فلا والجدة ان كانت نسبة للجسم الى ما يشمله ويلزمه في الانتقال والتبدل انما هو اولا في المكان وانما تاتي الحركة في البواقي من المقولات وهي ظاهرة في الاين وكذا في الكيف لكن ظن قوم ان لا حركة في الكيف الا في المحسوسات منه فان قسم الحال والملكة موضوعه النفس لا الجسم ونحو القوة واللاقوة يتبع اعراضا للموضوع يصير بعضها موضوعا للقوة وبعضها للاقوة فيختلف الموضوع اما الاشكال فلا يقبل التشدد والتضعف فتكون دفعة ولا يدري ماذا يقولون في نحو الاستقامة والانحناء ليس كما ظنوا فان الموضوع للحال والملكة نفسا كان او بدنا او هما معا يوجد له من جهة ما هو بالقوة كمال فحديث تبدل الموضوع في نحو القوة واللاقوة يوجب ان لا يكون للنمو والذبول حركتين ويخل بان الموضوع طبيعة النوع الحاملة للاعراض فما دامت باقية فالموضوع ثابت نعم يشبه ان يكون الانتقال في الشكل دفعة واما الكم فانما يكون الحركة في المتصل القار منه اما بزيادة تنضاف او نقصان تنقطع كما في النمو والذبول او لا بل بمجرد تبدل المقدار كما في التخلخل والتكاثف ولا يضر تبدل الاين في الكل ولا في تبدل القوام في التخلخل والتكاثف اذ لا حجر في اجتماع حركتين واما الوضع فالحركة فيه كالنهوض الى القيام من القعود وان كان ذلك مع تبدل في الاين على ان حركة الفلك وضعية ولا اينية ثم اقول ههنا مباحث البحث الاول ان الحركة متعلقة بستة امور وذلك لانه لا بد لها لكونها عرضا من قابل هو المتحرك ولامكانها من فاعل هو المحرك ولكونها خروجا من قوة الى فعل تدريجا لا بد لها من مبدأ ومنتهى هما ما منه وما اليه ومن مسافة هي ما يجمعها متوسطة بين المبدأ والمنتهي بتدريج فيها هي ما فيه الحركة ومن مقدار للتدريج هو الزمان ثم القابل والفاعل لا يتحدان اما اولا فلامتناع ذلك مطلقا كما سنبين في الفلسفة الاولى واما ثانيا فلامتناع ذلك

ههنا خصوصاً لان الجسم الطبيعي من حيث هو جسم قابل للحركة الى ما هو بالقوة فيه من كم او كيف او اين
او وضع وليس بفاعل لتلك الحركة والا لكان كل جسم متحركاً دائماً فان كان المدعى هو ان القابل بمجرد ذاته
لا يكون فاعلاً فالبيان تم لكن لا معنى زائد ولو بشرط تم البيان وان كان المدعى ان ذات القابل لا يكون هي
العلة الموجبة البتة ولو بشرط امكن المناقشة فيه لجواز ان يكون الجسمية موجبة للحركة بشرط يوجد دائماً
في بعض فيتحرك دائماً واحياناً في بعض فيتحرك احياناً ويفقد دائماً في بعض فلا يتحرك لكن الفطرة الجيدة كانها
تكفي المؤنة في ذلك فان الجسم من حيث هو جسم تستوي اليه نسبة الكيفيات والمقادير والاين والاوضاع
مثلاً فلا يكون هو بنفسه طالباً لبعضها دون بعض باي شرط اخذ واما المبدأ والمنتهى فربما يكونان بالفعل
كما في مسافة محدودة بالفعل ابتدأت الحركة من احد حديها وانقطعت عند الآخر وربما يكونان بالقوة اما
قوة قريبة وذلك كما في كل حد من الحدود المفروضة في المسافة التي تحرك الشيء فيها وقد وصل اليه لكنه لا
يقف عنده فانه انما يصير منتهى بالفعل لو فرض الانقطاع واما قوة بعيدة كما في مستقبل بعد لا يبلغه المتحرك الا
ان يستوفي المسافة اليه حتى يمكن فرض الانقطاع عنده ثم المبدأ والمنتهى ربما كانا ضدين كالسواد المحض
والبياض الحق وربما كانا بين الضدين كحدين من الحدود المتوسطة بين الضدين الحقيقيين وربما
لم يكونا كذلك الا انه لا بد وان يكون بحيث لا يجتمعان من جهة انهما مبدأ او منتهى البتة ويوجد بينهما من
تلك الجهة امر متوسط فيجوز ان يكون نقطة مبدأ ومنتهى لحركة واحدة كما في حركة الافلاك مثلاً فتكون
منها واليها لكن باعتبارين ويكون بينها تقدم وتاخر ومسافة متوسطة المبحث الثاني انها من اية
مقولة هي لعل المذاهب في ذلك ثلثة الاول انها نفس مقولة ان ينفعل والثاني انها واقعة بالاشتراك او بالتشكيك
على حركات كل منها داخل في مقولة مباينة لمقولة اخرى بحسب ما فيها الحركة بانها واقعة فيها فان كلا من
الكم والكيف والاين والوضع منه قار ومنه سيال بل الجوهر ايضاً منه قار ومنه سيال فالسيال من كل مقولة
هي الحركة في تلك المقولة والثالث انها ليست في شيء من المقولات الا انها تقع على ما تحتها من الحركات
بالتشكيك والكمال الذي اخذ في رسمها معنى مشترك فلا يمكن ان تعد مقولة اي جنساً عالياً لان المشكك
لا يكون ذاتياً على ما تبين في موضعه فنقول اما المذهب الثاني فباطل البتة لان محصله ان الحركة في الكيف مثلاً
هي كيف اشتد فالتسود سواد يشتد وهو باطل بل التسود ليس هو اشتداد السواد بل اشتداد الموضوع في سواده اذ
هناك سواد يشتد بل انما اشتد الموضوع في السواد ولو كان السواد يشتد فالسواد الاول اما ان

ان يكون باقيا عند الاشتداد والا فان كان الثاني فالسواد يفسد لانه يشتد اذ لابد للاشتداد من موضوع
باق معه وان كان الاول لم يكن السواد شيئا لانحصار نحو اعلى بان كلا من مراتب الاشتداد كيفية بسيطة في ذاتها
مخالفة للسواد الاول ولسائر تلك المراتب بتمام ذاتها الخاصة وليس شيء منها مركبا من السواد الاول وزيادة
منضافة اليه ومثل هذا الاختلاف لا يكون الا بالفصول على ما تبين في موضعه فلا يبقى النوع الاول عند الاشتداد
فضلا عن الفرد الاول والحصة من الجنس لا تبقى بعينها مع تبدل الفصول عليها بل لا تبقى هي الا الحصة من النوع مع
تبدل التشخصات لانهم كما تبين في موضعه هذا ولا يلزم في مراتب المتزايد فيه وان كانت منقسمة في الوهم الى القدر الاول
وزيادة عليه لكن الزيادة فيه غير متمايزة في الوجود فلا تكون خارجة عن قوام الشخص فيكون الحاصل بعد تمام
الزيادة فردا من الكم غير ما كان قبل الاخذ في التزيد ويفرض في كل آن بينهما فرد غير ما يفرض
في آن آخر وقس عليه الحال في الاين والوضع وبالجملة فلا يكون للمتحرك حيثما يتحرك فرد محصل
بالفعل مما يتحرك فيه اذ قد عرفت ان ما يفرض له في كل آن من الآنات المفروضة في زمان التحرك فرد من
الافراد المتوسطة بين المبدء والمنتهى غير ما يفرض له في آن آخر منها فلا يكون هناك فرد واحد باقيا ما دام
متحركا وح لا يمكن ان يكون كل من تلك الافراد حاصلة بالفعل لانها آنيات فيلزم تتالي الآنات ثم هي
غير متناهية ومحصورة بين المبدء والمنتهى فيلزم انحصار غير المتناهي بالفعل بين حاصرين ولا ان يكون
البعض بالفعل دون بعض لئلا يلزم الترجيح بلا مرجح فبقي ان لا يكون شيء منها حاصلا بالفعل بل
للمتحرك من المقولة التي فيها الحركة حالة بين صرافة القوة ومحوضة الفعل بحيث يفرض له في كل آن ما يفرض
في زمان التحرك فرد منها غير ما يفرض في آن آخر سواء كانت الافراد من صنف او نوع او لا كذلك وظهر
بذلك ان معنى كون الحركة واقعة في مقولة هذا لا ان يكون المقولة موضوع الحركة ولا ان تكون الحركة
داخلة في تلك المقولة واما المذهب الثالث فيلزمه ان لا يكون المقولات منحصرة في العشرة اذ اقسام
الحركة ليست داخلة في شيء منها واما ما ذكروا ان الحركة مقولة على ما تحتها من الاصناف بالتشكيك فلا يكون
ذاتية لها فلا يمكن ان تعد جنسا فلغلط الكمال الواقع في رسم الحركة وان كان وقوعه على الجوهر والتسعة
الباقية بالتشكيك لكن الحركة المرسومة بالكمال الاول لما هو بالقوة من جهة ما هو بالقوة ليس وقوعها
على ما تحتها من الاصناف بالتشكيك بان يكون تلك الاصناف مختلفة بالتقدم والتاخر في نفس معنى
الحركة فليس كون النقلة حركة مثلا علة لكون الاستحالة كذلك وان جاز ان يكون وجود النقلة سببا لوجود

الاستحالة كما ان وجود زيد سبب لوجود عمرو ابنه وليس كون زيد انسانا سببا لكون عمرو كذلك فتأمل والحري
ان يكون الحق هو المذهب الاول وكيف لا ومقولة ان ينفعل اما هي نفس الحركة او نسبة اليها وعلى
الاول ان كانت نفس الحركة المطلقة فهو المطلوب وان كانت نفس حركة ما كالنقلة او الاستحالة وجب ان
في عد المقولات فانه اذا كانت النقلة مقولة يجب ان يكون الاستحالة مثلا ايضا كذلك وعلى الثاني يلزم
ان يكون قواعدهم والنسبة الى الحركة مقولة واهملوا الحركة نفسها اذ لم يعدوها مقولة ولا هي داخلة تحت مقولة
المبحث الثالث انها في اية مقولات تقع وفي ايتها لا تقع فنقول اما الجوهر فلا حركة فيه حقيقة وان كان قد يقع ذلك فيه
قولا مجازيا وذلك لانك قد عرفت ان الحركة في مقولة هو ان يكون للمتحرك فيها حالة بين صرافة القوة ومحوضة
الفعل فلا يكون له بالفعل امر محصل بالفعل مما فيه الحركة بل انما له المتوسط بين المبدأ والمنتهى بحيث اي آن يفرض
في زمان التحرك يفرض له فرد منه مغاير لما يفرض في آن آخر من غير ان يكون تلك الافراد حاصلة بالفعل
وهذا انما يتصور فيما اذا امكن تحصل ذات الموضوع بدون تحصل ما فيه الحركة اذ لا بد للحركة من موضوع باق متحصل
بالفعل في ذاته فاذا امكن تحصل ذات الموضوع بدون تحصل ما يتحرك فيه جاز ان يبقى الموضوع متحصلا في
نفسه ولا يكون له من الحاق فيه فرد محصل بالفعل في زمان التحرك كما في الاستحالة فان الموضوع هو الجسم وهو غني
في تحصله عن الكيف بخلاف ما اذا كان ما يتوهم موضوعا للحركة انما يتحصل بما يزعم الحركة فيه كالجسم والهيولى بالنسبة
الى الصورة فانها جزء لقوام الجسم ومحصلها بالذات علة لتحصل الهيولى المبهمة في ذاتها بالعرض فلو فرضت
في الجوهر حركة يكون الموضوع لا محالة مستفيدا عليها بالتحصل بصورة ما فاما ان يبقى تلك الصورة بعينها حينما
متحرك فلا يتحرك فيها اذ الجوهر باق بعينه فلا حركة فيه او تزول فيزول ذات الموضوع بزوالها ان كان الجسم
او تحصله ان كان هو الهيولى وبالجملة فلم يبق الموضوع محصلا بذلك التحصل فلا بد ان يتحصل بالفعل
بصورة محصلة اخرى ولا يكون مما فيه الحركة فرد محصل ما دامت الحركة فالطبيعة الجوهرية اذا فسد نفسه
دفعة وهو اذا حدثت تحدث دفعة ولا يوجد بين قوتها الصرفة وفعلها الصرف كمال متوسط فهذا با يرخص
الغائر الا ان الحال في نحو تقلب المني في اطواره المتعاقبة حتى يكون حيوانا ربما توهم ان انتقال المادة من صورة
الى اخرى يكون تدريجا حتى ظن ان في الجوهر حركة لكن الواقع هو ان للمني مثلا تكونات وانتقالات من صورة
الى اخرى دفعة ويكون فيما بين كل اثنين منها استحالات وانتقالات في الكيف تدريجا ويتوسط في الكم
ايضا كذلك فلا يلزم تتالي الدفعيات ولا وقوف الطبيعة عن التاثير والمادة عن التاثر وذلك لان

ان المني يستحيل اولا في الكيف والكم يسيرا يسيرا وهو بعد مني الى ان ينخلع عنه الصورة المنوية ويصير علقة
ثم يستحيل وهي علقة الى ان ينخلع عنه الصورة العلقية ويصير مضغة وكذلك المضغة تستحيل حتى ينخلع عنها صورتها
وتصير عظاما واعصابا ورباطات واوتارا ونحوها ثم تستحيل كذلك حتى تصير حيوانا فهناك حركات لا في الجوهر
وتكونات كثيرة يشتبه الحال فيها لقرب المنتقل عنه في الكون من المنتقل اليه بواسطة الاستحالة فيظن حركة
واحدة متصلة واما المقولات التدريجية وهي متى وان يفعل وان ينفعل فلا يتاتى الحركة فيها ايضا وانا
اطلعك على حقيقة الامر في ذلك وهو انك قد عرفت ان المتحرك في مقولة يكون بحيث يفرض له في كل
آن يفرض في زمان التحرك فرد من تلك المقولة لم يكن قبل ولا يكون بعد والامر التدريجي اما ان يكون نفس
المتى فلا يكون له متى لا آن ولا زمان واما ان يكون متاديا الزمان كالفعل والانفعال وبالجملة لا يمكن ان يفرض
فرد منه في آن اصلا فلا يكون الموضوع له بحيث يفرض له في كل آن فرد منه فلا يكون متحركا فيه وكيف يتحرك
فيه وهو لا يمكن ان يفرض فيه فرد ولو كان له افراد ايضا لم يمكن ان يفرض شيء منها في آن نعم يمكن ان يفرض
له اجزاء متماثلة ومماثلة للكل لكن لا يكون شيء منها في آن يكون الانتقال من احدها الى مجاوره دفعة فظهر بذلك
امتناع الحركة في الحركة القطعية واما التوسطية فهي وان لم تكن تدريجية منطبقة على الزمان لكنها كما عرفت باقية بشخصها في
زمان التحرك موجودة بعينها في كل آن يفرض في ذلك الزمان فلا يكون للمتحرك منها في كل آن فرد لم يكن قبل ولا يكون
بعد فلا حركة فيها ايضا واعلم انه قد يظن ان في ان يفعل او ينفعل حركة لوجوه ثلثة الاول ان الشيء ربما يكون لا يفعل
او لا ينفعل بالفعل ثم يتدرج يسيرا يسيرا الى ان يصير يفعل او ينفعل فيكون الفعل او الانفعال غاية كذلك التدرج
كالسواد للتسود والثاني ان الشيء ربما يكون يفعل فعلا او ينفعل انفعالا كالتسخين او التسخن ثم يتدرج الى ان يفعل
او ينفعل ضد ذلك الفعل او الانفعال كالتبريد والتبرد والثالث ان الفعل والانفعال قد يكون ضعيفا
بطيئا فيتدرج يسيرا يسيرا الى ان يشتد ويسرع او بالعكس والجواب اما عن الاول فان التدريج هناك
ليس في نفس الفعل او الانفعال بل في اكتساب هيئة بها يصح ان يصدر الفعل والانفعال واما عن الثاني
فان التسخين والتبريد وكذا التسخن والتبرد لا يتصلان بل يكون بينهما زمان وقوف البتة عند منتهى الاول
منهما كما سيلوح لك واما عن الثالث فقال الشيخ لا اعرف من يجعل الاستحالة من السرعة بالقوة الى
السرعة بالفعل يسيرا يسيرا حركة وهو استكمال لما بالقوة من حيث هو بالقوة لكن ذلك في السرعة والبطوء نفسها
بحركتين هما فعلين في انفعالين بل حاصلين وكيفين وهيئتين لهما فعل او انفعال اسمي ولو كان حركة

انه لا بد للحركة كما مرّ من موضوع حاصل بالفعل باق يكون له في كل آن فرد مما يتحرك فيه لم يكن قبل ولا يكون
بعده فيجب ان يكون الموضوع للحركة في السرعة والبطوء حاصلا بالفعل باقيا ويكون له في كل آن فرد من السرعة والبطوء
والذي يسرع اي في التنقص عن ذلك هو ان يقع ان موضوع الحركة او الفعل او الانفعال هو الذي يتحرك من
الابطاء في الحركة الى الاسراع فيها وبالعكس او ان الحركة المتوسطة تتحرك من سرعة الى البطوء مثلا وليس لك
ان تقول فليكن موضوع التوسطية متحركا فيها من سريعة الى بطيئة فيكون في الحركة التوسطية حركة وذلك
لما عرفت من انها باقية بشخصها وستعرف ان الاختلاف بالسرعة والبطوء لا يضر في وحدة الحركة واما الا
فقال الشيخ يشبه ان يكون جل الانتقال فيها انما هو من حال الى حال دفعة وان اختلف في بعض المواضع
فيكون التغير بالحقيقة اولا في مقولة اخرى عرضت لها الاضافة او الاضافة من شأنها ان تلحق مقولات
اخر والتحقق بذاتها فاذا كانت المقولة مما يقبل الاشد والاضعف عرض للاضافة بسبب ذلك فانه لما كانت
السخونة تقبل الاشد والاضعف كان الاسخن يقبل الاشد والاضعف فيكون موضوع الاضافة يقبل بتوسط
ذلك قبولا اوليا فيكون الحركة في الامر العارض له الاضافة بالذات واولا وفي الاضافة بالعرض وثانيا
انتهى اقول في توضيح الحق بانه كما ان الحركة قد يكون موضوعها اولا وبالذات شيئا ثم العقل واذا لاحظ ما هو متعلق
به تعلقا مخصوصا بحيث يستتبع البتة بنفس تلك الحركة بالعرض كحركة الجالس في السفينة بحركة السفينة من غير ان يكون
هناك حركتان متغايرتان بالذات في الاعيان احدهما موجبة للاخرى كحركة يد الرامي لحركة المرمي كذلك
قد يكون الحركة في مقولة اولا وبالذات ثم العقل اذا لاحظ مع ذلك مقولة اخرى متعلقة بتلك المقولة تعلقا
مخصوصا بحيث فيها الحركة البتة بنفس تلك الحركة بالعرض من غير ان يكون هناك حركتان بالذات في الاعيان
يكون احدهما موجبة للاخرى كالاستحالة في السخونة للتخلخل والوجدان شاهد بان كون الحركة في الاسخنية انما هي
بنفس الحركة في السخونة عند لحاظ الاضافة اي بحيث ضعيف لحاظ ان هناك حركتين بالذات في الاعيان
يكون احدهما سببا للاخرى فلا تغفل فان ذلك مزلة واما الجدة فقال الشيخ اني الى هذه الغاية لم اتحققها والذي
يقال ان هذه المقولة تدل على نسبة الجسم الى ما يشمله وينتقل بانتقاله فيكون تبدل هذه النسبة على الوجه
الاول انما هو في السطح الحاوي وفي المكان فلا يكون فيها على ما ظن لذاتها حركة انتهى والكلام فيها
يعرف بما مر في الاضافة واما ثبات الحركة في المقولات الاربعة الباقية وهي ظاهرة في الاين و
تسمى نقلة وكذا في الكيف وتسمى استحالة لكن خالف فيه قوم كما سيأتي الكلام معهم وههنا قوم سموا الاستحالة

الاستحالة في المحسوسات دون ما عداها قائلين ان قسم الحال في الملكة موضوعه النفس لا الجسم وموضوع
الحركة وما يكون هي فيه انما يكون جسما واما نحو القوة واللاقوة فيتبع اعراضا طارية على الموضوع فيصير
بعضها موضوعا للقوة وبعضها موضوعا للاقوة فيختلف الموضوع والموضوع في الحركة وما يكون هي
فيه يجب ان يكون باقيا بعينه واما الاشكال فلا تقبل التشدد والتضعف حتى يتصور فيها الحركة بل تكون دفعة
قال الشيخ والآن ندري ما ذا يقولون في نحو الاستقامة والانحناء وليس الامر كما ظن مولانا اما في الحال والملكة
فلان الموضوع سواء كان نفسا او بدنا او هما معا يوجد له من جهة ما هو بالقوة كمال اول فلا نعني بالحركة الا ذا
ولم يتبين لنا ان الموضوع للحركة وما يكون هي فيه يجب ان يكون جسما واما في القوة واللاقوة فسقوط ما ذكروا
في ذلك من حديث تبدل الموضوع اولا بالنقض فان تبدل الموضوع على ما ذكروه اوضح في النمو والذبول
فانه في القوة واللاقوة انما يتبدل الاعراض وفي النمو والذبول تنضاف اجزاء وتنتقص مع اعترافهم
بكونهما حركتين وثانيا بالحل بان الموضوع طبيعة النوع الحاملة للاعراض فما دامت الطبيعة
باقية فالموضوع ثابت نعم يشترط ان يكون الانتقال في الشكل دفعة واما الكم فانما يكون الحركة في المتصل
القار منه اما بزيادة تنضاف الى الاصل وتتصل به على التدريج كما في النمو او بنقصان ينقطع منه على
التدريج كما في الذبول وطبيعة النوع وهي الموضوع باقية بعينها الا سواد الاشخاص فان زيدا مثلا هو
الشخص الانساني الباقي بعينه مدة عمره وان تمادت به وتبدل اخرى واما الازدياد والنقصان بل مجرد تبدل
المقدار كما في التخلخل والتكاثف الحقيقيين من محققيها ولا يتوهمن ان في الذبول والنمو والتخلخل والتكاثف يتبدل
المكان فتكون حركات اينية والا انه يتبدل القوام في التخلخل والتكاثف فيكون ارق او اغلظ فيكونان حركتين في
الكيف وذلك لانه كما يتبدل الاين والقوام يتبدل الكم ايضا وكلامنا فيه موضوع التبدل في الكم فيجوز ان يكون
له تبدل آخر في الاين والكيف سيما مع الاول فيكون الاول حركة في الكم والآخر في الاين والكيف اذ لا منع من
اجتماع حركتين في مقولتين في موضوع واما الوضع فالحركة فيه كالنهوض الى القيام من القعود ولا يخفى في ذلك
تبدل الاين ايضا كما عرفت على انه قد يتبدل الوضع من غير تبدل في الاين كما في حركة الفلك فلا شبهة في تحقق
الوضعية هناك **قلت** السكون يقابل الحركة تقابل العدم والملكة دون التضاد فان الحركة كمال اول لما هو
بالقوة من جهة ما هو بالقوة ولو كان السكون ضدا كان كمالا ثانيا لما هو بالقوة من جهة ما هو بالقوة او كمالا اولا
لما هو بالفعل من جهة ما هو بالفعل والاول يوجب ان يتقدم السكون حركة حتى يكون ثانيا لها والثاني ان يتعقب السكون

كمالٌ حتى يكون السكون اولَ بالنسبة اليه وكلٌّ من هذين غير واجب ثم لكل صنفٍ من الحركة سكونٌ يقابله
وكما ان الحركة في مقولة ليست من تلك المقولة كذلك السكون فيها **اقول** لا خفاء في ان السكون
يقابل الحركة ولا يتصور بينهما تقابل الا تقابل العدم والملكة او تقابل التضاد والثاني باطل لانك قد عرفت ان الحركة
كمال اول لما هو بالقوة من حيث ما هو بالقوة فكلا ينافي السكون المقابل لها ولو كان ضدا لها لكان معناه امرا
وجوديا يتحد بهذا المعنى فيكون اما كمالا ثانيا لما هو بالقوة من حيث ما هو بالقوة واما كمالا اول لما هو بالفعل من حيث
ما هو بالفعل والاول يوجب ان يتقدم السكون حركة حتى يكون السكون كمالا ثانيا بالنسبة اليها وذلك ليس
بواجب والثاني يوجب ان يتاخر عن السكون كمال حتى يكون السكون كمالا اولا بالنسبة اليه وهذا ايضا غير واجب
فان الساكن من حيث هو ساكن لا يستدعي كمالا يتاخر عن سكونه ولو لم نات بشيء من لفظي الاول والثاني في
حد السكون لما راعينا شرط التقابل فلو اوردنا ان ناتي في حده بما يقابل الكمال وجدناه القوة وحينئذ يلزم ان يكون السكون
بالعدم فتعين ان التقابل بينهما هو تقابل العدم والملكة واذ قد عرفت ان الحركة كمال اول فيكون هي الملكة
ويكون السكون عدمها عما من شانه الحركة ونعني بكونه من شانه الحركة ان يكون متلبسا بما يتحقق به الحركة من نحو الزمان
وما فيه الحركة من اين او وضع او كم او كيف فما يتعالى عن ذلك لا يكون ساكنا كما هو ليس متحركا كذلك الجسم في
آنٍ كما مرّ ثم لكل صنف من الحركة سكون يقابله لان التقابل فالمقابل للنقلة هو السكون بمعنى عدم النقلة
عما من شانه النقلة لا الكون في اين واحد في زمان كما قد يقرر وقس على ذلك وكما عرفت ان الحركة في
مقولة ليست من تلك المقولة كذلك السكون في مقولة ليس منها بل السكون لكونه عدميا اولى من الحركة
بان لا يكون من هذه المقولات فالسكون في الاين مثلا ليس اينا مستمرا كما قد يقال بل سكون في اين عدم حركة فيه
قلت فصل الحركة تكون واحدة بالعدد ولا بد في ذلك من وحدة ما سوى المحرك من الامور الستة
بالعدد لكن لاستتباع وحدة ثلثة منها اعني المحرك والزمان وما فيه الحركة وحدة الباقيين يكتفي باشتراط وحدة
الثلثة وفي غير المسافة يستتبع وحدة ما فيه وحدة البواقي ولا تجب وحدة المحرك لجواز تعاقب محركين في مسافة
بحيث لا يكون بين تعطل الاول وابتداء تاثير الثاني زمان فاتصل الزمان ودامت الحركة متصلة واولى الحركات
بالاتصال المستوية كالوضعية الفلكية وقلما توجد في المكانية فان الطبيعية تشتد اخيرا والغريبة القسرية تفتر
اخيرا واولى المتصلة بالوحدة التي على الاستقامة والاستدارة فان توهم وجود المتصلة على الزاوية واولى
ذلك التامة واولى التامة ما ليس من شانها ان يتلو عليه بالتكرير وهو المستديرة اذا تمت الدورة وقطعت الدائرة فان

فان الدائرة لا تقبل الزيادة لا لشيء غير انها دائرة والمستقيمة اذا استوفت المسافة كقطر العالم فليس
تمامها وعدم قبول مسافتها الزيادة لنفس الاستقامة وتكون واحدة بالنوع من غير وحدة المتحرك والزمان اما المتحرك
لان الاضافة الى الموضوع عارضة للاعراض انما تدخل في قوام التشخص دون النوع فوحدة المتحرك بالتشخص
وان كانت معتبرة في وحدة الحركة كذلك فليس وحدته بالنوع معتبرة في وحدتها كذلك واما الازمنة فلا تختلف
بالنوع بل ان كان فلا بد فبالتشخص فلا يوجب البتة مخالفة متنوعة في الحركة بل انما يختلف نوعيتها باختلاف الامور المقومة
لماهيتها وهي ما فيه وما منه وما اليه فاذا اختلف ما فيه بالنوع وان اتفق الآخران اختلفت كذلك كما اذا كانت
حركة من مبدأ الى منتهى على مسافة مستديرة واخرى على مستقيمة وسيتضح ان الاختلاف بالاستدارة و
الاستقامة ينبئ عن اختلاف الخطين بالنوع واذا اختلف ما منه وما اليه وان اتفق ما فيه اختلفت بالنوع كالصاعدة
والهابطة فان اختلاف الطرفين بالمبدئية والمنتهائية وان كان اختلافا بالعرض لكن اختلاف الحركة من هذه
الجهة ذاتي فان تقويم الطرفين للحركة ليس من جهة ذاتيهما فقط بل من جهة المبدئية والمنتهائية واما الاختلاف
في ان تكون قسرية او طبيعية ففي امور خارجة وان كانت لازمة واما السرعة والبطوء فهما اضافتان تعرضان
بالاضافة الى حركة وتختلف حال حركة بعينها في ذلك باختلاف المضاف اليه لا تختصان بجنس ويقبلان الاشد
والاضعف فلا يكون الاختلاف فيهما نوعيا كيف والحركة الواحدة بالاتصال تتدرج من سرعة الى بطوء او بالعكس
وتكون واحدة بالجنس القريب كما اذا كانت في اللونية وبالجنس الاعلى كما اذا كانت في الكيف اقول الحركة تكون واحدة
بالعدد وبالنوع وبالجنس القريب وبالجنس الاعلى ويعتبر في كل وحدة عامة بعض ما يعتبر في الخاصة ويقابل كلا
من هذه الوحدات كثرة ولنتكلم اولا في وحدتها بالعدد فنقول من البين ان ما سوى الامور الستة التي قد عرفت ان
الحركة متعلقة بها لا مدخل لوحدتها وكثرتها في وحدة الحركة وكثرتها اما الامور الستة فما هو المحرك فلا مدخل له في وحدتها بمعنى
وحدة الحركة بالعدد واما المتحرك فلانه اذا تعدد تعددت الحركة ضرورة امتناع قيام حركة واحدة بموضوعين واما الزمان فلانه
متى في الاعيان انما هو شخص واحد بالفعل فرد متصلا في ذاته لا الى نهاية في الجهتين لكنه يتكثر في الوهم بالقياس الى
مبادي حوادث كائنة او غاياتها مثلا فيتوهم فيه آنات تتكثر في الوهم دون الاعيان وكذلك الحركة المنطبقة عليه كما
يفرض لحركة الفلك بالقياس الى الشروق والغروب لكن اذا كانت الحركة واقعة في حيزين مفروضين من
الزمان يفصلهما جزء او اجزاء منه كانت منبتة في البين لم تكن واحدة بالعدد في الاعيان البتة لعدم الوحدة
الاتصالية والوحدة العددية في المتصلات متلازمة للاتصالية فهذا هو المعنى بتعدد الحركة بتعدد الزمان

واما ما فيه الحركة فتعدده يوجب تعدد الحركة بالضرورة وان اتحد ما منه الحركة واليه فان الحركة من مبدأ مسافة

الى منتهى على استقامة تخالف الحركة منه اليه اذا كانت على الاستدارة والحركة من البياض الى السواد من

طريق الكدرة تخالف الحركة منه اليه من طريق الصفرة ثم الحمرة ثم القتمة واذا جزى مسافة متصلة الى اجزاء

وهمية كان حال الحركة باعتبارها كحالها باعتبار الزمان فان كانت متصلة كاتصال المسافة لم يوجب تكثر

المسافة في الوهم تكثر الحركة الا في الوهم وان كانت واقعة في جزئين من المسافة يفصلهما جزء او اجزاء منها وكانت

مبتة في البين كانت الحركة متعددة بالفعل في الاعيان واما ما منه الحركة واليه فتعددهما يوجب تعدد الحركة

وان اتحد ما فيه الحركة ضرورة ان الصاعدة مثلا غير الهابطة فلا حاجة وجوب وحدة هذه الخمسة بالعدد في

وحدة الحركة كذلك الا انه اذا اشترط وحدة المتحرك والزمان وما فيه الحركة استغنى عن التصريح باشتراط وحدة

ما منه واليه ضرورة ان المتحرك الواحد في زمان واحد في مسافة واحدة لا يكون له حركتان مختلفتان في

ما منه وما اليه فليس يمكن ان يصعد شيء واحد ويهبط مثلا معا بل اشتراط وحدة ما فيه الحركة في غير المسافة

يغني عن اشتراط وحدة المتحرك والزمان ايضا فان المتحرك في الكم او الكيف مثلا وان لم يكن له حين ما

يتحرك كم او كيف واحد محصل بالفعل بل له في كل آن يفرض في زمان الحركة فرد من ذلك غير ماله في

آن آخر الا ان له من ذلك كم واحد مبهم يتحرك فيه ولا يكون ذلك الامر المبهم الواحد بوحدته الشخصية المبهمة

لمتحرك آخر البتة ولا لذلك المتحرك في زمان آخر غير الزمان الذي فرضناه اولا يتحرك فيه بخلاف المسافة فانها

يجوز ان تبقى بعد القطع واحدة بخصوصها فيتحرك فيها ذلك المتحرك مرة اخرى او يتعاقب عليه متحركان

اقول هذا اذا جعل ما فيه الحركة في الاينية هو المسافة المكانية المعينة كما هو الظاهر في بادي الرأي فانها

قائمة في غير المتحرك فيجوز ان تبقى بعد القطع ويتعاقب عليه متحركان واما اذا جعل الاين المبهم القائم بالمتحرك

فوحدته تستلزم وحدة المتحرك والزمان البتة لعدم جواز قيامه بخصوصه بموضوعين يتعاقبان عليه ولا

بقائه بعد انقطاع الحركة ولا عوده بعد العدم وبعد التنزل عن ذلك فاشتراط وحدة ما فيه الحركة مع وحدة

الزمان يغني عن اشتراط وحدة المتحرك اذ لا يجوز ان يقطع متحركان في زمان واحد مسافة واحدة بعينها

فضلا عن ان يجتمعا على كم او كيف واحد الا ان الغرض هو التنبيه على التفصيل وهذا كله رد الى الاجمال

ومثل ذلك مثل اشتراط الوحدات الثمانية في التناقض وردها الى وحدة الموضوع والمحمول والنسبة

او الى وحدة النسبة واما المحرك فللنزاع مجال في اشتراط وحدته لا بمعنى انه هل يجوز ان يجتمع

الا ان يجتمع عدة على تحريك شيء بحيث يكون الحركة الصادرة مستندة الى المجموع تلك العدة فانه لا اخفاء في جواز ذلك بل بمعنى انه لا يجوز ان يكون الحركة متصلة واحدة بالشخص ويكون بعضها صادرة عن محرك وبعضها عن محرك آخر فمنع ذلك قوم وناقش فيه الشيخ بانه ان امكن ان لا يكون بين تعطل المحرك الاول وابتداء تاثير الثاني زمان فاصل بل تتصل زمان الحركة ومسافتها فبالحري ان يكون الحركة واحدة في اتصالها وان كانت منقسمة من حيث المقايسة الى تاثير المحركين فان الواحد بالاتصال قد ينقسم بالمقايسة انقساما لا يقطع الاتصال هذا محصل كلامه وقيل لا يلزم عليه توارد المؤثرين على اثر واحد لان اثر كل منهما مغاير لاثر الآخر لكن تغايرهما لا يوجب تغايرهما بالذات مع الانفصال بينهما بالفعل فلا ينافي كون المجموع واحدا بالوحدة الاتصالية المستلزمة للوحدة الشخصية فالمؤثر في المجموع هو مجموع المحركين لا كل منهما على الاستبداد ولان علة المجموع مجموع علل الاجزاء فانقلت انما تاتى في الحركة القطعية لانقسامها واستناد كل قسم منها الى محرك لا في التوسطية لعدم انقسامها فلا يمكن استنادها الى المجموع لعدم اجتماعهما في التاثير ولا الى كل لامتناع توارد المؤثرين على اثر ولا الى واحد دون آخر لامتناع الترجيح بلا مرجح ولا استنادها الى الاول ابتداء والى الثاني بقاء كما قد قيل لامتناع توارد المؤثرين على اثر ولو على التعاقب كما ستتضح لك في الفلسفة الاولى قلت لعل التحقيق هو ان المحرك كالطبيعة او القاسر ليس هو العلة الجاعلة للحركة بالحقيقة بل العلة الجاعلة هو المبدأ واما المحرك فهو من متممات العلة لكن لا من حيث خصوصية حدته الشخصية بل من حيث العموم والحركة التوسطية وان كانت واحدة بالشخص لكن الواحد بالشخص لا سيما اذا كانت وحدته الشخصية مبهمة كالحركة التوسطية جاز ان يستند الى علة جاعلة واحدة بالشخص تامة تتم عليتها بواحد بالعموم فاذا انتهى تاثير المحرك الاول ابتدأ تاثير الثاني فانما يتبدل خصوصية المحرك وهي ملغاة في تتميم العلة جهة التاثير انما المعتبر في ذلك وحدته العامة منضمة الى وحدة الجاعل بالشخص فالمؤثر باق من غير تبدل ولا يلزم تعاقب المؤثرين على اثر واحد وهذا كالهيولى الواحدة بالشخص بوحدة مبهمة تستند الى المفارق الواحد بالشخص مع مطلق الصورة لا مع صورة مخصوصة فاذا فسدت صورة وكانت اخرى لم تتبدل علة الهيولى ولم يتعاقب عليها مؤثران ثم اولى الحركات بالاتصال المستوية التي لا اختلاف فيها بالسرعة والبطوء فان الاختلاف بذلك ان لم يقدح في الاتصال لكن الاستواء اولى به ووجود المستوية ظاهر في الفلكية الوضعية وقلما توجد في المكانية فان الطبيعية تشتد اخيرا لرقة تحدث المقاوم والغريبة القسرية تفتر اخيرا لمصادمة الطبيعة ثم اولى الحركات المتصلة بالوحدة هي التي على الاستقامة او الاستدارة او ما يجري مجراهما دون ما يكون على الزاوية وهذا لو امكن الاتصال على الزاوية لكنا قد توهم وان لم يكن الى ذكرنا سببه فلا وحدة الا اذا كانت الحركة على الاستدارة

٧٧

او الاستقامة او ما يجري مجراهما ثم اولى ذلك بالوحدة ما يكون تامة مستوفية للمسافة فان من صفات
الواحد ان يكون تاما والناقص بعض الواحد او الواحد اولى التامة بما ليس من شأنه ان تزاد عليه بالتكرير وهو الحركة المستديرة
اذا تممت الدورة في الوضعية وقطعت الدائرة في الاينية فان الدائرة لا تقبل الزيادة لنفس صورتها لا
لشيء غير كونها دائرة والمستقيمة اذا استوفت المسافة كقطر العالم فليس تماميتها لنفس كونها مستقيمة
ولا لعدم قبول مسافتها للزيادة لنفس الاستقامة واما ما يقال من ان الدائرة وان كانت تامة فليس يجب ان يكون
الحركة عليها تامة بل الحركة على المستقيمة تتناهى وتتم وعلى المستديرة لا تتناهى ولا تتم فساقط لان المستديرة
اذا تممت دورة ابتدأت من اين فيكون كل دورة واحدة وكلامنا فيها واما وحدة الحركة بالنوع وكثرتها
كذلك فانما تعتمد وحدة الفصل الذاتي وكثرته فالمتحرك والزمان لا ينظر في ذلك الى حالهما اما المتحرك فلان
الاضافة الى الموضوع عارضة للاعراض غير ذاتية لها انما تدخل في قوام التشخص دون النوع فوحدة المتحرك
بالتشخص وان كانت معتبرة في وحدة الحركة بالشخص فليس وحدة المتحرك بالنوع معتبرة في وحدة الحركة بالنوع
واما الزمان فلانه لا يختلف بالنوع البتة بل هو واحد بالتشخص ايضا الا انه ربما يطرء عليه قسمة بالمقايسة وفرض
الآنات فيه فيكون هناك في الوهم كثرة شخصية وهي لا توجب مخالفة متنوعة على ان الزمان ليس من مقومات
الحركة فلو كان يجري فيه اختلاف بالنوع لم يورث ذلك اختلافا نوعيا في الحركة بل الحركة انما يختلف نوعها
باختلاف نوعي واقع في احد الامور المقومة لماهيتها وهي ما فيه الحركة وما منه وما اليه فاذا اختلف واحد من
الثلاثة بالنوع في نفسه او في شرائط واحوال داخلة في تعلق الحركة به اختلفت بالنوع فضلا عن ان يختلف
الثلاثة جملة فانه اذا اختلف ما فيه بالنوع وان اتفق ما منه وما اليه كانت الحركة مختلفة بالنوع كحركة من
مبدأ الى منتهى على الاستقامة واخرى من ذلك المبدأ الى ذلك المنتهى على الاستدارة فان المسافة هناك
مختلفة بالنوع اذ الاستدارة والاستقامة في الخطوط كما سيتضح اما فصلان او لازمان للفصلين فالاختلاف
بهما ينبئ عن الاختلاف بالنوع واذا اختلف ما منه وما اليه وان اتفق ما فيه اختلف الحركة وذلك ظاهر في الحركة
الكمية والكيفية لوضوح ان الاختلاف بين النمو والذبول وكذا بين التسود والتبيض نوعي انما يقع الشك
في المكانية كالصاعدة والهابطة فربما يظن ان الحركة انما تعلقت بالطرفين من حيث انهما طرفان للمسافة
ولا اختلاف بينهما في ذلك بالنوع فان عرض لاحد الطرفين ان كان قريبا من جهة الفوق وللآخر ان كان بعيدا
عنها فذلك لا يوجب اختلافهما بالنوع فضلا عن ان يوجب اختلاف الحركة المتعلقة بهما كذلك واما الاختلاف

وأما الاختلاف بالمبدئية والمنتهائية فظاهر أنه إضافي فإن طرفا واحدا يكون مبدأ بالقياس إلى حركة و
منتهى بالقياس إلى أخرى فلا يوجب ذلك اختلافهما بالشخص فكيف يوجب اختلاف الحركة المتعلقة بهما بالنوع
وحل الشك أن الاختلاف بالمبدئية والمنتهائية وإن كان عارضا للطرفين من المسافة من حيث هما طرفان
لكن الحركة إنما تعلقت بالطرفين من حيث إن حقيقتها تتضمن تقدما وتأخرا فإنها مفارقة وهو قصد فيجب أن يكون
من مبدأ إلى منتهى بالفعل أو بالقوة فيتعلق الحركة بهما من حيث وصف المبدئية والمنتهائية فاختلاف الطرفين
في ذلك وإن كان بعارض لكنه يوجب اختلاف الحركة المتعلقة بهما بالنوع لاعتبار الطرفين في مفهوم الحركة من
حيث عروض العارضين لهما وذلك كالاختلاف في التحدد بالأطراف لا يوجب اختلافا نوعيا في الشمع ويختلف
بحسبه الأشكال المتعلقة بالشمع اختلافا نوعيا هذا ما حققه الشيخ ثم الاختلاف بالمبدئية والمنتهائية إنما
يوجب الاختلاف بالنوع في المستقيمة وأما المستديرة المكانية والمستديرة الوضعية خصوصا ما يكون منها
لجسم متشابه الأجزاء على جسم كذلك أو في جسم كذلك فلا فإن المبدأ هناك يكون هو المنتهى إذا لم ينقطع الحركة
قبل تمام الدورة وأما اختلاف الحركتين في كون أحدهما قسرية والأخرى طبيعية فهو اختلاف في أمور خارجة
عن ماهية الحركة وإن كانت لازمة فلا يختلف نوعيتهما والاختلاف بالسرعة والبطوء أولى بأن لا يكون
نوعيا لأنهما إضافتان تعرضان للحركة بالإضافة إلى حركة أخرى فيختلف حال حركة بعينها في السرعة والبطوء
باختلاف المضاف إليه فتكون سريعة بالقياس إلى حركة وبطيئة بالقياس إلى الأخرى ولأنهما لا يختصان بجنس
بل ينقسم كل جنس من الحركات أعني الكمية والكيفية والأينية والوضعية إلى سريعة وبطيئة ولأنهما يقبلان الأشد
والأضعف فيكون حركة أشد سرعة أو بطوء من أخرى سريعة أو بطيئة بالقياس إلى ثالثة فلا يكونان
فصلين للحركة لأن الأمور الإضافية لا يكون فصولا ذاتية لغير إضافي ولأن الفصل الواحد الذاتي
لا يكون مقسما لأجناس مختلفة ولأن الذاتي لا يقبل الأشد والأضعف فظهر أن الاختلاف بالسرعة والبطوء
لا يكون نوعيا كيف والحركة الواحدة بالاتصال ربما تتدرج من سرعة إلى بطوء كما في القسرية أو من بطوء
إلى سرعة كما في الطبيعية وأما الوحدة بالجنس فإنما تكون باعتبار وحدة ما فيه الحركة وحدة بالجنس القريب أو البعيد
وذلك كالتسود والتبيض يشتركان في الجنس باعتبار أن ما فيه الحركتان واحد بالجنس الأقرب أعني اللونية
والتسود والتحمض يشتركان في الجنس باعتبار أن ما فيه الحركتان واحد بالجنس القريب وهو الكيفية المحسوسة
فإنها جنس قريب بالنسبة إلى الجنس الأعلى أعني الكيفية وإن كان بعيدا بالنسبة إلى الجنس الأقرب أي اللونية

والتسود والتصلب اي الاخذ في الصلابة من اللين ايضا يشتركان في الجنس باعتبار ان ما فيه الحركتان واحد بالجنس الاعلى اعني الكيفية **قلت اصل** في مضامة الحركات ولا مضامتها والمقايسة بينهما بالسرعة والبطوء والمساواة السريعة هي التي تقطع مثل ما يقطعه الاخرى في زمان اقصر او التي تقطع ازيد منه في مثل زمانها والاخرى هي البطيئة والقاطعة للمثل في مثل الزمان هي المساوية وانما يتاتى هذه المقايسة بين حركتين يمكن ان يقال ليس ما يقع فيه واحدة منهما الى ما يقع فيه الاخرى اما بالزيادة والنقصان والمساواة كما بين كمين او بالشدة والضعف والمساواة كما بين كيفيتين والاولى هي المعتبرة في الحركات الكمية وكذا في الاينية والوضعية لتكمم المسافة فيهما وهي على وجهين قريبة كما بين خطين مستقيمين اذ ينطبق كل منهما بتمامه على الآخر فيتساويان او يفضل واحد على مطابق الآخر فيتفاضلان وبعيدة كما بين مثلث ومربع اذ يمكن ان يقطع المثلث قطوعا يؤدي الى نظام يكون فيه مربع يساوي الاول او يتفاضلان وكما بين خطين مستقيم ومستدير فانه وان لم يمكن ان يعمل باحدهما ما يؤدي الى تطبيقه على الآخر لكن قد يتوهم ان يصير المستقيم مستديرا او بالعكس فيجري المقايسة بينهما والثانية هي المعتبرة في الحركات الكيفية وهي ايضا قريبة كما بين سوادين وبعيدة كما بين سواد وبياض من حيث كونهما في الغاية او من حيث بعدهما عن الوسط او عن الطرفين فالحقيقية من المقايسة هي القريبة من القبيلتين ثم اولى البعيدتين من الاولى ثم الباقيتان مجازيتان وابعدهما بعيدة الثانية ثم ان المقايسة وان كانت انما تجري بين متجانسين من الحركات لكن الوضعية لتضمنها اينية للاجزاء لفرض التجزية فقط اوقع توهم المكان بما يقاس اليها اينية مستديرة بل مستقيمة ايضا **اقول** مضامة الحركات هي المقايسة بينهما في السرعة والبطوء فالحركتان ان كانتا بحيث ان فرض تساويهما في المسافة او ما يجري مجراها مما يقع فيه الحركة وتقطعه كانت مدة واحدة منهما اقصر من مدة الاخرى فتلك الواحدة هي السريعة ويلازم ذلك انهما بحيث ان فرض تساويهما في المدة كان ما يقطعه الواحدة اكثر مما يقطعه الاخرى فالوصفان لازمان للسرعة فيجوز ان يعرف بكل واحد فيه السريعة هي التي تقطع مثل ما يقطعه الاخرى في زمان اقصر او التي تقطع ازيد مما يقطعه الاخرى في مثل زمانها والاخرى القاطعة لمثل ما يقطعه صاحبتها في زمان اطول او القاطعة لاقل مما يقطعه صاحبتها في مثل زمانها هي البطيئة والكائنتان بحيث ان فرض تساويهما فيما تقطعانه تساوتا في المدة وان فرض تساويهما في المدة تساوتا فيما تقطعانه فالحركتان متساويتان وبالجملة فهذه مقايسة بين حركتين باعتبار المساواة والمفاوتة فيما تقطعانه فانما تجري في حركات يكون ما تقطعها بحيث تجري فيها المقايسة بالمساواة والمفاوتة

والمتفاوتة وهي التي اما كمية من حيث الزيادة والنقصان والمساواة المقابلة لهما واما كيفية من حيث الشدة
والضعف والمساواة المقابلة لهما والاولى تكون على قسمين حقيقية اذا كانت بين كمين يمكن ان ينطبق
كل منهما على الآخر بتمامه فيتساويان ح او ينطبق بعض من احدهما على تمام الآخر وذلك كما بين خطين مستقيمين
وشبيهة اذا لم يمكن ذلك بينهما حقيقة بالفعل ولكن يمكن ذلك بالقوة اما حقيقة كما بين مثلث ومربع اذ ربما
يقال المثلث انه مساو للمربع مع انه لا يمكن ان ينطبق بالفعل كل واحد منهما على الآخر وايضا المثلث ان ندار على
المربع مع انه لا يكون بحيث يمكن ان يقطع المربع بحيث ينطبق كله على بعض من المثلث لكن يمكن ان يقطع المثلث
قطوعا يمكن تركيبها على نظام يكون غير مربع مساو للمربع الاول حيث ينطبق كل منهما على الآخر بتمامه او زائد
عليه حيث ينطبق بعضه على تمام الاول واما توهما كما بين خطين مستقيم ومستدير اذ ربما يقال ان القوس اعظم
من الوتر او ان نسبة القطر الى المحيط كنسبة سبعة الى اثنين وعشرين تقريبا مع انه لا يمكن ان ينطبق احدهما
على الآخر بالفعل كلا او بعضا ولا ان يحصل باحدهما انقطاع يمكن تطبيقه على الآخر لاستحالة
صيرورة المستقيم مستديرا او بالعكس واستحالة التطبيق بدون التوافق في ذلك لكن الوهم ربما يتخيل صيرورة
المستدير مستقيما وح يمكن التطبيق البتة او صيرورة المستقيم مستديرا وقد يمكن التطبيق ح ايضا كما اذا كان النحو
فيهما على نحو واحد وكذا الحال في المقايسة بين زاوية مستقيمة الخطين وبين زاوية تكون بين مستدير ومستقيم
كما بين محيط الدائرة والخط المماس لها فيقال انها اصغر من كل زاوية مستقيمة الخطين او كما بين المحيط والقطر فيقال انها
اعظم من كل حادة مستقيمة الخطين مع انه لا يمكن بين الزاوية المستقيمة الخطين وبين الحادتين المذكورتين نسبة المساواة
البتة ومن هنا يقال انه لا يكون بين جنسين من الكم نسبة المفاضلة بدون ان يمكن بينهما نسبة المساواة اصلا والتحقيق
ان هذه المقايسة مبنية على التوهم والثانية تكون ايضا على قسمين قريبة كما بين سوادين وبياضين وبعيدة كما بين
سواد وبياض باعتبار كونهما على الغايتين الحقيقيتين اي باعتبار انهما وان لم يكونا في الغاية لكن بعدهما عن الوسطى
الحاجبين على السواء او ان بعدهما عن الطرفين الحقيقيين على السواء فلا جرم ان المقايسة بالمساواة والمفاوتة ينشعب
الى قبيلتين الاولى تكون في الكم والثانية في الكيف وكل منهما قريبة وهي حقيقية وبعيدة والبعيدة من
الاولى على قسمين وفيهما اقرب الى الحقيقة لابتنائهما على امكان التطبيق حقيقة وان لم يكن حاصلا بالفعل واشد
مجازية لابتنائهما على توهم امكان التطبيق وان كان في الواقع ابعد من الفعل بل انسب الى بعده عن الحقيقة من ثانية
من البعيدة الاولى فان الخلاف الذي عن الانطباق في السواد والبياض اقوى مما هو بين خطين مستقيم ومستدير

ولقد عرفت بهذا البيان ان المقايسة بين الحركات انما تكون اذا كان بين ما تقع فيها من المسافات تجانس
بحسبها اما باعتبار الزيادة والنقصان والمساواة حقيقة وبذلك يقال ان حركة اينية مستقيمة اسرع مثلا
من اينية مستقيمة او مجازا وبذلك يقال ان حركة اينية مستديرة اسرع مثلا من اينية مستقيمة واما باعتبار
الشدة والضعف والمساواة حقيقة فبذلك يقال ان تسود اسرع من تسود او مجازا وبذلك يقال ان تسود اسرع
من تبيض فلاح لك انه لا يقاس كيفيا وانيية مثلا الى كيفية اذ لا يمكن بين ما يقع فيه الكمية والاينية مثلا وبين
ما يقع فيه الكيفية احد الاعتبارين فان ما يقع فيه الكمية او الاينية وان كان قابلا للزيادة والنقصان والمساواة
المقابلة لهما لكن ما يقع فيه الكيفية لا يقبل ذلك فلا يمكن المقايسة بينهما بهذا الاعتبار وما يقع فيه الكيفية وان كان
قابلا للشدة والضعف والمساواة المقابلة لهما لكن ما يقع فيه الكمية او الاينية لا يقبل ذلك فلا يمكن المقايسة
بينهما بهذا الاعتبار ايضا وبذلك لاح ان الكمية لا تقاس مع الاينية اذ ما يقع فيه النمو والتخلخل مثلا مقادير
جسم وما يقع فيه النقلة سطح بل خط فان الجسم وان كانت نقلته في سطح لكن انما يعتبر في السرعة والبطء جهة
طول الحركة ويلغو العرض عن الاعتبار وبالجملة فلا يتاتى المقايسة بين جسم وبين سطح او خط وعلى هذا ينبغي ان
لا يقاس الاينية الى الوضعية لكن الوضعية للكل تتضمن الاينية للجزء اما بمجرد فرض الجزء كما اذا كان للكل مكان لكن
لا يفارقه فاذا فرض فيه جزء يكون له مكان كان جزء مكان الكل وتحرك فيه في ضمن تحرك الكل في الوضع
واما بفرض الجزء مع توهم المكان كما اذا لم يكن للكل مكان كالفلك الاعلى فبمجرد فرض الجزء فيه لا يكون للجزء
مكان حتى يتحرك فيه الا انه ان توهم له مكان كان الجزء متحركا فيه في ضمن تحرك الكل في الوضع فقط فبهذا
الاعتبار يكون الوضعية كانها مجانسة للاينية فربما يقاس الى الوضعية اينية مستديرة او مستقيمة كما
يقاس حركة الفرس على محيط الارض بالاستدارة او حركة السهم في الجو بالاستقامة الى حركة الفلك لكن المقايسة بين
مسافتي الوضعية والاينية المستديرة قد تكون حقيقة وبين مسافتي الوضعية والاينية المستقيمة لا تكون الا بعيدة

قلت الفصل في تضاد الحركات اذ من شرط التضاد التجانس فالحركات المتخالفة بالجنس لا تتضاد كيف
وربما تجتمع وحيث ما تتنافى فذلك لخارج والمجانسة قد تتضاد كالتسود والتبيض فتضادهما لا محالة لتعاند
فيما يتعلق بهما وليس من جهة المتحرك كيف والضدان من شانهما ان يتعاورا موضوعا ولا المحرك
فان الاضداد يجوز ان تحرك حركة مستقيمة مثل الصاعدة والهابطة المتباعدتان في الاطراف متضادان
وان فرض المحرك واحدا ولا الزمان لعدم التضاد فيه على انه عارض للحركة فلا يستدعي تضاده تضادها بالطبع

بالطبع ولا ما فيه فيجوز ان يتضاد الحركتان مع وحدته كالمذكورتين فانما تضادهما لا منه وما اليه الا احدهما
فان الحركتين المتضادتين في المبدأ دون المنتهى او بالعكس لا يكونان في غاية الخلاف وذلك لان تضاد الطرفين
من الحركتين اما بالذات كما في التسود والتبيض او بالعرض اما لا بالقياس الى الحركة لكون احدهما في غاية
القرب من الفلك والآخر في غاية البعد او بالقياس اليها لكون احدهما مبدأ والآخر منتهى في المستقيمة
اذ لا يمكن ان يكون المبدأ فيها هو المنتهى فاذا تبادلت المستقيمتان في الاطراف كان المضادة بين الاطراف
بالعرض وبين الحركتين بالذات اذ تعلقهما بالطرفين لكونهما مبدأ او منتهى لذاتيهما ثم تانك المستقيمتان
قد تتضادان بالعرض ايضا من جهة تضاد الاطراف بالعرض لا بالقياس الى الحركة كالصاعدة من المركز الى المحيط
والهابطة من المحيط الى المركز والمستديرة لا تضاد حركة ما لعدم تضاد الاطراف وان تبادلتا في المبدأ او المنتهى
فان المبدأ في المستديرة والمنتهى بل يتحدان ان لم ينقطع الحركة قبل تمام الدورة فتوهم ما يظن انها تضاد
المستقيمة من حيث تضاد المسافتين بالاستدارة والاستقامة فاسد اذ لا يكون موضوع الكيفيتين واحدا
فلا تتضادان فضلا عن الحركتين **اقول** لما تقرر في موضعه ان التضاد انما يكون بين انواع حقيقية تحت جنس
فالحركات المتخالفة بالجنس كالتي في مقولات شتى لا تتضاد كيف وربما تجتمع فان الاستحالة والنقلة والنمو
قد توجد في زمان واحد في موضوع واحد وحيثما يتنافى الحركات المتخالفة بالجنس ولا تجتمع فذلك لا يكون
لذواتها بل لامر خارج كالتبرد والتخلخل فانهما انما لا يجتمعان لكون البرودة موجبة للكثافة واما الحركات المتحدة النسبة
فقد تتضاد اما الكيفية فكالتسود والتبيض فانهما متفقان بالجنس متشاركان في الموضوع ووجوديان غير
معقول احدهما بالقياس الى الآخر ولا يجتمعان البتة وبينهما غاية الخلاف واما الكمية فكالتخلخل والتكاثف
والنمو والذبول واما ما يقال عليه من ان المقدار الصغير ليس بمتضاد للكبير بل متضائف له فالجواب عنه ان الكبير
والصغير اللذين يتوجه الحركتان اليهما محدودان بحسب النوع والطبع وليسا معقولين بالقياس
الزيادة بالقياس الى النقصان فليست الحركة الى الزيادة بالقياس الى الحركة الى النقصان واما الاينية
فكالمستقيمتين المتبادلتين في المبدأ والمنتهى اعني ما يكون المبدأ في احدهما هو المنتهى في الآخر وبالعكس
واما الوضعية فلا تضاد على ما سيأتي فنقول انه لو لم يكن تعاند في شيء مما يتعلق بالحركات لم يكن تضاد
بينها بالضرورة فتضادها انما هو للتعاند فيما يتعلق به من الامور الستة لكن التضاد فيها
ليس من جهة المتحرك والتضاد فيما او الافلاك لضدين من شانهما ان يتعاقبا على الموضوع

فكيف يكون التضاد بين شيئين المتضادين في الموضوع واما ثانيا فلتحقق التضاد في الحركتين مع انتفاء
التضاد في المتحرك بل مع الاتحاد فيه كالمستقيمتين المتبادلتين في الاطراف كالتسيا الصاعدة والهابطة
اذا فرض توارد هما على حيز ويكون احدهما بالطبع والاخرى بالقسر والا من جهة المتحرك فان الحركتين المذكورتين
متضادتان وان فرضنا عن متحرك واحد لكن ذلك الغير ممكن فلا مدخل لتضاد المتحرك في تضاد الحركة وعلى
انهما اذا كانت احدهما بالطبع والاخرى بالقسر فهما متضادان مع انه لا تضاد بين الطبيعة والقاسر فلا مدخلية
في الاستدلال من ان الحركة الهابطة للهواء من حيز النار والصاعدة اليه من حيز الارض مع كونهما صادرتين
عن طبيعة واحدة متضادتان فستعرف ان التحقيق خلافه والا من جهة الزمان اما اولا فلعدم التضاد فيه بل
عدم التقابل فيه اصلا لتشابهه في طباعه واما ثانيا فلانه لو فرض فيه التضاد لا يكون تضاده مستدعيا للتضاد
في طباع الحركة لكونه من عوارضها لا مما له دخل في تقويمها وتحصيلها بوجه والا من جهة ما فيه الحركة فانه يجوز
ان تتضاد الحركتان مع اتحادهما في المسافة كما في الحركتين اعني الصاعدة والهابطة المتباينتين في الاطراف
بل ستتلو عليك ما يتفطن به بوجوب وحدة المسافة في تضاد الحركة فلم يبق من الستة الا المنتهيان ما اليه لا يكون التضاد
في الحركات باعتبار التضاد في احدهما فان الحركتين اللتين يكون مبدأهما متضادين ومنتهاهما واحدا او بالعكس
لا يكون بينهما غاية الخلاف فلا تتضادان فمن ههنا يعرف ان حركتي الهواء الصاعدة من حيز الارض الى
حيزه الطبيعي والهابطة من حيز النار الى حيزه الطبيعي لا تتضادان البتة فانه وان كان بين مبدئيهما التضاد حتى
كما ستعرف فالمنتهى المقصود فيهما واحد فيجب ان يكون التضاد في الحركات من جهة تضاد ما منه وما اليه معا
وههنا شيء وهو على وجهين الاول ان يكون كل من طرفي احدهما مقابلا بالتضاد الحقيقي لنظيره من طرفي الاخرى كما
في التسود والتبيض فالمبدأن اي البياض والسواد ضدان وكذا المنتهيان والثاني ان لا يتضادا بالذات بل
بالعرض وذلك كما في وجهين احدهما ان لا يكون ذلك بالقياس الى الحركة كما في الصاعدة من المركز الى المحيط
والهابطة من المحيط الى المركز من حيث ان المبدئين وكذا المنتهيين نقطتان وهما لا تتضادان في الطبيعة
لكن احدهما في غاية القرب من الفلك فيكون علوا والاخرى في غاية البعد عنه فيكون سفلا وثانيهما
ان يكون ذلك بالقياس الى الحركتين كما في المثال المذكور فان احدى النقطتين تقابل الاخرى
من حيث انهما مبدأ ومنتهى في الحركتين والمبدأ في المستقيمة لا يمكن ان يكون منتهى فهما يتقابلان من
هذا الوجه وقياسهما الى ذات المبدأ والمنتهى وان كان قياس المضاف اذ المبدأ مبدأ للذي

لذي المبدأ وذو المبدأ انما هو ذو مبدأ بالقياس الى المبدأ والمنتهى منتهى لذي المنتهى وذو المنتهى
انما هو ذو المنتهى بالقياس الى المنتهى لكن المقابلة بين المبدأ والمنتهى ليس بالتضايف فليس المبدأ مبدأ
بالقياس الى المنتهى ولا المنتهى منتهى بالقياس الى المبدأ بل امكان بازاء كل مبدأ منتهى او بالعكس فانما
يعلم ذلك بدليل وسط والمتضايفان ايهما علم علم الآخر معه فاذا كان المبدأ والمنتهى في المستقيمة لا يمكن
اجتماعهما وبيّنهما وجوديان غير متضايفين كانا متقابلين بالتضاد واما في المستديرة فيجوز ان يكون المبدأ هو المنتهى
فلا يتقابلان هناك كما سيأتي واذا تقابل الطرفان من هذا الوجه تبادلت الحركتان فيهما كانتا متضادتين كما ان
المبدأين متضادان لكونهما ذينك الطرفين المتضادين من حيث الانتساب الى كل من الحركتين على حدة وكذا المنتهيان
لانهما ايضا ذانك الطرفان بعينهما فافهم فاستقم ثم الامر في تضاد الحركتين عين تضاد الاطراف تضادا حقيقيا كانه جلي
لا يمتري فيه وانما يشك في الآخر انه كيف يوجب تضاد الطرفين بالعرض تضاد الحركتين بالذات فيندفع ذلك بنحو ما مر في
اختلاف الحركة بالنوع باختلاف المبدأ والمنتهى وذلك ان الحركة لما كانت هربا عن شيء وطلبا للشيء فانما تعلق
بجوهرها بالطرفين لا من حيث ذواتهما بل من حيث كونهما مبدأ الهرب ومنتهى الطلب وهما من هذه الجهة متضادان
فتضاد الحركتان تضادا جوهريا بالتضاد بينهما من هذه الجهة وان كان التضاد فيهما عرضيا ولعلك تفطن بما قررته
لاندفاع ما قد ظن من ان بعض مفهومي المبدأ والمنتهى لذوات الطرفين متأخر عن وجود الحركة فلا يكون تضاد
هذين العارضين علة لتضاد الحركتين بخلاف القرب والبعد من المحيط فانهما متقدمان على وجود الحركة
ومقتضيان لكون الحركتين متضادتين وانك قد علمت مما علمت ان كل مستقيمتين متبادلتين في الاطراف
متضادتان وليس التضاد يختص بالصاعدة والهابطة كما ظن ثم المستقيمتان المتبادلتان في الاطراف كما انهما
تتضادان بالذات بتضاد الطرفين بالعرض على الوجه الثاني اعني بالقياس الى الحركة كذلك قد تتضادان بتضادهما
بالعرض على الوجه الاول اعني لا بالقياس الى الحركة ايضا كالصاعدة من المركز الى نقطة المحيط والهابطة
من تلك النقطة الى المركز فانهما كما انهما متضادان من جهة تقابل الطرفين من حيث كونهما مبدأ او منتهى كذلك
تتضادان من جهة تقابلهما من حيث كونهما في غاية القرب من المحيط وغاية البعد عنه واما ان تضاد الحركتين
من هذا الوجه تضاد عرضي لان تعلق الحركة من حيث نفس مفهومهما ليس من حيث كونهما في غاية القرب من المحيط
او غاية البعد عنه فتضاد الطرفين بهذا الاعتبار لا يوجب التضاد الذاتي في الحركتين كيف ولو كان تضاد
الحركتين لتضاد الطرفين من هذا الوجه ذاتيا كما قد ظن لكانت الحركات التي اطرافها متضادة من هذا الوجه فقط

متضادة بالذات فيلزم ان يكون الحركة من المركز الى نقطة من المحيط تضاد حركتها الى المركز من اية نقطة كانت من النقاط الغير المتناهية من المحيط فيلزم ان يكون لحركة واحدة اضداد كثيرة ومن ههنا يلوح ايضا ان ليست كل صاعدة وهابطة متضادتين وكانك قد تفطنت ان المستديرة لا تضاد بالذات حركة ما لا استديرة ولا مستقيمة اذ تضاد الحركات انما هي من جهة تضاد المبدأ والمنتهى وليس بينهما هناك تضاد لا بالذات لكونهما نقطتين متشابهتين او وضعين كذلك لا سيما اذا كانت المستديرة على جسم متشابه او في جسم كذلك ولا بالعرض من حيث كونهما مبدأ او منتهى اذ المبدأ لا يضاد المنتهى في المستديرة بل يكون هو المنتهى عند عدم انقطاع الحركة قبل تمام الدورة فلاح ان المستديرتين المختلفتين بالجهة كالشرقية والغربية لا تتضادان فانه اية نقطة تفرض واي وضع يفرض مبدأ مهروبا عنه للشرقية تكون مبدأ مهروبا عنه للغربية ايضا اذا كانتا تامتي الدورة وتلك النقطة او ذلك الوضع يكون ايضا مطلوبا فيهما ثم ما تفعل احدى الحركتين في نصف دورة يفعل الاخرى مثلها في النصف الآخر فلاح ايضا ان الحركة الواقعة على قوس من مبدأه الى منتهاه لا تضاد الواقعة عليه من منتهاه الى مبدأه وان الحركات الواقعة على القسي المتفاوتة الاحداب المتشاركة في الاطراف لا تتضاد وان تبادلت في الاطراف وان الحركات الواقعة على تلك القسي لا تضاد المستقيمة الواقعة على وترها وان تبادلت القوسيات مع الوترية في الاطراف كيف ولو كان هناك تضاد لكان للواحد اضداد وما ظن من ان القوسيات وان كانت كثيرة فكلها مستديرة ولها من هذه الجهة وحدة فيجوز ان تضاد الوترية فدفعه الشيخ بان الوترية واحدة بالعدد فضدها لا يكون الا واحدا بالعدد ووحدة القوسيات انما هي بالعموم واظن انه اراد بذلك ان وحدة المستقيمة نوعية ووحدة القوسيات وحدة جنسية والا فلا يطلب للواحد الشخصي من حيث هو شخصي ضد فان التضاد انما يكون بين الانواع لا الاشخاص من حيث هي اشخاص وايضا تلك الوترية يمكن ان تتكثر افرادها بتعدد الازمنة ولا يتعين للضدية بازاء كل فرد منها فرد من الوترية المتبادلة لها في الطرفين كما لا يتعين للضدية بازاء كل فرد من السواد فرد من البياض ثم انه قد لاح لك من هذا فساد ما ظن من ان المستديرة تضاد المستقيمة من جهة الاستدارة والاستقامة وهو فاسد من وجه آخر ايضا وذلك ان الاستدارة لا تضاد الاستقامة اذ لا يمكن ان يكون موضوع الكيفيتين اعني الاستدارة والاستقامة واحدا بعينه وكذا الاستدارات المتفاوتة في الاحداب كما سيظهر في موضعه **قلت المفصل** لا يمكن ان يتصل حركتان متجانستان متعاقبتان على موضوع من سبب متصل وآخر منفصل اذ السبب الموصل موجو

موجود في آن الوصول وان لم نسمه ميلاً ولا يكون في الواصل ح الميل الآخر المزيل ضرورة استحالة اجتماعهما بالفعل ويكون لا محالة لوجود الثاني اول آن لعدم تعلقه بالحركة بخلاف المباينة ولا بد بين الآنين من زمان ولا يكون فيه حركة لانقضاء الاولى وعدم حدوث سبب الثانية فبينهما سكون وتشنيع الخصم بان الحصاة المرمية الى فوق لولاقت في صعود هارحى هابطة فان سكنت قبل الرجوع او وقفت الرحى ساقطة بانها تقف قبل الوصول اليها بر بحها فترجع وأما استدلالهم بانه لو وجب فسببه اما عدمي وهو عدم سبب الحركة لكن سبب الحركة الهابطة موجود في الحجر المرمي الى فوق او وجودي وهو اما طبيعي او ارادي وليسا فيه او قسري وهو غير واجب فالجواب عنه انه يجوز ان يكون السبب عدميا وهو عدم حدوث الميل الهابط لمعاوقة القوة القسرية للطبيعة عن احداثه او عدم شدة الميل فليس كل ميل محركا او وجوديا بان يكون القاسر افاد قوة محركة ذو توسطها قوة مسكنة **اقول** قد اختلف في جواز الاتصال من غير تخلل سكون بين كل حركتين متجانستين بالجنس القريب اذا تعاقبتا على موضوع وكانتا بحيث لو جاز اتصالهما من غير سكون لم يكن المجموع حركة واحدة بالشخص اما لكونهما في طريق واحد كالصاعدة والهابطة في النقلة وكالتسود والتبيض من طريق الغبرة ثم العود وبالعكس في الاستحالة في اللون او لكون الثانية منحرفة عن طريق الاولى الى طريق آخر سواء كان هذا الطريق موصلا الى مبدأ طريق الاولى كالصاعدة على الاستقامة والهابطة على التقوس في النقلة وكالتسود من الطريق المذكور والتبيض من طريق القتمة ثم الحمرة ثم الصفرة او لا كالحركة على ضلع من مثلث ثم على آخر منه فالحق امتناع الاتصال ووجوب السكون كما ذهب اليه المعلم الاول واتباعه وفاقا للجبائي من المعتزلة خلافا لافلاطون وحزبه وجمهور المتكلمين اقول وكذا الحال في كل حركتين صادرتين عن ميلين مختلفين وان كانتا بحيث لولا تخلل السكون بينهما كان المجموع حركة واحدة وذلك كالحركة من المحيط الى المركز ومن المركز الى المحيط على قطر واحد طبعا ثم قسرا او بالعكس وكحركة الهواء من حيز النار الى حيزه طبعا ومن حيزه الى حيز الارض قسرا على خط واحد فان البرهان يوجب السكون بينهما ايضا وانهما بحيث لولا السكون بينهما كان المجموع حركة واحدة بالشخص وقد نقلنا عن الشيخ في فصل وحدة الحركة ما يومي الى ذلك في ايماء الحركة النازلة للحجر في الهواء فالماء فلا يجب البرهان فيها تخلل سكون نعم المشهور من الحجج المأثورة عن القدماء على وجوب السكون هو ان الشيء الواحد لا يجوز ان يكون مماسا بالفعل لغاية معينة ومباينا لها الا في آنين وبين كل آنين زمان وذلك الزمان لا حركة فيه ففيه سكون وقال الشيخ ان هذه الحجة سوفسطائية ان عنى بالآن الذي يكون فيه مباينا طرف زمان المباينة

اى طرف زمان الحركة فهو بعينه الآن الذي كان فيه مماساً فلا تمتنع ان يكون طرف زمان الحركة شيئاً
ليس فيه حركة بل امر مخالف للحركة وان عنى به ان يصدق فيه القول بان الشيء مباين فحق ان بينهما
زماناً لكنه الزمان الذي يتحرك فيه من المماسة الى البعد وليس ذلك الزمان زمان السكون خصوصاً من
مذهبهم ان الحركة والمباينة وما يجري مجرى ذلك ليس لها اول ما يكون حركة ومباينة وكذلك ان تركوا لفظ المباينة
واوردوا بدلها الامماسة فانه يجوز ان يكون في طرف الزمان الذي هو كله لا مماسة مماسة وقد سلف منا بيان
يتعلق به تحقيق هذا المكان فليستعن به على ان جميع ذلك ينتقض بما اذا كان المتحرك فيه اعني المسافة قد عرض
فيه فصول بالفعل بان صار بعضه ابيض وبعضه اسود او كان له حرارة منضودة على التماس فكان هناك حدود بالفعل
لكنه ليس يبعد ان يقال انه اذا عرض ذلك يجب ان يقع عند الفصول بالفعل وقفات ويكون الحركة ابطأ حتى انها
لو لم تكن والظن بان بعضهم قال اما القطوع فكذلك واما ما يكون النهايات فيه بالعرض كما بين السواد والبياض
فان الشيء لا يكون بالقياس الى المتحرك حدوداً بل بالقياس الى تلك الكيفيات وهو بالقياس الى الحركة
متصل كانه لا بياض فيه ولا سواد وهذا ليس بشيء فانه لم يكن المانع الذي اوردوه امراً بالقياس
الى شيء بل كان لوجود امر بالفعل يوصل اليه وينفصل عنه وههنا ذلك الحكم موجود ولا شك فيه
فههنا حد بالفعل بين السواد والبياض ومسلم انه لو لم يكن ذلك لم يكن حد بالفعل البتة الا طرف المسافة
اما على الاطلاق وهو آخره واما من حيث هو مسافة اعني حيث يقف عليه المتحرك وان لم ينته الى
طرف المسافة من حيث هو بعد واما النقض بالكرة المركبة على دولاب دائر اذا فرض فوقها سطح مستو بحيث
تلقاه عند الصعود ثم تفارقه فانها تماس ذلك السطح بنقطة ولا تبقى مماسة له زماناً فاجاب عنه الشيخ
بانه حيث يكون كرة حقيقية لا يكون الا محاطاً بكرة او محيطاً بها كما في السموات ولا يمكن معها هذا العمل وحيث
يمكن هذا العمل فلا تكون كرة حقيقية ولو كانت فربما استحال ان تماس دفعة وتزول دفعة بل
ان تعقف وقفة فمع ذلك فيجب ان يكون بين الكرة والصفحة ملاء لاستحالة الخلاء فسطح ذلك الملاء يلاقي
الصفحة وهو بسيط مسطح وسطح آخر يلاقي بقية الكرة ولم يجز ان تكون في وجهه نقطة غريبة من جسم آخر
فان النقطة لا تتعين لها في السطح وضع متميز عن ان يكون من ذلك البسيط ولم يقع مماسة بين الكرة
والصفحة بالنقطة على ان هذا تعليق الاحكام الطبيعية باوهام رياضية وذلك مع انه خروج عن الصناعة
فليس يلزم منه المراد على ما بيناه الا ان لو تحبب نسبة اتصال الحركتين المذكورتين في الوهم ونحن انما نمنع ذلك

ذلك في الامور الطبيعية الخارجة عن الاوهام اقول وتبين مما ذكره من حديث الملاء وعدم جواز ان
يكون في وجهه نقطة غريبة من جسم آخر انه لو صح النقض بملاقات محدب حامل زحل مثلا مقعر فلك الثوابت
بنقطة عند الاوج فالجواب منع الملاقات وان ثخن المتمم لا ينفذ عند الاوج بحيث يلتحم لمحدبه بنقطة من محدب
الحامل فشهادة الارصاد غير مقبولة في امثال هذه الاحكام اوليس ادراك المدرك الآلات الرصدية فيما فوق فلك
الشمس زاوية اختلاف المنظر التي يوترها نصف قطر الارض فكيف يقبل شهادتها في تعيين النقطة بالحقيقة
هنا وقد يورد النقض بالوصول الى الحدود المفروضة في المسافة ولا يمكن هناك التزام الوقفات والا لبطل
اتصال الحركة ثم سلك الشيخ اسلوبا آخر وهو ان كل حركة بالحقيقة فهي تصدر عن ميل يحققه اندفاع الى القائم
امام المتحرك واحتياجها الى قوة ممانعة وهذا الميل في نفسه معنى به يوصل الى حدود الحركات وذلك بابعاد
من شيء يلزمه مدافعة لما في وجه الحركة وتقريب من شيء ومع ان يكون الوصول الى حد ما بالعلة موجودة
موصلة وان يكون هذه العلة غير التي ازالت عن المستقر الاول فهي وان كان انما تسمى ميلا بالقياس
الى ما يزيل ويدفع لا من حيث هو موصل لكن الموصل هو المزيل نفسه فيما وهذا الميل ليس هو نفس وجود
ميل آخر بل معنى آخر يقارنه فاذا احدثت بعد وصول المتحرك حركة الى جهة اخرى تكون لا محالة لها حدوث
ميل ويكون لحدوثها اول آن اذ ليس وجوده متعلقا بزمان وليس كالحركة والسكون بل هو كاللاحركة التي يكون
اول حدوثها في آن هو منتهى زمان الحركة ومبدأ زمان اللاحركة فلذلك لا يحتاج هناك الى آنين بل يكفي
آن ولا يعرض محال لان ذلك الآن لا يكون فيه الحركة واللاحركة معا بل احدهما لكن الآن الذي هو اول
وجود الميل الثاني غير آن هو آخر وجود الميل الاول فامكان الميل الاول الموجود في آن الوصول باقيا زمانا
بعده فقد صح السكون والا فاول آن الميل الثاني غير آن الوصول الذي هو آخر آن الميل الاول فيما صح
الى من يقول ان الميلين يجتمعان فكيف يمكن ان يكون شيء فيه بالفعل مدافعة جهة ولزومها وفيه بالفعل
التنحي عنها فلا تظن ان الحجر المرمي الى فوق فيه ميل الى اسفل البتة بل مبدأ من شأنه ان يحدث ذلك اذا زال
العائق واذا الآنان متباينان يكون لا محالة بينهما زمان قال الاشبه ان يكون الموصل يبقى موصلا زمانا
لكن اخذناه موصلا آنا لا يكون اقرب من الموجب لعدم السكون ثم انه اشار الى امكان ارجاع الحجة المشهورة
الى نحو ما افاده وليعلم فيما نقلناه عنه كفاية في الهداية للمستبصرين وصيانة عن الغواية للمسترشدين ولكن
من لم يجعل الله له نورا فما له من نور والمتألف تارة تشبث بالنكول ونفي السكون بين تينك الحركتين فانه ما

بل الخردلة المرمية الى فوق اذا لاقت فى صعودها رحى بل جبلا هابطا فلا شك ان تقف ثم تنزل ولا يمكن وقوفها الا بايقافها الرحى او الجبل والثاني شنيع جدا والجواب ان تلك الحصاة او الخردلة قبل الوصول الى الرحى او الجبل تقف بريحه ثم تنزل اما بعد الملاقاة وقبلها او مع اما ان يدركها الرحى او الجبل من خلف لسرعة حركته الهابطة او لا يدركها لدفعها الريح امامه ولو كانت الحصاة بحيث لا تقدر الريح على ايقافها دون الملاقاة فلعل لا شناعة فى التزام ايقافها الرحى او الجبل على ان المستشنعات فى العادة ربما توجبها الضرورات الطبعية كضرورات الخلاء والاصوب عندى ان يجاب بان الخردلة او الحصاة تتحرك بحركة الرحى او الجبل من غير وقوف لكن حركتها عرضية الا ان البرهان انما دل على ان الميل الطبعي لا يحدث الا فى آن بعد آن الوصول فلا يكون بين آنين ميل فلا يكون حركة صادرة عن ميل ولا يلزم منه ان لا يكون حركة عرضية اذ هى تكون بلا ميل فالخردلة ربما تحدث فيها ميل هابط تلازم الموضع الذى ماسته من الجبل فتتحرك بحركته بالعرض ولا يرد عليه انه لو صح هذا لبطل ما هو الغرض من اثبات زمان سكون بين الحركتين المختلفتين وهو ان الحركة الى الحافظة للزمان ليست بمستقيمة وذلك لان الحركة الاولى الذاتية قد انقطعت والحركة العرضية ليست حركة بالحقيقة بل الجسم ساكن بالحقيقة اذ لم يكن متحركا بالذات وتارة اخرى تمسك بانه لو وجب السكون فبسبب لكن السبب اما عدمى اعنى عدم سبب الحركة لكن الحجر المرمى الى فوق سبب الحركة الى تحت موجود فيه وهو ثقله الطبيعى او وجودى اما طبيعى او ارادى ولا خفاء فى فقدانهما فى ذلك الحجر او قسرى ومن البين امكان عدمه فلا يجب السكون والجواب انه يمكن ان يختار اولا ان سبب السكون عدمى وهو عدم حدوث الميل وذلك بان القوة القسرية قد احدثت فى الحجر ميلا اصاعدا فاذا ضعف الميل عن الحركة الصاعدة ولم ينتف بالكلية جاز ان يعوق الطبيعة عن احداث الميل الهابط او عدم حصول الميل الشديد فان الطبيعة وان احدثت ميلا لكن يجوز ان يكون الميل فى البدء ضعيفا لا يقدر على التحريك وكان ذلك لضعفه يمتنع عن خرق الملاء المقاوم وح يكون سبب السكون معاوقة الملاء فيكون وجوديا لكن الملاء انما يعاوق ما لم يشتد الميل فلذلك جعل السبب عدم الشدة وثانيا ان السبب وجودى وذلك بان يكون القاسر افاد الحصاة قوة محركة وتوسط تلك القوة قوة مسكنة **قلت** **لتفصيل** حركة الشئ ذاتية ان كانت قائمة به والا فعرضية والذاتية ان كان مبدأها من الخارج فقسرية والا فان لم تصدر عن شعور فطبعية والا فارادية متفننة كانت او على وتيرة واحدة فقوة طبعية الحقيقية الخاصة هى الصادرة عن الطبيعة الخاصة وحدها الى غاية طبعية على الوجه الطبعى ربما يسمى طبعية ما يصدر

٩٠

ودعوى الصدر الشيرازى فى الاسفار الاربعة بان القوة التى كانت محركة الى فوق عند استيلائها على الطبيعة تضاد بعد تعاوقها عن الطبيعة الى ان تغلب عليها القوة الاصلية فتفعل الحركة الى تحت مع ان القوة للقاسر افادتها دون افادة القوة المسكنة للحجر الساكن وان لم يكن فالقصد ان حتى زمان ... مولانا محمد عبد الحليم نور الله مرقده

ما يصدر عن الطبيعة وهناك نزائغ او عائق او لا منها وحدها لكن الى غاية طبيعية وربما تكون طبيعية الا بالقياس
الى الطبيعة الخاصة فيكون بالقسرية طبيعية بالقياس الى طبيعة المقسور عند ملاقاة القاسر والى طبيعة الكل وقد يسمى تسخيرية
كالنبض غير خارجة من الاقسام **اقول** اتصاف الشيء بالحركة اما ان يكون بقيامها به فيكون متحركا بالذات ويسمى الحركة
ذاتية واما ان يكون بقيامها بماله علاقة معه على ما يسمى تحققه فيكون متحركا بالعرض والحركة عرضية كتحرك المحمول
في الصندوق بحركته والحركة الذاتية ان كان مبدأها المحرك امرا خارجا غير متعلق بالمتحرك تسمى قسرية كتحرك الحجارة
وتخلخله بالنار وصعود الحجر المرمي الى فوق ودوران البكرة والا فقد عرفت انه لا يكون لمبدأ الجسم بما هو جسم بل معنى
غير الجسمية فذلك المعنى اما قوة تحرك تلك الحركة لا بشعور اما على جهة واحدة او على جهات مختلفة فيسمى الحركة
طبيعية كهبوط الحجر ونماء الشجر او قوة تحرك تلك الحركة بشعور اما على جهة واحدة او على جهات مختلفة فتسمى ارادية
كدوران الفلك والحركات الارادية للحيوان وينبغي ان يعرف ان الحركة الطبيعية الخاصة الحقيقية هي التي تصدر
عن الطبيعة الخاصة بالجسم متوجهة الى الغاية التي لها على الوجه الذي تقتضيها من غير زائغ وعائق فقد تصدر عن
الطبيعة الخاصة بالجسم حركة الى الغاية الطبيعية لكن ابطاء ميلا من الواجب بالنظر اليها لعائق كالنماء في الشتاء وقد تصدر
عنها الى الغاية الطبيعية على زيغ من الجهة المستقيمة كنزول المطر لا على خط مستقيم بمصادمة ريح وقد تصدر عنها لا الى غاية
طبيعية كتكون الاصبع الزائدة وقد يكون حركة الى غاية طبيعية لكن لا عن الطبيعة وحدها كحركة الحجر المرمي الى السفل على خط
مستقيم بحيث لا يعتد ميلها عن طبيعة الحجر وحدها فهذه كلها قد تسمى طبيعية وقد يكون الحركة طبيعية الا بالقياس الى
الطبيعة الخاصة فتصرف الغذاء الجسم بسبب القوة الغاذية هو بنفس الغذاء غير طبيعي ولكن اذا قيس الى طبيعة البدن كانت
طبيعية بل الاحتراق يكون طبيعيا للخشب عند ملاقاة النار بل كل حركة تكون طبيعية بالقياس الى طبيعة الكل
ولعلك قد تنبهت ان ما يسمى تسخيرية ويزاد على الاقسام كحركة النبض انما هي قسرية بالقياس الى طبيعة الشريان وحدها
طبيعية بالقياس الى الطبيعة العامة للبدن وان النفس الحيوانية وان كانت شاعرة لكن حركة النبض عنها ليس حركة ما هي شاعرة
فان قلت الطبيعة الخاصة الحقيقية لا اتحاد توجد لما عرفت انه ما لم يكن معاوق لم يتعين بالطبيعة حد من السرعة و
البطوء ولا يوجد الحركة ما لم تتحدد فلا بد من معاوق فلا تكون طبيعية حقيقية قلت الامر كذلك ان تشدد والان
المعاوقة التي تكون من المادة التي تحركها الطبيعة اذا لم يكن تلك المعاوقة زائدة على الواجب في المجرى الطبيعي
لكنها تعد كلا معاوقة ونحو ذلك كما في النماء فان القوة النامية انما تحرك بالطبع غذاء لعوق طبيعته عن الحركة الى
الجهات التي تحركه النامية اليها لكن الغذاء اذا كان على الحال الطبيعي والمجاري كذلك كانت الحركة

كأنها طبيعية حقيقية بالقياس إلى النامي فحاله الطبيعي هو أن يحرك القوة النامية غذاء فيه معاوقة طبيعية
فالحركة المتحددة بالنظر إليها يكون نمواً طبيعياً للمركب وإن كان لا يخلو عن عائق بالنسبة إلى مجرد القوة النامية وقد
تكون قسرية للغذاء وكذلك المعاوقة التي من مجاورة الهواء في تحريك الماء المسخن بالطبع وهو في حيزه الطبيعي
وقد زال عنه القاسر تعد كلا معاوقة فإنها لازمة لطبيعة الماء بالعرض والمعاوقة التي من الهواء والنار هو على
قوامه الطبيعي في هبوط الحجر فإنه إنما يتحرك بالطبع إذا لم يكن في حيزه الطبيعي والهواء والنار أرق فالحجر طبيعي يتحرك
الحجر فيه بالطبع وإن تفاوتت الحال في ذلك باعتبار ثخن الهواء المعاوق رقة وغلظا مثلا عند بعد الحجر من
الأرض وقربه منها وإذا كان هناك عائق أقوى فلا تعد طبيعية حقيقية لكنها مع ذلك لما كان المبدأ
المحرك فيها هو الطبيعة وحدها داخلة في الطبيعية حيث قسمت الذاتية إلى قسرية وطبيعية وإرادية وأما التي يكون
المبدأ فيها مركبا من طبيعة وقاسر فإن اشترط وحدة المبدأ في المقسم وكأنه بعيد خرجت عن المقسم وإلا فهي داخلة
ولا تخرج باعتبار قيد وحدة الحركة نفسها إذ هي لا تخرج عن الوحدة بتركب مبدأها وأما اعتبار بساطة
المتحرك في المقسم فمع بعده لا يخرجها فيه أما أن يلتزم عدم تباين الأقسام أو تعد قسرية بناء على أن المركب من الخارج
وغيره خارج أو طبيعية بناء على أنه غير مخالف لمقتضاها ويشكل الأمر في الصادرة عن طبيعة وإرادة لكن الخطب بعد
الإحاطة بالأمرين راجع إلى التسمية وتصحيح القسمة الواقعة **قلت لتفصيل** الحركة الطبيعية لا تصدر عن الطبيعة
من حيث هي فإن الطبيعة ثابتة والحركة القطعية متجددة والتوسطية وإن كانت قارة فهي أمر فيكون عن حالة غير طبيعية فإنما
يحرك الطبيعة لكونها على حالة كذلك وتجدد القطعية لتجدد الحالات وبأنها حالة طبيعية تقف الحركة عندها
ومن ههنا تبين أن المستديرة المتصلة الدائمة لا تكون طبيعية بل ما تتم دورة إليه فإن المهروب عنه فيها هو المطلوب
والتغاير لا يعبأ به في الطبيعية بل الوضعية مطلقا لا تكون طبيعية لبسيط لاستواء الأجزاء بالأوضاع فالجسم ذا كان
بصورته التي يتجوهر بها وصورة الغالب فيه ليقتضي كما أو كيفا أو أينا أو وضعا لا يتحرك بالطبع إن سلم مقتضاه
وإن لم يسلم لقاسر إما في بدء تكونه أو بعده فإن زال القاسر ولم يكن ثمة عائق يتحرك بالطبع إلى مقتضاه
فإذا وصل إليه وقف ثم إن الأمر قد يشتبه في النقلة الطبيعية فإذا نزل الماء مثلا فالمطلوب هو الجهة
أو المكان أو الوصول إلى كلية لكن لو كان المطلوب هو الجهة لم يقف دون حد وقوف الأرض
وستعلم أنه لا يمكن أن يكون لحيز جسمان بالطبع فلا يمكن أن يقال إنهما يطلبان حيز الأرض إلا أن الأرض أغلب
وأسبق ولو كان هو المكان فقط كان الماء يقف في الهواء حيث ما كان إذ سطح الهواء إما الحاوي

الحاوي هو المكان الطبعي له ولو كان هو طلب الكلية كالحجر المرسل من راس البير يلتصق بشفيرها هناك لانه اقرب بل المطلوب هو المكان الطبعي لكن المطلق المقابل مع ترتيب بين اجزاء الكل مخصوص ووضع من الجهات مخصوص فالجهة غير مقصودة الا لكون المقصود فيها والكلية ليست مقصودة لكن المقصود حيث الكلية هناك واذا كان الطلب متوجها الى ذلك فالهرب يكون عن مقابلاته ولولا الطلب لم يتعين جهة الهرب اليها **اقول** الحركة الطبعية لا اعني بكونها طبعية انها تصدر عن الطبيعة من حيث هي لبطلانه لان الطبيعة ثابتة فيكون اثرها من حيث هي ايضا كذلك والحركة القطعية متجددة واما التوسطية فهي وان كانت قارة ثابتة لا يمكن ان تصدر عن الطبيعة من حيث هي لانها هرب والهرب لابد ان يكون من حالة غير طبعية فانما تصدر عن الطبيعة من حيث ان عرضت لها حالة غير طبعية واذا قد عرفت انه لابد للاثر المتجدد من تجدد في السبب فتفطن ان تجدد الحركة القطعية لتجدد الحالات الغير الطبيعية فان المتحرك اذ له في مبدا المسافة حالة غير طبعية وليس هناك عائق له عن التوجه الى الحالة الطبيعية يتحرك اليها بالطبع على النهج الطبعي فيكون له فيما بين المبدا والمنتهى ايضا حالة غير طبعية مما يتحرك فيه من الكم او الكيف او الاين بحيث يفرض له في كل آن يفرض في زمان التحرك حالة مخصوصة متجددة غير طبعية انما يتحرك اليها لانها الابد في الوصول الى المطلوب من قطعها فيكون مطلوبة ما لم يصل اليها لكونها لابد من الوصول اليها في الوصول الى المطلوب ومهروبة عند الوصول لكونها ايضا غير طبعية لا ينال المطلوب بلا تركها ثم اذا كان الهرب من حالة غير طبعية فيكون لا محالة بانها حالة طبيعية تكون هي مطلوبة بالطبع فيقف الحركة عندها واما توهم ان الحالة التي يتحرك اليها يجوز ان لا يصل اليها البتة ففاسد لانه لا يمكن الوصول اليه للمتحرك لا يكون كمالا ثانيا له يتوجه اليه بالحركة الطبيعية فيتضح ان الطبيعة لا تكون دائما ممنوعة بالحرمان عن كمالها فلاح ان كل حركة طبعية يجب انقطاعها فالحركة المستديرة المتصلة الدائمة وضعية كانت كحركة الافلاك او اينية لو امكنت لا تكون طبعية بل كل مستديرة مطلقا لا تكون طبعية فان المهروب عنه من وضع او اين هو المطلوب فلا يكون المهروب عنه بالطبع مطلوبا بالطبع واما التغاير بالاعتبار فلا يعتبر لان الطبيعة لا تختلف احوالها عنه بالاعتبار بل ذلك في الارادية فان قلت اليس كل حد بين الحدود المفروضة في المسافة يكون مطلوبا بالحركة الطبيعية ومهروبا عنه قلت كل من الحدود لابد من قطعها للوصول الى المطلوب فالطلب هناك بالعرض والاينيات مثل ذلك هناك بل الحركة الوضعية مطلقا لا يمكن ان تكون طبعية للبسيط لاستواء اجزائه فيلزم استواء الاوضاع الحاصلة

الاجزاء الا سواء كانت داخلة في جوفه مثلا او خارجة عنه بالنسبة اليه فلا يكون هناك وضع مطلوب او مهروب عنه
بالطبع اذا عرفت ذلك فالجسم اذا كان بصورته التي يتجوهر بها او بالقوة التي تجوهر بها الجسم الغالب من الاجسام التي
تركب منها يقتضي لعرض من المقولات التي يقع فيها الحركة من كم او كيف او اين فلا يخلو اما ان لا يمكن فوات
مقتضاه عنه بقاسر فلا يجوز ان يتحرك بالطبع في تلك المقولة او يمكن مع ان لم يفت مقتضاه لم يتحرك وان فات اما في
بدو تكونه كما اذا تكون الهواء في حيز الماء مثلا او بعد تكونه كالماء المسخن في الهواء فان زال القاسر ولم يكن ثمة
عائق للبدية ان يتحرك بالطبع فلا محالة يتحرك بالطبع الى مقتضاه فاذا وصل اليه وقف ثم الامر فظاهر في
الاستحالة الكمية ويشتبه في النقلية فانه اذا نزل الماء مثلا فيمكن ان يزعم ان المطلوب هناك هو جهة السفل
او انه المكان الخاص اعني سطح الهواء المحيط او انه الوصول الى كلية الاسطقس بان يكون المياه الجزئية يقتضي
ان تتصل بكلية الماء وهو معظم كما زعمه ثابت بن قرة اما ان المطلوب هو جهة السفل فيدفعه انه يلزم ح ان لا يقف
الماء دون حد وقوف الارض فان قال قائل ان عدم وقوفه دون ذلك اصلا غير لازم وعدم وقوفه
بالطبع دون ذلك لازم وبطلانه ممنوع بل الماء والارض كل منهما يطلب المركز فان لم يعق عائق وصل اليه
والا وقف الارض اغلب واسبق فبلغت المركز واحتباسه عاقت الماء عنه ولو فرض زوال الارض لبلغ الماء
المركز فالجواب انه يكون ح لحيز واحد جسمان لطلبانه بالطبع وستعرف بطلانه واما ان المطلوب هو المكان فقط
فيدفعه انه كان الماء ح يقف في الهواء حيثما كان اذ سطح الهواء الحاوي له هو المكان الطبعي له وذلك حاصل له اينما
كان في الهواء واما ان المطلوب هو الكلية فيدفعه انه كان يجب ح ان لا يتفق الحجر المرسل عن راس البئر شفيعا
لانه اقرب اليه من قعر البئر والحركات الطبعية انما تنحو اقرب الطرق الى المطلوب بل الذي يجب ان يعتقد في ذلك
هو ان المطلوب هو المكان الطبعي لكن لا مطلقا بل مع ترتيب مخصوص بين اجزاء الكل في القرب والبعد
من الجسم المحدد للجهات الجهة غير مقصودة بالذات بل لكون المقصود وهو ما ذكرناه ويعبر عنه بالحيز الطبعي واقعا في تلك الجهة
والاتصال بكلية الاسطقس ايضا غير مقصود لكن المقصود انما هو واقع حيث الكلية هناك واذا كان الطلب متوجها
الى الحيز الطبعي وهو الغاية الطبيعية فالهرب يكون عن مقابلاتها ايها اتفق فاذا كان المكان غير طبعي والمكان
والترتيب طبعيا هرب عنه مثل الهواء المتشفف المحصور في اجرة مرفوعة في الهواء فان الاجرة تتشفف الماء من اسفل
لتشفه هرب الهواء من محيط غريب واستحالة الخلاء ووجوب تلازم الصفائح فيخلفه الماء في مسام الاجرة متصعدا
لهرب الهواء عنها وان كان الترتيب يتبع بياس الهواء اجب لهرب الماء من الهواء وان كان المكان طبعيا اذ ليس الترتيب

الترتیب حاصلا کذا حققه الشیخ ولا ینبغی ان یظن ان الطبیعة انما تحرک للهرب عن المنافر من غیر ان یکون هناک طلب للملائم فانه لو کان کذلک لم یتعین للهرب جهة یتحرک الیها دون اخری

قلت فصل القوة اذ لیست کما ولا متکمیة بالذات فلا توصف بالتناهی واللاتناهی بالذات بل انما باعتبار متکمم وفیه اذا کانت جسمانیة فتکون متناهیة بهذا الاعتبار البتة فی جانبی الزیادة والنقصان لتناهی الابعاد ولاستحالة بلوغ المقادیر حدا لا یتصور اقصر منه واما تکمم ما هی تقوی علیه ای الحرکة اما کمیة متصلة من جهة مقدار المتحرک او المسافة وتکون متناهیة ایضا او مقدار الحرکة ای الزمان اما فی جانب الزیادة فکلما کانت القوة اقوی بقیت الحرکة مدة اطول واما فی النقصان فکلما کانت اشد قطعت مسافة مفروضة فی زمان اقصر فاللاتناهی بحسب الزیادة فی المدة کالقوة التی علی الحرکة السرمدیة الحافظة للزمان بخلاف الشدة لاستحالة بلوغ الحرکة والزمان حدا لا یتصور اسرع منه واقصر واما منفصلة بالفعل او بالقوة والاول منهما بالفعل ما یکون بتکرر المسافة مع الاتصال کما فی الدوریة واللاتناهی فی العدة المتعاقبة یلازم اللاتناهی فی المدة والقوة الجسمانیة لو کانت فی غیر متناه کانت علی غیر متناه فی العدة والمدة والا لکان جزء من المقوی علیه بازاء قوة جزء من الجسم فاذا اضاعفنا الجزء من الجسم مرة بعد اخری ینفد ما بازائه من المقوی علیه وفضل من الجسم غیر متناه فما فی المتناهی فلا یکون الا علی متناه فی المدة والعدة المتناهیة المترتبة فی ترتیب اجزائه والا فاذا اتصفت مثلا القوة بتضعیف الجسم تضعف ما بازائها من الحرکة الغیر المتناهیة فی امتداد المدة او سلسلة العدة او لا سلسلها اذ لو حظ توزیعها علیها بحسب ذلک الامتداد وذلک مح

اقول القوة لیست کما ولا متکممة بالذات فلا توصف بالذات بالتناهی او اللاتناهی بمعنی العدم دون السلب لاختصاصهما بالکم والمتکمم لکن قد یعرض لها تکمم بالقیاس الی ما هی فیه والی ما هی علیه فتوصف بالتناهی او اللاتناهی من هذه الجهة اما باعتبار ما هی فیه فاذا کانت حالة فی مادة جسمانیة ولا یتصور اللاتناهی بهذا الاعتبار البتة لا فی جانب الزیادة اذ انما کان یتصور لو کان ما حلت هی فیه غیر متناه فی المقدار لکن المقادیر متناهیة ولا فی جانب النقصان اذ انما یتصور لو امکن بلوغ المقدار فی النقصان حدا لا یتصور انقص منه لکن کل مقدار فرضناه یمکن قسمته ویکون قسمته اقصر منه واما باعتبار ما هی علیه من الحرکات فتکمم القوی فی تفاوتها بهذا الاعتبار یتاتی فی الکمیة المتصلة والمنفصلة اما فی الاولی فاما من جهة مقدار المتحرک او مقدار المسافة ولا یتصور اللاتناهی من هذین الجهتین فی شیء من جانبی الزیادة والنقصان بمثل ما مر او من جهة مقدار الحرکة اعنی الزمان وذلک اما فی جانب الزیادة او النقصان فان لم یتعین للحرکة قدر من السرعة ولوحظ حال القوة فی استیفاء الحرکة مدة اطول او لا کان الاقوی ما یکون مدة استیفائه الحرکة اطول ویسمی بالاقوی بحسب المدة وان ضعف جر

من المسافة ولو خلا حال القوة في الفراغ عن قطعها في مدة اقصر والا كان الامر بالعكس ويسمى الاقوى على
الاقصر مدة واسرع حركة بالاشد والاقوى من جهة الشدة فاذا فرض لسيان يقطع سهم احدهما ربع ميل في
ربع دقيقة من الساعة وسهم الآخر من ميل في نصف دقيقة كان الاول اقوى من جهة الشدة فان كان القوى على
ابقاء سهمنا فذاني الهواء مدة نصف دقيقة بخلاف الثاني كان الثاني اقوى من جهة المدة ولا ضير في كون
كل اقوى من الآخر من جهتين واذ قد ثبت حركة سرمدية حافظة للزمان فالقوة القوية عليها غير متناهية
المدة واما اللاتناهي بحسب الشدة فانما يمكن لو كانت الحركة التي يقوى القوة عليها اسرع ما يتصور ولا يمكن ذلك اذ كل
حركة تكون في مسافة وزمان يتصور قطع تلك المسافة في جزء من ذلك الزمان وجزء جزء وهكذا الا الى نهاية فلا يكون
حركة الا ويتصور اسرع منها فان لم يكن ذلك فليس لمفهوم الحركة فلا يكون الحركة غير متناهية في السرعة بل
واصلة الى نهاية يتصور فوقها وان لم يكن زيادة اوليس لو فرضت حركة استوعبت قطر العالم لم تكن غير متناهية
وان لم يمكن زيادة عليها في امتداد المسافة فكذلك الحركة اليومية وان كانت اسرع ما يمكن لكنها ليست
اسرع ما يتصور فليست غير متناهية في الشدة واما في الثانية فمن جهة تعدد الحركة اما بالفعل كمن يقوى على رمي
بعد رمي باكثر عدة من آخر يكون اقوى منه بحسب العدة واما بالقوة لكن القسمة بالقوة للحركة تكون بازاء قسمة من
المسافة او الزمان ولا تقف الى نهاية فلو اعتبرت هذه القسمة مطلقا كانت كل حركة غير متناهية في العدة
فيكون القوة عليها غير متناهية في العدة بحسبها بل انما يعتبر من ذلك ما يكون بفرض احد مقدار محفوظ
تتعدد بالكثرة فتناهي او لا تناهي لكن اللاتناهي في العدة بحسب انقسام المسافة بهذا النحو من القسمة يرجع الى التناهي
المسافة وقد عرفت استحالته بل الذي يمكن هو ما يكون بتكرار المسافة كما في المستديرة والعدة فيها وان كانت
بالقوة لكنها قريبة من الفعل جدا اذ بمجرد فرض نقطة تكون كالمبدأ ينقسم الحركة المتصلة الى دورات فنحن
ههنا بما يوهم كلامهم ان للفلك حركات غير متناهية بالفعل قال الشيخ ان حركة السماء اما بالمعنى الذي
نقول بمعنى التوسط فهي واحدة باقية فيها ابدا ما تحركت واما الذي بمعنى القطع فيشبه ان يكون كل دورة حركة
واحدة الا ان الدورات لا تتحدد الا بوضع فتلخص ان اللانهاية في القوة انما يمكن بحسب المدة او العدة فنظر
انه هل يجوز ان يكون قوة جسمانية غير متناهية كذلك فنقول لو امكن وجود جسم غير متناه وحلول قوة
محركة فيه لكانت هذه القوة كما هي غير متناهية بحسب امتدادها بالعرض بامتداد الجسم كذلك يكون غير متناهية البتة
في المقوى عليه من جهة المدة والعدة بل الشدة ايضا فان اللاتناهي في الشدة وان استحال في ذاتها واستحال

والمستحيل اجتماعهما مع اللاتناهي في المدة في حركة واحدة لكن جاز ان يستلزم المفروض المحال فذلك
لانه كلما ازداد الجسم حجما يزداد القوة السارية فيه وكلما ازدادت القوة ازداد ما بازائه من المقوى عليه فاذا بلغ
ازدياد حجم الجسم الى لا نهاية كانت القوة وما بازائها من المقوى عليه كذلك كيف لا ولو كان المقوى عليه
في المدة او العدة متناهيا لكان قوة جزء ما من الجسم ذي القوة قوية على جزء من الامر الذي عليه القوة فاذا اضعف
من الفاعل جزء يتضاعف ما بازائه من ذلك الامر جزء حتى ينفد ذلك الامر المتناهي بازاء جملة متناهية من ذلك الجسم
ويكون قوة تلك الجملة قوية على ذلك الامر المفروض بازاء الكل ويبقى من الجسم جملة غير متناهية ويكون لها
قوة ومقوى عليه ازيد على المفروض هف واما الجسم المتناهي فلا يمكن ان يكون القوة الحالة فيه قوية على غير متناه
بحسب المدة او العدة المنتظمة المترتبة حسب المدة لانها لو كانت تقوى على غير متناه فجزء القوة لا بد وان تقوى على شيء من
جنس ما يقوى عليه الكل اذ القوة سارية في الجسم فيكون لجزء الجسم قوة من جنس قوة الكل ومقوى عليه من الجنس الذي للكل فاما
ان يكون ما يقوى الجزء على تحريكه هو ما يحركه الكل فان تساويا في تحريكيهما في العدة والمدة لا يكون للكل فضل على
الجزء وان كان ما يقوى عليه الجزء من العدة والمدة انقص يكون نقصانه لا في جانب المبدأ بل في الجانب الآخر
فيكون في ذلك الجانب متناهيا ثم الكل انما يقوى على ما يزيد عليه زيادة محدودة لان الجسم انما يزيد على جزئه زيادة
محدودة فكذا الحال فيما بازائهما من القوتين باعتبار ما يقويان عليه فما يقوى عليه الكل ايضا متناه واما ان يكون
ما يقوى الجزء على تحريكه اصغر فالكل ايضا يقوى على تحريكه فيسبق الكلام فيه ويظهر التخلف والكلام في
هذه التقديرات كالكلام في التقديرات التي فرضناها في قوام الملا يعني ابطال الخلاء فلسنا نحتاج الى
اعتبار هذه المناسبات بالفعل بل نقول ان ما تقدير مناسبة يوجب هذا الحكم فهو متناه على نحو التقديرات
التي يفعلها المهندسون بالجملة ليس العائق في ذلك من طبيعة القوة ولكن من طبيعة الامور التي ليست توجد
بعد فنقول ان هذه القوة بحيث لو كانت الامور توجد على نحو لكان طباعها يوجب كذا وكذا ولو كانت قوة
غير متناهية في جسم متناه لما كانت بحيث لو كانت الامور توجد كذا وكذا لكان طباعها يوجب كذا وكذا
فتبين انه لا يجوز ان يكون في جسم متناه قوة غير متناهية بالقياس الى المدة والعدة المنتظمة واما بالقياس
الى العدة المختلطة فلا يمكن استعمال هذا البيان بعينه فان العدة المعدومة اذا كانت انقص من عدة
اخرى لا يلزم ان يكون متناهية كدورات الفلك الثامن مع الوحدات الغير المتناهية فانها انقص من دورات
الفلك الاعلى والالوف الغير المتناهية من الآحاد الزمان فلا يجوز ان يكون زمان متصل معتبر من آن

اقل من غير المتناهي المبتدي من ذلك لان الا متناهيا لكن اذا كانت الكثرة المختلطة ملتئمة من جزء آ
كل منها غير متناه لقول ان القوة الجسمانية اذا لم تقو على ترتيب واحد لما بينا فلا تقوى على تراتيب آحاد لم يكن الكثرة
منتظمة اصلا الا في ترتيب واحد لا في تراتيب لم يتبين امتناعه من هذا العلم فان قيل يجوز ان يكون لجملة الجسم
قوة فاذا انقسم بطلت فلم يكن لجزئه قوة من جنس قوة الكل كما ان القوى التي توجد في المركبات بعد المزاج لا يكون
لشيء من الاركان التي امتزجت عنها وكواحد من المحركين للسفينة لا يقدر على تحريكها قلنا ان القوة وان
كانت للجسم بحال اجتماع الاجزاء وامتزاجها لكنها سارية في جملته فيكون للبسيط اذن في حال الامتزاج حاملا
للقوة الحاصلة بعد المزاج وان لم يحملها حال الانفراد ونحن انما ناخذ جزء الجسم منقطعا عما سيأتي حتى يمكن ان يحمل
شيئا من القوة بل تعين جزء منه وهو بحاله فيشعر حال ما يصدر عن القوة التي فيه وحده وان الواحد وان لم يقدر على تحريك
السفينة يقدر على تحريك ما هو اصغر منها فان قيل ما ذكرتم من البرهان انما ينهض على قوة تحرك غير الجسم الذي هي فيه
لا على قوة تحرك ما هي فيه اذ كل من القوة وبعضها انما تحرك ما حل فيه من كل الجسم وبعضه فلا كل القوة تحرك بعض الجسم
ولا بعضها الكل واذا لم يجتمعا على تحريك شيء واحد لم يتسق الكلام الى التخلف قلنا اليتذكر حدث اعتبارنا القضية
تقديرية فان قيل القوة الغير الجسمانية لا تقوى على تحريك الافلاك بلا نهاية ان افادت فيه شوقا غريزيا وميلا يتحرك بها
فيكون القوة الجسمانية هي المباشرة للتحريك الغير المتناهي وان لم تفد الا الحركة كان ذلك قسرا وهو لا يدوم
عندكم قلنا اذا افادت شوقا وميلا لا يكون القوة الجسمانية مبدأ للحركة الغير المتناهية بل واسطة فيها
بانفعالات غير متناهية من مفارق ونحن لا نمنع ذلك وان لم تفد شوقا وميلا لم يلزم ان يكون ذلك قسرا فان
القسر ما يكون على خلاف الطبع فان قيل انه ليس من المستحيل ان يبقى جسم دائما فيبقى قوته دائما فيحرك دائما
كما ان الارض لو بقيت دائما ولم يعرض لها عارض سكنت من طبيعتها دائما قلنا ذلك وان لم يكن بديهي الاستحالة
لكنه مستحيل لما بينا والسكون ليس فعلا بل عدما على انه من المستحيل دوام الارض وسائر الاجسام القابلة للكون
والفساد فضلا عن قواها هذا تقرير البرهان وتفصي عما يرد عليه على حذو كلام الشيخ وذكر انه فتش عن هذا
البحث حق التفتيش وبينه على غير الوجه السخيف الذي يذكره من تحرف في العلوم وياخذ القوة الغير المتناهية
كانها في نفسها شيء غير متناه ويخرج خلفا بانها يلزم ان تتضعف وتتنصف ويكون لها نسبة اخرى ولا يعلم
ان القوة في نفسها لا متناهية ولا غير متناهية بل معنى قوة غير متناهية ان قبلها من المقوى عليه غير متناه فيكون غير
المتناهي بين مثلثة واربعة واكثر من ذلك من جنس واحد او من اجناس مختلطة فلا يستحيل تضعف الغير المتناهي

الغير المتناهي في القوة فلا يتخيل تضعف القوة التي هي قوة على ما لا يستحيل بل يجب ان يجام حول ما يتناهي وانما قدم مقدمتين الاولى ان القوى الجسمانية اذا انقسمت بانقسام المحل في الوهم يكون لكل جزء منها يقوى على شيء مما يقوى عليه الكل فيكون ما يقوى عليه الكل هو مجموع ما يقوى عليه الاجزاء ولست اعني بذلك انه لا يقوى الكل الا على جملة ما يقوى عليه الاجزاء منفردة فان ذلك مما لا يصدق اذ ربما يفيد الاجتماع زيادة على ما يقوى عليه الاحاد وربما يكون القوة متعلقة بالجسم بشرط اجتماع اجزائه فلا يتصور انفراد اجزاء القوة بل اعني انه اذا قسمت القوة في الوهم توزعت في الوهم ايضا الحركة الصادرة عنها على اقسامها لكن بشرط اجتماع الاجزاء ويكون نسبة قسم من القوة الى كلها كنسبة نصيبه من الحركة الى كلها ولست اعني بذلك ان كل قسم من الحركة بخصوصه بازاء قسم من القوة بخصوصه بل مجرد ان النصف مثلا بازاء النصف والربع بازاء الربع والثانية ان توزع الحركة على اقسام القوة يكون بانحاء مختلفة فان اعتبرت حركة الجسم بسرعة مخصوصة شيئا وحدانيا ولاحظت تاتي القسمة في امتداد المسافة والزمان كان توزع الحركة من جهة المسافة والزمان فيكون بازاء نصف القوة مثلا حركة جملة الجسم بتلك السرعة في نصف المسافة او المدة ومع انحفاظ السرعة يكون المسافة والمدة متطابقتين في تقسيم كل منهما بازاء اقسام الآخر ولا يكون بين قسمة الحركة من جهة المسافة وقسمتها من جهة الزمان بون الا في اللحاظ والاعتبار وان اعتبرت الحركة بتلك السرعة في تلك المسافة والمدة شيئا وحدانيا ولاحظت تاتي القسمة في امتداد الجسم المتحرك كان توزع الحركة من جهة الجسم المتحرك فيكون بازاء نصف القوة حركة نصف الجسم بتلك السرعة في تلك المسافة والمدة وان اعتبرت حركة جملة الجسم في تلك المدة من غير انحفاظ السرعة شيئا وحدانيا ولاحظت تاتي القسمة في امتداد المسافة تكون التوزع باعتبار المسافة من غير ان تتنصف المدة بل تنقص السرعة لكن هذا لا يكون قسمة لتلك الحركة بعينها على ما هي عليه بالفعل واما اذا اعتبرت حركة الجسم في تلك المسافة من غير انحفاظ السرعة شيئا وحدانيا فلا يمكنك توزيع الحركة على اقسام القوة بتقسيم المدة البتة اذ لا يزيد المدة بازدياد اجزاء القوة بل تنقص فان رابك ان الحركة الواحدة كيف تتوزع على اقسام القوة بانحاء مختلفة فادفع بانه لا ضير في ذلك عند تعدد الاعتبارات وتذكر انا لا نعني بالتوزع كون كل قسم بخصوصه من تلك بازاء قسم بخصوصه من هذه بل ان النصف مثلا بازاء النصف ثم اذا كانت هناك حركات متعددة بالفعل او بالقوة منتظمة مترتبة سواء كانت في ترتيب واحد او ترتيب متعددة فاذا انقسمت القوة ولوحظ تاتي انقسام الحركة في امتداد سلسلة واحدة او سلاسلها توزعت سلسلة الحركات او كل من سلاسلها حسب اقسام القوة اذا تمهدت المقدمتان فاقول لو حركت

99

قوة حالّة في جسم متناهٍ على حركة غير متناهية بحسب المدة او العدة المنتظمة في ترتيب واحد او تراتيب كل منها
غير متناهٍ ولم يكن آحاد ترتيب واحد مختلفة فنصّفنا القوة فبتنصيف محلها ينتصف الحركة بانتقاص امتداد المدة
او امتداد سلسلة العدة وكذا الحال لو قسمنا القوة اثلاثا او ارباعا لكن المدة الغير المتناهية والعدة الغير
المتناهية لا تقبلان التنصيف في الامتداد لانهما اذا كانتا متبدأتين من مبدأ معين وكذا القسمة الى الاثلاث
والارباع البتة وكذا الحال لو اضعفنا الجسم ذا القوة الغير المتناهية فتضعف القوة ويلزم ان يكون
ما تقوى عليه من آن مفروض او وحدة مفروضة بعد التضعيف ضعف ما كان تقوى عليه من ذلك المبدأ
قبل التضعيف او ازيد ويكون نصف ما تقوى عليه بعد التضعيف في امتداد المدة او العدة بازاء القوة
السابقة ونصف بازاء الزيادة فتبين المطلوب بوجوه لا يخفى ما شيئية اولي التلبيس وسقطت المؤنات
التي يتكلفها الشيخ الرئيس ولعل ما ذكرناه هو مراده من نسبه الشيخ الى التحرّف لكنه اجمل وتسامح فعليك بالامعان
ثم ما ذكره الشيخ من ان تحريك جزء القوة جسما من مبدأ معين يكون انقص من تحريك الكل اياه من ذلك المبدأ
فينقطع ان اراد به انه يكون هناك حركتان على حدتين من مبدأ واحدهما انقص من الاخرى فينقطع ففيه انه
لا يجب ان يكون النقص مدةً والنقصان في العدة لا يوجب الانقطاع اذا كانتا مختلفتين بحسب السرعة كدورات
الفلك الثامن بالقياس الى دورات الفلك الاعلى والشيخ نفسه تعرض بمثل ذلك على غيره وان اراد ان تحريك
كل القوة من مبدأ يكون شطر منه متقدما من ذلك المبدأ على ذلك الانساق بازاء شطر من القوة فينقطع لا محالة
فذلك مما يكون بما مهدناه من المقدمتين ومع ذلك لا يحتاج الى تجشم تلك المؤنات التي تحملها **قلت** **لِيُفصل اصل** وايجري
ان يبين ان كل ما لا يمكن خلو الجسم عنه كالحيز والمقدار والشكل وبعض الكيفيات فان شيئا منه طبيعي وذلك
لان مطلق التحيز مثلا يمتنع خلو مطلق الجسم عنه فلا يمكن استناده الى ما يمكن خلوه عنه كالطبيعة الخاصة وما
يختص بها وكالقاسر ثم اي جسم كان يمكن بالقياس اليه فرضه مخلّى بطبعه ويكون مطلق الحيز له في ضمن معين
لا محالة واذ لا مرجح من خارج فيكون ذلك من طبيعته ويتبين من ذلك انه لا يكون للجسم حيزان متباينان
طبيعيان والا لم يترجح لواحد منهما والطبيعة النوعية البسيطة ان انتفى القاسر بالكلية لم يوجد منها الا فرد و
استدعت له مقدارا او شكلا او حيزا على حسب ذلك ثم لو فيه قوة التجزي فالحيز الطبيعي له هو حيز جملة اجزائه التي
بالقوة وكانه جملة احيازها الاجزاء ثم الحيز الطبيعي للجزء المتصل المفروض او المنفصل المحقق من حيث خصوصية
بالفعل هو اقرب حيز اليه على حسب مقداره وشكله من تلك الاحياز من حيث هو اقرب اليه ولا يكون الاقرب اليه

الاقرب اليه الا واحدا هو الحاصل له المكان في شيء منها فان نقل منه الى بعض آخر منها بالقسر صار ما صار اليه
طبيعيا لصيرورته اقرب اليه ح وان لم يكن في شيء منها فالاقرب اليه هو الاقرب منها الى حيز هو فيه فيتحرك اليه ان لم
يعق وتخصيص البعض بالاقرب اليه لشيء من الاسباب التي لا يمكن بالقياس الى خصوص فرديته فقد انهار اساسا
واما المركب فلما لم يكن مبدعا لم يخلق له حيز خارج عن احياز البسائط ثم تركيبه ان لم يحصل الا بالقسر بالقياس الى
طبائع البسائط لكن لا يكون قسرا بالقياس الى طبيعته ويكون له حيز طبيعي هو حيز الغالب من اجزائه اما مطلقا
او من جهة الحيز ولا يكون المعتدل الحقيقي حيزا طبيعيا ولا منافرا بالطبع او حيزه الطبيعي هو ما اتفق حصوله فيه وظني ان
الطبيعي للمركب انما هو باعتبار ماله من مرتبة الخفة او الثقل او الحالة المتوسطة على حسب ما يقتضيه تركيب بسائطه فلا يكون
حيز مركب حيز النار الساذج او الارض الساذجة البتة وحيز المعتدل هو الوسط بين حيز الخفيف والثقيل اقول واذا
انتهى الكلام ههنا الى ان الحركة الطبيعية انما تكون عن حالة غير طبيعية الى طبيعية فبالحري ان تبين ان كل معنى
عام لا يمكن خلو الجسم عنه بالكلية فان شيئا ما منه طبيعي له والمراد بما لا يمكن خلو الجسم عنه اعم مما لا يمكن خلو جسم ما عنه اصلا
فيكون لكل جسم شيء منه طبيعيا ومما لا يمكن خلو بعض الاجسام عنه فيكون لذلك البعض شيء منه طبيعيا فالاول
كالمقدار والشكل والحيز فان الجسم لا بد وان يعرضه المقدار فلا بد ان يتناهى في الجهات فيحيط به حاطة تامة
او حدود ويحصل له هيئة من تلك الاحاطة هي الشكل ولا محالة يكون له حيز يباين به ساير ما يفرض معه من الاجسام
في الجهات او موضع كما في الجسم المحيط بالكل او موضع اعني كما مع وضع بالنسبة الى المحدد للجهات فهذا المعنى
الاعم هو المراد بالحيز والثاني كالكيفيات الملموسة الاول للاجسام السفلية وكالالوان والطعوم والروائح
لبعضها ولنصور البرهان في الحيز فنقول لولا انه امتنع خلو الجسم مطلقا عن الحيز مطلقا فلا يكون مطلق الحيز
مستندا الى ما لا يمتنع خلو مطلق الجسم عنه كالطبيعة الخاصة وما يختص بها من لوازمها وكالقاسر مطلقا اذ
يمكن وجود مطلق الجسم بدون اية طبيعة مخصوصة فرضت وبدون ما يختص بها وكذا بدون القاسر مطلقا
ثم نقول ان كل جسم فيمكن تخليته مع طبيعته بحيث لا يكون هناك قاسر يؤثر فيه اثرا غريبا لمكانه بالقياس اليه لان
امتناع امر خارجي واذا خلي كل جسم يكون لا محالة له حيز معين اذ لا بد له من مطلق الحيز ولا يمكن ثبوت المطلق الا
متضمن معين ولا بد لترجيح ذلك المعين من مرجح ولا يمكن ان يكون المرجح هو القاسر لفرض التخلية ولا الجسمية المشتركة
بل الطبيعة يستند اليها فيكون ذلك الحيز طبيعيا له ووجود الجسم بدون فاعل وان كان غير ممكن لكن نسبته
الفاعل الى جميع الاحياز على السواء فلا يكون تعين الحيز منه ما لم يكن لطبيعة الجسم خصوصية معه ثم انه يتبين من هذا

١٠٢

انه لايكون لجسم حيزان طبيعيان متباينان والاكان نسبته اليهما على السواء فلم ترجح له واحد منهما وانما دعانا الى القول بالحيز الطبيعي وجوب الترجيح ثم ان ههنا تفصيلا وهو ان الجسم بسيط ومركب اما البسيط فاذا لوحظ الى طبيعته مخلاة من غير ان يفرض معه قاسر يوثر اثرا غريبا ولا حالة غريبة عارضة للمادة سابقة على الطبيعة او طارئة بعدها وكذلك ينبغي ان يكون لحاظ الابداع فح لايكون هناك كثرة بالعدد بل انما يوجد منه فرد واحد واقتضت الطبيعة ح مقدارا مخصوصا وشكلا وحيزا مناسبا وهذا هو الحيز الطبيعي الحقيقي ولايكون الا واحدا ثم ان الجسم يمكن تجزيته في الوهم بل في الاعيان ايضا من حيث هو جسم وربما يمكن ذلك من حيث خصوص طبيعته ايضا وبالجملة ففيه اجزائه بالقوة ولكل جزء منها حيز بالقوة ففي حيز الجسم احياز الاجزاء بالقوة وحيز الجسم هو حيز جملة تلك الاجزاء من حيث الجملة وهذا ظاهر وكانه جملة احياز الاجزاء وهذا على سبيل التخييل فانه كما ان تلك الاجزاء اذا لوحظت من حيث انها جملة واحدة كانت ذلك الجسم الواحد بعينه كذلك يتخيل ان تلك الاحياز اذا لوحظت جملة واحدة كانت حيز ذلك الجسم بعينه لكن الامر بالحقيقة ليس كذلك فان السطوح المتوهمة فيما بين تلك الاجزاء معتبرة في احياز الاجزاء متفرقة وفي مجموع تلك الاحياز مجتمعة وهي مغايرة لما في حيز جملة الاجزاء من حيث الجملة اعني حيز الجسم ثم الحيز الطبيعي للجزء من حيث هو جزء ما هو اقرب اليه من الاحياز المناسبة لمقداره وشكله المتوهمة في الحيز الطبيعي للكل فالحيز المتصل حيزه الطبيعي هو ما فيه من تلك الاحياز المتوهمة في الحيز الطبيعي للكل فاذا انتقل عنه الى آخر من تلك الاحياز اما بالقسر كما اذا انتقل بعض مياه البحر الى موضع البعض بالتموج واما بارادة من النفس المتعلقة بالكل كما اذا انتقل بعض اجزاء الفلك الى موضع البعض كان المنتقل اليه هو الطبيعي لانه ح صار اقرب اليه والجزء المنفصل عن بسيط المفارق لحيزه والكلية في الحيز يطلب الحيز الطبيعي بان يتصل بالكلية على اقرب الانحاء بحيث يكون الكل بعد الاتصال على الشكل الطبيعي ويكون الجزء في اقرب حيز من الاحياز المتوهمة في الكل على فرض الاتصال الى حيزه الذي فيه عند الانفصال والمفارقة فان لم يتيسر له الاتصال لعائق من خارج او من الطبيعة بالعرض كما في الاجزاء المنفصلة من الارض فان الطبيعة من حيث هي وان اقتضت الاتصال لكن اليبس الطبيعي كما انه يحفظ الاتصال بالم يطرء الانفصال كذلك يحفظ الانفصال بعد طريانه بعارض فيمتنع من الاتصال من هذه الجهة فح انما يطلب الجزء التماس بالكل وقس عليه المنفصل المماس في الانتقال من بعض الاحياز الى بعض على المتصل وبالجملة فمقتضى الجزء من حيث هو جزء هو الاقرب من الاحياز المناسبة له المتوهمة في حيز الكل وتعيين الاقرب انما يكون من خارج فان قلت

فان قلت فطبيعة الكل ايضا يجوز ان لا تقتضي امرا معينا بل ما هو اقرب اليه من عدة احياز متباينة فاذا
كان في احدها كان هو الاقرب اليه فلم يطلب الآخر وان لم يكن في واحد منها طلب ما هو الاقرب منها الى الحيز الذي
هو بالقسر فيه لا يقال اذا كان الحيز الطبيعي للكل واحدا كان اقرب الاحياز المتوهمة فيه للجزء ايضا واحدا فجاز ان
يطلبه الجزء واما الكل فاذا كان له احياز متباينة يتصور وقوعه بحيث يكون نسبته الى كل منها على السواء فلا يتعين
الاقرب منها اليه فلا يكون له حيز طبيعي لانا فرضناه الاقرب ولا اقرب هناك ثم انه ح ان لم يكن هناك عائق عن التوجه
الى شيء منها لا يتوجه الى كل منها البتة فان لم يتوجه الى شيء منها لم يكن شيء منها طبيعيا وان توجه الى البعض كان
هو الطبيعي لانا نقول ليس مما يمكن وقوع الجزء ايضا بحيث لا يكون الاقرب اليه من الاحياز المتوهمة في حيز الكل واحدا كما
اذا فرض جزء من النار بحيث ينطبق مركزه على مركز الارض ثم اذا وقع الكل بحيث فرضتم يكون ج لبعض اجزائه اقرب الى
بعض الاحياز ولبعض آخر الى بعض آخر فان كان التجزي اهون على الطبيعة من مفارقة الحيز ولم يكن الاحياز الطبيعية محدقة
من جميع الجوانب على السواء تجزى الجسم وطلب كل جزء منه ما هو اقرب اليه وان كان مفارقة الحيز اهون على الطبيعة
من التجزي لم يتجز وسكن في الوسط لعائق هو استواء نسبة كل الجسم الى تلك العدة مع الاباء عن التجزي وكذا اذا
كانت الامكنة محدقة به من جميع الجوانب على السواء مع تباينها ان امكن ذلك فانه لا يمكنه التجزي ح البتة وذلك
كما قال الشيخ انا لو توهمنا النار في مركز الافلاك لا ميل لجزء منها الى جهة كان يعرض لها السكون ولكن بالقسر لانها كانت
تقتضي ان تخرج عن فرجة في وسطها فينبسط عنها الى الجهات ما بالسواء الى ان يلقى كل جزء من المنبسط ما هو اقرب اليه
من المكان الطبيعي وحينئذ لا يقدر على النفوذ فيما يحيط به من الماء والهواء اذ النفوذ انما يكون بالخرق والخرق يكون
في جهة وهذا انبساط من جميع الجوانب فتكون ساكنة بالقسر ايضا فان الخلاء محال لا يجوز ان يحدث في الوسط
عند انخراقه وهذا القسر عارض عن الطبع وهو عجيب جدا فالجواب ان الاقرب من الاحياز انما يتعين بامر
خارج عن الطبيعة فلا ضير في ذلك بالقياس الى الجزء لانه لا يكون مبدءا لا يمكن بالقياس اليه تخلية الطبيعة
بنفسها بالكلية اذ لو خليت لم يكن هناك جزء بل انما يحصل جزء من الماء مثلا اما بتجزية طارية على الماء في الاعيان
او في الوهم فيتعين وضع الاجزاء واحيازها بتلك التجزية الحصلة لها واما بخلع مادة جسم آخر صورته ولبسها صورة
الماء ولا محالة كانت لها قبل تلبسها بالمائية وضع مخصص لاقرب الاحياز اليها من جملة الاحياز التي بالقوة
في حيز الماء فان لم يتعين الاقرب اليها من تلك الاحياز ولم يتات له التجزي يكن بالقسر حيث كان كما ذكرت واما
الماء من حيث هو فيمكن تخليته مع طبيعته ولا بد ح ان يتعين له حيز لا من خارج اما المركب فلا يكون له حيز

على حدة اذ التركيب لا يورث زيادة في احجام الاجسام فلا تحتاج بسببه الى حيز زائد على احياز البسائط وبقية
لا يتصور للمركب وجود مبدع اي وجود محصل من غير سبق زمان مع هيولى ثانية فان نوعه وان كان قديما لكنه
في مرتبة مطابق الفردية يكون مسبوقا في لحاظ العقل بالمادة المتصورة بصورة بل الصورة المتخصصة بنوع
وكل فرد خاص منه يكون مسبوقا بالزمان في مادة كذلك مسبوقية زمانية ايضا ويكون لا محالة الى حلت
وطباعها طالبة لاحيازها جائزة عليها الحركة المستقيمة فلو كان له حيز على حدة فاما ان يكون خارج
المحدد الذي تثبته وهو باطل اذ لا يكون خارجه جهة فلا يكون فيه جسم يجوز عليه الحركة المستقيمة التي لا بد وان
تكون من جهة والى جهة على انه لا يكون خارج المحدد لا خلاء ولا ملاء كما تبين في موضعه او داخله فيكون
اما هو بعينه حيز الجسم الآخر ايضا فيكون لحيز واحد جسمان بالطبع وهو باطل او لا و ح فلا اقل من لزوم الامكان
الخلاء في مرتبة وجود البسائط المتقدمة على مرتبة وجود المقارنة لمرتبة وجود المحدد وهو ما تبين تحقيقه عند
الكلام في امتناع ان يكون الحاوي علة للمحوي ثم ان كلامهم قد اضطرب في ابانة الحيز الطبيعي للمركب
حتى ان شيخ الصناعة رئيس الجماعة قال في الاشارات انه ما يقتضيه الغالب فيه اما مطلقا واما بحسب مكانه
او ما بحسب وجوده فيه اذا تساوت المجاذبات عنه وقال في النجاة ان الامكنة الاولى للاجسام البسيطة
لان المركبة اذا تركبت لم تخل اما ان تركب من اجزاء متساوية القوى فتساوي فيها استحقاق التمكن في احيائها
الاجسام البسيطة فلا يكون لها بالطبع شيء من امكنة البسائط ولا ايضا لها بالطبع مكان غير تلك الامكنة لان
الاجزاء كلها تتفق في ان لا تلك المكان مكان خارج عن طبعها اذ ليس مكان شيء منها والكل جملة الاجزاء وليس
بجملة الاجزاء مكان خارج عن امكنة الاجزاء الا مناسب وان لم تكن متساوية القوى فالمكان الطبيعي هو مكان
الغالب فيه اما اذا كان الجسم المركب من بسيطين فقط فيمكن ان يكون التركيب فيه من قوى متساوية
لانه اذا كان مكانا البسيطين متجاورين كان مكانه الطبعي في الحد المشترك بينهما ولا يمكن ان تركب
من اجزاء متساوية في القوى فوق اثنين جسم البتة فانه ان تحرك الى جهة مكان من الامكنة بالطبع فقوة لبسيط
ذلك المكان فيه غالبة وان سكن في حيز من الاحياز بالطبع فقوة لبسيط ذلك الحيز فيه غالبة بالطبع مع انه لا يتحرك
ولا يسكن فاذا لا يتركب من بسائط فوق اثنين متساوية القوى حتى انه لهذا زيادة تلخيص مكانه الكتب المبسوطة وقال
في الشفاء ان تركيب المركب لا يخلو اما ان يكون من بسيطين او اكثر من بسيطين فان كان من بسيطين فاما ان
يكونا متساويين في القوة او احدهما اغلب فان كانا متساويين في القوة ولم يتفق المكان وضع احدهما بحذاء

احدهما يجذب الى جهة الآخر تفرقا ولم يختلطا الا بقسر جامع وان تواجهت حركاتهما وتبعد كل من مكانه كبعد الآخر تقاوما
وقسر كل واحد الآخر فوقفا الا ان يطرء على احدهما معين او يكونان في الحد المشترك بين الحيزين فيجوز ان يقفا فيه بالطبع
وان غلب قوة احدهما والقسر على المزج حاصل كان المكان الطبيعي مكان الغالب وان كان عن اكثر من بسيطين
فيها غالب فالحيز للغالب وان تساوت غلبت البسيطان اللذان جهتهما واحدة بالقياس الى الموضع الذي فيه التركيب
وحصل المركب في اقرب الحيزين من حيز وقوع التركيب فلم يتجاوزه اذ الجذب عنه الى الجانبين سواء والاسباب فيه عن الحيز
الذي يطلب في ذلك الحيز لا يبطل تخالف الجذبين وعسى ان الصحيح امتزاج من الاجسام البسيطة يتلازم به الاسباب
غالبا بجمع ويقسر الاجزاء الاخرى مانعا اياها عن الحركة الى احيازها الخاصة او يكون الاجزاء قد تصغرت تصغرا لا يمكنها ان
تفعل في الاجسام التي بينها وبين كلياتها خرقا او يكون قوة قاسرة على الاجتماع غير قوى تلك البسائط انتهى وانما
نقلناه برمتها بالفاظه ليحيط بها من يبتغي الاطلاع ويستشرف اليها واعتبر التساوي في القوة دون الحجم والمقدار لان
المتساويين في المقدار قد يختلفان في القوة فانه لو اخذ مقداران متساويان من الارض والنار فربما كان اقتضاء الارضية
للميل السافل اقوى من اقتضاء النارية للميل الصاعد او بالعكس بل ربما كان الناقص في المقدار زائدا
في القوة والذي اراه انه انما اعتبر ذلك لان الماء مثلا قد يكون متسخنا متخلخلا فلا يقاوم الهواء في طلب المكان
الطبيعي له مقاومة تامة وان ساواه في الحجم وقس عليه ثم اقول يكاد يلتحق بالضروريات ان الامكنة تتبع الخفة
والثقل وتكون على حسبهما ولا خفاء في ان المركب ان فرض غلبة النارية فيه جدا لا يبلغ خفته خفتها وكذا ان فرض
غلبة الارضية فيه جدا لا يبلغ ثقله ثقلها فلا يكون مكانه مكان النار او الارض البتة فما اتفق عليه كلمات الشيخ و
تلقته الاتباع بالقبول من ان مكان المركب مكان الغالب لم استيقنه بعد وكذا ما يفهم من الاشارات من ان
المركب من العناصر الاربعة على السواء كانه ما اتفق وجوده فيه وما ينطق به النجاة من انه لا يكون مكانا طبيعيا
ولا منافرا له بالطبع مما لم اتحققه بعد فان هذا المركب يكون لا محالة اثقل من بعض العناصر واخف من بعض فلا يوافقه
شيء من الكل فتابى ان يكون مكانه الوسط بين مكانيها والكلام الفصل في هذا الباب هو ان المركب ان لم يكن هناك
قاسر على المزج طلبت البسائط احيازها وانفصلت الا ان يكون التركيب عن بسيطين وكان كل منهما في حيزه والمركب
بين الحيزين او ان يكون البعض حاملا للبعض الآخر في حيزه ولم يقو بعض على دفع الآخر او خرقه فيقف المركب
حيث يتعادل قوى البسائط لكن يعلل الصحة في الوجهين اتفاقية والوحدة اعتبارية وهناك جسمان
كل منهما في حيزه او جسمان فصاعدا الكل في حيز غريب كما في الوجه الثاني وان كان هناك قوة قاسرة على المزج

فانما يتعين له الحيز من جهة ما يحصل له من مرتبة في الخفة والثقل والتوسط بينهما والضابطة في ذلك ان يفرض النار
اذا كانت على حالتها الطبيعية في درجتين من الخفة والهواء في واحدة منها والارض في درجتين من الثقل والماء في
واحدة منه فان تساوت اقدار البسائط سواء كان التركيب من اثنين او اكثر فهذا كل ما عرفت من درجته فان كان
هناك اختلاط بين الخفيف والثقيل فيقسم درجات الخفة الى درجات الثقل فان تعادلتا اعتدل المركب والا
فاقسم فضل الاكثر على الاقل منهما على عدد البسائط فالخارج من القسمة قدر درجة المركب في الخفة او الثقل
وان لم يكن هناك اختلاط بل كان التاليف ثنائيا من خفيفين او ثقيلين فنصف درجات المجموع قدر درجة
المركب وان تفاوتت الاقدار فان كانت النسبة بين الكل عددية فامكن فرض واحد مقدار يعد الجميع سواء كان
ذلك الواحد هو مقدار احد البسائط او لا فقد هان الخطب اذ يجعل كل قدر واحد جزء على حدة ويرجع الامر الى الضابطة
المذكورة في التساوي وان لم يكن النسبة بين الكل عددية لم يمكن تعيين درجة المركب على الوجه العددي تحقيقا
بل نهاية الامر استعلام ذلك تقريبا باعتبار نسبة عددية بالتقريب وارجاع الامر الى تلك الضابطة ولنزد ذلك
توضيحا فنقول اذا تساوت الاقدار فان كان التركيب ثنائيا اما من الطرفين او الوسطين او كان رباعيا فالمركب
معتدل فلا يتصور الاعتدال مع التساوي في التركيب الثنائي من طرف ووسط بل المركب منهما يكون في درجة ونصف
من الخفة والثقل ان كانا متوافقين كالنار والهواء والارض والماء وفي نصف درجة ان كانا متخالفين كالنار والماء او الارض
والهواء ولا في الثلاثي اصلا بل يكون المركب في ثلثي درجة من الخفة او الثقل ان كان الساقط من الاربعة احد الطرفين
وفي ثلث درجة ان كان الساقط احد الوسطين وان تفاوتت المقادير فلا يتصور الاعتدال في التركيب الثنائي من
الطرفين او الوسطين او من طرف ووسط متوافقين بل انما يتصور في التركيب من طرف ووسط متخالفين
اذا كان الوسط ضعف الطرف واما في الثلاثي فان كان الساقط احد الطرفين فانما يعتدل المركب اذا
كان الوسط المخالف للقرينة زائدا على مجموعهما بمقدار الطرف منهما وان كان الساقط احد الوسطين فانما
يعتدل اذا كان الطرف المخالف للقرينة ناقصا عن مجموعهما بمقدار نصف الوسط منهما مثاله ان يكون النار
جزء والهواء جزئين فانضم اليهما الماء باربعة اجزاء او بدله الارض جزئين كان المركب معتدلا واما في الرباعي فيعتدل
اذا كان كل من طرف ووسط مساويا لنظيره او كان فضل احد الطرفين على الآخر نصف فضل الوسط
الموافق لذلك الآخر على الموافق له كان يكون كل من النار والارض جزء وكل من الهواء والماء جزئين او يكون
النار جزئين والارض جزء والماء ستة اجزاء والهواء اربعة وما وراء ذلك لا يكون معتدلا كان يكون النار

النار اربعة والهواء ثلثة والماء جزئين والارض جزء يكون المركب في سبعة اعشار درجة من الخفة او يكون النار جزء
والهواء جزئين والماء ثلثة والارض اربعة يكون المركب في سبعة اعشار درجة من الثقل هذا كله اذا كانت الحكام
كلها على قواها الطبيعية واما النقص منه قوتها بحسب نقصانه بالزيادة في مقداره فالنقلات ما ذكرنا كله انما هو بالنظر الى قوى البسائط
وامتزاجها في المركب لكنه يجوز ان يفيض عليه صورة نوعية تقتضيه خفة او ثقلا اعلى ما يقتضيه الاجزاء البسائط الذهب اثقل من الارض
قلت لعل الخفة والثقل على شاكلة الكيفيات الاربعة الاول من الملموسات لا يفيدها الصور النوعية في المركب على خلاف
ما يقتضيه امتزاج البسائط كيف ولم يخلق المركبات من حيث هي مركبات الكثة فما يكون لها من حيث هي خفة او ثقل غير
ما يقتضيه اجزاءها فان الخفة او الثقل انما هو للوصول الى الامكنة الطبيعية ولعل الذهب لا يزيد ثقله على ثقل الاجزاء الارضية
المندمجة فيه فان زاد على ثقل ما يوازيه في الحجم من المدرة التي امتلأت مساماتها من الاجزاء الهوائية وما يدريك
ان الاجزاء الهوائية المائية لفرجها لا تزيد على الاجزاء الهوائية والنارية التي في قطعة تساويها من الذهب
فاذا عرفت درجة المركب في الخفة والثقل فاعلم ان حيز المعتدل هو الحد المشترك بين الماء والهواء و
اما غير المعتدل فان كان خفيفة او ثقيلة دون درجة يرتفع او ينخفض عن هذا الحد مركز المركب بقدر ذلك من نصف
قطره كان يكون الخفة او الثقل ثلث درجة فيرتفع المركز او ينخفض بقدر الثلث من نصف القطر فاذا بلغت الخفة
او الثقل درجة كان حيز المركب حيز الهواء او الماء وان كان خفيفة او ثقيلة درجة ونصف درجة كان حيزه الحد
المشترك بين النار والهواء او بين الماء والارض فان زاد على ذلك ولم يبلغ درجتين ارتفع المركب
عن الحد المشترك بين النار والهواء او انخفض عن الحد المشترك بين الماء والارض بقدر ذلك وان نقص
عن ذلك مع الزيادة على درجة انخفض عن ذلك الحد او ارتفع عن هذا الحد فان قلت فعلى ما ذكرت يكون
مثلا حيز المركب من النار والهواء والماء اجزاء سواء حيث يرتفع مركزه عن الحد المشترك بين الماء والهواء
بقدر ثلثي نصف قطره اي ثلث قطره لكن ينبغي ان يكون حيزه حيز الهواء اذ الجزء الهوائي يطلب السكون
فيه والناري يجذبه الى فوق والمائي الى تحت فالتجاذب من الجانبين لا يبطل السكون الذي يقتضيه الهواء
قلت الماء يقتضي السكون في حيزه ثم الهواء المساوي له انما يقدر على اشالته الى الحد المشترك بين حيزيهما
لا الى حيز الهواء ثم النار لا يقدر على اشالة هذا المجموع الذي يخفضها الى حيز نفسها ولا الى الحد المشترك بين حيزها
وحيز الهواء وانما كان لها ذلك لو كان في ذلك المجموع مساويا لها وكان حيزه حيز الهواء ولا الى حيز الهواء وانما
كان لها ذلك لو كانت جزئين حتى يكون المجموع في خفة الهواء فحينئذ يستقر في حيز الهواء بالطبع ما هو

الثقل منه واعلم انه قد يتوهم ان المركب عن بسيطين متساويين متمانعين في الحركة اذا كان اقرب الى حيز احدهما
انجذب اليه لان الحركات الطبعية تشتد عند القرب من احيازها وتفتر عند البعد وتفصيحه ان الحركة الطبعية انما
تشتد عند القرب من الحيز الطبيعي لانه كلما يقرب يترقق ثخن الملاء المقاوم لان الجسم كلما يتحرك يزداد سخونة
فيزداد تلطيف الملاء المقاوم وعلى هذا الوجه لا يكون الاشتداد منوطا بالقرب بل بامتداد زمان الحركة وبالجملة
هناك اسراع في الحركة الى الجهة التي يتجه اليها بالميل الطبعي لضعف يحصل في المقاوم لا لشدة في الميل نفسه
والمركب المذكور انما الميل فيه الى حيز من حيزي بسيطيه لا الى الاقرب منهما واما بسيطاه فميلاهما الى امكنتهما حيثما
كانا ولا يختلف الميل نفسه بالقرب والبعد وانما اطنبنا الكلام في هذا المقام لانا لم نستفد ممن سبقنا ما نؤمن به
ونعول عليه والله يهدي من يشاء والامر كله بيديه **قالت** وكذا الكل جسم شكل طبيعي والبسائط تختلف
في الشكل اختلافها في الاحياز بل الطبيعي للكل هو الكري اذ القوة الواحدة انما تفعل في المادة المتشابهة
فعلا متشابها والارض انما خرجت عن الكروية بالقسر وانما لا تعود اليها بالطبع لمنع يبسها عن ذلك بالعرض
فانه حافظ للشكل الطبعي كان او القسري الكائن عن سبب تفصى عن النقض بما في الافلاك من تقرير مراكز فيها التداوير
والكواكب مختلفة المقادير مخصصة المواضع ومن اختلاف في المتممات بالرقة والغلظ واما بعد
اعتراف القصور بمبلغي من العلم اقول ان العناية الالهية لما اقتضت ابداع كرات يكون احياز بعض في
جوف بعض او ثخنه ويكون ثلثة خارجة المراكز شاملة لمركز المحيط او غير شاملة لزم ذلك **اقول** وبمثل ما ذكرنا
في الحيز تبين ان لكل جسم شكلا طبعيا ومن شكك بانه كما ان الفلك لا بد له من وضع وليس له شيء من الاوضاع
طبعيا فليجز ان يكون الجسم لا بد له من شكل ولا يكون له شيء من الاشكال طبعيا فلعله لم يدر ان الوضع الذي لا بد للفلك
منه هو ترتيب متباين به من ساير الاجسام ولا نسلم انه ليس شيء منه طبعيا له بل هو حيزه الطبعي او جزء من
حيزه واما الوضع الحاصل باعتبار نسبة الاجزاء المفروضة فيه الى غيره فكيف يكون مما لا بد له منه عند فرض
تخليته عن جميع ما يجوز تخليته عنه ولا يكون له حينئذ جزء بالفعل فضلا عن نسبة الجزء الى امر آخر وكون الشكل موقوفا
على النهاية لا يعتبر في كونه لا بد للجسم منه عند التخلية عما يجوز التخلية عنه وقد ثبت وجوب النهاية للجسم ثم البسائط
وان اختلفت في الاحياز فلا تختلف في الاشكال بل الشكل الطبعي للكل هو الكري وذلك لان
القوة الواحدة انما تفعل في المادة الواحدة المتشابهة فعلا متشابها وكل شكل غير الكرة ففيه
اختلاف الافاعيل وكيف يخص الطبيعة المتشابهة شيئا من المادة المتشابهة بفعل وشيئا

وشيئا آخر منه بفعل آخر ومن أين كان هذا أولى بهذا وذاك بذاك فان كان ذلك من ذات الفاعل او
القابل ارتفع التشابه وان كان من خارج فلنفرض التعرية عنه فيكون شكل لا يكون فيه هذا الاختلاف فهو
الطبيعي فاستقم وقد يعترض بالارض فانها مع بساطتها ليست كروية ولو كان ذلك لقاسر فيجب ان تعود الى
الكروية عند زوال القاسر والجواب ان ذلك لقاسر وانما لا تعود الى الكروية عند زواله لان يبسها يعوقها عن ذلك
فان استشكل بان يبسها طبيعي فكيف تقتضي طبيعة واحدة شيئا وما يعوقها عنه فالجواب ان عوق اليبس اياها ليس
بالذات كيف واذا لم يكن هناك قاسر كانت الارض على الكروية وكان يبسها حافظا لكرويتها حتى لا تزول الا بادنى
قاسر بل بالعرض فان من شأن اليبس ان يحفظ الشكل الحاصل فان كان هو الطبيعي حفظه وان كان هو القسري حفظه فعوقه
عن الطبيعي انما هو لحصول القسري وتستشكل بما في الافلاك من تقرير تكثر فيها التداوير والكواكب وبما في المتممات من اختلاف
بالرقة والغلظة فرقة الحاوي في جانب الاوج وغلظه في جانب الحضيض والامر بالعكس في المحوي وصعوبة التفصي عن
ذلك تاهت الافكار فمن زاعم ان ذلك ليس لطبائعها بل لفيضان صورة كمالية زائدة على البعض من جرمها فتفرز
منها كرة متقومة بصورتين هي تدوير او كوكب او فلك خارج المركز فيلزم ان يبقى في المفروز عنه ثقب او اختلاف ثخن
ولم يدر ان التقوم بصورتين متباينتين على امتناعه في موضعه وانه كيف تفيض صورة على بعض من مادة متشابهة
دون سائرها وليس هناك استعداد ومن ارجع ذلك الى الفاعل فقد بنى قصرا وهدم مصرا اذ لو جاز ذلك لبطل اصل
الدليل واشتلم اصولا كثيرة مؤسسة على امتناع ذلك ومن واهم ان ليس هناك اجزاء بالفعل في التداوير والكواكب
والمتممات والخوارج اجزاء فرضية وهي ربما تختلف في السرعة والبطوء في الحركات كما حول المنطقة والقطب وفي
جهات الحركة كالامواج ولا ازيد على الحكاية وانا بعد الاعتراف بقصوري ومبلغي من العلم بل بضعف المنة البشرية عن
اكتناه سر الامر اقول ان الفلكيات كرات متكثرة من مواد متخالفة اقتضت عناية المبدع ان يكون احياز بعض
منها في اجواف بعض وان يكون احياز بعض آخر في ثخان بعض مراكزها خارجة عن مركز ما هي في ثخنه شاملة كانت
للمركز المسيطر او غير شاملة فلا جرم يكون فيما هي فيه ثقوب او اختلاف بالرقة والغلظة ولولا اقتضاء العناية ان يكون
في جوف الفلك او بعض العناصر فلك او عنصر كانت مصمتة كالارض فكما ان التجويف في اصل الابداع
لمكان جسم آخر مبدع معه حيزه في جوف هذا لا يوجب تكثرا في فعل القوة كذلك حصول ثقبة او ثقبات في
الثخن او اختلاف بالرقة والغلظ اذا كانت السطوح كرية والقوم لم يعنوا ببساطة الفلكيات ان الفلك الكلي
بسيط غير منتظم من كواكب وعدة افلاك وكيف يسوغ ان يتفوهوا بذلك بل انه ليس فيه امتزاج اجسام كامتزاج

١٠٩

العناصر في المواليد لو ان كلا من الكواكب الافلاك الجزئية والمفردة المفروزة عن الكواكب بسيطة ليس فيه
تاليف تعلقت **الفصل** كل حركة انما هي بحالة انبعاثية نحو الخروج من المبدا الى المنتهى تدافع
العائق وهي الميل وربما يحس به مع تخلف الحركة عنه كما في الحجر المسكن على اليد ثم ما لا يكون فيه ميل من طباعه
بالفعل او بالقوة لا يمكن ان يحرك عليه لا عن طباعه ولا عن غيره فلو تحرك من قاسر شيئا في مسافة ما في زمان ما وليتحرك به ايضا في
تلك المسافة جسم في طباعه ميل معاوق آخر نسبة ميله الى ميل الاول كنسبة زمان حركة عديم الميل الى زمان حركة
ذي الميل الاول اذ تفاوتت الازمنة على حسب تفاوت الميول المعاوقة فكان نسبة زمان ذي الميل الثاني الى زمان
ذي الميل الاول كنسبة الميلين بل كنسبة زمان عديم الميل الى زمان ذي الميل الاول فيكون الحركة بمعاوقة مثلها
بدونها وايضا المقسور يستحيل عليه تاثير الاقوى والاضعف فالاقوى مطاوع والضعيف معاوق وليست المعاوقة
للجسم بما هو هو بل بطباع يطلب البقاء على مكان او وضع وهو المبدا الذي نرومه فنقول كل جسم طبيعي ففيه
مبدا ميل مستقيم او مستدير فانه ان جاز عليه الانتقال من حيز الى آخر فان كان بالطباع فذاك والا فلا بد فيه
من مبدا ميل معاوق وايضا اذا فارق حيزه وهو يقتضيه بطباعه عاد اليه بطباعه اذا لم يعق ففيه مبدا ميل مستقيم
وان لم يجز عليه الانتقال في الاحياز فالانتقال في الاوضاع الحاصلة بسبب محاذاة الاجزاء للمحوى او المحوي
جائز البتة لاستوائها فسواء كان ذلك عن طباعه او لا عنه ففيه مبدا ميل مستدير **اقول** كل حركة فانما هي قطع
شيء بين المبدا والمنتهى اما مسافة اينية او غيرها وتكون على حد ما هو متوسط بالقياس اليهما دونه وكطو بالقياس الى
ما يكون فوقه في الاعيان او التوهم ولعل الفطرة النقية لا ترتاب في ان قطع الجسم شيئا بسرعة او بطوء انما يكون
بكيفية حاصلة فيه من المحرك الداخلي او الخارجي قابلة للشدة والضعف وهي حالة انبعاثية الى الخروج من
المبدا الى المنتهى بحيث تدافع ما يعوقه عن ذلك وهذه الحالة هي المسماة بالميل وهو ربما يوجد وتخلف عنه
الحركة وهذا ظاهر في الاينية كما يحس من الحجر المسكن في الجو على اليد والزق المسكن في الماء تحت اليد وكذا
في الكمية لا ستصعب بها الاينية واما الوضعية فكانها اينية لكل جزء متوهم فيسهل التصديق بالميل فيه ايضا وانما
يحتاج الى تلطيف القريحة في الحركة الكيفية واذا تقرر ذلك فنقول ان كل جسم طبيعي ففيه مبدا ميل مستقيم او مستدير
ولنمهد لبيان ذلك مقدمة وهي ان الجسم الذي لا ميل فيه بالفعل ولا بالقوة اي الذي ليس فيه مبدا ميل
طباعي لا يتحرك قسرا وذلك بوجهين احدهما انه لو تحرك بقاسر في زمان ما في مسافة ما فلنفرض تحريك ذلك
القاسر بعينه في تلك المسافة جسما فيه مبدا ميل معاوق فيكون حركتهما في زمان اطول ثم يفرض تحريكه ايضا

ايضا في تلك المسافة فيما يكون نسبة الميل المعاوق فيه الى الميل الاول كنسبة زمان حركة عديم الميل الى
زمان حركة ذي الميل الاول واذ لا شك في ان النسبة بين زماني حركتين متفقتين في المحرك والمسافة مختلفتين في
الميل المعاوق انما هي كنسبة الميلين المعاوقين فنسبة زمان حركة ذي الميل الثاني الى زمان حركة ذي الميل الاول
كنسبة الميل الثاني الى الميل الاول اي كنسبة زمان حركة عديم الميل الى زمان حركة ذي الميل الاول فيلزم تساوي زماني
حركتي ذي الميل الثاني وعديم الميل فيكون الحركة مع معاوقة كالحركة بلا معاوقة وقد قدمنا في فصل ابطال الخلاء
الكلام على هذا الوجه بما لا مزيد عليه وثانيهما ان المقسور على الحركة المستقيمة او المستديرة يختلف عليه تاثير القاسر
الاقوى والاضعف مع ما في ذلك لا لان القاسر القوى قد يطاوعه الجسم المقسور والضعيف قد عاوقه ذلك الجسم
وليست المعاوقة للجسم بما هو جسم بل بمعنى فيه يطلب البقاء على حاله من المكان او الوضع وهذا هو المبدأ الذي نحن
في بيانه كذا قرره الشيخ في الشفاء واقول وفيه انه يجوز ان يكون المعاوقة لقوة في الجسم من شانها حفظ حالة حاصلة
من طبيعة او قاسر وابقاؤها من غير ان يكون شان هذه القوة امالة الجسم الى حالة غير حاصلة كما ان الصورة
انما تقتضي حفظ الشكل الحاصل من طبيعة او قاسر وليس من شانها اقتضاء شكل غير حاصل اللهم الا ان يدعى الضرورة
في ان الجسم انما يكون في ذاته قوة حفظ حيز اذا كان له في ذاته مناسبة مع ذلك الحيز بخصوصه لا بمجرد كونه حاصلا
واذا كان كذلك فاذا فقد ذلك الحيز لقاسر ثم زال القاسر وليس هناك عائق عن الميل اليه كانت تلك القوة مميلة له
اليه لا محالة واما الوضع الذي باعتبار محاذات الاجزاء المفروضة ومماستها الاجزاء محيطة او محاطة فلا يكون شيء
منه طبيعيا او لا مطلوبا بالطبيعة عديمة الشعور بل ان كان فللنفس الشاعرة ثم لا يكون مطلوبا بالذات للنفس من جهة
خصوصية بل على نمط آخر نعم ربما يلزم الجسم وضعا لا لذاته بل لحفظ كل جزء حيزه الذي تخصص له من خارج وينبغي
ان يعلم ان البيان كما ينتهض في تحرك الجسم من سبب خارج كذلك ينتهض في تحركه من نفس مواصلة انما تحرك
بحدوث ارادة وانزعاج قصد فان ذلك انما يكون حيث يكون القوى مختلفة ويكون البدن مسالما من
اجسام تحصلت قبل تلك النفس وتختلف تحريكها اياه باختلاف ثقله زيادة ونقصانا كما يرى في النفس الحيوانية
يختلف تحريكها اياه والقوة واحدة فلا بد في الفصلين من مبدأ متقدم اذا تمهد ذلك فنقول ان الجسم
ان جاز عليه الانتقال من حيز الى آخر فلا يكون في ذلك الا ميل مستقيم فالمكان عن طباعه فقد ثبت ان فيه ميلا
مستقيما والكائن عن قاسر او نفس تجري مجراه فلا بد ايضا من ان يكون فيه مبدأ ميل معاوق بحكم المقدمة المتقدمة
وايضا لا محالة يكون له حيز طبيعي يجوز ان يفارقه فاذا فارقه فهو يقتضيه بطباعه ومن الممكن ان لا يكون هناك

عائق من التحرك اليه بطباعه لا محالة فيكون فيه مبدأ ميل مستقيم ولا يجوز ان يكون العائق ذاتيا
حتى يمتنع فقدانه اذ من المستحيل ان يكون في طباع جسم بسيط اقتضاء حيز والعوق عنه واذا ثبت مبدأ الميل
في البسيط ثبت في المركب لبقاء قوى البسائط فيه ولكونه طالبا للحيز الغالب من بسائطه كما قالوا ولما
يناسب مرتبته الحاصلة له من التركيب في الخفة والثقل كما قلت وبالجملة فلا يكون فيه من حيث ذاته ما يقوم
بالفعل عما يقتضيه من حيث التركيب اقول وعلى قياس ما مر يرد ههنا انه يجوز ان يقتضي الجسم بطباعه حيزا ويكون فيه
قوة حافظة لما حصل له من الاحياز الطبيعية او قسرية مبقية عليه فاذا حصل له مكان حيز حفظه وعاقت الجسم بالعرض
عن الميل الى الحيز الطبيعي كما ان اليبوسة الطبيعية للارض تعوقها عن العود الى الشكل الطبيعي ولا نعني بالحيز الطبيعي ما يتحرك
او يميل اليه الجسم بالذات ان لم يكن هناك عائق من خارج بل ما يقتضيه الطبيعة المخلاة فيتحرك او يميل اليه اذا لم يكن هناك عائق
اصلا وان اريد بالحيز الطبيعي ذلك المعنى فثبوته لكل جسم لم يتبين بعد ولا مناص عن هذه المناقشة الا بما اشرت اليه
وان لم يجز عليه الانتقال من حيز الى آخر فنقول يكون له لا محالة في اي ان يفرض وضع واحد بالعدد فيما يحويه او حول ما هو
مشتمل عليه او في ذلك حول مثلا باعتبار نسب الاجزاء المفروضة فيه الى الاجزاء المفروضة في الحاوي او المحوي او فيهما
لكن ليس شيء من الاوضاع المتصورة بحسب تلك النسب اولى اليه من غيره اذ ليس كون جزء منه مماسا لجزء من
الحاوي او المحوي باولى من كون جزء آخر كذلك لعدم الاختلاف في طبائع الاجزاء في البسيط فيجوز ان يتحرك
من وضع الى وضع وذلك بالميل المستدير فاما عن طباعه ففيه مبدأ ميل مستدير او عن قاسر فيكون فيه بحكم المقدمة
الممهدة مبدأ ميل طباعي اذ ليس يجوز عليه الانتقال من حيزه فلا يكون ذلك ميلا مستقيما بل مستديرا ولا ينتقض
ذلك بالارض مثلا فان الواجب من تشابه الاوضاع في البسيط وجواز الانتقال عليه من بعضها الى البعض وجوب
ان يكون فيه مبدأ ميل اما مستدير او مستقيم واما تعين المستدير في المحدد ونحوه مما لا يجوز عليه الانتقال من
حيزه فلاستحالة المستقيم هناك وينبغي ان تتنبه لكون امكان تبدل الاوضاع بالقياس الى ذات الجسم
كافيا في اقامة البرهان فلا يلتفت الى التشكيك بانه ان اريد بالامكان الامكان الذاتي فمسلم ولا يلزم
منه وجود مبدأ ميل بالفعل فليس يلزم من امكان شيء وجود مبدأيه القريب والبعيد فيه بالفعل
وان اريد به الاستعداد التام فممنوع واما التشكيك بان تبدل اوضاع البسيط يجوز ان يكون بحركة عرضية
لا ذاتية حتى يجب ان يكون فيه مبدأ ميل فجوابه ان تشابه الاوضاع بالقياس الى ذاته يعطي جواز الانتقال فيها
عليه بالذات وبذلك يندفع ايضا التشكيك بان تبدل اوضاع اجزاء هذا الجسم كما يكون بحركة هذا يكون

يكون بحركة الجسم الذي اخذ الوضع بالقياس الى اجزائه على انه يندفع ايضا باخذ الوضع بالقياس الى اجزاء
جسم ساكن من حيث هو ساكن اذ تجد تبدل اوضاع هذا مع سكونه في تلك ممكنا ولا حاجة الى اخذ الوضع بالنسبة
الى جسم يمتنع عليه الميل المستدير كالارض حتى يرد ان نحو الارض انما يمتنع عليه الميل المستدير طبعا ويكفي في تبدل
الوضع تحركه قسرا واما المعارضة بان الجسم البسيط لو جاز ان يكون فيه مبدأ ميل مستدير جاز ان يتحرك به ويكون
الحركة لا محالة على قطبين مخصوصين ومنطقة معينة وهو ممتنع اذ ليس شيء من النقاط المفروضة والدوائر الموهومة اولى
بالقطبية والمنطقية مما عداه فيلزم الترجيح بلا مرجح فالجواب عنها انه يجوز ان يكون المبدأ نفسا ذات ارادة مرجحة
للحركة على قطبين مخصوصين ومنطقة كذلك لامر لا يجب ان نعلمه بخصوصه وان كنا نستيقن بثبوته وليس يجوز
ان يكون هذه النفس تحرك بانزعاج قصد والا كان حكمها حكم القواسر في وجوب مبدأ ميل عائق في الجسم لتحركها
قلت ولا يجوز ان يجتمع في جسم مبدآن او مبدأ الميلين طباعيين مستدير ومستقيم لتنافيهما وامتناع ان يكون في بسيط
قوة على متنافيين ولانه يلزم ان الجسم يتحرك بطباعه الى حيزه فاذا وصل اليه سكن فليجز ان يتحرك بالاستقامة الى حيزه فاذا وصل
استدار لان في ذلك حيث يكون المطلوب بالذات واحدا وانما يحصل الاختلاف في الحالين بالعرض والمطلوب بالمستقيم هو الحيز
ولا يطلبه المستدير على انه لو طلبه لم يكن اذا كان الجسم في حيزه واما المركب فاذا كان التركيب امتزاجيا ففي كل من بسائطه مبدأ
ميل مستقيم لجواز زواله عن موضعه فلا يكون في شيء منها مبدأ ميل مستدير والمركب من حيث هو مركب يتبع البسائط في الزوال
عن الحيز فلا يكون فيه مبدأ ميل مستدير طباعي بل ان استدار فبالقسر عن نفس انما يحرك بقصد **اقول** لا يجوز ان يجتمع في جسم بسيط
او مركب مبدآن متغايران بالذات او مبدأ واحد بالذات لميلين طباعيين مستدير ومستقيم واما اذا كان احد
الميلين غير طباعي جاز كما ان المستدير حيوان بقصده مع ان فيه مبدأ ميل مستقيم لثقله وانما لا يجوز ذلك لان المستقيم
يقتضي ايصال الجسم واجزائه الى حيزه الطبيعي باقرب الطرق وهو الخط المستقيم والمستدير يصرف عنه فهما متنافيان
ويمتنع ان يكون في بسيط قوة على متنافيين فان قلت التنافي انما يوجب امتناع اجتماعهما فلا يمتنع ان يتناوبا
يقتضيهما مبدأ بعينه في حالين بشرطين متنافيين كما ان الجسم ذي الميل المستقيم بطباعه يتحرك بطباعه الى حيزه
فيسكن اذا وصل اليه قلت ان الاثرين المتنافيين انما يصلحان لان يعدا طباعيين والطباع مبدأ ذاتيا لهما
اذا كانا لغاية طبيعية ذاتية كالحيز الطبيعي للحركة والسكون الطبيعيين والغايات الطبيعية الذاتية لا تتنافى والغاية
في الميل المستقيم هو الحيز الطبيعي والمستدير لا يوصل اليه فلا يكون غاية له على انه لو كان غاية المستدير هو الحيز
لم يستدر الجسم وهو فيه فغايتان لم تتنافيا غاية المستقيم احتياج الميلان الى الغايتين معا مع تمانعهما وان

تنافيا لم يكن احد الغايتين طباعية فهذا الميل الذي بازائهما هذا كله في البسيط واما المركب فلتسيهم ان يجوز فيه ذلك فيه
لعدم امتناع تخالف القوى وتمانعها فيه والحق ان ذلك ممتنع فيه ايضا لان التركيب الحقيقي انما يكون بالمزج وذلك
انما يتاتي في البسائط يجوز على كل منها ان يزول عن حيزه حتى ينتقل هو الى حيز غيره او غيره الى حيزه فانه لم ينقل عن بعض
حيزه ونوبا للتكاثف لم ينتقل غيره الى حيزه فلا يبقى كل منها من مبدا ميل مستقيم فلا يكون فيه مبدا ميل مستدير واذا
جاز على البسائط الزوال عن الحيز جاز على المركب ان حيزه لا يكون خارجا عن احيازها وكل من الاجزاء يجوز ان ينتقل
عنه طبعيا كان له او غريبا وزوال جزء عنه يستلزم زوال الكل واكثر عليك انه لعل الزوال يجوز بالقياس الى كل من
البسائط دون المركب فانك قد علمت ان المركب انما يقتضي الحيز باعتبار قوى البسائط وما يقتضيه مزاجها لا بقوة
مستانفة فلاح ان المركب من حيث هو مركب ايضا يجوز زواله عن حيزه ففيه ايضا مبدا ميل مستقيم فلا يجوز ان يكون فيه من هذه الحيثية
ايضا مبدا ميل مستدير **قلت الفصل** فيما ثبت طباعة الميل المستدير لا يكون فيه ميل مستقيم كالافلاك وبالعكس
كالعناصر فالحركات بحسب الجهات الطبعية اما حول الوسط او عنه او اليه اقدم هذه الاصناف بل الحركات كلها المستديرة اذ الكمية
لا تتاتي الا مع اينية مستقيمة فلا تكون الا متناهية مثلها لتناهي الابعاد ووجوب الوقوف بين حركتين وللاستحالة ايضا لكونها بين
ضدين فلا يكون شيء من هذه الاحادثة بالشخص فتكون مسبوقة بمثله والمدة تفتقر الى حركة سرمدية بعينها فلا تكون الا المستديرة ويجب
ان يكون المحرك لها واحدا انما يفعل بارادة دائمة ويكون المتحرك بها اسبق الاجرام وتتحدد بجهات سائر الاجسام **اقول** كانك
قد تنبهت على ان الفلك المحدد للجهات لما جاز عليه تبدل الاوضاع فلا بد فيه من مبدا ميل واذ لا يجوز عليه الانتقال
من حيزه فلا يكون فيه مبدا ميل مستقيم فانما يكون فيه مبدا ميل مستدير واما سائر الافلاك فلما ثبت بالارصاد تحركها بالا
ولا ماسها هناك فلا يكون فيها ايضا مبدا ميل مستقيم واما ما في جوفها من العناصر فتتحرك بالطبع اما عن الوسط اي المركز
وذلك كالنار والهواء او اليه كالماء والارض فالحركات التي تختلف بها الاشارة الى الشيء او الى اجزائه اعني الحركات
الوضعية والاينية ثلثة اصناف حول الوسط وعنه واليه وان اعتبر الجهات بالفرض تزيد الحركات على هذه العدة ولكن
لا تكون طبعية ثم ان المستديرة هي اقدم هذه الاصناف بل الحركات مطلقا لان الاينية المستقيمة وكذلك الكمية المستلزمة
لها للاتصال لا الى نهاية وذلك لوجوب تناهي الابعاد وضرورة الوقوف بين كل حركتين ذاهبة وراجعة او منعطفة
فلا يوجد في الجنسين حركة شخصية دائمة وكذلك الاستحالة لانها انما تكون بين الضدين وبالجملة فكل من الثلثة لا تكون
الا حادثة بالشخص وكل حادث كما سيلوح مسبوق بالحركة ومدة والمدة لدوام اتصالها الشخصي تفتقر الى حركة دائمة
شخصية ولا تكون لما تبين الا المستديرة فوجب ان يكون السبب المحرك لهذه الدائمة واحدا انما يفعل بارادة

بارادة قديمة لا عن انبعاث قصد ويكون المتحرك بها هو بالطبع ما يليق الاجرام ويتحدد بها جهات الحركات الطبيعية المستقيمة لساير الاجسام **قلت الفصل** وتتكلم في الحركة العرضية وهي بان يلزم الشيء لزوم مقارنة لمتحرك تغير في اين او وضع غير اوليين او كم او كيف غير عارضين له بالذات وذلك على نحوين احدهما ان يكون المتحرك بالعرض في جنس من شانه ان يتحرك فيه بالذات ففي الاين كالجسم المحمول في الصندوق وفي الوضع ككرة محوية لاخرى لو تكون ما مخالفة لها في المركز او ملتصقة بها نحو الغرار والمسامير او بالطبع كان تكون ساكنة في نفسها يلزم اجزاءها المفروضة المكتنفة الطبيعية من سطح الحاوية ككرة النار مع الفلك او متحركة على محور غير محورها فقطبا ها موضعيهما من الحاوية فيتحرك بحركتها ككرة الثوابت مع الاطلس وثانيهما ان لا يكون من شانه ذلك كالصور والاعراض فيوصف بالعرض بحركة الجسم والصنم يوصف بالحركة وانما الموضوع بالذات هو الجسم لكن اتفق ان تحد بالصنم **اقول** واغ تصنيفا الغرض من الكلام في الحركة التي تكون عن طباع الجسم فقد ميز ها ان نتكلم في التي تكون لا عن طباعه وتلك اما بالعرض او بالذات ولنقدم الكلام فيما بالعرض فنقول الحركة العرضية هي ان يلزم الشيء بمجرد لزوم مقارنته لمتحرك تغير في اين او وضع غير اولين او كم او كيف غير عارضين له بالذات ولا يتبدل عليه من جهته ما يقع اليه انه متحرك بالعرض ما يعرض له بالذات مما يقع انه متحرك فيه بالعرض كاينه او وضعه الاوليين او كمه او كيفه العارضين له بالذات وهي على نحوين احدهما ان يكون المتحرك بالعرض في جنس من مقولة من شانه ان يكون قابلا للحركة بالذات في ذلك الجنس وذلك بان يكون شيء يعرض له بالذات شيء من ذلك الجنس كاين او وضع لكنه لم يفارقه بل الشيء الذي هو محمول فيه قد فارق اينه او وضعه مثلا وهذا ملازم له فيلزم ان يقع له لاجل حركة ما هو فيه حصول في جهة يقع اليها اشارة غير الجهة التي كان يقع الاشارة اليه او على وضع بالقياس الى الجهات غيرها كان اما في الاين فكالمحمول في الصندوق فان مكانه الاول هو الصندوق وهو غير مفارق له ولكن يتبدل الاشارة اليه بتبدلها على الصندوق واما في الوضع فلكرة محوية لكرة اخرى تتحرك بحركتها وذلك ظاهر فيما اذا كان بينهما التلاصق بنحو الغرار والمسامير او كانت المحوية خارجة المركز فيحصل في قطعتين متساويتين من الحاوية قطعتان غير متساويتين من المحوية فالمحوية ساكنة كانت في نفسها او متحركة لا بمثل حركة الحاوية يجب ان تتحرك بحركة الحاوية والا عاقت الحاوية عن الحركة واما اذا كانت موافقة المركز فساكنة كانت او متحركة لا تزاحم الحاوية في الحركة فكيف يلزم من حركة الحاوية حركتها بالعرض ومن ههنا يستشكل حركة النار مع الفلك فيقال انها لا تكون عرضية لموافقة النار مع الفلك في المركز بل اما قسرية فيلزم ان تكون قسرية دائمة او طبيعية والصاعد شانه طبيعة للنار فيلزم ان يكون ميلان مستدير ومستقيم طبيعيين لها والا لزم بطلان عندكم والجواب انها عرضية وذلك لان الاجزاء المفروضة في الفلك او النار وان كانت متشابهة في الطبع الا انها

تحصلت في النسب الواقعة بين القبيلتين بالقرب والبعد فكل جزء يفرض من الماء قد تعين جزء من الفلك كالمكان الطبيعي له لانه الاقرب اليه بالطبع دون غيره وهو يتحرك بالطبع الى مكانه الطبيعي ويسكن عنده لا ان اياه متصفا به اتصافا طبعيا يلزم منه ما يلزم الالتصاق بالغرائر والمسامير فاذا تحرك المكان لزمه وتبعه بما هو بالطبع متمكن فيه حافظا لما يلاقيه وليس له شعور بانه لو لم يلازمه فاتى عليه جزء آخر بدله يكون هذا ايضا بعد الاتيان عليه مكانا طبعيا له كما كان الاول قال الشيخ ولو كان الماء وهو في الهواء مصيبا للترتيب الطبيعي الذي بيناه قبل مع اصابته الموضع الطبيعي حتى لم يبق فيه رجحان ومال الاختلاف اجزاء ما يقوم عليه من الارض لكان يتبع حركة الهواء في اي الجهات تحرك لكن الماء ليس مصيبا في اكثر الامر لمكان الطبيعي على الوجه الذي هو طبيعي بل في اكثر الامر به انضغاط بعد الى السفل واختلاف في بعض اجزائه من تحت فلا يتبع الحركة الهوائية تبعها اجزاؤه العالية في كثير من الامر على سبيل التموج واما السافلة فيعرض لها السبب المقول فيعرض من ذلك كالتميز والجوع الى مصيب المكان الطبيعي على الوجه الطبيعي فيحتوي عليه لزومه الالتصاق به على ان الهواء قد عرض له ايضا بسبب الجبال والرياح امر او قع تميزا ما في اجزائه انتهى وقد يستشكل حركة كرة الثوابت مثلا مع حركة الفلك الاطلس اذ لا يمكن ان يقال هنا ان كل جزء من السافل يلزم جزءا من الاعلى بالطبع كيف وهو يجرى تقسيمه تحليه ويستبدل مكانه جزء غيره والتفصي عن هذا ما اشار اليه الشيخ في الهيئة من النجاة ان محور حركة الكرة الباطنة اذا لم يكن على محور الحاوية بل واقعا على نقطتين اخريين هما قطبا حركة الباطنة يلزم ان من الحاوية موضعيهما فيزولان بزوالها فيلزم ان تتحرك الباطنة مع حركة الحاوية وتتحرك بحركة نفسها ايضا وثانيهما ان يكون المتحرك ليس من شانه ان يتحرك بالذات فيما يقال انه متحرك فيه بالعرض وذلك بان لا يكون هو الموضوع الاول للجنس ما يقال انه متحرك فيه لكنه اما ان يكون متحدا بالموضوع اتحادا بالاتفاق كالصنم يقال انه متحرك وانما المتحرك بالذات هو الجسم غير انه اتفق ان كان الجسم صنما واما ان يكون مباينا له بالحمل والصدق الا انه مقارن له لا كمقارنة جسم لجسم بل كمقارنة الصورة او العرض له فيصير له بسبب الجسم حيز يختص به الاشارة الواقعة اليه فيه كاجزاء الجسم فان الجسم اين كان فيه وضع كوضع فاذا تبدل مثلا مكان الجسم او وضعه بالذات يتبع لذلك الشيء ايضا انه انتقل في الاين او الوضع والنفس اذا كانت منطبعة تتحرك بالعرض بتحرك البدن فان لم يكن منطبعة لم تتحرك بحركته ولا بالعرض ثم انه يقال للنفس المنطبعة انها تنتقل بالعرض بنقلة البدن ولا يقال انها تسود بالعرض بسواده فيسئل ويطالب الفرق والجواب على ما ذكره الشيخ ان التحقيق المحض لا فرق بينهما الا ان الجمهور يحكمون بانه اذا زال الجسم عن اصابة اشارة ما زال معه فصار اليه اشارة اخرى تخصه ولو كان الشيء غير محسوس واما السواد فاذا استقر في الجسم لم يحسبوا حصوله فيما يقارنه اذا كان غير محسوس كانهم يوجبون ان الحيز لكل موجود ولا يوجبون السواد الا لقابل وعلى ما ذكرنا من القسمين في الحركة الاينية والوضعية فقس الكمية والكيفية فقد يقال للشيء انه يسود بالعرض اذا كان الموضوع

اذا كان الموضوع للسواد ليس هو هيولى جسم آخر يقارنه او يخالطه او جسم هو عرض فيه او جسم هو في الموضوع وليس هو بالاعتبار كقول القائل ان القار يسود وليس الموضوع للسواد هو الجوهر مع البنائية بل الحق ان كان موضوعه بدن بنار على ان وصف الجسم ايضا بالسواد كانه ليس بالذات بل الموضوع الاول للسواد شيء فيه لا كجزء هو السطح وكذلك يقال ان السواد ينمو لكونه في الجسم النامي و البنار ينمو وليس الموضوع للنماء هو الجوهر ماخوذا مع البنائية

قلت الفصل واما القسرية وهي ما تكون عارضة لذات المتحرك من خارج فالاولى منها بهذا الاسم ما لا يكون الى غاية طبيعية اما ان تكون خارجة عن الطبع غير مضادة له كما في الحجر المجرور على الارض او مضادة له كما في المرمي الى فوق و المكانية منها تكون بالدفع و بالجذب و اما حركة المحمول فبالعرضية اشبه و التدوير القسري مركب من دفع و جذب و الدحرجة تكون من سببين خارجين او من ميل طبعي مع دفع او جذب قسري و السبب فيما يكون من القسرية مع مفارقة قوة تفيض على المتحرك باعداد المحرك و هي تشتد الى الوسط ثم تفتر حتى تفنى و من السبب في ذلك ان تلك القوة تاخذ في الضعف بمعاوقة الطبيعة مع معاوقة المصاكات لها لكن التسخين المستفاد من الحك لتلطيف الهواء المخروق و ايراثه سرعة النفوذ يورث الاشتداد في الحركة فما لم يستحكم القوة بعد يتدرك التسخين ما يفوت بالضعف بل يعفر فاذا استرخت جدا لم يف التسخين بذلك على انه يضعف ايضا بضعف القوة و الحك و ان اشتد استعداد المرمي له و تذكر هيهنا التي من تلقاء المتحرك و يراد بها التي لا تكون من مبدأ خارج و يكون لموضوعها ان يتحرك بالطبع حركة غيرها فيدخل فيها النباتية و الحيوانية دون الفلكية او التي تصدر عن ارادته فيخرج النباتية و يدخل الفلكية او التي ليس لها ان لا تتحرك بها اذا شاء فان اكتفى بذلك فكذلك و ان زيد و لكن تشاء لم يدخل الفلكية **اقول** الحركة القسرية كما عرفت ما تكون عارضة بالذات للمتحرك بها لكن من مبدأ خارج و هذا الشمول ما اذا كانت الى غاية طبيعية عن سبب خارجي لكن هذه ربما تسمى طبيعية لكون الغاية فيها طبيعية و الاولى باسم القسرية ما لا يكون الى غاية طبيعية فاما ان تكون خارجة عن الطبع غير مضادة لما بالطبع كحركة الحجر المجرور على بسيط الارض او تكون مع خروجها عن الطبع مضادة لما بالطبع كحركة الحجر المرمي الى فوق ثم القسرية كما تكون اينية تكون كيفية كتسخن الماء و كمية كذبول المرضى و وضعية كدوران الرحى و لنتكلم فيما يختلف بها الاشارة الى الشيء او اجزائه اعني الاينية و الوضعية فنقول ان الاينية تكون بالدفع و تكون بالجذب و اما التي بالحمل فان كان المحمول لم يتغير اينه الحقيقي اصلا كالمحمول في الصندوق فالحركة وضعية قطعا و ان كان قد تغير اينه كالمحمول على اليد او السفينة فان بعض اجزائه كما يلاقيه من

سطح اليد او السفينة لم يتغير بهذه الحركة وانما عرضت الحركة بتبعية عروضها لهذا الجزء من اينه فلطلة لذلك قال
الشيخ واما الحمل فهو بالتحرك العرضي اشبه فاري ان نحو المجرور بالحبل كانه محمول ومتحرك بالعرض وانما
القسر الحق في المجذوب او المدفوع من غير ان يكون ذلك بتبعية حركة ما يلازمه كالحديد المجذوب بالمغناطيس و
كالسهم المرمي والتحريك القسري على الاستدارة مركب من دفع وجذب والدحرجة تكون من سببين خارجين او تكون من
ميل طبيعي مع دفع او جذب ثم انهم اختلفوا فيما يكون من القسرية بان يفارق المتحرك المحرك كحركة المرمي والمدحرج
فالحق ان السبب فيها قوة يستفيدها المتحرك باعداد المحرك اياه لقبولها وتلك القوة ميل يكون باشد واضعف
وتثبت مدة قاسرة للطبيعة الى ان تبطلها الطبيعة بمعاونة المصاكات مما يماس المتحرك ويخرق به وذلك
لان الحركة لابد لها من سبب موجود معها اذ ليس هناك حركة دافعة او جاذبة او حاملة من جسم آخر تدوم حركة
المرمي بدوامها وتنقضي بانقضائها فهو اذن قوة في المرمي واذ ليست طبيعية ولا ارادية فهي قسرية
مستفادة باعداد القاسر لا بايجاده والا لانبتت حركة السهم بهلاك الرامي والمخالفون منهم من توهم ان
الحركة والاعتماد يعني الميل من طبعهما ان يتولد بعدهما حركة واعتماد وهو لا يرد المتعون ان يعقب الحركة
سكون ثم يتولد عن الاعتماد حركة وهو شنيع جدا فان الحركة الاولى ان كانت علة للثانية بان توجد وجب
ان توجد الاولى مع الثانية وان كانت بان تعدم وجب دوام الثانية لدوام عدم الاولى وان كان السبب هو
الاعتماد الاول فان كان باقيا فكيف ليطرء السكون مع بقاء سبب الحركة ولا مانع وان انعدم كما انعدمت
الحركة الاولى فالكلام فيه كالكلام فيها ومنهم من زعم ان الهواء المدفوع يرجع الى خلف المرمي ويلتئم هناك
التياما بالقوة ويضغط ما امامه الى قدام وهو سخيف قطعا فان الهواء الراجع الى خلف ما سبب حركته الى
قدام عند الالتيام حتى يضغط ما امامه الى قدام ومنهم من ظن ان الدافع يدفع الهواء والمرمي لكن الهواء
اقبل للدفع فيتحرك اسرع وتحدث حركات متشافعة في اجزاء الهواء قدما والسهم موضوع فيها فينجذب
معها وليس يستبعد ان يبلغ قوة حركة الهواء الى ان يحمل الحجارة فان من الجبال ما اذا صيح فيها ربما انحطت
اركانها واندكت انوفها والرعد يهد الابنية المشيدة وقلل الجبال وربما يحتال لفتح القلاع المبنية على
القلل بتكثير البوقات وهو لا يرد ما اوردوا عليه ظاهرا لو التشنى فان الكلام في الهواء كالكلام في المرمي لان
الحركة التي يقولون بها في اجزاء الهواء قدما ان كانت في جزء بعد جزء كان المتحرك قد تحرك بعد هدو الحركة
ووقوعها بعد تواعنه وان كانت في تلك الاجزاء معا فاما ان تكون حين تحرك المحرك الاول وتثبت بعده

بعده فيجب ان يقف السهم عند بدو الرامي او تكون موجودة بعده فيعود المحذور ثم اذا كانت حركة
السهم انما هو بحركة الهواء والهواء يحتبس عن الامور القائمة في وجهه فكيف ينفذ السهم في الحائط
فانكان الهواء الذي يلي نصل السهم يحتبس والذي يلي فوقه يكون بعد على قوته كان السهم المطبق من الهواء
وقد كانوا تعاونوا الهواء اسبق ثم ما بال هذا الهواء يحمل السهم او الاشياء التي الفوه حصولها فيه تصيق السهم
ترسب فيه ولا يحمل او ما بال الرياح التي اذا هبت على اغصان الشجر شبهتها او لا تحمل السهم لو وضع فيها واعلم ان حركة
المرمي تشتد في الوسط فتشبث بذلك القائلون باندفاع الهواء زاعمين انه لو كانت العلة هي القوة المستفادة
من المحرك لكانت قوية في ابتداء وجودها والحركة شديدة ثم كانتا آخذتين في الانسلاخ ولم يكن للاشتداد
بعد الابتداء وجه واما اذا كانت العلة هي اندفاع الهواء فالوجه فيه ان الهواء يتلطف بالحركة ويزداد
سرعة والخرقا لما ينفذ فيه من الهواء الناقل للمرمي وليس بشيء بل الاشكال على فرض القوة
ليس باشد منه على فرض اندفاع الهواء فانه لو كان ذلك لاستفادة الهواء لطافة وتخلخلا بالحركة
فان كان المعتبر هو تخلخل الهواء الحامل فكيف يصح ذلك والهواء المتخلخل اولى بان لا ينفصل عنه المنقول فيه
لانه يصير اكثر حجما واضعف قواما وما هو كذلك يكون ابطأ حركة مما هو بخلافه اذا فرض تحريكهما بقوة واحدة
وان كان المعتبر هو تخلخل الهواء المنفوذ فيه فمن اين كان التخلخل في الوسط اقوى وانما يكون ذلك لو دام الحكاك
على شيء واحد فانه يكون ح الحاك اسخن بطول المزاولة فيكون اقدر على التلطيف والمحكوك الين لشدة
سخونته فيكون الطف واقبل للخرق وههنا لا الحاك واحد ولا المحكوك بل على قولهم يجب ان يتحرك الهواء
سلسلة مدفوعة قداما ويكون كل جزء يفرض حاكا بعينه لمحكوك بعينه وتصحيح ما ذكره الشيخ في وجه الاشتداد
على فرض القوة ان القوة تاخذ في الضعف بمعاوقة الطبيعة مع معاونة المصاكات لها لكن التسخين
المستفاد من الحك تلطيفه الهواء المخروق وايراثه سرعة النفوذ يورث الاشتداد في الحركة فما لم يستحكم
القوة بعد يتدارك التسخين ما يفوت بالضعف بل يوفر فاذا استحكمت جدا لم يف التسخين بذلك
لكثرة ما يفوت بالضعف على ان التسخين ايضا يضعف ح لضعف القوة والحك وان كان في دوام الحك
على المرمي ما يستدعي اشتداد استعداده للتسخين وتذكر بعد القسرية الحركة التي تسمى ما من تلقاء المتحرك
واختلف فيها اختلافا يرجع الى التسمية فمنهم من يريد بها الحركة التي لا تكون عن مبدأ خارج ويكون لموضوعها
ان يتحرك بالطبع حركة غيرها فعلى هذا يدخل الحركات الصادرة عن النفوس النباتية والحيوانية

مولانا محمد یوسف رحمہ اللہ

في ابدانها او لابدانها ان تحرك حركات طبيعية الى امكنتها التي تقتضيها على حسب التركيب فيخرج الحركة
الفلكية ومنهم من يريد بها التي تصدر عن ارادة المتحرك بها اي ارادة النفس المتعلقة به وهذه بعينها ما سميناها
ارادية فيخرج النباتية ويدخل مع الحيوانية الفلكية ومنهم من يريد بها التي ان لا يتحرك بها اذا شاء فان
اكتفى بذلك فيخرج منها النباتية ويدخل مع الحيوانية الفلكية كما في المعنى الثاني وان زيد على ذلك قيد
آخر اعني وان يكون له ان شاء ان لا يتحرك لم يدخل الفلكية **قلت الفصل** اذا ابتدأت معا
حركات مختلفة في السرعة ثم انقطعت معا فبين ابتدائها وانقطاعها متسع وامكان لقطع فيه كل من
مسافاتها المتفاوتة وامثالها بحركة قطعت بها او مثلها واذ هو امر واحد تتفق فيه الحركات المختلفة بالسرعة
والبطؤ الواقعة في مسافات متفاوتة القائمة بمتحركات ربما تكون مختلفة المقادير فلا يكون نفس الحركة او سرعتها
وبطؤها ولا المسافة او مقدارها ولا المتحرك او مقداره واذ هو يقبل الانقسام انقسام المسافة فهو مقدار او ذو مقدار
فذلك المقدار هو المتسع بالذات لتلك الحركات اذ الاجزاء المفروضة فيه لا تكون مجتمعة البتة والا اجتمعت اجزاء
الحركات فهو غير قار فيكون ماديا لحدوث اجزائه ولا يكون عن مادة بل فيها اذ غير القار بالذات انما هو في المادة
لا المجموع ولا يكون مقدارا للمادة لما مر بل للهيئة فيها لا القارة والا قرت بدون مقدارها بل لغير قارة وهي
الحركة ليس الا فهو مقدار الحركة وهذا هو الزمان والحركة المتصلة اتصال المسافة تتبعها في الانقسام
الى متقدم ومتاخر لكن المتقدم والمتاخر في المسافة يجتمعان وينقلبان بخلاف الحركة وكما ان الزمان باتصاله
مقدار للحركة فهو عدد لها عند انقسامها الى متقدم ومتاخر لا يجتمعان ولا ينقلبان واعلم ان القبلية والبعدية
اللتين انما البعد فيهما عند فوت القبل لا يقالان في الثابتات اذ لا فائت هناك ولا لاحق بل انما
يقالان بالذات في هذا المقدار المتصرم المتجدد فانه اذا فرض فيه حدود فانقسم الى اجزاء وقعت منها
يكون قبل وبعد بذواتها لا بقبلية وبعدية زائدتين عليها وفيما سواه من التغيرات والمتغيرات بواسطته
حتى اذا قيل فيها ان هذا قبل وذاك بعد عني ان هذا في زمان قبل وذاك في زمان بعد ولولا ذلك كانا
بالعكس او معا ومعية الزمانيات له هي متاها اعني كونها فيه ومعية بعضها لبعض هي كون متاهما واحدا
اعني كونهما فيه وليس كل ما وجد معه فهو فيه كما انا مع الخردلة ولسنا فيها بل انما فيه اولا اجزاؤه وحدوده
ثم الحركات ثم المتحركات واما الثابتات فليست فيه واذا قيست معه او مع ما فيه كان لها ثبات
مع ثباته وثبات ما فيه وتسمى هذه الاضافة دهرا فيكون الدهر محيطا بالزمان واما اضافة الثابتات

الثابتات بعضها مع بعض فنختص باسم السرمد **اقول** اذ قد فرغنا من مباحث الحركة فجدير بنا ان نتكلم في الزمان اذ هو من عوارضها ولنقدم تحقيق الحق فيه وفيما يتعلق به ثم نلتفت الى الوهمين ظنون عرضت فيه قبل نضج الفلسفة وحل شبهات دعت اليها فنقول اذا ابتدات معا حركات مختلفة في السرعة والبطوء ثم انقطعت معا فلا جرم تقطع المتوسطة مسافة والسريعة ازيد منها والبطيئة انقص فبين ابتداء الحركات وانقطاعها متسع لقطع كل من المسافات المتفاوتة او امثالها بحركة قطعت بها او مثلها يمكن فيه ذلك لا يمكن فيه قطع مسافة السريعة بالبطيئة واما مسافة البطيئة فقطعها فيه بالسريعة وان كان ممكنا لكن لا على سبيل الانطباق على تمامه بل تفرغ من قطعها في شطر منه فهذا المتسع وربما يعبر عنه بالامكان امر واحد اتفقت فيه الحركات المتعددة المختلفة بالسرعة والبطوء الواقعة في مسافات متفاوتة القائمة بمتحركات ربما تكون مختلفة بالعظم والصغر لا جرم لا يكون نفس الحركة او سرعتها او بطوءها ولا المسافة او مقدارها ولا المتحرك او مقداره ثم انه مع وحدته في نفسه يقبل الانقسام الى انصاف وانصاف انصاف لا الى نهاية يكون بازائها انصاف الحركات وانصاف انصافها الواقعة في انصاف المسافات وانصاف انصافها فهو مقدار او ذو مقدار فان كان مقدارا فهو المطلوب وان كان ذا مقدار فذلك المقدار يكون هو المتسع الذي كلامنا فيه وبالجملة هناك مقدار بالذات متسع لتلك الحركات وليس الشيء من تلك الامور فهذا المقدار يكون الاجزاء المفروضة فيه غير مجتمعة بل يكون جزء منه سابقا وآخر لاحقا اذ لو اجتمعت لاجتمعت اجزاء الحركات الواقعة فيها فهو غير قار وكل جزء منه حادث فلا يكون بريا عن المادة بل يكون اما عن المادة اي مركبا من مادة وهيئة اي امر حال فيها جوهرا كان او عرضا واما في المادة اي هيئة فيها لكن المتجدد بالذات لا يكون مجموع المادة والهيئة بل هو الهيئة فقط فهو اذن مقدار في مادة فاما ان يكون مقدار المادة فيعظم ويصغر بها المادة وقد عرفت ابطاله او لهيئة فيها ولا يجوز ان يكون مقدار الهيئة قارة لاستحالة قرار الشيء بدون مقداره بل لهيئة غير قارة وهي الحركة ليست الا فاذن هو مقدار الحركة فهذا هو ما لم تعتبره عنه بالزمان فان قيل لو لا ان كان المراد بمعية الحركات الثلث في الابتداء والانقطاع هو المعية الآنية او الزمانية اعني كون الابتداءات في آن او زمان واحد وكذا الانقطاعات فالبيان دوري وان كان غيرها فليبين حتى ينظر فيه وثانيا ان استحالة قرار الشيء بدون مقداره ممنوع فان الجسم النامي او المتخلخل قار مع عدم قرار مقداره حيثما ينمو او يتخلخل وثالثا انحصار الهيئة الغير القارة في الحركة منقوض بما يكون فيه الحركة فانه ايضا هيئة غير قارة اذ المتحرك حيثما تحرك اين او وضع او كم او كيف غير مستقر يتحرك فيه فالجواب

اما عن الاول فهو ان هذه المعية هي الاجتماع في الحصول وتصورها وكذا التصديق بجوازها فطري لا مجال لان يمتري فيه او يماري ومرجعها وان كان ما ذكرت لكنه مع ذلك ربما يمتري او يماري في وجود الزمان بعقول او عناد فيرام الايقاظ او الافحام بما يبتني على تلك المعية لا سيما وهناك من يعترف بالآن دون الزمان فيقام عليه الحجة بالمعية الآنية على وجود الزمان على ان العمدة في المقصود بهذا البيان هو تحصيل ماهية الزمان واما انيته فان اريد بها ثبوته في نفس الامر اعني من غير تعمل واختراع من الاوهام سواء كان ذلك بوجوده بنفسه في الاعيان او وجود راسمه هناك فكانها غنية عن تجشم الابانة والمنكرون وان جحدوها فقد استيقنتها انفسهم واقروا بها من حيث لا يدرون فانهم حيث يقسمون الزمان الى الساعات والايام والشهور والاعوام ويضبطون ازمنة الوقائع والمعاملات ويتمنون طولا في مدد الاعمار لانفسهم وقصرا فيها للعدات وان اريد بها تحققه بنفسه في الاعيان فلا يفي به هذا البيان بل سيلوح ذلك ان شاء الله تعالى نظرا دق واما عن الثاني والثالث فما اقول من ان المراد بالقرار ههنا هو اجتماع الاجزاء وبعدم القرار خلافه ولا ريبة في امتناع قرار الشيء بدون مقداره بهذا المعنى ولا في انحصار عدم القرار في الحركة وما يتبعها واما عدم القرار فيما فيه الحركة من الكم وغيره فانما هو بمعنى تقضي الانواع او الافراد وتجددها بحيث يكون في كل آن يفرض في زمان الحركة نوع او فرد لم يكن قبل ولا يكون بعد ويكون في ذلك الآن حاصلا بجميع اجزائه ان تصور له اجزاء فانحسمت الشبهتان واعلم ان الحركة وان كانت متصلة لانطباقها على المسافة المتصلة فقد يعرض لها انقسام الى المتقدم والمتاخر بانقسام المسافة اليهما فان المتحرك في مسافة انما يقطعها آخذا من مبدأ الى منتهى فاذا فرض بين المبدأ والمنتهى حد ينقسم به المسافة ويكون شطر منها متقدما الى المبدأ وآخر متاخرا الى المنتهى فينقسم الحركة ايضا الى متقدمة هي في المتقدم من المسافة ومتاخرة هي في المتاخر منها لكن المتقدم والمتاخر من المسافة يجتمعان في الوجود وايضا يمكن ان يصير المتقدم منها بعينه متاخرا والمتاخر متقدما وذلك بان يفرض الحركة متبادلة مع الاولى في المبدأ والمنتهى ولا يمكن ذلك في الحركة فان المتقدمة لا تجتمع مع المتاخرة ولا يصير المتقدمة متاخرة والمتاخرة متقدمة فالتقدم والتاخر في الحركة وان كان بازاء التقدم والتاخر في المسافة يكون لهما من جهة ما هما للحركة خاصة ليست لهما من جهة ما هما للمسافة وذلك لكون الحركة منقضية متجددة بخلاف المسافة فالحركة يلحقها عدد من حيث ما لها في المسافة تقدم وتاخر فان الجزء الواحد من الحركة يعد الاجزاء كما ان الواحد من الناس يعد العشرة منهم فتحصل ان الزمان هو مقدار الحركة ما دامت متصلة

١٢٢

متصلة وتجدد بالاذا انقسمت الى متقدمة ومتاخرة غير مجتمعتين بسبب انقسام المسافة الى المتقدم والمتاخر لا
بانقسام الزمان اليهما حتى يلزم ان يكون البيان دوريا كما ظن والاتصال اصلي والانقسام عرضي ثم ان
القبلية والبعدية اللتين يراد بهما ان القبل فائت والبعد لاحق غير موجود مع القبل لايمكن القول بهما في الامور
الثابتة بشكل وجه اذ لا فائت هناك ولا لاحق بل انما يقال ان فيما فيه تجدد وتغير فيقول عروضهما اولا وبالذات انما
هو لهذا المقدار واما غيره من الحركة والمتحركات فانما يلحقه ذلك فيه بالعرض وذلك لانه لو كان قبولهما فيه لاجل شيء
آخر فذلك الشيء او شيء آخر ينتهي اليه الفحص آخر الامر هو لذاته يكون قبل وبعد ويكون قبول انه قبلية
وبعدية لعرض في هذا المقدار على حسب القسمة التي لا تقف الى نهاية انما هو اولا وبالذات لذلك الشيء فلا
محالة ذلك الشيء هو الذي يقع فيه امكان الحركات على النحو المذكور وقوعا اوليا فيكون ذلك الشيء هو المقدار
المقدر بالذات للامكان المذكور ويكون هو الزمان الذي نحن فيه فانا انما جعلنا الزمان اسما للمعنى
الذي هو لذاته مقدار الامكان المذكور ويقع فيه ذلك الامكان وقوعا اوليا فاذن قبول القبلية والبعدية
للزمان لذاته وتصور فلكان ان الزمان هو مقدار اللاقرار واتصال التقضي والتجدد وهو وان كان
متصلا في نفسه ليس فيه اجزاء متمايزة بالفعل لانطباقه على الحركة المنطبقة على المسافة المتصلة لكن
ربما يتوهم فيه حدود فينقسم في الوهم الى اجزاء فح اذا قاس العقل بمعونة الوهم بعض الاجزاء والحدود الى
بعض صادفت بينهما قبلية وبعدية ولايمكنه مع لحاظ معنى الزمان وهوية الاجزاء والحدود ان يتصور القبل بعدا
والبعد قبلا او المعية بينهما ويجد السوال بانه لم اختص ذلك الجزء او الحد بالقبلية وهذا بالبعدية باطلا مثل
السوال في اجزاء المقادير وحدودها بانه لم وقع هذا الجزء بين ذين الجزئين مثلا ولم اختص هذا الحد بهذا الموضع
اذ لا ارتياب في ان هوية ذلك الجزء او الحد لا تحصل بدون ذلك فما به القبلية والبعدية في اجزاء الزمان
وحدوده نفس ذات الطرفين فهما قبل وبعد باعتبار وقبلية وبعدية باعتبار آخر على نحو ما يقع في الفلسفة
الاولى في اتحاد العقل والعاقل مثلا هذا او آنا غير الزمان كحركة مع اخرى او انسان مع آخر فربما يكون احدهما
موجودا ولم يوجد الآخر فيقال لذلك انه قبل ولكن انه بعد ثم يلحق هذا وذلك موجود فيكونان معا حين
ثم يبقى ذلك ويزول هذا فيقال لذلك من هذه الجهة انه بعد والقبلية تستحيل ان تبقى مع الحالة الاخرى
فصارت المعية او البعدية الا وقد زالت القبلية وذات ذلك موجودة مع اختلاف الاحوال فالقبلية
معنى له ليس لذاته ولا ثابتا مع ثبات ذاته فليس هذا المعنى مجرد انه نسبة ذات ذلك الى ذات هذا

وكذلك ليعلم انه ليس المعنى الذي يقربه للشيء قبل مجرد انه نسبة وجود او عدم الى وجود او عدم فان نسبة الوجود الى الوجود او العدم الى العدم او نسبة الوجود الى العدم او بالعكس قد تكون قبلية وقد تكون بعدية والمنسوب من الوجود والعدم هو في الحالين وجود او عدم وكذلك المنسوب اليه بل هو نسبة وجود او عدم مقارن امرا الى وجود او عدم مقارن امرا آخر فيكون الاول قبل والآخر بعد اذا اقترنا فبينك الامرين ينعكس الحال ان تماكسا مع ان الوجود والعدم وجود وعدم في الحالين وهذا الامر اما الزمان او نسبة الى الزمان فان كان نسبة فذلك ما نقوله وان كان نسبة الى الزمان فيكون قبليتها لاجل الزمان هذا ما حققه الشيخ واشياعه من كرائم العشيرة فان قلت الزمان والحركة كلاهما غير قارين فاذا افرض فيهما اجزاء فبالضرورة يكون بينها تقدم وتاخر في الوجود اذ لا معنى لعدم القرار الا ذلك فما بال القبلية والبعدية كانتا بالذات للزمان دون الحركة قلت الفرق بينهما اولا هو بان الزمان كم بنفسه فيقبل الانقسام لذاته واما الحركة فهي متكممة لا كم فقبولها الانقسام لا يكون لذاتها فكيف يكون القبلية والبعدية المتوقفتان على التجزية لها لذاتها وذلك لان الحركة حقيقتها كما عرفت انها كمال لما بالقوة او خروج من قوة الى فعل وليس هذا المفهوم يوجب ان يكون هناك بعد بين المبدأ والمنتهى قابل للانقسام حتى يكون الحركة منقسمة بالقوة فانا لو توهمنا ثلثة اجزاء لا تتجزى ويكون المتحرك على الوسط عندما يتحرك من الاول الى الثالث يكون له معنى الحركة وليس هناك اتصال بل انما يعرف وجوب ان يكون الحركة على متصل بنوع من النظر فالاتصال عارض للحركة وذلك من جهتين جهة المسافة وجهة الزمان اما اتصالها من جهة المسافة فلا يخفى ان هناك اتصالا للحركة سوى اتصال المسافة والزمان حاصلا بسبب اتصال المسافة بل ان اتصال المسافة هو نفسه اتصال الحركة بالعرض واما اتصالها من جهة الزمان فيعني ان للحركة اتصالا قائما بها هو نفس الزمان ثم علة اتصال الزمان هو اتصال المسافة لكن لا مطلقا بل بشرط ان لا يكون في المسافة سكون حتى لو كانت مسافة متصلة يتحرك فيها المتحرك ثم يقف ثم يتحرك يكون هناك اتصال المسافة من غير اتصال الزمان فاتصال المسافة لا من حيث اعتباره في نفسه بل من حيث انه مضاف الى حركة وصارت به الحركة متصلة علة لاتصال الزمان بمعنى انه علة لذات الزمان الذي هو متصل في اتصاله لا انه علة لكون الزمان متصلا فان ذلك امر ذاتي له وليس بعلة كذا حقق الشيخ واتباعه فان قلت ما ذكرتم من عدم كون الحركة متصلة مسلم في الحركة التوسطية اما الحركة القطعية فلا نتصور الا متصلة قلت لعل القطن المتدبر فيما تلونا ما يظهر له ان ليس هناك حركتان متغايرتان في الوجود احدهما التوسطية والاخرى القطع بل طبيعة الحركة اعني كمال ما بالقوة مجردة عن الامتداد رأسا ولو بالعرض هي الحركة التوسطية ثم لا ينبغي ان يفهم من التجرد اشتراط عدم الاقتران في الوجود على ما هو مصطلح

مصطلح المحدثين بل اشتراط عدم الدخول فى الذات كما هو مصطلح السابقين وتلك الطبيعة من حيث اختلاطها فى
الوجود بالاتصال العرضى وصلوحها لعروض المقدار لها او للتقدر به هى الحركة القطعية فالحركة التوسطية مما لا خفاء فى كونها
غير متصلة فى ذاتها واما الحركة القطعية فالاتصال الماخوذ فيها هو الاتصال بالعرض لطبيعة الحركة من جهة المسافة واما
الاتصال الذى يعرضها بالذات هو الزمان فخارج عنها فمثل الحركة التوسطية مثل الطبيعة المائية مجردة عن الاتصال
والامتداد الذى لها بالعرض من حيث حلولها فى مادة جسمانية متصورة بصورة جسمية متقدرة بمقدار جسمانى ومثل
الحركة القطعية مثل الطبيعة المائية مخلوطة فى الوجود بالامتداد والاتصال بالعرض من جهة ذلك الحلول الا ان اختلاط
الطبيعة المائية بالامتداد والاتصال بالعرض انما هو من جهة امتداد واتصال حال فى مادتها او امتداد الحركة واتصالها
بالعرض انما هو من جهة امتداد واتصال فى متعلقها اعنى المسافة فلاح ان الحركة القطعية حقيقة اعتبارية ملتئمة
من جزئين موجودين الحركة التوسطية والاتصال الذى للمسافة لا من جهة انه للمسافة بل من جهة انه للحركة فان قلت كما ان الحركة يحصل لها امتداد وعرض
لكن المتحرك بسيلانه فى المسافة المتصلة يصير كالممتد على ما سيجىء فيلزم ان يكون هناك فى كل نوع من الاجسام امر
قار بازاء الحركة التوسطية وآخر ممتد غير قار بازاء الحركة القطعية فيكون فى الانسان انسان قار وانسان غير قار وكذا فى
المتحركات بالعرض كالنقطة والخط والسطح والسواد والبياض قلت الامتداد الغير القار انما يحصل بكون الامر الذى يحدد
المسافة المتصلة وزوال ما كان منه فى حد عند كون ما يكون منه فى الحد الآخر والكون فى المسافة للحركة من طبيعتها وللمتحرك من جهة
الحركة وزوال ما كان فى الحد الاول عند كون ما يكون فى الحد الآخر للحركة من حيث انها وان كانت هوية شخصية لكنها مع ذلك
بسمت بين صرافة القوة ومحوضة الفعل اذ هى كون بين المبدأ والمنتهى يكون المتصل منها كل حد هو كون فى ذلك الحد
بحيث لم يكن فيه قبل ولا يكون بعد وقد زال عند الكون فى الحد الآخر فيكون المغايرة بين ما كان منها فى
الحدين وزوال الاول عند كون الثانى انما هى باعتبار تحصل ابهامها وفعلية قوتها بالعرض واما
المتحرك فهو من حيث ذاته على التحصل البحت والفعلية المحضة ويكون باقيا فى المسافة لا يزول منه شىء ولا يكون
آخر الا انه من جهة كونه فى حد بحيث لم يكن فيه قبل ولا يكون بعد يغاير نفسه من جهة كونه فى حد آخر كذلك ويزول
الاول عند كون الثانى لكن الجهتين هما جهتا تحصل الحركة وفعلية قوتها لا جهتا تحصل ذاته وفعلية قوته
فى ذاته ثم لعل الحركة من جهة امتدادها واتصالها بالعرض باشتداد المسافة واتصالها يجب لها التقدر
بالزمان ثم هى بحسب حالها فى الشدة والضعف من قبل حال المحرك فى قوته وضعفه وحال الملاء المقاوم ان كان
هناك ملاء مقاوم فى سهولة قبوله الانخراق وعسره وحال الجسم المتحرك فى قوامه يتعين لها فى تلك المسافة

١٢٥

ان كانت متنابية قدر من الزمان ثم الزمان يدخل في مشخصات الحركة و آت ور على قياس ما سيجي تحقيقه
في العلم الاعلى في علية الصورة للهيولى مع كون الهيولى مشخصة لها والصورة الجسمية السارية في الهيولى
القارة فيها تتقدر الهيولى بالعرض بمقدارها واما الحركة فاذ هي غير قارة في مادتها اعني الجسم المتحرك
لا تتقدر الجسم بمقدارها اعني الزمان اصلا وكذا المسافة الا انه اذا اخذت بمرتبة من الشدة والضعف في زمان
معين تتعين بازائها قدر من المسافة لا في ذاتها بل في كونها مسافة لتلك الحركة كما اذا اخذت الحركة بتلك
المرتبة في مسافة معينة تعين بازائها قدر من الزمان ثم للحركة ايضا ربما يكون امتداد واتصال من جهة امتداد
واتصال حال في مادتها اعني المتحرك فانك اذا قسمت الجسم المتحرك في الوهم الى قسمين تنقسم الحركة الى قسمين
يقوم كل منهما بقسم من الجسم ولكن هذا الامتداد والاتصال اذ لا يكون فيه قبلية وبعدية لا يجتمعان غير ما نحن فيه
وليس له مزيد اختصاص بالحركة بل الحركة تضاهي في ذلك سائر الهيئات السارية في الجسم ولعل تنقيح هذه المباحث
على ما القينا عليك من النفائس المختصة بهذا الكتاب وثانيا بما اهتديت اليه في ذلك بفضل ربي وهو
ان الزمان بحت الامتداد الطولي الصراح التقضي لا يلاحظ في هذا الامتداد انبساط في العرض ايضا حتى
يكون كالسطح ولا انبساط فيه حتى يكون كالخط ولا يلتفت فيه ايضا الى نحو التقضي من ابة في اية مقولة وانه
من هذا الحد الى ذلك او من ذاك الى هذا بل انما يوخذ الامتداد من حيث انه متسع ومقدار لاية حركات
كانت متوافقة السرعة في مسافات اينية او وضعية او ما يجري مجرى المسافات من طرق كمية او كيفية ولاية
حركات كانت اسرع منها في مسافات وطرق اطول من مسافاتها وطرقها ولاية حركات ابطأ منها في
مسافات وطرق اقصر فتخالف المسافات والطرق بالاجناس والانواع والاشخاص لا يورث
مخالفة وتنوعا وتعددا في الحركات الواقعة فيها وتلك الحركات يجوز اجتماعها في الوجود من غير تقدم
وتاخر ولا يورث ذلك تعددا في الزمان بل الزمان الواحد يسع هذه الحركات ويقدرها باسرها
وكذلك اختلاف المبدأ والمنتهى مع اتحاد المسافة يوجب تخالف الحركتين ولو فرض كل واحدة منهما
بدل الاخرى لم يختلف الزمان بذلك وايضا الحركات اذا انقسمت بقسمة المتحركات لا في جهة طول الحركات بل
في العرض كانت هناك حركات مجتمعة لمتحركات واما الزمان فخارج عن ان يتصور فيه عرضا قسمة او لا قسمة
بمعنى العدم دون السلب وان فرضت مع امتداد طولي زماني امتدادا زمانيا آخر كان الثاني بعين الاول
لا غيره فالازمنة لا يمكن اجتماعها اصلا وتكون البتة قبل وبعد بل هي نفس القبليات والبعديات واما الحركات

واما الحركات فربما تكون مع وتنضرب لذلك مثلاً فنقول آ ب ج ر شكل مستطيل فربما يعتبر فيه تماديان احدهما التمادي في جهة الاستطالة وتسمى جهة الطول والآخر في الجهة الاخرى وتسمى جهة العرض ولا يعتبر في جهة الطول خصوص ضلع او خط مفروض حتى يكون آ ب طولاً و ج ر طولاً آخر لذلك السطح ولو فرض خط ه ز موازيا لهما واقعا بينهما يكون طولاً ثالثاً بل ليس هناك الا طول واحد كل من الخطوط الثلثة واقع فيه فلو فرضت هناك حركات مبتدئة من آ و ه و ج الواقعة في جهة الى ب و ز و ر الواقعة في جهة اخرى او بالعكس او فرضت الحركات مختلفة مختلطة من القبيلتين كانت كلها في الطول لا كل في طول فالطول الماخوذ على هذا الوجه يمكن ان يضرب مثلاً للزمان فعليك بتلطيف القريحة فان الامر مع وضوحه في غموض حتى كانه يعرف وينكر فان قلت قد اتضح بذلك الحال في امتناع المعية بين الازمنة مطلقا لا بين الحركات المتعددة ولا بين الاجزاء العرضية لحركة واحدة لكن لا خفاء في امتناع المعية بين الاجزاء الطولية لحركة واحدة لذاتها الغير القارة قلت الحركة الواحدة اذا قسمت الى اجزاء وقيس بين تلك الاجزاء صارت في هذا اللحاظ حركات متعددة فلا يمتنع معيتها من حيث انه حركات متعددة بل من حيث انها واقعة في ازمنة مختلفة والازمنة المختلفة لا يمكن معيتها بل يكون بينها قبلية وبعدية فلك في الحركات الواقعة فيها المشخصة بها فالقبلية والبعدية في اجزاء الحركة الواحدة وان كانت من لوازم هوياتها لكن من جهة الازمنة المشخصة لها فقد عرفت ان الازمنة وان كانت عارضة للحركات خارجة عن مقومات نوعيتها لكنها من مشخصاتها ومقومات وحدتها الشخصية فقد استبان الفرق بحمد الله سبحانه فبان ان الاقرار بمعنى امتناع اجتماع الاجزاء انما هو بالذات للزمان و بالعرض للحركة وكانك لاح لك ان التدرج الى آخره الزمان كما يمكن ان يكون من سبيل النظر في امكان حركات مختلفة في السرعة والبطوء في مسافات متفاوتة على حسب ذلك الاختلاف فيما بين ابتداء حركة وانقطاعها كذلك يمكن من سبيل النظر في القبلية والبعدية وان لهما عروضا بالذات ولا يمكن ان يكون ثابتا فيكون لا محالة ماديا وليس هو الحركة لكنه يجب ان يكون متعلقا بالحركة لانه لا يكون قبلية ولا بعدية بدون تغير وتجدد ويجب ان يستمر ذلك التجدد لانه امكان امر دفعة ثم لم يكن شيء حتى كان شيء آخر دفعة لم يخل اما ان يكون بينهما امكان تجدد امور فيكون فيما بينهما قبل وبعد وانما يكون ذلك بتجدد امور وفرضنا عدمه هف او لا يكون بينهما امكان ذلك فهما متصلان وهو مع انه محال لما ستعلم من استحالة تتالي الآنات نقول انه اما ان يستمر الاتصال فحصل غرضنا او ينقطع فيعود الكلام ثم تعال تمادحيث في القبلية والبعدية دريت الحال في المعية المقابلة لها فمعية الشيء الزماني كالحركة للزمان غير معية

فشيئين هما غير نفس الزمان فان معية الحركة والزمان هي متى الحركة اى كون الحركة فى زمان ومعية شيئين
زمانيين هى ان متى احدهما عين متى الآخر اى كونهما فى زمان واحد فالمعية الاولى ليست بحسب زمان
خارج عن المعين بخلاف الثانية فلا يلزم من كون الحركة مع زمان كون الحركة والزمان فى زمان واعلم انه لا ينبغى ان يتوهم
مما ذكرنا من ان معية الزمانيات للزمان هى كونها فيه ومعية الزمانيات بعضها لبعض هى كونها فى زمان واحد ان
المعية مطلقا تساوق الفيئية وان معية الاشياء مطلقا للزمان هى كونها فيه ومعية بعضها لبعض هى كونها فى زمان فليس كل
ما مع الزمان يجب ان يكون فيه كما ان ما مع الخردلة ليس فيها بل انما يكون فى الزمان ما له اجزاء وحدود وهى اما الحركات المتقدرة
بها وثانيا المتحركات بما انها الحركات فهى فى الحركة والحركة فى الزمان وكذا الحوادث بما انها توقفت على الحركات وتخصص
بالازمنة والآنات وكون اجزاء الزمان وحدوده فيه كون الاجزاء المفروضة والحدود الموهومة فى الخط فيه وكون حركة
الفلك الاقصى فيه كون المعروض فى العارض على ما سيلوح لك وكون ساير الحركات والمتحركات والحوادث
فيه كون الاجسام فى الامكنة والامتدادات المكانية واما الامور الثابتة من كل وجه البرية من التجدد والتغير فليست فى
الزمان البتة واذا قيست معه او مع ما فيه كان لها ثبات مع ثباته وثبات ما فيه ولم تحتج الى ان لها امتداد فى الوجود
واستمرار اشكل امتداد الزمان واستمراره بل هى خارجة عن جنس الامتداد واللاامتداد بمعنى العدم لا السلب ولو كان لها
امتداد كانت زمانيات ونعنى بالزمانيات ههنا ما يكون ظرف حصوله نفس الزمان سواء كان على جهة الانطباق عليه كالحركة
القطعية او لا على جهة الانطباق كالحركة التوسطية والاجسام الحادثة ونحوها او هيأتها الثابتة ولو كان لها اللاامتداد
بذلك المعنى كانت دفعيات كالامور المتخصصة بحصولها بالآن بل نعنى ان الثابت من كل وجه اذا قيس مع اى من
الزمان واجزائه وحدوده والامور المستمرة المستوعبة للزمان كله او شطره على سبيل الانطباق او اللاانطباق والامور الدفعية
وجد له مع اى من هذه الامور احدية معية ومشاركة فى الوجود فى الواقع فالمنسوب فى هذه النسبة برى من التجدد
من استمرار الوجود واستيعاب للزمان او لشطر منه واللااستمراره واختصاصه بحد منه واما المنسوب اليه فهو اما نفس
الزمان او جزء منه او حد فيه وهى وان لم تكن بريئة من الاستمرار واللااستمرار او من التجدد وتقتضى لكنها بريئة من المتى بل كانها
متى للامور التى لها متى واما الزمانيات بالمعنى الذى يعم الدفعيات فلها متى لكنها وان اخذت من هذه الحيثية فلا يصادم
ذلك كونها مشاركة للثابتة البرية من المتى فى الوجود فى الواقع فان الوجود فى زمان او آن نحو من انحاء الوجود
فى الواقع كما ان الوجود فى السوق او المسجد وجود فى الواقع والموجود فيهما مشاركة مع الموجود المتعالى عن المكان
والحال فى هذه المعية لا تختلف باختلاف المنسوب اليه سواء كان هو الزمان كله او شطره او حد فيه او كان

او كان هو الزمانيات باضافتها كلا او بعضا فان هذه الامور وان كانت بينها اذا قيس بعضها الى البعض اما معية
زمانية او قبلية وبعدية كذلك لكنها سواسية في المعية التي نحن فيها كما ان المكان مع اجزائه وحدوده والمتمكنات
كلها او بعضها وان كانت بينها اذا قيس بعضها الى البعض نسب مختلفة بالمعية والقرب والبعد ونحو ذلك لكنها سواسية
في المعية لما هو متعال عن المكان وقد هدى الله سبحانه الى عدم الاختلاف بين هذه الامور في معيته سبحانه بقوله تعالى وهو
معكم اينما كنتم فافاد بعموم المتزمنات والمتمكنات اصالة والازمنة والامكنة تبعا لعموم الخطاب للموجودين في الازمنة
والامكنة المختلفة ثم اكد عدم الاختلاف بحسب الامكنة بقوله اينما كنتم ليستانس بالاستيناق به في عدم الاختلاف بحسب
الازمنة ومعية الثابتات مع المتغيرات تسمى دهرية والدهر الذي ينسب اليه هذه المعية لا يعنى به امر زائد على الواقع والوجود
فيه نسبة الثابتات فيها الى المتجددة والمتغيرة كما ان الزمان الذي ينسب اليه هذه المعية الزمانية امر زائد على فلك بل المعنى
بالدهر الاحاق الواقع المحيط بالامور الثابتة والمتغيرة ونسبة احدى القبيلتين الى الاخرى من جهة المشاركة في محض الوجود
واذا قيست الثابتات بعضها الى البعض فمعيتها تسمى سرمدية وهي اعلى من الدهرية من حيث ان المنسوب اليه في الدهرية
متجدد ومتغير وفي السرمدية متعال عن التجدد والتغير كالمنسوب لكن هذا ليس افتراقا في سنخ النسبة فلذلك يطلق
الدهرية بحيث يكون السرمدية صنفا منها واما المعية الزمانية فمختلف فيها في سنخ النسبة فانها تكون متوسطة بين
القبلية والبعدية الزمانيتين بخلافهما وقد اقتفينا الشيخ في ذكر الدهر والسرمد ههنا لانسياق الكلام اليه والا
فهذه المعاني اجل من ان تساق مع مسائل العلم الادنى ولئن ساعد التوفيق سنعود اليها في العلم الاعلى
قلت والزمان مبدع انما يتقدم عليه باريه تعالى بالذات وليس لوجوده بداية او نهاية يسبقها او يلحقها
العدم والا كان لعدمه قبلية عليه او بعدية عنه ويكون عروضهما بالذات زمان يقارنهما فيقارن الزمان عدمه
السابق او اللاحق واستبان بذلك ان الحركة التي هو عارضها والجسم المتحرك بها كذلك **اقول** اعلم
ان حدوث الزمان انما هو بالابداع وتقدم مبدعه عليه انما هو بالذات ليس لوجوده بداية يسبقها العدم ولا
نهاية يلحقها العدم والا كان لعدمه قبلية عليه ان كان له بداية او بعدية ان كان له نهاية ويكون القبلية
للعدم السابق والبعدية للعدم اللاحق ان كان له بداية ونهاية وقد عرفت ان معروض القبلية والبعدية
اللتين تمتنعان عن الاجتماع لا يكون هو نفس العدم ولا يمكن ايضا ان يكون المعروض بالذات لقبلية
العدم السابق هو الزمان المتاخر عنه ولا لبعدية العدم اللاحق هو الزمان المتقدم عليه بل يجب ان يكون
المعروض لقبلية العدم السابق زمانا يقارنه ولبعدية العدم اللاحق زمان يقارنه فيلزم ان يقارن

الزمان عدمه السابق او اللاحق والشئ الذي يقارن عدمه بعد ونحن بما القينا عليك من قبل على ثقة من تشبثك
بهذا الاصل على نمط اليقين بحيث لا تزعزعك الشبهات الدائرة على السنة المشهورين المتحذلقين واعلم ان بعض حذقة
الآخرين بالمهرة السابقين مع توغله في ساحة اراضي الحقيقة وتوطنه في ساحة حريم الحكمة وتوجهه في اعماق تخوم
الملكوت باقدام انظاره الغائرة وعروجه عن اطباق سماء الملكوت بقوادم افكاره السافرة اذ تبجح في الٰهياته
لحكاية دمار الظاهريين من المدين والذب عن حمى ما عليه الجمهور من المليين من حدوث العالم بقضه وقضيضه لا حدوثا
ذاتيا فقط من جهة لحاظ الذات فحسب بل حدوثا احسن من ذلك صيدا بسلب الوجود اصلا في الاعيان قبل صدق
الايجاب فلم ترخصه بصيرته النقادة وقريحته الوقادة الا القول بالحدوث الزماني للزمان مع ما يتقدم عليه من الملكيات كالحركة
التي هو عارضها والفلك المتحرك بها والعقل المتقدم على فلك الفلك والا بما هو في قوة ذلك فظاهر الاول انه من تقدم
عدم مستمر للزمان على وجوده وقبلية متقدرة لجاعله سبحانه عليه كما يتخيله الجمهور ابتدع القول بالحدوث الدهري والقبلية
الدهرية وقنن في ذلك القوانين الدقيقة ودون الصحف الانيقة وتلخيص مقاله في ذلك ان مطلق القبلية التي تمنع
القبل مع البعد عن الاجتماع انما يكون لكون المتحقق حاصلا بالفعل لما هو قبل من دون ان يكون حاصلا لما هو بعد
ولا يكون حاصلا لما هو بعد الا ويكون قد حصل لما هو قبل فان كان ذلك بحيث يتخلل بينهما ممتد بالذات او لا ممتد بالذات
هو من جهة الممتد بالذات كانت زمانية والا كانت دهرية وسرمدية والزمان اذ ثبت تناهيه في جانب الماضي دون
المستقبل ببرهان التطبيق كان عدمه سابقا على وجوده لا سبقا زمانيا بل دهريا ولا يلزم من سبق العدم على الوجود امتداد
يابا عن طبيعة الدهر الا من جهة السابق اعني العدم لانه غير متقدر بنفسه ومن حيث هو كذلك ولا من جهة المسبوق لان السبق الدهري
يخالف السبق الزماني اذ العدم السابق بالزمان مثلا يكون في حد واحد من الزمان واللاحق في حد واحد آخر فيلزم
الامتداد واما السابق بالدهر فيقع الوجود المسبوق به في حيزه بعينه وذلك لان العدم في الدهر انما يكون بانتفاء الوجود
عن الواقع مطلقا فينافيه الوجود مطلقا فاذا وجد الشئ في الدهر بطل العدم البتة ووقع الوجود موقعه بدلا
عنه كوقوع جسم بعد جسم في مكان بعينه واما العدم في زمان فلا يصادمه الوجود في زمان آخر اذ الزمان
لانقسامه يمكن الاختلاف في اجزائه وحدوده لوجود الشئ في جزء او حد منه دون آخر فبالوجود في
زمان لا يبطل العدم في زمان قبله حتى يقع بدلا في حيزه بل انما يثبت استمراره وذلك كحصول
جسمين في مكانين في زمان واحد وكذلك يكون للواجب سبحانه لبرائته عن سبق العدم على وجوده اصلا
قبلية على الزمان فاذا وجد يكون هو سبحانه معه ويقع المعية في حيز القبلية نعم لا يمكن في السبق الدهري

الدهری ان ترتب قبلیات و بعدیات متعاقبة الحصول و انما یتاتی ذلک فی السبق الزمانی و یتضح
ذلک من سبیلین احدهما النظر فی طباع الدهر اذ لیس فیه امتداد و ثانیهما لحاظ طباع السبق الدهری مع عزل النظر
عما یاباه طباع الدهر فان مقتضی هذا السبق انه کان المسبوق معدوما عدما صرفا لا یوصف باستمرار و تقدیر مع
وجود السابق وجودا کذلک فکان الصادق قضیتان دهریتان سالبة و موجبة فوجد المسبوق فکذب السالبة
و صدق الایجاب علیهما بالاطلاق العام فاذا فرض ا سابقا علی ب فلک السبق و هو علی ج کذلک کانا
معدومین معا مع وجود ا ثم اذا وجد ب و ج بعد معدوم ثم یقع تقدیر فی عدم ج و وجود ا جمیعا فان یکون
سبق ا علی ج بحسب استمرار الوجود و تمادی العدم الحسب مستمرا و من ههنا یستبین انه لا یصح فی الدهر عدم بعد
الوجود و الا لزم اما الحدوث و الامتداد او کون عدمه الطاری بعینه هو العدم السابق الغایة الا بحسب اللفظ فالحوادث
الزمانیة و ان لم تبق فی زمان لاحق فلا تنعدم عن الدهر اذ الانعدام عن الدهر انما یکون بارتفاع الوجود بحسب
الواقع مطلقا لکن وجوده فی زمان وجد فیه لا یرتفع و الا لصدق النقیضان و انعدامه فی زمان لاحق لا یرفع
وجوده فی الزمان السابق کما عرفت فاذا هو موجود فی الزمان السابق و ذلک الوجود نحو من انحاء الوجود
فی الدهر اذ الزمان و ما فیه بنقیره و قطمیره فی الدهر فاذا هو موجود فی الدهر فان توهم انه کما یلزم الامتداد فی
قبلیتین کذلک یلزم فی قبلیة واحدة فان ا لو وجد مع عدم ب ثم انحفظ وجوده مع وجوده لزم الامتداد فی
وجوده و ان لم یلزم فی عدم ب و لا فی وجوده یدفع بانه لیس وجود ا فی حدین انما یوجد ب فی الاخیر منهما فیکون
القبلیة فی الاول و المعیة فی الاخیر کما هو شأن القبلیة و البعدیة الزمانیتین بل المعیة تقع فی حیز القبلیة کما عرفت
و لیس العدم شیئا یعتبر المعیة بالقیاس الیه فهو انتفاء شیء لا شیء یعبر عنه بالاستقامة و لذلک یصح الحکم علیه بامتناع
الوجود بل انما یوجد مفهوم مستقلا فی الذهن و هو لیس نفس حقیقة العدم بل مفهوم یضع الذهن انه عنوان لتلک
الحقیقة الباطلة فیعقد الحکم علیه بالامتناع مثلا علی سبیل التقدیر ثم هذه القبلیة من صفات الجاعل و لیس
للعقول المفارقة سبیل الی اکتناهها فضلا عن الاذهان البشریة لکن البرهان یوجب ان هناک تقدما سرمدیا
مجهول الکنه و ذلک لان الحادث الیومی تخلف فی الوجود عنه سبحانه فیکون هناک قبلیة لا تجامع البعدیة
و لیست زمانیة فانها انما تکون بالذات للزمان و بالعرض للزمانیات و الواجب تعالی متعال عن ذلک و الامر
فی هذه القبلیة علی قیاس ما عرفت فی المعیة و لما تخلف وجود الحوادث عن الواجب تعالی کان له علیها
عن آخرها قبلیة غیر متقدرة و الکل فی ذلک سواسیة فقبلیته سبحانه علی آدم علیه السلام کقبلیته علی محمد صلعم من غیر

١٣١

تعاقب في ترتيب فالفلاسفة لا ينكرون ايضاً هذه القبلية لكنهم لا يشركون المبدعات فيها بامر تعالى ونحن نحمل
المبدعات البريئة عن الحدوث الزماني مع الحوادث الزمانية سواء في قبلية الواجب تعالى عليها وبعديته ونحكم
على الكل بان وجودها بعد البطلان في وعاء الدهر اليس اذا كان بعضها غير مسبوق بالعدم الدهري وبعضها مسبوقاً
به كان الواجب مع الغير المسبوق بالبطلان معدوماً في الدهر ثم اذا هو سبحانه صار معه ايضاً اذ اوجد فقد
تحققت المعية الاولى في الدهر متفرقة عن الثانية ثم استمرت معاقبة فلزم حصول امتداد في الدهر وعروض
نسبة متقدرة امتدادية للواجب تعالى فتعين انا بلا ان يكون كل من الممكنات مسبوقة وهو بديهي البطلان او
كلها مسبوقة بالعدم فهذا هو المطلوب هذا محصل كلماته التي نقلناها مع الاطناب وجدلها مع الاسهاب تقول مطلق
القبلية والبعدية للمتعين عن الاجتماع على الانفصال الاحيث يكون امتداد محقق او موهوم اذ ما لا يكون فيه
امتداد اصلاً لا يتصور فيه عدم ثم وجود وبالجملة حال ثم حال كيف وقولنا لم يكن فكان اوكان الصادق
سلباً ثم صدق الايجاب ونحو ذلك لا يعرى عن ملاحظة حدين فان دفع ذلك بانه من جهة الالف بالوهم وعلم
حصافة القريحة فانا لست ممن ينكص وينكل عن الحق خوفاً من لوم متلائم مشنع سيدوم ترويج زيوفه بالقدح في
ابصار الناقدين كيف اذا رفع الزمان وامتداده عن البين لم يبق في هذا العقل ما يتاتى له الحكم فيه بالقبلية والبعدية
بل اذا جرد اللحاظ عن الزمان واستمراره لم يستطع العقل الا الحكم بالوجود المحض او العدم البحت لا يتمكن من الحكم
بالوجود بعد العدم نعم بما انه فرض العقل مجرداً عن لحاظ الزمان متخلياً عنه لكنه لم يتخلص بعد عما الفه واعتاده ولم يتجرد عن
توهم الزمان وامتداده فيحكم احكاماً مشوبة بذلك التوهم كما كان يحكم من قبل فربما يغلط الفارض بسبب التخلية
والتجريد ويزعم ان تلك الاحكام مصونة عن التخليط وليس كذلك فليس كلما فرض العقل مجرداً عن غواشي الوهم
كان كذلك فاذن قد استدارت رحى التشنيع وانقلبت كرة الملامة وما ذكروه من وقوع الوجود في حيز العدم فمما لا تعقل
فانه اذا كان الدهر خارجاً عن الامتداد واللاامتداد فكيف يمكن ان يتعاقب فيه امران اللهم الا ان يكون هناك
ظرف آخر ممتد كالزمان يحيط به ويكون التعاقب بلحاظه كما في وقوع جسم بدل جسم في مكان واحد فان ذلك انما
يتصور باعتبار لحاظ امتداد الزمان وكون الجسم الاول في ذلك المكان في جزء واحد من الزمان وكون الجسم
الآخر فيه بعينه بدله في جزء واحد آخر منه لا يتصور في آن بل في زمان واحد ايضاً الا بانقسام ذلك الزمان
واختصاص كون كل فيه بجزء منه فما قرض له في جواب لزوم الامتداد في قبلية واحدة حيث كان وجود المتقدم
مع عدم المتاخر ثم انحفاظ وجوده مع وجوده من ان العدم ليس شيئاً يعتبر المعية بالقياس اليه فيه المواخذة

المواخذات اللفظية فانا نقول ان وجود المتاخر قد يكون مع شئ من وجود المتقدم دون شئ فيلزم الانقسام
ولا اختلاف في وجودهما المتقدم كما يظهر لو وضع جوهران فردان بحيث يتلاقيان ولم يتلاقيا بالاسر كان احدهما
قد لاقى بعض ما من الآخر دون شئ فهل ينفع في ذلك نفي الشيئية عن العدم وما ذكر من اختصاص هذه القبلية بالواجب
سبحانه وعدم التناهي مع انه يحكم على عدم الزمان بل على عدم قاطبة الجائزات فانها حوادث دهرية عنده
بالقبلية على وجوداتها هذا النحو من القبلية فكيف تكون مختصة بالباري عز مجده نقول لا حاجة بنا الى اكتناه
القبلية فانك ان وضعت ان هذه القبلية المجهولة مانعة عن الاجتماع بين القبل والبعد نقول لا يمكن ذلك في
وعاء الدهر اياما كان كنهها وان لم تضع ذلك ارتفع النزاع ثم اعلم انه ان لم يكن هناك امتداد محقق او موهوم
يكون اجزاءه وحدوده بعضها قبل بعض بالذات لم يكن الحكم بسبق العدم على الوجود اولى من العكس اذ العدم
من حيث انه عدم لا يقتضي السبق والوجود من حيث هو وجود لا يقتضي التاخر فلا بد من ان يقارن العدم شيئا
لولاه لم يكن له تقدم والوجود شيئا لولاه لم يكن له تاخر ولاح بذلك ان ما ذكره من ان مطلق القبلية التي تمنع عن
الاجتماع انما هو لكون التحقق حاصلا بالفعل لما هو قبل من دون ان يكون حاصلا لما هو بعد ولا يكون
حاصلا لما هو بعد الا ان يكون قد حصل لما هو قبل تمويه محض فانه ان اراد بما جعله مناط مطلق القبلية مجرد ان
يكون الوجود حاصلا في الجملة لشئ وليس حاصلا لشئ آخر ولا يكون حاصلا لهذا الشئ الآخر الا وهو حاصل للاول فيقع
للشئ الاول انعقبل الآخر فينتقض ذلك بما اذا وجد زيد دون عمرو ومع ما فبقي زيد وفني عمرو اذ يصدق ان الوجود حاصل
لزيد في الجملة وليس لعمرو وليس حاصلا لعمرو الا وهو حاصل لزيد فينبغي ان يكون زيد مقدما على عمرو في الوعاء
الذي يكون فناء عمرو فيه اعني الزمان وليس كذلك وان اراد به ان يكون الوجود حاصلا لشئ ولا يكون
حاصلا للآخر الا وقد حصل قبله كما ينبئ عنه صيغة الماضي فذلك مع انه بيان دوري لا يفهم من هذه القبلية الا
الزمانية ثم لو تصور عدم سابق على الزمان في وعاء الدهر من غير لزوم امتداد فيه فليتصور عدم لاحق
للزمان فيه ايضا ويكون العدم اللاحق واقعا في حيز الوجود كما كان الوجود واقعا في حيز العدم السابق فيكون
حيز واحد للعدم السابق ثم للوجود ثم للعدم اللاحق وكما ان تخيل الامتداد في وقوع الوجود مكان العدم
من احكام الوهم كذلك في وقوع العدم مكان الوجود وكما لا يكون اولا التقدم للعدم والتاخر للوجود
لطبيعة العدم والوجود ولا لمقارنتهما لزمانين يكون احدهما بذاته مقدما والآخر موخرا بل الامر لا يعلمه الا
الله فقط او بعد الراسخ في العلم ايضا لا يكون ثانيا التقدم للوجود والتاخر للعدم لطبيعتهما بل لذلك

الامر ويكون الامتياز بين العدمين لا في مجرد اللفظ بل في ذلك الامر فان قيل العدم اللاحق للشيء في
وعاء الدهر انما يتصور لو تصور ارتفاع وجوده عن وعاء الدهر وهو حاق الواقع لكنه غير متصور لانه اذا
وجد الشيء فبعد ذلك وان فرض انبتات وجوده في زمان لاحق لا يرتفع وجوده عن الزمان السابق
والا لاجتمع النقيضان وجوده في ذلك الزمان ووجود في وعاء الدهر قلت العدم السابق ايضا لا يتصور
الا بتصور سلب الوجود راسا عن وعاء الدهر لكنه غير متصور فيما هو موجود في بعض الاحيان
اذ لا يمكن سلب وجوده في ذلك الزمان والا لاجتمع النقيضان وجوده في ذلك الزمان ووجود في وعاء
الدهر فان قلت ان وجوده في ذلك الزمان وجود في وعاء الدهر بعد العدم قلت فليكن وجوده في ذلك الزمان
وجودا في وعاء الدهر قبل العدم ايضا على انا كلامنا في الزمان والزمان ليس موجودا في زمان حتى لا يرتفع وجوده
عن ذلك الزمان بل كما كان معدوما في الدهر ثم وجد ولم يلزم اجتماع النقيضين في الدهر بل وقع احدهما
موقع الآخر فلينعدم ايضا بعد ما وجد ويقع عدمه في حيز الوجود ولعلك قد اتضح لك انه يجوز ارتفاع وجود
الزماني ايضا عن الدهر لا بارتفاع وجوده عن زمان الوجود مع وجود ذلك في الدهر بل بارتفاعه مع زمانه
عن صفحة الواقع ولوح الدهر مرة واما تمسكه في سبق العدم على زمان بدلالة برهان التطبيق على انبتات
تماديه في جانب الماضي دون المستقبل فقد قدمنا الكلام عليه في موضعه فلا نعيده واما الشبهة بانه لو كان
بعض الممكنات قديما دهريا كان الواجب سبحانه معه معية غير مسبوقة بالقبلية ولا شك ان معيته تعالى
للحوادث الزمانية مسبوقة بالقبلية دهرية فيلزم امتداد في معيته تعالى مع ذلك الممكن القديم في الدهر فيبنى
على ثبوت قبلية دهرية له سبحانه على الحوادث الزمانية تمتنع عن الاجتماع وتوجب التخلف ونحن لا نتصورها فضلا عن
ان نصدق بها ودعواه الضرورة مبنية على الالف بتصور الزمان وامتداده كيف وكما الحكم بالقبلية للواجب
تعالى على الحادث اليومي قبلية تمتنع عن الاجتماع كذلك نحكم بها للمعلول الاول على ذلك الحادث والفطرة
لا تفرق بين الحكمين فكما ان الحكم الثاني عن اعتيالات الوهم قطعا عنده فليكن الاول كذلك ثم انه
قد يستدل على ما ادعى فيه الضرورة بان الحادث اليومي لم يكن له وجود عيني في الزمان ثم انه حدث وجوده
في الاعيان بالوقوع في ذلك الزمان بخصوصه وكذلك لم يكن له وجود عيني في الواقع الذي هو وعاء الدهر
ثم انه حدث وجوده فيه واقعا في زمان الحدوث لا غير اذ لو كان له وجود في وعاء الدهر قبل وجوده المفروض
الحدوث كان ذلك الوجود في زمان ما قبل زمان الحدوث البتة فان الشيء الزماني لا يكون

لا يكون بين وجوده الزماني ووجوده الدهري اختلاف بالعدد بل انما بالاعتبار فقط فوجوده في افق الزمان
هو بعينه وجوده في وعاء الدهر باعتبار آخر فيلزم ان يكون للحادث الزماني وجود عيني في زمان قبل الحدوث
هف فالواجب جل ذكره كان موجودا مع عدم هذا الحادث في الاعيان مطلقا ثم الحادث وجد في متن الدهر
وفي افق الزمان فصار موجودا معه تعالى في الواقع الذي هو الدهر هذا الكلام وهو في غاية السقوط لانا سلمنا
ان ليس للحادث اليومي وجود في وعاء الدهر قبل وجوده المفروض الحدوث ضرورة انه ليس في الدهر قبل ولا بعد
فكيف يتصور فيه وجود قبل هذا الوجود وكيف يكون للشئ الواحد وجودان احدهما قبل الآخر لكن لا يلزم من ذلك
ان له عدما في الدهر قبل وجوده لما بعينه من انتفاء القبلية والبعدية في وعاء الدهر ولا يلزم من كون وجوده
المفروض الحدوث حدوثا زمانيا كونه حادثا دهريا لان الحدوث هو المسبوقية بالعدم واذ يتصور في الزمان مسبوقية
بالعدم يتصور حدوث زماني واذ لا يتصور في الدهر مسبوقية بالعدم بل مسبوقية اصلا اللهم الا بالعلية ونحوها لا يتصور
حدوث دهري واعلم ان اليوم المحدود من آن الطلوع الى آن الغروب قد اتصل به من جهة آن الطلوع زمان
غير متناه في الجانب الآخر وله قبلية على اليوم قبلية هي من عوارض اجزاء الزمان بالذات ولليوم بعدية عنه كذلك فلا يكون
معه بل يكون مع عدمه معية زمانية ويكون السبق الذي بالذات لذلك الزمان على اليوم سبقا بالعرض لعدم
اليوم عليه فانه مقارن بذلك الزمان فيكون اليوم مسبوقا بالعدم سبقا زمانيا وسبق العدم على اليوم يوجب
سبق عدمها وجد متخصصا باليوم على وجوده فهذا معنى حدوثه الزماني واما وعاء الدهر فكل اجزاء الزمان موجود
فيه في ضمن وجود الزمان المتصل وكل من الحوادث المتخصصة بالازمنة والآنات موجودة فيه مع تلك الازمنة
والآنات متخصصة بها لا في زمان قبل ما هي متخصصة به او آن قبله وليس يلزم من عدمه في زمان او آن قبله عدمه في
الدهر اذ يكفي في كون الشئ الزماني موجودا في الواقع وجوده في زمان ما ولا يكفي في عدمه في الواقع عدمه في زمان
بل انما يكون الشئ الذي لا يتصور وجوده الا في الزمان معدوما مطلقا في الواقع والدهر اذا لم يكن موجودا في
زمان اصلا واستوضح ذلك بلحاظ وجود الشئ المكاني فانه يكفي في وجوده في الدهر وجوده في مكان ما ولا يكون
معدوما فيه الا اذا لم يوجد في شئ من الامكنة اصلا فالعدم الزماني السابق على وجود الحادث الزماني
ووجوده الحادث في زمان وجوده والعدم الزماني اللاحق له كل ذلك مع الواجب معية دهرية
لكن وجوده في زمان وجوده وجود مطلق في وعاء الدهر وليس شئ من عدميه عدما مطلقا فيه
واما ما ينطق به كلام هذا الخبير البصير من وفاق الفلاسفة في ثبوت قبليته تعالى على الحوادث الزمانية

١٣٥

قبلية دهرية فلنقص عليك حاله واعلم ان الفلاسفة حصروا التقدم في الاقسام الخمسة المشهورة وهم بعد ذلك
اثبتوا المعية الدهرية ولا شك في انها خارجة عن المعيات الخمس التي بازاء تلك التقدمات فاعترض عليهم
امام المجادلين في المباحث المشرقية بانه يجب ان يكون بازاء هذه المعية قبلية وبعدية دهريتان وذهب الباقر
النحرير الى انهم لم يكونوا في ذهول عن السبق الدهري على انه نوع مباين للخمسة اذ من الفطريات الاوائل
بعد العلم بوجود القيوم الواجب بالذات جل ذكره انه كان الله سبحانه ولم يكن معه هذا الحادث اليومي
مثلا موجودا في وعاء الدهر ثم الحادث قد وجد فيه ولا ارتياب لمحصل في ان تقدم رب الزمان على شيء لا يكون
لكون حصوله في زمان متقدم على زمان حصول ذلك الشيء ومن البين ان الفلاسفة مع تعمقاتهم في تقديس
المبدأ عن شوب التعلق بالزمان ليسوا ممن يخفى ذلك عليهم وتنصيصاتهم في ذلك اكثر من ان تحصى
فاذن لا يكون سبقه على الحادث الزماني وعلى كل جزء من اجزاء الزمان الا سبقا بالدهر والسرمد لكنهم حين حاولوا
الفحص عن اقسام السبق في مباحث التقدم والتاخر اخذوا السبق الزماني على وجه يشمل النوعين اي الزماني
والدهري معا حيث قالوا السبق الزماني هو ما بحسبه يجب ان يتخلف المسبوق عن السابق في الوجود البتة
ولم يقيدوا ذلك بان يصح للعقل ان يتوهم تخلل ممتد بالذات ولو وهمي بينهما في التصور او لا يصح فلا محالة كان
ذلك المعنى المطلق قدرا مشتركا بين السبق بالدهر وبين السبق بالزمان قال فهذا غاية ما يتجشم من قبلهم الا ان هذا
الاهمال منهم ليس على سنة المحصلين فان تحصيل معنى مشترك بين نوعين من السبق متباينين بالحقيقة وبالخواص والاحكام
لا يسوغ اسقاطهما عن اللحاظ وعد المعنى المشترك نوعا واحدا اقول اعتراض الامام ساقط عنهم من غير تجشم
وذلك لان المعية المطلقة وان كانت تتصور بازائها قبلية وبعدية لكن لا يجب ان يتصور بازاء كل
معية في ظرف قبلية وبعدية في ذلك الظرف بل قد لا يكون بازائها الا اللامعية بمعنى السلب الساذج اليس
المعية بين شيئين في الآن لا يتصور بازائها قبلية وبعدية بينهما في ذلك الآن اذ الآن غير قابل لان يتصور
فيه قبلية وبعدية لكونه غير ممتد بل انما يتصور بازائها اللامعية الساذجة بينهما وذلك بان يكون ذلك الآن
خاليا عن احدهما او عنهما معا سواء كان لهما وجود في غير ذلك الآن على سبيل المعية او التقدم والتاخر او لم
يكن وكذلك المعية بين شيئين في الدهر لا يتصور بازائها قبلية وبعدية بينهما في الدهر لكونه خارجا عن
جنس الامتداد واللاامتداد بل انما يتصور بازائها اللامعية البحتة وذلك اما بان يكون وعاء الدهر فارغا
عن احدهما كما بين الواجب سبحانه وبين ما يتوهم له من شريك تعالى الله عنه او عنهما جميعا كما بين ما يتوهم

ما يتوهم من شريك للباري تعالى وبين الخلاء نعم يتصور القبلية على الآن والبعدية عنه ولا يتصور القبلية على الدهر
ولا البعدية وذلك لكون الآن حدا من ممتد يتصور فيه اجزاء وحدود وقبلية وبعدية والدهر هو الواقع ولا يتصور
له قبل ولا بعد وكانك قد لاح لك ان ما نسب هذا البحر القمقام الى الفلاسفة بحسن ظنه بهم وحسبانه اليهم
من عدم ذهولهم عن القبلية الدهرية ثم براءة منشأ فلما تجشم لهم من تعميم القبلية الزمانية فما ذكر في ذلك من انهم انما
عنوا بها مطلق السبق الذي يمنع عن الاجتماع مع البعد فحق لكن بناء على انهم لا يتصورونه بدون الزمان عندهم ولذلك
تراهم تارة يوضحون مطلق هذه القبلية والبعدية انه الزمان فان معروضهما بالذات هو الزمان وتارة اخرى يستدلون
به على عدم سبق العدم عليه اذ لا يكون معروض هذا السبق بالذات الا الزمان فيكون مع عدم الزمان زمان وهذا
التحرير الهمام تعرض عليهم في الموضعين وبالجملة فمع ايماني واذعاني بهذا الحاذق البارع الفائق التشييد مع
بطول الباع وعلو الكعب في معظم اصول الفلسفة الاولى وضيق العبارة مواضع التعقب في اكثر اصول العلم
الا على لا اراه الا في هذه المسئلة التي بها اعتياضه وانحيازه عن اهل جلدته حتى تسمى حكمته يمانية ايمانية
نضيجة سوية وفلسفتهم اليونانية نيئة زائغة تخمينية وفيها قيل وقال ومجاوزة اقصى امد الاطراء والاعجاب
بنفسه وقيل وقال بالغا منتهى مدى الاعزاز والاتراب على ابناء جنسه الا سفسطة زخرفت وزبرجت
بالتشديق ومغلطة انفقت وروجت بالتحذلق فان قلت فما يصنع الرهينون من الفلاسفة بما ورد في الصحف المنزلة
من سماء القدس مع الروح الامين وروي عن المبلغين لانباء الغيب الى الناس من المقدسين فقد نطقت
الآيات المتضافرة والاخبار المتواترة بحدوث العالم بزبره وبسبق العدم عليه باسره قلت نعلم يحملونهما على ما حمل
عليه المعلم الثاني في كتاب الجمع بين الرأيين ما روي عن شيخ اتباع افلاطون اعني الحدوث الذاتي بمعنى
ان الممكنات في حد ذواتها من غير لحاظ افاضة الموجد النور الوجود عليها لا يمكن للعقل الا الحكم بسلب الوجود
عنها ولا ريب في ان هذه المرتبة سابقة على لحاظ نيلها الوجود من جود الموجد لها بل تعني اغمض من ذلك
وهو انه لولا انبساط القيوم القديم بالذات النور وامتداد الظل لم يكن هناك سوى ذاته الحقة فضلا عن ان
يحكم عليها بالوجود او العدم فسبحان من استاثر بالقدم وكل شيء ما خلا وجهه محفوف في حد ذاته بالهلاك
والبطلان فكان الله ولم يكن معه شيء وهو الآن كما كان وعلى هذا الا كما انه لا يفهم اهل اللغة والعرف من
البقاء الا استمرار الوجود في اكثر من زمان فما يكون متعاليا عن مطمورة الزمان كالعقول النورية يكون
البقاء مسلوبا عنه فضلا عن جاعل الزمان والمكان ومبدع النفوس والعقول القدسية سبحانه بالبقاء و

بالبقاء على ما تواطأت عليه الملل والنحل اما على سبيل التجوز والاستعارة نظرا الى استيناس الفطر العامة واما
بناء على ان ما هو اقدس وارفع من ذلك ثابت لغة لعدم استيحاش المدارك العالية الخاصة لعدم
التباس الامر على الذين هم للحقائق مستفهمون وللاسرار مستشعرون كذا ذكره هذا الماهر الخبير فهذا واشباهه
مما يستانس به فيما ذكر الى ان ليس توحش طبائع الجمهور ونفارها عما يخيل نفوسهم عنه ازيد مما من سلب البقاء عنه
سبحانه اكثر وادفع مما هو من سلب الحدوث عن الزمان عما هو فوقه وكما ان الفطرة المنطقية عن لبان الطبيعة
تستبشع سلب البقاء وتعده عين التقديس كذلك لعلها تحكم بان دوام افاضة انوار الوجود وعدم انفكاك
آثار الجود عنه سبحانه اليق بجنابه من سبق التعطل وتخلف الفيض لكنه اذا لم يكن للقرائح المرتاضة بالنظر
العلوي سبيل الى الاعتبار والاستدلال بوجود العالم على خالقه الا من جهة الحدوث فضلا عن السلالة المجبولة
في العرف العامي وعلم يترقب من هو لا ان تتلقن الحدوث الذاتي بالمعنى الاول فضلا عن الثاني لا جرم
وردت الآيات المنزلة لهداية الجمهور والاخبار المأثورة عن المبعوثين لاخراج الامم من الظلمات
الى النور على نهج تستفيد منه العامة ما يشير له فطرهم وترتقي منه الخاصة الى ما يبلغ اليه بصرهم اما قرع
سمعك ان معاشر الانبياء امرنا ان نكلم الناس على قدر عقولهم ولعل من انصف اعترف بان الادلة
السمعية الواردة في هذا الباب مما يضطر الى صرف الالفاظ فيها عن ظواهرها ولو قيل بالحدوث الدهري ايضا
بل كان المتكلمين المتخيلين لامتداد في العدم السابق على حدوث العالم واستمرار في وجود الواجب
سبحانه لا محيص لهم ايضا عن ارتكاب تاويل في اكثر ما ورد في ذلك **قلت** واذ الزمان متصل غير فصل
متوهم يسمى الآن وهو كسائر الاطراف نفس الطرف لا شيء غيره ثم هو لا يكون بالفعل في الاعيان واذا تحصل
بالفرض نحو اعتبار موافاة الحركة حدا من حدود المسافة فلا يكون للعدم اللاحق اول آن كما لا يكون لعدمه
السابق آخر آن بل يكون في نفس الزمان من غير انطباق عليه وفي كل آن يفرض فيه دون طرفه ويكون لا محالة
بينهما زمان هو معدوم فيه ايضا وربما يتصور آن على انه راسم للزمان لا على انه متوهم فيه ويكون نسبته
اليه نسبة النقطة الراسمة للخط لا المتوهمة فيه البتة وكانه بازاء الحركة التوسطية **اقول** واذ قد عرفت
ان الزمان مقدار فلا بد ان يتهيا لانفراض فصل مشترك فيه يكون واصلا بين قسميه من حيث
انه يتصل به احدهما بالآخر وفاصلا بينهما من حيث انه نهاية للماضي منهما بالنسبة اليه وبداية للمستقبل
وهذا هو المسمى بالآن ونسبته الى الزمان كنسبة النقطة الى الخط والخط الى السطح والسطح الى الجسم وكما ان النقطة

النقطة والخط والسطح نفس اطراف الخط والسطح والجسم كذلك الآن نفس طرف الزمان لا شيء في طرفه

والفرق بين الآن وبين تلك الاطراف ان تلك ربما يكون موجودة بالفعل مع حاصلة بالفعل غير واصلة

وفي ذلك كما ان الجسم ينتهي بالفعل بسطح البتة وربما يطرء عليه الانفصال فيحصل سطح والسطح والخط ربما يكون ان

قابلا حسب الوضع بخط ونقطة واما الآن فلا يمكن ان يكون بالفعل في الاعيان البتة اما من حيث انه واصل فان

الواصل بين اجزاء المتصل بالفعل لا يكون بالفعل في الاعيان والا لكان هناك واصلات لا تتناهى بالفعل واما من حيث

انه فاصل غير واصل فلان الزمان لا يمكن ان يطرء عليه الانفصال في الاعيان بل يتهيأ بالقوة القريبة لان

يفرض الذهن فيه انفصالا وانتهاء بشطر وذلك باعتبار امور دفعية تحدث بالحركة كموافاة حد من حدود محققة او

مفروضة للمسافة نحو مبدأ الطلوع او غروب مثلا وهذا بالحقيقة ليس احداث فصل في نفس الزمان بل في

اضافته الى الحركات كما يحصل فصول اضافية في المقادير الآخر بالموازاة والمسامتة ثم هذا الآن اذا حصل

بهذا النحو يكون عدمه اللاحق في جميع الزمان الذي بعده كما ان عدمه السابق في الذي قبله ولا يكون لعدمه

اللاحق اول آن كما لا يكون لعدمه السابق آخر آن ثم اندفع ما يقال ان اول آن فساده اما آن يليه فيلزم التتالي

او لا فيلزم الواسطة بين الوجود والعدم واما ما يقال من ان فساد الآن لو كان قليلا قليلا يلزم انقسام

في الآن ولو كان دفعة فلا محالة كان له اول آن فالجواب انه ان اريد بالفساد دفعة ما يكون في الآن

ولم يكن قبله فالتقسيم غير حاصر لجواز ان لا يكون قليلا قليلا اي في زمان على سبيل الانطباق عليه ولا

دفعة اي في آن لم يكن قبله البتة بل يكون في زمان لا على سبيل الانطباق عليه ولا يكون في طرف ذلك

الزمان فيكون حاصلا في ذلك الزمان وفي كل آن يفرض فيه دون الطرف فلا يكون له اول آن لانه

لا يكون في الآن الذي هو الطرف ثم اي آن يفرض في ذلك الزمان يكون الفساد حاصلا فيه ولا يكون

ذلك الآن تاليا للطرف البتة بل يكون بينهما زمان ويكون الفساد حاصلا في هذا الزمان وفي اي

آن يفرض فيه فلا يكون الآن المفروض اولا اول آنات الفساد وان اريد بالفساد دفعة ما يكون في

آن ما اين ما يجب ان يكون اول آن لم يلزم ما الزم وكنت قد علمت تفصيلا ينفعك في التثبت في هذا الحق

ويمسكك عن التورط في مضائق تعلم ان الحادث في حدوثه على ثلاثة انحاء الاول ان يكون حدوثه دفعة

سواء لم يمكن بقاؤه بالنظر الى نفس مهيته كالآن او امكن لكن لم يبق كموافاة الحدود المفروضة في

مسافة يمكن انقطاع الحركة فيها لكن لم تنقطع فان تلك الموافاة لا تبقى زمانا والا لانقطعت الحركة وكسائر

خط مفروض الحركة لنقطة نقطة من خط آخر فانها لا تبقى ما دامت الحركة فكل من الآن والموافاة والمسامتة
وان لم يكن من الموجودات بالفعل في الاعيان لكن في ذلك لا يضرنا اذ يبقى زمانا بعد ما حدث في آن كالصورة
الكائنة وكالوصول الى منتهى المسافة وكمسامتة الخط النقطة فيقطع الحركة عند مسامتتهما والثاني ان يكون حدوثه
على سبيل التدريج سواء كان على سبيل التصرم والتقضي كالزمان وما يكون وجوده فيه على سبيل الانطباق كالحركة
بمعنى القطع وما يكون وجوده فيها على سبيل الانطباق عليها كالاصوات فلا يكون لهذه الامور وجود في آن
اصلا لا في آن هو طرفه او ظرف زمان وجوده ولا في آن يفرض فيه او في زمان وجوده فلا يتصور لحدوثه آن هو موجود
فيه نعم هناك آن هو بداية زمان فرضناه الحادث او فرضنا فيه حدوث الحادث كالحركة والصوت اولا على حد التصرم
والتقضي بل يكون حدوثه في قدر معين من الزمان يسير او يجتمع الجزء اللاحق مع السابق في زمان يبقى
بعد تمام الحدوث كقدر معين من الزاوية حصل من افتراق خطين منطبق احدهما على الآخر تحرك احدهما من طرف
مع ثبات طرفه الآخر ولا يجوز ان يكون له اول آن ابتدء فيه الحدوث نعم له اول آن تم فيه الوجود والثالث ان يكون
حدوثه لا على سبيل الدفعة ولا على سبيل التدريج بل يكون له الوجود في زمان مقطوع من جهة البداية من
غير انطباق على ذلك الزمان فلا يكون موجودا في طرفه ويكون موجودا فيه بتمامه وفي كل آن او جزء يفرض فيه
وذلك كالحركة بمعنى التوسط وما يكون وجوده بها لا بقدر معين من الحركة بمعنى القطع وذلك كتعلق الزاوية
الحادثة من حركة احد الخطين المنطبقين من طرف مع ثبات الطرف الآخر لا قدر معين من هذه الزاوية
وكمسامتة خط مفروض الحركة مع خط آخر كان موازيا له لا مسامتة لنقطة من الآخر ولا يكون لهذا ايضا اول
آن الحدوث اذ وجوده في زمان الحركة وفي كل آن يفرض فيه لم يكن موجودا في آن هو مبدأ هذا الزمان فكان في ذلك
الآن آخر آنات عدم السابق ولا يمكن فرض آن يكون تاليا لذلك الآن حتى يكون هذا اول آن حدوثه بل كل
آن يفرض بعد ذلك الآن بينه وبين ذلك الآن زمان يكون هذا الحادث موجودا فيه فيمكن ان يفرض قبل كل
آن وقع لابتداء الحدوث آن هو اولى من هذا بان يكون اولا وكما يختلف الحوادث في اول الوجود يختلف
الزائلة منها في آخره واما الامور التي لا يكون لوجودها امتداد اصلا كالآن والآنيات فلا يكون جزء منها او من
طرفها مقدما والآخر مؤخرا فلا اول لها ولا آخر ان اريد بالاول والآخر المتقدم والمتاخر ولك ان تقول اولها
هو آخرها ان اردت بالاول السابق عليه وبالآخر اللاحق له واما الامور التي يمتد وجودها سواء كان
حدوثها دفعيا او تدريجيا على سبيل التصرم او لا عليه او لا هذا ولا ذاك فقد عرفت ان الزمان منها

منها وما ينطبق عليها كالحركة القطعية لا يكون موجودا في آن فضلا عن ان يكون لوجوده اول آن او آخر آن
واما ما عدا ذلك فان كان آنيا والدفعيا فلا يكون له آخر آن الوجود كالصور فانها تقبل في آن وهي موجودة
فيما قبله من الزمان ولا يتصور آن سابق على آن الفساد لا يفصل بينهما زمان حتى يكون ذلك آخر آنات
الوجود وكذلك الحركة التوسطية الملازمة للحركة القطعية وان لم تكن منطبقة عليها ومماسة الخط للخط
الزائلة بالموازاة والا فلا آخر آن الوجود كالموازاة الزائلة بالحركة الى المماسة هذا تمام الكلام في اول آن الوجود
وآخره واما العدم فما يكون وجوده دفعيا كالآن والآنيات فلا يكون له آخر آن العدم السابق وما غير
وجوده دفعيا سواء كان تدريجيا كالزمان والحركة القطعية وما يحصل بها اولا دفعيا ولا تدريجيا كالحركة
التوسطية وما يحصل بها كمماسة الخط للخط وبالجملة ما ليس له اول آن الوجود فله آخر آن العدم السابق
واما ما يكون وجوده بالتمام دفعيا لكن حدوثه على سبيل التدريج من غير تصرم كقدر من الزاوية الحاصلة بالحركة
فللسابق من عدمه ايضا آخر آن لا للسابق من عدم وجوده بالتمام هذا هو الكلام في آخر آن العدم السابق
واما العدم اللاحق فظاهر ان انعدام الآن والآنيات لا يكون له اول آن وكذا كل انعدام يحصل بنفس الحركة
كانعدام الموازاة بالحركة الى المماسة ويكون لا محالة لوجوده آخر آن الزمان وكل ما ينطبق عليه وكل ما يكون
انعدامه بانقطاع الحركة القطعية كالحركة التوسطية وكالصور الفاسدة عند بلوغ حركة الاستحالة الى الغاية
او يكون انعدامه بموافاة حد كمماسة الخط للخط الزائلة بالموازاة انقطعت الحركة عندها او استمرت بعد يكون
لعدمه اللاحق اول آن ولا يمكن هناك هذا التفصيل على ما ذكرنا واعلم انه قد يتصور آن لا على انه مفروض بين اجزاء
الزمان فصلا مشتركا بل على انه فاعل للزمان راسم له كما ان طرف المتنقل وليفرض نقطة كراس مخروط يرسم
بحركته وسيلانه مسافة تقابل خطا فيم ذلك الخط يفرض فيه نقطة لا فاعلة للخط بل المتوهمة فيه بعد حصوله واصلة
بين اجزائه الوهمية كذلك يتصور للزمان والحركة بمعنى القطع شيء فاعل كالنقطة الفاعلة للخط وشيء يفرض فيهما
واصلا بين اقسامهما كالنقطة المتوهمة في الخط وارتسام الخط بالنقطة وان كان على سبيل التخييل دون التحقيق
لانه اذا ماست النقطة نقطة مما تحرك عليه كالارض ثم نقطة اخرى يكون النقطة الاولى قد بطلت بزوال المماسة فان
تلك النقطة انما تكون نقطة بالفعل بالمماسة لا غير فتبطل ببطلانها والجسم بعد المماسة كما كان قبلها ليست فيه نقطة
متميزة فاذا ابطلت النقطة التي فرضناها مبدأ للخط فكيف يبقى الخط الذي هي مبدأه لكن هذا التسهيل تصور نحو
فيه حكم المنتقل اذ هو يفعل بنقلته متصلة على مسافة متصلة فالذي له بازائه ليس نحو المسافة فقد

خلف شيئا منه ولم ينل شيئا بعد ولا الحركة بمعنى القطع فقد مضى شطر منه ولم يفعل شطر البعد ولا الزمان فقد
سلف شيء منه ولم يأت شيء بعد بل ما بازاء ذاته من المسافة حد كنقطة ومن الحركة بمعنى القطع التوسط بين
المبدأ والمنتهى ومن الزمان ايضا امر غير منقسم وكما ان كلا من هذه الامور نهاية فكذلك المنتقل نهاية لنفسه من حيث
انتقل كانه شيء يمتد من المبدأ في المسافة الى حيث وصل فذاته الموجودة في حد نهاية لذاته من حيث انتقل
الى هذا الحد وامتد اليه ثم لا خفاء في ان المنتقل امر شخصي باق في حد ذاته وان لم يبق من حيث انه حد لذاته
لانه انما يكون حدا من جهة وجوده في حد حصل اليه فاذا انتقل الى حد آخر لم يبق من هذه الجهة وكذا الحركة بمعنى
التوسط باقية ذاتها بعينها وان كانت تزول من حيث تخصص نسبتها الى حد من حدود المسافة فليتحقق
ان ما بازائه من الزمان ايضا امر واحد باق في نفسه يفعل الزمان بسيلانه يسمى الآن السيال وان كان
لا يبقى من حيث هو آن بالقياس الى الزمان وحد فاصل او واصل بين جزئين منه كيف ووجوده هو انه
حد بينهما فكيف يبقى منتقلا فيصير حدا بين جزئين آخرين فالآن الذي هو متوهم في الزمان فصلا مشتركا
محله الزمان ثم اما ما يرسم الزمان فهو من حيث ذاته لا من حيث هو عرض له آن سيال فاحدث بسيلانه زمانا فصار
حد ذلك الزمان متعاليا عن ان يحل في الزمان بل نسبته اليه نسبة النقطة السيالة الى الخط المرتسم بها انها قلت
الفصل كانت لهم في الزمان قبل نضج الحكمة يظنون بتفريط وافراط فالمفرطون فيه منهم من نفاه راسا المشائين في الحركة
مع جوابه ومنهم من نفاه من الاعيان دون الذهن ثم لم يدر انه اذ ليس من عوارض المعلومات من حيث وجودها
في الاذهان فقط ولا سلبا او اضافة لم يكن ثبوته في الذهن الا لانه في الاعيان الا على نحو تعمل واختراع فلو لم يتوهم
لم يصدق ان بين ابتداء الحركة وانتهائها مقدارا يسعها ومنهم من لم يجعل له حقيقة قائمة بل انه حوادث توضع
ليعلم بها ما يقارنها من حوادث آخر فيكون الاول كطلوع وغروب وقتا للثواني كولادة وممات وانما تعين
الاوقات بتعيين الموقت وان كان الاولى بذلك ما يكون اظهر كشهر فاذا رتبت اوقات كان المجموع زمانا
ولم يدر ان مقارنة الثواني للاول معية زمانية وليست لذات المعين بل لاشتراكهما في امر لم يشتركا فيه كانا
قبل وبعد واما المفرطون فمنهم من جعله واجبا لامتناع العدم عليه لذاته والا لكان لعدمه قبلية على وجوده وبعدية
عنه ولا يكون الا بزمان ثم لم يدر ان الممتنع عليه هو العدم الممتنع ومع الوجود لا العدم المطلق او مطلق العدم كما
هو شأن الواجب ومنهم من جعله الفلك اذ كل جسم في فلك وكذا في زمان ثم لم يدر انه انتاج من موجبتين في الشكل الثاني
على ان الصحيح كل جسم سوى الفلك في فلك ومنهم من جعله الحركة لانها انقسمت الى ماضية ومستقبلة ولم يدر ان الزمان

١٤ قوله فهي من الخ يعني المقصود ان لا يبعد ان يوجد في الزمان شيء راسم بازاء الحركة بمعنى التوسط وان لم يوجد بل الغرض انه ان وجد شيء بازائها فهو الذي يقال له الآن السيال وما لكونه كذلك يومي اليه كلام الشيخ في الشفاء وما قال

بعضهم ان مذهب الفلاسفة انه ليس الموجود من الزمان الا الآن السيال ومن الحركة الا التوسط دون الامرين الممتدين فقد عرفت سابقا من المصنف انه غير مرضي بلا مرية

الزمان هو المنقسم اليها الذاتة لا مطلقا ومنهم من خص الفلكية او دورة منها وتفصيهم ان الحركة ولو فلكية توصف
بالسرعة والبطوء بدون الزمان ثم انه يصح ان الحركتين في زمان لا انها في حركة ثم جزء الزمان زمان بخلاف الدورة **اقول**
قد كان للفلاسفة قبل استقرار عرش الحكمة ظنون في امر الزمان بين تفريط وافراط ونحن اذ قضينا الوطر عن تحقيق
الزمان في ما يتعلق به فجدير ان نعقبه بنقل آرائهم وحسم شبهاتهم فنقول اما الذين فرطوا في شان الزمان فمنهم
من نفى ان يكون له وجود البتة ولو في الذهن الا باختراع وتعمل منه ومنهم من نفى وجوده عن الاعيان لكن
اثبته في الذهن ثم منهم من اعترف بان له وجودا لكن لم يجعل له حقيقة قائمة بل آية امور حادثة اختيرت لان ينسب
اليها امور اخرى بالحصول معها فيكون الاولى وقتا للاخرى والزمان مجموع اوقات فالذين جحدوا ان يكون
للزمان وجود تمسكوا بمثل ما مر في الحركة فان الزمان ينقسم الى ماض ومستقبل وكلاهما معدومان واما الحاضر فهو
الآن وليس زمانا على انه لو كان آنا فان بقي كان شيء منه متقدما وشيء متاخرا فلم يكن حاضرا او آنا وكان في
الآن ماض ومستقبل وان عدم فاما ان يعدم في آن يليه من غير ان يفصلهما زمان فيلزم التتالي وانتم تمنعونه
واما في آن بينه وبين الذي عدم زمان فيلزم ان يبقى زمانا ثم اذ لا يكون آن كيف يكون زمان وكل زمان يتحدد بآن
وايضا اذا لا يكون زمان فكيف يكون آن ثم كل آن هو طرف زمان ثم قالوا ان كان الزمان مقدار الحركة فهذه الحركة
من حيث هي حركة لا تستدعي حركة اخرى لجسم آخر وان كانت قد تستدعيها من حيث ان محركها بحيث لا يحرك
الا ان تحرك فكان لهذه زمان كانت هناك حركة اخرى ام لم تكن فيكون بازاء كل حركة زمان فاذا كانت حركات
معا كانت ازمنة معا وانها هذه المعية زمانية وترجعها الى المعين يجمعها زمان فكان لتلك الازمنة زمان يكون
هي فيه ويجمعها زمان آخر يكون الكل فيه وهكذا والجواب اما عن تمسكهم بانحصار الزمان في الماضي والمستقبل وانعدام
الكل بمثل ما مر في الحركة وذلك انهم ان عنوا بكون الماضي والمستقبل معدومين عدمهما مطلقا فهو اول النزاع
وان عنوا به عدمهما في الآن فمسلم اذ نحن لا نثبت للزمان وجودا قارا يكون في آن الا في الذهن ولكن ليس كل
ما لا يكون موجودا في آن لا يكون موجودا اصلا فان الوجود مطلقا اعم من ان يكون في آن او في زمان او لا
في آن ولا في زمان فوجود الزمان من هذا القبيل وكيف يطلب للزمان متى وهو نفس المتى فهل هذا الا ان يطلب للمكان
اين وهو نفس الاين واما ما قالوا في الآن فقد مر مفصلا واما عن الزامهم ان يكون بازاء كل حركة زمان فاعلم اولا ان
الذي نقول هو ان كل حركة لا بد لها من زمان يتقدر به لا ان كل حركة لا بد لها من زمان يتعلق ويقوم بها فيتقدر الشيء
بالمقدار القائم بغيره من جهة الانطباق والموازاة كما يتصف شيئا بالمقدار القائم بحسبه ابتداء ونقول ان فرات الزمان

يجب ان تتعلق بطبيعة الحركة الا ان ذات كل حركة يجب ان تتعلق بها دائما فربما تتعلق ذات الشيء بطبيعة
ثم قد تخلو تلك الطبيعة عن ذلك الشيء كما ان ذات اللون تتعلق بطبيعة الجسم ثم قد يخلو الجسم عن اللون وبعد
ذلك فاعلم انه ليس كل حركة يمكن ان توجد وان لم توجد حركة اخرى فان ذلك وان لم يكن بين الاستحالة
فليس كل ما ليس بين الاستحالة ليس يستحيل بل الحركات المستقيمة في الكمية والكيفية لا تكون الا حادثة وكما
قد عرفت ذلك ايضا كانك قد عرفت ان الطبيعيات فضلا عن القسريات لا تكون الا حادثة ولا يمكن حدوث ما لم
يكن بان لا تكون ثابتا لم يكن حركة وايضا لا تكون مستقيمة طبيعية الا وقد تحدث جهات الاحياز الطبيعية ولا تتحدد
الا بالجسم الابداعي من ان يتحرك حركة مستديرة ولا تكون قسرية ما لم تكن طبيعية وقد عرفت ان الحركة انما تفصل الزمان بالذات لا بما يتصل
المسافي والكيفية بل الكمية ايضا من حيث انها كمية انما هي الاتصال الزماني فقطعوا بالجملة انها علة الزمان لا تكون
الا الدائمة وهي المستديرة الا ان ارادية فتخصص في الفلكية وتحقق ان تكون علة الزمان بالذات للزمان الذي هو اظهر المقادير
الثبتة اظهر الحركات واسرعها وان تكون قائمة بجسم محيط بسائر الاجسام فلا تكون لما سوى حركة الافلاك الاعلى حظ
في اقامة الزمان اللهم الا بالعرض كما ان الامر في تحديد الجهات كذلك قال الذين جعلوا الزمان وجودا في الذهن
دون الاعيان فانما اضطروا الى ذلك للشكوك التي اوردناها ثم للتفاوت مع وجوب ان يكون للزمان نحو من الوجود
فلم يجدوا مستندا الا في القول بوجوده في الذهن دون الاعيان ونحن نصحح ان الوجود المحصل في آن
لا يكون للزمان الا في الذهن واما مطلق الوجود المقابل للعدم المطلق فذلك صحيح له والا صدق سلبه فيصدق
انه ليس بين طرفي المسافة مقدار امكان الحركة على حد من السرعة واذا كان هذا السلب كاذبا فالاثبات الذي
يقابله صادق وهو ان هناك مقدارا لهذا الامكان مع ان للاثبات دلالة على وجود الامر وان لم يكن له دلالة على نحو
وجوده محصلا في آن او على جهة وليس هذا الوجود له بسبب التوهم فانه وان لم يتوهم كان هذا النحو من الوجود حاصلا
كذا ذكره الشيخ وتحقيقه ان الوجود في الذهن والتوهم من غير ان يكون في الاعيان منه ما يكون بمجرد اختراع
الذهن وعمله كانياب الاغوال ومنه ما ليس كذلك وهذا على نحوين منه ما يكون بحسب وجود الاشياء
في الذهن بمعنى ان الاشياء يعرض لها من حيث الحصول في الذهن حال لا باختراع الذهن فلا تحتاج
في صدق الحكم عليها بهذه الحال الى حصول تلك الاشياء في الذهن على نحو الا الى اختراع الذهن اي تصوره بهذه الحال
وذلك كالوضع والحمل فانك ما لم تتصور معنيين توجب احدهما للآخر او تسلبه عنه لم يكن هناك وضع وحمل
لما اذا وجبت معنى الآخر او سلبته عنه فالحال انه يصدق الحكم بان في ذهنك موضوعا ومحمولا سواء تصورت

تصورت الوضع والحمل اولم تتصور ثم انه ما يكون في الذهن بحسب حال الاشياء في الاعيان كالفوقية والتحتي وهذا انما يكون باضافة بعض الاشياء الى بعض او سلب معنى عنها بحسب وجودها في الاعيان واما ما لا يكون اضافة او سلبا فان لم يكن في الاعيان كان وجوده للصور العينية في الذهن بمجرد تعمل واختراع منه ومن البين ان الزمان ليس مما هو بمجرد اختراع من الذهن ولا مما يعرض بحسب وجود الاشياء في الذهن حتى لو لم يتصور شيء لم يصدق الحكم بان ههنا زمانا وليس ايضا من الاضافات والسلوب فلا جرم يجب ان يكون وجودا في الاعيان ومع ذلك فاعلم ان الزمان اضعف الاشياء وجودا وذلك ان الاشياء على نحوين منها ما هي متحصلة الوجود اي ليس لها اجزاء متمانعة عن الاجتماع في الوجود فان كان لها متى يكون لا محالة في آن ومنها ما يكون اجزاؤه متمانعة عن الاجتماع كالحركة والزمان وكانك قد عرفت فيما اسلفناه ان ذلك للزمان بالذات وللحركة بالعرض فهو اضعف من الحركة من هذه الجهة قال الشيخ يشبه ان يكون الزمان اضعف وجودا من الحركة ومجانسا لوجود امور نسبتها الى امور وان لم يكن الزمان من حيث هو زمان مضافا بل قد يلزمه اضافة انتهى ثم الزمان مقدار للحركة عارض لها فلا محالة يكون وجوده ادون منها ثم ان للحركة ضعفا من وجه آخر يسري منها الى الزمان وهو ان فعليتها هو انها كمال لما بالقوة من جهة ما هو بالقوة وقد عرفت ان المستكمل بها بالقوة من جهة انه قد بقي له منها شيء لم يحصل بعد ومن جهة انه متوجه الى كمال يتحصل بها ولم يحصل بعد فجهة القوة فيها تضمنت في جهة الفعلية والهيولى تشارك الحركة في ذلك فانها جوهر بالقوة فصلها الذي به فعليتها هو القوة واما سائر الاشياء فلا يكون من جهة الفعلية فيها جهة القوة نعم ربما تكون بالفعل من جهة وبالقوة من اخرى ثم كما ان القوة في الهيولى اقوى من الحركة اذ قوتها في نفس شيئيتها والقوة في الحركة باعتبار شطر منها او باعتبار ما يطلب بها فكذلك الفعلية في الهيولى اقوى من فعليتها فان فعليتها هي فعلية وجودها الموضوعها وفعلية الهيولى هي فعلية وجودها لذاتها والذين جعلوا الزمان مجموع اوقات فهم ايضا لما نفوا ان يكون للزمان حقيقة قائمة في نفسها للشكوك الاولين ثم قالوا انك اذا رتبت اوقاتا متتالية وجمعتها لم تشك ان مجموع ذلك هو الزمان وليس الوقت الا ما يوقت به الموقت بان يعين مبدأ حادث يحدث ليعلم به حادث آخر يكون معه فيقول مثلا يكون قيام زيد بعد يومين اي من طلوع الشمس بعد طلوعين فانما صار طلوع الشمس وقتا للقيام بتعيين القائل اياه ولو شاء يجعل قدوم عمرو مثلا بدلا الا ان طلوع الشمس مما يجري مجراه اذ كان اعم واظهر واشهر اختير لذلك قد سمع ان فيما اسلفناه غنى عن المساعة مع هؤلاء ونظرائهم نقول انما يصح جعله طلوع الشمس وقتا للقيام زيد باعتبار وجود القيام معه وهذه المعية بانها

القبلية والبعدية وذات المعين لا تأبى عن القبلية والبعدية وانما صار معينا باشتراكهما في امر لو لم يشتركا فيه
كان احدهما قبل والآخر بعد فذلك الامر هو الزمان وأما الذين افرطوا فطائفة جعلوه قائما بنفسه فمنهم من بالغ
في الغلو فجعله واجب الوجود ومنهم من زعم انه الفلك وطائفة اعترفوا بانه عرض لكن منهم من جعله الحركة مطلقا ومنهم
من جعله حركة الفلك خاصة اما مطلقا او دورة منها فالذين ما تخذوه الها واجبا الوجود وانما اوقعهم في ذلك
الظن ان الزمان لو فرض معدوما كان لعدمه قبلية على وجوده او بعدية وهذه القبلية والبعدية ليست الا زمانية
فيلزم وجود الزمان على تقدير فرض عدمه فكان عدمه ممتنعا لذاته وما امتنع عدمه وجب وجوده والذي يريح شبهتهم
انه انما يلزم وجود الزمان على تقدير فرض عدمه اذا فرض العدم سابقا على الوجود او لاحقا له اعني اذا فرض
عدمه تارة مع وجوده اخرى اما اذا فرض عدمه مطلقا لم يلزم من نفس ذلك وجوده فالممتنع بالنظر الى ذاته
هو نحو العدم المتعاقب مع الوجود لا نحو العدم المطلق فلا يمتنع عليه مطلق العدم والواجب ما يمتنع عليه مطلق العدم
لا نحو منه دون نحو وقد عرفناك ان الزمان في ارذل مراتب الوجود فكيف يكون في اعلاها ومما يليق ان
نستطرد بذكره ههنا ان الزمان ليس بعلة لشيء من الاشياء لكنه اذا كان الشيء مع استمرار الزمان يوجد او يعدم ولم يكن
علة ظاهرة نسب الناس ذلك الى الزمان اذ لم يشعروا بمقارن غيره فان كان الامر محمودا مدحوا الزمان و
ان كان مذموما ذموه لكن الامور الوجودية في اكثر الامر ظاهرة العلل والعدم والفساد خفي العلة في الاكثر
يشهد به استقراء الجزئيات فسبب البناء مثلا معقول وسبب الانتقاض مجهول غالبا فيعرض لذلك
ان اكثر ما ينسب الى الزمان هو الامور العدمية كالنسيان والهرم والهلاك كما حكى الله سبحانه عن الكفرة اعني
قولهم وما يهلكنا الا الدهر اي الزمان فلذلك اولع الناس بذم الزمان وهجوه والذين زعموا ان الفلك هو الزمان قالوا
كل جسم في فلك وكل جسم في زمان فالفلك هو الزمان وما اسخف ذلك فانه استنتاج من موجبتين في الشكل
الثاني على انهم اخطأوا في قولهم كل جسم في فلك والصحيح كل جسم سوى الفلك في فلك والذين حسبوه
انه الحركة مطلقا فقالوا الحركة منقسمة الى ماضية ومستقبلة وكل منقسم الى ماض ومستقبل زمان فالحركة
هي الزمان وقد اخطأوا في قولهم كل منقسم الى ماض ومستقبل زمان والصحيح كل منقسم بالذات الى ماض
ومستقبل زمان ولو كانت الحركة هي الزمان كان قولنا الحركة في زمان في قوة ان الحركة في حركة والحركة
ولو كانت حركة الفلك الاعلى توصف بالسرعة والبطوء بخلاف الزمان ومن خص الحركة التي هي الزمان
بدورة واحدة لم يدر ان جزء الزمان زمان وجزء الدورة ليس بدورة قلت الفصل الجهة

الجهة ربما تضاف الى الجسم والابعاد ويراد بها اما نهاية امتداد المضاف اليه وما يليها فيكون على سبها والخط والسطح امتداد ان من وجه دون وجه فقد لا ينتهيان بالفعل اذا كانا منحنيين كمحيطي الدائرة والكرة والجسم امتداد من كل وجه فيجب انتهاؤه بالفعل ثم الجسم قد يتبدل نهاياته بتبدل الشكل والمقدار بخلاف الخط والسطح وقد اشتهر ان للخط جهتين وللسطح اربعا وللجسم ستا وتحقيقه ان يكون ذلك صحيحا في الخط اذ لكل امتداد من حيث هو امتداد اوانما يكون نهايتان والخط امتداد واحد بالقوة والفعل فلا يستند من النهاية على نقطتين وهو وان جاز ان لا ينتهي بالفعل او ينتهي بنقطة كمحيط السطح البيضي لكن النقطة الموجودة في الثاني والنقطة المفروضة في الاول وان كانت واحدة بالذات فلها اثنينية بالاعتبار فان لم يعتبر ذلك فالحمل على الشهرة على اعتبار الاستقامة في الخط او عدم تمام احاطته بالسطح واما في السطح والجسم فلا يصح فانهما وان كانا واحدين بالفعل فلا يقف فرض الامتدادات الخطية فيهما على حد لكل منها لاسيما المستقيمة نهايتان فلا يكون لنهاياتها البعيدة انقطاعية حد في القوة واما النهايات بالفعل من النهايات القريبة فللسطح قد يكون نقطة كالمحيط بالجسم البيضي او الكرة كالمحيط بالجسم الاهليلجي او خطا كالدائرة او اكثر بحسب ما يتفق من الاضلاع بالغة ما بلغت كالمضلعات المسطحة ولا اقل من ثلاثة ان كانت مستقيمة خطا او نقطة وخطا معا كالمنحني من سطحي المخروط المستدير وللجسم سطح كما للكرة او اكثر بالغا ما بلغ كالمضلعات المجسمة ولا اقل من اربعة ان كانت مستوية قاطعة وكان سبب الشهرة فيهما امران عامي وهو في السطح اعتبار ذوات اربعة اضلاع لغلبتها وفي الجسم مع غلبة ذوات ستة سطوح اعتبار تعين الراس والقدم والوجه والقفا في الناس والظهر والبطن والراس والذنب في الحيوان مع اليمين والشمال فيهما او لا وقياس سائر الاجسام عليهما ثانيا وسمي الستة فوقا وتحتا وقداما وخلفا ويمينا وشمالا وخاصي وهو ان لكل بعد نهايتين والابعاد المتقاطعة على قوائم اثنان في السطح على اثنين فيكون النهايات اربعة وفي الجسم على ثلاثة فيكون ستة لكن اعتبار انقطاع على قوائم من الفصول ثم الست بالاعتبار العامي تعين في الحيوان طبعا ولا يتبدل وفي سائر الاجسام تعين بالفرض ويتبدل به وبالاعتبار الخاصي تعين الكل في الكل بالفرض ويتبدل بتبدله لكن التسمية بالفوق والتحت ليست للنهايتين باعتبار الراس والقدم او الظهر والبطن كيف كانا ولا بالفرض بل بلحاظ وضع خاص وما يتحد ان في المضاف اليه باعتبار وضعه بالقياس اليه غير مختلف باختلافه والطبع في الناس وسائر الحيوانات والاشجار تقتضي وضعا لها اليه يكون به الراس والظهر الاغصان فوقا وما يقابلها تحتا هذا واذا اريد بالجهات النهايات فان اريد بها ما يليها فالاربع من الست

۲۰۷

يتبدل بالاعتبار العامي ايضا في الحيوان يتبدل وضعه فالمتوجه الى المشرق اذا توجه الى المغرب صار قدامه
خلفا ويمينه شمالا واما الفوق والتحت فلا يتبدلان بتبدل وضع المضاف اليه فهما مايلي الفوق والتحت
بمعنى النهاية واذا تعينت نهاية للفوقية ومقابلتها للتحتية كان مايلي الاولى فوقا ومايلي الاخرى تحتا بهذا
المعنى فاذا انعكس الوضع صارت الاخرى هي الفوق وكان مايلي الفوق قبل هو مايلي الفوق بعد فيكون فوقا
في الحالين نعم يتبدلان بحركة المضاف اليه في الاين فاذا كان زيد في الحجرة كان سقفها فوقه واذا صعد
السطح صار تحته لكن هذه فوقات وتحتات اضافية ولا بد وان ينتهي الى فوق لا فوق فوقه وتحت لا تحت تحته وهما
الحقيقيان المتميزان حتى يلي احدهما بالطبع رؤس الاناسي وظهور الحيوانات وفروع اغصان الاشجار والاخر يقابله
وربما يضاف الجهة الى الاشارة ويراد منتهاها ولا تكون الا الى موجود متحيز ولو تبعا وجهاتها لا تتناهى واعتبرت
الست تارة بالقياس الى المشير فيكون مايلي نهاياته واخرى بالقياس الى المشار اليه فيكون نهاياته وبالجملة
فتذكر حال الفوق والتحت وربما تضاف الى الحركة فاذا كانت في مسافة مستقيمة لا بد لها من نهايتين
بالفعل وتكون على جهات شتى وما بالطبع منها مايلي الى الفوق او الى التحت طالبة للوصول والقرب فلاح
من جهات ان هذين الجهتين لا بد لهما من محدد بالطبع لا يختلف فلننظر فيه اقول الجهة اضافات فتضاف
الى الجسم وساير الابعاد من السطح والخط والى الاشارة والى الحركة فاذا اضيفت الى الجسم وساير الابعاد فلها
اطلاقان فتطلق تارة على نهاية امتداد المضاف اليه واخرى على مايلي نهايته وهي بمعنى مايلي النهاية يكون
على حسبها بمعنى النهاية فان مايلي النهاية من حيث يليها انما تختلف باختلافها فلنتكلم فيها فنقول الخط والسطح
امتدادان من جهة دون وجه فاذا الخط امتداد من جهة الطول دون العرض والعمق والسطح من جهة الطول والعرض دون
العمق وانما يكون النهاية للشيء من جهة ما هو ممتد فلا يكون لهما من جهة ما هما ليسا بممتدين نهاية واذا كانا
منحنيين من جهة ما هما ممتدان جاز ان يتصل المبدأ والمنتهى فلا يتعين نهاية بالفعل ولا يلزم منه ذهابهما
الى غير النهاية بالمعنى المبين استحالته وذلك كمحيط الدائرة فانه امتداد من جهة فقط ولا انحناء فيها جاز ان يتصل
اوله وآخره فلم يتعين فيه نهاية بالفعل اصلا وكسطح الكرة فانه امتداد في جهتين فقط ولا انحناء فيهما لا نهاية له
بالفعل وان انحنى السطح في جهة دون جهة كمحيط الاسطوانة المستديرة فلا بد له من نهايتين من جهة ما هو غير
منحن فيها والجسم امتداد من كل جهة فيجب انتهاؤه بالفعل في الجهات ولا يضر في ذلك انحناؤه شيئا ضرورة امكان
تخيل البعد المستقيم فيه من كل وجه ووجوب تناهي البعد المستقيم لا يقتضي تناهي البعد المستقيم بالفعل انما يجب لو كان البعد

لو كان البعد متناهيا بالفعل واما متناهية بالقوة فلا يلزم منه تناهي الجسم بالفعل لانا نقول لا يمكن ان يتخيل بعد مستقيم غير متناه بالفعل
ولو كان الجسم غير متناه بالفعل لا يمكن فيه تخيل بعد مستقيم غير متناه بالفعل فيجب انتهاء الجسم بالفعل ولا يلزم ان يكون نهايات
الابعاد المفروضة موجودة بالفعل ثم الجسم الطبيعي قد يتبدل نهاياته مع بقائه بعينه فيتبدل الشكل والمقدار واما
التعليمي فهو نفس المقدار فلا يمكن بقائه مع تبدل المقدار لكن قد يتبدل نهاياته فيتبدل الشكل بخلاف الخط والسطح اذ هما
مقداران فلا مقدار لهما حتى يتصور تبدلهما والخط لا شكل له ايضا والسطح وان كان له شكل فلا يتصور تبدل شكله مع بقائه
بعينه اللهم الا ان يعتقد السطح بمعنى الامتداد الطولي والعرضي من غير اعتبار تعين كما ذهب في بحثين واعلم انه قد اشتهر ان للخط
جهتين وللسطح اربعا وللجسم ستا وهذا انما يكاد ان يكون صحيحا في الخط اذ لا يكون له ازيد من جهتين فظاهر انه امتداد واحد بالفعل والقوة
ولا امتداد الا الواحد من حيث هو واحد لا يكون له ازيد من نهايتين واما انه يجب ان يكون له جهتان فانما يصح لو اريد بالجهة ما يعم
النهاية بالقوة واريد بالاثنينية ما يعم الاعتبارية فان من الخطوط ما لا نهاية له بالفعل كمحيط الدائرة والقوس منه بالنهاية
واحدة فقط كمحيط السطح البيضي الا انه يمكن ان يعرض في الاول نقطة تكون نهاية ثم النقطة المفروضة في الاول والموجودة في
الثاني وان كانت واحدة بالذات فلها اثنينية بالاعتبار اذ كل امتداد فله جانبان فاذا انتهى في جانبيه بنقطة واحدة كانت تلك النقطة
كانها من حيث انتهى الامتداد اليها من جانب غيرها من حيث انتهى الامتداد اليها من جانب آخر لا يقال اذا اعتبرت النهاية بالقوة فيجوز
ان يكون للخط اكثر من نهايتين فان في محيط الدائرة نقطة غير متناهية بالقوة كل منها يكون نهاية له لانا نقول انما يتكثر
النهايات فيه على التبادل دون الاجتماع اذ لو فرض في المحيط نقطتان صار انقسم وكانتا نهايتين لقسميه لا له هذا وان لم
يعتبر النهاية بالقوة والاثنينية الاعتبارية لم يصح المشهور في الخط على اطلاقه ولذلك قلت كاد ان يكون صحيحا وصحح
للمشهور اما اعتبار الاستقامة او اعتبار عدم تمام احاطته بالسطح فانه اذا ابدي تصحيحه من تخصيص يكفي في ذلك
تخصيصه بما لا يتم احاطته بالسطح مستقيما كان او منحنيا اذ لا بد له من نهايتين بالفعل فينبغي ان لا يصار الى تخصيص بين
ذلك لكن المتبادر عند اطلاق الخط اما المطلق او المستقيم فاذا لم يحمل على الاول ينبغي ان يحمل على الثاني فلتعارض الوجهين
ترددنا في الحمل بين الامرين وانما تبادر المستقيم لاعتنائهم بالاستقامة والفهم بها وغلبة اعتبارهم اياها كما في المساحات فان
السالك انما يسلك الطريق على الاستقامة ما تيسر وفي المساحات فلا يتخذ الذراع الا مستقيما ولا يمسح الا على
الاستقامة وكذلك في تسطيح سطوح المنازل والبناء والبسط والكتب وغيرها وفي قامات الاناسي والاشجار فاما في السطح
والجسم فلا يصح المشهور فانهما وان كانا امتدادين واحدين بالفعل فلا يقف فرض الامتدادات الخطية فيهما على حد
ولكل من تلك الامتدادات المفروضة لا سيما المستقيمة منها نهايتان فالنهايات ضعف الامتدادات وكذا نهاياتها

كذلك نهايات السطح والجسم فلا يكون لنهاياتها البعيدة المنقطية حد في القوة واما ما لها بالفعل فالنهاية السطح اذا انتهى بالفعل
قد تكون نقطة واحدة كما محيط الجسم البيضي او اكثر كما المحيط الجسم الاهليلجي فانه ينتهي بنقطتين وقد تكون خطا واحدا كما الدائرة
او اكثر حيث ما يتفق من الاضلاع بالغة ما بلغت وذلك كما المضلعات المسطحة ولا تكون اقل من ثلثة خطوط اذا كان كل ما احاط به
الخطوط مستقيما وقد تكون نقطة وخطا كما المغني من سطحي المخروط المستدير او اكثر ونهاية الجسم مطلقا سطح البتة اما واحد كما الكرة او اكثر
بالغا ما بلغ ولا تكاد اقل من اربعة اذا كانت السطوح مستوية قاطبة وكان سبب شهرة الاربع والست في السطح والجسم امران عامي وخاصي
اما العامي فهو في السطح اعتبار ذوات اربعة اضلاع من السطوح لغلبتها كسطوح الجهات والابنية والاقبية والبسط والاردية
والكتب ونحوها وفي الجسم مع غلبة ذوات ستة سطوح كالاجسام المذكورة بسبب اعتبار ستة حدود معينة بالطبع في الانسان
وساير الحيوان اولا وقياس ساير الاجسام عليها ثانيا اما في الانسان فالراس والقدم والوجه والقفا واليمين والشمال
واما في ساير الحيوانات فبازاء الراس والقدم الظهر والبطن وبازاء الوجه والقفا الراس والذنب اما اليمين والشمال فعلى حالهما
وليفرض بين كل حدين متقاطعين امتدادا ويسمى الحدود الست فوقا وتحتا وقداما وخلفا ويمينا وشمالا ويسمى الامتداد الاول
بحسب قامة الانسان طولا والثاني عرضا والثالث عمقا لكن في تسمية الحدين الاولين بالفوق والتحت اعتبار زائد على
ما يجي واما الخاصي فهو ان الابعاد المتقاطعة على قوائم لا تزيد في السطح على اثنين بمعنى انه اذا فرض بعد واحد اصلا
لا يمكن ان يفرض من الابعاد الغير المتوازية المتقاطعة على قوائم الا واحد وفي الجسم على ثلثة لكن اعتبار التقاطع على قوائم
في الابعاد ليس مما يوجبه مفهوم الجهة حتى لا يتحقق بدونه بل هو من الفضول ثم الجهات الست باعتبار العامي تتعين
في الانسان وساير الحيوان طبعا ولا يتبدل وفي ساير الاجسام تتعين بالفرض ويتبدل بتبدله وبالاعتبار
الخاصي تعين الكل في الحيوان وغيره بالفرض ويتبدل بتبدله لكن يجب ان يعلم ان التسمية بالقدام والخلف
واليمين والشمال في الاعتبار العامي باعتبار النهايات الاربعة المعينة بالطبع فالوجه قدام والقفا مثلا خلف والجانب
الذي يقتضي الطبع قوته من الجهتين يمينا ومقابله شمالا فلو تحولت القوة عن مقره الطبيعي لعارض اما في اصل
الخلقة او بعده لم يتحول اليمين الى الشمال اذ لا يكون ذلك بالطبع واما التسمية بالفوق والتحت فليست باعتبار النهايتين
المتعينين بالطبع حتى لا يتبدل اذ ليس الراس والقدم في الانسان كيف ما كانا ولا الظهر والبطن في ساير الحيوان
كيف ما كانا فوقا وتحتا فان الانسان مثلا اذا انتكس لم يسم راسه فوقا وقدامه تحتا بل بالعكس فاذا استلقى او انبطح
اتحد الفوق والتحت مع جهتي القدام والخلف واليمين والشمال بل التسمية بهما عند العامة والخاصة بلحاظ
وضع لما اضيفا اليه فالامر الذي يتحدد الفوق والتحت فيما اضيفا اليه باعتبار وضعه بالقياس الى ذلك الامر

غير مختلف باختلاف ما اضيفا اليه اذ لا مدخل لخصوصية الجسم المضاف اليه في تعينهما اصلا ثم الطبع في الناس
وساير الحيوان و في الاشجار الحقيقي و صنعا لهذه الاجسام الى المحددتين جهتي الفوق و التحت يكون بذلك لو ضع الراس في
الناس و الظهر في الحيوانات و الاغصان في الاشجار فوقا و ما يقابلهما من القدم و البطن و الاصول تحتا فهما متحدان
بالطبع قطعا لكن المنتهيتين بهذه الاجسام المتعين الطبع فيهما بل يحدد آخر بهذا اذا اريد بجهات النهايات و ان اريد
ما يلي النهايات فالاربع الى الست اعني ما سوى الفوق و التحت حينئذ يتبدل بالاعتبار العامي ايضا في الحيوان يتبدل وضعه
فان المتوجه الى المشرق مثلا اذا توجه الى المغرب صار ما كان قدامه خلفه و ما كان يمينه شمالا و اما الفوق و التحت فلا يتبدلان بتبدل
وضع المضاف اليه فهما بهذا المعنى ما يلي الفوق و التحت بمعنى النهاية و اذا تعينت نهاية للفوقية و مقابلتها التحتية كان ما يلي
الاولى فوقا بهذا المعنى و ما يلي الاخرى تحتا فان انعكس الوضع صار ما يلي الاولى يلي الاخرى لكن الاخرى ح تصير فوقا
بذلك المعنى و الاولى تحتا فيكون ما يلي الفوق بذلك المعنى قبل الانعكاس هو ما يلي الفوق بذلك المعنى بعد الانعكاس فيكون
فوقا بهذا المعنى في الحالين و كذلك ما يلي التحت يكون تحتا من غير تبدل نعم يتبدلان بحركة المضاف اليه في الاين فاذا كان
زيد مثلا في الحجرة كان سقفها فوقه و اذا صعد سطحها صار سقفها تحته لكن هذه التبدلات بالحركة انما هي فوقات و تحتات اضافية
اعني بالاضافة الى بعض الاجسام و في بعض الاحوال دون بعض فوق الابدان المنتهي الى فوق الفوق فوقه فلا يتبدل فوقيته و
لا التحت تحته فلا يتبدل تحتيته و هما الجهتان الحقيقيتان المتميزتان بالطبع حتى يكون الطبع يقتضي ان يلي احدهما و هو
الفوق رؤس الناس و ظهور الحيوانات و اغصان الاشجار و ان يلي الآخر ما يقابلها و باعتبار القرب اليهما تعين نهايتا الجسم للفوقية
و التحتية بالمعنى الاول فهذه الفوقات و التحتات الاضافية ايضا انما تتعين عند التحديد باعتبار الاقربية الى هذين الحقيقيين
بالنسبة الى الجسم المضاف اليه فلذلك ربما تختلف باختلاف قرب المضاف اليه من الفوق و التحت الحقيقيين
وان جاز ان يقال ان تعينهما بتعين النهايتين في الجسم المضاف اليه و القرب اليهما كما مر و على ذلك ايضا يرجع الامر
في تعينهما بالاخرة الى الحقيقيين ثم اذا اضيفت الجهة الى الاشارة يراد بها منتهى الاشارة و الاشارة لا تكون الا
الى موجود متحيز فان كان تحيزه تبعا كالسطوح و الخطوط و منتهاها الحقيقي لا يكون منقسما في الامتداد الآخذ من المشير
الى المشار اليه فلا يكون جهاته على الاطلاق ثم جهات الاشارة لا تتناهى و اعتبرت الست في المشهور لكن اعتبارها تارة
بالقياس الى المشير فيكون جهات الاشارة هي ما يلي نهايات المشير و اخرى بالقياس الى المشار اليه فيكون الجهات
نهايات المشار اليه و بالجملة فقد ذكرنا ههنا حال الفوق و التحت و تمايزهما بالطبع و اذا اضيفت الجهة الى الحركة اريد بها
ما منه و اليه و لا يكون الجهة الحقيقية منها ايضا منقسمة في امتداد الحركة و يكونان متمايزين بالفعل اذا كانت

151

الحركة في مسافة مستقيمة اذ لا بد لها من نهايتين بالفعل فيكونان هما او ما يليهما جهتين لها ثم الحركة المستقيمة
تكون على انحاء مختلفة وجهات شتى اذا كانت ارادية وما بالطبع منها انما هي الى الفوق والتحت طالبة للوصول
كحركة النار مثلا والارض والقرب كحركة الهواء والماء فلاح لك وجوب تحدد هذين الجهتين بالطبع من جهات شتى
شرح المنطق في جهات الاجسام بمعنى النهايات وبالنظر في جهاتها بمعنى ما يلي النهايات والنظر في جهات الاشارة
والنظر في جهات الحركة المستقيمة لانه لا بد لها من محدد بالطبع وانت تعلم ان محددها غير مختلف فلينظر فيه **وقلت تفصيل في**
انه يجب ان يكون هناك جسم كري الابعاد خارج عنه يحدد الجهتين معا غير قابل للحركة المستقيمة والخرق مجوف غير كائن ولا فاسد
ولا منتظم من اجسام ليست الجهتان حينئذ متمايزتان بالطبع بينهما غاية الخلاف بحيث يكون القرب من احديهما كانت في الحركة
والاشارة على اقرب السموت اليها بعدا عن الاخرى في حركة واشارة من سمتها ولا يكون في خلاء غير منقطع ولا ملاء يمتد الى
الامتداد على بساطته لا الى نهاية تحدد لها ان يكون جهة ولا مخالفة بالطبع بين الحدود المفروضة فيه كما هي بين هاتين الجهتين
فتحددهما انما هو عند ما له تناه ثم لا يتاتي ذلك الا بالاختلاف الا بين سطح محيط لا بعد خارج عنه لا خلاء ولا ملاء وبين مركزه
اذ كل حدين غيرهما على اي حال فرضنا لا يكون بينهما ذلك حيث اذا تحددت احدى الجهتين بجسم تحددت الاخرى ايضا به ولو كانت
المتحيزة جهة المحيط فتحدد المركز ايضا به ظاهر وان كانت هي الاخرى فان كانت جهة المحيط هي سطح المحدد للمركز تحددتا
به والا يجب ان يكون محدد جهة المحيط محيطا والاول محاطا فيكفي المحيط ويلغو المحاط ويمتنع على المحدد الحركة
المستقيمة والانجاز مفارقة لحيزه الطبيعي وعوده اليه بالحركة الطبيعية المستقيمة وتكون من جهة طبيعية الى
اخرى فالجهتان متحددتان لا به فيمتنع عليه الخرق لانه بالحركة المستقيمة فيجب ان يكون مجوفا والا لم يتصور حركة
الاجسام المستقيمة الحركة بالطبع بين الجهتين الا بخرقه على انه لو كان مصمتا كان المركز في ثخنه فلم يكن بين الجهتين
مخالفة طبيعية اذ تخالفهما انما هو بكون احدهما غاية القرب من المحدد والاخرى غاية البعد عنه ويمتنع الكون مع الفساد والا
فالصورة الكائنة اما ان تكون في الحيز الطبيعي فالفاسدة كانت في حيز غريب طالبة للطبيعي بالحركة المستقيمة فكانت جهتا
حركتها متحددتين لا بها ولا بالكائنة او في حيز غريب فهي طالبة للطبيعي وجهتا حركتها متحددتان لا بها ولا بالفاسدة
فيجب ان لا ينتظم من اجسام والا فما يلي السطح المحيط ان كان واحدا بسيطا فهو المحدد ويلغو الباقي والا فالبسائط ان كانت
على الشكل الطبيعي لم ينتظم منها جسم كري والا جاز عودها اليه بالحركة المستقيمة فيه ايضا تكثرها امكان بالبعد فبانفصال
عرض بالمادة بعد تلبسها بصورة ابنة فتكون قابلة للخرق او غيرها فتكون هذه كائنة وان كان بالطبيعة كانت جهة
المحيط متحيزة الى جهات مختلفة متحددة قبل هذا الجسم المنتظم فلا تكون واحدة **اقول** قد لاح في الفصل السابق

السابق ان الجهة بای معنی ماخذ بها حدود ونهاية وان هاتين الجهتين اعني الفوق والتحت هما المتمايزان
بالطبع ومن البين انهما غاية الخلاف بحيث يكون القرب من احديهما كانت بعدا عن الاخرى والحركة والاشارة
على اقرب السموت الى احديهما كانت حركة واشارة من سمت الاخرى فلنذكر في هذا الفصل شيئا من احكام
المحدد للجهتين الاول انه يجب ان يكون تحدد الجهتين عند ملاء متناه وما مر من امتناع الخلاء ووجوب تناهي
الابعاد وان كان يكفي المؤنة في ذلك لكن المقصود في هذا المقام ان تحدد الجهتين من حيث هو يوجب ذلك مع
قطع النظر عن امتناع الخلاء في نفسه ووجوب تناهي الابعاد فنقول ان تحددهما لو لم يكن عند ملاء متناه لكان في خلاء
غير متناه او ملاء غير متناه اي بسيط غير متناه وذلك باطل اذ ليس فيهما تحدد بالفعل لحد يكون جهة والتحدد المفروض فيهما
لا يخالف بعضها بعضا بالطبع بخلاف هاتين الجهتين لا يقال الا حصر فليتحدد اي في خلاء متناه او ملاء مركب
غير متناه لانا نقول الخلاء لا يتناهى فانما يتناهى عند ملاء فيصح ان التحدد عند ملاء ونبين انه يجب انضمامه بمحدد
حتى الى الملاء والملاء المركب الغير المتناهي انما يتحدد فيه حد او حدود باعتبار انتهاء البسيط منه بآخر فيكون
المحدد احد المتناهيين الثاني انه يجب ان يكون المحدد جسما كريا وذلك لانه لما كان الخلاف بين الجهتين في
الغاية بحيث يكون القرب من احديهما كانت والحركة والاشارة على اقرب السموت اليها بعدا عن الاخرى وحركة
واشارة من سمتها وجب ان يكون احدهما محيط كرة والاخرى مركزها اذ كل حدين غيرهما متجانسين كسطحين
او خطين او نقطتين او متخالفين كسطح وخط او نقطة او كخط ونقطة لا يكون بينهما ذلك الخلاف على اي حال
وضعهما كان بان يكون السطحان مستويين او مستديرين او متخالفين او الخطان مستقيمين او منحنيين او متخالفين وكان يكونا
حدين لجسم واحد او لجسمين مختلفين بالعدد او الطبيعة وكذلك على اي وضع فرضتهما كان يكون احد السطحين مثلا محيطا
بالآخر او غير محيط اما مقاطعا او موازيا لا يقال يمكن هذا الخلاف بين محيط الدائرة ومركزها لانا نقول انما يتأتى
هذا الخلاف بين المركز والمحيط اذا لم يكن بعد خارج عن ذلك المحيط الا خلاء او لا ملاء اذ لو كان هناك خارج
لامكنت الحركة او الاشارة على اقرب السموت الى المحيط من جهة مفروض من ذلك الخلاء او الملاء الخارج ولا يكون
هذه الحركة والاشارة من سمت المركز ونحن نقول لما تبين ان التحدد عند ملاء ولا يمكن احاطة الخط احاطة تامة
بملاء فكل محيط دائرة يمكن ان يوجد حد خارجا عنه فلا يكون بين محيط الدائرة ومركزها ذلك الخلاف وعلم مما
مر ان الشكل البيضي والعدسي بل المضلع ايضا يشتمل على وسط هو غاية البعد من جميع الجوانب
بحيث اذا تجاوزته صرت في القرب من جانب البتة غاية الامر ان الابعاد الممتدة الى الجوانب لا تكون متساوية

فالجواب عنه ان الابعاد الى الجوانب اذا اختلفت تحيزت جهة المحيط الى ما هو في غاية البعد عن الوسط الى
ما هو دون ذلك فلم يكن الكل في غاية البعد وايضا اختلاف الاجزاء ان كان بالطبع لم يكن جهة المحيط واحدة
بسيطة والا يتصور ذهاب البعد في السمت الذي انقطع فيه دون الغاية الى الغاية فيتصور بعد خارج المحيط
الثالث انه لا يكون خارج المحدد بعد لا خلاء ولا ملاء وقد تبين ذلك آنفا الرابع انه يجب ان يكون محدد احد
الجهتين هو المحدد للاخرى وذلك لان تلك الجهة التي تحددت بجسم اما ان يكون جهة المحيط فيكون تحدد المركز ايضا
بذلك الجسم ظاهرا لان محدد المحيط يكون كرة وكما يتحدد محيطه يتحدد به مركزه وهو جهة المركز فان كان جهة المحيط هي
سطح المحدد لجهة المركز تحدد ثانيا والا فالمحدد لجهة المحيط يجب ان يكون محيطا للمحدد لجهة المركز فيكفي المحيط في تحديد الجهتين
وليلغو الملحوظ وقد تبين بهذه الاحكام انه لو كان هناك خلاء بقدناه عند طائر لا يمكن اضافة التحديد الى الخلاء لانه
ان لم يكن احدهما محيطا بالآخر لم يكن تحدد الجهتين معا بواحد منهما لوجود بعد خارج عنهما ولا تحدد احدهما باحدهما
والاخرى بالآخر لوجوب تحددهما معا بواحد وان كان احدهما بالآخر محيطا فان كان المحيط هو الملاء فالخلاء معدوم
وان كان المحيط هو الخلاء فلا يكون مقعره هو جهة المحيط لوجود بعد خارج عنه ولا يكون له محدد الا اذا كان محاطا بملاء آخر
ويجب ان ينتهي الامر الى ملاء لا خلاء ولا ملاء خارجا عنه فهو المحدد الخامس ان المحدد غير قابل للحركة المستقيمة لا هو
ولا جزء منه لان ما يقبل الحركة المستقيمة يجوز عليه لا محالة مفارقة لحيزه الطبيعي ومعاودته اليه بحركة طبيعية
ولا يكون الحركة الطبيعية الا من جهة الى جهة متمايزتين بالطبع ولا يمكن تحددهما بذلك المتحرك بالضرورة فلا يكون
المحدد ولهما قابلا لها السادس انه غير قابل للخرق لانه لا يمكن الا بالحركة المستقيمة والمحدد لا يقبلها لا يقال يمكن
الخرق بالحركة المستديرة وذلك لانه اذا توهم انقسام المحدد الى كرتين احدهما تحيط بالاخرى فيتحرك احدهما
على الاستدارة مع سكون الاخرى او يتوافقان في الحركة المستديرة ويتخالفان في جهتها يلزم الخرق من
غير حركة مستقيمة لانا نقول فالمعترض هو المحيط وليلغو الملحوظ السابع انه يجب ان يكون مجوفا اما اولا فلان بين
الجهتين مما يتحرك الاجسام المستقيمة بالحركة من احدهما الى الاخرى بالطبع فلو لم يكن المحدد لهما مجوفا لم يتصور
ذلك الا بخرق المحدد وقد بان استحالته واما ثانيا فلان تخالف الجهتين بالطبع وكون احدهما مطلوبة
والاخرى مهروبا عنها بالطبع لبعض الاجسام وبالعكس لبعض آخر انما يتصور بكون احدهما في غاية
القرب من المحدد والاخرى في غاية البعد عنه واذا كان المحدد مصمتا كان المركز في ثخنه فكان كل من المحيط
والمركز قريبا منه ولم يتأت فيهما غاية الخلاف الثامن انه يمتنع عليه الكون والفساد والا كانت هناك صورة

صورة كائنة واخرى فاسدة وكل من الكائن والفاسد او واحد منهما لو كان محددا فالصورة الكائنة اما ان تكون مع الحيز الطبيعي لهما فالفاسدة كانت في حيز غريب اذ لا يكون لجسمين حيز واحد طبيعي فكانت الفاسدة طالبة للحيز الطبيعي بالحركة المستقيمة فحركتها جهتان طبيعيتان متحددتان لا بها لعدم امكان حركة الشيء الى جهة متحددة بها ولا بالكائنة لتقدمها عليهما واما ان تكون الكائنة في حيز غريب فهي طالبة للحيز الطبيعي بالحركة المستقيمة ويكون جهتا حركتها الطبيعيتين متحددتين لا بها لما مر ولا بالفاسدة والا لزال تحدد بها بزوالها فلا يكون شيء من الكائن والفاسد محددا التاسع انه يجب ان يكون جسما واحدا بسيطا غير منتظم من اجسام لا مركبا تركيبا مزاجيا كتركيب المواليد من الاركان ولا غير مزاجي لا طبيعي كتركيب الحيوان من الجوارح ولا صناعي كتركيب الجدار من اللبنات ولا اتفاقي كاجتماع الصبرة من الحبات وذلك لانه لو كان منتظما من اجسام فما يلاقي السطح المحيط ان كان جسما واحدا بسيطا فهو المحدد ويلغو ما تحته وان كان الملاقي للمحيط اجساما متكثرة فتكون بسيطة او منتهية اليها فنقول اولا ان البسائط اما ان تكون على الشكل الطبيعي فلا ينتظم منها جسم كري محيط به سطح واحد كري او لا تكون كذلك فما لا يكون على الشكل الطبيعي تجوز عوده اليه بالحركة المستقيمة الطبيعية هف وثانيا ان تكثر تلك البسائط اما ان تكون بالعدد او بالطبيعة والاول باطل لان تعدد افراد الطبيعة الواحدة انما يكون لانفصال يعرض المادة والمادة لا تقبل الانفصال لا بعد تلبسها بصورة فان كانت تلك الصورة هي هذه كانت قابلة للخرق وان كانت غيرها كانت هذه كائنة وقد بان استحالة الخرق والكون عليهما والثاني باطل ايضا لان كلا منهما ان كان في حيزه الطبيعي كانت جهة المحيط متجزية الى جهات مختلفة متحددة قبل الجسم يكون بالقرب من بعض الجهات حيز طبيعي لبعض تلك البسائط وبالقرب من بعض آخر حيز طبيعي لبعض آخر فلا يكون جهة المحيط واحدة هف

قلت الفن الثاني في السماء والعالم مقالة واحدة فيها فصول الفصل الاول في قوى

الاجسام البسيطة والمركبة واجناس الحركات البسيطة والبسائط من جهة الحركة الجسم بسيط او مركب والمركب يكون فيه القوى المختلفة المقومة للبسائط محفوظة والبسيطة لا يجوز ان تكون المقومة لمادته اكثر من واحدة من القوى المتميزة فانه ليس تخصص مقتضى بعضها باقتضاء بعض حتى يكون قوة كالمعنى الجنسي والاخرى كالفصلي والا فان استقلت كل واحدة بالتقويم كانت صورة لتقويمها المادة وعرضا للاستغناء عنها بتقويم الاخرى وان لم يستقل فمن حيث انها مع صاحبها لم تحصل المادة بحلولها فيها يكون كمادة محصلة قبلها والا تحصلت بها ومن حيث دخولها في المجموع المقوم لما تحصل المادة بعدها فهي قسم بعض من الطبيعة البسيطة

قوی عرضیة من جهات مختلفة کان تصدر فعلیة من ذواتها وانفعالیة من جهة المادة او قوة منها من
حیث هی اخری تتوسط تلک او مع عارض فکما ان الصورة الواحدة انما یصدر عنها فعل واحد فکذا الفعل الواحد
انما یصدر عن قوة واحدة و وحدة الفعل بالجنس او النوع علی حسب وحدة القوة وکما ان البسائط یجب ان یکون حرکاتها
الطبعیة بسیطة فکذا الحرکات البسیطة الطبعیة انما تکون للبسائط واما المرکب فان کان له حرکة بسیطة فاما عن قوة
ممتزجة عن قوی البسائط لکن تلک القوی ان تمانعت فلا حرکة وان غلبت واحدة فالحرکة عنها وان تساوقت
فهناک حرکات کل منها عن بسیط واما عن غیر ممتزجة فاضت علیه بعد المزاج تحرک علی خلاف قوی البسائط فاما
لها فلا یکون الحرکة طبعیة علی انه لا یجوز ان بعد المزاج لقوة یعاند مقتضاها بالذات مقتضی المزاجیة والحرکات
البسیطة الطبعیة اما مستدیرة او مستقیمة ولما المنحنیة فلاختلاف اجزائها وعدم تعینها طریقا الی نهایتها ولا
کونها علی اقرب الطرق لا تکون بسیطة طبعیة فالمستدیرة جنس وتکون حول الوسط والمستقیمة جنسان من
الوسط اما بالغة الغایة الممکنة او واقفة دونها والی الوسط بالغة ایاه او واقفة دونه فاجناس البسائط من الاجسام
ثلثة متحرک بالاستدارة وخفیف وثقیل یتحرک الی فوق او تحت فی کل من هذین مطلق ومضاف والخفة والثقل
ان اعتبر فیهما مطلق المیل بالطبع من الوسط او الیه ولو بالقوة لم یخل عنهما جسم مستقیم الحرکة وان اعتبر المیل
بالفعل فیخلو عنهما عند الکون فی الحیز الطبعی **اقول** الجسم اما بسیط او مرکب من اجسام مختلفة وکل منهما اما ان
یکون فیه قوة واحدة او اکثر فهذه اربعة اقسام لکنه لیس کثیر خفاء فی بطلان الثالث منها ای ما یکون مرکبا من
اجسام مختلفة ولا یکون فیه الا قوة واحدة لان اختلاف الاجسام لا یمکن بدون اختلاف صورها النوعیة
فیکون صور البسائط موجودة فی المرکب هی قوی مختلفة سواء تفاعلت فیحصل منها قوة واحدة مشترکة او لا
ولو بطلت صور البسائط کلا او بعضا بطلت البسائط کذلک فلم یکن الجسم المفروض مرکبا منها فبقی ثلثة اقسام
والثانی منها اعنی ما یکون بسیطا وفیه اکثر من قوة واحدة لا شک انه لا یکون ماله من القوی اعراضا
باسرها اذ لا بد من صورة مقومة للمادة محصلة للنوع وانما النظر فی انه هل یجوز ان یکون الصورة
من تلک القوی اکثر من واحدة فنقول ان کان قوة کالمعنی الجنسی والاخری کالمعنی الفصلی ویکون تمام
الاولی امرا مبهما انما تخصص وتحصل باقتضاء من الثانیة کان یقتضی احدیهما حرکة مطلقة والثانیة تعیین
الجهة والغایة فلا یمتنع ان یکون الصورة فوق واحدة علی هذا الوجه واما ان یکون هناک قوتان محصلتان
یقتضی کل منهما امرا محصلا ویکون کل منهما صورة فلا یصح لانه اما ان یکون کل واحد منهما ملیا باقامة المادة

المادة جوهرا محصلا او مجموعهما فعلى الاول لو انفردت واحدة لكفت فيكون الاخرى عرضا وبالعكس
فيكون كل منهما صورة وعرضا وعلى الثاني يكون كل واحد منهما متاخرة عن المادة لكونها لا توجد الا في المادة حين
غير ان تقوم المادة ومتقدمة عليها التقدم مجموعهما على مجموعهما المقوم للمادة المتقدم عليها هذا محصل ما ذكره الشيخ
اقول وفيما الزم على الشق الثاني منع ظاهر لان كلا من القوتين وان لم يكف في تقويم المادة لكن يكون لها
دخل في تقويمها فتكون متقدمة عليها غاية الامر لا يلزم ان تكون متاخرة ايضا عنها لانها اذا افتقرت المادة اليها
فلا يكون حلولها في المادة وكونها بحيث لا توجد الا فيها موجبا لتاخرها عنها في الوجود بل الحلول في التشخص كما في الصورة
المقومة بانفرادها ويمكن ان يراد بذلك ان الكلام فيما اذا كان كل من الصورتين متحصلة بالفعل متميزة في الوجود
عن الاخرى فح اذا حلت احديهما في المادة ولم يقومها ولم يحصلها بالفعل كانت عرضا متاخرا عن المادة
البتة وكانت المادة متقومة متحصلة قبلها اذ لو كانت مبهمة لتحصلت وتقومت بتلك القوة المتحصلة
بالفعل من جهة ذاتها واقتضائها امرا محصلا لان حلول الامر المتحصل بالفعل في محل يوجب تحصله ورفع ابهامه
فيقوم الطبيعة النوعية بالفعل ولا يحتاج الى القوة المقومة الاخرى هذا فتبين بانه لا يمكن ان يكون صورتان
ليست احديهما اقدم من الاخرى يقيمان المادة وان كان يجوز ان يكون طبيعة واحدة بسيطة يصدر عنها قوتان
او فعلية وانفعالية لكن الفعلية يصدر عنها من حيث هي هي والانفعالية من جهة مادتها كالطبيعة المائية
يصدر عنها من حيث هي هي البرودة ومن جهة المادة الرطوبة او فعليتان لكن يكون احديهما اقدم من الاخرى كما يصدر
عن طبيعة النار قوة مسخنة ومميلة والمسخنة اقدم من المميلة حتى ان المكتسب سخونة من خارج يميل الى فوق
او يكون احديهما عن الطبيعة نفسها والاخرى عنها مع عارض كالسخونة او البرودة الصادرة عن طبيعة
النار او الماء والميل الصاعد او الهابط الصادر عنهما مع عروض مفارقة المكان الطبيعي فاما ان يكونا معا ولا بسبب
الا الصورة الواحدة فلا وكما ان الصورة الواحدة انما يصدر عنها من حيث هي فعل واحد فكذلك الفعل الواحد الطبيعي
انما يصدر عن قوة واحدة فان كان ذلك الفعل واحدا بالجنس دون النوع كحركة النار والارض لاشتراكهما
في انها توجههما من حيز الهواء الى البعد عن الفلك وتباينهما في آخر من جهة كون المنتهى فيهما مختلفا
فالقوة ايضا واحدة بالجنس لا بالنوع والا لجعلت غاية واحدة بالنوع وان كان ذلك الفعل واحدا
بالنوع فالقوة ايضا كذلك اذ لو كانت واحدة بالجنس لكان البسيط الذي يشاركه في نوع ذلك الفعل مشاركا
في القوة الجنسية ومخالفة فيما هو فصل لتلك القوة من حيث هي قوة فذلك الفصل ان خصص فعل القوة فلم يكن

١٥٧

الشركة في فصل نوعي وفرضناها في نوعين وان لم يخصص لم يكن فصلا فتلك القوة من حيث هي قوة ثم لعلك
لا تشك في ان الاجسام البسيطة يجب ان يكون حركاتها الطبيعية بسيطة واعني بالطبيعية ما لا يكون لا عن
مبدأ خارج كالقسرية او عن مبدأ دخيل على قوى طبيعية محركة سابقة عليها كالحركات الحيوانية وكذلك الحركات
الطبيعية البسيطة بالحري ان تكون للاجسام البسيطة لان المركبة ان كان لها حركة بسيطة فاما عن قوة ممتزجة عن
قوى البسائط فيكون مقتضاها كانه ممتزج عن مقتضيات تلك القوى فاما ان تمانع تلك فلا حركة او يغلب واحدة فالحركة
انما تصدر عن تلك الواحدة لا عن قوة المركب ومع ذلك فانها تكون مشوبة بابطاء مقاومة القوى الاخر والمشوبة
بالابطاء غير صرفة والبسيطة مطلقة او تتفاوت فالحركة مركبة من حركات كل بسيطة منها عن بسيط واما عن قوة
غير ممتزجة يستعد لها المركب بعد المزاج فتحرك نوعا من التحريك على خلاف تحريكات قوى البسائط فيكون هذه
القوة دخيلة قاهرة لمقتضى القوى الطبيعية فلا يكون الحركة طبيعية ولا علينا الآن ان نتكلم في جواز ذلك
او عدم جوازه ولعل الحق انه وان جاز ان يحدث بعد المزاج قوى هي صور لا اعراض وجاز ايضا ان يكون الامتزاج
معد القوة تقتضي بالعرض وعلى نحو اقتضاءات القوى المتقننة ما يعاند مقتضى البسائط كما يعد للقوة الحيوانية
او النباتية التي بها تحرك تحريكا على خلاف قوى البسائط لكن العقل يقبض عن ان يكون الامتزاج معد القوة
تقتضي بالذات مقتضى التمازج والقوة المزاجية والحركات البسيطة الطبيعية اما مستقيمة او مستديرة اذ المسافات
البسيطة اما مستقيمة او مستديرة واما المنحنية غير المستديرة فلا يكون الحركة عليها طبيعية للبسيط لانها محيطة كانت
او مقطوعة غير متشابهة الاجزاء ثم اذا كان المنحني متناهيا بالفعل ويكون تلك النهاية مقصد المتحرك لم يتعين
السلوك اليها على ذلك المنحني بل يتصور هناك خطوط منحنية لا نهاية لها يمكن ان يسلك عليها الى تلك النهاية
وايضا لم يكن المنحني البتة اقرب الطرق الى تلك النهاية فتبين ان الاجسام البسيطة اما مستقيمة الحركات او مستديرتها
وان الحركات المستقيمة والمستديرة انما هي للاجسام البسيطة ولا يمكن ان تكون مستقيمة طبيعية الا ويكون
لها جهة بالطبع ولا تكون الا وهناك محيط بالطبع ويكون لا محالة على ما علمت متحركا على الاستدارة
فاذا المستقيمة الطبيعية موجودة قطعا فالمستديرة موجودة والجسم الذي فيه ميل مستدير يخالف الذي
فيه ميل مستقيم خلافا طبيعيا على ما قد علمته وهذا اختلاف بالجنس فان الحركة المستديرة تكون على جهات مختلفة
وكذا المستقيمة فلاح ان المتحرك على الاستدارة جنس والمتحرك على الاستقامة جنس آخر فاذا ثبت في المتحرك
على الاستدارة كثرة واختلاف في جهات الحركة كان الاختلاف فيها نوعيا وهم اذا قالوا ان الطبيعة

الطبيعة الفلكية طبيعة خامسة لم نعنوا بها وحدتها بالنوع والمتحرك على الاستدارة متحرك على الوسط بمعنى انه يدور حول الوسط سواء كان الوسط مركزاله كما يجب ذلك في المحدد بجهات الحركات المستقيمة اولا وحينئذ يكون كل جزء منه تارة اقرب الى الوسط وتارة ابعد منه ولا يكون القرب ولا البعد مقصودا بالذات بل المقصود هو حفظ المدار وذلك يلزم منه وكيف يكون مقصودا ولا يكون لجملة الجسم قرب تارة وبعد اخرى بل لجزء موهوم ولو كان القرب مقصودا لم يتجاوز عنه الى البعد ولتحرك اليه على اقرب المسافات وهي المستقيمة وكذلك البعد والمتحرك بالاستقامة منه ما يتحرك عن الوسط كالنار وكالهواء ومنه ما يتحرك اليه كالارض وكالماء فهما مختلفان وهذا ايضا اختلاف بالجنس فان المتحرك عن الوسط تختلف نهاية حركته فمنه ما يبلغ اقصى ما ينتهي اليه الحركات المستقيمة لو لم يكن هناك عائق فيكون طبيعته مقتضية لان يكون طافيا على كل الاجسام المستقيمة الحركات كما هو حال النار ويسمى خفيفا مطلقا ومنه ما يقف دون ذلك كما يرى في الهواء ويسمى خفيفا مضافا فان خفته بالاضافة الى ما دون النار واما بالقياس اليها فثقيل لوقوفه دون غايتها ولبطوء في الحركة الى فوق بالقياس الى حركتها وهذا اختلاف بالنوع وكذا المتحرك الى الوسط منه ما يبلغ الوسط ان لم يعق فيكون طبيعته مقتضية لان يكون راسبا تحت الاجسام كما يرى في الارض ويسمى ثقيلا مطلقا ومنه ما يقف دون ذلك لا لضرورة الخلاء وتلازم الصفائح ونحو ذلك وهذا حال الماء ويسمى ثقيلا مضافا فان ثقلها بالاضافة الى ما سوى الارض واما بالقياس اليها فخفيف والفظة الخفة والثقل ان عني بهما ان يكون الجسم من شانه انه اذا كان في غير الحيز الطبيعي تحرك لميل طبيعي الى احدى الجهتين كانت الاجسام المستقيمة الحركة دائما اما ثقيلة او خفيفة وان عني بهما ان يكون ذلك الميل للجسم بالفعل لم يكن الاجسام في مواضعها الطبيعية خفيفة ولا ثقيلة فهنا ثلثة اجناس متحرك على الوسط ليس بخفيف ولا ثقيل ومتحرك عن الوسط خفيف ومتحرك الى الوسط ثقيل **قلت** **يفصل** الحركة المستديرة اذ هي اتم الحركتين البسيطتين فبالحري ان تكون اقدم الجنسين من البسيط اعني جنس ما يتحدد بامكنة الجنس الآخر جهات حركاته به على انك قد علمت انه يجب ان يكون المحدد متحركا بالاستدارة وكما ان المحدد يجب ان يكون كريا محيطا بالاجسام المستقيمة الحركات غير قابل للحركة المستقيمة ولا للخرق والالتيام والتخلخل والتكاثف والنماء والذبول والكون والفساد ولا يكون خفيفا ولا ثقيلا ولا حارا ولا باردا ولا رطبا ولا يابسا فكل ما يتحرك بالطباع على الاستدارة اذا ثبت فيه كثرة اذ لا يكون فيه مبدأ ميل مستقيم فلا يقبل الحركة المستقيمة بالقياس اليه فهو يشارك المحدد في هذه الاحكام وكما ان حركة المحدد

سرمدية فحركات الباقية كذلك لبسرعتها عن الاختلاف ويجب ان تكون ارادية من قوة غير جسمانية ولا متعلقة بجسم ذي قوة سابقة هو كل ما قيل قبل نضج الحكمة في متحرك السماء مما يتخالف هذه الاصول فنحن بما اسلفناه في غنى عن تجشم ابطاله والسماء علامتها غير مشرقة وتتضمن اجراما مشرقة بعضها فوق بعض فهي مشفة والاسترت تلك الاجرام فبالحري ان تكون خالصة الشفيف ولا يكون لها لون والزرقة المتخيلة انما هي في كرة البخار اذ تخيل من اختلاط الظلمة المتخيلة من تراكم الابخرة الغير الخالصة الشفيف والظاهرة اللون مع الضوء الواقع عليها زرقة والقمر استنارته من الشمس بالحدس ثم التامل الرصدي ولونه ما يظهر عند الكسوف واذا استضاء جانب منه نفذ اثره من الضوء الى الجانب الآخر ولذا يرى ما لم يقع عليه الضوء من الشمس عند الاستهلال اقرب الى الاستضاءة منه عند الكسوف واضواء سائر الكواكب عن ذواتها والا لتبدلت اشكالها كما في القمر وكانها لا تخلو عن لون والظن ان محو القمر انما هو لاجرام صغيرة المقدار كثيرة العدد مركوزة في ثخنه واذ هو لا يخلو عن شفيف ما فلا يحجبها عنا فترى بجملتها من غير تمييز بين احادها كالمجرة بيد ان المجرة اجرام مشرقة بذواتها في مشف محض وهذه كانها غير قابلة للاستنارة في ستنير من الشمس **اقول** قد علمت ان الحركة الطبعية للبسيطة اما مستقيمة او مستديرة وان المتحرك بالطباع بالبسيطة يجب ان يكون بسيطا وقد كنت علمت ان اتم ما بين الحركتين هي المستديرة وبالحري ان يكون الاتم من الحركتين للاقدم من جنسي البسيط اعني ما يتحدد به الامكنة وجهات الحركة للجنس الآخر منه فبالحري ان يكون الحركة مستديرة لجنس المحدد على انك قد علمت ان المحدد لجهات الحركات المستقيمة يجب ان لا يكون فيه مبدأ ميل مستقيم بل لا يكون قابلا للحركة المستقيمة اصلا بل يكون فيه مبدأ ميل مستدير بل يتحرك بالفعل على الاستدارة ثم قد علمت انه يجب ان يكون المحدد بسيطا كريا محيطا بالاجسام المتحركة على الاستقامة وانه اذ لا يجوز ان يكون قابلا للحركة المستقيمة فلا يكون قابلا للخرق والالتيام والتخلخل والتكاثف والنمو والذبول والكون والفساد ولا يكون خفيفا ولا ثقيلا ولا حارا ولا باردا ولا رطبا ولا يابسا ويجب من ذلك ان يكون مخالفا للاجسام الكائنة الفاسدة في المادة والا كانت مادته في ذاتها قابلة لتغير صورته فيكون صورته انما ترجحت لمادته لاستعداد اكتسبته حين تلبسها بصورة اخرى فسدت فكانت هذه هف واذ كل ما يتحرك بالطباع على الاستدارة اذا ثبت فيه كثرة لا يكون فيه مبدأ ميل مستقيم فلا يقبل الحركة المستقيمة بالقسر ايضا على ما علمت فهو يشارك المحدد في البساطة والكروية بالفعل وامتناع الخرق والالتيام وساير ما تتلوه من الاحكام وينبغي ان يكون امكنته متعالية عن امكنة الاجرام الكائنة الفاسدة وواقعة في جنبة

في جنبة المحدد وأما الثانية فتحركها على الاستدارة بالعرض لا بالطباع ولا بالقسر ايضا وكأنك قد تنبهت لكون
المتحرك بالحركة السرمدية الحافظة للزمان هو المحدد فلعلك تحكم ايضا بان ساير الاجرام المضاهية له في الحركة
المستديرة الطباعية اذ هي برية من التركيب من الطبايع المختلفة ومتعالية عن الكون والفساد وليست
عرضية لتناوبها سوى الاوضاع من الاحوال ينبغي ان يكون حركاتها ايضا سرمدية على نهج واحد وقد عرفت انها
لابد وان تكون ارادية لا بقصد ابتهاج ولا عن قوة جسمانية ولا متعلقة بجسم ذي قوة سابقة فما كانت تحفظه قبل
نضج الحكمة اقوام من تخوان السبب في حركة السماء تركيبها من نار مصعدة وارض مهبطة فيلزم حركة دورية كما في السبيكة
او انهما الزمهما الاستدارة لانهما تتجاذب قواهما الى السكون لا لاتصال كريتها لا تمكن النارية التي فيها الى الصعود على
الاستقامة ولا الارضية الى الهبوط لذلك او ان المحرك لها قوة غير نفسانية مزاجية او غير مزاجية لكنها فاضت
بعد المزاج او هو نفس تحركها على خلاف مقتضى طباعها كل ذلك وهام مقبابان فسادها فان هؤلاء الاقوام
جعلوا المحدد وما يجانسه مركبا من اجسام تجب ان تتحدد بها امكنتها وجهات حركاتها وجعلوها في غير موضعه
الطبيعي لكونها في حيز خارج عن احياز بسائطها ثم الذين جعلوا حركتها لتزاحم النارية والارضية الممتزجة كما في السبيكة
او لا اتصال الكرة لم يعلموا ان الصاعدة والهابطة اذا تزاحمتا تمانعتا او تغلبت واحدة لكن يكون مشوبة
بابطاء ولا يمتزج منهما دورية ولما السبيكة فيستعمل الحال فيها ولو كان حركة السماء كحركتها لكانت بين العلو والسفل
لا حول الوسط ثم لن يهرب عن الوسط او يطلبه كيف يتحرك حوله بحيث يكون النسبة الى الوسط المهروب عنه
او المطلوب واحدة في تمام المسافة ثم الى اي حد وغاية تروم النارية صعودا ولم تتحدد فوقها جهة والذين
جعلوا المحرك قوة مزاجية او غير مزاجية فائضة بعد المزاج لم يعلموا ان المزاجية انما توجب الحركة الى مكان تقتضيه
المركب بحسب التركيب وكان المزاج لا يعد لقوة تقتضي ما يخالف مقتضى المزاجية والذين جعلوا النفس تحركها
على خلاف مقتضى طباعها جعلوها في تعب دائم ثم ان الحس يدل على ان السماء تتضمن اجراما مخالفة لها في الرقة
لان عامة جرمها الاثيري شفيف ونرى هناك اجراما نيرة دائرة حول الارض غير محيط بها ولا يكون كما نبهت
عليه في امكنة العناصر بل تكون كانها اجزاء من السماء فثبت الاختلاف ثم عامة جرمها مشف لان الاجرام
النيرة تكسف بعضها بعضا اذ يكون بعضها فوق بعض ويكون بيننا وبينها الاشياء العالية منها جرم السماء فلولا
شفيفه لسترت تلك الاجرام واما الزرقة التي يظن انها لون السماء فانما تتخيل في كرة البخار ووجه ذلك على ما نبهتك ان
الاجزاء اللطيفة من البخار يكون اكثر صعودا من الكثيفة فالاجزاء العالية من كرة البخار تكون اقل قبولا للضوء

من السافلة فتكون تلك كالمظلمة بالنسبة الى هذه فيرى الناظر في كرة البخار زرقة لانه اذا رئي شيء مظلم من خلف مضيء يرى لون مخلوط من الظلام والضياء وهو الزرقة وبعضهم بان كرة البخار مستنيرة باشعة الكواكب وما وراءه غير قابل للاستنارة فكانه مظلم فيتخيل ما من امتزاج استضاءة كرة البخار مع ظلمة المتخيلة فيما وراءها اللون اللازوردي والذي اراه هو ان ما يكون شفافا غير ملون في نفسه لكن لا يكون شفيفا خالصا كشفيف الهواء المحض بل يكون كشفيف الماء فان كان ثخنه رقيقا حتى لا يكون كانه ساتر لما وراءه بل ينفذ فيه البصر نفاذا جليا لم يتخيل له لون وان كان ثخنه غليظا حتى يكون كالساتر لما وراءه تخيل هناك زرقة لانه لو لم ير اللون مع عدم نفوذ البصر عنه نفاذا ظاهرا بحيث يرى ما وراءه تخيل ظلمة واذ هناك ضوء ما من الاجرام النيرة تخيل لون كانه ممتزج من الظلام والضياء اعني الزرقة ومن ههنا تخيل الزرقة في الماء الصافي الذي ليس فيه اجزاء ارضية مكدرة اياه ظاهرة اللون كان غمرا غليظ الثخن بعيد الغور فاذا اغترفت ذلك الماء غرفة لم ير فيها تلك الزرقة لرقة الثخن وتبين اليد من تحته ثم في ارادة هذا اللون عناية من الباري سبحانه لكونه اوفق الالوان الى الابصار واعلم ان هذه الاجرام لا شك في ان القمر منها له لون يظهر عند ما يزول عنه النور الذي يحكم الحدس بكونه مستفادا من الشمس ثم التامل الرصدي يحققه وذلك اللون هو المشبه وجوهر القمر كما ذكره الشيخ يشبه ان يكون بحيث اذا وقع عليه ضوء الشمس في جهة استضاء سائر سطحه استضاءة ما غير بالغة ولذلك يرى جرمه الذي لم يقع عليه ضوء الشمس عند الاستهلال اقرب الى الاستضاءة منه عند الانكساف واما سائر الكواكب فبما يظن انها ايضا انما تستنير من الشمس والاقرب الى الحق خلافه فان اجرامها ان لم تكن ملونة لم تقبل من الشمس ضوء قائما بل يجوز ان يؤدي الضوء من حيث ينعكس وان كانت ملونة قام الضوء على الوجه الذي يلي الشمس ولم ينفذ نفاذا على السواء فتبدل اشكال المرئي منها شيئا في السفليين اعني الزهرة وعطارد كما تبدلت في القمر وقال الشيخ على سبيل الظن من غير جزم ان لكل كوكب مع الضوء المشرق لون يختلف به الضوء فيوجد اشرق بعضها الى الحمرة وبعضها الى الرصاصية وبعضها الى الخضرة وكان الشعاع والنور لا يكون الا في جرم له لون فان النار انما تشرق دخانه وهو في جوهره ذو لون ما ويختلف الضوء المرئي من اللهيب باختلاف اللون ما لم يخالط النور الناري فجدير بنا ان نتكلم الآن في محو القمر فنقول ان ما عسى ان يقع ظن في ذلك هو انه اما ان يكون من امر في ذاته اما ذاتي او عرضي لازم لذاته او عارض من خارج ويدخل في هذه الاقسام ما لو كان السبب كون بعض القمر شفافا كالافلاك لا يستنير وبعضه صقيلا او كون بعضه صقيلا وبعضه غير صقيل او مشف

ولا مشف ايضا بل خشنا غير صقيل او متكيفا بكيفية اخرى مانعة عن النور اما في اصل الفطرة او لانسحاق جزء
منه من مصاكة النار مثلا ويمكن ان يدرج فيه ما حكى الشيخ عن بعض من ادرك زمانه من مشائخ في الفلسفة العامية
التي كانت موجودة في نصارى بغداد وكانه يعني ابا الفرج ابن الطيب من ان هذا السواد بادٍ من السواد الذي
يكون في القمر من الجانب الذي لا يلي الشمس واما ان لا يكون عن امر في ذاته فاما ان يكون لكونه مرآة ينطبع
فيه الاشباح فما انطبع فيه شبح لم يُر فيه براقته وما لم ينطبع فيه الشبح يرى براقا وعدم انطباع الشبح في هذه
المواضع ليس لعدم استعدادها لاداء الشبح بل لكون وضع الاجسام الكثيفة بحيث ينطبع شبح تلك الاجسام
في مواضع منه دون اخرى او لكون الاشعة تنعكس من البحر المحيط وكرة البخار لصقالة سطحها الى القمر انعكاسا
بينا ولا ينعكس من سطح الربع المعمور كذلك لخشونته فيكون المواضع المستنيرة من وجه القمر بالاشعة المستقيمة
الواصلة اليه من الشمس ومع المنعكسة اليه من سطح البحر وكرة البخار اضوء من المواضع المستنيرة بالاشعة المستقيمة
فقط او يكون لحائل بينه وبين الشمس يحجب نور الشمس عنه اما من الاجسام العنصرية او من الاجرام السماوية
يستر بعض المواضع من القمر عن ابصارنا فيرى غير مستنير فهذا ضبط ما عثرنا عليه من الظنون فاما الاقسام المنشعبة
من كون ذلك عن امر في ذاته فيبطل لان الاجرام السماوية مما لا تركيب فيه عن امور مختلفة وكل جرم منها بسيط متفق
الطباع دائما على اتم احواله الذي يمكن ان يكون له في جوهره كذا ذكره الشيخ وفيما سينكشف عليك من العجب ما يوهم
انسحاق القمر من النار مع انهما غير متماسين بل بينهما جرم السماء ولو انسحق القمر عن النار لازداد ذلك حينا فحينا
فلم يتفق في ذلك للارصاد المتقدمة مع المتاخرة واما ما ادرجناه في هذه الاقسام من حديث تادي السواد
من الجانب الآخر فيبطل اولا لان السواد والظلمة لا يشف من جانب الجسم الاسود الى جانبه الآخر وثانيا انه يرى
ذلك عند الاستهلال والظلمة في الجانب ثم اذا اخذ يزيد ضوءه فان تلك الظلمة من صورة المحو فيه يكون محفوظة و
يكون ظهور شكل المحو وشكل الضوء على نسبة محفوظة الى التبدر وثالثا انه لو كان كذلك لكان ذلك الخيال مما
لا ينقطع ويتفرق في صفحة القمر بل يكون نهايته لما عند المركز ثم لا يزال تتدرج الى البياض كذا ذكره الشيخ
فلعل ما قيل من انه لو كان كذلك للزم اختصاص ذلك باطراف القمر ولكان كلما ازداد البعد عن الطرف ازداد
الضوء وقلت الظلمة لا تعويل عليه واما القسم الثاني اعني ان يكون ذلك من انطباع الاشباح فيبطل لان
الاشباح لا تبقى محفوظة على هيئتها مع حركة المرآة طولا او عرضا واختلاف مقامات الناظرين على ان المرآة
التي ينعكس عنه الضوء الى البصر لا تودي الخيال او ما يودي الخيال لا ينعكس عنه الضوء الى البصر ولا يجتمع الخصلتان

فی مرآة کذا ذکر الشیخ ومع ذلک ذهب بعض المنتظمین فی نظام العلماء الی هذا القسم قالوا ان وجه القمر صقیل
کالمرآة فاذا توجه الناظر الیه رأی فیه صورة القدر المنکشف من الارض وصورة البحر المحیط معا وهما مختلفان
وایضا القدر المنکشف من الارض مختلف الاجزاء بعضه بحار وبعضه قفار وبعضه عمارات وفی البحار مراکب
وجزائر وفی القفار جبال ورمال واودیة وشعاب وعلی العمارات ممتزجات مختلفة الالوان والاعظام والاشکال
فهذه الاشیاء یری الناظر اشباحها فی صفحة القمر النیر والا یمیز بینها لبعدها عنه ولا یحس منها الا خیالا لا یعرف
حقیقته ولعل هذا القائل اذا اشنع ظن انه ابدع واما القسم الثالث اعنی حدیث انعکاس الشعاع فما ظنه بعض
اعلام المتاخرین واقول اما بالنور المنعکس من سطح البحر او کرة البخار یوجب اشراقا بینا فی صفحة القمر لیس فیما
لا ینعکس الیه ذلک النور بحیث یستضیء الارض من ذلک الاشراق استضاءة ربما یکون خلفا من ضوء النهار
ولا یکون البحر فی ذاته ولا الکرة البخاریة فی نفسها بحیث یشرق ذلک الاشراق واما القسم الرابع اعنی ان یکون
بسبب حائل بین الشمس ومواضع المحو من القمر فان کان ذلک الحائل من الاجسام العنصریة کالابخرة الغلیظة فسواء کان
بحیث کما یحول بین النیرین یحول ایضا بین مواضع المحو من القمر ایضا حتی یرجع الی القسم الآتی او لم یکن کذلک
فیکفی فی ابطاله ان الابخرة ونحوها لا تدوم علی کرور الاحقاب وان کان من الاجرام السماویة فان کان بحیث
یستر عنا ایضا حتی یرجع الی القسم الآتی یکون الکلام فیه یاتی وان لم یکن یستر عنا کان یکون اجراما صغیرة
نیرة مرتکزة فی الشمس او فی فلکها الخارج المرکز بحیث تکون متوسطة دائما بین النیرین مانعة من وقوع
اشعة الشمس علی مواضع المحو من القمر کما استقربه بعض الاذکیاء من المتحدثین فاقول تلک الاجرام وان کان کل
منها صغیرا لکن یجب ان یکون للمجموع مقدار کثیر وکما انها حائلة بین الشمس والقمر تکون حائلة بین الشمس وبیننا
ایضا فهی وان کانت نیرة فی الجملة لکنها اذ لیست بحیث یساوی نورها او یقرب من نور الشمس ولذلک
لا تلقی علی القمر نورا یساوی او یقرب مما یلقیه الشمس فینبغی ان یظهر لنا تفاوت النور فی جرم الشمس اذا نظرنا الیه سیما
عند الطلوع والغروب واما القسم الخامس اعنی ان یکون ذلک لساتر فان کان ذلک الساتر من الاجرام العنصریة بجنب
فلک القمر کالادخنة والابخرة کفی فی بطلانه ما عرفت وان کان من الاجرام السماویة فان لم یکن قریبا لکان
جدا من القمر فی طبیعته ان یحفظ بحرکته وضعا واحدا فیما بین القمر وبین المرکز بل کان بینه وبین القمر
بعد معتد به او کان بحیث لا یحفظ الوضع فیما بین القمر وبین المرکز ابطل ذلک انه یجب ح اختلاف
المنظر وان یکون الساتر یستر تارة دون الاخری وان یکون الموضع الذی یستره من جرم القمر

١٦٥

من جرم القمر مختلفا بحسب اختلاف الناظرين وان كان قريبا لكان جدا من القمر وفي طبيعته ان يحفظ
بحركتها وضعها من القمر فيما بينه وبين المركز وتكون اجزاء كثيرة بحيث لا يرى كل واحد منها بل يرى جملتها على
نحو مخصوص من الشكل المجتمع لها وتكون اما عديمة الضوء او تكون اضعف اشراقا من القمر فترى بالقياس اليه
في حال اضاءته مظلمة غير مضيئة فهذا هو الذي حكم به الشيخ ولا يرد عليه ما يقال من انه لو كان كذلك لرؤيت تلك
الاجرام في وجه القمر حين كونه منخسفا وذلك لانها ليست بحيث يمتاز لونها في الابصار من بعيد عن لون القمر
المنخسف انما الاشكال في تخييل كون تلك الاجرام بحيث يكون وضعها بيننا وبين القمر وسترها للقمر عنا دائما على نهج واحد
وما ذكر في التذكرة من وجود الاجرام الغير القابلة للانارة بالتساوي في تدوير القمر يرد عليه ان التدوير يتحرك على
نفسه فيكون المرئي من تلك الاجرام والواقع منها بيننا وبين القمر وكذا الواقع منها بين القمر والشمس في كل
زمان شيئا آخر والذي اراه انا وارجو ان اكون بفضل الله مصيبا هو ان يكون تلك الاجرام صغيرة غير متميزة
بآحادها مرئية على هيئة مخصوصة بجملتها غير قابلة للاستنارة المشرقة مركوزة في ثخن القمر نفسه وكما لا يقدح
فرضها في التدوير في بساطة التدوير لا يقدح فرضها في القمر في بساطة القمر فان المحذور هو تركب الاجرام
السماوية من بسائط ممتزجة لا يكون كلها او بعضها في مكانه وتكون مجتمعة بقوة قاسرة للبسائط حافظة
لتركيبها لا ان يكون بعض الاجرام مشتملة على عدة اجرام اخر كانها اجزاء تركيبية منها كاشتمال الفلك الثامن على
كواكب غير محصورة على المشهور الذي عليه الجمهور وكاشتمال كل من افلاك الكواكب السيارة على عدة من
افلاك وكوكب وكاشتمال الحوامل على التداوير والتداوير على الكواكب فحال هذه الاجرام التي في القمر في عدم امتياز
بعضها عن البعض في الحس كحال كواكب المجرة الا ان كواكب المجرة مضيئة بالذات في فلك مشف وهذه الاجرام
غير قابلة للاستنارة المشرقة في كوكب قابل لها من الشمس فكما ان كواكب المجرة يجب ان تكون مغمورة في ثخن
الفلك بحيث ان كان سطح كل او بعض منها مماسا لمحدب الفلك ومقعره فانما يماسه على نقطة ويكون ما
للفرج بين تلك الكواكب المستديرة الاشكال هو جرم الفلك بحيث يكون كل من سطحي الفلك سطحا بسيطا كان
جرم واحد لا من اجرام كذلك الحال في هذه الاجرام والسطح الذي للقمر ولا يظن انه اذا كان سطح القمر بسيطا من جرم
بسيط وهو لون قابل للاستنارة فلا يكون ما في ثخنه من الاجرام مرئيا ولا قادحا في استنارته على السواء وذلك
لان القمر وان لم يكن مشفا محضا فلا يخلو عن شفيف ما كما انه اذا استضاء جانب منه نفذ النور الى الجانب الآخر
نفوذا ما كما سمعت من الشيخ كذلك يودي ما في ثخنه من الاجرام التي هي اكثف من سائر جرمه وابعد من الشفيف

بالقياس اليه كما ان الكهربا وان كان لونا غير شفاف يرى ما في ثخنه من نملة سوداء ماتت فيه ونحوها
فلا يرى في المواضع التي تؤدي تلك الاجرام ما يرى في سائر المواضع من البرق والاشراق وهذا
لا يقدح قدحا كثيرا في استحفاظ شكل المحو في الرؤية دائما على حالة واحدة لكون المرئي من سطح القمر في كل
زمان شيئا آخر كما لا يخفى على من له تخيل صحيح على ان القمر ايضا متحرك على نفسه فيمكن ان يكون حركته مساوية لحركة
التدوير في القدر مقابلة لها في الجهة فيكون المرئي من القمر دائما شيئا واحدا **اقول** قلت واذا السماء متحركة بالاستدارة
ولا تقبل الخرق فما يظن من ان الكواكب تخرقها ساكنة كانت هي او متحركة باطل بل ان الكواكب انما تتحرك
بالذات على نفسها وحركتها حول الوسط عرضية وارى ان للكواكب انفسا وللافلاك اخرى لان الكوكب من الفلك
بمنزلة القلب او الدماغ من الحيوان او انه كذلك فيما يكون عدة افلاك لكوكب بخلاف ما اذا كان كواكب في فلك كمن
انجلى في بادي النظر اشتراك الاجرام النيرة في حركة سريعة شرقية اولى بان يكون هي القائمة بالمحدد الحافظة
للزمان وبعد ذلك وجد السيارات متحركة حركات ظاهرة متخالفة والثوابت متحركة حركة خفية متفقة و كلها
على خلاف جهة الاولى ومناطق واقطاب غير منطقتها وقطبها فاثبتوا تسعة افلاك اكتفاء بما لا بد منه
وان جاز ان تعد كرات الثوابت ثم اذا وجدوا اختلافا بالسرعة والبطوء في النيرين وبذلك وبالاستقامة والاقامة
والرجعة في المتحيرة ومن المعلوم ان الحركات البسيطة الفلكية لا يكون فيها اختلاف ولا يعتريها وقوف لا نعطاف
اثبتوا الكل عدة افلاك يتحرك كل حركة متشابهة ويلزم من الاجتماع ذلك الاختلاف وينتظم على ما يتكفل ببيانه
المجسطي واذا اشتبه حركات مراكز التدويرات حول مراكزها اما في المتحيرة بل حول مركز المعدل للمسير وفي
القمر حول مركز العالم يفتقر الى افلاك فوق ما اثبته بطلميوس وايقن بان الاجرام العالية في جميع ما هي عليه
من العدد والمقدار والوضع وغيرها على افضل ما يليق بنظام الكل فيها فتبارك الله احسن الخالقين
اقول كانك اذ قد علمت ان السماء متحركة بالاستدارة وانها لا تقبل الخرق والالتيام علمت بطلان ما قد
يظن من ان الحركة انما هي للكواكب خارقة للسماء متدحرجة او غير متدحرجة كالسابح في الماء الراكد وان السماء
وان كانت متحركة لكن الكواكب تتحرك الى خلاف جهة حركتها خارقة اياها كالسابح في الماء الى خلاف جهة جريه
واما ما يظن من ان السماء والكواكب متحركتان بالذات الى جهة متوافقتين في مقدار الحركة فلذلك لا يفارق
الكوكب مكانه من السماء ولا تخرقها كالسابح في الماء موافقا له في سمت حركته ومقدارها فيبطل ان الحركة
الذاتية الطباعية ان كانت الى مكان طبيعي كانت مستقيمة اللهم الا بقاسر وتلك الاجرام لا يكون فيها مبدأ

مبدأ ميل مستقيم ولا يتطرق اليها قسر وان كانت الى وضع فيجب ان تكون على نفس المتحركات بها وحول
مراكزها بل الحق ان الكواكب متحركة حول الوسط بالعرض بنفس حركات افلاكها وهي مع ذلك يجب ان تتحرك بذواتها
على مراكزها نفسها لما عرفت من وجوب مبدأ ميل طباعي في كل جسم فاذ ليس مستقيما يكون مستديرا او وضعيا وارى
ان الحق على هذا هو ان لكل من الافلاك والكواكب نفسا لان الطبيعة المقهورة والصورة النوعية لا هي المحركة اياه
وان ما يرى من ان الكوكب هو المبدأ لانبعاث قوة التحريك كالقلب او الدماغ في الحيوان وان ما يكون هناك
كوكب واحد ينتظم حركته بعدة افلاك لكل من الكواكب السيارة فانما انبعثت قوى حركات تلك الافلاك بحل كوكب
وما يكون هناك فلك واحد فيه عدة كواكب كفلك الثوابت فهو على خلاف ذلك مجرد تخمين ولعل قوله عز وجل وكل
في فلك يسبحون انما اشير الى ان الشمس والقمر بل وما في حكمهما من السيارات ايضا تتحرك في افلاكها الممثلة بغير
حركات تلك الافلاك بل بحركة خارج المركز والحوامل والتداوير او انهما بل جميع الكواكب يسير افلاكها
كالسابح في جهة جري الماء لا يتعب السابح مسافة لو مشى بقدرها يعيي او الى انها في اجواف افلاكها كالحيتان
في المياه او الى ان لها نفوسا متعلقة بها من دون الفلك فاعلم ان هذه الاجرام النيرة لا سيما
المسماة بالثابتة نجدها في بادي الراي متحركة من المشرق نحو المغرب حركة سريعة بها يتم الدورة في قريب من
يوم بليلة ثم نجد السيارات بقليل من التحديق تتخلف عن هذه الحركة باقدار متخالفة فيما بينها فيكون لكل منها
فلك غير الفلك المتحرك بالسريعة فاما ان يكون افلاكها ايضا متحركة من المشرق الى المغرب من غير ان تتحرك بالحركة
الاولى بل بحركة ناقصة في السرعة منها بقدر ما يتخلف عنها كما توهمه بعض الاوائل وجرى عليه بعض المنتمين
الى الحكمة في الاسلام او ان تكون متحركة من المغرب نحو المشرق مع تحركها بالعرض بالحركة الاولى فيكون المحسوس
من التخلف هو فضل الاعلى على هذه الحركات والاول باطل والا لحفظ كل منها مطلعا واحدا ومغربا واحدا
ولم يتخالف غاية ارتفاع كل في الفصول والايام فتعين الثاني ويكون هذه الحركات على مناطق وقطب
غير منطقة الاولى وقطبيها ثم انهم وجدوا الثوابت بدقيق النظر تتخلف في مدة طويلة قدرا يسيرا جدا عما
يقتضيه الحركة الاولى ولا تحفظ ابعادها بالنسبة الى منطقتها وقطبيها لكنها لا تتخالف فيما بينها فاثبتوا لها
ايضا فلكا آخر يتحرك من المغرب الى المشرق بمثل ما مر في السيارات فثبت تسعة افلاك واحد منها يتحرك بالحركة
الاولى من المشرق الى المغرب ويحرك الكل وبالحري ان يكون محيطا بالكل ومحددا للجهات حافظا بحركته السريعة
حد الازمان وثمانية تتحرك من المغرب الى المشرق واحد منها للثوابت وسبعة للسيارات السبع

وتوسلوا الى معرفة نضدها وترتيبها بالنجا نكسف بعضها بعضا وعدم اختلاف المنظر في بعض ووجوده بقلة او كثرة في بعض آخر الى غير ذلك من الوجوه والاكتفاء بفلك واحد للثوابت انما هو قناعة منهم على ما لا بد منه في انتظام الاحكام والتحاشي عن اثبات الفضل لا جزم بنفي الكثرة فيحتمل ان يكون للثوابت عدة افلاك اما بازاء كل كوكب فلك او دون ذلك فيما لما لاحظوا حال السيارات فوجدوا في حركة كل منها اختلافا بالسرعة تارة والبطوء اخرى وفي المتحيرة منها مع ذلك اختلافا بالاستقامة والاقامة والرجعة والمعطيات من الاصول تدفع ان تكون في حركات الافلاك البسيطة اختلاف بالاشتداد والانتقاص في السرعة والبطوء كما يكون في الحركات الطبيعية والقسرية على الجملة ولا وقوف كما يكون في الطبيعية كبلوغ المكان الطبيعي وقسر قاسر وفي القسرية بانتهاء القوة القاسرة وغير ذلك او انعطاف كما يكون من قسرية الى طبيعية او نحو ذلك فان تلك الاجرام متعالية عن ان يتطرق اليها تفاوت احوال الا ما يقتضيه بسائط حركاتها الدورية المستمرة على نهج واحد لاجرم اثبتوا بكل افلاكا على مراكز مخصوصة يتحرك بحركات متقدرة على مناطق واقطاب معينة بحيث لا يكون في شيء من الحركات البسيطة اختلاف ويلتئم من عدة متعلقة بكوكب كوكب ما ينتظم حالات ذلك الكوكب ويلزم بالعرض اختلافاتها على ما يتكفل تفصيله فصل بحسنا عنه المجسطي الآن القدر الذي اثبته بطليموس من الافلاك وان استتب به الاختلاف في الاسراع والابطاء الذي بسبب الاوج وبخصيص للافلاك الخارجة المراكز وكذا الاختلاف بالسرعة والبطوء في الاقامة والرجعة والاستقامة الذي بسبب التدوير لكن لا ينحل به انه كيف يشابه حركات مراكز التداوير للمتحيرة حول مركز الفلك المتوهم المسمى بالمعدل للمسير وللقمر حول مركز الفلك المائل المنطبق على مركز العالم فظهر تشابه حول مراكز حوامله كما هو الظاهر من الاصول وقد زاد المتاخرون افلاكا واختلفوا في تصويرها فمن اراد الوقوف عليه فليرجع الى شروح التذكرة ومما يجب ان تستيقنه هو ان وجود الافلاك والكواكب على ما هو عليه من العدد والمقدار والرقة والغلظ والوضع والترتيب والشفيف والاشراق والموافقة في المراكز والمخالفة فيها والمماثلة في المناطق والمخالفة فيها وسرعة الحركات وبطوءها فهو على ما ينبغي في نظام الكل وفضل ما يمكن بالقياس اليه الا ان القوى البشرية تقصر عن ادراك الحكم والمصالح المودعة فيه اللهم الا قليلا وسنذكر بعد ما عسى ان يكون كالانموذج ان شاء الله تعالى **قلت** اذ حركة السماء وضعية فلا بد وان يتبدل بها وضعها ولا يتبدل وضعها باعتبار حال الاجزاء بعضها عند بعض بل بحسب حال الاجزاء بالنسبة الى امر آخر واذ ليس خارج المحدد خلاء ولا ملاء فانما يتاتى ذلك بالنسبة الى ما في حشوه لكن يتبدل

التبدل بالنسبة الى متحرك لا يكون اولى بكونه متحركا للمنسوب من كونه متحركا للمنسوب اليه فيكون بالنسبة الى ساكن
فيكون دورانه حول ساكن في الحشو ثم حال الحشو مختلف فاذا كان فيه ما يقبل الاستحالة فيجب ان يكون
ما يجاور السماء يتحرك بالعرض حارا جدا مستحفظا الكمال بالحركة وهو النار ولو كان هناك غير ما استحال اليها وما فوق
انه كان هناك غير ما يجب ان لا يكون غير مسبوق الحركة المحيلة اليها وما هو ابعد باردا جدا مستحفظا الكمال بالسكون
وهو الارض وينبغي ان يكون بينهما جسمان يقارب كل في الطبع ما يجاوره وهما الهواء والماء فهذا هو الرصف المحكم
وعليه الوجود ولا يكون لهذه الامكنة اخرى طبيعية والاشكال الطبيعية لهذه البسائط مستديرة ومحدب الماء
المماس للفلك يكون مستديرا بالفعل البتة ولعل مقعره يكون مضرسا لما يستحيل اليها من الادخنة والوصلة الى
اعلى الهواء وكذا سائر السطوح لا تزال لاسباب المضرسة متناوبة عليها مع ان الارض ليس لها الطبيعي الا ان تعود
الى الاستدارة اذا اخرجت عنها بيد ان ذلك لا يخرجها عن الاستدارة الحسية كيف ونسبة اعظم الجبال الى كرة
الارض كنسبة كرة قطرها سبع عرض شعيرة الى كرة قطرها ذراع تقريبا ومما يشهد بالاستدارة الحسية للثقيلين ظهور
الجبال والسفن بالتدريج من اعاليها الى اسافلها ولعل ايقان الاصول يكفي مؤنة الاشتغال بتحرير ظنون
المنجمين في وحدة الارض واستدارتها وسكونها او في كون سكونها طبيعيا او في كون الحركة الصاعدة
للاجزاء الحارين والهابطة للاجزاء الباردين الى الحيز الطبيعي اقول المتحرك لا بد له وان يتبدل حاله
من المقولة التي يتحرك هو فيها واذ قد بان ان المحدد وما يجانسه متحرك في الوضع فيجب ان يتبدل حاله في الوضع
ولا يمكن تبدل الوضع الذي له بحسب حال الاجزاء بعضها عند بعض اذ لا يجوز عليه الخرق والالتيام والا الحركة
على جزء مع سكون الجزء الآخر او مع حركته مخالفة له بل انما يمكن تبدل الوضع الذي له بحسب حال اجزائه عند
امر آخر من خارج او داخل لكن ليس خارج المحدد خلاء ولا ملاء حتى يكون له بحسب حال اجزائه وضع بالنسبة اليه
فتعين ان يكون عند امر داخل فذلك الامر ان كان متحركا لم يكن التبدل بالنسبة اليه اولى بان يكون متحركا
للمنسوب من ان يكون متحركا للمنسوب اليه فتعين ان يكون بالنسبة الى ساكن فيجب ان يكون دور الاجرام
السماوية حول جسم ساكن في الحشو ثم ان حال الحشو مختلف من جهة القرب من اجرام السماء المتحركة بالحركة
السريعة والبعد منها فاذا كان في الحشو اجسام تقبل الاستحالة الى جسم آخر فيجب ان يكون ما يجاور السماء جسما
لا يكون التحريك محيلا له الى جسم آخر بل معينا في بقاء صورته كالنار لا كالارض والماء والهواء فانها تستحيل الى
النار اذا دام عليها السخونة والحركة والتخفيض او تخفيفه لتكثيف لئلا يعرض لها ما هو اشد مما يقدر عليه من ذلك

ومن ظن انه كان المجاور للافلاك جسم غير النار ثم استحال الى النار لم يبين انه اي وقت فرض انه كان هناك غير النار فقد مضى قبله زمان غير متناه يجب ان يحيله الحركة في اقل منه الى النار فكل وقت فرض المجاور فيه كان غير النار يلزم ان لا يكون المجاور فيه غيرها هف فالحري ان يكون هذا الجسم المجاور للفلك المتحرك بمشايعة حار بالطباع مستحفظا لكماله بدوام الحركة والجسم الذي يكون ابعد من الفلك عديم الحركة والاقرب منها بارد بالطباع للتحرز مستحفظا لكماله بالسكون ويكون بين هذين الجسمين جسمان آخران يكون كل منهما قريبا في الطبع لما يجاوره كان يكون النار مطلوة الى تحت بالهواء والارض محفوفة الى فوق بالماء فهذا هو الرصف المحكم وعليه الوجود ثم لا يجوز ان يكون الشيء من هذه مكان آخر اللهم الا ان يتكون بعض من ذلك في غير حيزه الطبيعي وينقل اليه ثم لا يدوم هناك وهذه الاجرام البسيطة شكلها الطبيعي على ما عرفت كري وكيف لا يكون وكل منها يتحرك الى الفلك او الوسط بالطبع بميل متشابه ثم النار المماسة بمحدبها بمقعر الفلك يجب ان يكون صحيح الاستدارة اذ لو لم يكن كذلك لم ينطبق على مقعر الفلك لصحة استدارته ولا يجوز ان يكون الخالي الفرج جسما فلكيا لما عرفت من تباين الجنسين في الامكنة فلا يجوز الاختلاط بل عنصريا ولا يصح ان يكون هناك جسم عنصري سوى النار او انتقل هناك من موضع آخر واما مقعره فالظن انه لا يكون صحيح الاستدارة لا لانه تخلل النار ادخنة مثلا كيف والادخنة لا يكون لها من الخفة ما تزاحم بها النار فتدافع الاجزاء النارية وتخلل بينها بل لانها اذا قاربت الادخنة حيز النار اشتعلت واستحالت نارا فيكون في مقعر النار زوائد وتضاريس حاصلة من النيران المتكونة من تلك الادخنة وهذه التضاريس وان لم يبق شيء منها بعينه مدة يعتد بها وجب ايضا ان تبقى في موضع بعينه على سبيل تجدد الامثال لوصول المدد الا ان الطبقة العليا من الهواء لا تخلو في الجملة عن وصول الادخنة اليها واستحالتها الى النارية فيكون في مقعر النار زوائد داخلة في محدب الهواء واما مقعر الهواء فلا يكون ايضا صحيح الاستدارة لانطباقه على محدب الماء والقدر المكشوف من الارض وهو ليس بصحيح الاستدارة اما محدب الارض فلانها يابسة مع قبول الكون والفساد والخرق والالتئام يكون اذا انثلم منها شيء اما بالفساد او بالخرق وانتقل منه الى موضع آخر واذا انضاف اليها شيء اما بالتكون هناك او بالنقل اليه من موضع آخر تبقى على غير الشكل الطبيعي ولا يعاد الى الطبيعي فلما الماء فهو وان كان سيالا بالطبع لكن تتناوب الرياح ونحوها لا تبقيه على حاله الا ان هذه التضاريس لا تخرجها عن الكروية الحسية فان نسبة اعظم الجبال الى كرة الارض كنسبة كرة قطرها سبع عرض شعيرة الى كرة قطرها ذراع

ذراع تقريبا على ما بينوه فما ظنك بجبال تقصر بالقياس اليها ومما يدل على كرويتها ما ذكر لانه لو كان
مستوى السطح لكان الجزء الاوسط منه اقرب الى المركز من الجزئين الواقعين في الطرفين فكان يجب ان يميل
الجزءان الطرفان الى الاوسط ليكون النسبة الى المركز متشابهة ويدل على كرويتهما انه لولا ذلك لكانت الجبال
والسفن اذا ظهرت من بعيد نظر بجملتها لكن يرى اصغر ولم يكن ينظر منهما او ما جزء دون جزء وليس الامر كذلك
بل انما يظهر اولا قلة الجبل وطرف السكان من السفينة ثم ثم وكذلك يدل عليها تقدم طلوع الكواكب وغروبها
للمشرقين على طلوعها وغروبها للمغربين بحسب زيادة ذلك ونقصانه بحسب بعد المسافة وقربها كما يدل عليه ارصاد
الحوادث الفلكية مما يكون في آن كاوساط الخسوفات فانها تكون مختلفة بالنسبة الى ساعات الليل فلو كان للغربيين
بعد ساعتين مستويتين من اول الليل كانت للمشرقين بعد ثلث ساعات اذا كان المسكنان عديمي العرض ومنها
الميل وازدياد ارتفاع القطب والكواكب الشمالية وانحطاط الجنوبية للواغلين في الشمال وبالعكس للواغلين
في الجنوب وتركب الاختلافين للسائرين على سمت بين السمتين معا وقد وقع التشكك من جعل الارض فرشا
لا يستدعي كونها مسطحة لان كرويتها مع عظم حجمها واتساع جرمها لا ينافي الافتراش عليها ومن ظنها مسطحة
فكون الفصل المشترك بين الافق وسمت مستقيما في الروية لم يشعر بان الدائرة المرتسمة على كرة اذا قطعت الكرة
ونظر اليها الا من قطب تلك الدائرة بل من نقطة عليها يرى القطع مستقيما وقد يظن انها مع كونها مسطحة طبقات
بين كل طبقتين منها جو وفي كل عمارات لما ورد من جميع الارض وتسبيعها ولعل ذلك انما هو باعتبار آفاقها
واقاليمها وكان جيلا يزعم ان الارض مسطحة يحيط بها بحر يحيط به ارض وهكذا الى ان يتم عدد السبع للارضين ومع البحار
ويكون كل ارض مخالفة للاخرى في الجوهر فالوسطى تراب والقصيا ذهب وبينهما من سائر الفلزات وكان هذا
خطابيات رمز بها نحو من صلاح المخاطبين من الحكماء والذين قالوا باصلين خير هو النور وشر هو الظلمة لما افرطوا في
تمجيد النار وتعظيمها لنوريتها وصفوها بالوحدة والثبات والتوسط لكون هذه المعاني في الحيز وكما افرطوا في شان
الارض والغوا في تحقيرها وتقبيحها وصفوها بالكثرة والحركة والوقوع في الطرف وقالوا ان في العالم ارضين كثيرة
وهي التي تتوسط بين ابصارنا وبين النيرين في كسوفهما وكيف يسلم للنار كل خير مع ادعاء انها مفرطة الكيفية
مفسدة واسرع من الارض حركة في الحيز الغريب واقبل للعدم والتفرق فيه وللارض كل شر مع انها غير مفرطة
الكيفية غير مفسدة وابطأ من النار في الحيز الغريب واثبت وجودا فيه ثم حيز الارض حيز النشو والحيوة بخلاف
حيز النار على ان ذلك كله خارج عن طور الكلام البرهاني وتسمو اجابهم به المعلم الاول بعد تسليم شرف النار وقبحها

التوسط عين قولهم يكون النار في الوسط دون الارض من ان الشرف انما يقتضي التوسط في الترتيب فالنار
في وسط الترتيب بين السماويات والعناصر والارض في آخره فهذا مع موافقته لما عليه الوجود يعطي مرادكم فبارك
ان يطيب بنفوسكم والقائلون بتحرك الارض زعمت طائفة منهم انها مستقيمة الحركة فقيل انها دائمة الهبوط
وقيل انها دائمة الصعود وفيما بيناه من امر تناهي الابعاد كفاية في ابطال القولين وتحدد الاحياز ايضا يبطله
ان قالوا بحركة الارض بدون الفلك ويبطل الهبوط خاصة انهم انما وقعوا في ذلك لما راوا الاجزاء المنفصلة من الارض
تهبط بالطبع ولم يتفطنوا ان الهبوط انما يكون الى المركز بل حسبوه سمت الرجل لكن الحركات الطبيعية تشتد وتسرع
على حسب كبر المتحرك وكثرة اجزائه فيجب ان يكون الارض بكليتها اسرع من المدرة فما بال المدرة تلحقها اذا سقطت
من علو اقول ويبطل الصعود خاصة انه يجب ح ان تحرك المدرة الى فوق لكونها على طبيعة الارض ولهم ان يسلموا
ذلك ويقولوا ان تخيل هبوط المدرة انما نشأ من لحوق الارض بسرعة حركتها الفوقانية اياها ولنا ان نبطله
بان لحوق الارض المدرة الصغيرة ينبغي ان يكون اسرع من لحوقها الكبيرة فينبغي ان تخيل الصغيرة اسرع
من الكبيرة وليس كذلك وزعمت طائفة اخرى انها مستديرة الحركة وانما حملهم على ذلك توهم استحالة تحرك
الكواكب بحركتين مختلفتين في زمان واحد وان كانت احديهما بالعرض ولم يمكنهم اسناد الحركات البطيئة التي
للسيارات الى الارض فاسندوا اليها الحركة السريعة اليومية زاعمين انها تتحرك الى المشرق فيظهر لنا كل ساعة
من جانب المشرق من الكواكب ما كانت محجوبة عنا بحدبتها واحتجب من جانب المغرب بحدبتها ما كانت ظاهرة كذا
قيل وعلى هذا فما في الشفاء من نسبة القول بسكون الفلك اليهم لعل المراد به سكون فلك الثوابت بناء على عدم اطلاعهم
على تحرك الثوابت بالحركة البطيئة واما الفلك الاطلس فلا يثبت على هذا القول والدليل على بطلان هذا القول
ان الارض اذ نرى في اجزائها الموافقة لها في الطبع ميلا مستقيما طبيعيا ففيها مبدأ ميل مستقيم فلا يكون
فيه مبدأ ميل مستدير وقد يبطل بان الحجر الذي خلي من الهواء يجب ان لا يقع الى ما يحاذي الموضع الذي خلي
عنه على خط يكون عمودا بل يقع الى الجانب الغربي منه او نزل اليه لا على عمود وبان السهم المرمي الى المغرب
يجب ان يرى اسرع من المرمي الى المشرق واعترض على الوجهين انه يجوز ان يكون المتصل بالارض من
الهواء يشايعها مع ما يكون فيه كالحجر والسهم وقد يجاب عنه بان تحريك الهواء المشايعة للحجر الكبير يكون اقل
من تحريك الصغير فيجب ان يقع الكبير في الجانب الغربي من الصغير ويعترض عليه بان الكبير انما يكون اقل من
التحريك في الحركة القسرية دون العرضية والمعترفون بسكون الارض منهم من لم يهتد الى ما هو الحق في

في سبب ذلك من كونها في موضعها الطبيعي وكون الاجسام المستقيمة الحركة تسكن بالطبع في احيازها الطبيعية
ومن ان اجزاء الارض انما تميل بالطبع الى الوسط فلما تشابهت الميل اليه من الجوانب يجب ان يقف [illegible]
مركزها عليه فهو لا ارادوا اجزاءها المنفصلة الموافقة لها تتحرك بالطبع ولم يتفطنوا ان تحركها انما هو عند مفارقتها
الحيز الطبيعي والى جهة تحركها هي الوسط تحيروا في تعليل سكونها فطائفة جعلت العلة ثقل الارض جميع
المسافة التي يتصور ان يتحرك فيها الى الاسفل لكونها غير متناهية في تلك الجهة ولم يدروا ان الاسفل هو الوسط
وطائفة اخرى اعترفت بتناهيها ففرقة من هذه الطائفة توهموا احاطة الماء بها جعلوها محمولة على الماء وان من
شان الارض ان ترسب في الماء لا ان تطفو عليه فهي عندهم طافية على الماء لجهلهم بحقيقة السفل تشعبوا في وجه الطفو
فمنهم من جعلها مجوفة مملوة هواء او خلاء ومنهم من جعلها منبسطة طبلية فان الثقيل اذا انبسط طفا على
الماء واذا اجتمع رسب فمن هؤلاء من جعل سطحها المنبسطة الى الماء وحدبتها الينا كانه ظن ذلك اوفق للطفو
او تفطن للاستدارة المكشوف منها ومنهم من عكس كانه قاس الارض بالسفن فحدبتها يكون الى الماء وظن المكشوف
من الارض مسطحا لما من استقامة الفصل المشترك بين الافق وبين الشمس وفرقة اخرى اعترفوا بكونها كرية
ساكنة في الوسط لكن لا لاقتضاء طباعها الوسط فمن زعم ان ذلك لجذب الفلك اياها من الجهات على السواء
كما حكي انه كان بيت مقناطيسي بحيطانه وسقفه فقام في وسط جوه صنم لانجذابه الى الجهات بالسوية
ومن زعم انه لتساوي الجهات في استحقاق ان تميل الارض اليها الا في جذبها الارض ومن زعم انه لاندفاع الحركات
السماوية بها كما يعرض لحفنة تراب يجعل في قنينة فيدار القنينة على قطبين ادارة سريعة فيثبت التراب في الوسط
لاندفاع الدفع من الجوانب بالسوية وهذه المذاهب كلها تجعل الارض مقسورة فتكون لا محالة في غير موضعها
الطبيعي فيكون لها موضع طبيعي فلو حصل في ذلك الموضع فاما ان يهبط عنه فلا يكون الموضع طبيعيا
او يسكن فيه لطباعها من غير حاجة الى علة خارجية فلم لا يكون ذلك هو الموضع الذي هي الآن فيه تحرك
اليه اجزاؤها فلا يستبعد سكونها فيه ولا يتجشم له علة مما تحملوه ثم من جعلها غير متناهية يكفي في ابطاله ما له
وجوب تناهي الاجسام واما من جعلها محمولة على الماء فالكلام معه منتقل الى سكون الماء فان جعله غير متناه
فقد احال وان جعله محمولا على جسم آخر فاما ان يذهب ذلك لا الى نهاية وهو محال او ينتهي ويعود الكلام
فيه وان جعله ساكنا بطباعه فما المانع من مثل ذلك في الارض ثم الجاعلون منهم الارض مجوفة ان
ملاوها من الخلاء فقد احالوا وان ملاوها من الهواء فلا يكون جوفها مكانا طبيعيا للهواء فما الجاذب للهواء

الى هناك فينبغي ان ينفصل بالزلزال او ينخسف او يجاعلون ايا بالطبايع فقد اخرجها عن الاستدارة الطبيعية
والذين جعلوا المكشوف منها مستويا من هوا لا يكذبهم ما عرف من الشواهد الآبية على الاستدارة فانها حيث
الفصل المشترك بين الافق والشمس فتقبيح الجواب عنهم انك قد ايقنت ان حركة اجزاء العناصر الصاعدة الخفيفين
والهابطة الثقيلين طبيعية وروم للاحياز الطبيعية وقد نازع في ذلك ايضا اقوام فظن ان الاجسام كلها
ثقال لكن الاثقل يسبق ويضغط ما دونه في الثقل فتحركه بالقسر الى فوق وظن ان الخلا يجذب الاثقل ثم وثم قربت
الاجسام توسط الاثقل ويحيط بما يتلوه في الثقل وهكذا فيكون الصاعدة للنار والهوا بالضغط والكل
بالتقسير وظن ان المثقل هو تخلل الخلا او انه اعم انه الاشكال المتحددة الصنوبرية وان المرسب هو
الاندماج او انه الصلابة او انه انفراج الزوايا واستعراض السطوح والكل فاسد فان الحركة بالقسر يكون
الصغير اقبل لها من الكبير فيكون النار الصغيرة اسرع من الكبيرة والخلا مع بطلانه في نفسه كيف يكون جاذبا
وكيف يكون موضع منه اولى بالقياس الى طباعه بان ينجذب اليه الارض دون النار من موضع آخر وكيف
يكون سببا للثقل فلا تخلل الخلا بل غاية الامر ان يكون الخلا عدما للقلة الارساب فلا يكون كثرته تفيد شيئا
اذا كان الملا على قدر واحد او ازيد او مانعا من تاثير تلك العلة فيكون اقصى ما يوجب ان يمنع الحركة الى
اسفل او يورث البطوء فيها ولو كان اللين سبب الخفة لكان الآنك بل الزيبق اخف من الحديد واما الاشكال
المتحددة فانما تكون مواتية للحركة لا اسبابا لها كما ان السيف لا يحركه حدته بل اذا حرك بالقسر او تحرك لثقله بالطبع سهل
نفوذه في الاجسام بحدته قلت **الفصل** اذا تذكرت ما القيناه من قبل ستيقنت ان عالم الاجسام جملة واحدة
متناهية كرية كيف لا والحيز الطبيعي هو ما يقتضيه الجسم وهو على وضعه وشكله الطبيعي اذا الخروج عن ذلك بما يخرج
عن المكان الطبيعي والبسائط اذا كانت على اوضاعها واشكالها الطبيعية تكون مرتبة ترتيبا مستديرا على مستدير
حسب المجاورات الطبيعية وتنتهي لا محالة وتكون احيازها الطبيعية على فرض الابعاد المفطورة كذلك ولا يوجد
والمركبات لا تخرج احيازها من احياز البسائط فلا يوجد حيز طبيعي خارج عن الترتيب ثم لا يكون حيز غير
طبيعي لجسم الا وهو طبيعي لآخر فلا حيز خارج اصلا ولو كانت هناك عوالم كان كل كريا فلا يكون فيما بينها من الفرج
خلا بل ملا فما لها لا يكون كريا لكنه حيزه فلا يكون حيزا طبيعيا له ولا لآخر وهو محال وعليك بالتدبر في ذلك
وظن ان هناك عوالم في كل منها افلاك وعناصر متشابهة لنظايرها من الآخر يلزم مع ذلك ان يكثر افراد طبيعة
انما يكون من خارج ولها ان كانت بسيطة ان تحصل كرة واحدة مالية لحيزها الطبيعي فلا يكون كل من افرادها

افرادها المتشتة فى السوال فى حيزها الطبيعى بل ان كان فيض ما اليس فيه الا ان يتحرك بطباعه اليه فلا يكون شئ
من جسامنا فى الاحيان المتحرك عنه والمتحرك اليه مختلفة الجهات بالحركات المستقيمة وتكثر افراد طبيعة وان اوجب تكثر
احيازنا الطبيعية بالعدد ولكنها تكون بحيث يجتمع منها كرة واحدة فلا يكون وسط كل عالم حيز الطبيعيا لآخر
مثلا ثم كيف اختلف الحكمة السموات المتشابهة وثم تحددت اقول لعلك اذا تذكرت ما القيت
عليك من الاصول المسلفة فى كتاب السماع الطبيعى تيقنت ان عالم الاجسام جملة واحدة متناهية كرة
ترتيب البسائط ما محيطة بعضها ببعض لكنا نزيدك استبصارا ايبيانا يكاد يكون تذكارا وتكرارا فنقول
ان الحيز الطبيعى هو ما يقتضيه الجسم الطبيعى وهو على وضعه وشكله الطبيعى فان الخروج عن الوضع
والشكل الطبيعى مما يحوج الجسم الى الخروج عن المكان الطبيعى لعدم انطباقه عليه ثم ان الاجسام البسيطة
اشكالها الطبيعية مستديرة ولكل منها مع المحدد وضع طبيعى تتشابه فيكون لها فيما بينها وضع
مخصوص وتكون منضودة نضد مستدير على مستدير بحيث يكون بعضها محيطة ببعض ثم الجملة
يجب ان تكون متناهية لوجوب تناهى الابعاد فاذا فرض للتصوير والتخييل ابعاض مفطورة تكون
الاحياز الطبيعية على طبق المتحيزات مستديرة منضودة بعضها على بعض على سبيل الاحاطة منتهية
بالآخرة واما المركبات فلا يكون لها امكنة خارجة عن احياز البسائط اذ التركيب لا يورث زيادة فى الاحجام
فلا يورث زيادة فى اقدار الاحياز الطبيعية فلا يكون احيازنا الطبيعية متخللة بين احياز
البسائط بحيث لا يكون منها حتى سلم بذلك وجوب التماس بين احيازنا البسائط ولا تكون
ايضا خارجة عن احاطة الاحياز الطبيعية للبسائط بالكلية فتحصل من ذلك انه لا يوجد حيز
طبيعى اصلا خارجا عن تلك الاحياز الطبيعية المنضودة المتناهية التى للبسائط ثم لا يكون
حيز غير طبيعى لجسم الا وهو طبيعى لجسم آخر فكما ان الجسم الاول حيز طبيعى كذلك الحيز الاول جسم طبيعى
فلا يكون حيز اصلا خارجا عن جملة تلك الاحياز والا لكان حيز الطبيعيا لبسيط فيكون حيز طبيعى لبسيط
خارجا من جملة الاحياز الطبيعية للبسائط هف ثم نقول لو كانت هناك عوالم لكان كل منها كريا لما عرفت
ومباينا للآخر اعنى لا محيطا به ولا محاطا والا لا يكون كل عالما على حياله والكرات المتناهية يكون بينها
فرج فلا يكون خلا بل ملا ويكون على فرض الابعاد المفطورة كالمالى لها غير كرة فلا يكون حيزا
طبيعيا لجسم بسيط وقد عرفت انه لا حيز الا وهو طبيعى لجسم وان الاحياز الطبيعية اولا وبالذات للبسائط

والمركبات تالية لها على حسب التركيب هذا تقرير البرهان الكلي المبطل لتعدد العوالم مطلقا على حذو كلام الشيخ
وانت اذا تذكرت ما اسلفته اياك في اعذر عماق الافلاك من ان تقريراتها التي اشكلت فيها الكواكب والتداوير من
اختلاف اشكال المتممات تعرف انه لا يجب ان يكون كرات البسائط كلها واقعة في النضد الاحاطي بل
يجوز ان يكون هناك كرات متباينة لا يحيط بعضها ببعض كالكواكب والتداوير نعم يجب ان تميلي الفرج
الواقعة بين الكرات المتفازرة بجرم مستدير واقع في النضد الاحاطي حتى لا يلزم خلاء ولا خروج طبعي
للبسيط عن الاستدارة وحينئذ لا يشكل كون العالم جملة واحدة لكن يجب ان يتبين بما سيأتي اذا
نعود الى محاذاة كلام الشيخ ان تلك الكرات المتمايزة بالطبع لا تكون متشابهة ولا يكون في جوف
كرة منها جسم مشابه للكرة الاخرى او لما في جوفها فانه لو جاز ذلك وكان مثلا كرات سماوية محددة
لامكنة العناصر الواقعة في اجوافها فكان في كل منها ارض وماء وهواء ونار لتعددت العوالم والكلام
المصير بالآخرة الى جسم حاو للكل وتعرف ايضا انه لا يجب ان يكون الحيز الطبيعي لكل بسيط بحيث
نسبته الى المحدد من الجوانب على السواء نعم يجب ذلك في العناصر الخفيفة والثقيلة بالنسبة الى
محدد امكنتها اذ يكون ميلها الى المحيط او المركز ميلا متشابها من الجوانب فيجب احاطة بعضها ببعض
على النظم الطبيعي اذا لم يكن قسر ويجب ان يكون البسيط الذي لا يكون نسبة حيزه الى المحدد متشابها على السواء
من الجوانب كالكواكب والتداوير والخوارج محاطا بجسم ذي نقرة او اختلاف في الثخن حتى لا يلزم الخلاء
ولنرجع الى محاذاة كلام الشيخ فنقول ولو كان اجسام كل من العوالم متشابهة لنظايرها من عالم
آخر حتى يكون في كل افلاك وعناصر ويكون سماء عالم مشابها لسماء عالم آخر وكذا ناره لناره وعلى هذا
القياس كما قد يظن ذلك لزم مع ما مر في البيان الكلي المطلق ان يتكثر افراد طبيعة واحدة فلا يكون من ذاتها
بل من خارج فلها اذا كانت بسيطة ان تحصل كرة واحدة مالية لحيزها الطبيعي فلا يكون كل من افرادها
المتشتتة في العوالم حاصلا في حيزه الطبيعي لانها اذا اتصلت الكل كرة واحدة لم يكن حيزها الطبيعي المطلق
لها بحيث يكون كل من تلك الافراد المتشتتة في العوالم واقعا في شطر من ذلك الحيز بل امكان فبعض مما
لا يكون من الافراد واقعا في حيزه الطبيعي له ان يتحرك بطبعه الى ذلك الحيز فلا يكون شيء من فلكي
العالمين المتحرك عنه المتحرك اليه محددا للجهات للحركات المستقيمة لوجود تهي حركة مستقيمة او بيد ابها منها
عنه فان قيل تكثر افراد طبيعة بالعدد يوجب تكثرا في احيازها الطبيعية كذلك قلنا نعم لكن الاحياز المتعددة

بالعدد من حيز طبيعي واحد بجسم بسيط يجب كما عرفت ان يكون بحيث يجتمع منها كرة واحدة واذا عرفت
ذلك اندفع ما يقال من ان الارض الواقعة في العوالم مثلا يكون كل منها في حيزها الطبيعي لكونها في وسط عالمها
ثم اذا كانت السموات متشابهة واقعة في عوالم فيم اختلفت امكنتها وتحددت مع اتحاد طبائعها اذ لا يمكن ان يكون
ذلك من قبل العناصر لان تحدد امكنتها بالسموات فكيف ينقلب الامر والا ان يكون لقاسر اذ السموات
لا تقبل القسر قلت **الفن الثالث** في الكون والفساد وما يجري مجرى ذلك مقالة واحدة فيها
فصول **الفصل الاول** المركبات من حيث تركبها تكون متكونة لا محالة وكل متكون فاسد وما بين
شهادة الحس بالامرين فيها واما البسائط فلما قد دريت ان ما لا يقبل الحركة المستقيمة منها لا يقبل الكون
والفساد فادر ان ما يقبلها منها يقبلهما فان القابلة للحركة المستقيمة منها اذا كانت في احيانها ولا
قاسر يحركها فلما يسكن في الاين يسكن في الوضع اذ ليس فيها مبدأ المستديرة فاختصاص جزء منها بجهة
لا يكون من صرف الطبيعة لتشابه الاجزاء والكل فذلك لقاسر بعد الوجود نقل كلا الى الجهة التي هو
فيها حتى لو لا ذلك لم يكن للاجزاء تخصيص بالجهات بل العمدة فيه ان الجزء كان في بدو تكونه في هذا الحيز
او حيز يؤدي الحركة الطبيعية منه الى هذا واذا الكون والفساد انما يتأتيان بين عنصرين من الاربعة
والازدواجات الثنائية منها ستة ويتصور في كل ازدواج نوعان متعاكسان فالانواع اثنا عشر وفي
الحس شواهد متظافرة على الستة التي بين المتجاورين فالارض ينقلب بالركان ينقلب الى احجار سيالة على ما يفعله
اهل الحيل وكما يرى الاجزاء الارضية الندية المحترقة تصير ملحا وتذوب بالماء وبالعكس كما قد يعكسون
وكما يتحجر بعض المياه بعد خروجها من منابعها والماء والهواء كما في التبخير وبالعكس كما يجمد الهواء في قلل
الجبال الباردة سحابا ينزل ثلجا وكما يرى من قطرات يجتمع في اناء رصاص او يتكلبه اذا وضع في الجمد
او الجمد فيه والهواء نارا كما في كور الحدادين وبالعكس كما في انطفاء الشعل فح لا اختفاء في تحقق الستة
الباقية على سبيل التركيب من اثنين او ثلثة من الاول وهما يقتضيان لسبق الاستحالة فان المادة
انما تخلع صورة وتلبس اخرى بانتقاص استعداد ما لتلك واشتداده لهذه وذلك باستحالتها بما يلائم تلك
من الكيفيات الى ما يلائم هذه وشهادة الحس بها ابين **اقول** لعلك قد عرفت الفرق بين الكون و
الفساد وبين الاستحالة فان الكون والفساد زوال صورة جوهرية وحدوث اخرى ويكون دفعة والاستحالة
تغير في الكيفية مع بقاء الجوهر ويكون تدريجيا ولنتكلم اولا في الكون والفساد فنقول اما المركبات

فوجودهما فيهما اظهر من جهة العقل فان المركب من حيث هو مركب يكون لا محالة متكونا لا مسبعًا واذا تحقق
الكون فيها تحقق الفساد لان كون مركب انما هو لفساد مركب آخر او بسيط كما ان كون بسيط
انما هو بفساد بسيط آخر بل لما عرفت من ان كل كائن فاسد واما من جهة الحس فلما لا يخفى من تكون
اشخاص النبات والحيوان وفسادها واما البسايط فكما عرفت ان منها ما لا يقبل الحركة المستقيمة وهي
لا تقبل الكون والفساد البتة وان منها ما يقبلها وهي ما لا يكون فيه مبدأ ميل مستدير فاعرف ان
القابلة منها المستقيمة يكون قابلة للكون والفساد لانها اذا كانت في احيازها الطبعية ولا قاسر يحركها
عنها او فيها فكما تكون ح ساكنة في الاين كذلك في الوضع اذ ليس فيها مبدأ ميل مستدير حتى تحرك
بها في الوضع وقد فرضنا عدم محرك من خارج ويكون لا محالة لها ح اوضاع مخصوصة من جهة اختصاص
كل جزء منها بجهة وحيز من الاحياز المفروضة في حيز الكل غير جهة الجزء الآخر وحيزه فهذا الاختصاص
لا يكون من صرف الطبيعة لتشابه الاجزاء ولا يكون ايضا اختصاص كل جزء من كل بسيط بجهة وحيز الا هو
بقاسر بعد الوجود ونقل كل جزء من اجزاء كل بسيط الى الجهة التي هو فيها وحيزه الذي هو فيه حتى لو لا ذلك
النقل لم يكن للاجزاء التخصيص بالجهات والاحياز فانه يجوز ان يفرض وجود البسيط بدون طرو نقل على
اجزائه ولا يمكن ان يفرض وجوده بدون تخصيص اجزائه بالجهات ولا يمكن ان يكون التخصيص الحاصل بالفعل
في البعض من جهة النقل بل الاصل الذي به تخصيص جل الاجزاء المفروضة في كلية البسيط انما هو ان الجزء
كان في بدو تكونه في هذا الحيز او في حيز يؤدي الحركة الطبعية منه الى هذا الحيز فيكون هذا الجزء من الهواء مثلا
في هذا الحيز من الاحياز المفروضة في حيز كلية الهواء وانما هو لانه كان في هذا الحيز ماء فيكون هواء او كان الماء
في حيز آخر فيكون هواء بذلك فانتقل الى هذا لكونه اقرب الاحياز المفروضة في الحيز الطبيعي لكلية الهواء
من ذلك الحيز الذي تكون فيه فان سئل انه لم اختص ذلك الماء الذي تكون هواء بذلك الحيز قلنا
فيه بمثل ذلك ويتسلسل الى نهاية ولا ضير فتحقق الكون والفساد في البسايط انما يتاتيان بين عنصرين
يفسد احدهما الى الآخر ويتكون هذا من الاول والازدواجات بين اثنين من العناصر الاربعة ستة
وفي كل ازدواج يتاتى نوعان من الكون متعاكسان ومن الفساد كذلك ومن الانقلاب اعني مجموع
الكون والفساد كذلك مثلا بين الهواء والماء يتصور كون الهواء من الماء وبالعكس وكذا فساد الهواء الى الماء
وبالعكس وانقلاب الهواء ماء وبالعكس فانواع كل من الكون والفساد والانقلاب اثنى عشر ثم قد تفاوت

١٧٩

تظافرت الشواهد من الحس على ستة انواع يكون كل اثنين متعاكسين منها مندرجة في ازدواج بين عنصرين متجاورين اعني بين الارض والماء او الماء والهواء او الهواء والنار اما انقلاب الارض ماء فلان الاحجار تنقلب مياها حادة كما يفعله اهل الحيل الاكسيرية فانهم يصيرونها املاحا اما بالاحراق او بالسحق مع ما يجري مجرى الاملاح كالنوشادر ثم يميعونها بالماء والاحجار وان لم تكن من صرف الارض فلا شك ان الارضية غالبة عليها وتلك المياه الحادة وان لم تكن مياها صرفة الطبيعة والكيفية فالمائية هي الغالبة عليها على انها يمكن ان يدام عليها بحيلة حتى تصير الادوات كانت فيها كيفية باقية فلا يبعد ان تبطل على الايام وايضا فان الاجزاء الارضية النارية المحرقة تصير ملحا وتذوب بالماء وبالجملة فذلك انما يكون بانقلاب الارض ماء واما عكسه فان اصحاب الحيل ربما يعقدون المياه احجارا فانهم يتخذون شيئا يسمونه لبن العذراء وهو مركب من مائين ينعقد جوهرا حجريا كما يجيء ان شاء الله تعالى وايضا فان بعض المياه ينعقد بعد جريه حجرا من منابعها احجارا كما سنرويه ان شاء الله واما انقلاب الماء هواء فكما في الابخرة الصاعدة من المياه المسخنة فانها تشتمل لا محالة على اجزاء هوائية لم تكن على انها كثيرا ما ينقلب هواء بعد الصعود واما عكسه فكما قد يضرب الهواء الصحو في قلل الجبال الباردة صرفا فيجمد سحابا تنزل ثلجا كما سياتي وايضا اذا وضع اناء من الرصاص مثلا في جمد او وضع الجمد فيه فانه يرى حبات ندى تجتمع باطن الاناء او تركب ظاهره وكلما التقطتها تعقبها اخرى فانما ذلك بانقلاب الهواء المجاور للاناء الذي تبرد بمجاورة الجمد ماء لا باجتماع اجزاء مائية كانت مبثوثة في الهواء المطيف بالاناء لان الهواء المطيف به لا سيما في الصيف لا يشتمل على الاجزاء المائية بل لو كانت لتصعدت بالحرارة على انه يجب ان ينفد تلك الاجزاء اذا التقطت الندى من الاناء مرة بعد اخرى او يتناقص في كل مرة او يتراخى ازمنة حصولها ولا بالترشح مما في خارج الاناء او داخله لان الجمد لا يترشح منه الماء ولانه ربما يحدث في غير موضع الترشح كالاطراف العالية من الاناء ولان الماء الحار للطافته اقبل للترشح مع انه لا يحصل منه ذلك واعترض عليه اولا بان برودة الاناء لو كانت مصيرة للهواء الطيف ماء وجب ان يركب الندى جميع سطح الاناء بلا فرجة واجيب بان حدوث الماء في بعض السطح دون بعض يكون لاستعداد شرطا او وجود مانع لم نعلم ولا يبعد عندي بان يكون الندى يحدث في جميع السطح على السواء لكن رقيقا جدا واذ ليس سطح الاناء حقيقي الملاسة يجتمع الماء في المواضع التي فيها انخفاض ما من الجوانب يحصل الندى حبات نشاهدها وثانيا بان تبريد الاناء للهواء ليس باكثر من تبريد الماء او الجمد له فينبغي ان يصير

ما يلطف من الهواء بالبخار وايضا ينبغي ان يصير ما يلطف من الهواء بالماء الذي يكون من الهواء المجاورة
الاناء ماء ايضا وهكذا حتى يسيل ماء كثير جدا ولا يحتاج في انعقاد الندى الى التقاط ما ركب الاناء منه مرة بعد
اخرى ثم يجاب بان الاواني ايضا صيقها بصلابتها وملاستها واندماج اجزائها لا تقبل الكيفية
الغريبة بسرعة واذا قبلتها تحفظها بطيئا فاذا الح عليه القوة المبردة يكون فعلها فيه اشد ولذلك توجب
تلك الاواني اذا اشتملت على مائعات حارة اخرى من تلك المائعات ولعل التقاط الندى انما يحتاج اليه
اما لانه كما يشغل حبات الندى مواضع من سطح الاناء فتحول بينه وبين الهواء كذلك لعله يشغل ندى فيقع ما بين
تلك المواضع فانه وان اجتمع منها الندى الى تلك المواضع فقد يبقى فيها اثر تتشبث بالسطح فيحول بينه وبين الهواء
فليس المقصود مجرد التقاط تلك الحبات بل التقاط الرقيق من الندى بين الحبات ايضا واما لانه اذا لم يكن
مجاورة الهواء لسطح الاناء على الاتصال بل جاور بعضه المواضع الفارغة من سطح الاناء عن حبات الندى
وجاور بعضه تلك الحبات لم يتأثر عن الاناء فضل تأثر واما انقلاب الهواء نارا فكما في كور الحدادين فانه
اذا سد الطريق والح في النفخ فيها لكي يحصل من نار قليلة نار كثيرة بل لا يبعد ان يحصل بالحاح النفخ
جدا نار من غير نار اصلا واما عكسه فظاهر في انطفاء الشعل قوله واذا تحقق هذه الانقلابات الستة التي بين
المتجاورين من العناصر فلا خفاء في تحقق الستة الباقية التي بين غير المتجاورين اذا كانت لا بطريق
الطفرة بل بان يكون الانقلاب بين عنصرين بتوسطها عنصر وذلك في اربعة انواع بانقلابين انقلاب
الفاسد الى المتوسط وانقلابه الى الكائن وفي الانقلاب عن عنصرين بتوسطهما عنصران وذلك في نوعين
بثلثة انقلابات ثم الظاهر من كلام القوم انحصار الانقلاب بين غير المتجاورين في ذلك ومنع ان يكون
على سبيل الطفرة لكن الظاهر من كلام الشيخ خلافه حيث ذكر انه يتكون انواع من الحجارة من النار اذا انطفيت
وكثيرا ما يحدث في الصواعق اجسام حديدية وحجرية بسبب ما يعرض ان تطفأ فتصير باردة يابسة على
ما سنوره وذلك ان شاء الله تعالى قوله واذا تحقق الكون والفساد فهما يحكمان بسبق الاستحالة عليهما فان
المادة انما تخلع صورة جوهرية طبعية وتلبس اخرى بانتقاص استعدادها لتلك الصورة المخلوعة واشتداد
استعدادها لهذه الملبوسة وذلك بالاستحالة فانه لا يكون مع استواء الحالين ولا يكون الانتقال من
الكيفية الزائلة الملائمة للصورة الفاسدة الى الكيفية الحادثة المناسبة للكائنة دفعة والا لتكلم فيه ويلزم تسلسل
لا في الامور المتعاقبة وهو شهادة الحس بالاستحالة اظهر جدا من شهادته بالكون والفساد قلت الفصل ا ر

181

قلت فصل وهناك اقوام زاغوا فقوم ينكرون الكون والاستحالة معا زاعمين انه لا يكون شيء عن لا شيء ولا يصير شيء شيئا والحرارة مثلا تغير محسوسة في قابل عند طائفة منهم ولا تنفك عن حاملها عند اخرى فالنار من صيرورة الماء هواء او الماء او الهواء نارا انما ذلك بروز اجزاء كانت كامنة عند اصحاب الخليط ونفوذها من خارج عند آخرين ثم الاجزاء الموضوعة للبروز او النفوذ غير متناهية عند بعض كيلا ينقطع الكون بتناهي المادة وقوم كانهم مع التصدق بالكون يترددون في الاستحالة فيرون الماء لا يسخن ما دام مائيا منه بخيّنا فختلط وقوم مع القول بالاستحالة يمنعون الكون واكثرهم موحدون للعنصر زاعمين ان الاشياء الطبيعية اذ يتغير بعضها الى بعض لا بد لها من موضوع للتغير محفوظ في جوهره وهو العنصر وهو اما النار وتولد البواقي بالتكاثف او الارض والتولد بالتخلخل او متوسط والتولد بهما ومنهم من يكثره فاثنين او ثلث ويجعل البقية بالتكاثف والتخلخل وان تبع لم يجوز الانقلاب في العناصر وانما الكون والفساد في المركب فالاجتماع بدعوة الالفة والافتراق بغلبة الغضبة وقوم يسلمون الكون والفساد والاستحالة في المركب على زيغ في التمييز لاخذهم مبادي الاجسام اما اجزاء متجزية وهما الا فكا فلا يرون لتلك كونا وفسادا بل للمركب منها بالاجتماع والافتراق واما الاستحالة فباختلاف الوضع والترتيب واما ارسطو فاثبت الكون والاستحالة بنحو ذلك **اقول** واذ قد حققنا الكون والاستحالة نرى ان نقص عليك مذاهب اقوام زاغوا عن الحق في ذلك لنشير الى ماخذهم اولا ونقض حججهم ونقض مذاهبهم ثانيا فنقول هناك قوم انكروا الكون والاستحالة معا اما الكون فلانه اما ان يكون عن لا شيء وهو محال اذ اللاشيء لا يكون موضوعا لشيء او عن شيء فذلك الشيء ان كان هو الكائن بعينه فقد كان هو قبل كونه ولا يخفى فساده وان كان غيره فيلزم ان يصير شيء شيئا وهو محال لان الاول ان كان بعد كون الثاني كان محصلا في ذاته مباينا لكل ما عداه فاذا كان الثاني فاما ان يفسد الاول فلم يكن الثاني عنه بل عن لا شيء وقد علم استحالته او يبقى فيكون هو بعينه نفسه وغيره المباين معا واما الاستحالة فلان الكيفيات عند بعضهم جواهر محسوسة في شيء فليس لها حال حتى تزول عنه كيفية كالبرودة تخلفها اخرى كالحرارة وعند آخرين وان كانت محسوسة فليس في قوة الحامل ان يفارقه لامتناع الانتقال هو محسوس لما كان يمشي هذا بالكون والاستحالة تحيلوا للخروج عن ذلك فهم فيه فرقتان فاصحاب الخليط يزعمون ان ما يرى كونا واستحالة ليس بانقلاب الكل بل مختار واستحالة الباردة حارا بل العناصر لا يكاد يوجد صرفة فما يرى ماء فيه اجزاء مائية بارزة تحس بها وببرودتها واجزاء هوائية ونارية كامنة لا تحس بها وبحرارتها ثم اذا لاقته الهواء او النار مثلا برزت الاجزاء الكامنة الهوائية

او النباتية وغلبت مقاومته للمائية فاحس بها وجربا فحكم ان الماء صار هواء والبارد حارا وآخرون يعنون

ان ذلك ليس بروز الكامن بل نفوذ اجزاء هوائية او نارية فيه من خارج وفشوها ثم اي كان من البروز والنفوذ

فالاجزاء الموصوفة لذلك متناهية عند بعض وغير متناهية عند آخرين زعما منهم ان الاستعدادات الغير المتناهية

انما تكون لامور غير متناهية فلو تناهت الاجزاء لم يكن استعداده غير متناه وانقطع الكون بانقطاع المادة فعند

اصحاب الخليط منهم يكون اجسام بلا نهاية في العدد يجتمع منها جسم واحد يسمى الخليط وعند الآخرين يكون اجسام

بلا نهاية غير متلاقية بل مبثوثة في خلاء غير متناه فمن هو لا من يجعل صورها التي هي عندهم اشكالها بلا نهايات في النوع

وقوم كانهم مع تصديقهم بالكون مترددون في الاستحالة بناء على ان الكيفيات عندهم اما جواهر قائمة لا في محل او هي

ممتنعة الانفكاك عن محالها على اختلاف بينهم وبالجملة فيرون ان الماء لا بد ان يكون بارد ما دام ماء وما يرى من الماء

سخينا فهو مختلط ولو بانقلاب اجزاء منه نارا وقوم مع تصديقهم بالاستحالة يمنعون الكون واكثرهم قائلون بان العنصر

واحد فحسب ثم منهم ان الاشياء الطبيعية يتغير بعضها الى بعض نموا والتغير لا بد له من موضوع مشترك بين كل من

المتغير والمتغير اليه محفوظ في جوهره متغير في حالاته هو العنصر فلا يكون هناك كون لبقاء الجوهر بعينه بل استحالات

وقد تشتت اهواؤهم في اختيار ذلك العنصر فان كان نارا او اللبواقي عنها بالتكاثف في الهواء لان النار تكاثفت قدر اما

والماء نار تكاثفت اشد من ذلك القدر ولم تبلغ الغاية والارض نار اشتد تكاثفها جدا والجوهر في الكل غير مختلف

وان كان ارضا اقاموا التخلخل مقام التكاثف وان كان متوسطا بين الطرفين هواء او بخارا وما عملوا فيه كلا

من التخلخل والتكاثف بالتناوب فالهواء ان تخلخل سمي نارا وما ارادوا ارضا على حسب المراتب المختلفة وقس عليه الذي

للذين اختاروا الماء او الهواء ان العنصر يجب ان يكون مطاوعا للتشكل وذلك شان الرطوبة فقدم اي صاحب الماء

اقدم هو لا الموحدين للعنصر ان الماء هو الرطب بالذات بل هو الرطوبة وظن صاحب ان معنى الرطوبة في الهواء اثبت

منه في الماء وللذين آثروا النار انها اعظم جرما كيف لا والسموات المشففة والكواكب المضية نارية على ما زعموا

ثم ان النار اقوى الاجسام الطبيعية وان الحرارة هي المدبرة للكائنات وانه لو لم يكن البرد ما عرضنا بل له

عنصر مصادبه لكان في العناصر ما يبرده في وزان حيز النار وللذين اصطفوا الارض فيهم شرذمة قليلة اقرار

جل الكائنات عليها وللذين اجتبوا البخار كونها وسطا بين العناصر فيقضى درجة من التخلخل الى الهوائية

واخرى الى النارية وودجة من التكاثف الى المائية واخرى الى الارضية ومنهم من يعترف باكثر من عنصر

لكنه يرى العنصر موضوعا للتغير فيوافق الموحدين في كون جوهره محفوظا البتة فمن لم يعترف بالاربعة منهم

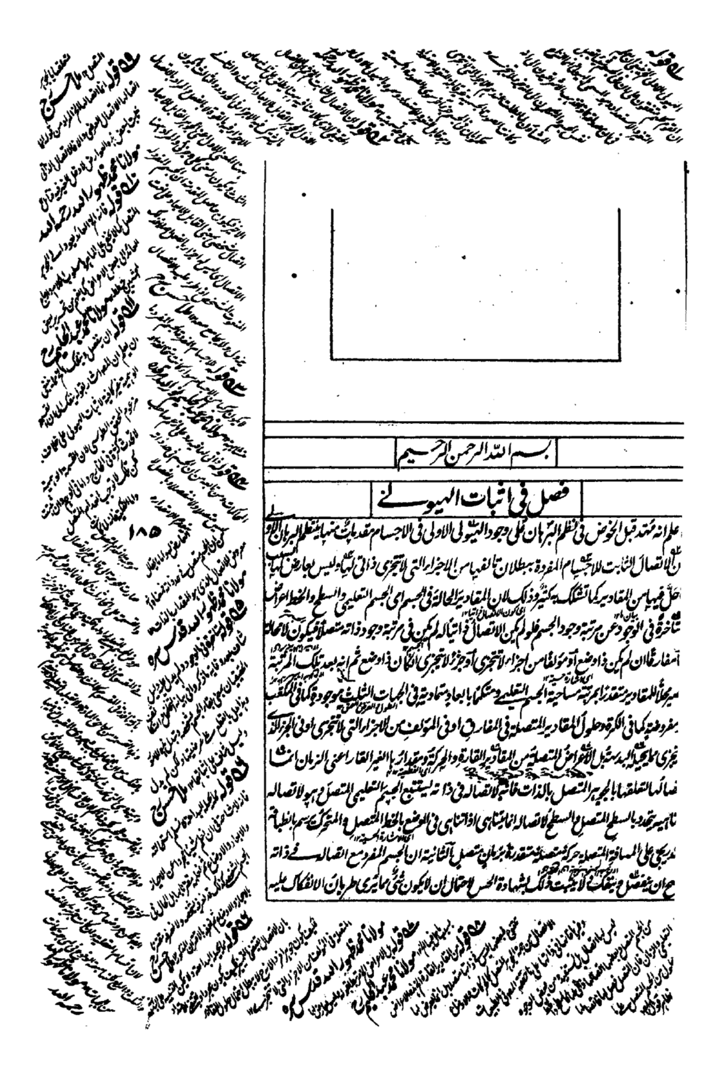
منهم من اقتصر على اثنين أنا طرفين بناء على ان سائر الاسطقسات يستحيل اليهما وهما لا يستحيلان الى اسطقسات خارجة عنهما وان الحركة الاسطقسية اما الى العلو وهي لطبيعة الخفة والغالب فيها النار او الى السفل وهي لطبيعة الثقل والغالب فيها الارض بخلاف الهواء والماء فما الهواء الا نار مفترة مثقلة بالماء وما الماء الا ارض متحللة بسيالة خالطها نارية فطرفي وسطا عني الارض والنار بناء على احتياج المركب الى اختلاط يابس رطب حتى يقبل التشكيل بالرطوبة ويحفظها باليبس وهما الارض والماء واما الهواء فبخار مائي والنار هواء تحته الحركة ومنهم من قال بثلثة لزعمه ان الماء ليس الا هواء متكاثف ومن اعترف بالاربعة لم يحتج الى التوليد ولم يجوز الانقلاب في العناصر لانها اصول موضوعة للتركيب والافتراق حتى تكون المركبات وتفسد ولو تغيرت في جواهرها لم تكن اصولا ثم ان هؤلاء قالوا ان الاجتماع والافتراق لا يكون لها بذواتها بل من قوة فاعلة فيها ينفصل هي عنها ولا يكون واحد فاعلة للضدين فهناك قوتان يجمع احدهما اذا دعتها وبالحري ان تسمى الفة ومحبة ويفرق الاخرى اذا تسلطت وبالحري ان تسمى بغضة وعداوة وقالوا اذا دعتها المحبة اوجدت جسما متشابها تسمونها الكرة واذا استولت العداوة تصرفت طبايع اربعا

خاتمة الطبع

احمدك يا من جعل لنا الشمس بازغة والقمر منيرا واشرق صدورنا بنور الحكمة ومن يؤت الحكمة فقد اوتي خيرا كثيرا واصلي على حبيبك الذي براهينه ساطعة وحججه قاطعة اشاراته شفاء للالام ومحاكاة حجة للانام سيدنا محمد المؤيد بالروح الامين ولقد رآه بالافق المبين وعلى آله واصحابه الذين هم اقيسة نتائج الدين ومقدمات لمطالب الحق اليقين اما بعد فان علم الحكمة من العلوم العقلية علم شرف قدرا واعظم بيانا معيارا للاطلاع على الحقائق وميزان للاعلام الدقائق وقد صنفت فيها الزبر والرسائل ووضحت مسائلها بالدلائل فما ابهاها وما احسنها وما اوضحها واعظمها نفعا واحسنها وضعا الشمس البازغة وهو كاسمه كالشمس بين النجوم بازغة ولذا تراه اشتهر بين العلماء الكبار كاشتهار الشمس على نصف النهار كيف لا وهو من مصنفات علامة زمانه فهامة اوانه عديم النظير في دهره فقيد المثيل في عصره مظهر رحمة الرب الودود مولانا محمود الجونفوري اسكنه الله سبحانه بحبوحة

شرح قانون للجيلاني رحمه الله

الجنان وافاض علینا سجال الرحمة والرضوان وقد طبعت مرة بعد اخری بالحواشی المختلفة
الاان مع ذلک بقیت خرائده تحت حجاب الاستار مستورة وفرائده تحت صخور عباراته مختفیة
فقام استاذ الاستاذ علامة المحققین فخر المدققین اعجوبة الزمان افضل علماء الدوران
مولانا الحافظ الحاج محمد عبد الحلیم ادخله الله فی جنة النعیم لتصحیحه وترشیحه وتوجه الی تزئینه بالحواشی
المفیدة وتوضیحه حتی زین اکثر من النصف ولم یتفق له الاکمال لما اعجل علیه طبل الارتحال
فیا حسرتاه علی رحلته ورب الکعبة لو بلغ الی العمر الطبعی لفاضت من فیضه الانهار وسالت
من علمه البحار ثم قام من هو مرجع الفضلاء الکرام ملجأ العلماء الاعلام محیط الفنون العقلیة
قطر دائرة العلوم النقلیة استاذی ومولائی مولانا الحاج الحافظ ابو الحسنات محمد عبد الحی
اللکنوی صانه الله سبحانه عن شرور العی والغی فکمل ما بقی تکمیلا کافیا وزین تزیینا شافیا
فجاء بحمد الله کما یروق النظائر ویجلو البصائر والحواشی التی کانت عند التعلیق حاشیة
لاستاذ اساتذة الهند مولانا محمد نظام الدین ادخله الله فی اعلی علیین وحاشیة للمشتهر فی
الزمن مولانا محمد حسن رحمه الرب ذو المنن وحاشیة لاستاذ استاذ استاذی مرجع الاقاصے
والادانی مولانا محمد یوسف رحمه الله تعالی وحفظه فی الآخرة عن موجبات التلهف وحاشیة
لمولانا حمد الله السندیلی رحمه عالم الخفی والجلی ومن الکتب الاخر الشفاء وشرح الاشارات للرازی
والطوسی وتشریح الافلاک وشروح الثلثة لامام الدین الدهلوی وعصمت الله السهارنفوری
والحسین الخلخالی وشرح الجغمینی وحاشیة البرجندی علیه وغیر ذلک من افادات الاستاذ
واستاذ الاستاذ ولما تمت تحشیته توجه الی طبعه منبع اللطف والامتنان محمد عبد الواحد خان
ابن الحاج محمد مصطفی خان اللکنوی فی المطبع المشتهر بالمصطفائی علی حسب امر المبرأ
من کل شین الحاج المولوی خادم حسین العظیم ابادی سلمه الله ذو الایادی وکان ذلک
فی شهر شعبان من سنة ثمان وثمانین بعد الالف والمأتین من الهجرة النبویة علی صاحبها
افضل صلوات وازکی تحیة وانا العبد المفتقر الکئیب الحقیر المتمسک بعروة الله الغنی
ابو القاسم محمد عبد الغنی الاحمدی البهاری ابن الحاج السید الطاف کریم ادخله الله
فی جنة النعیم والحمد لله رب العالمین والصلوة علی سیدنا محمد وآله واصحابه اجمعین



بسم اللہ الرحمن الرحیم

فصل فی اثبات الہیولی

اعلم انه مُمهّد قبل الخوض فی نظم البرهان علی وجود الهیولی الاولی فی الاجسام مقدمات منها ینتظم البرهان الاولی ان الاتصال الثابت للاجسام المفردة ببطلان تالفها من الاجزاء التی لا تتجزی ذاتی لها فلیس بعارض لها حال فیها من المقادیر کما تشکک به کثیر وذلک لان المقادیر الحالة فی الجسم ای الجسم التعلیمی والسطح والخط اعراض متأخرة فی الوجود عن مرتبة وجود الجسم فلو لم یکن الاتصال ذاتیا له لم یکن فی مرتبة وجود ذاته متصلا فیکون لا محالة مفارقا ان لم یکن ذا وضع او مؤلفا من اجزاء لا تتجزی او جزءا لا یتجزی ان کان ذا وضع ثم انه بعد تلک المرتبة یصیر محلا للمقادیر متقدرا بمرتبة مساحیة الجسم التعلیمی ومتکمما بابعاد متمادیة فی الجهات الثلث موجودة کما فی المکعب او مفروضة کما فی الکرة وحلول المقادیر المتصلة فی المفارق او فی المؤلف من الاجزاء التی لا تتجزی او فی الجزء الذی لا یتجزی مما یحیله البدیهة بل الاعراض المتصلة من المقادیر القارة والحرکة ومقدارها الغیر القار اعنی الزمان انما اتصالها لتعلقها بالجوهر المتصل بالذات فانه لاتصاله فی ذاته یستتبع الجسم التعلیمی المتصل وهو لاتصاله وتناهیه یتحدد بالسطح المتصل والسطح لاتصاله انما یتناهی اذا تناهی فی الوضع بالخط المتصل والمتحرک یرسم بالانطباق التدریجی علی المسافة المتصلة حرکة متصلة متقدرة بزمان متصل الثانیة ان الجسم المفرد مع اتصاله فی ذاته یصح ان ینفصل وینفک فلا یثبت ذلک بشهادة الحس لاحتمال ان لا یکون شیء مما یری طریان الانفکاک علیه

كالماء والهواء جسما مفردا بل ملتئما من اجسام صلبة صغار تمتنع من قبول الانفكاك وان كانت ذات حظ من
الامتداد في الجهات كما يقولون بها ذيمقراطيس ويجعلها مبادي الاجسام فنقول ان الاجسام كلها حتى الذيمقراطيسية
قابلة للقسمة الوهمية لامتناع انتهاء الاجسام في القسمة الى اجزاء لا تتجزى وقبول الوهمية ملزوم لقبول الفكية والمشهور
في بيان ذلك ان القسمة الوهمية تحدث في كل واحد من تلك الاجسام الذيمقراطيسية التي فيها الاشتباه جزئين
متشابهين ومشابهين للكل وللجسم الآخر الموافق له في الطبيعة فيجوز على الجزئين المتصلين من جسم منها ما يجوز على
جسمين منفصلين من الانفصال اللهم الا لمانع لا يكون الا ناشيا الا من المادة او من لوازمها في تشخصه واعترض عليه بانه انما يتم
لو كانت تلك الاجسام متفقة الطبيعة وهو ممنوع واستبعاد تركب نحو الماء المتشابه في الحس من اجسام متخالفة
الطبائع لا يصلح للتعويل عليه ولو بني الكلام على تسليم الخصم اتفاقها في الطبيعة كان جدليا لا برهانيا والتفصي عن
ذلك تحرير البيان بان الجزئين لما كانا متشابهين للكل فكما جاز ان يوجد الكل بالفعل البحت فليجز ان يوجد كل
من الجزئين كذلك فيكون لا محالة متمايز الذات غير مندرج في جسم ولا متصل بالجزء الآخر وما ذاك الا بالانفكاك
وعلى هذا لا يضر تخالف تلك الاجسام في الحقيقة وانحصار كل نوع منها في فرد لا يقال لما اقتضت الطبيعة
الانحصار في فرد هو الكل لم يمكن ان يوجد الجزء بالفعل لانا نقول لما كان الجزء مشابها للكل في الطبيعة امتنع امتناعه
بالذات مع امكان الكل بل وجوده بالفعل فان امتنع فلخارج واعترض ايضا بان ما جاز للكل هو الوجود بالفعل
والانحياز الذات ابتداء فليجز ذلك للجزء حتى يوجد ابتداء متاصلا غير مندرج في الكل ولا متصلا بصنوه اي الجزء
الآخر ولا يلزم منه ان يتميز بعد الاندراج وينفصل عنه بعد الاتصال حتى يلزم انفكاك المتصل فاللازم جواز
الانفصال الابتدائي لا الانفكاك التعقبي والجواب تسليم ذلك ولنا فيما سلم لزومه من جواز الانفصال الابتدائي
بدل الاتصال كذلك كفاية فيما نرومه من نظم البرهان على اثبات الهيولى وذلك لتعميم ياتي في المقدمة الثالثة
الثالثة ان الجوهر المتصل بذاته لا يبقى بعد طرء الانفصال كما لا يكون هو بعينه عند فرض الانفصال فيه ابتداء
بدل الاتصال وهذه المقدمة وان كانت ظاهرة بحسب الجلي من النظر ضرورة امتناع اجتماع الاتصال مع الانفصال
فينعدم الاتصال عند طرء الانفصال او فرضه بدله وبانعدامه ينعدم المتصل بالذات لكن قد يشك فيها بان
الاتصال حقيقي واضافي والاضافي يقع على كون الشئ متحد النهاية مع آخر والحقيقي على ما هو مبدأ فصل الجسم الطبعي
وهو كون الشئ بذاته مصداق حمل الممتد في الابعاد عليه ويعبر عن ذلك بلازمه البين اعني قبوله بفرض الابعاد
الثلثة المتقاطعة على قوائم وعلى ما هو مبدأ الفصل المقسم للكم المقوم لجنس تحته وهو كونه الشئ في ذاته بحيث يصح

يصح تحليله الى اجزاء وهمية متشاركة في حدود مشتركة واعني بالحد المشترك ما يكون منتهى لقسم ويكون هو بعينه مبدأ
لآخر كالسطح والخط والنقطة والآن بين قسمي الجسم والسطح والخط والزمان اذا عرفت هذا فالانفصال الطاري
على الجسم او فرضه ابتداء انما ينافي اتصال احد الجزئين بالآخر فلا يكون الكل بعد الانفصال متصلا واحدا لا انفصل فيه
اصلا لكنه لا ينافي كون الشيء في جوهره ممتدا في الجهات قابلا لفرض الابعاد فعند الانفصال الطاري او المبتدء
لا توجد الوحدة الاتصالية بل تعقبها او توجد ابتداء بدلها الكثرة المقابلة لها ويجوز ان يكون لهما موضوع مشترك
ثابت في الحالتين فان الجزئين ح ان انفصلا فكل منهما جوهر متصل في ذاته بالمعنى الذي هو فصل الجسم وان لم يكن
متصلا مع الآخر فالزائل هو الاتصال الاضافي ووحدة الاتصال الحقيقي لا نفسه فلتنقض عن هذا الشك مقدمات
مقدمتان او كما ان الوحدة الاتصالية والكثرة المقابلة لها متلازمتان في المتصل بالذات للوحدة الشخصية
والكثرة المقابلة لها وذلك لان ما في الكوز مثلا من الجوهر المتصل بالذات كالماء والهواء شخص واحد من الطبيعة
موجود بالفعل واذا طرء عليه الانفكاك او فرض ابتداء بدل الاتصال فلا شك انه يحصل ح شخصان منها ذا ان
بالوجود فمع الوحدة الاتصالية وحدة شخصية ومع الكثرة المقابلة للاولى كثرة مقابلة للثانية فانفكاك المتصل
بذاته اعني انعدام الاتصال الاضافي بين الجزئين المقدارين منه يستلزم انعدام الوحدة الشخصية للاتصال الحقيقي
بل المتصل بالذات وهذه المقدمة كان المشكك ايضا معترف بها وثانيتهما ان الوحدة الشخصية والكثرة المقابلة
مما لا يجوز ان يتواردا على موضوع واحد تعاقبا ولا بان يفرض فيه احدهما بدل الاخرى ابتداء مع الاشتراك في
الموضوع بل بزوال كل بزوال الموضوع وبفرض احدهما مكان الاخرى يختلف ذات الموضوع وذلك لوجهين
الاول ان التشخص وان لم يكن هو الوجود بالحمل الاولي الذاتي او الشائع الصناعي لكنه كما عرفت في موضعه يساوق
هو الوجود الخاص واذا لا يجوز ان يبطل وجود الشيء الخاص به ويبقى ذلك الشيء بوجود آخر او وجودات
اخر تنوب عن الوجود الاول لانه ليس في الوجود تعدد واختلاف في ذاته بل انما يتعدد ويختلف بالاضافة
الى موضوعات متعددة ومختلفة فيه ما دام الموضوع ذلك الموضوع فان بطل فانما يبطل ببطلان الموضوع
فاذا فرض بطلان وجوده وحدوث وجود آخر لم يكن موضوع الحادث عين موضوع الزائل فلم يكن هناك
وارد وتعاقب للوجودات على موضوع واحد لا يجوز ايضا ان يعرض للشيء بدل الوجود الذي له
وجود آخر ابتداء بل اما ان يكون ما فرض وجودا آخر عين الوجود الذي له او يكون موضوع ذلك غير
موضوع هذا واذ لاح ذلك في الوجود فكذلك الوحدة الشخصية والكثرة المقابلة لها لا يجوز ان تتواردا

على موضوع واحد او تتبادلا في الفرض ابتداءً الثاني ان الوحدة الشخصية والكثرة المقابلة لها
لو توارد تا على موضوع مستمر الذات او تبادلتا في الفرض ابتداءً مع انحفاظ المعروض لزم صيرورة الجزئي كليا
على الاول وامكان فرض الجزئي كليا على الثاني وذلك بديهي الاستحالة واذا تمهدت هاتان المقدمتان تبين
ان الوحدة الاتصالية للمتصل بالذات والكثرة المقابلة لها يمتنع تعاقبهما على المتصل بذاته او تبادلهما عليه في
التجويز ابتداءً لانهما مستلزمتان للوحدة الشخصية والكثرة المقابلة لها وقد تبين امتناع التعاقب والتبادل في
هاتين فيمتنع كذلك في تينك فعند طرء الانفصال يزول الوحدة الاتصالية بل الوحدة الشخصية للمتصل بالذات
وبزوالها يزول ذات المتصل بالذات والا لزم توارد الوحدة الاتصالية والكثرة المقابلة لها بل توارد الوحدة
الشخصية والكثرة المقابلة لها على موضوع واحد وقد تبين استحالته فانحسم التشكيك وههنا مقدمة رابعة
لا بد منها ايضا وهي ان انفصال الجسم بعد اتصاله ليس اعداما بالتوفي الخارج ووجود جسمين آخرين عن كتم العدم وكذا فرض
انفصاله ابتداءً بدل اتصاله ليس فرضا لعدمه ووجود مغايرين له بالكلية ولعل الخصم ايضا لا ينازع في هذه
المقدمة لبداهتها واذ تمهدت المقدمات فلننظم البرهان على الهيولى وتألف الجسم منها ومن الصورة
الجسمية فنقول لما تقرر ان الجسم المفرد اي ما لا تركيب فيه اصلا عن جسمين متصل في نفس الامر كما عند الحس غير
مؤلف من جواهر متفاصلة متمايزة في الوضع كما يقول به اصحاب الجزء فلا يجوز ان يكون جوهرا بسيطا بحتا والا
فاما ان لا يمكن طريان الانفصال عليه اصلا او لا فرضه فيه ابتداءً بدل الاتصال وذلك باطل بالمقدمة الثانية
او يمكن طريه عليه او فرضه ابتداءً فيه وح اما ان يكون لهما موضوع مشترك باق في الحالتين المتعاقبتين محفوظ
في الفرضين المتبادلتين كما يعزى الى الاشراقيين وهذا بعد ما ثبت اتصال الجسم في حد ذاته بالمقدمة
الاولى باطل بالمقدمة الثالثة واما ان لا يكون الانفصال معتورا على موضوع الاتصال بل كان انفصال
الجسم انعدامه بالمرة وكان فرض الانفصال بدل الاتصال فرضا لعدم ذات الجسم الموضوع للاتصال
بالمرة ووجود متغايرين له كل التغاير ولاح بطلانه في المقدمة الرابعة بل هو مركب من جوهرين احدهما
متصل بذاته والآخر ليس في ذاته بمتصل ولا منفصل ولا هو في ذاته بذي وضع والاول حال ويسمى صورة
جسمية وجرمية والثاني محل ويسمى هيولى اولى ومادة فاذا طرء الانفصال مثلا انعدم الحال
بانعدامه ينعدم ذلك الجسم بخصوصه لكن لا بالمرة لبقاء الجزء الآخر اعني المادة الحاملة لصورة واحدة
عند الاتصال ولصورتين عند الانفصال وهي القابلة بالحقيقة للانفصال كما كان قبولها له مشروطا بحلول

بحلول صورة ومقدار فيها وليست الصورة هي القابلة له لانعدامها عند الانفصال ووجوب مجامعة القابل
للمقبول والقسمة المقدارية انما تكون الى اجزاء كانت لها حظ ما من الوجود وان لم تكن موجودة بالفعل لمنافاة
ذلك اتصال الكل اتصالا وحدانيا حقيقيا بل تلك الاجزاء انما تحصل بالفعل بعد حصول الكل بطريان القسمة عليه
فهي لا تكون اجزاء على الحقيقة بل على التشبيه والمسامحة وهي متوافقة للكل في المهية ومتشاركة في الاسم والحد ولو كانت
مخالفة او مخالفة كانت متفرقة متباينة فلم يكن هناك اتصال وحداني وبعد اذ قضينا الوطر من اثبات الهيولى
بالبرهان فلنوضح التغاير بين الهيولى والجرمية ثم الجسم التعليمي وهيئة التشكلية لما عسى ان يقع اشتباه بينها بتبدل
الهيئة التشكلية مع بقاء الجسم التعليمي وتبدل الجسم التعليمي مع بقاء الصورة الجرمية وتبدل الجرمية مع بقاء الهيولى اذ لا شك
ان الباقي غير المتبدل وذلك انا اذا اخذنا شمعة وجعلناها كرة تارة ومكعبة اخرى فتح يتبدل هيئتها التشكلية وتعينات امتدادها
مع بقاء القدر المساحي بعينه اذ ما ينقص من جهة يزيد بازائها شيء في جهة اخرى فمقدار جسميتها وهو المراد بالجسم التعليمي
بسالم يتبدل بعد ثم ان عرض للشمعة تخلخل او تكاثف بتسخين او تبريد تبدل ذلك المقدار فزاد او نقص مع بقاء الصورة
الممتدة اي الجرمية بعينها ثم ان طرء الانفصال على تلك الشمعة زالت تلك الهوية الاتصالية الجرمية وحدثت
جرميتان اخريان مع ان الجسم لم ينعدم بالمرة وان انعدم من وجه فالباقي في هذه الحالة هي الهيولى فما
للجسم في مرتبة ذاته من صورته الجسمية هو كونه ممتدا في الجهات على الاطلاق قابلا لفرض الابعاد وبذا انفصل
الجوهري ولا يتفاوت الاجسام في هذه المرتبة بالمساواة والمفاوتة بالعظم والصغر والكلية والجزئية واذا
اعتبر بعد ذلك تعين تماديه بحيث يصح ان يمسح بكذا مرة او مرات متناهية او غير متناهية لو توهم غير متناه
عرض الاتصال بالمعنى الذي هو فصل الكم حيث امكن تحليله الى اجزاء وهمية متشاركة في حدود
مشتركة وصح قبول المساواة والمفاوتة وهذه مرتبة المقدار الجسمي اعني الجسم التعليمي وباختلافه
بالزيادة والنقصان بالتخلخل والتكاثف مع بقاء الجوهر المتصل عرف عرضيته وهو لا يفارق الصورة
في الوجود ولا في التوهم البتة لكن هو والصورة يفارقان المادة في التوهم فقط واعلم انه بعد
ما شيد البنيان على قواعد مرصصة الاساس واوقد نبراس البيان بحيث يميط الالتباس
وان انسد الثلم وارتفع الظلام لكن بي شبهتين عويصتين فلنوردهما ونفك عقدتهما وان كان الفطن لعله ان يتدبر
فيما القي عليه يخرج عن عهدتهما الاولى ان مبنى ما ادعيتم في المقدمة الاولى من ان اتصال الجسم في ذاته
على امتناع ان لا يكون الشيء متصلا في جوهر ذاته ويتصل لاجل ما يحل فيه فان صح ذلك امتنع ما ذهبتم اليه من

ان الهيولى ليست بمتصلة فى ذاتها و تتصل بحلول الصورة فيها و الا فليجز ان لا يكون الجسم متصلا فى ذاته
بل انما اتصاله لما يحل فيه من المقادير و الجواب ان مبنى اتصال الجسم لذاته ليس على امتناع ان لا يكون الشيء متصلا
فى ذاته و يكون اتصاله لما يحل فيه مطلقا بل على امتناع ان لا يكون الشيء متصلا فى ذاته و لا فى مرتبة وجود ذاته ثم
يصير متصلا بعد تلك المرتبة لما يحل فيه من الاعراض المتأخرة فان الجسم لو لم يكن متصلا فى ذاته كان اتصاله لا محالة لما
يحل فيه من الاعراض المتأخرة بأشخاصها و مهياتها عنه اذ ليس هناك متصل غير متأخر عنه فح يكون فى مرتبة
وجوده غير متصل ثم يصير متصلا بخلاف الهيولى فانها و ان لم تكن متصلة فى ذاتها لكن اتصالها للصورة الحالة فيها
و الصورة بحسب ماهيتها متقدمة عليها فى الوجود و ان كانت متأخرة عنها بشخصها فلا يكون الهيولى فى مرتبة
وجودها بالفعل خالية عن الاتصال و سوائر فيه الوحدة الاتصالية و الكثرة المقابلة لها فان المأخوذ فى ذلك نفس
الاتصال لا وحدته او كثرته و اما فى مرتبة ذاتها فليست متصلة و لا منفصلة للوحدة الاتصالية و الكثرة المقابلة لها
الثانية انكم قد بينتم انه لا يكون للوحدة الشخصية و الكثرة المقابلة لها موضوع مشترك فان صح ذلك فنقول لا شك
ان للجسم عند الاتصال مادة واحدة بالشخص و بعد طريان الانفصال و عند فرضه ابتدائه بدل الاتصال مادتين
شخصيتين و لا يكون موضوع الوحدة الشخصية هو بعينه موضوع الكثرة فبطريان الانفصال كما تنعدم صورة
الجسم كذلك تنعدم مادته و ح فاما ان يكون المادة بسيطة فيكون انعدامها لا محالة بالمرة و يلزم انعدام الجسم
المتصل بالمرة عند الانفصال لانعدام كل من جزئيه كذلك و ما ذهبتم الى اثبات المادة الا فرارا من ذلك و اما ان يكون
المادة ايضا مركبة كالجسم و يكون لها مادة باقية عند الانفصال فينتقل الكلام الى مادة المادة حتى يلزم الانعدام
بالمرة او يتسلسل ثم انه لا يغني التسلسل عن لزوم الانعدام بالمرة اذ المواد المتسلسلة اذا اخذت بجملتها
كان حكمها حكم الواحدة فى لزوم الانعدام بالمرة عند الانفصال اذ ينعدم كل منها بزوال وحدته فينعدم
المجموع بالمرة لانعدام كل من الاحاد فينعدم الجسم كك لانعدام جميع المواد التى فيها بالمرة و انعدام
جميع الصور التى بازائها بالطريق الاولى هذا حال طريان الانفصال على الاتصال و قس عليه حال فرض
الانفصال ابتداء بدل الاتصال ح الجواب انا لا نسلم ان الجسم عند الاتصال مادة واحدة شخصية و عند الانفصال
مادتين كك بل المادة الواحدة بالشخص مستمرة فى الحالين على وحدتها الشخصية لا يقال لا شك ان للمادة
عند الاتصال وحدة اتصالية و تزول عنها عند الانفصال و الوحدة الاتصالية ملازمة للوحدة الشخصية على
ما بينتم فبزوال الاتصالية يزول الشخصية ايضا لانا نقول انما بينا الملازمة بين الاتصالية و الشخصية فى المتصل بالذات كالصورة

كالصورة لامطلقا فلا يلزم من زوال الوحدة الاتصالية عن المادة زوال الشخصية عنها فللمادة وحدتان احدهما الشخصية الذاتية التي هي لها من جهة وجودها بالقوة فان المادة اذا اعتبرت في حد ذاتها ولم توجد مع الصورة كانت موجودة بالقوة ولها وحدة شخصية باقية مع الاتصال والانفصال وهي الحاملة لصورة واحدة في الاتصال ولصورتين في الانفصال وهي القابلة للوحدة الاتصالية عند حلول صورة وحدانية وللكثرة الانفصالية عند حلول صور متكثرة اعني بذلك ان الهيولى المتلبسة بهذه الوحدة حاملة وقابلة والاخرى الاتصالية العرضية وهذه لازمة للجرمية الشخصية وبزوالها يزول موضوعها وعارضة للمادة بتوسط الجرمية في حال الاتصال وتزول عنها بتعاقب الكثرة عليها عند الانفصال والمادة بعينها باقية في الحالين واذا جرد النظر الى ذاتها ولم يلتفت الى ما تلبست بها من الجرمية فهي خارجة في هذا اللحاظ عن جنس الاتصال والانفصال فضلا عن ان يكون لها فيه وحدة اتصالية او كثرة تقابلها وان لم تخل عنهما في الخارج فالهيولى لا تتكثر في حد ذاتها بانفصال الجسم الى قسمين متشابهين او مختلفين ولا يعتري في وحدتها الشخصية كثرة الصور الحالة فيها اتفقت بالحقيقة كالجرميات او اختلفت كالنوعيات وذلك لان الانفصال لا يطرء على ذات المادة والكثرة والاختلاف لا يسري الى سنخ هويتها ولا نقول ان القابل لهذه الامور غير باق كيف وانما اهتدينا اليها من طريق انه لابد من قابل باق في حالتي الاتصال والانفصال والكون والفساد بل نقول ان قبولها للقسمة الوهمية التي هو مبنى جواز الفكية وكذا اختلاف استعداداتها بالعوارض الذي هو مناط توارد النوعيات انما هو من جهة تلبسها بالصور وتقدرها بالكميات وتكيفها بالكيفيات من جهتها ويلوح لك مما تلوناه عليك ان وحدة الهيولى بالنوع تساوق وحدته بالشخص فهيولى عالم العناصر المخالفة بالمهية لهيولات الافلاك واحدة بالشخص مع ما يشاهد فيها من الجرميات المتكثرة والنوعيات المختلفة ❊ شعر ❊ البحر بحر على ما كان في قدم ❊ ان الحوادث امواج وانهار ❊ لا يحجبنك اشكال تشاهدها ❊ عمن تشكل فيها فهي استار ❊ واعلم ان من مناهج اثبات المادة برهان القوة والفعل وفيه مسلكان الاول ما سلكه الشيخ في الاشارات وهو ان الجسم المتصل قوة قبول الانفصال وما له هذه القوة غير ما له فعل الاتصال بالذات وهذا قريب جدا من البرهان السالف فمن اعتقد ذلك لا يتوعر عليه هذا المسلك الثاني ما سلك في الشفاء وهذا اعم ماخذا من الاول وتقريره ان الجسم هو بالفعل من حيث انه جسم وبالقوة من حيث انه مستعد اي استعداد كان فان الجسم يقوى على امور غير متناهية وكمالات غير محصورة والواحد البحت اي الواحد بالذات والجهات لا يكون بالقوة والفعل فهناك امران هما للجسم القوة والجزية

له الفعل ونحن اذا قصرنا اللحاظ على الجسم نجده لا يابى عن قبول امور شتى فما يكون له بالقوة لا يكون
خارجا عن ذاته وكذا نجد له فعلية الجسمية فما له بالفعل ايضا لا يكون خارجا عنه وهذا اظهر فالامران
مندرجان فيه وهو مزدوج منهما فجهة القوة مادته وجهة الفعل صورته واورد عليه الشيخ النقض
بالهيولى لانها في نفسها هيولى وجوهر بالفعل وهي مستعدة ايضا فاجاب بان جوهرية الهيولى هو كونها هيولى
ليس شيئا غير انه جوهر مستعد والجوهرية التي لها ليس تجعلها بالفعل شيئا بل تعدها لان تكون بالفعل شيئا
بالصورة وليس معنى جوهريتها الا انها امر ليس في موضوع اما انه ليس في موضوع فسلب والاثبات هو انه
امر والامر عام والعام لا يصير بالفعل ما لم يكن له فصل يخصه والفصل ههنا انه مستعد فليس لها جهة فعلية سوى
الاستعداد فاذن ليس هنا حقيقة للهيولى تكون لها بالفعل واخرى بالقوة الا ان تطرء عليها حقيقة
من خارج فتصير بذلك بالفعل وهذه الحقيقة هي الصورة ونسبة الهيولى الى هذين المعنيين اشبه بنسبة البسيط
الى ما هو جنس وفصل من نسبة المركب الى ما هو هيولى وصورة **قلت فصل في تلازم الهيولى
والصورة** واذ قد تبين في الاجسام حلول الجرمية في الهيولى ولا حلول الا لفاقة ذاتية والجرمية طبيعة
محصلة نوعية انما تختلف بامور تقارنها في الوجود من غير ان تتحد معها في القوام وتحصلها في الابهام فلا
تختلف فيما لها بالذات بحسب الافراد والاحيان فتبين اعتناقها للهيولى مطلقا وامتناع تجردها عنها دائما
على انه قد بان لك تناهي الابعاد في الجهات فلا يكون الا بالانقطاع والتشكل وانما يتأتى ذلك
بالانفعال وقوة القبول وذلك من المادة ثم ان الهيولى لو وجدت بدون الصورة لكانت اما من
مفارقات الوضع او جوهرا فردا فلم تكن قابلة لحمل الجرمية وايضا لتحصلت بذاتها فتكون بالفعل
ولها ايضا استعداد الاشياء ففيها جهتا القوة والفعل فتكون مركبة من مادة وصورة الا مادة
ساذجة ولو لم تكن مستعدة اصلا كانت خارجة عن حد حريم المادة فاذن تحسم العناق من الجانبين
اقول ههنا مقامان **المقام الاول** ان الصورة التي ثبت في الاجسام حلولها في الهيولى
لا يمكن ان توجد مفارقة لها في فرد من الافراد كما في البعد المجرد لو ثبت فانه لو وجد كان جوهرا
ممتدا في الجهات متقدرا فيكون هي الصورة المتكممة لا الكم المجرد عن الصورة التي عرفتها
وان لم يسمه اصحابه بالصورة بل بالكم كيف والوهم لا يقدر على تجويز وجود ما يعني بالكم بدون ما يعني
نحن بالصورة الاتصالية ولا في حين من الاحيان اما قيل ان تعتنق الهيولى فيتألف منهما جسم

جسمٌ أو بعد ذلك وقد يكتفى فى ذلك بما سلف اذ قد دل البرهان على حلول الصورة الامتدادية فى الهيولى من حيث انها هوية امتدادية لا من حيث انها هوية امتدادية هى جسم من هذه الاجسام او جزء جسم منها وقد يستانف بيان ذلك فذكر له فى المتن وجهان الاول انه قد ثبت فى الاجسام حلولها فى الهيولى والفطرة السليمة لا تجوز حلول شئ فى آخر الا بحاجة ذاتية فان ما يستغنى عن شئ فى ذاته وفيما يلزم ذاته كيف يصح ان يحل فيه حلولاً معنوياً ويختص به فى الوجود اختصاصاً ناعتا فاذن للصورة الحالة فى الهيولى حاجة ذاتية اليها ولا نعنى بالحاجة الذاتية ان يكون سنخ الذات محتاجا بل ان يستند الحاجة الى الذات ولو باعتبار لازم لها فى الوجود من خارج ثم الصورة طبيعة متحصلة نوعية لانها انما تختلف بامور تقارنها فى الوجود من خارج من غير ان تتحد معها فى القوام وتحصلها بعد الابهام فلا تكون فصولا لها وبيان ذلك على ما ذكره الشيخ ان الجسمية اذا خالفت جسمية فيكون لاجل ان هذه حارة وتلك باردة او لهذه طبيعة فلكية ولتلك عنصرية الى غير ذلك وليس كالمقدار الذى ليس فى نفسه محصلا ما لم يتنوع بان يكون خطا او سطحا او جسما فليست المقدارية طبيعة قائمة مشارا اليها تنضاف اليها طبيعة اخرى فيتنوع بها بل يكون الخطية مثلا نفسها هى مقداريته التى تحمل عليها وتختص بها واما ههنا فالجسمية اذا اضيف اليها صورة اخرى لا يكون تلك الصورة التى تظن فصلا والجسمية باجتماعهما جسمية بل تكون الجسمية احديهما متحصلة فى نفسها اذ نعنى بالجسمية الذى كالصورة لا الذى كالجنس انتهى وتعلق اللبيب لا يتشكك فى ان افراد الطبيعة الامتدادية كجسميات الافلاك والعناصر لا تختلف فيما يرجع الى تحصيل الطبيعة الامتدادية بل فى صور منضمة اليها من خارج او اعراض كك على ما نبه عليه اللهم الا ان تعتريه الشبهة من جهة المقدار والشكل فيذهب الى كونهما او كون احدهما محصلا للطبيعة الامتدادية متحدا معها فى الخارج بخلاف غيرهما من الصور والكيفيات مثلا لكن قد تبين عرضيتهما وزيادتهما على الجوهر الممتد فى الخارج ببقاء الجوهر بعينه مع تبدل المقدار فى التخلخل والتكاثف ومع تغير الاشكال فيما اذا جعلت شمعة مدورة تارة ومكعبة اخرى كما هداك اليه الشيخ ايضا فيكاد ما ذكره يبدى الناظر وان لم يقم المناظر اذ ربما يشكك بمنع انحصار مخالفة جسمية الفلك لجسمية العناصر فى الامور الخارجة عنها المضافة اليها بحسب الخارج بل يجوز ان يخالف بتمام الحقيقة او بجزئها ويكون مطلق الجسمية عرضا عاما او طبيعة جنسية وتعرى هل هذا التشكك الا مثل

ان يمترى فى كون الاثنينية مثلاً طبيعة نوعية فيقال يجوز ان يكون هذه الاثنينية مخالفة لتلك اما
بنفس الماهية او جزئها او يكون مطلق الاثنينية عرضا عاما او طبيعة جنسية وبالجملة يجرى ذلك فى كل
ما يشهد الفطرة بكونه طبيعة نوعية ولما يوسوس الوهم بان معرفة الحقائق متعسرة فاذا لم تدر ما الحقيقة
ما ادراك اهى متحدة ام مختلفة فانا وان لم ندرك الانسانية مثلا لكنا لا نشك فى انها طبيعة
نوعية وان افراد الانسان متفقة فى الحقيقة وان جهلت بكنهها ولا يخرج ذلك خلاف من خالف
فيه عن كونه بديهيا فليس هذا اول قارورة كسرت واذ قد تبين ان الصورة الجسمية طبيعة نوعية
فلا تختلف بحسب الافراد والاحيان فيما لها بالذات من الحاجة الى المادة والغناء عنها فاذا ثبت
الحاجة فى بعض الافراد والاحيان يثبت فى الكل الثانى انه قد بان لك فى الحكمة الطبيعية وجوب تناهى
الابعاد فى الجهات كلها فلا يمكن وجود الصورة القابلة للابعاد الا مع تناهى ابعادها فى الجهات
ولا يكون التناهى الا متلبسا بانقطاع تمادى الاتصال وبالتشكل لان الاتصال اذا انقطع تماديه
وتحدد من الجهات عرضت له لا محالة هيئة من احاطة حد او حدود به هى التشكل ومن البين ان الانقطاع والتشكل وان كانا لازمين
فهما من العوارض التى ليست الصورة الجسمية مخلوطة بهما فى حد الذات فان من تصور جسمية غير متناهية
لم يتصور جسمية لا جسمية فلا يحصلان للجسمية الا بانفعال وقوة قبول والقوة على ما عرفت انما هو
من جهة المادة وكذا الانفعال المستلزم له فتبين ان الصورة لا تعرى عن مادة قابلة منفعلة المقام
الثانى ان الهيولى لا تتجرد عن الصورة واورد فى المتن لبيانه ايضا وجهان الاول وهو على قياس
ما مر فى بيان اتصال الجسم لذاته ان الهيولى لو تجردت لم تكن ممتدة متصلة والا كانت متلبسة
بالصورة لا مجردة عنها وح فاما ان يكون متحيزة ذات وضع فتكون جوهرا فردا او مؤلفة من جواهر فردة
واما ان تكون مفارقة للاحياز والاوضاع وعلى التقادير لم تكن قابلة تحل الصورة فلم تكن هيولى
وقد ترك فى المتن هنا احتمال ان تكون مؤلفة من جواهر فردة كما ترك فى بيان اتصال الجسم احتمال
ان يكون جزءا لا يتجزى على تقدير عدم اتصاله بالذات ليتم كل من البيانين بالقياس على الآخر
والحاصل انك قد عرفت ان مناط الفرق فى تجويزنا تلبس الهيولى العارية عن الاتصال فى حد
الذات بالصورة الاتصالية وعدم تجويزنا تلبس الجسم بالمقادير المتصلة لو لم يكن متصلا بالذات
هو ان الجسم متحصل بالفعل ثم يلحقه المقادير فلو لم يكن متصلا بذاته بل بالمقادير المتصلة كان الاتصال

الاتصال متاخرا عن ذاته ووجوده والعقل ينقبض عن تجويز تلبس ما ليس متصلا فى ذاته ولا فى مرتبة فعلية وجوده بالمتصلة ولما الهيولى فهى غير متحصلة ولا موجودة بالفعل بدون الصورة فهى وان كانت عارية عن الاتصال فى حد ذاتها لا يستحيل ان تتصل بالعرض بحلول الصورة اذ لا يلزم ح تاخر اتصالها عن مرتبه وجودها بالفعل فلو كانت الهيولى يجوز ان توجد بدون الصورة انقض جدار الفرق وكان الامر ان فى الاستحالة على السواء واعلم ان الشيخ ابطل ان تكون الهيولى مفارقة ثم يلحقها الصورة فتصير ذات حيز بكلام مبسوط وفيما ذكرناه غنى عنه الثانى ان الهيولى لو وجدت بدون الصورة لتحصلت بذاتها موجودة بالفعل فكانت لها جهة الفعلية وهى ايضا مستعدة للاشياء فكانت لها جهة القوة فهى اذن ذات جهتين فتكون مركبة من امرين مادة منها لها القوة وصورة منها لها الفعلية فلا تكون مادة اولى ولو لم تكن مستعدة اصلا كانت خارجة عن حد حريم المادة اذ لا نعنى بها الا الجوهر القابل فالاستعداد يجب ان يكون مقوما لجوهرها فما ابعدها من ان لا يكون مستعدة اصلا واعلم ان هذا الوجه يدل على امتناع تجرد الهيولى عن الصورة مطلقا لا عن الجرمية اذ لقائل ان يقول انها يجوز ان تكون متجردة عن الجرمية لكن تكون ح متحصلة بصورة مغايرة للجرمية لا عارية عن الصورة مطلقا اللهم الا ان يستعان فى ابطال ذلك بغير ما ذكر مثل ما ابطل به الشيخ هذا الاحتمال فى غير هذا البرهان وذلك ان الهيولى اذا كانت قد تقارن الجرمية فتكون غير واحدة بالقوة اذ فى قوتها القريبة ح ان تنقسم وقد تفارقها فتتلبس بصورة غيرها وتكون واحدة بالفعل وبالقوة اذ ليس فى قوتها حين ما هى متلبسة بهذه ان تنقسم وان جاز لها قبول القسمة بعد ان تخلع عن هذه وتلبس الجرمية فحين ما تلبست الجرمية نفرضها قد انقسمت وصارت اثنين بالفعل وكل واحد منهما غير الآخر بالعدد وحكمه ان يفارق الجرمية فليفارق كل منهما الجرمية ويكون كل واحد بالفعل والقوة ولا يمكن ان يتحدا ح لامتناع اتحاد الاثنين مطلقا ولنفرضها ايضا بعينها لم تنقسم بالفعل وأزيل عنها الجرمية حتى تكون جوهرا واحدا كذلك فهذه التى تكون جوهرا واحدا بالفعل والقوة اما هى بعينها مثل احد جزئيها الذى صار جوهرا كذلك فيكون حكم الشئ لو لم ينتقص منه شئ مثل حكمه وقد انتقص منه شئ بعث او تخالفه اما بان عدم احدهما وبقى الآخر وانما اعدم احدهما رفع الصورة فاذ لم يحدث سوى ذاك فيجب ان يعدم الآخر ايضا لاتفاقهما فى الطبيعة واما بان اختص باحدهما كيفية او صورة لا يوجد للآخر وهذا ايضا باطل بعين ما ذكرنا اذ الطبيعة واحدة ولم يحدث

حالة سوى المفارقة ويمايلزمها وأما بالتفاوت في المقدار ونحوه فيجب ان يكونا ليس لهما صورة جرمانية لها صورة مقدارية هي قابلية كل شيء يجوز في وقت من الاوقات ان يصير اثنين مقتضى طباع ذاته استعداد الانقسام لا يفارقه فلك وان منع عنه مانع وذلك الاستعداد مع الا بمقارنة المقدار الذات واذا تقرر ما اثبتناه في المقامين وجب القران بين الهيولى والصورة من الجانبين **قلت فصل في اثبات الصورة النوعية** كانك اذ قد دريت ابهام الهيولى وصرافة قوتها واتحاد الجرمية بالنوع في الاجسام كلها وانت تعلم اختلاف الاجسام بسائطها الفلكية والعنصرية ومركباتها الطبيعية بحقائق مختلفة ولوازم وآثار لها تحكم بان هناك صور اخرى مقومة للهيولى نوعية تحصل بها الحقائق النوعية ويستند اليها اللوازم والآثار الخاصة بها وليسمى صورة نوعية وطبيعة ولا امتناع في تقوم المادة بصورتين مطلقا بل بصورتين من حيز واحد في درجة واحدة ولعل الطبيعة اقدم في التقوم من الجرمية ولعلك اذا لم يتدنس خطرتك من التشعب لم تجوز تحصل الحقائق الجوهرية وتقوم الانواع الطبيعية الجسمية بالاعراض بل انما يصح دخول الاعراض في تصنفها وتشخصها وان وسوسك الوهم بانه لو احوج اختلاف الآثار واللوازم الى صور مختلفة فليحوج اختلاف تلك الصور الى صور اخرى ويلزم التركيب بما لا يتناهى فالجواب له اختلاف الصور الفلكية لاختلاف موادها بالماهيات والعنصرية لاختلاف استعداد موادها المشتركة بحسب الصور السابقة المتعاقبة فان عادك الوهم بتجويز رفع الصور من البين واستناد اختلاف اللوازم والآثار الى ما استند اليه اختلاف الصور فالجواب انه اذا جرد اللحاظ على ذوات الاجسام المحصلة وجد لبعضها نحو اقتضاء لبعض من الآثار واللوازم وللآخر اقتضاء آخر مضادا للاول والقوابل غير مقتضية والاستعدادات الخارجية مطروحة في ذلك اللحاظ فان شككت بان لجسم واحد آثار ولوازم متكثرة غير مرتبة واستنادها الى صورة او صور يناقض منع صدور الكثير عن الواحد البسيط وتقوم المادة بازيد من صورة طبيعية في درجة فالجواب استنادها الى صورة بشرائط وجهات مختلفة بل الكل فائض من الاول تعالى ولو بروابط ومعدات وشرائط ومخصصات **اقول** اعلم ان ههنا صورا اخرى غير الجرمية مقومة للهيولى كالجرمية لا الجرمية تحصلها بالذات وتسمى نوعية تحصل

ع قوله اثبات الصورة النوعية لما فرغ عن بيان ان الهيولى لا تتجرد عن الصورة لان الهيولى تكون محتاجة الى الصورة النوعية بعد تحقق الصورة الجسمية بما افاده مولانا محمد ظهور بعد

١٩٦

تحصل الانواع بها وطبيعة لكونها مبادي للآثار المختصة بالانواع وآما الجسمية المطلقة فمقتضاها من كل شيء امر عام كمطلق الاين والوضع والتشكل وللاثبات هذه الصورة طريقان الاول ان الاجسام ببسائطها الفلكية و العنصرية ومركباتها الطبيعية مختلفة الانواع فتحصل حقائقها المختلفة لا تكون بالجرمية لاتحادها بالنوع في الاجسام كلها ولا بالهيولى اما في العناصر خصوصا فلوحدة هيولاها بالشخص واما في الاجسام عموما فلان الهيوليات مبهمة في ذواتها وان اختلفت بالماهيات فلا يكون تحصل الحقائق المختلفة بها لان هيولى فلك وان استازت بماهيتها عن هيولى فلك آخر او عنصر لكنا لا نشك في ان ذلك الفلك له هوية متحصلة بالفعل ممتازة عن سائر ماهيات الاجسام فلا يكون تحصلها بالهيولى لانها وان استازت عن سائر الهيوليات فامتيازها من حيث انها لا تقبل الا صورة ولا تحصل بالفعل الا بها لا بان لها تحصلا بالفعل من جوهرة والجرمية انما تحصلها جسما لا فلكا فلا بد من صورة اخرى الثاني ان الاجسام مختلفة باللوازم والآثار مثلا منها ما يحدد جهات الحركات المستقيمة ومنها ذوات الجهة مختلفة في ما تقتضيها من الجهات وايضا منها ما هو بري عن الكيفيات الاربع المزاجية ومنها ما تقتضي كيفيتين منها غير متضادتين ويختلف في ذلك فلهذه اللوازم والآثار مباد مختلفة في ذوات الاجسام وليست صورها الجسمية المتحدة مطلقا ولا هيولاتها المتحدة في العناصر بل هو صور اخرى واعلم ان ههنا شكوكا لا بد من دفعها وذلك على نحوين النحو الاول يساق الكلام فيه نحو النحو الاول من طريقي اثبات الصورة النوعية وذلك من وجهين الاول ان الهيولى متقومة بالصورة الجرمية فلو كان هناك صورة اخرى طبيعية تقومها لزم تقومها بالصورتين والجواب منع بطلان اللازم مطلقا وانما الممتنع تقوم المادة بصورتين من حيز واحد في درجة واحدة واما اذا كانا من حيزين كجرمية ونوعية فان الجرمية تصيرها ممتدة متصلة وتحصلها جسما مطلقا والنوعية تصيرها ذات مبدأ ميل مستدير او ذات مبدأ ميل مستقيم مثلا او كانا في درجتين وان كانا من حيز كما في المركبات فان هيولى البسائط العنصرية متصورة بصورها الطبيعية وتلك الصور باقية فيها عند التركيب ويكون مجموع العناصر الممتزجة هيولى ثانية ويفيض عليها طبيعة اخرى في درجة ثانية والحامل مختلف بالحقيقة فحامل صورة العنصر البسيط بل صورته ايضا

جزء من حامل صورة المركب واعلم ان الجرمية متقدمة فی تقویم الهیولی علی الطبیعة عند بهمنیار والحق عکسه فانهما وان کانا طبیعتین محصلتین نوعیتین غیر ان الجرمیة مبدأ فصل الجسم المطلق والطبیعة مبدأ فصل نوع منه الثانی انه یجوز ان یکون اختلاف انواع الاجسام بالاعراض دون الصور وامتناع دخول الاعراض فی تقوم الجواهر مطلقا ممنوع نعم تقوم الجوهر بعرض یقوم محال للزوم الدور ضرورة تقدم الجزء علی الکل والمحل علی الحال لا تقومه بجوهر وعرض تقوم بهذا کالکرسی المتقوم بخشبات وهیئة عرضیة تقوم بها اذ اللازم ح تقدم جزء علی جزء آخر والجواب ان تقوم الجوهر بالعرض وان لم یکن محالا مطلقا کما فی الکرسی لکن الفطرة السلیمة التی لم یتدنس بغلبة ملکة الجدال علیها لا تنشرح لتجویز ان یحصل من تقارن مقولتین متباینتین لا سیما مقولة الجوهر وشیء من مقولات العرض ماهیة حقیقیة وحدانیة ونوع محصل طبیعی نعم ربما یحصل ماهیة اعتباریة ونوع صناعی لکفایة الاتحاد الفرضی والصناعی فی ذلک ولذلک خصصنا المرکبات فی برهان اثبات الصور النوعیة بالطبعیة وتجوز دخول الاعراض فی تصنف الطبایع وتشخصها وارتقب فی ذلک کلاما یستوفی النحو الثانی مما ساق الکلام فیه یتوجه تجاه الثانی من طریقی اثبات النوعیة وذلک ایضا بوجهین الاول انکم استندتم باختلاف الآثار واللوازم علی صور مختلفة فان احوج اختلاف الآثار الی الصور فلیحوج اختلاف الصور ایضا الی صور اخر مختلفة لیستند الیها اختلاف الصور التی اثبتموها وهکذا الی ما لا یتناهی ویلزم الترکیب مما لا یتناهی والجواب ان الافلاک تختلف فی المواد بالمهیة فاختلاف صورها یستند الی اختلاف موادها بلا حاجة الی صور اخری والعناصر وان اتحدت فی المادة لکن اختلاف صورها یستند الی اختلاف استعدادات مادتها بحسب الصور السابقة المتعاقبة ومن ههنا یحتاج فی انتظام امر عالم الکون والفساد الی مادة ازلیة تعتری علیها صور متعاقبة بحسب استعدادات مختلفة فی زمان غیر متناه بحرکة دوریة وجسم متحرک بها حرکة ارادیة لا یمکن استناده الی الواحد البسیط الحق جل مجده الا بتوسط جوهر عقلی فسبحان من نصب العقول مرقاة من حضیض هیولی عالم الکون الی اوج عرشی انس ومرحتی یدرک سلسلة الوجود الی ما هی علیه فان قلت لم لا یجوز ان یستند اختلاف اللوازم والآثار فی الاجسام او لا الی ما استندتم الیه اختلاف

اختلاف الصور من غير توسط وترتفع الصور من البين فانها تكاد تكون فضلا عما ذكرنا اذا قصر اللحاظ
على ذوات الاجسام المحصلة انواعا وجد لبعضها نحو اقتضاء البعض من الآثار واللوازم وهو
لبعض آخر منها مضاد للاول ولبعض آخر من الاجسام بالعكس فلا يمكن استنادها الى
القوابل لان القوابل لا تكون مقتضية والكلام فيما يقتضي هذه الآثار المختلفة بخلاف الصور
الفلكية اذ ليس هناك من القوابل اقتضاء لها اصلا وانما الاقتضاء من جهة جود المفيض و
تخصيص قابليات المواد يكفي لتخصيص الفيض وان لم يكن من جهة المواد اقتضاء اصلا فالمواد
تصلح لتخصيصات الصور دون اقتضاء الآثار وكذا لا يمكن استناد تلك الآثار الى
الاستعدادات لان تلك الاستعدادات خارجة عن ذوات الاجسام ومبادي تلك الآثار
لا تكون خارجة عنها لان الامور الخارجة عند قصر النظر على ذوات الاجسام مطروحة واقتضاء
الآثار ثابت بخلاف الصور العنصرية فانها غير متعلقة من حيث ثبوتها للاجسام العنصرية واما بالقياس
الى المادة فيمكن اسنادها الى الامور الخارجة لانا اذا قصرنا اللحاظ على المادة لم نجد لها اختصاصا
بشيء من تلك الصور وفي قولنا نحو اقتضاء تلويح الى ان المقتضي الجاعل ليس هو الجسم او صورته
بل المبدأ الفياض والصور وسايط رابطة وشرايط معتبرة والاجسام قوابل من جهة موادها
وروابط من جهة صورها الثاني ان الجسم الواحد كفلك او عنصر آثار ولوازم متكثرة غير مرتبة حتى
لا يكون صدورها في درجة واحدة فلو استندت الى الصورة فاما ان يستند الى صورة واحدة وهي
بسيطة وهذا ينافض منكم صدور الكثير عن الواحد البسيط او الى صور شتى مقومة للمادة
وهذا ينافض منكم تقوم المادة الواحدة بازيد من صورة طبعية واحدة في درجة واحدة
والجواب انها تستند الى صورة واحدة لكن لا من جهة واحدة بل بشرايط وجهات مختلفة مثلا انها
تقتضي الحركة بشرط الكون في غير المكان الطبيعي والسكون بشرط الكون فيه والحيز بمداخلة
الجرمية والشكل بضرورة تناهي الابعاد مع قبول المادة للانقطاع وقس عليه ونحن انما منعنا
صدور الكثير عن الواحد بدون اعتبار شرايط وجهات مختلفة واما مع اعتبارها فلا بل نقول
ان الكل فايض من الواحد الحق تعالى وان كان استناد بعض اليه بلا واسطة رابطة وشرط
متمم لقبول الفيض اصلا واستناد بعض بواسطة وشرايط او وسايط وشرايط ويدخل

في صدور ما يختص بمادة او موضوع مختص بها وفي صدور الحوادث معدات و آلات من فلك ما مرت
الاشارة اليه من ان استناد الآثار الى الصور ليس من قبيل استنادها الى العلل الجاعلة

قلت فصل في ترتيب الهيولى والصورة في سلسلة الكون

كانك بعد ما تبين ان الصورة باسرها جرميا تها وطبعيتها لا توجد الا حالة في مادة لا تحتاج
الى برهان تفيض منه افتقارها الى المادة ثم انك قد علمت ان المادة انما الباقي حد ذاتها
محض القوة وانما الفعل لها من الصورة ولعلك حاكم بان للشئ افتقارا في الوجود الى
محصله لاستلزامها فقط فالمادة ايضا مفتقرة الى الصورة وليس شئ منهما يفتقر في
تعين ماهيته الى الآخر اذ لا جزئية بينهما ولامكان تعقل كل منفكا عن الآخر ويستحيل ان يكون
الحاجة من الجانبين في وجود الذات الى الذات وان كانت من الصورة ليقبلها المادة
من المادة لا بهذه الجهة اذ لا قابل للقابل فان ذلك لا يدفع الدور اذ العلل باسرها متقدمة
بوجوداتها على وجودات معلولاتها فلو دارت العلية تقدم الشئ على نفسه بالوجود بل انما ينفك
عقدة الدور بان حاجة الصور الى القابل ليست من حيث طبيعتها فان الجرميات انما تحتاج
٢٠٠
اليها لامكان طرء القسمة المقدارية عليها والقسمة انما تطرء على الفرد دون الطبيعة و
والنوعيات انما يعني بها الطبائع الجسمانية وانما يحتاج الى القابل لذلك فاحتياجها على
نحو احتياج الجسميات فكل صورة لا من حيث طبيعة الصورة بل من حيث انها فرد مطلق من
الطبيعة محتاج في الوجود الفردي الى طبيعة المادة بل الى فرد ما منها لا الى مادة مخصوصة واما من
حيث انها هذا الفرد من الصورة فلا يمكن ان يقوم الا بما اختص بها من المادة فيحتاج اليها
من حيث انها هي المادة واما المادة فهي بما هي مادة وبما هي مادة ما او هذه المادة تحتاج في الوجود
الى الصورة من حيث هي صورة ما او هذه الصورة لتاخرها في الوجود عن هذه الحيثية من الهيولى
بما هي هيولى او هذه الهيولى على ان الصورة الشخصية في العناصر تزول مع بقاء الهيولى
بتشخصها فالمعلولية للهيولى بالحيثيتين بل الحيثيات والعلية للصورة بحيثية الطبيعة دون الفردية
بتشخصها فضلا عن خصوصها ثم هي اذ ليست من علل الماهيات ولا هي بالقابل وهي من حيثية
الطبيعة لا تصلح ان تكون جاعلة قريبة او بعيدة او آلة مطلقة لا للهيولى الشخصية اذ الواحد

الواحد بالعموم لا يصلح لذلك بالنسبة الى الواحد بالعدد ولا للهيولى المطلقة والا كانت الصورة الشخصية جاعلة او آلة مطلقة للهيولى الشخصية اذ الجاعل او الآلة المطلقة للطبيعة لا بد ان يكون عند اعتبار تشخصها هو الجاعل والآلة للفرد وليست فليست فهي من هذه الحيثية شريكة لجاعل مفارق واحد بالعدد ولا استحالة في استناد واحد ولو بالعدد الى جامع احدها بالعدد وتمام التاثير بواحد من العموم سواء انحصر بجهة العامة في فرد ككل من نوعيات الافلاك او لا كصور العناصر من حيث لها طبيعة جنسية والمادة اذ لا قابل لها يجب انحصار كل من انواعها في فرد فعلة وجودها هي علة تشخصها وهذه المسئلة من غوامض الحكمة الالٰهية **اقول** لما ثبت ان الصور الجسمانية باسرها جرميتها وطبيعتها لا توجد الا حالة في مادة قابلة لها وقد علمت ان الشيء لا يمكن ان يحل في آخر الا وهناك حاجة ذاتية ظهر لك ان الصور مفتقرة الى المادة افتقار المعلول الى العلة القابلة له من غير احتياج الى برهان آخر وانما اخترنا في الصور لفظ الجمع الدال على الافراد لما ستتضح لك عن قريب ثم انك قد علمت ان المادة انما لها في حد ذاتها القوة المحضة اذ لا نعني بها الا الجوهر القابل ولو كان لها مع القوة جهة فعلية لكانت مركبة من مادة وصورة لا مادة اولى وايضا تعلم ان الموجود بالفعل لا بد وان يكون محصلا وانه لا يكون شيء موجودا بالفعل وذاته بالقوة من كل وجه ولم يلحقه تحصل من خارج فاذا كان في حد ذاته بالقوة يحتاج في الوجود الى محصل خارج عن جوهر ذاته يحصله لا انه يستلزم المحصل ولا يحتاج اليه كما ان الجسم يستلزم الاين ولا يحتاج اليه فان الجسم له تحصل في ذاته فيمكن ان يوجد من غير افتقار الى الاين ويستلزم الاين ويستتبعه بخلاف المادة اذ ليس لها تحصل في ذاتها وانما لها مجرد القوة فكيف يستند في الوجود بدون محصل حتى يستلزمه بعد قيامها بالفعل فظهر ان الهيولى ايضا مفتقرة الى الصورة واذا ثبت الحاجة من الجانبين فنقول ليس شيء منهما يفتقر في نفس مهيته الى الآخر حتى يكون شيء منهما مقوما لجوهر حقيقة الآخر اذ لا جزئية بينهما بل احدهما حال في الآخر على انا نتعقل الصورة ولا نعلم ان لها مادة الا بتحليل شديد ونتعقل المادة جوهرا مستعدا ولا نعلم من ذلك ان ما يستعد له يجب ان يكون فيه شيء منه بالفعل الا ببحث وقد اتضح بذلك عدم التضايف بينهما وان كان ذلك مما يمتنا في اسلوب نسلكه في هذا الفصل وكذلك لم يتعرض له في المتن على ان ذلك ظاهر من ثبوت الافتقار بينهما اذ لا افتقار لشيء من المتضايفين

الی الآخر بل الحاجة فی الحقیقتین لکل منهما الی محل الآخر فی المشهور بین باعتی الذاتین المأخوذتین
مع الوصفین الموصف من کل الی الذات من الآخر فالحاجة اذن بین الهیولی والصورة انما هی
فی الوجود فقط ثم انه انما یستحیل ان یکون الحاجة من الجانبین فی وجود ذات کل الی ذات الآخر لان
ذلک دور مع لا انه حیثیة الحاجة من جانب غیر حیثیة الحاجة من جانب الآخر فلا یلزم الدور وذلک لان
الحاجة من جانب الصورة الی المادة من حیث ان الصورة علة قابلیة لها والحاجة من المادة الی الصورة
لیست من حیث ان الصورة علة قابلیة لها اذ المادة الاولی هی القابل البسیط ولا قابل للقابل
لانا نقول ما ذکرتم انما یفید تعدد الحیثیتین التعلیلیتین وذلک لا یدفع الدور اذ لا یورث تغایرا فی
المحتاج والمحتاج الیه والعلل باسرها متقدمة بوجوداتها علی وجودات معلولاتها فاذا کان احد الذاتین
علة للاخری بایة علة کانت تکون متقدمة علیها بالوجود فلو کانت الاخری ایضا علة للاولی وان اختلف نوع
العلیة تکون هی ایضا متقدمة بالوجود لا محالة علی الاولی المتقدمة علیها فتکون متقدمة علی نفسها وهذا واضح بل
انما نحل اشکال لزوم الدور بان حاجة الصورة الی القابل لیست من حیث طبیعة الصورة مع قطع النظر عن الفردیة
بل باعتبار الفردیة اما الصورة الجرمیة فلانها انما یحتاج الی القابل علی ما بیناه لامکان طرو القسمة المقداریة علیها
والقسمة المقداریة الفکاکیة کانت او وهمیة انما تطرء علی الفرد من حیث انه فرد دون الطبیعة من حیث انها طبیعة
واما الصورة النوعیة فلسنا نعنی بها ههنا الا الطبایع الجسمانیة لا ما یشمل العقول المفارقة فان الصورة ربما یطلق
علیها ایضا من حیث انها صور مجردة لا یحتاج فی الوجود الی قابل وان الصورة ههناک نفس الماهیة بخلاف المادیات
فان الصورة ههنا جزء الماهیة واذا کان کذلک فلیست الصور النوعیة یحتاج الی القابل لا لانها صور بل لانها صور جسمانیة تقسیم
یطرء القسمة علی الاجسام فاحتیاجها الی القابل علی نحو احتیاج الصورة الجسمیة باعتبار الفردیة دون الطبیعة فالصورة
مطلقا من حیث کونها متشخصة لا من حیث طباعها محتاجة الی مادة تقبلها متشخصة لا یقال ما ذکرتم انما یدل علی ان الثابت
بالدلیل انما هو احتیاج الصورة المتشخصة الی المادة لا احتیاج طبیعة الصورة لکن لا یلزم منه انتفاء احتیاج الطبایع اذ عدم
الثبوت لا یوجب ثبوت العدم لانا نقول سلمنا ذلک لکن فیما ذکرنا الکفایة فی رفع الدور ثم انه لما لم یثبت حاجة طبیعة
الصورة الی المادة وثبتت حاجة المادة الیها وجب نفی حاجة طبیعة الصورة الی المادة کیلا یلزم الدور فان قلت
کما ان الصور المتشخصة حالة فی المواد کذلک طبایعها حالة فیها وقد اعترفتم مرارا بان الحلول لا یکون الا لحاجة ذاتیة
فیجب ان یکون الطبایع ایضا محتاجة الی المواد فی الوجود قلت الحلول لا یکون الا لحاجة ذاتیة فی مرتبة من المراتب

المراتب اما في مرتبة الطبيعة الجنسية او النوعية او في مرتبة الفردية فحلول الفرد وان استلزم حلول الطبيعة النوعية و
الجنسية لكن لا تستلزم الحاجة باعتبار وجود الطبيعة في نفسها أليس كما ان طبيعة الصورة حالة في المادة كذلك
طبيعة الجوهر التي هي جنس الصورة وعدم تسويغ حاجة طبيعة الجوهر الى المادة في الوجود مما لا ينازع الوهم فيه العقل
فان قلت كيف استلزم حلول الفرد حلول الطبيعة ولم يستلزم حاجة الفرد الى المحل حاجة الطبيعة اليه قلت اذا حل
فرد من الطبيعة فالحاجة الى المحل وان كانت ناشئة من جهة الفردية لكن الحكم بالحلول كما يصح على الفرد يجب ان يصح
على الطبيعة لكونها جزء من الفرد عقلا باعتبار ومتحدا به في الخارج وفي العقل ايضا باعتبار وحلول الشيء في شيء بدون
حلول جزئه او بدون حلول ما هو متحد به مما يأباه الفطرة حتى لا يكفي في حلول الشيء حلول بعض الاجزاء ولذا لا يجوز ان يقع
ان الجسم حال في مادة الا ان يعني به الصورة واما حاجة الشيء الى الشيء بدون حاجة الجزء او بدون حاجة ما هو متحد
به باعتبار غير اعتبار كونه محتاجا فمما لا سترة فيه فان الشيء يحتاج الى ما هو جزء مطلقا او الى ما هو جزء باعتبار ومتحد به باعتبار
آخر وذلك الجزء لا يحتاج الى نفسه فان قلت اذا جوزتم حلول الطبيعة المتحققة في الفرد في محل باعتبار الحاجة اليه
من حيث الفردية لا من حيث الطبيعة لم يثبت الحكم بلزوم حلول الصورة في المادة على العموم قلت نحن وان
جوزنا حلول الطبيعة باعتبار الحاجة الى المحل من حيث الفردية دون الطبيعة لكنا انما نعني بالفردية مشخصها لا
خصوصها فبينهما بون فالمراد بالمرتبة الفردية مرتبة الماهية النوعية متشخصة باي تشخص كان مخلوطة بلوازمها في
الوجود مكتنفة باعراضها الباقية البتة مع بقائها موجودة وح اذا ثبت حلول طبيعة نوعية في محل في الجملة وجب
حلولها فيه مطلقا في ضمن اي فرد وجدت اذ مناط الحاجة مطلق الفردية ولا عبرة بخصوصها بخلاف الطبيعة
الجنسية فانها اذا حلت في محل فلا يجب من ذلك حلولها عموما فيه لانها غير متحصلة بذاتها ولا يمكن ان توجد الا اذا
تحصلت بفصل فجاز ان تعرض لها حاجة الى المحل لا من حيث عمومها بل من حيث خصوص فصل تحصلت به سواء كانت
الحاجة في وجود ذلك الفصل والنوع المتحصل به او في وجود لازم للفصل والنوع دون الجنس فتحل في ذلك المحل فاذا
تحصلت بفصل آخر لم تحتج الى المحل فلا تحل فيه واما الطبيعة النوعية فهي متحصلة بنفسها فلو لم تحتج في وجودها او لوازم
لها في الوجود الى محل وجدت قائمة بذاتها ولم يكن حلولها في المحل اصلا ولا يجوز ان تحتاج الطبيعة النوعية اذا
تشخصت الى المحل فتحل فيه ولا تحتاج اليه اذا تشخصت بتشخص آخر فلا تحل فيه وذلك لان التشخص ليس امرا موجودا
ينضم الى الماهية في الخارج انضمام الصورة الى المادة فيتركب منهما الشخص تركيبا خارجيا كما ظن قوم ولا امرا
يتحد مع الماهية في الخارج اتحاد الفصل مع الجنس فيتركب منهما الشخص تركيبا عقليا والجزءان متحدان في الخارج

كما يظنه آخرون بل قد عرفت ان ليس في الوجود الا الطبيعة الفائضة عن جاعلها فينتزع العقل منها التشخص
من حيثية فيضانها عنه وارتباطها به فاذا استغنت الطبيعة عن المحل في وجود ذاتها ولوازمها فاضت لا في محل
فكيف يمكن ان يحتاج الى المادة وتحل فيها بعد ذلك من تلقاء تشخص ينتزع منها باعتبار مجعوليتها او من سبيل آخر العين من
الاصول ان تكثر افراد الطبيعة من جهة اختلاف القوابل فالتكثر بدون ملاحظة الحلول في القابل لها لتشخص يكون منحصرة
في فرد ولا يتصور هناك تعدد حتى تحل تارة دون اخرى وان لم يكن لها تشخص الا بملاحظة حلولها في المادة فكيف يستند
احتياجها الى المادة المتقدمة على حلولها فيها الى تشخصها فتحرج عندنا ثبت حلول طبيعة نوعية في الجملة وان لم نقض
بحاجتها من حيث وجود نفس الطبيعة الى المحل حتى يجب ان يكون حلولها له متاخرة عنه لكنا نقضي بحاجتها اليه كونه
لازم من لوازم مهيتها الوجود ومن ههنا صح ان يقال ان المراد بالحاجة الذاتية في قولهم الحلول لا يكون الا لحاجة
ذاتية ما يعم الحاجة باعتبار وجود الماهية او باعتبار لازم مستند اليها وبالجملة لا يجوز اختلاف الطبيعة النوعية
في الحلول وعدمه بحسب الافراد فاذا ثبت حلولها استلزمت المحل البتة واحتاجت اليه باعتبار سنخ الفردية
مطلقا وهذا حكم جلي يدخل تحتها الصورة على انك قد علمت ان برهان اثبات المادة يقتضي بحاجة الصورة في مطلق
الفردية اليها وايضا قد علمت لزوم الحلول لها من جهة احتياجها في التناهي والتشكل اللازمين لها الى المادة فان قلت
يجوز ان يكون الطبيعة لا لحاجتها الى المحل في وجودها او في لازم لها في الوجود اصلا بل لان الطبيعة تقتضي الحلول فيه
قلت هذا وان لم يقدح في عموم الحاجة ولزوم المحل لكنه فاسد لان الحلول ليس كمالا تطلبه الطبيعة بالذات بل
نقص يلحقه في الوجود من ضرورة حاجتها في وجود نفسها او في وجود لازم لها الى محل تتقوم هي او لازمها
فاذا لم تحتج اصلا لم يجز ان تستدعي هي حلولا او يعرضها ذلك من خارج فتحصل من ذلك ان كل فرد من الصورة
من حيث انه فرد مطلق لا من حيث انه هذا الفرد محتاج في وجوده الفردي الى طبيعة المادة بل الى فرد ما منها
ايضا وذلك لان الحال يتشخص بتشخص المحل وما لم يتشخص المحل لم يصلح حاملا لتشخص من الحال فبين المتشخصين تلازم
لكن الحال المتشخص محتاج والمحل المتشخص محتاج اليه فاذا اعتبرت الصورة من حيث مطلق الفردية كانت محتاجة
الى المادة من حيث هي ومن حيث مطلق الفردية ايضا اذ من البين ان الفرد المطلق من الحال لا يحتاج الى
فرد بخصوصه من المحل واما اذا اعتبرت من حيث خصوص الفردية كانت محتاجة الى فرد خاص من المادة
ضرورة ان تعين الحال بتعين المحل الا ترى ان هذا الفرد من الصورة لا يمكن ان تتقوم الا بما اختص بها من
المادة المشخصة فتحتاج اليها من حيث هي هي هذا كله بيان الحاجة من جانب الصورة واما الما

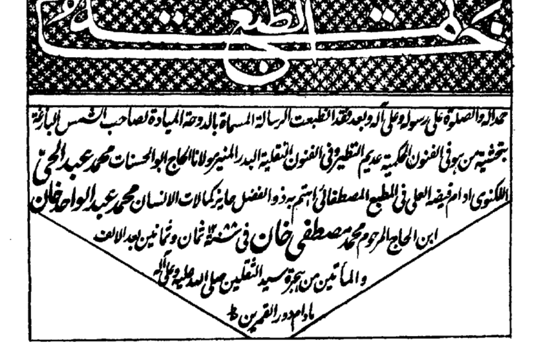
المادة فهي بما هي مادة وبما هي مادة ما او هذه المادة يحتاج في الوجود الى الصورة من حيث هي صورة لا من حيث
هي صورة ما او هذه الصورة اعني ان المادة من حيث الطبيعة ومن حيث الفردية بعمومها او خصوصها
محتاجة الى الصورة من حيث الطبيعة لا من حيث الفردية بعمومها او خصوصها وذلك لتأخر الصورة من حيث الفردية على العموم
او الخصوص من الهيولى من حيث الطبيعة قطعا ومن حيث الفردية على العموم البتة وعلى الخصوص ان اعتبرت الصورة كذلك على ان
الصورة الشخصية في العناصر تزول مع بقاء الهيولى بشخصها ولا يمكن ان تزول العلة ويكون المعلول باقيا فلا تكون الصورة الشخصية بخصوصها
علة للهيولى باي وجه اخذت فالمعلولية للهيولى بالحيثيتين اعني حيثية الطبيعة وحيثية الفردية بل الحيثيات
اذا اعتبر كل من مطلق الفردية وخصوصها حيثية برأسها والعلية للصورة بحيثية الطبيعة دون حيثية الفردية
بنسخها فضلا عن خصوصها هذا تمام الكلام في تعيين المحتاج والمحتاج اليه من الجانبين حتى تندفع شبهة
الدور ثم لا اخفاء في ان نوع العلية من جانب الهيولى بالنسبة الى الصورة هي القابلية الخارجية التي تكون
للمحل بالنسبة الى الحال وتفيد العلية في الوجود لا الداخلية التي تكون للجزء المادي من المركب بالنسبة اليه
والعلية القابلية مطلقا لا تكون علة اخرى غير القابلية لا فاعلية ولا غيرها ولما كان موضع الاشتباه هو
كونها فاعلية وما يحذو حذوها تعرضوا لنفيها خاصة فصار ذلك لمن لا كمال عنده فوق الجدال ذريعة الى
تجويز كونها علة اخرى سوى الفاعلية ولاح لك من هذا ان المراد بقولهم ان علة تشخص الصورة هي المادة وان كل
نوع يحتمل اشخاصا كثيرة فانما يتشخص ويتكثر بالمادة هو ان المادة يحتاج اليها من حيث انها تقبل الصور المتشخصة
المتكثرة بالعدد لا من حيث انها تفعل التشخص او يكون لها شركة ما في الصنع بل الفاعل للتشخص هو
مفيض الوجود الخاص واما الاعراض المكتنفة بالمادة فهي مشخصات بمعنى انها امارات التشخص ولوازمه
كما مرت الاشارة اليه لا انها هي موجبة لامتناع الشركة نعم ربما يعتبر الشخص لا مجرد الطبيعة الآبية عن
الشركة بل مخلوطة مع اللوازم ماخوذة مع الاعراض الباقية ببقائها كما اوحينا اليك ويعتبر الطبيعة النوعية
والجنسية مبهمة بالنسبة الى الاشخاص بالمعنى الماخوذ لا بشرط شيء يتحد معها في الوجود اذا تعينت فح
تكون نسبة تلك الاعراض الى الانواع شبيهة بنسبة الفصول الى الاجناس فتكون تلك الاعراض من مقومات
الهوية الشخصية ومن متممات العلة الفاعلية لتشخص النوع واما نوع العلية من جانب الصورة فقد
عرفت انها ليست من علل الماهية للهيولى ولا بالقابل اي بالمحل لما تم انك قد عرفت ان عليتها
انما هي من حيث الطبيعة وهي من هذه الحيثية لا تصلح ان تكون جاعلة قريبة او بعيدة او آلة مطلقة

لا للهيولى الشخصية ولا للهيولى المطلقة اما انها لا تصلح ان يكون جاعلة او آلة لهيولى شخصية فلان الصورة
من هذه الحيثية واحدة بالعموم لا بالعدد اعني ان وحدتها ليست شخصية مانعة عن وقوع الشركة بل هي محتملة
للاشتراك فيها والواحد بالعموم لا يصلح لان يكون جاعلا او آلة مطلقة للواحد بالعدد كالهيولى الشخصية
فان تشخص المعلول انما هو من تلقاء جاعله وكيف يسوغ الفطرة السليمة ان يكون المجعول المصنوع اقوى في
التحصل من جاعله المفيض والآلة المطلقة واعني بالآلة ما يتوقف الجعل على توسطه بين الجاعل وما يجعله من غير
تاثير له فيه وباطلاقها ان لا يشاركها في ذلك غيرها حكمها في وجوب وحدتها بالعدد وعند وحدة المجعول بالعدد
حكم الجاعل فكيف يتشخص الاثر مع ابهام المتوسط الموصل للتاثير اذ عند ابهامه لا يتعين التاثير فضلا عن الاثر
واما انها لا تصلح ان تكون جاعلة او آلة مطلقة للهيولى المطلقة فلان الصورة من حيث الطبيعة لو كانت جاعلة
او آلة مطلقة للهيولى المطلقة كانت الصورة الشخصية جاعلة او آلة مطلقة للهيولى الشخصية وليست الصورة الشخصية
جاعلة او آلة مطلقة للهيولى الشخصية فليست الصورة من حيث الطبيعة جاعلة او آلة للهيولى المطلقة اما بطلان
التالي فظاهر اذ قد عرفت ان الصورة الشخصية مفتقرة الى الهيولى الشخصية واما الملازمة فلان الجاعل او الآلة للطبيعة
هو الجاعل او الآلة للفرد بالذات وان جاز ان يكون على اطلاقه جاعلا للطبيعة من غير اعتبار تشخصه ولا يكون جاعلا
للفردية الا باعتباره متشخصا وذلك لان الماهية لا تصدر مرتين مرة مطلقة ومرة متشخصة عن جاعل متشخص بل انما
تصدر متشخصة عن فاعل متشخص لكن العقل يلحظها بحيثيتين مختلفتين فاذا لاحظها من حيث هي من غير ملاحظة تشخصها
وان لم يكن عرية عنه في الوجود فربما لم يتقبض ما لم يراجع الى الفحص الغائر عن استنادها بالمجعولية الى طبيعة مطلقة بدون
لحاظ التشخص وان لم يجوز ان لا يكون تلك الطبيعة مقرونة بالتشخص في الوجود واما اذا لاحظها الماهية من حيث هي
متشخصة انقبض بداهة من صدورها عن تلك الطبيعة من حيث اطلاقها بل يوجب اسنادها اليها من حيث انها متشخصة
ثم النظر الواغل يقضي بان طباع الامكان محوج لكل من الممكنات ولكلها الى جاعل واحد واجب بالذات متشخص بها
فليس للعقل هناك تسلط على ان ياخذه مطلقا تارة ومتشخصا اخرى واذا ابطل ما قصدنا ابطاله من انواع العلية
بقي ان يكون الصورة من حيث طبيعتها علة غائية للمادة او شريكة للجاعل وجزءا من العلة الفاعلية من غير ان
يكون آلة مطلقة اما كونها علة غائية فلسنا نمنعه بل نقول يكون حقا لكن نظرنا ههنا في المادة الى الصورة من حيث
ان الصورة محصلة لها وحاجة الشيء في الوجود الى محصله ذاتية لا بواسطة واما حاجته الى العلة الغائية فبواسطة انها
في الحقيقة علة لعلية سائر العلل حتى لو صح ان يكون الفاعل فاعلا بدون علة غائية بل يكون صدور الفعل عنه

٢٠٦

عنه على نحو العبث البحت كما قد يتوهم جواز ذلك وكان سائر ما يحتاج اليه من العلل حاصلا من حيث هو علة لم يكن الى الغائية افتقار اصلا فلعلك قد لاح لك ان الصورة شريكة لجاعل المادة في تقويمها وتحصيلها بالفعل والفاعل القريب لها يجب ان يكون نور الفيض عن باريه الحق بريئا عن المادة في ذاته وفعله فيصدر عنه الصورة بحيث يلزمها في الوجود الحلول في مادة تصدر عنه تلك المفارق ويتقوم بالفعل باعانة من الصورة فيتشخص الصورة بها فحاجة المادة الى الصورة من حيث انها معينة للمفارق في وجود المادة عنه بالفعل والى المفارق من حيث انه الاصل في افاضة الوجود من حيث ان وجود الصورة التي باعانتها يصدر المادة ايضا منه وان كان ربما يحتاج الى مخصصات ومعدات كما قد عرفت فالعلة الفاعلية للمادة تتم باجتماع المفارق مع الصورة من حيث هي صورة وهذا المجموع باق ابدا البراء المفارق عن الزوال اذ ليس هناك مادة حتى يكون فيه قوة قبول الزوال واما الصورة فهي وان كانت تزول في عالم الكون والفساد لكنها انما تزول الى بدل عاقبت فيعقب البدل يقيم المادة بالبدل والبدل بما يشارك الصورة الاولى يعاون على اقامة المادة وبما يخالفها يجعل المادة بالفعل جوهرا غير الجوهر الذي كان بفعلية الاولى وبالجملة فالزايل هو الصورة من حيث هي هذه الصورة لا من حيث هي صورة فالزايل غير المعين والمعين غير الزايل وآورد الشيخ نظيرا فقال ان الاضاءة والانارة انما تحصل من سبب مضيء من كيفية لا بعينها تجعل الجسم المستنير قابلا لان لا ينفذ فيه الشعاع ولا ينعكس ثم يكون تلك الكيفية تقيم الشعاع على خاصية غير الخاصية التي تقيمه كيفية اخرى من الالوان ويجب ان لا يناقش فيما لفظناه من نفوذ الشعاع وانعكاسه بعد انك بالغرض بصير انتهى وربما يشبه المقيم المفارق واستحفاظ الهيولى الواحدة بالشخص بالصور المترادفة بمن يمسك سقفا بعينه بدعامات متعاقبات يزيل منها واحدة فواحدة ويقيم اخرى بدلها لا يقال الصورة من حيث هي صورة واحدة بالعموم فكيف يصح ان يكون علة للواحد بالعدد لانا نقول انما يمتنع ذلك في العلة الجاعلة والآلة المطلقة لا في مطلق العلل لا يقال اليس اذا كان الواحد بالعموم شريكا للجاعل اخرج العلة التامة والفاعل المستقل التام بالتاثير عن الوحدة بالعدد ولا شك ان المعلول مستند في وجوده وتشخصه الى العلة التامة وفايض عن الفاعل المستقل فكيف لا ينقبض العقل من تسويغ كون درجة العلة التامة والفاعل المستقل منحطا في التحصيل عن درجة المعلول لانا نقول ان اريد بالعلة التامة جميع ما يحتاج اليه المعلول من العلل وبالفاعل المستقل مجموع الجاعل وما هو من متمماته من الآلات والمعاونات فلا نسلم استناد المعلول في الوجود والتشخص بالذات والقصد الاول الى العلة التامة ولا فيضانه كذلك من الفاعل المستقل بالتاثير وان اريد بالعلة التامة العلة الجاعلة التي تمت بالتاثير بانضياف سائر العلل اليها من خارج وبالفاعل المستقل الجاعل

الذی استقل بانضمام ما یتم به فاعلیته زائدا علیه فالواحد بالعموم اذا شارک الجاعل الواحد بالعدد لا نُسلّم انه یخرج تلک العلة التامة و الفاعل المستقل بالمعنی المذکور عن الوحدة العددیة بل یجعل الواحد بالعدد تاما فی العلیة مستقلا بالتاثیر ثم الواحد بالعموم فیما نحن فیه منه ما انحصر بوحدته العامة فی فرد ککل من الصور النوعیة للافلاک فان کلا منها الطبیعتها النوعیة مقومة لهیولاها و نوعها منحصر فی فرد و منه ما لیس کذلک کالصورة الطبعیة للعناصر فانها مقومة لهیولی العناصر الواحد بالشخص من حیث ان للصورة العنصریة طبیعة جنسیة تحتها انواع و انواعها ایضا لا یجب ان ینحصر کل منها فی فرد اذ لا مانع هنا کمن القسمة الفکیة و لا شبهة فی ایجابها تکثر الافراد و کذلک الصورة الجسمیة مطلقا فانها الطبیعتها النوعیة المشترکة فی الاجسام کلها مقومة للهیولی هذه حال الصورة و اما المادة فاذ لا قابل لها و تکثر افراد نوع واحد انما یتصور فیماله قابل یجب انحصار کل من انواعها فی فرد فهیولی کل من الافلاک نوع علی حدة منحصر فی فرد و هیولی العناصر کلها متخصص واحد انحصر نوعه فیه فعلة وجود الهیولی هی علة تشخصها اذ الحال کذلک فیما لا قابل له و هذه المسئلة اعنی مسئلة تقدم الصورة من حیث الطبیعة لکونها شریکة للفاعل علی الهیولی مطلقا و تقدم الهیولی لکونها قابلة علی الصورة من حیث الفردیة المطلقة من غوامض حکمة الله تعالی المودعة فی خلقها و من غوامض حکمة ما بعد الطبیعة و لعلی احتلست منها السر الاخفی و فزت فی تحقیقها بالقدح المعلی ۞


حمدا له والصلوة علی رسوله و علی آله و بعد فقد انطبعت الرسالة المسماة بالدوحة المیادة لصاحب الشمس البازغة بتحشیة من هو فی الفنون الحکمیة عدیم النظیر و فی الفنون النقلیة البدر المنیر مولانا الحاج ابو الحسنات محمد عبد الحی اللکنوی ادام فیضه العلی فی المطبع المصطفائی باهتمام ذو الفضل حایز کمالات الانسان محمد عبد الواحد خان ابن الحاج المرحوم محمد مصطفی خان فی سنة ثمان و ثمانین بعد الالف والمائتین من هجرة سید الثقلین صلی الله علیه و علی آله ما دام دور القمرین ۞

بسم الله الرحمن الرحيم

قلت الفصل الكلي هو الذي لا يمنع نفس تصوره عن ان يقال على كثيرين ويقابله الجزئي والكلي من حيث هو كلي شيء وهو ما يدل عليه هذا الحد ومن حيث هو شيء
يلحقه الكلية شيء آخر كالانسان وفرس فالانسان مثلا والحيوان معروضا للكلية فليس في نفسه كليا بل هو في نفسه هو وما ينطوي عليه ماهيته من مقوماته وليس من حيث
هو واحدا او كثيرا ولا موجودا او معدوما ولا غير ذلك مما ليس نفس ذاته ولا داخلا فيها والحيوان كذلك منفكة من خارج فالعقل اذا قصر اللحاظ على الانسان نفسه لم تيات له
ان يحمل عليه لا حملا اوليا اما الذاته او لذاتياته وانما يتاتى الحمل العرضي بلحاظ اتصافه بالمحمول فلو ان سئل عنه بالترديد بين ايجاب خارج عنه له من هذه الحيثية وسلب ذلك
بحيث يكون الترديد بين نقيضين لا محيص عن التزام احدهما فالجواب السلب اي ليس هو من تلك الحيثية بذلك لا انه من تلك الحيثية ليس بذلك فبينهما بون اذ
مفاد الاول سلب الثبوت الحيثي وهو النقيض ومصداقه استغناء كون ذلك الخارج ذاتا او ذاتيا ومفاد الثاني كون السلب ثابتا له من تلك الحيثية وانما يصدق
لو كان السلب فيه ذاتا او ذاتيا اللهم الا ان يقيد السلب من حيث انه سلب التحييث وكان منشأ صدق الحيث منه عدم صدقه من الايجاب فيرجع الى الاول باعتبار الحيثية
قيد الموضوع فان اراد ان الحمل عليه يكون بهذه الحيثية صار الامر الا لغت الحيثية ولو ردد بين امرين ايجابا او بين ايجاب غير الذات والذاتي وايجاب سالبة عنه لم تحقق
الجواب فان اجيب اجيب بسلب الشقين **اقول** الكلي يطلق على ثلثة وجوه فيقال على ما هو مقول بالفعل على كثيرين ويقال على ما يمكن حمله على كثيرين من غير اشتراط وجود
الكثرة بالفعل ويقال على ما نفس تصوره لا تمنع عن ان يقال على كثيرين فالشيء اذا لم يكن تصوره مانعا عن حمله على كثيرين سواء كان محمولا على كثيرين بالفعل كالانسان او لم يكن
هناك كثرة بالفعل ولكن يمكن ان يحمل على الكثرة كالعنقاء مثلا او لم يجز حمله على الكثير لكن لا من حيث نفس تصوره بل لدليل كمفهوم الصانع للعالم فهو كلي وهذا هو المستعمل
في صناعة الميزان وما اشبهه الجزئي يقابل الكلي في معانيه ثم الكلي من حيث هو كلي شيء ومن حيث هو شيء يلحقه الكلية شيء آخر فانه من حيث هو كلي هو مفهوم هذا الحد
ومن حيث هو شيء يلحقه الكلية انسان او فرس الى غير ذلك فالانسان مثلا والحيوان كليا بمعنى انه معروض الكلية لكنه في نفسه ومن حيث هو هو ليس بكلي فان حد الانسان
ليس هو حد الكلي ولا الكلي داخل في حده بل هو في نفسه انسان وما يتضمنه ماهيته من مقوماته القريبة كالحيوان والناطق والبعيدة كالجسم والنامي ليس هو في نفسه
ومن حيث هو هو واحدا ولا كثيرا وكذلك ليس موجودا ولا معدوما ولا غير ذلك مما ليس نفس ذاته ولا هو من ذاتياته والحيوان يلحقه من خارج لا بمعنى ان الانسان ليس متصفا
في نفس الامر بالوحدة او الكثرة ولا بالوجود ولا بالعدم كيف ولا بد ان يتصف الشيء في نفس الامر بالكثرة او لا يتصف بها فان لم يتصف بها اتصف بسلبها عنه
وهو معنى اتصافه بالوحدة وكذا الحال في نظائره بل بمعنى انه من حيث تقوم ذاته وتحصل ماهيته انما هو هو وما يدخل في ماهيته وليس من هذه الحيثية شيئا من عوارضه
اذ مصداق حمل نفسه وذاتياته انما هو ذاته واما مصداق حمل غيره عليه فليس نفس الذات فالعقل اذا قصر اللحاظ على نفس الذات ولم يلاحظ ما هو خارج عنه منضما اليه
او منتزعا عنه لم تيات له ان يحمل عليه بحسب هذه الملاحظة الا حملا اوليا والحمل الاولي انما يصح لذاته او ذاتياته وانما يتاتى للعقل الحمل العرضي بلحاظ اتصافه بالمحمول
وهو امر زائد على ذاته خارج عن نفس ماهيته فلا يتاتى اذا قصر اللحاظ على نفس الذات ومن ههنا يلوح لك انه ان حمل الذات او الذاتي لكن لم يعتبر الحمل الاولي بل
الحمل العرضي لم يصدق ايضا من هذه الحيثية فانك قد عرفت ان الشيء قد يصدق عليه نفسه بالحمل العرضي وقد لا يصدق فلا يكون مصداق حمل نفس الذات اذا
عرفت ذلك فاذا سئل عن الانسان بالترديد بين ايجاب امر خارج عنه له من حيث هو هو وبين سلب ثبوت ذلك الامر له من تلك الحيثية بحيث يكون السؤال عن مفهوم

مردد بين النقيضين وهي شرائط التناقض فيهما فلا محالة لا يمكن كذبهما ولا بد من التزام احدهما وذلك بان يصير السلب سلبا ساذجا ورفعا محضا لذلك الايجاب
بقيوده وبالمعنى الذي اريد به فالجواب الصواب هو السلب سواء كان ذلك الخارج المحمول ثابتا للموضوع على سبيل العروض في نفس الامر او مسلوبا عنه وذلك لكذب
الايجاب من هذه الحيثية البتة لان مفاد الايجاب من هذه الحيثية هو كون المحمول ذاتا او ذاتيا للموضوع والمفروض خروجه عنه فيصدق السلب بمعنى انه ليس كذلك
انه ليس ح من حيث هو هو بالف مثلا بتقديم السلب على الحيثية لا انه من حيث هو ليس بالف بتقديم الحيثية على السلب فبينهما بون اذ مفاد الاول سلب
ثبوت الالف للانسان من حيث هو هو على ان يكون الحيثية قيدا للثبوت فيكون نفيا للمقيد ومصداق هذا السلب انتفاء كون المحمول فيه ذاتا او ذاتيا
اذ لا يصدق ح الايجاب فيصدق السلب ومفاد الثاني هو كون السلب ثابتا للموضوع من حيث هو وذلك لان الحيثية ح تكون قيدا للسلب
فيكون نفيا مقيدا وقد عرفت ان السلب من حيث هو سلب ورفع لا يقبل ان يكيف بكيفية ولا يصلح لان يقيد بقيد فانه ليس شيئا فاذا قيد
السلب بحيثية الموضوع يكون ذلك دليلا على انه اعيد اللحاظ الى السلب من حيث هو غير معهود ما ثبت لشيء فيكون القيد راجعا الى ثبوت السلب
ويكون القضية موجبة سالبة المحمول وقد عرفت ان الحمل على الشيء من حيث هو هو انما يكون حملا اوليا فانما يصدق حمل السلب عليه بهذه الحيثية
لو كان السلب ذاتيا او ذاتيا له اللهم الا ان يذهب الى ان السلب من حيث هو سلب يقبل التقييد كما هو ظاهر كلام العامة من اهل الصناعة فح يجوز ان
يكون القضية سالبة ثم اذا قيد السلب ح بالحيثية فالظاهر ان يكون مفاده ان الذات بهذه الحيثية هو المصداق للسلب وليس كذلك بل مصداقه
ما عرفت من انتفاء كون الامر المسلوب فيه ذاتا او ذاتيا فلا يصدق السلب المقيد ح ايضا ولا يكون السلب والايجاب المقيدان حينئذ وتعين في طرفي النقيض
ويمكن ان يراد بتقييد السلب بالحيثية كون الايجاب بهذه الحيثية منتفيا ومصداقه ان الذات ليست بهذه الحيثية مصداقا للايجاب فيرجع في المعنى
الى الاول ويكون التقييد بالحقيقة راجعا الى الايجاب فيتناقض القضيتان ويصدق السلب حينئذ بتقديم الحيثية عليه في اللفظ والوجه تقديمه عليها
انما هي اذا حوذي باللفظ معناه ومآل المعنى ههنا الى التاخير فان قلت ما ذكرت انما هو اذا كانت الحيثية قيدا للنسبة واما اذا كانت من تتمة الموضوع
كما قد يلوح من عبارة الشيخ فلا محالة اذا ورد الحكم على الموضوع المقيد بين الايجاب والسلب على ان يكون اداة السلب بعد تمام الموضوع فيكون
لا محالة بعد الحيثية وعلى ان يكون اداة السلب قبل الرابط حتى لا يحتمل الحمل على ايجاب السلب يكون الامر دائرا بين النقيضين الحقيقيين فانما يقدح في التناقض
تقييد السلب لا تقييد الموضوع بقيد مشترك بين الايجاب والسلب فحينئذ ما لم يصدق الايجاب لا بد وان يصدق السلب مع ان الحيثية مقدمة في اللفظ بدون
ارادة التاخير في المعنى قلت اولا ان القيد قد يميز ذات الموضوع عما تغايره بالذات فيؤتى به ليفيد تعين ذات الموضوع ثم ينسب المحمول الى ذات الموضوع
من غير وجوب ان يكون المنسبة من حيثية التقييد كما تقول زيد عالم طويل فتميز المراد بزيد ليفيد العلم عن زيد الجاهل فلا يلغو القيد وان لم يكن الحكم بالطول من حيث العلم
وقد يميزه باعتباره عن نفسه باعتبار آخر فح ان كان الحكم عليه من تلك الحيثية كان القيد مفيدا والا لغى فاذا قلت زيد من حيث انه عالم طويل فالقيد يميز زيدا من حيث
انه عالم عن نفسه لا من تلك الحيثية فاذا لم ترد ان طوله من جهة علمه كان القيد لغوا ولذلك لا يذهب الى عدم ارادة ذلك وهم بل يحكم بالكذب من حيث ان المفاد
كون طوله من جهة علمه والامر ليس كذلك اذا اصغيت لذلك فنقول ان تقييد الموضوع ههنا بالحيثية الدالة على قصر النظر عليه والاغماض عن سائر ما عداه ان افاد ان
البحث عن الموضوع انما هو بهذه الملاحظة والحمل عليه او سلبه انما هو بهذه الحيثية فيعود القيد الى النسبة الايجابية او الى السلب على ما عرفت والا يكون التقييد
لغوا فان عنى بالحمل الحمل العرضي لم ينحصر الجواب الصواب في السلب البتة وان عنى الحمل الاولي لكن من غير قصد دلالة الحيثية على ذلك فالصادق هو السلب
وقد كان المقصود بالاتيان بالحيثية هو التنبيه على اعتبار النسبة الحملية اولية وهو حاصل فكان الحيثية مقدرة مؤخرة والمتقدمة ملغاة وثانيا ان الموضوع مع قيوده
موجود في تحت السالبة من حيث المعنى البتة فان السلب هو رفع الايجاب فسلب قولك زيد هو كاتب ح انه ليس زيد هو كاتب وانه زيد ليس هو بكاتب فهو ان كان ح
في السلب على مصطلحهم لكنك لو لم تنظر فيما الى ورود السلب على القضية الموجبة برمتها لم يكن غاية ما فقد اتضح لك بما سمعت انه اذا ورد في السؤال عن ان الانسان
من حيث هو هو هل هو من الجزئين من الماهية لا يخلو عنهما شيء من الاشياء بل يكون الشيء متصفا باحدهما البتة ويكون الترديد في ايجاب احد منهما له كقولك

او واحد الانسان من حيث هو هو لا كثير او موجود من حيث هو هو لا معدوم او ردد بين ايجاب امر غير الذات والذاتي وبين ايجاب سلبه حتى يكون اشتغال الشيء
بتوسط قضيتين احدىهما محصلة والاخرى معدولة او سالبة المحمول لم يكن لهذا السؤال استحقاق ان يجاب عنه لانه طلب للتعيين بعد وضع ثبوت واحد من تينك
الامرين او وضع صدق واحد من هاتين القضيتين والوضع المبني عليه السؤال فاسد فكذا السؤال فلا يستحق الجواب كيف والجواب اسعاف السائل بالمطلوب
والمطلوب ههنا باطل فلا يصح اتقاده فان تفضل عليه باعطاء ما لم يساله تنبيهه على جهله المركب على فساد الوضع الذي بني عليه السؤال فهو طلب بسلب النقيضين **قلت**
ونقول من راس ان حيوانا وانسانا مخلوطا متحصلا بمادة وعوارض هو الطبيعي ولا ريبة في وجوده في الاعيان وكذا عند النفس اذ ترتسم صورة مخصوصة
بقى قوة لها مادية ولك ان تعد من ذلك ان يرتسم في النفس مفهوم كلي انما يصلح عنوانا للجزئي المادي كمفهوم المخلوط واذا كان الطبيعي موجودا فالامر
اعني الحيوان مثلا من حيث هو هو من غير ان يعتبر شيء فيه ويعتبر معه اثباتا او نفيا موجود ايضا فانه اما جزء من الطبيعي او عينه اذ يعتبر تارة محصلا بمفهوم
لا يكون في حيوانيته سوى جسمية وتغذ وحس وان جاز ان تقارنه الف معنى من غير ان يدخل في تحصيل حيوانيته بل يكون خارجا عنها فيكون ح مادة متقدمة
على المجتمع منه ومما قارنه غير محمول عليه واخرى بهما يكون فيه جسمية وتغذ وحس من غير اعتبار ان لا يكون فيه شيء آخر حتى ان كان فيه مع ذلك امور اخر كان المجموع
حيوانا فيكون جنسا للمجموع محمولا عليه اما وجوده في الاذهان فجلي وذلك اما بان تتعقل الحيوان من حيث هو ويلاحظ بهذه الحيثية كما اذا حكم عليه بانه ليس من
حيث هو هو بواحد ولا كثير واما بان تتعقل الحيوان ولا تتصور معه شيء فيكون الملحوظ هو الحيوان من حيث هو وان لم يلاحظ الحيثية واما بان تحس او تتخيل الطبيعي
واذ هو فرد من الالي يكون موجودا بوجوده في الذهن ايضا هذا واما الحيوان بشرط الخلو عن المعاني الزائدة والتجرد عن الاقتران بها راسا فلا وجود له في الاعيان
والا فاما ان يكون محمولا على الطبيعي جزئيته فيكون منطويا على المادة ولواحقها ومقترنا بها وقد فرض خاليا وعريا او على ان لا يكون كذلك فيكون بين المفارقات
ولم يكن له من الحيوان الا الاسم دون الحد على انه وان تعرى عن المادة ولواحقها يكون محفوفا بعوارض نعم ربما يوجد الماخوذ كذلك في الذهن لا اقول ان الموجود فيه
يتصف في نفس الامر بالعراء مطلقا حتى عن الوجود في الذهن فذلك خلف من القول بل انه يتصور مفهوم الحيوان المجرد وربما يجعل عنوانا للاحكام حقه كما تقول انه
لا يوجد في الاعيان وان لم يكن هذا العنوان صادقا عليه بنفسه بل من اباطيل لا يحاذي بها شيء في نفس الامر وانه ربما لا يلاحظ معه شيء لا انه يلاحظ معه شيء معه
فيكون منفردا في الملاحظة حيث لم يصاحبه في الملحوظية عارض وان كان ملاحظة العقل اياه ونحو ذلك عارضا له **اقول** المفهوم الكلي كالحيوان والانسان يكون
ماخوذا بشرط شيء اي باعتبار تحصله او اقترانه بامر غير مقوم لنفس مفهومه وبلا شرط شيء اي بلا اعتبار تحصله بشيء ولا بشرط الاقتران بشيء او عدم الاقتران وبشرط
لا شيء اي باعتبار عدم التحصل بشيء وعدم الاقتران به فهذه احتمالات ثلثة ويتحمل لها ان كان ماخوذا بلا شرط لكن لم يلاحظ بهذه الحيثية فيحتمل ان يكون هو ماخوذا بلا شرط
وان لا يكون كذلك ثم الماخوذ بشرط شيء ويسمى المخلوط ايضا ان كان طبيعة جنسية كالحيوان كان الشيء المشروط تحصله به فصلا كالناطق فهو عين النوع كالانسان ان شرط
مع ذلك تحصله بالمادة ولواحقها ايضا كان عين الفرد كزيد وكذا ان كان طبيعة نوعية وشرط تحصله بالمادة ولواحقها فهو عين الفرد والفرد المادي المحسوس من الحيوان والانسان
الطبيعي ولا ريبة في وجوده في الاعيان وكذا في وجوده عند النفس فانه وان لم يجز ان يرتسم في النفس المجردة صورته المادية المخصوصة به كالصورة الشخصية لزيد لكن بما
يرتسم في قوة النفس مادية كالحس المشترك والخيال بحيث يطالعها النفس فهو موجود عندها على انه ربما يرتسم في النفس مفهوم كلي لا يصلح عنوانا الا للجزئي المادي كمفهوم الحيوان
المخلوط بالمادة المشروط بلواحقها فهذا المفهوم وان كان كليا مجردا عن المادة ولواحقها لكنه لما كان عنوانا للجزئيات المحسوسة المادية الطبيعية فتلك الجزئيات موجودة
في النفس اجمالا او بالقوة فيجوز لذلك ان تعد ذلك ايضا من وجود الطبيعي عند النفس واذا كان الطبيعي المادي من الحيوان والانسان مثلا موجودا في الاعيان فالحيوان
والانسان الكلي ايضا اعني الماخوذ من حيث هو هو لا بشرط شيء موجود في الاعيان الا لم يوجد الطبيعي ايضا فانه اما جزء من الطبيعي او عينه وذلك لانه يعتبر تارة محصلا
لا بشيء يدخل فيه بل بنفسه بحيث لا يحتمل تحصله بشيء آخر وذلك بان يعتبر الحيوان بحيث يختم ويتم حيوانيته بان يكون فيه جسمية وتغذ وحس فلا يحتمل ان يدخل معنى آخر
على ذلك في تحصيل حيوانيته فيقطع بها وان جاز ان يقارنه من خارج الف معنى على التبادل او الاجتماع فيكون الحيوان ح بالقياس الى المجتمع منه ومن شيء آخر
كالانسان المجتمع منه ومن الناطق جزءا ومادة متقدمة عليه فلا يكون محمولا ومن ههنا يقال ان الطبيعة اقدم وجودا من الطبيعي ويعتبر تارة اخرى بحيث يحتمل
ان تحصيل في الوجود بشيء او باشياء يدخل فيه وذلك بان يكون فيه جسمية وتغذ وحس ولم يلاحظ اختتام المعنى بهذا القدر بل ان كان شيء فيه اذ كره امور آخر

كالنطق وغيره كان المجموع حيوانا اذ فيه جسمية وتغذ وحس ولم يشترط في الحيوان ان لا يكون فيه غير ذلك فالحيوان ح بالقياس الى المجتمع منه ومما يدخل فيه يحصله
يكون جنسا متحدا معه محمولا عليه ومتى عبر ذلك الفصل كالناطق فانه اذا اعتبر محصلا متحازا بذاته كان صورة للنوع غير محمول عليه وان اعتبر مبهما غير متحاز كان فصلا
محمولا والنوع ايضا يعتبر بالقياس الى العوارض تارة محصلا فيكون مادة عقلية للمجتمع من الطبيعة النوعية والعارض واخرى مبهما فيكون كالجنس له والتعب لكنه زيادة المعاني
شرح فتبين اذا كان الحيوان الطبيعي مثلا موجودا في الاعيان فالحيوان الالهي ايضا موجود في الاعيان بل اذا اخذ بحيث يكون مادة للطبيعي فهو متقدم عليه في الوجود
من جهة حكم العقل واما وجود الالهي في الاذهان فكانه لا سترة فيه وتصور ذلك على انحاء احدها ان تتعقل مفهوم الحيوان الالهي اعني معناه قولنا الحيوان من حيث هو ملحوظ
بلا شرط ويلاحظ بهذه الحيثية كما اذا حكم عليه بانه ليس من حيث هو هو بواحد ولا كثير فيكون هذا وجود النفس مفهوم الحيوان الالهي وثانيها ان تتعقل الحيوان لا بتصور
شيء له واخلاء فيه ولا انضمام اليه من خارج فيكون الملحوظ هو الحيوان من حيث هو وان لم يلاحظ الحيثية فيكون هذا وجود ما يكون قولنا الحيوان الالهي الحيوان من حيث هو
بلا شرط عنوان له وحكاية عنه وثالثها ان يحس او يتخيل حيوان طبيعي كزيد واذ هو فرد من الالهي يكون الالهي موجودا بوجوده في الذهن ايضا كما انه يوجد بوجوده في
الخارج ولا اعني بكون الطبيعي فردا للالهي انه فرد لهذا العنوان اعني قولنا الحيوان الالهي او الحيوان من حيث هو هو لا بشرط بل انه فرد لمفهوم يصدق عليه هذا العنوان
وهو نفس مفهوم الحيوان واما الحيوان بشرط لا شيء اعني بشرط الخلو عن المعاني الزائدة حتى لا يكون شيء منها داخلا فيه محصلا له وبشرط التجرد والتعري عن الاقتران بتلك المعاني
حتى لا يكون مقترنا من خارج بشيء منها اصلا فلا وجود له في الاعيان لانه لو كان فاما على سبيل ان يكون محمولا على الحيوان الطبيعي المخلوط او جزء منه فيكون منطويا في
ذاته على المادة ولواحقها او مقترنا بها من خارج وقد فرض خاليا عنها في ذاته وعريا عن الاقتران بها من خارج واما الحيوان الالهي فهو وان كان محمولا على الطبيعي باعتبار
وجزء باعتبار آخر لكن لا يلزم منه خلاف المفروض لانه لم يفرض خاليا وعريا بل لم يلاحظ منطويا ولا مقترنا وفيهما بون واما على سبيل الا يكون محمولا على الطبيعي ولا جزءا منه فيكون
من المفارقات لم يكن من الحيوان الا الاسم دون الحد لانه لا يكون جسما ولا متغذيا ولا حساسا فيكون النزاع في وجوده نزاعا في امر من عالم المفارقات يطلق عليه الحيوان
بالاشتراك الاسمي فقط لا في وجود الحيوان بمعنى الجسم المتغذي الحساس المتحرك بالارادة الا ان يعتبر الاعتبار على نحو ان كان حينئذ عريا عن المادة ولواحقها لكنه يكون محفوفا البتة بعوارض فانه
يكون مع وجود اما معا ومغائرا لما عداه الى غير ذلك من العوارض نعم ربما يوجد الحيوان بشرط لا في الذهن لا بمعنى انه يوجد في الذهن شيء يكون حين هو موجود فيه خاليا وعريا
في نفس الامر عن جميع المعاني الزائدة على مفهومه فان ذلك باطل البتة كيف وهو متصف بالوجود في الذهن وبالوحدة والمغائرة عما عداه بل الذي يقتضي ان يحمل عليه القول
بوجود الحيوان بشرط لا في الذهن امران احدهما انه يتصور مفهوم الحيوان المجرد وبشرط لا وربما يجعل عنوانا للاحكام حقة كقولنا الحيوان بشرط لا لا يوجد في الاعيان
فيكون العنوان الحاكي للحيوان بشرط لا اعني نفس هذا المفهوم موجودا لا المحكي عنه بذلك العنوان اعني ما يصدق عليه بشرط لا في نفس الامر فانه لا يصدق هذا المفهوم على
شيء بل هو من الاباطيل التي لا يحاذيها شيء في نفس الامر وهذا معنى ما يقال انه موجود بصورته لا بذاته الثاني انه يلاحظ الحيوان ولا يلاحظ معه شيء من المعاني الخارجة
لانه يلاحظ عدم شيء معه حتى يرجع الى الاول فالملحوظ حينئذ منفرد في الملاحظة حيث لم يصاحب في الملحوظية عارض فهو عار عن العوارض في الملاحظة وان كان الملاحظة يتعقل ما
ونحو ذلك كالوحدة والمغائرة لما عداه عارضا له حينئذ لكنه ليس مقترنا بحسب الملحوظية وان كان مقترنا به في نفسه لا يتوهمن ان في ذلك حينئذ بحسب الغرض العرى عن المعاني
فليس الامر كذلك كيف وليس هناك الا تصور للحيوان من غير فرض شيء وقد يحمل على غير ذلك مما لعل الطبع السليم يشتهيه **قلت** ولا يتوهمن من وجود الالهي في الاعيان
ان هناك شيئا يلحقه الكلية بحسب وجوده في الاعيان كيف والمبهم على ابهامه لا يتلبس بالوجود العيني بل الوجود العيني ملزوم للتعين وليس يجوز ان يكون شيء بعينه مشتركا بين كثيرين
بالحمل او بالجزئية كان يكون شيء في الاعيان هو الانسان والانسانية وهو بعينه موجود لزيد وعمرو وبكر كاب واحد لابناء وكيف يسوغ من له جبلة سليمة ان يكون
انسانية ما خذ اكتنفها اعراض عمرو واياها بعينها اكتنفت اعراض زيد نعم الطبيعة الانسانية من حيث هي بدون لحاظ الاضافات ثم ان لم يكن الوجود تابعا له من تلك
الحيثية اذ ليس عينها ولا داخلا فيها يجوز ان يلحقها الوجود من خارج فاذا وجدت في مواد كثيرة فتكون انسانيات متخصصات لا انسانية مشتركة وانما يعرضها الكلية اذا
وجدت في الذهن فان الصورة الانسانية العقلية اذ نسبتها الى اشخاص الانسانية محققة او مخيلة لم يختلف نسبتها اليها وكانت مطابقة لها بمعنى ان ايا واحد منها احضر صورته
في الخيال اولا وانتزع العقل معناه مجردا عن العوارض حصل هذه الصورة بعينها فاذا تاثير النفس من واحد منها بهذه الصورة لم يكن لما خلاه تاثير جديد فهذه الصورة نسبتها الى

تلك الكثرة كلية لكنها من حيث انها هيئة مخصوصة في نفس جزئية جزئية وتماثلها الصور المرتسمة من الانسان في نفوس آخر ومثله الصورة صورة كلية هي بالقياس اليها

مثل كل من تلك الصورة بالقياس الى تلك الكثرة وتلك الملحوظ بتلك الصورة العقلية لابهامه في الذهن وصحة حمله على كثير يكون كليا مشتركا بين الكثير **اقول** لما

تقرر ان الآلي كالانسان بلا شرط شيئا موجود في الاعيان لا تري انه كلي بمعنى ان الكلية عارضة له من خارج وان كانت مسلوبة عنه بمعنى انها ليست عينه والجزء

منه يكاد الوهم يذهب الى ان الانسان الموجود في الاعيان كلي اي موجود هناك بوصف الكلية والكلية عارضة له هناك فيجب ان يعلم ان ذلك باطل وان الكلية انما

تعرض الاشياء في الذهن وذلك لانه لو كانت الكلية عارضة في الاعيان لشيء كالانسان فهو بحسب وجوده العيني اما ان يكون مبهما او معينا لا سبيل الى الاول لان المبهم

على ابهامه لا يكون موجودا في الاعيان ضرورة ان الوجود العيني ملزوم للتعين ولا الى الثاني لان المعين لا يمكن ان يكون كليا الا ان الكلية قد تفسر بالمطابقة للكثير

وقد تفسر بالاشتراك بين كثير فاذا فسرت بالمطابقة فانما نعني بها مطابقة الظل لذي الظل على ما سياتي ومن البين ان الانسان او الانسانية اذا كان موجودا في

الخارج لا يكون ظلا لزيد وعمرو مثلا فلا يكون كليا بمعنى المطابقة بل ان كان بمعنى الاشتراك ومن المنكشف انه ليس كل اشتراك موجبا للكلية فالدار المشترك بين زيد وعمرو

لا يكون كليا بل الشركة بالحمل لكن المعين من حيث هو معين لا يحتمل الاشتراك بين كثير بالحمل اذ معنى الحمل هو الاتحاد والشيء المعين العيني لا يتحد بامور متباينة كزيد وعمرو

وبهذا القدر يتم المرام الا انه لما كان الانسان الكلي مثلا محمولا على الاشخاص الانسانية باعتبار وجزء منها باعتبار آخر جاز ان يتوهم ان الكلية تكون عبارة عن الاشتراك

بين كثير بالجزئية فنقول انه لا يجوز ان يكون انسانية موجودة بعينها في زيد وعمرو مثلا كالاب بنا على ما يجوزه من لم يفطر وسليمة ان تكون انسانية واحدة بالعدد مكتنفة

اعراض زيد وهي بعينها اكتنفها اعراض عمرو فيكون هي بعينها مقترنة بالبياض في زيد وبالسواد في عمرو وبالعلم بشيء في زيد وبالجهل في عمرو فكان السواد والبياض ليسا الا بالاضافة

يمكن اجتماعهما في شيء ولا يضر ذلك في تقابلهما لاختلاف المضاف اليه لما العلم والجهل فهما وان لزمتهما اضافة لكن تلك الى الشيء الذي يتعلق به العلم والجهل

فاذا اتحد المضاف اليه منهما لم يجتمعا في امر واحد ولو توهم في الطبيعة الجنسية مثل ذلك حتى يكون حيوانية مقترنة بالنطق في زيد وبالصهيل في هذا الفرس لزم

ان يكون شيء واحد بعينه انسانا وفرسا واذا قد ابطلنا لحوق الكلية في الاعيان فلنتكلم على حل الشبهة الداعية الى توهم ذلك فنقول ان الطبيعة الانسانية من حيث هي

بدون ملاحظة اضافتها الى زيد وعمرو وتخصيصها بكونها في هذا وذاك ان لم يكن الوجود ثابتا له من هذه الحيثية اذ ليس عينها ولا داخلا فيها حتى يكون محمولا عليها بالحمل

الاولي لكنه يجوز ان يلحقها الوجود من خارج فاذا وجدت في مواد متكثرة تكثرت بتكثر المواد فيكون انسانيات مختصة لا يكون شيء منها مشتركة وليس هناك انسانية

واحدة مشتركة اذا تمهد هذا فنقول قول القائل ان الانسان من حيث هو هو موجود في الاعيان وهو كلي فالكلي موجود ان اراد بان هذا المفهوم اعني مفهوم الانسان

المقيد بالحيثية موجود في الاعيان او ان ما يحكى عنه بهذا العنوان من حيث انه يصدق عليه هذا العنوان اعني مفهوم الانسان لا بد ان يوجد ولم يلاحظ معه غيره موجود في

الاعيان فممنوع وان اراد بان ما يحكى عنه بهذا العنوان موجود في الاعيان فانه يمكن الوجود ولحقه من حيث يصدق عليه هذا العنوان فان صدق الوجود عليه انما هو في الخارج

وصدق هذا العنوان عليه انما هو في الذهن فمسلم لكن المحكوم عليه بالكلية ح في قوله وهو كلي ان كان مفهوم الانسان من حيث الوجود في الذهن فمسلم ولا يتكرر الاوسط

وان كان غير ذلك فلا نسلم صدق هذا اذ قد فرغنا من ذلك فنقول ان اتصاف الانسانية مثلا بالكلية انما هو بحسب الوجود في الذهن وفي ذلك اعتباران احدهما

اعتبار نفس الصورة الانسانية المرتسمة في النفس وثانيهما اعتبار الملحوظ بتلك الصورة اعني مفهوم الانسان فاذا اعتبرت الصورة فهي كلية من وجه وجزئية من وجه آخر اما كليتها

فلانها اذا قيست الى اشخاص انسانية موجودة في الاعيان او متخيلة تختلف نسبة تلك الصورة الى تلك الاشخاص وكانت مطابقة لها اي اي واحد منها

اذا حضرت محكوية في الخيال اولا وانتزع العقل معناه مجردا عن العوارض حصل هذه الصورة العقلية بعينها فاذا تأثر النفس من واحد من تلك الاشخاص ومن حصول صورته

الخيالية بهذه الصورة العقلية لم يكن لما خلاه من تلك الاشخاص تاثير جديد في ذات النفس وان حضرت صورته في الخيال ويتوضح ذلك بخاتم منقوشة بنقش واحد

فانه اذا ضرب احدها على شمعة ارتسم فيها ذلك النقش فان ضرب عليها خاتم آخر لم يتأثر الشمعة بنقش آخر ولو سبق الى الشمعة غير الذي ضرب عليها اولا لكان ذلك

الحاصل في الشمعة هو ذلك النقش بعينه فهذه الصورة العقلية نسبتها الى تلك الاشخاص الكثيرة كلية واما جزئيتها فلانها هيئة مخصوصة في نفس جزئية فيكون

جزئية وتماثلها الصور المرتسمة من الانسان في نفوس آخر ومثله الصورة الانسانية المرتسمة في النفوس صورة كلية اخرى تكون بالقياس اليها ايضا لما سلف كل من تلك الصور

٥

للاشخاص الانسانية واما اذا اعتبرت الملحوظ اعني مفهوم الانسان فهو ايضا كلي من جهة وجزئي من جهة اخرى اما جهة كلية فلانه معقول بالفعل بصورة كلية مطابقة
للكثيرين وقد عرفت معنى مطابقتها فالانسان الكلي حينئذ هو المعقول في الذهن لا الموجود في الاعيان نعم يمكن ان يقال انه كلي بمعنى انه في نفسه بحيث لو عقله
الذهن كان له صورة كلية مطابقة او بمعنى انه وان لم يكن في الاعيان الا متشخصا بتشخص زيد او عمرو او بكر مثلا لكنه مع ذلك بحيث يحتمل في نفسه ان يقارنه في الاعيان
او في الاذهان تشخص احد فيكون زيدا او تشخص عمرو فيكون عمروا فالحال ان زيدا بالكلية احدى هاتين فالكلي يكون موجودا في الاعيان واما جهة جزئية فلانه ربما يكون
ملحوظا في الذهن بصورة جزئية غير مطابقة وايضا يكون مخلوطا بتشخص ما اذ انه لا بد ان يكون في الاعيان مخلوطا بتشخص ما وان لم يكن شيء من تلك التشخصات او
بنهاياته **قلت** الفصل المعنى الجنسي كالجسم والحيوان يقال تارة انه جنس للانسان مثلا واخرى انه مادة له وجزء منه والجنس محمول على النوع متحد به والجزء
والمادة لا يحملان على المركب بل يتقدمان عليه فالجنسية له باعتبار والجزئية باخر والفرق بينهما انك اذا اخذت الجسم جوهرا ذا طول وعرض وعمق وتمت المعنى
بهذا القدر كان الجسم بهذا اللحاظ محصلا في ذاته وان جاز ان يقترن معه معان اخر كالنمو والحس والتحرك يكون كل منها خارجا عنه غير مندرج فيه لا محصلا له ويكون الجسم
اليه نسبة المادة والى الصورة والى المجموع نسبتها الى المركب فلا يحمل على شيء من تلك ولا على المركب من الجسمية وشيء منها فان كان التمام والانحياز في الوجود العيني مع عدم
التفرق عن لحاظ العقل كان المعنيان الجنسي والفصلي مادة وصورة خارجيتين وان كان في لحاظ العقل كانا مادة وصورة عقليتين كما في البسائط الخارجية لا مادة وصورة لها
الا عقليتين واذا اخذته جوهرا كذلك من غير ان يتم المعنى بهذا القدر بل نما بلا حظا جوهر بهذا المعنى حتى انه كان هناك الف معنى يتحد في الوجود ويكون المجموع
جوهرا كذلك كان الجسم حينئذ مبهما في ذاته وجاز ان يكون هناك معان اخر لا على ان يكون منضمة اليه من خارج بل مخلوطا به حتى اذا لاحظت الى شيء منها فانما
على انك تعين شيئا مما قد كان الجسم مبهما بالقياس اليه سابقا ان يكون ايا ما وكان حينئذ تلك المعاني كالنامي والحساس محصلة لابهامه فيكون نسبة الجسم الى اي منها
فنسبة المبهم الى الفصل والى المركب من الجسمية ومن اي منها فنسبة الى النوع اما اذا اخذت الجسم محصلا بالفصل كالنامي يتحد معه كان عين نوع وقس على ذلك
حال المعنى الجنسي وغيره بالقياس الى العرضيات الا ان المعنى الجنسي مبهما هو جنس يكون بالنسبة الى الفصول كالمجهول لا يدري انه على اي معنى وكم معنى يشتمل حتى يتقرر بالفعل
بخلاف النوع بالنسبة الى العرضيات فانما يطلب فيه تحصيل الاشارة دون المعنى ثم يمكن اعطاء القانون للفارق بين الفصول والاعراض وان لم يتيسر لنا في كل ما يعرض
علينا من المعاني هداية انه على ما اعطى القانون انه تشترطه في الفصول ام لا فالفصل يجب ان يقسم الجنس قسمة لازمة بحيث ما دخل في احد القسمين لا يجوز ان يخرج عنه ويدخل
في الآخر فيكون كالناطق لا كالمتحرك ثم المقسم قسمة لازمة اما ان يكون استعداد الطبيعة المنقسمة بما هو او لا فعلى الاول لا يكون خارجا ولا اخص فان كان كذا كانت اعم لا يكون
المقسم فصلا مقسما له كالذكورة والانوثة قسما الانسان لكونه حيوانا فاذا اختص الحيوانية لحوق احدهما بصورة دون اخرى بل انقسام النوع بهما كالجنس لم يزل في تبعية
العام فضلا عن الخاص الا انه كان من جهة خصوص المادة لكن بحيث لا يمنع من انقسام آخر اولى من جهة الصورة بحيث لا يتداخل الاقسام لم يكن فصلا كالذكورة والانوثة
قسما الحيوان لما عرضت المادة حرارة او برودة استعدت بها الذكورة والانوثة ولم يمنعه هذا الانقسام من قسمة اخرى من جهة الصورة بل كان من الذكر والانثى انسانا
وفرسا لم يكونا فصليين وان لم يكن كذلك بل كان من جهة الصورة كالحساس قسم الجسم ذي النفس او المادة لكن بحيث يمنع من انقسام آخر كذلك كالمتغذي قسم الجسم من جهة المادة
منضعة بصورة النفس الغاذية يكون فصلا وعلى الثاني لا يكون فصلا اوليا للطبيعة بل ان كان مخصصا لمعنى سابق عليه بلا واسطة بحيث يمنع قسمة اخرى اولية
تتداخل اقسامها مع اقسام هذه وكذلك كان في ذلك بالنسبة الى سابقة حتى ينتهي الامر الى تلك الطبيعة كان هناك كثرة وترتب في الفصول فيكون الاخير فصلا للطبيعة بعد فصل
او اكثر كالناطق انما تخصص بالجوهر بعد كونه ذا نفس شاعرة وذلك بعد كونه جسمانيا والا بل لم يكن مخصصا او كان مخصصا الا على الشرطية لم يكن اولى ما خرج عن ذلك لم يكن
فصلا اصلا كالملتحي انما تخصص الجوهر بعد كونه رجلا وذلك بعد كونه ذكرا وذلك بعد كونه حيوانا وما اتفق في ذلك يغني عن قانون آخر للتمييز بين الانواع والاصناف
فما يقبل الانقسام بالفصول جنس وما لا يقبل الانقسام الا بالعوارض فقط نوع **اقول** المعنى الجنسي كالجسم والحيوان مثلا يقال تارة انه جنس للانسان مثلا
واخرى انه جزء منه ومادة له ولا شك ان الجنس محمول على ما هو جنس له اعني النوع محمول عليه والجزء لا يحمل على ما هو جزء له اعني الكل المركب منه ومن جزء آخر لتقدمه عليه كما
المادة لا تحمل على ما هي مادة بالنسبة اليه مما هي مادة داخلة فيه اعني المركب منها ومن الصورة ومما هي مادة خارجة عنه اعني الصورة لانها جزء من الاول ومحلة للثاني فالجنسية

تعانده الجزئية والمادية فلا تجتمعان باعتبار واحد بل جنسية لما يقال انه جنس له باعتبار وجزئية له باعتبار آخر على انه ربما يقال ان ذلك المعنى وذلك اذا اخذ محصلا
بالفعل انه عين النوع البتة كما ان الجسم الثاني الحساس عين الحيوان والفرق بين الاعتبارين بل الاعتبارات ان المعنى الجنسي يؤخذ تارة بشرط لا شيء واخرى
لا بشرط شيء وثالثة بشرط شيء فاذا اخذ بشرط لا شيء وذلك بان يؤخذ الجسم مثلا جوهرا ذا طول وعرض وعمق وبشرط تمام المعنى بهذا القدر وانحيازه عما وراءه كان
ذلك المعنى كالجسم بهذا اللحاظ محصلا في ذاته وح وان جاز ان يقترن معه معان اخر كالنمو والحس يكون خارجا عنه غير مندرج فيه ولا محصل له ويكون نسبة الجسم اليه
نسبة المادة الى الصورة فيكون علة قابلية بمعنى الخارج عن الشيء الحال ويكون نسبة الجسم الى المجموع المركب من الجسمية ومن شيء من تلك المعاني كلها او بعضها
نسبة المادة الى المركب فيكون علة قابلية ايضا لكن بمعنى الداخل في الشيء المحال للجزء الآخر منه فلا يحمل الجسم حينئذ على شيء من تلك المعاني المقترنة معه لكونها لا له
ولا على المركب من الجسمية ومن تلك المعاني كلا او بعضا لكونه جزءا منه وحينئذ ان كان التمام والانحياز المشروط في الاخذ على هذه الجهة انما هو بحسب الوجود العيني مع عزل
النظر عن لحاظ العقل كان المعنيان اي المعنى الجنسي والمقترن معه من المعنى الفصلي مادة وصورة خارجيتين وان كان في ذلك انما هو بحسب لحاظ العقل كان المعنيان مادة
وصورة عقليتين والمركبات الخارجية يكون لها المادة والصورة بكلا الوجهين واما البسائط فلا مادة وصورة لها الا العقليتان واذا اخذ لا بشرط شيء وذلك بان يؤخذ
الجسم مثلا جوهرا ذا طول وعرض وعمق ولا يزاد على ذلك من اشتراط تمام المعنى بهذا القدر والانحياز عما وراءه حتى ان كان هناك معنى آخر مخلوطا بهذا المعنى لم يكن المجموع
جسما واشتراط عدم تمامه حتى لو لم يكن هناك معنى آخر لم يكن هناك جسم بل يلاحظ ذلك المعنى مرسلا حتى ان وجد من غير ان يكون هناك معنى آخر معه في الوجود او الاعتبار
كان جسما وان وجد مخلوطا اختلاطا اتحاديا بمعان اخر ولو الف معنى كان المجموع ايضا جسما فالجسم حينئذ مبهم في ذاته وجاز ان يكون معان اخر لا على سبيل ان تكون
مقترنة اليه من خارج بل على ان تكون مخلوطة معه متحدة به حتى اذا انضمت الى شيء منها فانما تلاحظه على انك تعين شيئا مما قد كان الجسم مبهما بالنسبة اليه جائزا ان يكون
اياه وكان حينئذ تلك المعاني كالنامي والحساس محصلة لابهامه لا يكون الجسم متحازا عنها ولا هي متحازة عنه ويكون نسبة الجسم الى اي منها نسبة الجنس الى الفصل ويكون
نسبة الجسم الى المركب من معنى الجسمية ومن اي من تلك المعاني نسبة الجنس الى النوع فيحمل الجسم على كل من تلك المعاني وكذا تلك عليه ويحمل الجسم ايضا على المركب
واذا اخذ بشرط شيء وذلك بان يؤخذ الجسم مخلوطا بالفعل بالنامي الحساس او الحيوان مخلوطا بالناطق لا على ان يكون الجسم او الحيوان تاما بمعناه والنامي الحساس
او الناطق متضافا اليه من خارج بل على ان يكون محصلا له ذلك فكذلك محصل له غير متحاز عنه فيكون حينئذ كل منهما عين الآخر وعين المجموع بالفعل كما كان كذلك
بالقوة اذا اخذ لا بشرط شيء واذا تصورت ما صورناه في المعنى الجنسي من اخذه بالاعتبارات الثلثة بالقياس الى المعنى الفصلي وما اومانا اليه من اخذ المعنى الفصلي
كذلك بالقياس الى المعنى الجنسي عرفت حال كل منهما بالنسبة الى الآخر في الحمل والتباين وكذا حالهما بالنسبة الى النوع فاعلم ان الطبيعة الجنسية وكذا النوعية تؤخذ
بالاعتبارات الثلثة بالقياس الى العوارض وكذا العوارض بالقياس اليهما وقس حال الطبيعة الجنسية والنوعية بكل اعتبار في الحمل والمباينة بالنسبة الى
تلك العوارض على حال الجنسية بالنسبة الى المعاني الفصلية وبالعكس وقس حال الجنسية والنوعية بالنسبة الى الاقسام والاصناف والاشخاص الحاصلة بانضمام العوارض
على حال الجنسية الحاصلة من انضمام الطبائع الفصلية فالحيوان اذا اخذ بشرط عدم الخلط مع الابيض بل محصلا تام المعنى بنفسه حتى لو انضاف اليه الابيض
يكون معنى زائدا عليه كان مغايرا للابيض وكذا للحيوان الابيض فانه يكون حينئذ كالجزء منه وكذا الابيض يكون مغايرا للحيوان والحيوان الابيض واذا اخذ
مطلقا لا بشرط الخلط مع الابيض وعدم الخلط به بل بحيث يكون في قوته ان ينضاف اليه الابيض فيحصله ويكون كل منه من محتملاته كان ح متحدا مع الحيوان
الابيض وكذا الابيض مع الحيوان ومع الحيوان الابيض واذا اخذ الحيوان بشرط الخلط مع الابيض يكون عين الحيوان الابيض بالفعل كما كان كذلك بالقوة اذا اخذ
لا بشرط وكذا الانسان اذا اخذ مثلا بالقياس الى الكاتب وبالجملة فالاخذ بالاعتبارات الثلثة يعم الكليات الخمس المشهورة وههنا امر يجب ان تنبه
له وهو ان هذه الاعتبارات انما تتاتى في الطبائع المحمولة بالقياس الى ما ينضاف اليها كالجسم والحساس دون الاجزاء المتباينة بحسب المعنى والوجود كالبدن
والنفس مع ان الجسم مثلا محمول على البدن وكذا الحساس على النفس فيكون لا محالة معينها وذلك لان الطبيعة المحمولة لما كانت مبهمة مرسلة لا بشرط شيء لم تمنع
ذاتها من ان يدخل هناك شرط او شرطا او لم يدخل فيكون لا محالة متحققة بتحقق بشرط شيء وبشرط لا شيء فيجوز فيها لحاظ الاعتبارات باسرها وان كانت هي في نفسها

معروضة للحد بالعينة بخلاف الجزء فانه في حد جوهره بشرط لا شيء فليس يسوغ بالنظر الى نفس ذاته ان يكون هناك شرط فاذن هذه الاعتبارات متغايرة
في نفسها متباينة بحسب المفهومات الا ان الاعتبار لا بشرط لا يمنع من ان يحمل بالتواطؤ على معروضه بما هو معروضه كالجسم بمعنى الجنس على معروض الاعتبارين
الآخرين عنه اعني بشرط لا شيء كالبدن وهو الجسم بمعنى المادة وبشرط شيء كالحيوان المجتمع من البدن والنفس وهو الجسم المخلوط واما معروض الاعتبارين الآخرين
فلا يحمل احدهما على الآخر فلا البدن يقال على الحيوان ولا الحيوان على البدن فقط وكذا الحساس يقال على النفس وعلى مجموع الحيوان ولا يقال احدهما
على الآخر وقس على ذلك العرضي والعرض فالاعتبارات الثلث انما تتاتى في العرضي المحمول كالابيض بالنسبة الى الذوات المعروضة للبياض لا في
العرض كالبياض بالنسبة الى تلك الذوات واذ قد لاح لك ان الاخذ بالاعتبارات الثلثة لا تختص بالطبيعة الجنسية وهو ايضا يجري في الطبيعة النوعية
ايضا وان ذلك انما تتاتى في الطبائع المبهمة دون ما هو المحصلة وان المبهم لا يمكن ان يوجد على ابهامه فلعلك تتشكك في صحة قولهم ان الطبيعة الجنسية مبهمة
تحتاج الى تحصيلها واما الطبيعة النوعية فمحصلة في ذاتها غير مفتقرة الى التحصيل فينزاح ذلك بان الطبيعة الجنسية اذا اخذت من الجهة التي تكون بها جنسا
تكون كالمجهول بعد لا يدري انه على اي معنى كم من معنى تشتمل ويطلب النفس تحصيل ذلك لانه لم يتقرر بعد بالفعل شيء محصل ولذلك اذا خطرنا اللون مثلا
بالبال لم تحصل بعد معنى مستقر بالفعل تقنع به النفس بل يطلب في معنى اللون زيادة حتى يتقرر بالفعل واما طبيعة النوع فانما يطلب فيها تحصيل الاشارة
دون المعنى والطبيعة الجنسية وان كانت النفس اذا طلبت فيها الاشارة فقد فعلت الواجب لكن النفس تطلب فيها قبل ذلك تحصيل معناه ولا يجوز
كون اللون مشارا اليه اي مشارا اليه كما ان الابعاد ان تضيف اليه معان آخر بعد اللونية قبل الاشارة وليس يمكنه ان يجعل اللون هو لون بعينه بلا زيادة شيئا
مشارا اليه انه لون في هذه المادة ليس ذلك الشيء الا لونا فقط وتخصيص باموره عرضية عرضت من خارج يجوز ان يتوهم هو بعينه باقيا مع زوال احدها
منها كما يكون في تخصيصات الطبيعة النوعية فبقي البحث عن ان اي المعاني يجب ان يدخل في الجنس حتى يحصل طبيعة نوعية فيكون ذلك المعنى فصلا
وايها لا يدخل في تحصيل النوع فيكون عرضيا وان اي طبيعة تمت بمعناها لا تنتظر فيها تحصيل المعنى بل انما يطلب تخصيصها بالاشارة فتكون نوعية وايها تنتظر
فيها بعد ما يحصلها من حيث المعنى فيكون طبيعة جنسية فههنا مقامان تمييز الفصول عن العرضيات وتمييز الانواع عن الاجناس فالاول فالمقول انا انما يسعنا في ذلك
معرفة القانون الكلي الجملي وانه كيف ينبغي ان يكون الفصل في نفس الامر مطلقا بالقياس الى الجنس حتى يمتاز عن العرضيات وكذا كيف ينبغي ان يكون الطبيعة
النوعية في نفس الامر مطلقا حتى يمتاز عن الاجناس واما اذا جئنا الى التفصيل ونظرنا الى معنى من المعاني المعقولة الواقعة في تخصيص الجنس هل ان المعنى بالقياس
الى الجنس على تلك الخاصية فيكون فصلا ام لا فيكون عرضيا فربما جهلناه في كثير من الاشياء وربما علمناه في بعضها واذا نظرنا الى الطبيعة هل هي جنسية
ام نوعية فقد لا يتيسر لنا الحكم البات في ذلك وذلك لان القانون الجملي وان اشتمل على احكام الجزئيات بالقوة الا انها انما تستنبط منه بجعله كبرى لصغريات موضوعاتها
واحد واحد من تلك الجزئيات والمحمول فيها ما هو عنوان الموضوع في القانون فاذا كان حمل ذلك على الجزئيات التي تحتها لا يلتبس الامر فيها كما هو الغالب في العلوم
الصناعية كانت تلك الصغريات سهلة الحصول فلم يكن بعد تعرف القانون صعوبة في معرفة الاحكام التفصيلية كما انه بعد معرفتنا ان الموجبة الكلية تنعكس موجبة
جزئية لا يشكل علينا معرفة عكس قضية قضية من الموجبات الكلية لان كونها موجبات كلية جلي واما اذا كان حمل عنوان موضوع القانون على جزئياته مما يلتبس
الامر فيه لم يكن الصغريات سهلة فربما لم يتيسر الحكم التفصيلي وبعد ذلك فنقول في المقام الاول ان اول ما يجب في المعنى المخصص لطبيعة حتى يمكن ان يكون فصلا
مقسما لها ان يكون قاسما لها قسمة لازمة بمعنى ان لا يدخل من افراد المقسم تحت احد القسمين لا يجوز ان يخرج منه ويدخل في القسم الآخر مع بقائه بعينه
في حد ذاته بل يكون المعنى القاسم الفارق قسط الخاص من المقسم بمعنى الحصة التي قارنها منه فلا يقسم المتحرك الى غير المتحرك قسمين في التقسيم الذاتي اي الذي
اريد به تحصيل قسمين متمائزين بمعنى داخل في الذات ويكون هو المضاف الى المقسم حتى يحصل القسم الوجودي منهما ذاتيا وذلك لان هذه القسمة غير لازمة لان
ما دخل من المقسم تحت المتحرك جاز ان يصير هو غير متحرك هو بعينه وبالعكس ثم اذا انقسمت الطبيعة قسمة لازمة فاستعدادها للانقسام بتلك القسمة لحوق
المعنى المخصص لا سيما المحصل للوجودي من القسمين اما ان يكون استعدادا تاما غير متوقف على لحوق معنى خارج من تلك الطبيعة بها ما عدا الوجود او لا يكون كذلك

وعلى الاول لا يكون استعدادها لذلك المعنى اخص البتة ولا يكون استعدادها لمعنى خارج عنه البتة فحينئذ ان كان استعدادها لذلك لذاتي اعم لم يكن المخصص فصلا
مقسما لتلك الطبيعة البتة كالانسان اذا انقسم الى ذكر وانثى فاستعداده لذلك انما هو لكونه حيوانا فلا يكون هذه قسمة ذاتية ولا المعنى المخصص من الذكورة
والانوثة فصلا مقسما للانسان ولا للحيوان ايضا فانه اذا لحق اولا للمعنى الاعم ولم يختص بلحوقه لصورة دون اخرى حتى كان النوع منه يجوز ان يقسم
به كما انقسم الجنس لم يكن له مدخل في تنويع العام فضلا عن ان يكون له مدخل في تنويع الخاص والا فان كان استعدادها لذلك من جهة مادتها الخاصة
بحيث لا يمنع المادة من انقسام آخر اولى من جهة الصورة بحيث يجوز ان يتداخل اقسام القسمين من الجانبين لم يكن المخصص فصلا وذلك كالحيوان المنقسم
الى ذكر وانثى لمادته حيث عرضت لها انفعال من مسخن فتقبل مزاجا حارا استعدت به للذكورة او من مبرد فتقبل مزاجا باردا استعدت به للانوثة وليس يمتنع
بهذا الانقسام من قبول قسمة اخرى من حيث الصورة كان يكون انسانا وفرسا حتى ان كلا من الذكر والانثى يجوز ان يكون انسانا وفرسا فلا محالة
كل من الانسان والفرس مثلا ايضا يجوز ان يكون ذكرا وانثى فيكون الحيوان تتنوع فيصير انسانا وفرسا من غير ان يكون في ذلك مدخل لكونه ذكرا وانثى وان لم
يكن كذلك كان فصلا سواء كان استعدادها لذلك لصورتها كالحساس للجسم ذي النفس فان النفس هي التي تكون اولا حساسة بالذات او يكون لمادتها لكن بحيث
تمنع من انقسام اولى من جهة الصورة تتداخل اقسامه مع اقسام هذه القسمة وذلك كانقسام الجسم الى المغتذي وغيره فانه وان كان من جهة المادة لكنه يخصص
الجنس ببعض الانواع الحاصلة بالانقسام من جهة الصورة فانه اذا صار مغتذيا لم يقبل من الصورة الا نفسا غاذية حساسة او غير حساسة فيكون حيوانا او نباتا
البتة وليس يجوز ان يكون الجسم المغتذي ذا نفس غاذية او غير ذي نفس كذلك لا ان يكون الجسم ذو النفس مغتذيا او غير مغتذ وينبغي ان يتذكر
لا تقان ذلك حال المادة فانها اذا كانت تتحرك الى قبول صورة ليحدث نوع يعرض لها من مصادمات الامور الطبيعية عوارض من الامزجة وغيرها فربما
كانت الانفعالات العارضة صارفة لها عن الغاية المقصودة فقد توقفها على الصورة الحاصلة اما الصورة الاولى كما اذا تحرك الطين الى التحجر فعرض
مانع ابقاه على الطينية او على بعض الصور الواقعة في الطريق كصورة السجيل مثلا في الحركة من الطينية الى الحجرية وقد توصلها الى صورة اخرى كما اذا تحرك
العصير الى التخمر فعرض له عارض فتخلل وربما لم يصرف وحده ربما كانت موقعة لاختلافات في نفس المعنى المتحرك اليه اذا كانت تقبل الاختلافات كما اذا
تحركت المادة بالبعض الى الحيوانية وعرض لها انفعالات موقعة لاختلافات في نفس تحصيل الطبيعة الحيوانية فصار بعضها ويدا وبعضها ذبابا وربما
كانت موقعة لاختلافات لا في نفس الغاية المقصودة بل في امور مناسبة للغاية او خارجة عنها جدا انما يعرض للمادة من هذه الجهة ويبقى معه المادة
متوجهة الى الغاية يكون لا محالة خارجا من هذا القبيل الذكورة والانوثة فانهما في كيفية حال آلات التناسل مع التناسل امر عارض بعد الصورة ونحو
شيئا محصلا بعينه وان كان مناسبا للغاية فما كان من الانفعالات واللوازم بهذه الصفة لا يكون فصولا وعلى الثاني لا يكون المعنى المخصص فصلا
اوليا لتلك الطبيعة البتة بل ان كان مخصصا لمعنى سابق عليه بلا واسطة بحيث يمنع انقسامه قسمة اولية اخرى يتداخل اقسامها مع اقسام هذه القسمة
وكذلك ذلك المعنى السابق بالنسبة الى سابقه بلا واسطة سواء كان هذا السابق تلك الطبيعة بعينها او معنى آخر وحينئذ يكون الامر كذا الى ان ينتهي الى
تلك الطبيعة كان هناك فصلان وفصول مرتبة ويكون الآخر فصلا بعد فصل او فصول للطبيعة الاولى كالجوهر انما يكون ناطقا بعد كونه ذا نفس شاعرة انما
هو بعد كونه ذا نفس بعد كونه جسمانيا وان لم يكن كذلك بل يكون المعنى اللاحق في بعض المراتب غير مخصص ويكون مخصصا الاعلى الشرائطية لم يكن اول المخصص
عن ذلك كذا ما تلوه فصلا البتة ولو بواسطة كالجوهر انما يكون قابلا للميل المستقيم او المستدير بعد كونه قابلا للميل وكونه قابلا للميل انما هو بعد كونه
جسما طبيعيا فان الجوهر اذا كان جسما طبيعيا لزمه ان يكون قابل الميل لكونه من لوازم الجسم الطبيعي فقابل الميل غير مخصص لسابقه بلا واسطة اعني الجسم
الطبيعي بل مساو له فلا يكون فصلا له ولا للجوهر فلا يكون ما بعده اعني قابل الميل المستقيم او المستدير ايضا فصلا لشيء منهما وكالجوهر انما يكون ملتحيا او كوسجا
بعد كونه رجلا وانما يكون رجلا بعد كونه ذكرا وانما يكون ذكرا بعد كونه حيوانا بانضمام الفصل المقوم للحيوان من الحساس المتحرك بالارادة اليه وكونه حيوانا
انما هو بعد كونه ذا نفس وكونه ذا نفس بعد كونه جسما بانضياف الفصل المقوم للجسم اليه فالذكر وان كان مخصصا لما قبله من الحيوان لكن لا على الشرائطية

فلا يكون هو وما بعده من الرجل ثم الملتحي او الكوسج فصولا واما الحيوة وما تتبع ذلك فمعان ذاتية وبعدما اتقنت ذلك لم يبق لنا حاجة الى تجشم
كلفة في المقام الثاني اعني اعطاء القانون لتمييز الانواع من الاجناس فان الطبائع التي يلتبس الامر في كونها جنسا او نوعا ما كان منها شيئا
بقبيل الانقسام الى الفصول فهو جنس وما لا يكون كذلك بل انما يكون انقسامه بالعوارض فهو نوع **قلت** وهذه المعاني اللاحقة اذ لا تكون فصولا تكون
عوارض لازمة او غير لازمة واللازمة اما من جهة الصورة او المادة او من جهة اعراض لازمة كذلك فما كانت لازمة للطبيعة نفسها من اي جهة كانت
او لما فوقها تكون لازمة لما تحتها والتي يلزمها تحتها لا يجب ان يلزمها تمام العوارض والا كانت خارجة عن طبيعة الجنس والنوع فلا يجب خروجها من
الشخص المشار اليه كما ان الجنس بكونه ماخوذا لا بشرط يحمل على النوع وان كان فيه زيادة معنى الفصل كذلك يقال هو والنوع على الشخص وان كان فيه
زيادة العوارض فزيادة العوارض على الطبيعة الجنسية والنوعية انما هي بمعنى ان الطبيعة في ان تكون لها تلك الطبيعة غير مفتقرة الى تلك او ان تفتقر
لا تحتاج اليها في تحصيل معنى منفرد بالفعل يجوز ان يكون اي مشار اليه شاء فهي زائدة على تحصيل المعنى وان لم يزد على تحصيل الاشارة والفصول بالنسبة
الى الجنس يشار كما في الاول دون الثاني ثم من العوارض ما هو بحيث لو توهم مرفوعا عن هذا المشار اليه لم يبق موجودا بل قد فسد نحو مغايرة اللازمة منها و
الملبس كذلك وكانت قد تحصلت ان الانواع الواقعة تحت جنس حقيقية كانت او اضافية يمتاز بعضها عن بعض بفصول والاصناف والاشخاص الواقعة
تحت نوع انما تمتاز بالعوارض اما النوع فلا يمتاز عن الجنس او الفصل الا في بعض اللحاظ بدخول الفصل فيه دون الجنس او دخول الجنس فيه دون الفصل
والجنس والفصل ايضا لا يمتازان الا في بعض اللحاظ ويكون امتيازهما حينئذ بنفس معناهما والفصل من الاعراض الخاصة للجنس والجنس من الاعراض العامة
وكذا الجنس الاعلى وبسائط الفصول انما تمتاز عن سائر الاشياء بتمام المعنى فلا يجب ان يكون لكل فصل فصل **اقول** لما عرفت ان اي المعاني اللاحقة
بالجنس تكون فصولا وايها لا تكون فاعلم ان ما لا تكون فصولا تكون عوارض لا محالة والعوارض اما لازمة لمعروضاتها او غير لازمة واللازمة اما لازمة بلا واسطة
10 عارض آخر فتكون لازمة من جهة الصورة او المادة واما بواسطة عارض آخر وتلك الواسطة ايضا اما لازمة لا بواسطة عارض بل من جهة الصورة او المادة او
بواسطة عارض الى ان ينتهي الامر الى عارض لا بواسطة واللازم للطبيعة من اي جهة كان قد يكون لازما لها لنفسها اي من جهة صورتها الخاصة او مادتها كذلك
او عرض خاص بها وقد يكون بواسطة امر اعم منها اما المادة او صورته او عارضه واللازم للاعم يكون لازما لما تحته من الانواع والاصناف والافراد من غير
عكس فان اللازم للاخص لا يجب ان يكون لازما للاعم نعم قد يلزمه اذا كان لزومه لما تحته بواسطة او بواسطة ما يساويه او ما يعم تمام العوارض والا كانت خارجة
عن طبيعة الجنس والنوع لكن لا يجب خروجها عن الاشخاص فان الطبيعة النوعية اذا وجدت وتشخصت فاذا وجدت في مادة معينة مع لواحق مادية وعوارض
لازمة او غير لازمة فالمجموع المحصل المشار اليه يكون شخصا من الطبيعة ولسنا نعني ان مجموع الانسانية مع البياض وطول القامة وبنوة عمرو مثلا الى غير ذلك
يكون شخصا مشارا اليه انسانيا بل ان هذا هو هذا الانسان الابيض الطويل القامة ابن عمرو فكلامنا في العوارض دون الاعراض فان وضع الاعراض
في مثل ذلك بدل العوارض في عبارتهم فالمراد بها العوارض فان اختلج في بالك انه اذا كانت العوارض داخلة في الشخص ينبغي ان لا يصح حمل الجنس والنوع عليه
لانهما يكونان جزءا منه قد ذكرنا اسلفنا في حمل الجنس على النوع من ان المحمول على النوع هو طبيعة الجنس لا بشرط شيء فالفصل المقوم للنوع وان لم يكن
متضمنا في الجنس بالفعل لكنه فيه بالقوة ولا يكون منضافا اليه من خارج حتى يكون الجنس جزءا من المجموع غير محمول عليه فقس على ذلك حمل الجنس والنوع على الشخص
فالجسم مثلا انما نعني به اذا اخذناه جنسا لا بشرط ماهية اذا وجدت كانت اي موضوع كان فيها طول وعرض وعمق ولسنا نشترط انحصار المعنى بذلك بل
ما كان فيه ذلك فهو جسم وان كان فيه مع ذلك الف معنى آخر فيكون المجموع جسما وتكون تلك المعاني منضمة في الجسم لا زائدة عليه منضافة اليه
من خارج فالشخص المشتمل على الجسمية والفصول والعوارض يكون بتمامه جسما لا ان يكون جزء منه جسما فان قلت هذا خرق لاجماع الحكماء على ان
المشخص عوارض وخواص خارجة عن طبيعة الجنس فالجواب ان مرادهم خروجها عن طبيعة الجنس وزيادتها عليها انها خارجة عن نفس مفهوم الجنس
غير داخلة فيه بالفعل حتى ان طبيعة الجنس لا تحتاج في ان تكون لها طبيعة الجنس اعني في تقوم معناها الى تلك العوارض لذلك يجب التوحيد بها او

واما ان النفس لا تحتاج اليها في تحصل معنى متقرر بالفعل يجوز ان يكون ذلك المعنى في الوجود اي مشار اليه كان باقيا فان النفس
اذا ادرك معنى الجنس كالجوهر مثلا وحصله بالفصول حتى انتهى الى الفصل الاخير كالناطق يحصل لها ماهية نوعية تامة المعنى يجوز ان
يتقرر بالفعل فيلحقها العوارض ولا يحتاج في ذلك ان يدرك العوارض ايضا فان حملت كلامهم على المعنى كما هو الظاهر من كلام الشيخ
في الشفاء فالفصول ايضا تشارك العوارض في هذا الحكم وان حملته على المعنى الثاني كان الحكم مختصا بالعوارض ثم اعلم ان العوارض منها
ما لو توهم مرفوعا عن الشخص المشار اليه لم يبق ذلك الشخص موجودا بل فسد نحو مغايرته اللازمة له مع سائر الاشخاص وذلك اما لكون
تلك العوارض من اسباب التشخص كالانفصال الطاري على المادة العنصرية لكون القطرة فردا بالفعل من الماء واما لكونها بخصوصها
من لوازم ذلك الشخص من حيث هو شخص وان لم يكن من اسباب تشخصه كلوازم المزاج الشخصي لزيد ولعلك قد تحصل لك مما وعيت
ان الانواع الواقعة تحت جنس سواء كانت تلك الانواع حقيقية كالانسان والفرس تحت الحيوان او اضافية محضة كالحيوان والنبات
تحت الجسم المغتذي يتمايز بعضها عن بعض بالفصول المقومة لها المقسمة لجنسها ولا يمتنع ان تكون مع ذلك متمايزة بالعوارض ايضا بل يكون
كذلك البتة لكن الامتياز بالفصول اولى وهذا عرضي ان الاصناف والاشخاص الواقعة تحت نوع لا تمتاز الا بالعوارض لمشاركتها في تمام
الحقيقة واما النوع فلا تمتاز عن الجنس والفصل بل هو عينهما في الخارج وفي الذهن ايضا الا في بعض اللحاظات اعني لحظ التحصل والابهام والخلط والعراء
فان النوع يمتاز من وجه عن الجنس وذلك بدخول الفصل فيه بالفعل لا في الجنس وعن الفصل ايضا بدخول الجنس فيه لا في الفصل والجنس والفصل ايضا
لا يتباينان في الخارج ولا في الذهن الا في لحظ التعرية واخذ كل منهما بشرط لا ويكون امتيازهما حينئذ بنفس معنيهما لا بجزء من المعنى مع الشركة
في جزء منه ولا بالخارج مع الشركة في تمام المعنى وذلك لعدم مشاركتهما في شيء مما يتجوهر به الماهية فان قلت اليس مثلا فصول الجواهر جواهر فيكون
الجوهر مشتركا بينها فيكون الامتياز بجزء آخر وهكذا حتى يتسلسل قلنا فصول الجواهر وان كانت جواهر لكن حمل الجوهر عليها عرضي بخلاف حمله على
نفسه وعلى الاجناس المندرجة تحته لا يقال فاذن لا يكون الجوهر جنسا لما تحته لانا نقول انما نريد بكونه جنسا لما تحته انه كذلك بالنسبة الى الاجناس
والانواع المندرجة فيه لا مطلقا بل هو من الاعراض العامة للفصول وكذا كل جنس للفصل المقسم له والفصل من الاعراض الخاصة له وكذا امتياز
الجنس الاعلى والبسائط الفصول على سائر الاشياء بتمام المعنى فلا يلزم التسلسل لا في الاجناس ولا في الفصول **قلت** لعلك بعد استيقان الجعل
البسيط لا ترتاب في ان المجعول في سنخ تقرر ذاته متعلق بالجاعل ويستتبع ذلك تعلقه به في التأييس ولا يتعلق الا لفقر فلا غنى الا هو واذ من
البين ان الوجوب بالذات في اي جانب كان من التقرر والوجود او البطلان والعدم يوجب الغنى فيه عن الموجب فسلب الوجوب بالذات
عن الجانبين وهو الامكان الذاتي هو الموجب للفقر فيهما اليه فيتعلق بالواقع من الجانبين من جهة وجوبه عنه فالحاجة دائمة لدوام الامكان
وتعلق الواقع من الجانبين بموجبه على حسب الوجوب ليس يستتبع للوقوع في الدوام والتخصيص بشطر من الزمان والابتداء والبقاء سيان
في ذلك واستعن في ذلك بلحاظ حال الشمس والضوء الواقع بحذائها على الارض فانه مرتبط بها في تقرره ووجوده فليس ان فرض دوامه
بدوام محاذاتها كان ذلك مغنيا له عنها ومنافيا لتعلقه بها وليس اذا حدث يستغني في البقاء عنها وقس على ذلك حال البطلان والعدم
بيد ان الحاجة في التقرر والوجود يكون بالضرورة الى موجب متقرر موجود والتحقيق يوجب كونه واجبا بالذات اذ الحاجة انما ليسد بها الفقر
وضم الفاقة الى الفاقة لا يغني شيئا واما البطلان والعدم فيكفي بالضرورة في وجوبهما انتفاء الموجب للتقرر والوجود فلو استندا
بعد الى موجب آخر اجتمع موجبان مستقلان وما استخف طن العامة ومن تلو تلوهم ان التعلق من المفعول بفاعله انما هو حدوثه والمحوج
له اليه هو الحدوث فالقديم لا سبب له البتة والحادث يستغنى عنه في البقاء وان احتاج في الابتداء ويحكى بل ههنا حالة بين العدم والوجود
هي الخروج من ذلك الى هذا فليس الحدوث الا الوجود بعد العدم اما مطلقا او في اول آن والعدم وان احتاج الى موجب فهو عدم علة الوجود

11

لا هو فاعله وكون هذا الوجود متصفا بالبعدية عن العدم ليس عن فاعل بل ذلك في نفسه كذلك كونه في اول آن فلم يبق من الحدوث معنى
يصلح للتعلق بالفاعل سوى الوجود وتعلقه فرع تعلق الذات اذ لو استغنت في نفسها لاستغنت في وجودها الازلي من الوجود وما هو في
اول آن منه وما هو بعده لا يختلف في معنى الوجود فلو اختلفت فمن جهة اخرى ثم الدليل على وجوب المعلول بعلته التامة لم تتخلف عنها بالزمان
فلو فرضت العلة التامة قديمة جاز ذلك او لا كان معلولها الواجب بها قديما فالواجب بالغير بحسب مفهومه اعم من ان يكون قديما او حادثا
والتعلق بالغير يشمل منتسبيه بالضرورة فيكون ذلك للمفهوم الاعم اولا وبالذات وللاخص ثانيا وبالعرض والوجوب بالغير يلازم الوجود ما دام فعلا
فكذا التعلق وجهة الحاجة حينئذ يكون الامكان وهو كذلك دائما على ان المسبوقية بالعدم ايضا كذلك دائما وقد يقع في هذه الورطة مشاهدة بقاء البناء
بعد البناء ونحو ذلك فيتخيل ان الاثر مستغن في البقاء والامكان هو الذات المجعولة والوجود المفاض فتحصيل للحاصل والامكان امر الجديد فالتاثير فيه لا في الذات
الباقية ووجودها والاول من اخذها ليس بعلة جاعلة مكانها فليس البناء جاعل البناء بل حركته هذه سبب لحركة اجزاء البيت وانتهاء هذه الحركة
لاجتماعها والاجتماع بشكل ما والحافظ لتلك الاجزاء على ذلك الشكل هو طبائع ما منها في امكنتها الطبيعية مع عوقها للبلوغ عن الحركة الى احيازها
الطبيعية بالوقوع في البين على ما بينهما من التزاق والثاني من اشتباه تحصيل الحاصل بتحصيل الحاصل تحصيل آخر فالذات والوجود المستمران
انما هما تحصيل مستمر الابتداء بازاء الابتداء والبقاء بازاء البقاء **اقول** لا ريب في ان الاثر متعلق بالموثر والتعلق بالموثر فرع الحاجة فهو محتاج
اليه البتة فحاجته ما سوى بعد تقم فقير ولا غنى الا هو ثم ان علة الحاجة اليه هو امكانه لذاته وجهة تعلقه به هو وجوبه به ضرورة ان الممكن من حيث انه
ممكن لا يكون احد طرفيه اولى به الا بمرجح وقد عرفت انه لا يكفي الاولوية ما لم ينته الى حد الوجوب بالمرجح فيكون الامكان هو المحوج الى الموثر المرجح
وجهة التعلق هو الوجوب به وباسلوب آخر انا اذا رفعنا الامكان الذاتي عن الشيء كان هناك لا محالة اما الوجوب او الامتناع بالذات
١٢
اعني وجوب احد الطرفين وذلك بذاته يحيل الحاجة ويوجب الغنى فرفع الوجوب عن الطرفين يكون بذاته لا محالة يحيل الغنى ويوجب الحاجة
اذ نقيض العلة علة النقيض فكما ان وجوب احد الطرفين هو العلة للغنى فيه كذلك سلب وجوبهما وهو الامكان هو العلة للحاجة
فيهما من غير مداخلة معنى آخر اصلا لا شطرا ولا شرطا واذا كانت علة الحاجة الى الغير هي الامكان بالذات كانت جهة التعلق به الوجوب
به فالممكن بذاته سواء كان دائم الوجود او العدم او حادثا بعد العدم محتاج الى الموثر الموجب لاحد الطرفين دائما لامكانه بالذات دائما
والطرف الواقع ان كان هو الوجود دائما كان التعلق فيه باعتبار وجوبه عن الموجب دائما وان كان هو العدم دائما كان التعلق فيه كذلك
وان كان العدم تارة والوجود اخرى كان التعلق منهما بحسب وجوب كل في مدته عن موجبه الا ان الموجب للوجود ضرورة يجب ان يكون
موجودا والموجب للعدم هو انتفاء الموجب للوجود ضرورة ان انتفاءه يوجب انتفاء الوجود وهو العدم فلو وجب العدم بعد ذلك بموجب
آخر لزم اجتماع موثرين مستقلين على اثر ومما يوضح هذه الجملة لحاظ حال الشمس والضوء الواقع على الارض بمحاذاتها فانه متعلق بمحاذاتها لكونها
شرطا لفيضانه عن المبدأ الفياض على الارض ولو فرض دوام محاذاتها كان الضوء دائما ايضا ولم يكن دوامه موجبا لغنائه عنها ومنافيا
لتعلقه بها وان كان حادثا فكما هو محتاج اليها ومتعلق بها ان حدوثه كذلك مدة بقائه حتى لو فرض زوال الشمس عن محاذاة تلك الارض
او حيلولة ساتر بينهما انعدم الضوء وكما ان وجوده مرتبط بمحاذاتها كذلك عدمه بعدمها واذا كان شان المعلول في الافتقار الى الشرط دائما التعلق
به هذا فما ظنك بحاله مع الجاعل ثم ان تحقيق النظر يوجب ان حاجة الممكن في الوجود انما هو الى موجب واجب بالذات اذ الشيء
انما يكون واجبا بغيره وذلك الغير موجبا له اذا احال الغير فاستحال عليه جميع انحاء العدم ومتى جاز عليه بعض انحاء العدم لا يكون واجبا البتة
ولو فرضنا الموجب للشيء ممكنا في ذاته فانما يمتنع بملاحظته عدمه مع بقائه ولا يمتنع عدمه مع عدمه فلا يكون ما فرضناه موجبا موجبا ولو اخذ
ذلك الموجب ايضا مع علته الممكنة وهكذا الى ما لا نهاية له من غير انتهاء الى واجب بالذات كان الامر على ما كان وكان العدم على الكل

من حيث الكل جائز انقطاع فالحاجة انما تنقضي بالانضمام الى الغني ونضم حاجة الى حاجة ومحتاج الى آخر ولو دار او تسلسل لا يوجب الغني اصلا
فهذا سر يلوح به ان لا موثر في الوجود الا الله وهذه الجملة مما توافقت فيه المتفلسفة مع الفلاسفة وان كان بين الفريقين خلاف في
ان المتعلق بالذات والمحتاج فيه كذلك هو الوجود دون الذات ام المتعلق بالذات والمحتاج فيه اولا هو سنخ الذات باعتبار
اصل قوامه وتقرره ويستتبع ذلك التعلق والحاجة في التاييس والوجود واذ قد عرفت امر الجعل البسيط فلا ترتاب في ان الحق هو الثاني
وكذلك في ان الامكان المحوج بالذات هو ليسية وجوب الوجود والعدم ام ليسية وجوب التقرر والبطلان في سنخ الذات
المستتبعة لليسية وجوب الوجود والعدم وفي ان جهة التعلق بالذات هو وجوب وجود الذات مثلا بالغير او وجوب تقرره وقوامه
المستتبع لوجوب وجوده به وانما خالفت في تلك الجملة الانظار الكلامية اغترارا بالاوهام العامة فتوهموا ان التعلق من المفعول بفاعله
انما هو حدوثه وهم في ذلك فرقتان فمنهم من يظن ان الحدوث حالة متوسطة بين الوجود والعدم هي الخروج عن العدم الى الوجود ومنهم من
يجعله الوجود في اول آن ولم يجعلوا علة الحاجة الامكان على الاستقلال بل الجمهور منهم جعلوها الحدوث استقلالا ومنهم من جعله مع الامكان
شطرا او شرطا وكانهم يعنون بالحدوث ههنا كون الشيء بحيث يكون وجوده مسبوقا بالعدم فلا يلزمهم ان الحاجة متقدمة على الحدوث
فكيف يكون علة لها وبنوا على ذلك ان القديم بالزمان لا يكون له سبب البتة وان الحادث وان احتاج الى السبب وتعلق به في الاتصاف
اعني به الحالة المتوسطة المسماة بالخروج عن العدم الى الوجود او الوجود في اول آن لكنه يستغني عنه غير متعلق به في البقاء اعني الوجود الحاصل
بعد الحالة المتوسطة او بعد الآن الاول ولما الزمهم من ذلك انه لو فرض عدم الباري تعالى لما ضر في بقاء العالم تشتتوا فمنهم من تجاسر
على الالتزام ومنهم من فزع الى القول بتجدد الاجسام والاعراض وجمهورهم اكتفوا بارتكاب التجدد في الاعراض وتوهموا ان الجواهر
محتاجة في بقائها الى الاعراض المحتاجة لتجددها الى الواجب وهذه الاوهام وان كانت تستحق الاعراض دون الاعتراض بسخافتها وكانت
فيما تحققت من الحق كفاية في ازاحتها لكنا لا نقتصر على ذلك فنقول اولا انه لا واسطة بين العدم والوجود بالضرورة فلا يكون الحدوث
حالة متوسطة بل هو الوجود بعد العدم مطلقا او في اول آن خاصة فان كان الاول فههنا عدم ووجود وكون ذلك الوجود متصفا بالمسبوقية
بالعدم اما العدم فهو وان احتاج الى موجب لم يتعلق به لكن ذلك هو صرح فاعل الوجود كما عرفت وليس هو بالضرورة فاعل الوجود والكلام
في تعلق الموجود بموجده واما كون ذلك العدم مسبوقا بالعدم فهو واجب الثبوت لهذا الوجود فلا تحتاج في كونه كذلك الى جاعل يجعله كذلك فلم
يبق من الحدوث على هذا معنى يصلح للتعلق بالفاعل سوى الوجود وان كان الثاني فههنا مع ما مر كون الوجود في اول آن وهذا ايضا لمعنى لانه
ينظر الى امرين احدهما ان يكون مسبوقا بالعدم غير ازلي وقد عرفت حاله والثاني ان يكون غير مسبوق بوجود ذلك الشيء في آن او زمان
فثبوت هذا الوصف ايضا ضروري للوجود في اول آن فالتعلق انما هو ذات الوجود ثم حقيقة الوجود واحدة في الوجود الازلي والوجود
في اول آن والوجود بعده ولبعض النظر في جهة التعلق وعلة الحاجة بل تشمل ذلك الكل او تختص بالبعض فنقول اذا كان المعلول يتعلق الوجود بعلته
التامة واجب الوجود بها ومن المعلوم انه لا يتخلف عنها بالزمان فلو فرضت العلة التامة قديمة سرمدية جاز هذا المفروض ام لم يجز كان معلولها الواجب بها قديما ايضا
فالواجب بالغير بحسب مفهومه اعم من ان يكون قديما او حادثا وان منع عن وجود احد القسمين مانع من خارج والتعلق بالغير يشمل قسميه فلا يكون
لحوقه لاحد القسمين كالحادث اولى والا لم يلحق القسم الآخر كالقديم بل لحوقه اولا وبالذات للاعم اعني الواجب بالغير فجهة التعلق بالغير هو الوجوب
به دون الحدوث والوجوب بالغير يلازم الوجود ما دام واقعا فكذا التعلق وايضا اذا كان التعلق من جهة الوجوب ثانيا على انه لو كانت علة
الحاجة هي الحدوث بمعنى المسبوقية بالعدم كانت الحاجة والتعلق دائما ما دام الوجود لان المسبوقية بالعدم غير زائلة عنه ثم نقول المشهور
مما اوقعهم في هذه الورطة وهمان الاول مشاهدة بقاء البناء بعد فناء البناء ونحو ذلك كبقاء الابن بعد انتفاء الاب وسخونة الماء بعد

١٢٣

انتفاء البناء ولو كانت علة الحاجة هي الامكان وكان الاثر محتاجا في البقاء الى المؤثر زالت هذه الآثار بزوال تلك المؤثرات والثاني انه لو كان في البقاء تعلق تاثر من المفعول وتاثير من الفاعل فالاثر حينئذ ان كان هو الذات المجعولة او الوجود المفاض لزم تحصيل الحاصل وان كان امرا جديدا فالتاثير فيه لا في الذات الباقية او وجودها والجواب عن الاول انه من قبيل اخذ ما ليس بعلة علة مكانها فان البناء ليس علة للبناء بل حركة يده سبب لحركة اجزاء البيت كاللبنات والخشبات وتلك الحركة علة معدة لاجتماع تلك الاجزاء فيرجع الى ان انتهاء تلك الحركة علة للاجتماع والاجتماع علة لشكل ما والحافظ لتلك الاجزاء على ذلك الشكل هو امر ملتئم من طبيعة وقسر وذلك لان من تلك الاجزاء ما هو في مكانه الطبيعي وطبيعته حافظة لمكانه كاللبنات والقواعد الموضوعة في الاساس وهذه الاجزاء واقعة بين سائر الاجزاء من اللبنات المنضودة والدعائم المنصوبة والسقف المرفوع وبين ما يتحرك اليها على الاستقامة من المركز فهي عائقة لها عن الهبوط مع ما فيها من التلازم بمنع الافتراق بادنى محرك وعن الثاني انه من باب اشتباه تحصيل الحاصل بهذا التحصيل تحصيل الحاصل تحصيل فالباطل هو الثاني واللازم هو الاول وذلك لان هناك تحصيلا مستمرا واثرا مستمرا هو الذات المستتبع للوجود فاذا اجزي الزمان فلوحظ في التحصيل ابتداء وبقاء كان في الاثر ايضا ابتداء وبقاء فالحاصل بابتداء التحصيل ابتداء الاثر وبقائه ببقاءه

بسم الله الرحمن الرحيم

١٤ الحمد لله الذي لا نقيض له والصلوة على رسوله الذي لا نظير له اعلم ان النقيض قد يكون في المفردات بان يعتبر معلوم في نفسه بدون اعتبار صدقه على شيء ويضم اليه معنى كلمة النفي فيحصل معلوم آخر في غاية البعد عنه ويسمى رفع المعلوم في نفسه وليس في شيء منهما اعتبار صدق ولا الصدق على شيء اصلا فاذا حمل على شيء واحد كان اثبات ذلك المفهوم له تحصيلا واثبات رفعه له عدولا فيتنافيان صدقا اذ لا يجوز صدقهما على ذات واحدة في زمان واحد من جهة واحدة لا كذبا لجواز ارتفاعهما عند عدم الموضوع فان اعتبر هذان المفهومان في انفسهما سميا متناقضين كان معناه انهما متباعدان تباعدا لا يتصور ما هو ابلغ منه فيما بين المفهومات المعتبرة بلا ملاحظة صدقهما على شيء لا انهما لا يجتمعان في ذات واحدة ولا يرتفعان عنها لجواز الارتفاع عنها عند عدمها كما مر واذا اعتبر صدقهما على ذات واحدة كان نقيض كل منهما بهذا الاعتبار رفع صدقه فلو صدق رفعه لجواز ارتفاعهما كما عرفت مثلا الانسان اذا اعتبر صدقه كان نقيضه بهذا الاعتبار رفع صدقه وكان سواه هما قضيتين متناقضتين احديهما موجبة محصلة والاخرى سالبة بسيطة واذا حمل رفع صدقه على ما اعتبر صدقه عليه حصلت موجبة سالبة المحمول مساوية للسالبة البسيطة على زعم المتاخرين فهي ليست بنقيض للموجبة المحصلة لكنها مساوية لنقيضها على زعمهم هذا كله اذا اخذ الرفع بالمعنى السلبي وهو بالفارسية نيست وقد يؤخذ بالمعنى المصدري ومعناه بالفارسية نيستي كما يقال الوجود والعدم متناقضان فللوجود نقيض بمعنى الرفع المصدري وهو العدم ونقيض لا بالمعنى المصدري فهو ليس بموجود يعني نيست وجود فيجوز ان يكون المفهوم واحد نقيضان فصاعدا باعتبارات فقولهم نقيض مفهوم واحد لا يكون الا واحدا ليس على اطلاقه ولا شك ان الوجود والعدم ليس شيء منهما محمول مواطاة على زيد مثلا مع انه لا يرتفعان عنه لكن احدهما محمول عليه اشتقاقا البتة فلا يجوز ارتفاعهما عنه بهذا الاعتبار والوجود وليس الوجود بمعنى نيست وجود لا يجوز ارتفاعهما عنه فالاعتبار الاول كسائر مفهومات نقائض المفهومات التصورية وقد استبان بهذا ان التناقض في بعض منها باعتبار الحمل مواطاة وفي بعض آخر بالحمل اشتقاقا وغفل عنه كثير من الافاضل ثم ان القضية ان كانت موجبة فنقيضها رفعها بمعنى سلبها وان كانت سالبة فنقيضها قضية موجبة هي سلبها

والتناقض بين النقيضين انما هو باعتبار انهما لا يصدقان معا اي لا يتطابقان له فهو باعتبار الصدق والكذب لا باعتبار الحمل مواطاة واشتقاقا فظهر منه ان نقيض المفهوم التصوري مفهوم تصوري ونقيض المفهوم التصديقي مفهوم تصديقي وان نقيض الموجبة الكلية هو سلبها ونقيض الموجبة الجزئية ايضا هو سلبها فقولهم ان نقيض الموجبة الكلية هي السالبة الجزئية وان نقيض الموجبة الجزئية هي السالبة الكلية مبني على المسامحة واقامة المساوي للنقيضين الحقيقيين مقامه لانه مفهوم محصلا دونه وقد صرحوا بمثل ذلك في بحث التناقض ثم اعلم ان التناقض بين المفهومات التصورية اذا كان باعتبار الحمل بالمواطاة فانما يستحيل اجتماعهما بان يكون كل منهما محمولا على شيء بالمواطاة وكذا انما يستحيل ارتفاعهما بان لا يكون شيء منهما محمولا عليه كذلك واما كون احدهما محمولا كذلك على نفس الآخر كالمعلوم المحمول على نقيضه وهو مفهوم المجهول فلا يستحيل وكذا حمل مفهوم الكلي على مفهوم الجزئي الذي هو غيره وكذلك لا يستحيل ان يحمل احدهما مواطاة على شيء والآخر يكون محمولا عليه اشتقاقا كما ان الوجود محمول بالاشتقاق على زيد وعلى نقيضه وهو اللاوجود ومحمول عليه مواطاة واذا كان باعتبار الحمل اشتقاقا فانما يستحيل اجتماعهما وارتفاعهما باعتبار الحمل لا غيره فلا يستحيل ان يحمل كل احدهما على نفس الآخر او على ما صدق عليه الآخر كالعدم المحمول كذلك على نفس الوجود وعلى افراده ولذلك لا يستحيل ارتفاعهما عن شيء بان لا يكون شيء منهما محمولا عليه مواطاة على زيد مثلا وان التناقض في القضايا فباعتبار الصدق والكذب كما عرفت فلا يستحيل ارتفاعهما باعتبار الحمل مطلقا لا مواطاة ولا اشتقاقا وكذا لا يستحيل ارتفاع النقيضين مطلقا باعتبار الوجود الخارجي يعني يجوز ان لا يكون شيء من النقيضين موجودا في الخارج كالامكان واللاامكان والوجود واللاوجود والامتناع واللاامتناع بل نقول ذلك ضروري في القضايا لان النسب جزء الامور الاعتبارية وكذا لا يستحيل اجتماع النقيضين باعتبار التعقل والتصور لان للعقل ان يتصور جميع الاشياء حتى النقيضين معا وكيف يستحيل مع ان تعقل احد النقيضين وهو السلب لا يمكن بدون تعقل الايجاب لتوقفه عليه ولو اشتهر ان تصور السلب فرع تصور الايجاب وكذا لا يستحيل ارتفاعهما بذلك الاعتبار اذ يجوز ان لا يتصور شيئا من النقيضين كمن هو خالي الذهن عنهما هذا تحقيق الكلام في النقيض على وجه يحل به كثير من الشبه المودة في مواضع عديدة كما لا يخفى على من له تتبع وتدبر في العلوم

15

خاتمة الطبع

الحمد لاهله والصلوة على اهلها اما بعد فقد انطبعت الرسالتان اللطيفتان احدهما في تحقيق الكلي الطبعي واخرهما في تحقيق ارتفاع النقيضين من مصنفات محقق دهره مدقق عصره ملا محمود الجونفوري رحمهم الله الباري
موافقا لامر المولوي خادم حسين العظيم آبادي سلمه الصمد ذو الايادي
في المطبع المصطفائي الذي اهتم به عبد الواحد خان
اللكنوي ابن المرحوم محمد مصطفى خان في سنة
ثمان وثمانين بعد الالف والمائتين من
الهجرة النبوية على صاحبها افضل
صلوة وتحية
فقط

ترجمة مولف الشمس البازغة

احمدك يا من هو محمود والصلوة على صاحب المقام المحمود وعلى من تبعه الى اليوم الموعود وبعد فيقول الراجي عفو ربه القوي محمد عبد الحي
اللكنوي قد سالني بعض خلاني ان احرر ترجمة صاحب الشمس البازغة ليظهر فضله على الطالبين كفضل الشمس البازغة فاجبته
الى مسئوله فاقول هو العلامة في عصره الفهامة في دهره محقق الفنون الحكمية ومدقق العلوم العقلية مولانا محمود الجونفوري نسبته
الى جونپور بفتح الجيم وفتح الواو وبعدها نون ساكنة بعدها بار فارسية بعدها واو ثم راء مهملة بلدة رفيعة الشان معدن من قديم الايام
لارباب العلم والشان من بلاد فورب تلمذ على جده القريب شاه محمد المتوفى سنة اثنين وثلاثين بعد الالف وعلى الشيخ محمد افضل
الجونفوري وفرغ من التحصيل وعمره سبعة عشر سنة واطلق جواد القلم في مضمار التاليف وارسل غواص الفكر الى بحار التاليف
فصنف الشمس البازغة ولم يتفق له فيه ايراد جميع فنون الطبعي لضرب طبل الرحيل في اثناء عمره الطبعي وحرر على الفوائد الغياثية
للعضد الايجي شرحا سماه الفرائد وعلق عليه حاشية حجمها اكثر من حجم شرحه واتى فيه بعجايب تنشط به الاذهان وتفرح بسماعها
الآذان وحكي بانه ما صدر عنه في تمام عمره قول رجع عنه ولما اكمل التحصيل رحل الى دار الخلافة اكبرآباد ولقي آصف خان اعاظم
امراء السلطان شاهجهان فجلبه وعظمه ثم رجع الى جونفور واشتغل بالتدريس وله رسالة موجزة اربعة اوراق في الفارسية في اقسام
النسوان وتوفي في سنة اثنين وستين والف في التاسع من الربيع الاول وقد كان استاذه الشيخ افضل اذ ذاك حيا فحزن عليه
حزنا وفيا وما تبسم اربعين يوما الى ان لحق به والحق انه لم يظهر بالهند مثل الفاروقيين احدهما الشيخ احمد المجدد السهرندي في علم
الحقائق وثانيهما هذا المحمود كذا ذكره المورخ غلام علي آزاد البلگرامي في سبحة المرجان ومن تصانيفه مما لم يطلع آزاد الدوحة ١٦
الميادة في الصورة والمادة ورسالة في الكلي والجزئي ورسالة في تحقيق اجتماع النقيضين وارتفاعهما ورسالة فارسية في تحقيق القضاء
والقدر ورسالة في وحدة الوجود وغير ذلك ومن تلامذته مولانا عبد الباقي الجونفوري صاحب الآداب الباقية والابحاث الباقية
ومدح في ديباجة الآداب استاذه غاية مدح والمشهور ان مولانا عبد الرشيد الجونفوري صاحب الرشيدية شرح الشريفية وزاد
السالكين وشرح اسرار الخلوة والمحكوم المربوط وحواشي كافية ابن الحاجب ومقصود الطالبين وديوان الشعر وغيرها المتوفى
سنة ثلث وثمانين والف ايضا من تلامذته والعلم عند الله تعالى ومما يستنكر عليه اطلاقه ما قبل الطبيعة على الفن الطبعي
في ديباجة الشمس البازغة مع ان اطلاقه واطلاق ما بعد الطبيعة عندهم مخصوص بفن الالهيات وقد بالغ في تصحيحه المحشون
لكن لم يات احد منهم بما يشفي العليل والحق على ما فصلته في المعارف بحواشي شرح المواقف ان اطلاقه عليه ليس على عرفهم بل
على ان مباحث الطبيعة في الحقيقة من الالهي والطبعي قبل الالهي مرتبة فصار بهذا المعنى ما قبل الطبيعة فاحفظه فقط

حواشی متعلقہ صفحہ ۳ **۱۶ قولہ** ثم ننظر الخ فیہ ان النفس لیست محتاجۃ الی المادۃ فکیف تکون من الطبیعی ویمکن ان یقال انہ یبحث عن احوالہا کانہ یبحث عن احوال الاجسام ذوی النفوس ۱۲ **مولانا محمد یوسف رحمہ اللہ** **۱۷ قولہ** فی حال النفس قد عرفت ان الجوہر المفارق عن المادۃ فی ذاتہ دون فعلہ یسمی نفسا وقد یطلقون لفظ النفس علی ما لیس بمجرد بل مادی کالنفس النباتیۃ التی ہی مبدأ افاعیلہ من التغذیۃ والتنمیۃ والتولید والنفس الحیوانیۃ التی ہی مبدأ الحس والحرکۃ الارادیۃ ۱۲ **شرح تجرید** **۱۸ قولہ** اعم من النظر الخ لان النفس النباتی یوجد فی الحیوان والنبات کلیہما بخلاف النفس الحیوانی فانہ مختص بالحیوان والاعم اقدم من الاخص ولذا اخر کتاب الحیوان عن کتاب النبات ۱۲ **مولانا محمد یوسف رحمہ اللہ** **۱۹ قولہ** فہذہ کتب ثمانیۃ وجہ الضبط ان الجسم اما بسیط او مرکب والاحوال العارضۃ لہ اما عامۃ لہما او خاصۃ باحدہما والعامۃ ہی کتاب سماع الطبیعی والخاصۃ اما خاصۃ بالبسائط او بالمرکبات الاولی ہی کتاب السماء والعالم ثم لما کان بعض منہا احق بالافراد افرد لہا کتاب علیحدۃ وہو کتاب الکون والفساد والثانیۃ اما عامۃ فی اقسام المرکب التی ہی الموالید الثلثۃ او خاصۃ بما لیس لہ نفس او ما لہ نفس والمراد بالنفس ہہنا ما یعم النفس الانسانی والحیوانی کما صرح بہ المصرح الاولی ہی کتاب الفعل والانفعال والخاصۃ بما لیس لہ نفس ہی کتاب الآثار العلویۃ والمعادن والخاصۃ بما لہ نفس اما عامۃ لجمیع اقسامہ من النبات والحیوان وہی الاحوال العارضۃ لہما من جہۃ کونہا ذا نفس او خاصۃ باحدہما الاولی ہی کتاب النفس والثانیۃ اما مختصۃ بالنبات او بالحیوان الاول کتاب النبات والثانیۃ کتاب الحیوان ۱۲ **حمد اللہ** **۲۰ قولہ** من احوالہا البدنیۃ الخ من بیان امزجۃ النبات واعضائہا وتولد اجزاء النبات وحال اعضائہا واختلاف النبات بحسب البلدان واختلاف الحیوانات فی الاعضاء الباطنیۃ وبیان تشریح الاعضاء وتعریف المزاج وامزجتہا وما اشبہہا ۱۲ **مولانا محمد یوسف رحمہ اللہ** **۲۱ قولہ** ولم یکن تلک الخ فان امزجۃ السکان فی الاقالیم مختلفۃ والبدن الہندی اذا تکیف بمزاج الصقلانی مرض او ہلک کذلک حال البدن الصقلانی اذا تکیف بمزاج الہندی مرض او ہلک فیکون لکل واحد من اصناف سکان المعمورۃ مزاج خاص یوافق ہواء اقلیمہ وحرارۃ الصبیان اکثر مقدارا واقل حدۃ وحرارۃ الشبان اقل مقدارا واکثر حدۃ وبعد سن النمو وہو خمس وثلثون سنۃ او اربعون سنۃ تاخذ فی الانتقاص حتی یکون ابدان الکہول وہو الی ستین سنۃ وابدان الشیوخ وہو سن من ستین الی آخر العمر باردۃ وابدان الصبیان ارطب والکہول والمشائخ ایبس ۱۲ **مولانا محمد یوسف رحمہ اللہ** **۲۲ قولہ** فاقتصر نافیہ علی الستۃ الاولی بناء علی حسب النظم المقدر واما الذی یوجب نظم الفنون الثلثۃ الاول ۱۲ **حضرت ملا نظام الدین قدس سرہ**

حواشی متعلقہ صفحہ ۴ **۱۲ قولہ** وقد تکون مشتقۃ الخ ای ربما یشتق النحوی بل ہو دہی وداد فلا تتوہم ما توہم ۱۲ **حمد اللہ** **۱۳ قولہ** اما من الصورۃ یعنی ان اللاحق الذاتی قد یتحقق من تقدیم الصورۃ حتی وحلانیا فیجعل محمولا فی المسائل وان لم یکن لفظہا فرعیا کما فی الفلکی فان معناہ مالہ صورۃ فلکیۃ ۱۲ **حضرت ملا مرحوم** **۱۴ قولہ** ہو الجوہر الذی الخ ہہنا شبہۃ مشہورۃ وہی انہ ان ارید ما یمکن فیہ فرض الابعاد بالذات فلا یصدق علی شیء من افراد المحدود فان القابل بالذات للابعاد الثلثۃ انما ہو الجسم التعلیمی وان ارید اعم او خصوص یمکن فیہ بالعرض منتقض بالمادۃ والصورۃ ویجاب بمنع ان القابل بالذات لفرض الابعاد انما ہو الجسم التعلیمی بل انما القابل ہو الجسم فان المراد بالابعاد الابعاد مطلقا ای بلا تعیین مقداری والجسم التعلیمی انما ہو قابل التعیین الامتدادات ویساوقہ قبول القسمۃ الوہمیۃ وقبول المساوات والمفاوتۃ بالزیادۃ والنقصان کما تقرر فی محلہ وفیہ ان القبول التعیین الامتدادات لا ینافی القبول للامتدادات مطلقا فکما ان الجسم الطبیعی ممتد فی نفسہ صالح لان یفرض فیہ الامتدادات الثلثۃ المتقاطعۃ بلا تعیین مساحی کذلک الجسم التعلیمی ایضا قابل لذلک غایۃ الامر انہ صالح لہا مع التعیین ایضا کیف والجسم التعلیمی اما ممتد آخر سوی الممتد الجوہری او ہو مرکب من الامتداد الجوہری ومعنی آخر منشأ لانتزاع التعینات المساحیۃ کما ہو التحقیق عندہم وعلی کل تقدیر یلزم ان یکون صالحا لما یصلح لہ الجوہر الممتد فینتقض التحدید البتۃ اللہم الا ان یقال انہ یخرج بقید الجوہر فتامل ۱۲ **حمد اللہ**

حواشی متعلقہ صفحہ ۵ **۱۷ قولہ** بل ہی اثر الخ لا یخفی علیک ان ہذا انما یتم فی صور الاجسام التی لہا امہات ذات طبائع واما فی الاجسام التی لیست کذلک کالاجسام الفلکیۃ والاجسام البسیطۃ العنصریۃ فصورہا النوعیۃ لیست موضوعات الطبیعۃ ولا آثارا لہا الا ان یقال وجہ التسمیۃ لا یجب ان یطرد فی جمیع افراد المسمی فجنس الصور یسمی طبیعیا لاستناد بعض افرادہا الی الطبیعۃ بان یکون اثرا لہا او تجعل وجہ التسمیۃ کون تلک الامور بعضہا نفس الطبیعۃ وبعضہا موضوعا وبعضہا اثرا لہا ما تیجہ ما ذکرہ المص لیس ببعید جدا ۱۲ **حمد اللہ** **۱۸ قولہ** الطبیعۃ التی ہی مبدأ الاول الخ ثم ما ذکرہ انما یتجہ اذا ارید فی قولہ وبعضہا آثار قصد رسمہا ما یعم صدور المعلول عن العلۃ ومثالہ فان الطبیعۃ الام لیست علۃ فاعلیۃ للطبیعۃ الابن بل معدۃ کالبناء للبناء مثلا ولا مضایقۃ فیہ ۱۲ **حضرت ملا مرحوم** **۱۸ قولہ** لہا مبادی وسائط الخ لم یقصد ان کل طبیعی لہ مبدأ او سبب فمن الامور الطبیعیۃ بسائط فلا یکون لہا مبادی بل المقصود ان الامور الطبیعیۃ لا تخلو عن مبادی واسباب وذلک بان یکون لبعضہا مبادی وفی بعضہا اسباب ۱۲ **حضرت ملا مرحوم** **۱۹ قولہ** ویکون علما یقینیا الخ المراد بالعلم الیقینی ان یعلم بان شیئا کذا ولا یمکن ان یکون الا کذا او بالجملۃ العلم بضرورۃ ثبوت المحمول للموضوع ودوام سلب الشیء فی البرہان العلم الذی ہو بالحقیقۃ یقین ہو الذی یعتقد فیہ انہ کذا کذا ویعتقد انہ لا یمکن ان لا یکون کذا اعتقادا لا یمکن ان یزول ۱۲ **حمد اللہ**

تتمہ حواشی متعلقہ صفحہ ۵

۲۱۹ قوله من حيث حدودها الخ فيه ان العلم اليقيني متعلق النسبة لا الحدود فمعرفة الامور الطبيعية بالحدود وليست مما لابد فيها من معرفة اسبابها كيف والاسباب خارجة عن الذات والحدود انما هي بدواخلها الا ان يقال اراد بالتصور بالحدود التصور الذي هو مطلب ما الحقيقية وهو تصور الشئ بعد العلم بوجوده فان الظاهر ان الغرض في المسائل التي هي القضايا الايجابية ذلك التصور وهو مسبوق بمطلب هل البسيطة يعني التصديق بالوجود في نفسه فلابد من معرفة المبادي والاسباب حتى يحصل ذلك التصديق تصديقا يقينيا فتامل ۱۲ حمد الله ۲۲۰ قوله هي مبادئ تصورية الخ اما كونها مبادئ فلان المبادي هي التي يتوقف عليها مسائل العلوم وحدود الامور الطبيعية كذلك واما كونها تصورية فظاهر ۱۲ مولانا محمد يوسف رحمه الله ۲۲۱ قوله فيسلم ههنا الخ لان القضايا التي هي مبادي نظرية لابد ان تسلم في العلم الذي هذه المبادي مباديه وتبين في علم آخر والا لصارت مسائل والقضايا التي هي مبادي ضرورية غنية عن البيان ۱۲ مولانا محمد يوسف رحمه الله
۲۲۲ قوله وكذلك ما يجب الخ اي هو ايضا من المبادي التصديقية اما كونها مبادي فلان ما يتوقف عليه علم احوال الامور الطبيعية يكون من المبادي لما عرفت واما كونها تصديقية فظاهر لانها اذا كانت مبرهنة في العلم الاعلى لكانت من المسائل لها والمسائل انما كانت قضايا تصديقية فانها وان كانت مشكوكة قبل اقامة البرهان لكنها بعد تكون مذعنة ۱۲ مولانا محمد يوسف رحمه الله ۲۲۳ قوله وتوضح ههنا اي في العلم الطبيعي لما عرفت من انه لابد في معرفة الامور الطبيعية من معرفة مباديها واسبابها وانما تتم المعرفة بتوضيح الماهية وتكون من المبادي التصورية لان تحقيق الماهيات وتوضيحها انما يكون بالحدود وقد عرفت انها مبادي تصورية ۱۲ مولانا محمد يوسف رحمه الله ۲۲۴ قوله اعرف الخ لان يكون وقوع العامة في الذهن وارتسامها فيه اكثر من وقوع الخاصة وارتسامها فيه لان الفيض من المبدأ الفياض عام والنفس الانسانية قابلة للتصورات فاذا وجد القابل والفاعل لم يتوقف الفيض الا على اجتماع الشرائط وارتفاع الموانع فكل ما كان شرائطه وموانعه اقل كان الى الفيض اقرب والاعم من حيث عمومه وان كان متحققا في الخاص اقل منه شرطا ومعاندا ضرورة اشتماله على امر زائد على العام فشرط العام ومعانده شرط للخاص ومعانده من غير عكس كلي لان الخاص بحسب خصوصه له شرائط وموانع لا تعتبر في العام اصلا فيكون اجتماع شرائطه وارتفاع موانعه اقل بالنسبة الى الخاص فيكون وقوعه في النفس وارتسامه فيها اكثر من وقوع الخاص وارتسامه ۱۲ مولانا محمد يوسف رحمه الله

حواشی متعلقہ صفحہ ۸

۲۲۵ قوله بل هي مفارقة الخ دفع لما عسى ان يتوهم من ان حدوث النفس لا يمكن بدون حدوث البدن لما مر والبدن متقوم بالمادة الاولى فلا محالة تكون النفس متقومة بالمادة الاولى وتقرير الدفع انا وان سلمنا ان حدوث النفس لا يمكن بدون حدوث البدن ولكن لكون حدوث البدن شرطا لحدوث النفس لا لكون البدن مقوما للنفس ولا يجب ان يكون المقوم للشرط مقوما للمشروط فالمادة الاولى وان كانت مقومة للبدن لكنها مفارقة للنفس قواما والبدن وان كان شرطا في حدوث النفس لكن ليس مقوما لها حتى يلزم ان يكون مقوم مقوم النفس مقوما لها الا انه لو كان كذلك لاستحال بقاء النفس عند فساد البدن مع ان النفس تبقى بعد فساده ۱۲ مولانا محمد يوسف رحمه الله
۲۲۶ قوله لكن المادة الاولى الخ دفع توهم نشأ مما ذكر ههنا انه لما لم يكن المادة الاولى متقومة بالنفس ولا النفس متقومة بها فما وجه قوله فكانه النفس والمادة الاولى ووجه الدفع ان المادة الاولى لما كانت مادة بعيدة فكانها ليست مادة حقيقة للنفس وانما هو مادة حقيقة يعني البدن فهي متقومة بها فالمادة الحقيقية وما هي مادة له لا يتصور بينهما الا تقويم احدهما بالآخر وليس للقسم الاول مثال في الواقع ۱۲ حمد الله ۲۲۷ قوله فهي البدن الخ يتجه اليه ان البدن فيه استعداد وجود النفس فيكون سابقا عليها بالوجود والتشخص فلا يكون متقوما بها والجواب انه يشبه ان يكون الحال حال الهيولى الاولى مع الصورة الجسمية فالبدن علة لوجود النفس الشخصية والنفس من حيث الطبيعة المطلقة علة له ۱۲ حضرت ملا مرحوم ۲۲۸ قوله وتقومه بالنفس لان النفس بالقياس الى المادة التي تحلها صورة وبالقياس الى طبيعة الجنس الناقصة التي بها تكمل وتحصل منوع والبدن بالاعتبار الاول مادة لها وبالاعتبار الثاني جنس لها والصورة والمنوع يكون مقوما للمادة صورة ومنوع ۱۲ مولانا محمد يوسف رحمه الله ۲۲۹ قوله كما في النفس والبدن الخ فان البدن محتاج في تقومه الى القبول وهو النفس وليس وجود النفس متقوما بالمادة لكن يلزم النفس انها اذا وجدت تقوم البدن بمفارقته فلا يكون البدن محتاجا في تقومه الى النفس لما مر واما عدم كون وجود النفس متقوما بالمادة فلانه ليس البدن علة بالذات للنفس فانه ليس فاعلا لها اذ المادي لا يفعل جوهرا مجردا كما هو مبين في العلم الالهي ولا جزءا لها لما عرفت .. ولا صوريا لكونها امر بالعكس كما مر واما انه لا يلزم النفس اذا وجدت ان يتقوم البدن بها فلانه لولا ذلك لزم تعطلها وتعطل شئ خصوصا مثل هذا الجوهر الشريف واما المفارقة فلان ليس اتصالها سبيل التدبير والاستكمال لا سبيل الانطباع والانسلاط ۱۲ مولانا محمد يوسف رحمه الله

حواشی متعلقہ صفحہ ١٠١ **١٣ قولہ** فتلک الصور ای صور البسائط انما تحصل فی الهیولی بعد زوال صور ان الصورة النوعیة لکونها مقومة للمادة تستحیل الانفکاک عنها او لکما لا تتصور وجود المادة معری عن الجسمیة کذلک لا تتصور بدون تخصص نوع من انواع الجسم فیقوم وجود الجسم بذلک المخصص نعم یجوز تبدیل الصور مع بقاء المادة بعینها الا تری ان الصورة المائیة تنقلب الی الهوائیة وبالعکس بمادة العناصر واحدة فالصورة الهوائیة انما تحصل بعد زوال الصورة المائیة مثلا وکذا الصورة المائیة انما تحصل بعد زوال صورة اخری لاستحالة اجتماع المقومین من جهة واحدة ومن ههنا شبهت الهیولی الشخصیة بالصور المتواردة بتمسک سقف معین بدعامات متعاقبة بزوال واحدة منها ویقام اخری بدلها بخلاف الافلاک فان الهیولی لکل واحد منها صورة لازمة واعلم ان فی کلام المص ههنا تصریحا بان الصورة النوعیة انما تحل فی الهیولی وهذا باطل عند المحققین لان الصورة النوعیة ان حلت فی الهیولی فالهیولی لا تخلو من ان تحتاج الیها اولا وعلی الثانی لا یکون الصورة جوهرا وعلی الاول لا یخلو من ان تحتاج الی جمیع الصور بما هو جمیع فیلزم ان لا یوجد الا بعد وجود جمیع الصور او الی کل واحد منها اجتماعا او بدلا فیلزم توارد العلل المستقلة علی معلول واحد شخصی لان کل صورة مع فاعلها علة تامة لها او الی القدر المشترک فهذا القدر المشترک اما تمام ماهیة الصورة فیلزم اتفاق الصور فی الحقیقة او جزء لماهیاتها فیلزم ترکیب الفصول لان الصور فصول باعتبار ولیس کذلک بل هی بسائط ولا تختلف بساطة وترکیبا باختلاف الاعتبارات او عرضی للصورة وهو مغایر لها فی الحقیقة فیلزم ان لا یکون الصور جواهر بل هذا العرضی جوهرا فالحلول اما فی الجسم ای المجموع من حیث المجموع واما فی الصورة الجسمیة کما هو الظاهر فتامل ۱۲ **مولانا محمد یوسف رحمہ اللہ**

حواشی متعلقہ صفحہ ١٣

١٥ قولہ هو الطبیعة فان الطبیعة عندهم موثرة تاثیرا طبیعیا فی جسم هو محلها وموثرة فی جسم آخر ایضا وان کان التاثیر فیه تاثیرا قسریا ۱۲ **مولانا محمد یوسف رح**

١٦ قولہ ولیس اثباتها علی الطبیعی وانما اثباتها علی صاحب الفلسفة الاولی بان کل ما یصدر عن الاجسام فی العادة المستمرة المحسوسة من الآثار والافعال کالاختصاص باین وکیف وحرکة وسکون فهی صادرة من قوة موجودة فیه لان ذلک اما ان یکون لکونه جسما او لامور اتفاقیة او لامر مفارق عن الاجسام بالکلیة او لقوة موجودة فیه والاول باطل والا لاشترکت الاجسام فیه والثانی ایضا باطل والا لما کان ذلک مستمرا لان الامور الاتفاقیة لا تکون دائمة ولا اکثریة والثالث ایضا باطل لان المفارق نسبته الی سائر الاجسام نسبة واحدة فیحتاج فی تاثیره فی بعض دون بعض الی مخصص والکلام عائد فی المخصص والاقسام جاریة فیه وکلها باطلة سوی الرابع فاذن ما یصدر عن جسم هو من قوة موجودة فی ذلک الجسم وهی الطبیعة ۱۲ **مولانا محمد یوسف رحمہ اللہ**

حواشی متعلقہ صفحہ ١٤ **١٦ قولہ** الا ان النفس الخ هذا دفع لجواب نقض ورود ان حد الطبیعة الخ یصدق علی النفس فی الحرکات الارادیة لان النفس لیست مبدأ اول لها فانها انما تحرک بواسطة المیل الذی هو حالة انبعاثیة نحو الخروج من المبدأ الی المنتهی بحیث تدافع ما یعوقه وحاصل الدفع ان النفس کما لا تحرک الا باحداث المیل فی الحرکات الارادیة کذلک الطبیعة فی الحرکات الطبیعیة انما تحرک باحداث المیل کما سیأتی من اثبات المیل لکل حرکة فی مبحث الحرکة فان اعتبر المیل محرکا فعدم صدق الحد علی النفس مسلم لکنه مضر لهم لانه یلزم عدم صدق الحد علی المحدود ای الطبیعة ایضا لانه یکون علی هذا التقدیر المیل مبدأ اولا لا الطبیعة وان لم یعتبر محرکا بل یعتبر آلة للتحریک کما هو الحق لئلا ینتقض الحد بالمیل فلا یضر المورد ویصدق الحد علی النفس لکونها مبدأ اول ۱۲ **مولانا محمد یوسف رحمہ اللہ** **١٧ قولہ** فلیست بدیهیة الخ بخلاف الطبیعة فانها مبدأ اول لکل ما هو مبدأ له حیث ... من الحرکات الارادیة التی انفذها تقتضیها الطبیعة لیست الطبیعة مبدأ لها فلا یعتبر اعتبار الاولیة منها بالنسبة الیها ۱۲ **مولانا محمد یوسف رحمہ اللہ** **١٨ قولہ** بل باستخدام الطبائع الخ التفصیل ان الحرکات المنسوبة الی النفس اما حرکات اینیة وهی الحرکات الارادیة للحیوانات واما حرکات فی الکم کالانماء واما حرکات فی الکیف کما تتحرک الثمار فی الالوان والنفس لا تفعل الحرکات الاینیة بواسطة طبائع الاجسام فربما تحرک الاعضاء الی خلاف ما یقتضیه طبیعة الجسم کما فی الصعود ولذا یحدث الاعیاء للتعارض بین مقتضی النفس ومقتضی الطبیعة فلو کان تحریکها الا فی بواسطة الطبیعة کانت محرکة الی جهة مقتضی الطبیعة لا الی خلاف جهة مقتضاها فان احتمل فی الواسطة مدبر ان توافقا فی الجهة فهو انما تحرک النفس الحرکات الکیفیة والکمیة بواسطة الطبائع فان النفس تبعث الطبائع علی الحرکة فی الاقطار فتتحرک ولا مخالفة بین الطبائع وبین تلک الحرکات فالتقیید بالاولیة یخرج النفوس بالقیاس الی الحرکات الکمیة والکیفیة لا بالقیاس الی الحرکات الاینیة ۱۲ **مولانا محمد یوسف رحمہ اللہ** **١٩ قولہ** انما الاشتباه الخ لیس غرضه الاستنقاض فانه لیس من منصب الناقض مطالبة البرهان فانه مدع بل مقصوده ان التعریف لم یمیز به المحدود من غیره فان اختصاصه بالمعرف مساواته غیر بین بل الظاهر عمومه وتحققه فی النفس الفلکیة ایضا حتی یقوم برهان علی ثبوت صورة نوعیة سوی النفوس المجردة والنفوس الجزئیة القائمة باجرام الافلاک واستخدام النفس لها فی الحرکات ۱۲ **محمد اللہ** **٢٠ قولہ** علی انه لیس الخ فان قلت ان قید علی نهج واحد لا بارادة وان لم یکن من اجزاء الحد لکنه مراد فیه فالحرکة مقیدة به قلت علی هذا یخرج النفس الحیوانیة ایضا من قید لا بارادة والنفس النباتیة من قید علی نهج واحد فیستدرک قید الاولیة ۱۲ **مولانا محمد یوسف رحمہ اللہ**

حواشی متعلقہ صفحہ ۱۶ ۱۴۴ **قوله** غير محسوسة لان الحقيقة النوعية للماء مثلا مشتركة في اشخاصه فلو كانت محسوسة وجب ان يكون الاحساس بها مع لواحق معينة كاين ووضع معين ومن يمتنع ان تكون مع تعقلها مع لواحق كذلك الا بن على ذلك الوضع فلا يكون المشتركة مشتركة هف **مولانا محمد يوسف رحمه الله**

۱۴۵ **قوله** وانما تصدر الخ الغرض منه ان الواحد لا يصدر عنه آثار كثيرة فيجب ان لا تصدر عن الطبيعة وقد صدرت فاجاب بان صدورها بجهات مختلفة وانما الممنوع صدورها عن الواحد الحق **حضرت علامہ مرحوم** ۱۴۶ **قوله** في جوهر الماء انما قال هذا لان في غير الماء يمكن ان يقال تكثر الآثار الصادرة عن طبيعة الماء فيه لتعدد القوابل لتصريحهم بان الواحد يفعل افعالا كثيرة عند تعدد الآلات كالنفس الناطقة او عند تعدد القوابل كالعقل الفعال **مولانا محمد يوسف رحمه الله** ۱۴۷ **قوله** فالبرودة الخ هذا يدل على ان الماء بارد رطب اما برده فلانه اذا زال عنه القاسر المسخن عاد الى البرد ولو لم يكن باردا بالطبع لم يعد الى البرودة واما رطوبته فلانه يقبل الاشكال ويتركها بسهولة **مولانا محمد يوسف رحمه الله** ۱۴۸ **قوله** بالقياس الخ فالبرودة اثر الطبيعة المائية وهي قوة فعلية فبالقياس الى المتاثر من جوهر الماء والرطوبة قوة انفعالية فيكون اثر الماء من حيث الانفعال فقصد بعضها بالقياس الى ما يوثر في جوهر الماء ويشكله **حضرت علامہ مرحوم** ۱۴۹ **قوله** بل التحريك الخ لعل وجه الاضراب ان الاثر انما هو الحركة والميل آلة للطبيعة عندهم لا واسطة بان يكون الميل اثر الطبيعة والحركة اثر الميل **مولانا محمد يوسف رحمه الله** ۱۵۰ **قوله** فان الاجسام المركبة الخ في الاجسام المركبة كالانسان مثلا لا تحصل بالطبيعة وحدها والا يصدق الانسان على عنصر واحد لوجود الطبيعة فيه ايضا لان الطبيعة هي التي صدرت عنها الافاعيل بلا شعور وارادة على نهج واحد فهي قوة محركة لما هي فيه بالذات الى جهة بل انما يحصل الانسان من الطبيعة والنفس النباتية والنفس الحيوانية والنفس الانسانية لا من حيث انها متعددة بل من حيث انها متحدة فالنفس في الانسان واحدة فينبعث عنها قوى الطبيعة وقوى النفس النباتية من الغاذية والمنمية والمولدة وينبعث عنها قوى النفس الحيوانية من المحركة والمدركة وينبعث عنها قوى النفس الانسانية من عقل علمي وعقل عملي فلما تضمنت الصورة الانسانية التي هي نفس ناطقة لها كلها كانت الطبيعة جزء منها وانما قال كالجزء من الصورة لانه قد يقال وقد تكون جزء من الصورة لان النفس بسيطة لا جزء لها الا باعتبار واطلاق الصورة النوعية على النفس الناطقة المجردة عن المادة ذاتا انما هو مجاز من حيث انها متعلقة بالبدن ويقوم بها امكانها قبل وجودها **مولانا محمد يوسف رحمه الله**

حواشی متعلقہ صفحہ ۲۳ ۱۵۱ **قوله** واما التاليف الخ المقصود الاصلي للمصنف في اتصال الجسم نفتيش انه لا ان هذه المسئلة من اي علم وتحقيق انه من الالهي ثم نظر الى ما هو وسيلة اثباته وهو عدم التاليف وهو ايضا مقصود من هذه الجهة فذكر حاله ايضا انه من اي علم فاطلق العنان بحيث تشمل نقيضه الذي هو مذهب الخصوم وهو التاليف لتحقيق موضع الفن غاية التحقيق فان الاشياء تعرف باضدادها **حضرت علامہ مرحوم** ۱۵۲ **قوله** وان مفهوم الخ لما كان عسى ان يتوهم ان مفهوم التاليف غير داخل في حقيقة الجسم عند مثبتي الجزء لان الاشاعرة منهم يحدون الجسم بالمتحيز القابل للقسمة ولو في جهة واحدة والمعتزلة منهم يحدونه بالطويل العريض العميق وليس التاليف ماخوذا في كلا الحدين وكذا لا يجب ان يكون مفهوم التاليف ملحوظا ومتصورا عند تصور حقيقة الجسم حتى يكون البحث عن التاليف بحثا عما يلاحظ عند النفاة في تجوهر الجسم الا الاتصال او التركيب من الهيولى والصورة لا عدم التاليف من الاجزاء فيمكن ان يقال مفهوم التاليف عندهم من العوارض فيبحث عنها من جهة العروض فدفعه بقوله وان مفهوم الخ **حضرت مولانا محمد يوسف رحمه الله** ۱۵۳ **قوله** فلا ينظر الخ اي اذا لوحظ التاليف لتحقيق جوهرية الجسم فلا ينظر فيه بعد ذلك من جهة انه عارض للزوم التكرار وعدم الفائدة **حضرت مولانا محمد يوسف رح** ۱۵۴ **قوله** ينظرون فيه الخ اي التحقيق حقيقة الجسم التي هي الاتصال فان المثبتين يقولون بالتاليف فيقولون في مقابلتهم بعدم التاليف فالقضيتان القائلتان بان الجسم مولف من الاجزاء التي لا تتجزى او انه ليس بمولف منها كاشفتان عن ان الجسم حقيقته اجزاء لا تتجزى او ان حقيقته الجوهر المتصل وتحقيق الحقيقة من الفلسفة الاولى فيكون التاليف وعدم التاليف منها لان النظر في تجوهر الجسم نظر في وجوده بالاستحالة وجود الشيء بدون تجوهره **مولانا محمد يوسف رحمه الله** ۱۵۵ **قوله** هو النظر في نحو وجوده الخ اراد بالنظر في نحو الوجود النظر فيما يلحق الشيء من غير ان يصير الشيء موضوع الرياضي بانضمام حيثية اخص من الموجودية بان يكون المعروض هو الموجود من حيث هو من غير ان يصير الشيء موضوع الطبيعي بانضمام حيثية اخرى كذلك ان يكون معروضه هو الموجود من حيث انه جسم ولا شك ان النظر في التاليف وعدمه ليس من جهة الرياضية والطبيعية اما الاول فظاهر لعدم مداخلة الكمية في التاليف وعدم التاليف اما الثاني فلان معروض التاليف وعدمه لو كان الموجود من حيث انه جسم لكان تجوهر الجسم قبل التاليف وعدمه فلا يكون التاليف وعدمه ملحوظا في نفس تجوهر الجسم مع انه لعل تركب الجسم من الهيولى والصورة شرح لحقيقة الجسم ولا يراد اثبات عروض التركيب منهما للجسم فهذا ايضا نظر في تجوهر الجسم فيكون النظر في نحو الوجود من غير ان يصير رياضيا او طبيعيا كما مر **مولانا محمد يوسف رحمه الله** ۱۵۶ **قوله** فيكون كلاهما اي كون الجسم مركبا من الجزء الذي لا يتجزى او غير مركب منه وكونه مركبا من الهيولى والصورة من الالهي لان موضوعه الموجود بما هو موجود **مولانا محمد يوسف رحمه الله** ۱۵۷ **قوله** من ان علم التالف الخ اقتصر عليه لم يتعرض بالتاليف اقتصارا على القدر المقصود فان بحثنا هو عدم التاليف ولان الباحث عن التاليف المتكلم وليس على ذمته اثبات كونه من الطبيعيات فانه ليس على ذمته الجسم من حيث التغير **حضرت علامہ مرحوم** ۱۵۸ **قوله** بمعنى السلب اراد بالسلب المقابل للعدم والملكة وهو السلب المجرد عن قابلية المسلوب لا السلب البسيط المقابل للعدول والايجاب فان مسائل العلوم لا تكون سوالب بسيطة على ما تقرر عليه رأي الجمهور **حمد الله رحمه الله**

تتمہ حواشی متعلقہ صفحہ ۳۲ **١٩ قولہ** وان اخذ بمعنی الخ قال الاستاذ لقائل ان يقول ان ههنا شقا ثالثا وهو طلب التالف من القابل له في بادي الرأي
بالنظر الى نفس مفهومه ولا شبهة في انه يختص بالجسم فان المجردات لا يتصف بالفصل ايضا من الجواهر المتحيزة بالذات بخلاف الجسم فانه بمجرد النظر الى مفهومه وهو الطويل العريض العميق مثلا
يمكن فيه التالف من الجواهر الفردة وهذا توهم المتكلمين فيه فكذلك لكان التخصيص والبرهان منعه كما يقال بعموم الدوام من الضرورة بالنظر الى نفس مفهوميهما مع قطع النظر من الاعتبار
على الاصول الدقيقة ١٢ **محمد الله ٢٠ قوله** لم يكن من عوارضه اي لا الذاتية ولا العرضية لان في تقابل العدم والملكة لا يتصف المحل بالعدمي الا اذا صلح للاتصاف
بالوجودي والجسم لا يصلح للاتصاف بالتالف من الاجزاء التي لا تتجزى فلا يتصف بعدم التالف منها ١٢ **مولانا محمد يوسف رحمه الله ٢١ قوله** الا من جهة الخ
فان الطبيعي انما يبحث عن العوارض من جهة الحركة والسكون او غير ذلك وعدم التالف ليس لاحقا للجسم من هذه الحيثية فلا يكون من الطبيعي الا من جهة الاستدلال عليه من سبيل الحركة
ونحو ذلك ١٢ **مولانا محمد يوسف رحمه الله ٢٢ قوله** يكاد كلام الخ لم يورد كلمة الجزم بل اورد لفظ يكاد مع كلمة الاشعار لعدم نص الشيخ بان المقصود ههنا عدم
تناهي الاجسام في الانقسام والاتصال وعدم التالف من الاجزاء ونحو ذلك من لوازمه وملحق به وانما هو مفاد كلام الشيخ بحسب الظاهر اذ يمكن ان كلامه محتمل لان يكون المقصود نفي التناهي
مولانا محمد يوسف رحمه الله ٢٣ قوله ثم اللاتناهي الخ المقصود منه تفصيل الكلام في ان المراد ههنا من المقاصد او من المبادي كالاتصال ونحوه
ولو اجمل ههنا لربما يذهب الافهام الى انه من المقاصد مما سبق من قوله وبعد استيفاء الكلام في المرام الخ ١٢ **حضرت علام مرحوم ٢٤ قوله** واختلاف الاعراض
بان يكون القسمة بسبب عروض عرضين مختلفين سواء كانا قارين كما في البلقة او غير قارين كما في حصول مماستين او محاذاتين فانه اذا كان جسم لاحدهما ماسا بجسمين او محاذيا
لهما فلا يكون ذلك الا بان يكون ما يماس او يحاذي به احدهما غير ما يماس او يحاذي به الآخر فيكون فيه شيء دون شيء فيلزم الانقسام ١٢ **مولانا محمد يوسف رح**
٢٥ قوله في القسمة الوهمية الخ القسمة الوهمية عبارة عن تعيين شيء محسوس ثم تعيين جزء مخصوص منه بمعونة الوهم ثم جزء آخر وهكذا ثم وثم من غير تفكيك للاجزاء الحاصلة منها انها
هي جزئيات بخلاف القسمة العقلية فانها عبارة عن ملاحظة شيء في العقل وتقسيمه الى اقسام كلية من غير ملاحظة خصوصياتها الشخصية الخارجية كما ان العقل يلاحظ ان القطع
اذا قسمناه حصل جزآن كل واحد منهما نصف ذراع مثلا ثم اذا قسمنا كل واحد منهما حصل اربعة اجزاء كل واحد منها ربع ذراع مثلا وهكذا فالاجزاء الحاصلة منها ملحوظة بمفهومات كلية
غير متحققة في الخارج على وجه التمايز ولو وهما ١٢ **مولانا محمد يوسف رحمه الله ٢٦ قوله** توطئة له بانا اذا قسمنا الجسم بالقسمة الوهمية فاجزاؤها تكون متساوية
للكل في الماهية والا بطل الاتصال في ذلك الجسم ضرورة ان المتصل الوحداني لا يتالف من حقائق المتباينة وكل ما ثبت لفرد من الطبيعة يثبت للفرد الآخر منها بالنظر اليها فاذا
ثبت للجسم الكل الانحياز والانفصال عما عداه وكذلك الفعلية البحتة يصدق على كل جزء منه هذه الاحكام ايضا ولا يتصور صدق هذه الاحكام بدون الفك فان الفعلية البحتة
والانفصال عما عداه لا يتعين على المتصل بما هو متصل والفك يستلزم المادة فالمطلوب ههنا يكون من الطبيعي بالضرورة ١٢ **مولانا محمد يوسف رحمه الله ٢٧ قوله**
فلا شك الخ لان القسمة الفكية لا تخلو عن التغير والخروج من القوة الى الفعل وايضا القسمة الفكية من جهة انها فكية لا تلحق الجسم الا من جهة انه ذو مادة لا من حيث انه ذو مقدار
مطلقا بدليل ان القابل لشيء يجب وجوده عند وجود المقبول لا يعقل الاتصاف بلا وجود الموصوف وقوامه محلا للصفة وهذا شان المادة فانها تجامعها بخلاف القسمة الوهمية
لكونها لاحقة للجسم لكونه ذا كمية اتصالية فهي من عوارض المقدار بحسب نفس ذاته لانك قد عرفت ان القسمة الوهمية فرض شيء معين دون شيء معين وذلك انما يحصل في الجسم التعليمي
فهي من عوارض المقدار بحسب نفس ذاته بمعنى ان المصحح لها المجتمع معها بلا حاجة الى المادة حتى لو قطعنا النظر ايضا الا الى الجسمية التعليمية بان نفرضها موجودة بدون المادة جزمنا
بصحة هذه القسمة بلا شبهة نعم انها في نفس تحصلها محتاجة الى المادة لانها عرض يقتضي موضوعا والقسمة باختلاف الاعراض لا تكون الا في المادي بدليل ان البعد المجرد عند قائليه
لا يقبل القسمة باختلاف الاعراض وان كان قابلا للمطلق الانقسام من جهة كونه ذا مقدار وهذا كان اللاتناهي في الانقسام من احوال الجسم من حيث تحققه واشتماله على المادة كان ذلك من الطبيعي
مولانا محمد يوسف رحمه الله

حواشی متعلقہ صفحہ ۳۳ **١ قوله** المفاصل هي المواضع التي تنفصل الجسم عندها وهي مواضع معينة عند مثبتي الجزء لا يمكن ان ينفصل الجسم عند غيرها شبهت
بمفاصل الحيوان وسميت باسمها ١٢ **مولانا محمد يوسف رحمه الله ٢ قوله** كالهيولى والصورة فانهما من الاجزاء المحصلة للجوهر الوحداني وهو الجسم الا من الاجزاء
المحصلة للحجم فان الحجم انما يحصل من تحقق المقدار لا منهما ١٢ **مولانا محمد يوسف رحمه الله ٣ قوله** نحو من انحاء الخ انحاء قسمة الجسم الى الاجزاء المقدارية ثلثة فكية
تحدث كثرة بالفعل في الخارج فانها ان كانت بآلة نافذة فهو قطعي والا فهو كسري ووهمية تحدث كثرة في الوهم وعقلية يمكن ان تستوعب جملة الاجزاء الممكنة الانفراض
بلا تناه في ملاحظة العقل ملاحظة اجمالية بسيطة ١٢ **٤ قوله** وينسب ذلك الخ ولعل وذلك مذهب الاوائل لكونه مخالفا لما هو المشهور من ان هذه احتمالات لم يذهب
اليها احد ١٢ **مولانا محمد يوسف رحمه الله ٥ قوله** وينسب كل الخ قول الشيخ في الشفاء يدل على ان التركيب من الخطوط قد ذهب اليه ذاهب فلفظ ذلك في قوله وينسب
ذلك اشارة الى الخطوط فقط او الى السطوح والخطوط كليهما ولعل الطالع المطلع علم ان التركيب من السطوح ايضا مذهب احد ١٢ **محمد الله ٦ قوله** والمنقول عن الاستاذ قدس سره انه قيل
من ههنا حكمة بدل المقدار بانهم يقولون بالتركيب من جزء لا يتجزى [illegible] الاجسام [illegible] الاتصال [illegible] القسمة الا الفك [illegible]

تتمہ حواشی متعلقہ صفحہ ۳۳ ۵۲ قولہ لا یحصل منہا تالف الخ ای لا یحصل منہا تالف و حجم بحیث یکون الجسم متصلا حسا فان الاتصال حسا لا یتصور الا بعد ملاقاۃ الاجزاء و الکلام فیہ کما مر لا یتصال ای بین کل جزئین منہا خلاء قلیل لا یشعر بہ الحس حتی یحس الاتصال لان الخلاء ان کان اقل من الجزء فیلزم الانقسام الجزء و ان کان مساویا لہ فلا یکون الجزء ایضا قابلا للحس فلا یحس الجسم المؤلف منہ لان فیہ خلاء و اجزاء منفصلۃ ۱۲ مولانا محمد یوسف رحمہ اللہ ۵۳ قولہ فیتداخل الخ ای فیلزم اتحاد الجواہر المتحیزۃ بالذات فی الوضع والاشارۃ و ہذا ہو معنی التداخل و البداہۃ شاہدۃ بخلافہ و التنبیہ علی استحالۃ التداخل انہ لو جاز التداخل لجاز وقوع جزء العالم فی حجم خردلۃ بان تداخل الخردلۃ مقدارا من العالم ثم و ثم مرۃ بعد اخری و یلزم اتحادہا فی الحیز و اتحاد الجواہر المتحیزۃ بالذات فی الحیز ظاہر البطلان ثم یلزم عدم حصول الحجم منہا و ہو محال ۱۲ مولانا محمد یوسف رحمہ اللہ ۵۴ قولہ لا یحصل منہا الخ بین الکلام علی بطلان التداخل فی نفسہ فان الخصم لعلہ لا یساعدہ بل ابطل بانہ ہہنا یفضی الی عدم حصول الحجم والتالف فلا یحصل جسم فی عالم الواقع و ہو اشد استحالۃ فان التالف افضی الی عدم التالف ۱۲ احمد اللہ

حواشی متعلقہ صفحہ ۳۴ ۵۵ قولہ ان تلک الاجزاء ان تداخلت الخ التفصیل ان الاجزاء اما کلہا متداخلۃ فلا جسم ولا حجم فلا قسمۃ مقداریۃ اصلا لا متناہیۃ ولا غیر متناہیۃ فلا عبرۃ لہا فی افادۃ الانقسام وقد قالوا بالانقسام و ایضا ہو ظاہر البطلان ثم ان تداخل بعضہا فما بقی اما ان متناہیا فلا قسمۃ غیر متناہیۃ فقد بطل رأیہم بالکلیۃ ان کل جسم یقبل اللانہایۃ فی القسمۃ لان المتداخلۃ لا ینقسم الیہا الجسم قسمۃ مقداریۃ مفضیۃ الی التمایز فی الوضع حصلۃ لازدیاد الحجم بالانضمام و لو وہمیا فوجودہا کعدمہا ساقطۃ الاعتبار فی الجسمیۃ فالانقسام انما ہو للمؤلف من تلک الباقی و ہو متناہ الاجزاء فکل جسم متناہ الاجزاء فبطل رأیہم بالکلیۃ و ان کان غیر متناہ فالمتداخلۃ علی ما مر ساقطۃ الاعتبار فیحصل باجزاء متناہیۃ منہا جسم فضلا عن اجسام العددیۃ النہایۃ فی الاجزاء فبطل کلیۃ رأیہم ان کل جسم غیر متناہ الاجزاء فان نقیضہ ان بعض الاجسام و ہو ذلک الجسم الذی حصل من اجزاء متناہیۃ متناہ الاجزاء و لم یثبت بہذا القدر من البیان ان کل جسم متناہ الاجزاء فلم یبطل رأیہم بالکلیۃ ۱۲ حضرت ملا حوم ۵۶ قولہ و ان فزع الیہ من فزع بالفاء والزاء المعجمۃ والعین المہملۃ الاستغاثۃ والالتجاء ای التجاء النظام الی التداخل لدفع لزوم عدم تناہی مقدار الاجسام لکون التالف موجبا للازدیاد الحجم ۱۲ مولانا محمد یوسف رحمہ اللہ ۵۷ قولہ بان یوضع ثلثۃ علی ثلثۃ بان یوضع جزآن فیحصل الطول لان الماخوذ فی الجسم مطلق الابعاد ولا یحصل البعد فی اقل المراتب الا باثنین ثم یوضع بجنب احدہما جزء لان مطلق العرض مع قطع النظر عن ان یکون بازاء تمام الطول یحصل بضم واحد مع واحد من الطول و انما اخذ الجبائی اثنین لحصول العرض لاعتبارہ العرض فی مقابلۃ الطول بالتمام ثم یوضع فوق الثلثۃ ثلثۃ لیحصل العمق فی مقابلۃ العرض و الطول علی التمام کما کان الجبائی اخذ الاربعۃ لیحصل العمق فی مقابلۃ العرض و الطول علی التمام و لما کان یلزم علی مذہب العلاف ترجیح بلا مرجح فی اختیار واحد فی العرض و فوق العمق فاختیار اربعۃ بان یوضع جزآن و بجنب احدہما جزء و فوق واحد من الثلثۃ جزء لاعتبار مطلق الابعاد و الثلثۃ اعم من ان یکون بالتمام اولا ۱۲ مولانا محمد یوسف رحمہ اللہ ۵۸ قولہ لا رأیہم بالکلیۃ و لا بد من ابطال رأیہم بالکلیۃ لیثبت مذہب الحکیم من ان کل جسم متصل فی الواقع قابل الانقسام الغیر المتناہی و لہذا وجہ العنان الی ابطال رأیہم بالکلیۃ بقولہ فاذا اردنا الخ ۱۲ مولانا محمد یوسف رحمہ اللہ ۵۹ قولہ و کان الجزء الواحد عادا الخ فیہ دفع لما یقال ان ازدیاد الحجم و ان کان بحسب ازدیاد الاجزاء لکنہ لا یلزم اتحاد النسبتین فانہ یحتمل ان یکون نسبۃ الاجزاء من النسب العددیۃ و النسبۃ بین الحجمین من النسب التی تختص بالمقادیر و ہی ما یتحقق بین مقدارین لا یکون لہما عاد مشترک و وجہ الدفع ان التفرقۃ بین المقادیر والاعداد لیست الا لانتہاء الاعداد الی الواحد العاد بخلاف المقادیر و اذا کان ترکب المقادیر ایضا من الاجزاء الغیر المتجزیۃ ضرورۃ انتہاء الکثرۃ الی الاحاد الحقیقیۃ فیکون الجزء الواحد عادا للکل فلا یتصور النسبۃ الصمیۃ فیہا بل یکون حالہا حال الاعداد الا ان الواحد العاد فی الاعداد غیر وضعی و فی الاعداد وضعی ۱۲ احمد اللہ رحمہ اللہ

حواشی متعلقہ صفحہ ۳۴ ۶۰ قولہ و لا یکون الخ یعنی ان المثبت لہ بالذات للوضع لیس الا الافراد و لیس للطبیعۃ الکلیۃ وضع بالذات حتی یقال ان المقصود فی ہذا الحکم لیس الا اثبات الوضع لہذا المفہوم و ہو حاصل فی العقل فلیس المقصود بیان الحکم الی الاجسام المشخصۃ فلا ضیر فی عدم حصولہا فی حالۃ ہذا الحکم فی العقل ۱۲ احمد اللہ ۶۱ قولہ اذ لا یحکم العقل الخ اورد علیہ بانہ صحیح ان اخذ فی البرہان امکان التطبیق فی الخارج و قد ہا یتوجہ علیہ بان اخذ التطبیق العقلی الاجمالی کما عرفت فلا وجہ لہ فانہ لا یستدعی الوجود الا فی العقل اجمالا ولا تعاقبہا لا ینافیہ ۱۲ حضرت ملا حوم ۶۲ قولہ فرع الاتساق و اذ لا اتساق فی الاحاد المجتمعۃ الغیر المرتبۃ ککف من الحصی فلا استداد فلا یکون فیہا اوائل و ثوان و ثوالث و ہکذا فلا یمکن تطبیق المبدء علی المبدء ثم ما یلیہ علی ما یلیہ و ہکذا لیظہر الزیادۃ فی جہۃ عدم التناہی ۱۲ مولانا محمد یوسف رحمہ اللہ ۶۳ قولہ فہناک مجرد الحکم الخ و ہذا الحکم لا یفضی الی الاستحالۃ مطلقا الا الی مساواۃ الجزء او ما یساویہ الی الکل فان الزیادۃ حقیقتہا آبیۃ عن المساواۃ و لا الی خروج الزیادۃ او ما یکافیہا فی جانب عدم التناہی الی ذلک بعد حصول التطبیق بتمامہ من جانب المبدء الی الجانب الآخر و لا یتصور ذلک بالتفصیل فانہ باطل و لا بالاجمال فانہ فرع الاتساق کما عرفت نعم فی المرتبات یلزم احدہما بالنظر الی الحکم الاجمالی الصریح الواقعی و انما یلزم بالنظر الی التفصیلی ۱۲ ملا محمد حسن رح ۶۴ قولہ اذ لا یتمیز الوسط الخ السالبۃ صادقۃ لعدم الموضوع اذ لا وسط ولا طرف فی غیر المرتبات و اذا لم یکونا فیہ لم ینتقل الزیادۃ الی جانب اللاتناہی ۱۲ ملا حسن رحمہ اللہ

تتمہ حواشی متعلقہ صفحہ ۴۰ ١١ قوله ولا يتاتى الخ بل انما يحصل في الزمان الغير المتناهي وخروجه من القوة الى الفعل من المبدء المعين من المستحيلات فيكون التطبيق التفصيلي ايضا منها ١٢ ملا حسن ١٢ قوله لجريان التطبيق الوهمي الخ توهم التطبيق الوهمي في غير المرتبات اما من جهة اخذه من الصور المرتسمة في الذهن تفصيلا فوجه التوهم ان الصور الحاصلة منها في الذهن على سبيل التدريج يبلغ الى حد اللانهاية فيجري التطبيق الوهمي فيها فدفعه الشارح بانه يجوز ان لا يرتسم منها في الذهن في زمان متناه على التفصيل الا قدر متناه وان كانت في الخارج غير متناهية واما من جهة حصولها اجمالا في الذهن فتوهم الترتيب فيها فان الوهم يجري الاحكام الواقعية في المعدومات من جهة وجودها الاجمالي فيه فدفعه المصنف بان اريد بالتطبيق التطبيق الخارجي او الوهمي بالمعنى المذكور فلا نسلم حكم العقل بامكان ذلك في الآن والزمان المتناهي وان اريد حكم العقل في الموجودات الغير المرتبة بان في الجملة الزائدة ما يعادل الناقصة وزيادة فلا ينفع كما ذكره ١٢ ملا حسن ١٣ قوله فيها لان التطبيق في الوهم لا يقتضي الاجتماع والترتيب بل العقل اذا اخذ جملة غير متناهية وجملة اخرى غير متناهية بعد مبدء الجملة الاولى وتوهم انطباق مبدء الجملة الاولى على مبدء الجملة الثانية فينطبق سائر احاد الاولى على سائر احاد الثانية ويسوق الدليل ١٢ مولانا محمد يوسف رحمه الله ١٤ قوله انما يكون بين الصور المرتسمة الخ معناه المعلومات الحاصلة في الذهن لا الصور من حيث هي صور ذهنية فان الكلام في استحالة عدمية النهاية في الخارج ١٢ حضرت ملا نظام الدين قدس الله سره

حواشی متعلقہ صفحہ ۴۳ ١٥ قوله كالحركة بمعنى التوسط الخ فان الحركة بمعنى التوسط عبارة عن توسط الشيء بين المبدء والمنتهى بحيث اي حد فرض في الوسط لا يكون ذلك الشيء قبل وصوله ولا بعده فيه فهي حالة بسيطة غير منقسمة متوسطة بين المبدء والمنتهى وهي ليست منطبقة على الزمان لان الانطباق بين المنقسم وغير المنقسم وليست بموجودة في طرف ذلك الزمان لان المتحرك فيها ما في مبدء المسافة او منتهاها ولا حظ للمتحرك فيه من الحركة التوسطية اصلا لما عرفت ان التوسط حالة بسيطة حادثة بعد مفارقة المبدء وقبل الوصول الى المنتهى واذا كانت حادثة بعد مفارقة المبدء فلا محالة تكون موجودة في زمان منقطع من جهة البداية ١٢ مولانا محمد يوسف ح ١٦ قوله ما يكون الخ اي ما يكون وجوده بالحركة التوسطية لا بقدر معين من الحركة القطعية لا يكون موجودا في طرف الزمان وانما يكون موجودا في الزمان بتمامه بدون الانطباق لان ما يوجد بالحركة التوسطية يكون تابعا لها فكما لا يكون لها اول آن الحدوث كذلك لا يكون اول آن الحدوث لتابعها ايضا فان التابع للشيء الذي هو اللازم له كذلك بحسب ذلك الوجود ولا يتخلف عنه في اي ظرف كان فلو كان لاحدهما اول آن الحدوث يلزم الآخر ايضا اول الآن والا يلزم التخلف فيه فبذلك علمت ان ما يوجد بقدر معين من الحركة القطعية يكون منطبقا عليها ويكون حاله كحال الحركة القطعية في كون الحدوث تدريجيا اي في زمان بالانطباق عليه لا في آن اول كزاوية معينة من حركة احد الخطين المنطبقين ١٢ مولانا محمد يوسف رحمه الله ١٨ قوله كمطلق الزاوية الخ لا يتوهم ان المطلق موجود بعين وجود الافراد وليس له وجود مجرد عن الافراد المعينة لبطلان الماهية المجردة كما تقرر في مقره فكيف يتصور الافتراق بين المطلق وافراده في نحو الحدوث لان المطلق له وجود في ضمن وجود كل فرد منه فالوجود المنسوب الى المطلق الزاوية مع قطع النظر عن الخصوصيات والتعينات يقال له انه في جميع الزمان كل جزء منه وكل آن فرض في ذلك الزمان غير منطبق عليه لان المطلق موجود بتمامه في جزء ذلك الزمان ايضا وفي ضمن فرد من افراده وان كان كل معين منها يوجد في معين من الزمان منطبقا عليه لا يلزم منه وجود الكلي مجردا عن الافراد كما لا يخفى ١٢ احمد الله ١٩ قوله هي التي كلامنا فيها بانها ليست لها اول آن تحدد فيه ليس [illegible] وشهادة فيه ولا تدريجا بل لها وجود في الزمان من غير انطباق عليه ١٢ مولانا محمد يوسف رحمه الله ٢٠ قوله ولا يكون هذا ايضا الخ وبهذا يتم الاعتراض على التقرير المشهور للبرهان على ابطال المقدمة المذكورة فيه ١٢ ملا حسن رحمه الله ٢١ قوله آخر آنات عدمه الخ لانه اذا امكن وجود الحادث في آن هو مبدء الزمان المعين فكان عدمه فيه واذا كان وجوده في هذا الزمان فكان هذا الآن آخر آنات عدمه السابق ١٢ مولانا محمد يوسف رحمه الله ٢٢ قوله هذا التفصيل ما يهمنا الخ لان الامر الاهم لنا اتمام الاعتراض على التقرير المشهور للبرهان بابطال المقدمة المذكورة فيه وهي ان الحادث لا بد له من اول آن الحدوث وبهذا التفصيل يبطل تلك المقدمة بلا مرية لدلالته على ان بعض الحوادث ليس له اول آن الحدوث ومسامحة الخط على الخلاف ايضا منه وهذا الزم تحصيل بيان اختلاف الحوادث في اول الوجود بدون الاحتياج الى بيان اختلاف الزمانية من الحوادث في آخر آن الوجود او بيان العدم السابق واللاحق لكن الكلام لما انجر الى بيان اختلاف الحوادث فلا بد من تتميم الكلام بتبيين آخر آن الوجود وحال العدم السابق واللاحق فقال المصنف لتتم الكلام الخ ١٢ مولانا محمد يوسف رحمه الله

حواشی متعلقہ صفحہ ۴۸ ١٩ قوله جاز بالنظر اليه الخ فقال ان يقول ان الشكل يجوز ان يكون مقتضى طبيعة البعد الشخصي فلا يجوز التبدل الا بتبدل الموضوع بتعدم المقتضي فلا يحتاج الى المادة فان المادة انما تلزم للانفصال وهو لا يتحقق الا بانتفاء المحل لا يقال ان الشكل الحاصل للجزء يجوز ان يعلل بالنظر الى طبيعته التي هي لا بشرط شيء فانها ليست مقتضية له واما البعد الشخصي فان اقتضاء هذا الجزء للمادة ممنوعة فانه يجوز ان يكون التشخص المقتضي نسبة الى الطبائع المفارقات ١٢ حضرت ملا مرحوم ٢٠ قوله جاز بالنظر اليه الخ فيه نظر قوي فانه يجوز ان يكون الشكل العارض للمفارق العاقل والمباين كالعقل مع المعلول لم يوجد فيه جهة القوة المحوجة الى المادة فان القوة عبارة عن كون الشيء في حد ذاته مع جواز ان يكون في زمان آخر فلا شبهة في انها وتقتضيها الامر اللازم ضرورة والعجب من المصنف انه كيف صدر منه هذا الكلام مع وضوح سماحته ١٢ محمد حسن رحمه الله .

تتمہ حواشی متعلقہ صفحہ ۴۸

۱۹ قولہ یستلزم لجہۃ القوۃ فیہ مناقشۃ ظاہرۃ لانہ ان ارید بالقوۃ الاستعداد فالاستلزام ممنوع لانہ اذا لم یکن البعد والشکل من ذاتہ ولوازمہ فیحتمل ان یجوز التبدل تبدلا ظاہریا ویستحیل بعد حصول شکل معین ان یزول ذلک الشکل ویخلف آخر بدلہ وان ارید مجرد التجویز الذاتی فمسلم ولا یلزم ...

حواشی متعلقہ صفحہ ۴۹

۱۳ قولہ مکانہما الخ فیہ ان التجویز لتداخل الجزء الجسمی فی البعد المجرد واعلی فیہ وہو مقبول ان التجویز مطلقا لا یمنع التداخل بل اذا وقع فی الماہیۃ الواحدۃ ۱۲ ملا حسن رحمہ اللہ ۱۴ قولہ ویجری بینہما الخ فانہ اذا کان مساحۃ البعد بحیث یسعہ مساحۃ الجسم یحکم بان بعدا ما الا انہ مثل مساحۃ الجسم اذا لم یسعہ یحکم بانہا انقص من مساحۃ الجسم ۱۲ مولانا محمد یوسف رحمہ اللہ ۱۵ قولہ کذلک مساحۃ بعد الخ ای فی الجسم المتمکن مساحۃ جسم فی المکان مساحۃ بعد والمجموع اعظم من الواحد فلو تداخلا کان الکل ای مساحۃ الجسم والبعد مساویا للجزء وہو مساحۃ البعد او الجسم فقط ۱۲ مولانا محمد یوسف رحمہ اللہ ۱۶ قولہ مساویا للجزء فیہ انہ علی تقدیر التداخل لا کلیۃ ولا جزئیۃ بحسب المقدار فلا یلزم مساواۃ الکل للجزء بل الکلیۃ والجزئیۃ علی ہذا التقدیر بحسب العدد وعددہما اثنان من الواحد ۱۲ حمد اللہ ۱۷ قولہ اولی وفیہ ایضا منع ظاہر فان التداخل بین البعدین انما یتصور بانفصل منہما ثم التقائہما بحیث یتحد فیہ الحیز واجزاء البعد متمانعۃ عن الفصل فانہ یستلزم المادیۃ بخلاف الجسم والبعد فتجویز التداخل منہما لا یلزم التجویز فی اجزاء الابعاد ۱۲ ملا حسن رحمہ اللہ ۱۸ قولہ وانما نعیم المنافر وذلک لانہ یقول ان نحو الموجودیۃ واحد لکن موجودیۃ البعد المادی یمنع التداخل والبعد المجرد لا یمنعہ فان البعد المادی یقبل الحرکۃ والمقاومۃ والانخراق فلا یعقل فیہ التداخل بخلاف ہذا البعد فانہ بذاتہ یابی عن تلک الاحکام ولا یجد بدا من التداخل لا بقاء شیء من الاجسام بالنہایات بل بالاسر الاجسام لا تتلاقی الا بالنہایات فلا تتداخل وعلی ہذا فمساواۃ الکل للجزء یستحیل فی الجسمانیات لا فی ہذا البعد فانہ لا کلیۃ ولا جزئیۃ فی الوضع فلذلک لا ضیق فی المساواۃ کما فی الہیولی والصورۃ مثلا ۱۲ حضرت ملا نظام الملۃ والدین قدس اللہ سرہ ۱۹ قولہ عامۃ ای ہذا مقولۃ اصحاب البعد الموجود لا اصحاب البعد الموہوم وما یجیء ثانیا شامل لہما ۱۲ مولانا محمد یوسف رحمہ اللہ

حواشی متعلقہ صفحہ ۵۲

۱۲ قولہ انما نبطل الخ حاصلہ انا نمنع ونبطل وجود الخلاء بمعنی المکان الخالی عن المتمکن لا الخلاء بمعنی اللاشیء المحض المسلوب عنہ خواص المکان لانہ لیس بباطل عندنا کما فی وراء المحدد ومکانیۃ الخلاء بلزومہ لامارات المکان ومنہا وجود الحرکۃ فیہ فمنع الحرکۃ فیہ ہو سلب المکانیۃ فالمدعی بطلان خلو المکان مع بقاء مکانیۃ خلو التنزہ وامدان المکان علی تقدیر الخلو ینسلخ عن امارات المکان ومنہا صحۃ وجود الحرکۃ فیہ فلا کلام معہ لانہ اذا انسلخ فی امارات المکان لم یبق المکان مکانا ۱۲ مولانا محمد یوسف رحمہ اللہ ۱۳ قولہ اسہل لان الملاء معاوق ومقاوم للحرکۃ بلا مریۃ واذا فقد المعاوق فیسہل وجود الحرکۃ ۱۲ مولانا محمد یوسف رحمہ اللہ ۱۴ قولہ خلیتا مل فیہ اشارۃ الی انہ لو وجد المکان الخالی لم یکن وجود الحرکۃ فیہ محالا لان کل حرکۃ لا بد وان تکون علی حد من السرعۃ والبطوء لا نہا لا محالۃ تکون علی مسافۃ وفی زمان فاذا فرض حرکۃ آخر تقطع تلک المسافۃ فی نصف ذلک الزمان او فی ضعفہ کانت اسرع وابطأ من الاول فلا بد للسرعۃ والبطوء من مجوز ومحدد ہو المعاوق ولو وجد الخلاء فلا معاوق فلو وجد الحرکۃ ۱۲ مولانا محمد یوسف رحمہ اللہ ۱۵ قولہ ہو تلک المقاومۃ وذلک بان ینتہی القسمۃ مثلا فی المعاوقۃ الی حد ولا ینتہی القسمۃ فی الزمان ثم جاز ان یکون قلۃ المعاوقۃ بحیث لا یکون جزئیۃ او دون منہا بالنسبۃ الی المعاوقۃ الغلیظۃ کالف الف ویکون نسبۃ زمان الخلاء الی زمان الملاء الاول الغلیظ کالف الف فح لم یمکن المعاوقۃ المخصوصۃ ثالثا مثل زمان الخلاء ۱۲ ملا حسن رح ۱۶ قولہ اذا اجتماعہا الخ وذلک لان الحرکۃ فی الخلاء وان کانت ممکنۃ کما ذکر لکن اجتماعہا مع الامر المستحیل غیر ممکن فیستلزم المحال ۱۲ ملا حسن رحمہ اللہ ۱۷ قولہ لانا نقول الخ فیہ انہ منقوض بوجود الملاء فانہ یجری فیہ الخ بانا نقول کل حرکۃ فی ملاء فہی حرکۃ فی معاوقۃ وکل حرکۃ مع معاوقۃ ما فلیست ہی حرکۃ فی عدم معاوقۃ ینتج لا شیء من الحرکۃ فی ملاء مساویۃ لحرکۃ فی عدم معاوقۃ ونضیم الی القضیۃ القائلۃ ان الحرکۃ فی الملاء الذی نسبۃ رقتہ الی الملاء الاغلظ نسبۃ زمان حرکۃ عدیم المعاوق الی زمان حرکتہ فی الملاء الغلیظ لو کانت موجودۃ مساویۃ لحرکۃ فی عدم معاوقۃ انکانت ینتج لا شیء من الحرکۃ فی الملاء بحرکۃ فی الملاء بحرکۃ ۱۲ حضرت ملا مرحوم ۱۸ قولہ ویلزم منہا ای یلزم من ہذہ النتیجۃ بان تجعل کبری والمقدمۃ المہدیۃ الصدق بان تجعل صغری بان یقال ان زمان ہذہ الحرکۃ فی الخلاء یکون مساویا لزمان حرکۃ فی معاوقۃ ما لو کانت المعاوقۃ موجودۃ ولا حرکۃ فی الخلاء ہی مساویۃ لزمان حرکۃ فی معاوقۃ ما لو کانت المعاوقۃ موجودۃ ان لا شیء من الحرکۃ فی الخلاء حرکۃ فی الخلاء وہو سلب الشیء عن نفسہ ہذا المحال لم یلزم من المعاوقۃ المخصوصۃ فانا ما جعلناہ الا تحقیقا وجودا فی الواقع بل فی الغرض فقط وفرض المحال لیس بمحال فلم یلزم الاستحالۃ الا من الخلاء وہو محال وانت تعلم سخافۃ ہذا الجواب فان القضایا اذا کانت حملیات تقدیریۃ فالنتیجۃ ایضا تکون حملیۃ تقدیریۃ ولا باس بسلب الشیء عن نفسہ علی تقدیر محال ۱۲ مولانا محمد یوسف رحمہ اللہ ۱۹ قولہ اقول ویمکن تحریر الخ حاصلہ ان القضیۃ الکاذبۃ علی الاطلاق من جہۃ انہا کاذبۃ مما یستحیل وقوعہا وصدقہا فی الواقع فلو استلزم صدقہا فی الواقع یکون مستحیلا قطعا والخلاء من ہذا الامر فانہ یستلزم صدق قضیۃ شرطیۃ کاذبۃ علی الاطلاق وہی انہ لو امکنت معاوقۃ مخصوصۃ کانت الحرکۃ فی معاوقۃ کہی لا معہا کما فصل فی البرہان ۱۲ ملا حسن رحمہ اللہ ۲۰ قولہ بنمط آخر فیہ اشارۃ الی ان التحریر السابق للجواب کان باخذ القضیۃ حملیۃ تقدیریۃ بان جعل لفظ لو کانت قیدا فیہا لا کلمۃ شرط داخلۃ فی المقدم ۱۲ مولانا محمد یوسف رحمہ اللہ

حواشی متعلقہ صفحہ ۵۹ ۵ قولہ مطلقا ای سواء کان فی الامکنة المتحددة کما بین السماء والارض او فی غیر الامکنة المتحددة کفوق الفلک الاعلی ۱۲ مولانا محمد یوسف رحمہ اللہ
۶ قولہ التشابہ باجزائہ سائر اجزاء الخلاء فانہ ان کانت ہناک حرکۃ طبیعیۃ فمن این تخص ہذا الجزء بالطلب والجزء الآخر بالہرب مع تشابہہما ۱۲ مولانا محمد یوسف رحمہ اللہ
۷ قولہ لتشابہ اجزائہ انت تعلم ان ہذا لا یصح لنفی الحرکۃ الطبیعیۃ فی المتشابہ الاتری ان القائلین بالبعد المجرد یقولون بتشابہ اجزائہ مع ان بعضہا یکون طبیعیا
لبعض دون بعض فکذلک لتمایز الاجزاء فی الاوضاع والہویات کذلک الخلاء فیما وراء المحدد مع انہ متشابہ الاجزاء یجوز ان یکون تمایز باقیما بینہا بالاوضاع والہویات
فیجوز ان یکون ہویۃ لبعض مع تمیز وضعہ عن الآخر مطلوبا لبعض الاجسام بالنظر الی ذاتہ النوعیۃ ومہروبا لبعض کذلک سائر الاجزاء فلا ینفع التشابہ شیئا ۱۲ ملا حسن رحمہ اللہ
۸ قولہ او قسریۃ راجعۃ الیہا ای الی الارادیۃ بان یکون القاسر ارادۃ وفیہ اشارۃ الی زیافۃ قول من اطلق تحدید الارادۃ وعدم تحدید القاسر الطبیعۃ فان القسریۃ التی اسبابہا الارادۃ فحکم اللہ
فی ہذا الحکم کما لا یخفی ۱۲ حضرت ملا مرحوم ۹ قولہ یجوز ان تحدد الارادۃ حال الحرکۃ من السرعۃ والبطوء بالشعور فیحدث الحرکۃ علی حسب ذلک وتخرجہا محفوظا فی الحرکات الطبیعیۃ
ویزداد بالمعاوق وینقص بنقصانہ مابازائہ فلا یلزم المساواۃ فلا تتم الحجۃ ۱۲ حضرت ملا مرحوم ۱۰ قولہ ان النفس ایضا الخ ای الشیخ لم یجوز تحدید حال الحرکۃ الارادیۃ
بالارادۃ فان المحرک فی الحرکۃ الارادیۃ ہو النفس والنفس انما تحرک الخ ۱۲ مولانا محمد یوسف رحمہ اللہ ۱۱ قولہ انما تحرک الخ ای النفس انما حرکت باحداث المیل وہو مختلف
بالشدۃ والضعف فلا یتحدد بالزمان بل حالہ حال المیل الطبیعی فلابد من امر آخر فلا یمکن ان یتحدد الزمان بہا فالحجۃ فی الارادیۃ ایضا تتم ولا یخفی علیک انہ غیر وارد فان تحریکہا باحداث میل لا یجب ان یکون حالہا
حال الطبیعۃ فان الفلک متحرک باحداث میل مع انہ لا معاوق فیہ اصلا فقد تحدد حال السرعۃ والبطوء بتحریک النفس الفلکیۃ باحداث المیل فلیکن الحرکۃ الارادیۃ فی الخلاء ایضا کذلک ۱۲ ملا حسن رحمہ اللہ

حواشی متعلقہ صفحہ ۶۰ ۱ قولہ وقد یکون تدریجا اراد بالتدریج التدریج الاتصالی او التدریج الذی لا یکون لہ دفعۃ جزء منہما وان کان لا یخلو
عنہا فلا یرد ان مجموع الانتقالات الدفعیۃ الواقعۃ فی مقولۃ الجوہر مثلا کالانتقالات التی فی اطوار ایضا تدریج فلم یصح قولہ ولا تتاتی الا فی مقولات معدودۃ ۱۲ ملا حسن رحمہ اللہ
۲ قولہ وکان ہہنا الخ الغرض من ہذا الکلام بیان وجہ عدول المعلم الاول من تعریف القدماء بواحد من ہذہ العبارات الی مسلک آخر فبینہ بقولہ لو لا ان یقع الخ ای لولا ان یقال
ان التدریج ہو وقوع الشئ فی زمان بعد زمان فیتوقف تصور التدریج علی تصور الزمان وکذا معنی یسیرا یسیرا ہو معنی التدریج وتصور اللادفعۃ موقوف علی تصور الدفعۃ
وہی عبارۃ عن حصول فی الآن الذی ہو عبارۃ عن طرف الزمان والزمان مقدار الحرکۃ فیلزم الدور ۱۲ مولانا محمد یوسف رحمہ اللہ ۳ قولہ علی نحو
من الدور یمکن ان یقال ان الزمان یمکن ان یتصور بانہا کمیۃ متصلۃ غیر قارۃ ولا ینظر فیہ الی انہا مقدار الحرکۃ والتدریج ہو الوقوع فی کمیۃ کذلک فلا دور ولذا قال
وکان ہہنا علینا الخ ولم یقل ان تعریف القدماء باطل کذا افید ۱۲ مولانا محمد عبد الحلیم نور اللہ مرقدہ ۴ قولہ کمال اول الخ الحاصل ان معنی الکمال
ہو الحاصل بالفعل وانما سمی الحاصل بالفعل کمالا لان فی القوۃ نقصانا والفعل تام بالقیاس الیہا ۱۲ مولانا محمد یوسف رحمہ اللہ ۵ قولہ اذ ہو فعلیتہ الخ یعنی انہ فعلیۃ
یتصور بانہا قوۃ سواء کانت متحققۃ ویرفعہا الفعلیۃ او لم تتحقق فالبرۃ منہا بمعنی المنع عن تحققہا کما فی الحرکات الفلکیۃ الازلیۃ ۱۲ محمد احسن ۶ قولہ بانہا قوۃ الخ ای
بہ قوۃ ما تحرک الیہ فانہ لا دخل لہ فی الکمالیۃ بل لہ او قوۃ المتحرک مخصص بہ قولہ فربما یکون المتحرک بالقوۃ ثم یصیر بالفعل ۱۲ حضرت ملا مرحوم ۷ قولہ وایضا انما یصل الخ
حاصلہ ان التحرک وسیلۃ الی نیل الکمال فیکون کمالا ای فعلا ضرورۃ ان ما یتوصل لوجودہ الی فعلیۃ فہو فعلیۃ ۱۲ حضرت ملا مرحوم ۸ قولہ اول الخ یتصور الاولیۃ
ہہنا من جہتین من جہۃ الذات فان التحرک دخیل فی الوصول الی المنتہی والدخیل ہو العلۃ والشکان من الشرائط والعلۃ متقدمۃ بالذات علی المعلول ومن جہۃ الزمان
فان التحرک یقع فی الزمان المتقدم علی آن الوصول ولا تنافی بین اجتماع التقدمات ۱۲ ملا محمد حسن رحمہ اللہ

حواشی متعلقہ صفحہ ۶۸ ۱ قولہ ولعل المذاہب الخ اشار بلفظۃ لعل الی ان بعضا من ہذہ المذاہب قد انشعبت الی شعب کثیرۃ فہذہ ہی الاصول
کما ستقف فی اثناء الکلام ۱۲ محمد اللہ ۲ قولہ ولعل المذاہب الخ کلمۃ لعل اشارۃ الی ما یفہم من الشفاء ان ہہنا مذہبا آخر لا یعتد بہ ولا یلیق ان یلتفت الیہ و
ہو ان الحرکۃ مقولۃ اخری سوی المقولات العشر ۱۲ مولانا محمد یوسف رحمہ اللہ ۳ قولہ انہا نفس مقولۃ ان ینفعل ای الذی یقال لہ مقولۃ الانفعال
ہو نفس الحرکۃ بان یکون عبارۃ عن ہیئۃ غیر قارۃ وہذا مذہب الشیخ الرئیس ایضا تبعا لبعض الاوائل ۱۲ مولانا محمد یوسف رحمہ اللہ ۴ قولہ او بالتشکیک
اشارۃ الی ان اصحاب ہذا المذہب حزبین حزب یقول ان لفظۃ الحرکۃ تقع علی الاصناف التی تحتہا بالاشتراک وحزب یقول بل لفظ الحرکۃ مثل لفظ الوجود تطلق
علی اصناف کثیرۃ لا بالتواطؤ ولا بالاشتراک بل بالتشکیک لکن الاصناف الداخلۃ تحت لفظ الوجود دخولا اولیا ہی المقولات واما الداخلۃ تحت لفظۃ الحرکۃ فہی انواع
واصناف من المقولات کذا فی الشفاء ۱۲ محمد اللہ ۵ قولہ کل منہا واقعۃ الخ ای الحرکۃ فی المقولۃ عین تلک المقولۃ فالحرکۃ فی الکم تکون من مقولۃ الکم
والحرکۃ فی الکیف تکون من مقولۃ الکیف والحرکۃ فی الاین تکون من مقولۃ الاین والحرکۃ فی الوضع تکون من مقولۃ الوضع ۱۲
مولانا محمد یوسف رحمہ اللہ

تتمہ حواشی متعلقہ صفحہ ۶۸ **ٹلہ قولہ** فان کلا من الکم الخ ای الکم منہ قار ومنہ سیال وہو الحرکۃ فی الکم ای النمو والذبول والکیف منہ قار ومنہ سیال وہو الحرکۃ فی الکیف ای الاستحالۃ والاین منہ قار ومنہ سیال وہو الحرکۃ فی المکان ای النقلۃ والوضع منہ قار ومنہ سیال وہو الحرکۃ فی الوضع وربما تاوی الجوہر فی مذہبہ حتی قال والجوہر منہ قار ومنہ سیال وہو الحرکۃ فی الجوہر فبعض من اصحاب ہذا المذہب یجعل الحرکۃ فی الجوہر ایضا **مولانا محمد یوسف**

ثلہ قولہ منہ قار ومنہ سیال الخ قال الشیخ فی الشفاء اختلف اصحاب ہذا المذہب فمنہم من جعل الافتراق الذی بین السواد القار وبین السیال افتراقا نوعیا ومنہم من جعلہ افتراقا غیر فصلی وہو کزیادۃ فرض علی خط فیصیر خطا اکبر ولا یخرج بہ من نوعہ **محمد اللہ ٹلہ قولہ** انہا لیست فی شئ الخ یعنی ان الاصناف الواقعۃ تحتہا لیست انواعا من المقولات علی السبیل المذکور فی المذہب الثانی فلیس المقصود نوعا من الکیف ولا النقلۃ نوعا من الاین فان مورد الحرکۃ فی الکیف لیس ان الکیف جنس لہا ولا انہا موضوع لہا بل الموضوع ہو الجوہر لا غیر لکن اذا کان ما منہ وما الیہ کیفا فالحرکۃ فی الکیف وان کان اینا فالحرکۃ فی الاین والحرکۃ امر مغایر لتلک المقولات لیست فردا منہا ومقابل لفظ الحرکۃ علی غیرہا بالتواطؤ فان الکمال الماخوذ فی حدہا اخذ الجنس ہو من الالفاظ المجانسۃ الوجود والوحدۃ فلا یکون حملہا علی ما تحتہا بالتواطؤ فلا یکون ذاتیا لہا **محمد اللہ ٹلہ قولہ** مشکک لان صدق الکمال علی الکمال الذی ہو بما ہو بالفعل من کل وجہ ککمال الباری اولی من صدقہ علی الکمال الماخوذ فی رسم الحرکۃ لانہ کمال من جہۃ القوۃ او یقال ان صدقہ علی الجوہر اولی من صدقہ علی التسعۃ الباقیۃ کما یفہم مما سیاتی فی الکتاب **مولانا محمد یوسف رحمہ اللہ**

ثلہ قولہ فالتسود الخ یعنی ان الحرکۃ فی السواد لیست حالۃ مغایرۃ لہ بل ہی فرد منہ یحصل للجسم بتشخصہ لتجدد زمان الحرکۃ ومع بقائہ بتشخصہ تتغیر وتشتد آنا فآنا فیحصل لذلک الفرد فی کل آن نوع من الشدۃ لیس فی الآن السابق ولا فی الآن اللاحق فکان الموضوع بالحقیقۃ للحرکۃ ہو ذلک الفرد فان تبدل الحالۃ علیہ اولا وبالذات وبواسطتہ یتبدل الجسم فی وصف السواد بانہ یحصل لہ ذلک الفرد الباقی فی کل آن نحوا آخر من الشدۃ **محمد اللہ ٹلہ قولہ** بل اشتداد الخ ای بل التسود اشتداد الجوہر الذی ہو موضوع مقولۃ الکیف فی سوادہ بان یترک فردا ضعیفا ویاخذ قویا فاما عندنا الموضوع بالجوہر لیس النفس والبدن فان الحرکۃ تقع فی الکیفیات النفسانیۃ ایضا عند الشیخ الرئیس کما سیاتی ولم یتبین بعد ان موضوع الحرکۃ فی مقولۃ الکیف ہو الجسم لا غیر **مولانا محمد یوسف رحمہ اللہ ٹلہ**

قولہ اذ لیس ہناک الخ فلا یکون الموضوع الحقیقی للحرکۃ فی السواد نفس السواد کیف وذات السواد الاول مغایرۃ لذات السواد الثانی لان التفاوت بالشدۃ والضعف تفاوت فی الذات الشخصیۃ قطعا بل فی الحقیقۃ النوعیۃ ایضا عند المشائین فلیس ہناک سواد واحد یکون موضوع التغیر **مولانا محمد یوسف رحمہ اللہ**

حواشی متعلقہ صفحہ ۶۹ **ثلہ قولہ** ان یکون الخ نفی المذہب الثانی والمراد بکون المقولۃ موضوع الحرکۃ ان یکون الحرکۃ من الاحوال العارضۃ للمقولۃ فالحرکۃ فی الکیف مثلا ہی کیف اشتد فالتسود سواد یشتد کما مر والمراد بکون الحرکۃ داخلۃ فی المقولۃ ان یکون مما یحصل بالمقولۃ تحصل الشئ بما ہو فرد لہ بان تکون اصنافہا الداخلۃ تحت لفظ الحرکۃ انواعا واصنافا من المقولات حیث یکون الاین منہ قار ومنہ سیال ہو الحرکۃ فی المکان ای النقلۃ والکیف منہ قار ومنہ سیال ہو الحرکۃ فی الکیف ای الاستحالۃ والکم منہ قار ومنہ سیال ہو الحرکۃ فی الکم ای النمو والذبول ووجہ النفی ان الحرکۃ ینافی فعلیۃ المقولۃ فکیف یکون من جمل المقولۃ او من محصلاتہا وتعلیم ان فائدۃ التکریر فی نفی المذہب الثانی فی قولہ ولا ان یکون المقولۃ موضوع الحرکۃ ولا ان تکون الحرکۃ داخلۃ فی تلک المقولۃ ان فیہ نفیا للمذہب الثانی بشعبتیہ لان فی المذہب الثانی مذہبین حیث ذہب جماعۃ الی ان معنی وقوع الحرکۃ فی مقولۃ ہو ان تلک المقولۃ مع بقائہا بعینہا تتغیر من حال الی حال علی سبیل التدریج فیکون تلک المقولۃ ہی الموضوع الحقیقی لتلک الحرکۃ وذہب آخرون الی ان معنی وقوعہا فی مقولۃ ہو ان تلک المقولۃ جنس للحرکۃ وقالوا ان من الاین ما ہو قار ومنہ ما ہو سیال وکذا الحال فی الکم والکیف والوضع فالسیال من کل جنس من ہذہ الاجناس ہو الحرکۃ فیکون نوعا من ذلک الجنس والمصنف اقتفی الشیخ الرئیس فی جعل ہذین المذہبین مذہبا واحدا حیث نقلہا فی تبیین اختلاف المذاہب فی سلک عبارۃ واحدۃ واشار ہہنا الی ہذا التشویش فی نفی المذہب الثانی فتکلم بعبارتین وتکریر النفی تم کلام المعلم تخلو من تعقید واختلال لانہ ابان المذہب الثانی فی اختلاف المذہب بعبارۃ اختارہا الاخرون منہ وفی تبیین بطلانہ بعبارۃ اختارہا جماعۃ منہ حیث قال فحصل ان الحرکۃ فی الکیف الخ وہہنا اشار الی نفی المذہب الثانی بعبارۃ تدل صراحۃ علی ان فی المذہب الثانی شعبتین وظاہر ان شعبۃ واحدۃ من الشعبتین لا یمکن ان یکون محصلا لشعبۃ اخری اللہم الا ان یرجع النزاع الی اللفظ **مولانا محمد یوسف رحمہ اللہ ٹلہ قولہ** فیلزم الخ فیہ ان لا انحصار فی المقولات العشر لیس بینا ولا مبرہنا علیہ فانہم ما اقاموا دلیلا علی الانحصار ولو سلم فنقول ان الانحصار انما ہو بالنسبۃ الی الحقایق المرکبۃ التی لہا جنس وفصل فیجوز ان یکون الحرکۃ حقیقۃ بسیطۃ کفصول الجواہر فلا یکون شئ من المقولات جنسا عالیا لہا وان صدق علیہا صدق العوارض **مولانا محمد عبد الحلیم نور اللہ مرقدہ ٹلہ قولہ** فلفظ الکمال الخ یعنی ان لفظ الکمال الماخوذ فی تعریف الحرکۃ وان کان مشککا بالنظر الی الوجودات التی من جملتہا الحرکات النوعیۃ والشخصیۃ ولکنا اذا اخذنا ہذا الامر الآخر التی تکون مختصۃ بالنظر الی نفس ماہیۃ الحرکۃ یجوز ان تکون جنسا لما تحتہا من انواع الحرکات ویکون تحتہا اصناف کاشتدادہا وضعفہا ولا منافیۃ فیہ **ملا محمد حسن رحمہ اللہ ٹلہ قولہ** فی رسم الحرکۃ الخ اشارۃ الی ان مشککیۃ ما وقع فی الرسم لا یستلزم مشککیۃ المرسوم لان الرسم عرضی خارج **مولانا محمد یوسف رحمہ اللہ**

حواشی متعلقہ صفحہ ۷۲

١١٣ قوله يعرف ح يعني من الغاية والعرضية بمناسبة على قياس ما عرفت في الاضافة فانه وان كان تبدل التسلح مثلا في جسم بواسطة حركة السلاح في الاين لكن لعدم كون ميل فيه لتبدل فيه لا يكون الحركة بالذات في التسلح بل المتحرك بالذات انما هو السلاح في الاين لكون الميل موجودا فيه كما اذا تحرك الشخص بحذاء شخص قاعد فالقاعد وان تبدل وضعه لكنه لا يعد متحركا فيه بالذات بل هو متحرك فيه بنفس حركة الشخص المتحرك بحذائه بالعرض ١٢ **احمد الله ١١٥ قوله** خالف فيه قوم الخ وهم فرق فرقة قايلون بالكمون والبروز قالوا ان الماء مثلا لا يصير بالذات البارد حارا وما يدرك من انقلاب احدهما الى الآخر فسببه ادراك الحس في العقوق الاولى لكمون واستتار الاجزاء الحارة وبروز وظهور للاجزاء الباردة التي كانت موجودة في الماء دائما وبالعكس في الثانية وفرقة يقولون ان الماء مثلا اذا صار باردا فقد فارق عنه الاجزاء الحارة التي كانت فيه والبارد اذا صار حارا فقد دخل فيه الحارة من خارج فهو لا والفرقة الاولى ينكرون الاستحالة ولكن ايضا وفرقة يقولون للماء البارد اذا صار حارا فقد ينقلب بعض جزئياته نارا وتختلط بالباقية على صورتها فهم يقولون بالكون دون الاستحالة ١٢ **احمد الله ١١٦ قوله** سياتي الكلام معهم الحق عندي ان الحركة في الكيف خفي بل باطل على طريقهم الحق فان الحركة كما ذكرنا مرارا بالبرهان القطعي لا يمكن وجودها بدون الفرد التدريجي ولابد ان يكون متصلا واذ قد بين في مقامه ان مراتب الكيف انواع متباينة فلا يمكن الاتصال فلا يمكن وقوع الفرد التدريجي فيه ايضا فيمتنع الحركة واذ لم يذكر المصنف الدليل على الحركة الكيفية ولا ينفع دعوى الضرورة ههنا فلا ينفع الكلام مع القوم ح ١٢ **ملا احسن رحمه الله**

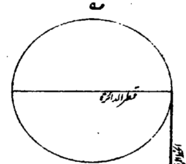
حواشی متعلقہ صفحہ ۷۳

١١٣ قوله الحقيقيين قد يطلق التخلخل على الانتفاش وهو تباعد اجزاء الجسم وتداخل جسم آخر غريب كما في القطن المنفوش والتكاثف على الاندماج وهو تقاربها بحسب خروج جسم غريب من بينها وهو كما في القطن الملفوف بعد النفش وهذان من باب الحركة في الوضع وقد يطلقان على رقة القوام وغلظه وهما من باب الكيف وقد يطلقان على زيادة مقدار الجسم من غير ان ينضم اليه جسم آخر وانتقاص مقداره من غير ان ينفصل منه جزء ويقال لهما الحقيقيان **احمد الله ١١٤ قوله** الوضع الخ الوضع هيئة حاصلة للشيء بسبب نسبة اجزائه بعضها الى بعض وبسبب نسبتها الى الامور الخارجية كالقيام والقعود فالحركة في الوضع عبارة عن التغير في تلك النسبة تدريجا ١٢ **مولانا محمد يوسف رحمه الله ١١٥ قوله** كالنهوض الى القيام من القعود فان الانتقال عن القعود الى القيام او بالعكس يكون قليلا قليلا وان كان حصول القيام او القعود الذي هو الطرف دفعة كالاين الذي هو الطرف يحصل دفعة ١٢ **مولانا محمد يوسف رحمه الله ١١٦ قوله** ولا يضر في ذلك الخ دفع لما عسى ان يتوهم ان في النهوض الى القيام من القعود حركة اينية لتبدل الاين فكيف يحكم بان فيه حركة وضعية وتقرير الدفع ان تبدل الاين لا يضر الحركة في الوضع لما عرفت من انه لا ضير في اجتماع الحركتين في مقولتين في موضوع كما ان الحركة في الكم يكون مع التبدل في الاين ١٢ **مولانا محمد يوسف رحمه الله ١١٧ قوله** كما في حركة الفلك فان الفلك الاعظم لا مكان له وسائر الافلاك لها مكان لكن لا تخرج عنه فحركتها لا تكون مكانية بل انما تتغير نسبة اجزاء كل منها الى امور خارجة عنه اما حاوية او محوية وهذه النسبة هي الوضع فالتغير فيها تغير الوضع ١٢ **مولانا محمد يوسف رحمه الله**

حواشی متعلقہ صفحہ ۷۷

١١٤ قوله ظاهر رأي على ما هو الم والافركات السيارات في بعض المواضع يخالف نفسها في غير تلك المواضع سرعة وبطوءا كالاوج والحضيض في الحس وليكن كذلك في الواقع وحركة الثوابت بطيئة في الغاية فمن الجائز ان تكون مختلفة ولا يدرك الاختلاف لبطوء الحركة فلا ينبغي ادعاء القطع في امثال هذه الحركات ١٢ **حضرت ملا مرحوم ١١٥ قوله** وقلما توجد في المكانية الخ وذلك لان الحركة تكون على انحاء ثلثة ارادية وقسرية وطبيعية اما الاول فيمكن ان يكون بالاستواء وبغيره بل قد يتحقق على نحوين واما على الاخيرين فلا يكون الا بعدم الاستواء ضرورة ان القسرية يقع فتور فيها آخرا لضعف الميل في ذلك الوقت والطبيعية يكون حالها على عكس القسرية تكون بطيئة في اول الحركة وسريعة في آخرها لكثرة الملاء في مبدأ الحركة وقلتها في آخره او هو معنى من الحركة فاذا كان التضاد كثيرا يحصل الضعف للحركة ويعرض لها البطوء واذا كان قليلا يحصل القوة لها ويعرض لها السرعة ١٢ **ملا محمد حسن رحمه الله ١١٦ قوله** دون ما يكون على الزاوية الى دون الحركة على ضلع من المثلث ثم على آخر منه فانها وان كانت متصلة واحدة لكن لا اولوية لها بالوحدة تخييل الاثنينية فيها كما هو الظاهر ١٢ **مولانا محمد يوسف رحمه الله**

حواشي متعلقه صفحه ۱۸ ۳۱ قوله سنبين الخ وليس كذلك فان المقايسة التي بين الزاويتين من قبيل المقايسة الاولى لعدم القربية دون العينية الحقيقية فضلا عن الوهمية لانطباق الزاوية التي بين محيط الدائرة والخط المماس للدائرة على بعض الزاوية مستقيمة الخطين الخ فانه اذا اطبق احد الخطين من زاوية مستقيمة الخطين على الخط المماس للدائرة يدخل جزء من محيط الدائرة بين زاوية مستقيمة الخطين كذلك تطبق حادة مستقيمة الخطين على بعض زاوية بين المحيط والقطر فانه اذا اطبق احد الخطين من زاوية مستقيمة الخطين على القطر يكون الخط الآخر داخل الدائرة فينقسم الزاوية بين المحيط والقطر بهذه الزاوية فقد فضلت على هذه و ليس التطبيق على سبيل توهم صيرورة المستدير مستقيما كيف ولو توهم المستدير وهو محيط الدائرة مستقيما لربما ساوت زاوية المحيط والقطر الزاوية القائمة لان الزاوية الحادثة بالخط المماس المحيط والقطر قائمة واذا توهم استقامة المحيط لانطبق على المماس ولا مساواة لها مع شيء من الزوايا مستقيمة الخطين ۱۲ مولانا محمد يوسف رحمه الله ۳۲ قوله وان بعدهما عن الخ اي يكون بعد السواد عن الطرف الحقيقي الذي فيه وهو مرتبة من السواد لا يتصور فوقها مرتبة منه وبعد البياض عن الطرف الحقيقي الذي فيه وهو مرتبة من البياض لا يتصور فوقها مرتبة منه يكون على السواء ۱۲ مولانا محمد يوسف رحمه الله ۳۳ قوله وهي حقيقية الخ ناص بان المفاوتة والمساواة البعيدتين مجازيتان وهو غير ظاهر ضرورة ان تساوي المربع للمثلث والمستدير للمستقيم وزيادة احدهما على الآخر ليس كذلك نعم ان التطبيق بالفعل مجازي ولا يلزم منه ان يكون المساوات والمفاوتة مجازية فان المساواة والمفاوتة في المقدار كونهما بحيث لو تطابقا توهما لم يفضل احدهما عن الآخر او فضل وهو حاصل كيف وان عظمية الكل على الجزء حقيقة مع ان التطبيق بالفعل غير معقول ۱۲ حضرت ملا مرحوم ۳۴ قوله مما هو الخ اي من الخلاف الآتي من التطابق بين خطين مستقيم ومستدير وبينهما مقايسة بعيدة ثانية من القبيلة الاولى ۱۲ مولانا محمد يوسف رحمه الله



حواشي متعلقه صفحه ۸۴ ۳۵ قوله فيجب ان يكون الخ المراد ان تضاد الحركات ليس موقوفا على تضاد المتحرك وكذا على تضاد المحرك وما فيه فانها تكون متضادة سواء كان تضاد في هذه الامور او لم يكن بل انما الموقوف على تضاد ما منه وما اليه يعني انه لا تحقق بدون تضادهما وليس المقصود نفي العلية الايجابية عن تلك الامور واثباتها في ما منه وما اليه كيف ويستحيل ان التضاد بين الحركات فلا تحقق مع تحققه فيهما غاية الامر انه تسامح في العبارة ۱۲ محمد الله ۳۶ قوله من جهة تضاد الخ ليس المراد من الجهة هي المداخلة والعلية فان التضاد بين الماهيتين يكون من لوازم ذاتيهما الا ترى ان تضاد السواد والبياض يكون بالنظر الى ذاتيهما بل المراد بها كشف تضاد المبدء والمنتهى من تضاد الحركتين ولزومه له ۱۲ ملا محمد حسن رحمه الله ۳۷ قوله ان لا يكون ذلك الخ ومعناه ان لا يكون التضاد بينهما موقوفا على الحركة فان النقطة العالية عالية وكذا السافلة سافلة وان لم يقع منهما واليهما الحركة ۱۲ ملا محمد حسن رحمه الله ۳۸ قوله نقطتان اي نقطتان من جسم بسيط وهذا بحسب بادي النظر واما بحسب النظر الدقيق فالمبدأ آن والمنتهيان آنيان لا نقطتان الخ للا سهل لانه يقاس حال الانيين على حال النقطتين ۱۲ مولانا محمد يوسف رحمه الله ۳۹ قوله فيكون علو والعلو والسفل للنقطة العالية والسافلة ليس بالقياس الى الحركة اي لا يتوقف عليها فان المركز سافل والنقطة من المحيط عالية وان لم يفرض بينهما الحركة وباعتبار هذين العارضين صارا متضادين مع تساويهما في الحقيقة ۱۲ مولانا محمد يوسف رح ۴۰ قوله فان احدى الخ حاصله ان المبدئين والمنتهيين نقطتان ولا تضاد ان في الحقيقة لكن عرض لاحدى النقطتين كنقطة المركز انها مبدء للصاعدة ومنتهى للهابطة وعرض للنقطة الاخرى وهي النقطة في المحيط انها مبدء للهابطة ومنتهى للصاعدة فكانتا متضادتين بحسب هذا العارض لان كلا من الحركة الصاعدة والهابطة مستقيمة والمبدء في المستقيمة لا يمكن ان يكون منتهى فهما متقابلان من هذا الوجه ويكون هذا التضاد بالقياس الى الحركة اي موقوفا عليها فان المبدئية والمنتهية انما هي بعد فرض الحركة ولو لم تفرض الحركة لا صاعدة ولا هابطة فلا مبدء ولا منتهى ۱۲ مولانا محمد يوسف رحمه الله ۴۱ قوله وقياسهما الخ دفع توهم عسى ان يتوهم ان مفهوم المبدء ومفهوم المنتهى متضايفان فيكون المقابلة بينه وبين مفهوم المنتهى تضايفا لا تضادا فكيف يوجب تضاد الحركتين ۱۲ محمد الله

حواشي متعلقه صفحه ۸۵ ۴۲ قوله قد علمت الخ فان اختلاف المبدء والمنتهى في وصف المبدئية والمنتهية لا يختص بالصاعدة والهابطة بل في كل مستقيمتين متباد لتين من جهة الفوق والتحت او اليمين والشمال والشرق والغرب ۱۲ ملا محمد حسن رح ۴۳ قوله متضادتان مع ذلك لكونهما مفهومين وجوديين غير معقولين كل واحد منهما بالنسبة الى الآخر ولا يجتمعان في وقت واحد من جهة واحدة واما كونهما نوعين حقيقيين متخالفين فلعله يدري بشهادة الوجدان ۱۲ ملا محمد حسن رحمه الله ۴۴ قوله كما ظن قد ظن بعض ان التضاد بين الحركة الصاعدة والهابطة انما هو باعتبار كون المبدء والمنتهى في غاية القرب والبعد عن المحيط ولذا ظنوا ان التضاد بين الحركات المستقيمة منحصر في الصاعدة والهابطة ۱۲ احمد الله

تتمہ حواشی متعلقہ صفحہ ۸۵

سلہ قولہ وموجب الخ الحرکۃ المبتدءۃ من غایۃ السفل الی غایۃ العلو حرکۃ نوعیۃ متمایزۃ بالفصل عن الحرکۃ النوعیۃ المبتدءۃ من غایۃ العلو الی غایۃ السفل فاختلافہما النوعی حاصل باختلاف المبدء والمنتہی بہذہ الجہۃ والحرکتان المذکورتان مفہومان موجودیان غیر متضایقین لا یجتمعان بالنظر الی نفس ماہیتہما النوعیۃ فی متحرک واحد فی زمان واحد مع الاعتوار علیہ وہذا معنے تضادہما النوعی فقول المصنف فتضاد الطرفین من ہذا الاعتبار لا یوجب التضاد الذاتی فی الحرکتین فی حیز المنع ۱۲ ملاحسن رحمہ اللہ

حواشی متعلقہ صفحہ ۸۶

سلہ قولہ فلا یطلب الخ فیہ ان الشیخ لا یطلب للواحد الشخصی ضدا حتی یرد الجحد ورد انما ہذا الایراد علی عنوان اورد المصنف لنقل دفع الشیخ وما قال الشیخ فی الشفاء فہو خال من ہذا الغبار وعبارتہ ہکذا ضد الواحد بالعموم واحد بالعموم مکثر بالشخص لیس ضد الواحد بالعموم واحد بالشخص فلیس ضد جمیع تلک المستدیرات المتفقۃ فی کون الاستدارۃ ہذا المستقیم الواحد بالشخص بہت ۱۲ مولانا عبد الحلیم نور اللہ مرقدہ سلہ قولہ وایضا تلک الخ یعنی انہ یفہم من کلام الشیخ انہ لو کانت وحدۃ القوسیۃ وحدۃ بالشخص کما ان وحدۃ الوتریۃ وحدۃ بالشخص لکن تحقق التضاد بین الشخصین من حیث ہما شخصان ولیس کذلک انہ لا شک ان تلک الوتریۃ الخ ۱۲ مولانا محمد یوسف رحمہ اللہ ۱۹ قولہ فساوہا الخ لان جہۃ الاستدارۃ جہۃ جنسیۃ کما ان وہکذا جہۃ الاستقامۃ جہۃ جنسیۃ لانواع الانواع تحتہما ان الاستقامۃ الوتریۃ نوع واحد والاستقامۃ القطریۃ نوع آخر وہکذا والاتضاد بین الاجناس ۱۲ مولانا محمد یوسف رحمہ اللہ سلہ قولہ اذ لا یمکن ان یکون الخ بان تتوارد الاستدارۃ والاستقامۃ علی متحرک واحد وفی التضاد لا بد من ہذا ۱۲ مولانا محمد امین اللہ نور اللہ مرقدہ

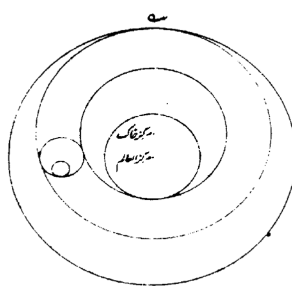
حواشی متعلقہ صفحہ ۸۸

سلہ قولہ ووجب الخ ہذا الالتزام فی غایۃ البعد فانا نعلم قطعا ان الکرۃ متحرکۃ بحرکۃ الدولاب علی نسق واحد لو کان فوقہا سطح مستو لا فالتزام السکون بمجرد تماس السطح الغیر العائق عن حرکۃ الدولاب لا یخلو عن بعد اللہم الا ان یقال ضرورۃ بطلان تتالی الآنین الخ عن حرکۃ الدولاب علی الاتصال والضرورات الطبیعیۃ انما توجب مستبعدات مستبشعۃ کضرورۃ الخلاء ۱۲ محمد اللہ رحمہ اللہ سلہ قولہ وسطح آخر الخ ای لذلک الملاء سطح آخر یلاقی تقعیب الکرۃ فملاقات الصغیرۃ للجسم الملاقی انما ہو ملاقاۃ سطحی وسطح الملاء الذی ہو ملاق تقعیب الکرۃ بسیط لیس فیہ نقطۃ ممتازۃ فی الوضع حتی یقال ان سطح الملاء یلاقی الکرۃ بنقطۃ فلا یلزم مماسۃ الکرۃ للصغیرۃ بنقطۃ ۱۲ مولانا محمد امین اللہ نور اللہ مرقدہ سلہ قولہ ولم یجز الخ دفع دخل تقریرہ انہ یجوز ان یکون فی وجہ السطح الآخر للملاء الملاقی لتقعیب الکرۃ من جہۃ ملاقاتہ الکرۃ نقطۃ غریبۃ مع جسم آخر ویلاقی الکرۃ ذلک السطح بہذہ النقطۃ فیلزم التلاقی بالنقطۃ ۱۲ مولانا محمد عبد الحلیم نور اللہ مرقدہ سلہ قولہ ومن لم یقع الخ لا یخفی سخافۃ ہذا الکلام فان ملاقاۃ الکرۃ علی تقدیر تحققہا مع السطح المستوی حالۃ الثبات والسکون مثلا لیست الا بالنقطۃ بالضرورۃ مع ان ماذکرہ جار فیہما ایضا فعلی فرض ترکیب الکرۃ علی الدولاب الدائر فرض سطح مستو فوقہ یتلاقی الکرۃ عند وصولہا الی ذلک السطح المستوی بالنقطۃ البتۃ کما فی الثبات والسکون بعینہا فیتم النقض ۱۲ محمد اللہ رحمہ اللہ

حواشی متعلقہ صفحہ ۸۹

سلہ قولہ وہی وان کان الخ یعنی ان تلک القوۃ لہا اثران الاول لازم لہا عن ان تقر الاول [illegible] دفع لما یلزم والثانی الایصال الی حد وہی تسمی میلا بالاعتبار الاول وہو یزول عند انقطاع الحرکۃ ووصول المتحرک الی المنتہی یبقی الثانی فلا بد من بقاء موثرہ البتۃ فاسم المیل باق وان زال الاسم ۱۲ محمد اللہ سلہ قولہ وفساد ہذا المیل الخ دفع توہم وہو ان یقال ان المیل الثانی الذی یتحقق بہ الحرکۃ الثانیۃ ہو عبارۃ عن فساد المیل الاول واذا المیل الاول لہ آخر آنات الوجود فلیس لہ اول آنات الفساد فیفسد ذلک المیل فی الزمان الذی بعد آخر آنات الوجود وتحقق الحرکۃ الثانیۃ ولا یتخلل السکون بین الحرکتین ۱۲ محمد اللہ سلہ قولہ اذ لیس وجودہ الخ فانہ لیس وجودہ من توابع الحرکۃ القطعیۃ حتی یکون آنیا تدریجیا ولا من توابع الحرکۃ التوسطیۃ حتی یکون زمانیا الا دفعیا ولا تدریجیا بل الحرکتان من توابعہ فیکون لوجودہ اول آن وان یبقی فی زمان کاللاحرکۃ ۱۲ محمد اللہ سلہ قولہ اذ لیس وجودہ الخ ہو اول الکلام فانہ یجوز ان یکون حدوث المیل الثانی لحدوث الحرکۃ التوسطیۃ فلا یلزم المطلوب ۱۲ ملا محمد حسن رح سلہ قولہ ولیس الخ ای لیس المیل الثانی کالحرکۃ والسکون فانہما زمانیان لا یوجدان بل وجدا الا فی زمان ولیس لہا اول حدوث بل ہو کاللاحرکۃ الخ ۱۲ مولانا محمد یوسف رحمہ اللہ سلہ قولہ فاذ ذلک الخ فلکون ان حدوث اللاحرکۃ انما ہو منتہی زمان الحرکۃ ومبدء زمان اللاحرکۃ لا یحتاج الخ ۱۲ مولانا محمد عبد الحلیم نور اللہ مرقدہ سلہ قولہ لکن الخ دفع لما یتوہم من انہ کما ان اول حدوث اللاحرکۃ فی آن ہو منتہی زمان الحرکۃ ومبدء زمان اللاحرکۃ فلا یلزم الآنان کذلک یکون آن حدوث المیل الثانی انما ہو منتہی زمان الحرکۃ فلا یلزم الآنان حاصل الدفع انہ لا یکون کذلک لان الآن الذی ہو منتہی زمان الحرکۃ ہو آن الوصول فیہ المیل الاول للوصول فلو کان ہذا الآن آن حدوث المیل الثانی یلزم [illegible] الآن لواحد میلان الی جہتین مختلفتین ہو باطل ۱۲ مولانا محمد عبد الحلیم نور اللہ مرقدہ

تتمۂ حواشی متعلقہ صفحہ ۹۰ قولہ غیر آن بہ آخر یعنی ان قصد بہ الجہۃ المعدودۃ تبعیض المطلوب ولکن یمنع صدقہا بمنع وجود الموضوع وان ارید بہ السالبۃ البسیطۃ فسلم صدقہا لعدم الموضوع والمحمول فی الواقع ویمنع استلزامہا المطلوب بل ینافیہ ۱۲ **ملا محمد حسن رح قولہ** فقد سبق السکون لا بالاً ان ان تقعقعت فیہ الحرکۃ الاولی ولم یوجد فیہ المیل الثانی ولا یلزم اجتماع المیلین فیوجد زمان السکون وہو المطلوب ۱۲ **مولانا محمد یوسف رحمہ اللہ قولہ** ولا نسلم الخ لما کان مبنی الدلیل علی عدم اجتماع المیلین کما عرفت وکان یرد علیہ ان لا دلیل علی عدم اجتماع المیلین ازاحہ بقولہ ولا نسلم الخ ای لا نسلم قول من قال ان اجتماع المیلین لان اجتماعہما مستلزم ومقتض لان یکون شیٔ فیہ بالفعل مدافعۃ الی جہۃ انکان المیل عبارۃ عن نفس المدافعۃ اولیزم المدافعۃ ان لم یکن المیل عبارۃ عن نفس المدافعۃ بل عن مبدء المدافعۃ لان المدافعۃ علی ہذا لازم المیل فیکون فیہ بالفعل التنحی من تلک الجہۃ وہذا ہو اجتماع المتنافیین بل یرجع الی اجتماع النقیضین فی الواقع ۱۲ **مولانا محمد یوسف رحمہ اللہ قولہ** ولا اشتباہ ان یکون الخ ای لا اشتباہ بالصواب ان یکون المیل الاول الموصل یبقی زمانا فلان ہذا الزمان الفاصل لم ینعدم فیہ الوصول والوصول لا یکون بدون الموصل لان الاثر لا یکون بدون المؤثر لکنا اخذناہ موصلا انا لسکون اقرب من الموجب لعدم السکون الذی ہو المقصود ہو محل انکار وتوقف ووجہ الاقربیۃ ان المیل الموصل زالم یبق بعد آن الوصول فلا یبقی الوصول وتحدث المفارقۃ بخلاف بقائہ زمانا فانہ یقتضی بقاء الوصول فی ذلک الزمان ۱۲ **مولانا محمد یوسف رحمہ اللہ قولہ** ثم انہ اشار الخ حیث قال الشیخ فی الشفاء وتوقل بنفسک ہذا جمع المعلم الاول ہذا الاصل انتہی ۱۲ **مولانا محمد یوسف رحمہ اللہ قولہ** امکان رجاع الخ بان یقال ذکر فی الحجۃ المشہورۃ المماسۃ والمباینۃ وارید موثراہما وہما المیلان فکانہ اقیم الاثر مقام المؤثر ۱۲ **حمد اللہ قولہ** لی نحو افادہ الخ بان یقال ان الشیٔ ما الواحد لا یجوز ان یکون مماسا بالفعل لغایۃ معینۃ ومباینا لہ الا فی آنین فکذلک المیل الموجب للمماسۃ والمیل الموجب للمباینۃ لا یکون الا فی آنین وبین کل آنین زمان فذلک الزمان لا حرکۃ فیہ فیہ سکون ۱۲ **مولانا محمد یوسف رحمہ اللہ**



حواشی متعلقہ صفحہ ۹۳ قولہ لاستواء اجزائہ الخ ای الحرکۃ الوضعیۃ فی الجسم البسیط انما یکون بتغیر نسبۃ اجزائہ الی امور خارجۃ عنہ اما حاویۃ او محویۃ لان التغیر فیہا تغیر الوضع واذا کانت اجزاء البسیط متساویۃ فیلزم استواء الاوضاع الی اصلۃ محاذاۃ اجزاء البسیط الی الامور الخارجۃ المحویۃ او الحاویۃ فی جوفہ مثلا کما فی الفلک الاعظم فان الحرکۃ الوضعیۃ فیہ انما تکون بتغیر اوضاع محاذاۃ اجزائہ الی اجزاء الفلک الثامن وتلک الاوضاع تکون متساویۃ بالنسبۃ الی الفلک الاعظم او یلزم استواء الاوضاع الی اصلۃ محاذاۃ اجزاء البسیط الی الامور الخارجۃ الحاویۃ کما فی سائر الافلاک فان الحرکۃ الوضعیۃ فی الفلک الثامن مثلا یتصور بتغیر اوضاع محاذاۃ اجزائہ الی اجزاء الفلک التاسع الذی ہو الفلک الاعظم وہو لیس فی جوف الثامن بل خارج عنہ فتلک الاوضاع تکون متساویۃ بالنسبۃ الی الفلک الثامن مثلا واذا کانت تلک الاوضاع متساویۃ متشابہۃ فی الماہیۃ فلا یکون احد منہا مطلوبا بالطبع ومہروبا عنہ بالطبع لعدم الترجیح فلا یتصور کون الحرکۃ الوضعیۃ للبسائط طبعیا ۱۲ **مولانا محمد یوسف رحمہ اللہ قولہ** لاستواء الخ لمناقش ان یناقش ان البسیط وانکان اجزائہ متساویۃ متشابہۃ لکن لا نم استواء نسبۃ الاوضاع الیہ لم لا یجوز ان یکون حقیقتہ مقتضیۃ لان یکون بعض اجزائہ محاذیا لشیٔ مما فی جوفہ وبعض آخر منہ لشیٔ آخر کما ان الزمان مع تشابہ اجزائہ فی الحقیقۃ مقتض لتقدم جزء وتاخر آخر فتامل ۱۲ **حمد اللہ رحمہ اللہ**

حواشی متعلقہ صفحہ ۹۴ قولہ لشدۃ ہرب الخ لعلہ زاد لفظ الشدۃ لدفع وہم عسی ان یتوہم من انہ کما ان الماء یہرب بطبعہ عن حیز الغریب کذلک الماء ایضا یابی عن الدخول فی خلل الآجرۃ ومساماتہا فانہا حیز غریب للماء ایضا وضرورۃ الخلاء لا تستدعی الا تحقق جسم فی خلل الآجرۃ سواء کان ماء او ہواء فخروج الہواء عنہا ونشفہا للماء لیس اولی من بقائہ فیہا وعدم دخول الماء بل حصولہ فیہما من اول الامر مرجح للبقاء وحاصل الدفع ان ہرب الہواء بطبعہ عن الحیز الغریب امتناع الخلاء کانہ جاذب للماء وکذا اباء الماء عن الدخول کانہ جاذب للہواء فوقع التجاذب بینہما لکن لما کان ہرب الہواء شدیدا غلب فعلہ فخرج ودخل الماء ضرورۃ امتناع الخلاء ولا یخفی انہ امر عام محض بل الظاہر ان ذلک انما ہو لخاصیۃ فی الآجرۃ فی جذب الماء ولذا لو فرض مکان الآجرۃ جسم آخر کالحدید وغیرہ لا یحس فیہ انتشاف الماء البتۃ مع ان فیہ ہواء ایضا ۱۲ **حمد اللہ قولہ** لو لم یکن الماء الخ اذ لو لم یکن صاعدۃ من الماء فی الہواء فانہ ینزل الی السفل بطبعہ ۱۲ **حمد اللہ قولہ** المکان طبعیا لان المکان الطبعی للماء ہو سطح الہواء الحاوی للماء ۱۲ **مولانا محمد یوسف رح**

حواشي متعلقه صفحه ٩٧ **١٢٢ قوله** بل نقول ان لخ حاصله ان القوة الجسمانية يلزم ان يكون نسبة تحريكها الى تحريك الجزء نسبة المتناهي الى المتناهي لتعدد الجزء محرك لما يحركه الكل على نسبة قوتي الجزء والكل ولا يجب في صدق هذا اللزوم تحقق التقدير وكل ما يلزمه هذه الشرطية فهو متناه فالقوة الجسمانية متناهية ١٢ **احمد الله ١٢٣ قوله** فيعلها المهندس يفهم من هذا الكلام ان التقديرات ههنا ليست من المستحيلات لان التقديرات التي يفعلها المهندس تكون من الممكنات لا من الاختراعيات المحضة فتقدير تحريك جزء القوة ممكن وان لم يكن بالفعل وهذا الكلام كما سابق يدل على احتمال كونه من المستحيلات عنه المعترض ١٢ **مولانا محمد يوسف رحمه الله ١٢٤ قوله** وبالجملة الخ اي ليس العائق من تحريك جزء القوة طبيعة القوة المشتركة بين الكل والجزء بالضرورة الا انه يعيق الاثر الموجب لفضل اثر الكل اثر من بعض القوة الموجودة في ضمن الكل فالعائق عن تحريكها لو كان انما يكون من طبيعة الامور التي ليست توجد في مرتبة وجود القوة واذا كان كذلك فنقول في تقرير الدليل على عدم كون القوة الحالة في الجسم المتناهي قوية على غير متناه بحسب المدة والعدة المنتظمة المرتبة بان يلزم على تقدير وجود القوة الغير المتناهية قضيتان متنافيتان احدهما باقتضاء طبيعة القوة ان هذه القوة بحيث لو كانت الامور العائقة عن تحريك جزء القوة توجد على نحو الكان طباع القوة يوجب ان يكون نسبة تحريك جزء ها الى تحريك كلها نسبة المتناهي الى المتناهي لو فرض تناهي اثر الجزء وان يكون اثر الكل مساويا لاثر الجزء لو فرض عدم تناهي اثر الجزء واخريهما باقتضاء الامور العائقة لو كانت القوة غير متناهية في جسم متناه لم يكن القوة بحيث لو كانت الامور المذكورة توجد على نحو الكان طباع القوة يوجب ان يكون نسبة تحريك جزء ها الى تحريك كلها نسبة المتناهي الى المتناهي ان يكون اثر الكل مساويا لاثر الجزء ١٢ **مولانا محمد يوسف رحمه الله ١٢٥ قوله** واما بالقياس الخ توضيحه ان المقوى عليه من عدة الكل والجزء اذا كانت مختلطة بان يكون في مرتبة الاوساط عدة الجزء كالجزء من عدة الكل اعني اذا اعتبرناها معينا متناهيا يكون عدة الكل اكثر من عدة الجزء كما في دورات الفلك الاعلى والثامن فان دورات الفلك الثامن الذي هو فلك الثوابت وحركته من المغرب الى المشرق انقص من دورات الفلك الاعلى مع كونهما غير متناهيين فان الفلك الاعلى يقطع دورة في كل يوم بليلته تقريبا والفلك الثامن يقطع دورة في ستة وثلثين الف سنة على راي وفي خمس وعشرين الف سنة على راي وفي هذه المدة ينقضي الوف دورات الفلك الاعلى وكما في الوحدات الغير المتناهية فانها انقص من الالوف الغير المتناهية مع عدم تناهيهما اذ كل واحد من الالوف لاشتماله على الوحدات ازيد منها ففي هذين المثالين نظير زيادة الكل عدة على عدد الجزء في الاوساط لا في المبدء لاتحاده ولا في جانب عدم النهاية حتى يظهر الخلف فلو فرض صدور العدة المختلطة الغير المتناهية من قوة لا يمكن فيه استعمال البيان المقام لابطال وجود القوة الغير المتناهية بالقياس الى المدة والعدة المنتظمة في الجسم المتناهي لعدم ظهور الزيادة في جانب عدم التناهي حتى يظهر الخلف والسر في عدم استعمال هذا البرهان فيها ان اللاتناهي في الدورات للفلكين في اللاتناهي في الاحاد والالوف لا تقتضي لا بالفعل فان الخارج من القوة الى الفعل انما يكون متناهيا والكل معدوم بالضرورة واشار اليه المصنف بقوله المعدومة ولا استحالة في اللاتناهي اللاتقضي هذا تلخيص ما في الحواشي فتدبر ١٢ **مولانا محمد عبد الحليم نور الله مرقده**

حواشي متعلقه صفحه ٩٨ **١٢٦ قوله** فان قيل الخ حاصل السؤال ان مدار البداهة في تجويز كون القوة الحالة في الجسم المتناهي مبدء للحركة الغير المتناهية في العدة والمدة وحاصل الجواب انها في مقابلة البرهان في حكم وهمية والاوهام لا تعارض اليقينيات فلا يعبا بها ١٢ **ملا محمد حسن رحمه الله ١٢٧ قوله** لكنه يستحيل الخ فاما ان لا يبقى الجسم اثما واما ان يبقى ولا يبقى قوته واما ان يبقى قوته ايضا لكن يعرض لها الكلال فلا تقوى على التاثير وهذا والكل بشيء مما يحكم به البداهة لكن لا تعلق به الدليل لزم الايمان به ١٢ **احمد الله ١٢٨ قوله** بل عدمالان السكون عدم الحركة عما من شانه الحركة واذا كان السكون عدما لا فعلا فلا يصدق عليه انه فعل القوة الطبيعية فلا يقال بكونها قوية على غير متناه بحسب المدة والعدة ولا يقاس عليها تجويز كون القوة قوية على الحركة الغير المتناهية بحسب المدة والعدة وقائل ان يقول ان السكون عدمي لكن حصول الارض في حيزها من مقولة الاين هو عرض من الاعراض موجود فذلك مستفاد من القوة الطبيعية ١٢ **مولانا محمد يوسف رحمه الله ١٢٩ قوله** ويخرج خلفا اي نظير الخلف بانه يلزم في القوة ان تضعف وتنصف والغير المتناهي لا يكون متضعفا ومتنصفا كما هو تقرير من المصنف ١٢ **مولانا محمد يوسف رحمه الله ١٣٠ قوله** ولا يعلم ان القوة الخ حاصله انك قد عرفت ان التناهي واللاتناهي من عوارض الكم او المتكم والقوة ليست بكم ولا متكم بالذات ولا يوصف بهما بالذات الا من جهة ما يقوى عليه بالعرض فمعنى القوة الغير المتناهية ان يقوى عليه غير متناه والمقوى عليه اذا كان مختلطا يكون قابلا للزيادة والنقصان لو كان غير متناه فالقوة عليه يمكن ان يزاد عليها او ينتقص منها ولو كان غير متناه بالعرض فهذا القوة كانها في نفسها ليست غير متناه لا تجد نفعا بل يجب ان يكام حول ما بينه الشيخ ١٢ عبد الحكيم

حواشي متعلقه صفحه ٩٩ **١٣١ قوله** لا يكون قسمة الخ قسمة تلك الحركة بعينها على ما هي عليه بالفعل انما يكون في الآلات السرعة محفوظة ولاحظت تاتي القسمة اما بحسب المسافة او المدة او مقدار المتحرك لان لا مقدار في الحركة يليق بحسب هذه الثلثة فانقسام الحركة ليس الا بحسب الانقسام واحد منها واتكان لا انقسام في المسافة في حركة واحدة يستلزم الانقسام في المدة وبالعكس لانطباق كل واحد منهما على الآخر كما عرفت بما لا مزيد عليه ١٢ **مولانا محمد يوسف رحمه الله ١٣٢ قوله** بل ينقص الخ ينقص المدة بازدياد اجزاء القوة لان الحركة تكون بحيث يقتضيها السرعة الى نقضت المدة او اختلفت المسافة هذا اذا كانت السرعة غير محفوظة واما اذا كانت السرعة محفوظة فالمسافة والمدة متطابقتان في الانقسام كل منهما يكون بازاء انقسام الآخر كما مر ١٢ **مولانا محمد يوسف ١٣٣ قوله** لا شك الخ حتى فيلزم ربما يكون القوة متعلقة بجسم بشرط جزء ما لا يتعلق بجزء القوة فلا تاثير لها انفرادا بل لها الا بجنب بالا حجر بان النصف مثلا بازاء النصف والربع بازاء الربع وهكذا ١٢ **مولانا محمد نوح**

حواشی متعلقہ صفحہ ۱۰۱

۳۱ قوله الا ان سے من حیث ان الطبیعة الوسطے لیس لها الوجود فی مذهب البرهان ما دامت علی صرافة ابتداءها وارسالها ۱۲ مولانا محمد یوسف رحمه الله

۳۲ قوله من الجسمیة المشترکة الخ اے لا یمکن ان یکون المرجح الجسمیة لاشتراکها فی الاجسام فلو کانت مقتضیة لحیز معین لجسم یلزم اشتراک الاجسام باسرها فی هذا الحیز و هو محال وکذا الهیولے لا تکون مقتضیة للحیز ایضا لاشتراکها فی الاجسام فلا یصلح لان ترجح حیز البعض دون بعض فیها ولما کانت علة عدم اقتضاء الجسمیة لحیز واحدة ترک المصنف بیان عدم اقتضاء الهیولے وایضا الهیولی قابلة لا فاعلة فلا تقتضی الحیز فی الفلک یقینا مع کون هیولے کل فلک مغائرة لهیولے الآخر ۱۲ مولانا محمد یوسف رحمه الله

۳۳ قوله بل الطبیعة الخ وفیه انه یجوز ان یکون الحیز المعین من مقتضیات الجسمیة المشترکة ویکون فیه جسم واحد فقط و باقی الاجسام فی احیاز مختلفة للقاسر او باقتضاء طبائعها تلک الاحیاز المختلفة وغلبة اقتضاء الطبائع علی اقتضاء الجسمیة کما فی القواسر فلا یجب التوزیع ۱۲ مولانا محمد یوسف رحمه الله

۳۴ قوله وجود الجسم الخ اشارة الی دفع ایراد و هو ان ههنا وجوها احتمال ان تاثیر الفاعل بواسطة الامور الخارجية التی یعرض للجسم فلا یلزم ما ذکرتم من ان عند تخلیته مع طبعه یکون موجودا حاصلا فی مکان معین یقتضیه الخ فی امکان مقتضیات الامور الخارجیة جاز ان یکون حصوله فی مکان معین من فاعل و وجه الدفع ظاهر و هو ان تخلیته الجسم مع طبعه لو لم یکن لکون الفاعل عندهم لما کان جوهرا قدسیا نسبته الی جمیع الاحیاز علی السواء لا یمکن ان یکون مع البعض الاحیاز دون بعض ما لم یکن فی طبیعة الجسم خصوصیة مع ذلک الحیز ۱۲ محمد الله

۳۵ قوله علی السواء لمانع ان یمنع تساوی نسبة الجوهر القدسی الی الاجسام مستندا بما یقول الاشراقیون من ارباب الانواع ثم بعد تسلیم ذلک له ان یمنع نسبة الاحیاز المختلفة الیه ، مو و انه لم لا یجوز ان یکون اختلاف الاحیاز بمقتضی الجوهر القدسی علی حسب اختلاف المواد فی انفسها او فی استعداداتها ۱۲ مولانا محمد یوسف رحمه الله

حواشی متعلقہ صفحہ ۱۰۴

۳۶ قوله فقوة بسیط الخ فانه اذا فرض الترکیب من ثلث بسائط کالارض والهواء والماء . بان یکون کلها متساویة فی المیل والقوی و فرض حرکة ذلک المرکب بالطبع الی جهة مکان الارض مثلا و هذا انما یمکن اذا کان الارض فی ذلک المرکب غالبة فی القوة والمیل و هو ظاهر و هذا هو غالب مطلق لکونه عبارة عن غلبة جزء واحد علی ما عداه فیلزم التخلف لانه فرض التساوی فی الاجزاء فی القوی ۱۲ مولانا محمد یوسف رحمه الله

۳۷ قوله غالبة بالطبع و هذا خلف لاحد ان یقول ان السکون فی حیز من الاحیاز انما هو لتساوی المیول لا لغلبة قوة بسیط ذلک الحیز فلا یلزم التخلف ۱۲ مولانا محمد یوسف رحمه الله

۳۸ قوله ومحال ان لا یتحرک الخ استحالة عدم التحرک والسکون مطلقا مسلمة ولا یلزم واما استحالة عدم التحرک الطبعی والسکون کذلک فممنوعة فانها انما تسمع ان یکون للجسم حیز طبعی والمرکب لیس له مکان طبعی حق کما عرفت سابقا ۱۲ محمد الله

حواشی متعلقہ صفحہ ۱۰۵

۳۹ قوله ولم یتوارد الخ فاحد من البسیطین المذکورین لو کان قویا علی دفع الآخر او خرقه فیذهب الی حیزه بدفع الآخر او خرقه و یحصل الافتراق والانفصال بین البسیطین ۱۲ مولانا محمد یوسف رحمه الله

۴۰ قوله ههنا احتمالان الخ هذا بیان الصورة الاولی واما الصورة الثانیة فاشار فیها الی صورتین الاولی ان یکون الترکیب من جسمین کما ذکرنا والثانیة ان یکون الترکیب من جسمین فصاعدا وتصویر ذلک انا فرضنا جسما مرکبا من ثلثة اجسام کالارض والنار والهواء مثلا وفرضنا الارض فوق النار والهواء والنار تحت الهواء والارض ولکن الارض غالبة علی کل واحد من الباقیین ومعادل لمجموعهما یقع المرکب ایضا فی المکان الذی یقع الثلثة فیه ۱۲ ملا محمد حسن رحمه الله

حواشی متعلقہ صفحہ ۱۰۶

۴۱ قوله فی نصف درجة الخ اے المرکب من طرف و وسط یکون فی نصف درجة انکا نا متخالفین فی الثقل والخفة بان یکون احدهما ثقیلا والآخر خفیفا کالنار والماء فالنار طرف خفیف والماء درجتان من الخفة والماء وسط ثقیل له درجة من الثقل فیعد تعادل درجة خفة النار لدرجة ثقل الماء یبقی فضل درجة واحدة من الخفة وهو یقسم علی البسیطین فحاصل القسمة نصف درجة فیکون المرکب منهما فی نصف درجة من الخفة وکالارض والهواء فالارض طرف ثقیل والهواء وسط خفیف فبعد تقابل درجة ثقل الارض لدرجة خفة الهواء یقسم فضل درجة ثقل الارض علی البسیطین فحاصل القسمة و هو نصف درجة الثقل یکون للمرکب ۱۲ مولانا محمد یوسف رحمه الله

تتمہ حواشی متعلقہ صفحہ ۱۰۶ ؀ قولہ واما فی الثلاثی فرانح عطف علی قولہ فی الترکیب الثنائی ای لا یتصور الاعتدال مع التساوی فی الاقدار فی الترکیب الثلاثی ایضا بل یکون المرکب من العناصر الثلثۃ المتساویۃ الاقدار فی ثلثی درجۃ من الخفۃ لو سقطت الارض من الاربعۃ لانہ اذا کان الترکیب من الماء والھواء والنار فیکون خفۃ الھواء مقابلۃ لثقل الماء وتقسیم الخفۃ الباقیۃ وھی خفۃ النار وھی درجتان علی عدد البسائط وھو ثلثۃ فیکون خارج القسمۃ ثلثی درجۃ من الخفۃ او یکون المرکب من العناصر الثلثۃ المتساویۃ الاقدار فی ثلثی درجۃ من الثقل لو سقطت النار من الاربعۃ لانہ اذا کان الترکیب من الارض والماء والھواء فیکون خفۃ الھواء وھی درجۃ مقابلۃ لثقل الماء وھی درجۃ ایضا فبقی ثقل الارض وھو درجتان فیقسم علی عدد البسائط وھو ثلثۃ فیصیر حاصل القسمۃ ثلثی درجۃ من الثقل او یکون المرکب منہا فی ثلث درجۃ من الخفۃ ان سقط الماء لانہ اذا کان الترکیب من النار والھواء والارض فیجعل خفۃ النار وھی درجتان بازاء ثقل الارض وھی درجتان ایضا وتقسیم درجۃ خفۃ الھواء علی عدد البسائط وھو ثلثۃ فیکون خارج القسمۃ ثلث درجۃ من الخفۃ وھو نصیب المرکب او یکون المرکب منہا فی ثلث درجۃ من الثقل ان سقط الھواء من بین العناصر الاربعۃ بان یکون الجسم مرکبا من الارض والماء والنار فثقل الارض مقابل لخفۃ النار وبعد تقسیم درجۃ ثقل الماء علی الثلثۃ یکون نصیب المرکب ثلث درجۃ من الثقل ۱۲ مولانا محمد یوسف رحمہ اللہ ؀ قولہ فلا یتصور الاعتدال الخ اما فی الترکیب الثنائی من الطرفین فلان درجۃ الثقل تزداد عند زیادۃ الارض علی النار وکذلک درجۃ الخفۃ تزداد عند زیادۃ النار علی الارض واما فی الترکیب الثنائی من الوسطین ای الھواء والماء فلان خفتہ تزداد علی درجۃ الثقل عند زیادۃ الھواء علی الماء ویزداد درجات الثقل عند زیادۃ الماء علی الھواء فلا یتعادل واما فی الترکیب الثنائی من طرف ووسط متوافقین کالنار والھواء والارض والماء فلان الاعتدال فرع التخالف عندہم وانہ لیس التخالف فلا اعتدال ۱۲ مولانا محمد یوسف رحمہ اللہ ؀ قولہ اذا کان الوسط ضعف الطرف بان یکون النار جزء والماء جزئین او تکون الارض جزء والھواء جزئین فحینئذ الثقل فی الاول بالنظر الی الماء درجتان بازاء درجتی خفۃ النار وحینئذ الخفۃ بالنظر الی الھواء فی الثانی درجتان بحذاء درجتی ثقل الارض فیکون درجۃ خفۃ الوسط او ثقلہ لکونہ ضعف الطرف مساویۃ لدرجات ثقل الطرف او خفتہ فیکون المرکب معتدلا ۱۲ مولانا محمد یوسف رحمہ اللہ ؀ قولہ فانکان الساقط الخ مثالہ الآتی ان یکون النار جزء والھواء جزئین مع الماء اربعۃ اجزاء فالساقط فیہ احد الطرفین وہو الارض والوسط المخالف لقرینہ ہو الماء فانہ مخالف للنار والھواء فی الثقل والخفۃ وہو زائد علی مجموع النار والھواء بقدر الطرف لان النار جزء والھواء جزءان مجموعہما ثلثۃ اجزاء والماء کان بقدر اربعۃ اجزاء فکان زائدا علی مجموعہما بجزء وہو بقدر الطرف ای النار فالمرکب من تلک الاجزاء معتدل لان درجات الخفۃ اربعۃ اثنان فی الجزء الواحد الناری واثنان فی الجزئین الھوائیین ولما درجات الثقل اربعۃ ۱۲ مولانا محمد یوسف رحمہ اللہ ؀ قولہ وان کان الساقط الخ مثالہ الآتی ان یکون النار جزء والھواء جزئین والارض جزئان فاحد الوسطین الماء ساقط والطرف المخالف لقرینی الوسط الساقط ناقص عن مجموع القرینین بقدر نصف الوسط منہما لان قرینیہ ہو الھواء والنار والطرف المخالف لہما ہو الارض ونقصہ عن مجموع النار والھواء بقدر نصف الھواء لان مجموعہما ثلثۃ اجزاء والارض ناقصۃ عنہ بمقدار جزء وہو نصف الھواء لکونہ جزئین فالمرکب من تلک الاجزاء معتدل لان درجات الخفۃ اربعۃ ودرجات الثقل ایضا اربعۃ ۱۲ مولانا محمد یوسف رحمہ اللہ ؀ قولہ او یکون النار الخ مثل لکون فضل احد الطرفین علی الآخر نصف فضل الوسط الموافق لذلک الآخر علی الموافق لاحد الطرفین فان فضل النار علی الارض بقدر جزء واحد وہذا الفضل نصف فضل الماء علی الھواء لکونہ بقدر جزئین والماء وسط موافق للارض والھواء وسط موافق للنار والواحد نصف الاثنین بلا مریۃ فصدق ہہنا ان فضل احد الطرفین وہو النار علی الطرف الآخر وہو الارض نصف فضل الوسط الموافق للارض وہو الماء علی الموافق للنار وہو الھواء فیکون ہذا المرکب معتدلا لان درجات الثقل ہہنا ثمانیۃ اثنان للارض وستۃ للماء ودرجات الخفۃ ایضا ثمانیۃ اربعۃ للنار واربعۃ للھواء ۱۲ مولانا محمد یوسف

حواشی متعلقہ صفحہ ۱۰۹ ؀ قولہ وفی جہات الحرکۃ الخ ہذا یخالف قوانین الحکمۃ فانہ یستلزم قبول الفلک الخرق والالتیام فی صورۃ اقتران الاجزاء وافتراقہا فی جہات الحرکۃ والقیاس علی الاختلاف بالسرعۃ والبطوء مما حول المنطقۃ والقطب فاسد فان ذلک یتصور فی الاجزاء المتصلۃ الفرضیۃ بسبب قربہا من القطب وبعدہا عنہ فتلک الاجزاء متباعدۃ ومتوافقۃ فی جہۃ الحرکۃ بخلاف ما نحن فیہ لاختلاف جہات الحرکات فیہ والقیاس فی اختلاف الحرکات فی الجہات علی الامواج فاسد ایضا فان اختلاف الامواج فی الجہات لا یخلو عن توصل الافتراق وتفرق اتصال وہو مما یستحیل فی الفلکیات ۱۲ مولانا محمد یوسف رحمہ اللہ ؀ قولہ اقتضت عنایۃ الخ ثم اعلم انہ لہذا الاصل الذی ذکرہ المصنف من اقتضاء العنایۃ الالٰہیۃ للاختلاف فی عالم الکون والفساد والطبیعۃ الخامسۃ الفلکیۃ من دون المخصصات والمقتضیات فی ذوات الموصوف بہا قد ینہدم اصول کثیرۃ من ثبات الطبائع النوعیۃ فی الاجسام والاحیاز الطبیعیۃ والاشکال والحرکات کذلک للاجسام ۱۲ علامہ محمد حسن رحمہ اللہ ؀ قولہ وانعدم من یعتنی الخ ہذا دفع توہم یتوہم من انہ علی ما ذکرتم یلزم ان لا یکون الفلک الکلی بسیطا فانہ مرکب من الکواکب عدۃ افلاک اخری کل منہا حقیقۃ نوعیۃ متباینۃ فیلزم ترکبہ من الاجسام المختلفۃ الطبائع ۱۲ حمد اللہ رحمہ اللہ ؀ قولہ بل نائخ شئ بل عرض لہ انطبس فیہ استزاج اجسام صغار حدث فیما کعوانک ار ثم استقرار علی کیفیۃ مزاجیۃ متشابہۃ کما فی الموالید الثلثۃ ۱۲ حمد اللہ رحمہ اللہ